

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministry of Higher Education and Scientific Research

university of Larbi Tebessi – Tebessa



College of Humanities and Social Sciences

جامعة العربي التبسي - تبسة  
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

عنوان الأطروحة

الحركة الوطنية في الجزائر وتونس 1945 – 1956  
- دراسة تاريخية مقارنة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في التاريخ المعاصر

إشراف

أ.د عبد الوهاب شلالي

إعداد الطالب

أحمد غريسي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوبكر حفظ الله	أستاذ	جامعة العربي التبسي - تبسة	رئيسا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ	جامعة العربي التبسي - تبسة	مشرفا ومقررا
شايب قدارة	أستاذ	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	ممتحنا
صالح عسول	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي - تبسة	ممتحنا
مختار هوارى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الحاج لخضر - باتنة	ممتحنا
صالح حيمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي - تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِيْ عِلْمًا

{سورة طه الآية 114}

## الإهداء

إلى الذي علّمني وشجّعني وأوصاني بمواصلة طلب العلم والمعرفة الأب الروحي والقُدوة،  
الخليفة الدكتور سيدي محمد العيد التّجاني التّماسيني شيخ الطريقة التجانية، الذي فتح لي  
أرشيف الزّاوية التّجانية بتماسين، وقد نهلت منه ما أفادني في دراستي من وثائق ومخطوطات  
وجرائد وصور،

إلى أستاذي وموجّهي ودليلي للتميّز وخدمة المبدأ والإخلاص فيه، المجاهد المرحوم  
المقدّم سي العيد محمدي،

إلى اللّذين عشنا في ظلّ رضائهما ورضعنا لبان حبّهما، سهرا لننام، وتعبا لنرتاح،  
وضحيا لننعم ونسعد، ترعرعنا في كنفهما وسعدنا بدعائهما، وتقينا ظلال توجيههما وإرشادهما،  
إلى والديّ العزيزين، محمد غريسي بن علي والزهرة معيزة بن محمد، وإلى كلّ عائلتي،  
إلى زوجتي الفاضلة آمنة طهراوي التي شجّعنتني وساعدتني على إتمام الدراسة وصبرت

على تقصيري نحوها، وإلى ابني محمد العيد وابنتي رفيدة،

إلى كل أقاربي من قريب أو بعيد،

إلى زملائي وأصدقائي،

إلى أحرار أبناء هذا الوطن الغالي، والدولة الشقيقة تونس،

أهدي لهم جميعا هذه الأطروحة.

أحمد غريسي

2021-01-13

ahmed.ghrissi@univ-tebessa.dz

## شكر وتقدير

أنتدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والمحبة إلى أستاذي الفاضل البروفيسور عبد الوهاب شلالي، الذي شرفني بإشرافه على أطروحتي، ولا أنسى صبره وتعاونه معي.

كما أرفع أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأكارم أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا قراءة ومناقشة الأطروحة وتصويبها.

والشكر موصول إلى جامعة العربي التبسي التي تحصلت منها على شهادة الماستر وواصلت فيها دراسة الدكتوراه، وأخص بالذكر هيئة التدريس بقسم التاريخ وعلم الآثار الأفاضل.

وأنتدّم بكلّ تعابير الشكر والامتنان إلى أخي علي غريسي، الذي كان دليلي وواسطتي إلى أرشيف الزاوية التّجانية بنماسين، وأفادني كذلك بوثائق أرشيفه الخاص وبكتبه المخطوطة والمطبوعة، وكان لي الرفيق الدائم، وإلى الطاقم المسير للأرشيف الوطني التّونسي، وكذلك أساتذة قسم التاريخ بجامعة تونس، وإلى أساتذة جامعة القاهرة الذين رحّبوا بي وأفادوني بمجموعة من الوثائق والكتب والتوجيهات.

وشكري وامتناني موصول لكلّ من صحّح لي الأطروحة ودعّمني بكتبه ونصائحه وترجمة المصادر الفرنسية، الأساتذة الأفاضل: أ.د محمد السعيد عقيب (جامعة الوادي)، والدكتور عاطف سراج (جامعة تبسة)، والدكتورة أمينة تجاني (جامعة بسكرة)، والأساتذة نجاة بورنان (جامعة تبسة)، سهيل تجاني، محمد الغالي نعيمي، أسامة بدّة زكري، عبد الغني مسعودي، محمود سلطاني، محمد بشير طهراوي، محمود عياشي، محمد الصالح عيسي، عبد الغني عيسي، عز الدين بوقطاية، بن سالم بن مبارك، خالد غربي، محمد الصالح وكواك.

ربّما غابت عنّي بعض الأسماء والتي من الصّعب حصرها، لكن أتوجّه بالشكر والتقدير لكلّ من بسط لي يد المساعدة في إنجاز وإخراج هذه الأطروحة.



## قائمة المختصرات الواردة في الأطروحة

الرمز	المعنى
م. و. ف. م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
م. و. ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
C.G.T	الكونفدرالية العامة للشغل
تق	تقديم
تذ	تذييل
تح	تحقيق
تر	ترجمة
مخ	مخطوط
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ج	الجزء
مج	مجلد
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ط.خ	طبعة خاصة
مر	مراجعة
ANEP	المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار
P	Page
N°	Le Nombre
Éd	édition (الطبعة)
Op-cit	Ouvrage précédemment cite (المرجع السابق)
Ibid	Ibidem (المرجع نفسه)

## خطة الأطروحة

مقدمة.

الفصل الأول: الجزائر وتونس في خضم الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945).

المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الثانية.

أولا: الوضع السياسي

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية

ثالثا: الأوضاع الثقافية

المبحث الثاني: تونس والحرب العالمية الثانية.

أولا: الأوضاع السياسيّة:

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: الأوضاع الثقافية

المبحث الثالث: تأثير الحرب على مسار الحركة الوطنية في البلدين

أولا: الجزائر

ثانيا: تونس

الفصل الثاني: نشاط الحركة الوطنية في الجزائر وتونس (1945 – 1956).

المبحث الأول: تطور الوعي السياسي التحرري لدى الأحزاب الوطنية في الجزائر (1945 – 1956)

أولا: تشتت الوحدة الوطنية الجزائرية واختلاف التوجّهات الحزبيّة.

ثانيا: الإعداد للكفاح المسلّح وتفجير الثورة.

المبحث الثاني: تبلور مطالب التيارات السياسية في تونس (1945 – 1956).

أولا: مرحلة التجاذبات الإصلاحية وتصعيد العمل السياسي.

ثانيا: مرحلة المقاومة الشعبية المسلّحة ونيل الاستقلال.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة

أولا: أساليب وآليات الكفاح.

ثانيا: برامج ومطالب الأحزاب السياسية.

ثالثا: الأهداف والغايات.

## الفصل الثالث: دور مختلف المنظمات الوطنية في دعم مسار الحركة الوطنية والكفاح المسلح في الجزائر وتونس (1945-1956)

المبحث الأول: دور المنظمات الجزائرية (جمعية العلماء، الزوايا، الحركة العمالية) في دعم الكفاح الوطني  
أولا: الجمعيات.

ثانيا: الحركة العمالية النقابية.

المبحث الثاني: دور المنظمات التونسية (الاتحاد العام للشغل، جامع الزيتونة) في دعم المقاومة الوطنية  
أولا: الاتحاد العام التونسي للشغل.

ثانيا: جامع الزيتونة وفروعه (جمعيات، نوادي).

المبحث الثالث: دراسة مقارنة

أولا: أساليب وآليات الكفاح.

ثانيا: برامج وأهداف المنظمات.

الفصل الرابع: ردود الفعل الاستعمارية المختلفة اتجاه الحركة الوطنية في الجزائر وتونس

المبحث الأول: ردود الفعل في الجزائر

أولا: ردود الفعل الإصلاحية.

ثانيا: ردود الفعل القمعية العسكرية.

المبحث الثاني: ردود الفعل في تونس

أولا: السياسة الاستعمارية الإصلاحية.

ثانيا: السياسة الاستعمارية القمعية والعسكرية.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة

أولا: طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين.

ثانيا: سلطة المعمرين في القطرين.

الخاتمة.

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

مقدمة

أحدثت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) تغييرا شاملا في الخارطة السياسية للعالم، وأفرزت عدّة نتائج اقتصادية واجتماعية وواقع سياسي دولي؛ إذ برزت منظمات عالمية وإقليمية تدافع عن الشعوب المضطهدة، مثل: منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية اللتان أقرّتا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى إثر ذلك تحصّلت العديد من الدول الخاضعة للمستعمرات الأوربية خاصة البريطانية والفرنسية على استقلالها (الهند، باكستان، لبنان، سوريا...).

قرّر زعماء الحركة الوطنية في الجزائر وتونس الدخول في كفاح سياسي ضدّ المستعمر الفرنسي، رغم اختلاف طبيعة الاحتلال بين البلدين، ثم الانتقال إلى كفاح مسلّح هزّ أركان الاستعمار الفرنسي في البلدين، والذي حقّق النصر الكامل بإجلاء القوات الاستعمارية من تونس والجزائر.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الأطروحة إلى معرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من الجزائر وتونس أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وانعكاساتها على نشاط الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية عقب الحرب، وذلك من خلال البحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين الحركتين من حيث؛ أساليب الكفاح ومطالب وبرامج وأهداف وغايات التيارات السياسية والمنظمات الوطنية، وأثر ذلك على استقلال تونس والجزائر. وإبراز المواقف النضالية المختلفة لزعماء الحركة الوطنية والقوى الشعبية في البلدين بكل توجهاتهما، واستراتيجية كل طرف في سبيل طرد الاحتلال الفرنسي والتصدي إلى المناورات الاستعمارية الرامية إلى الحفاظ على مستعمراتها وامتيازاتها في المستعمرتين.

بالإضافة إلى الكشف عن الدور الفعّال للمنظمات الوطنية في القطرين (النقابات العمالية، جامع الزيتونة، جمعية العلماء المسلمين، الطرق الصوفية...) في دعم مسار الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، وخاصة في صناعة الرجال وصقل أفكارهم دينيا ووطنيا، وتبيين أوجه المقارنة بينهما.

وزد على ذلك إظهار أبعاد السياسة الاستعمارية الفرنسية ورغبتها الجارحة في الحفاظ على مستعمراتها بكلّ الوسائل المتاحة، والوقوف على حقيقة الوجه الاستعماري من خلال تتبع استراتيجية الحكومة الفرنسية المبنية على سياسة القوة والإرهاب في الجزائر وتونس للقضاء على المقاومة الوطنية والكفاح المسلّح من أجل صيانة حقوقها الاستعمارية، وامتيازات الشركات الفرنسية والأجنبية، ومعرفة رد فعل مختلف أطراف الحركة الوطنية في القطرين ضدّ الإصلاحات والمشاريع الفرنسية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تركّز على مرحلة مهمة وحسّاسة من تاريخ الجزائر وتونس؛ ألا وهي مسار الحركتين الوطنيتين عقب الحرب العالمية الثانية (1945-1956)، وتظهر الأساليب المتعدّدة والمطالب والبرامج الوطنية والأهداف والغايات المحقّقة -المتشابهة والمتباينة- التي اعتمدها الأحزاب الوطنية والمنظمات في كلا "المستعمرتين" في سبيل نيل الحرية والاستقلال في ظلّ هيمنة فرنسية محكمة، وسياسة استعمارية متكاملة تتماشى مع طبيعة القطرين.

## أسباب اختيار الدراسة:

هناك دوافع وأسباب عدّة جعلتني أختار هذه الدراسة، منها ما هو ذاتي وآخر موضوعي.

### أسباب ذاتية:

- حبّ البحث في تاريخ الدول المغاربية؛ لفهم ماضيها وإدراك حاضرها والتنبؤ بمستقبلها، ورصد ما قدّمته من أدوار سياسية وعسكرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كان لها انعكاساتها على الحركة الوطنية في نيل الحرية والاستقلال.
- رغبتني الخاصة في الاطلاع على تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر وتونس، ودراسة خصوصية كل قطر وفق دراسة تاريخية مقارنة بينهما، وإثراء المكتبة الجزائرية بدراسة أكاديمية.
- التطلّع إلى إزالة الغموض عن تاريخ زعماء وأعلام الحركة الوطنية في الجزائر وتونس، الذين قدّموا الكثير في إطار الوحدة والعمل المشترك لإبقاء بلدانهم تحت مظلة الإسلام والعروبة.

### أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية المقارنة - حسب اطلاعي - التي ترصد مميزات وطبيعة الحركة الوطنية في الجزائر وتونس بعد الحرب العالمية الثانية، والظروف المحيطة بهما.
- الوقوف على مظاهر الحياة السياسية، وأساليب الكفاح والمطالب والبرامج والأهداف التي اعتمدها الحركة الوطنية والمنظّمات الوطنيّة في الجزائر وتونس في مواجهة المشاريع الفرنسية الاستعمارية.
- إخراج بعض الوثائق الأرشيفية التي تزخر بها الأرشيفات الوطنية المغاربية خاصة تونس، والتي تبين مسيرة الحركتين الوطنيتين في الجزائر وتونس إلى حقل البحث التاريخي الأكاديمي.

### الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات التاريخية مسار الحركة الوطنية في الجزائر وتونس أثناء الاحتلال الفرنسي، منها ما تخصّص في تتبّع مسيرة بلد واحد مثل الجزائر أو تونس، ومنها ما تناول كل قطر على حده، وذكر خصائص ومميزات كل حركة، ومنها ما تعرّض للمقارنة بينهما خاصة في المجال السياسي والعسكري، وأهم هذه الدراسات أذكر: أحمد عبيد في دراسته "التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)"، وهو مهم جدّا في توضيح التشابه والاختلاف بين الجزائر وتونس من حيث آليات الكفاح المعتمدة في كل قطر، وبرامج الأحزاب الوطنية وأهدافها، وقد استفدت منه كثيرا في أطروحتي.

دراسة محمد الصافي الموسومة بـ "الحركات التحريرية المغاربية أشكال الكفاح السياسي والمسلح 1942-1956"، والتي تطرقت إلى ذكر التماثل والاختلاف، ونقاط التميّز بين الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، غير أنّها لم تذكر طبيعة النظام الاستعماري في البلدين وتأثيره على استقلال تونس على حساب الحفاظ على الجزائر، ولم تركّز على نشاط المكونات الداخلية للحركة الوطنية التونسية والجزائرية وخصوصيتها في الكفاح ونظرتها للاستعمار.

كتاب عبد الله مقلاتي وصالح لميش المعنون بـ "تونس والثورة التحريرية الجزائرية"، الذي أفادني في تبيان العلاقات السياسية والعسكرية بين قادة الحركة الوطنية في الجزائر وتونس من أجل تجسيد وحدة الكفاح، وعلاقة التأثير والتأثر بينهما، وسياسة بورقيبة البراغماتية في حل قضية تونس.

أطروحة دكتوراه لَلَمِيَاء سحنون موسومة بـ "القضية التّونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار (1945-1956)"، بجامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي ركّزت على دراسة القضية التّونسية ضمن فلك الحرب الباردة ومسار العلاقات الدولية والصراع على النفوذ، وقد استفدت منها في موضوعي خاصة ما تعلّق بتكامل كل القوى الوطنية التّونسية من أحزاب ومنظّمات ونقابات في تحرير تونس ومواجهة الاستعمار الذي اعتمد على أسلوب القمع والتقتيل في القضاء على الوطنيين.

أطروحة دكتوراه لَقَدَادِرَة شايب تحت عنوان "الحزب الدستوري التّونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة" جامعة منتوري- قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، والتي أبرز فيها أوجه الاختلاف والتشابه بين الحزبين من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية، والتأسيس والتنظيم والبرامج، وأسلوب الكفاح، كما عرض أوجه التشابه من حيث جنس الاستعمار وفترة التأسيس والتعاون المشترك والغاية، والتي تعتبر دراسة مهمة بالنسبة لموضوعي، غير أنّها تخصّصت في تناول الحزبين الوطنيين البارزين في تونس والجزائر، ولم تعرّج على باقي الأحزاب والمنظّمات مثلما سيأتي ذكره في دراستي.

كتاب عبد الكريم غلاب المعنون بـ "قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر" (ج3) الذي وجدت فيه ما يمسّ موضوعي خاصة فيما يتعلّق بتأثير الجزائر المباشر على استقلال تونس، والطابع الثوري لها، والدور النقابي التّونسي في تقوية الحركة التّونسية وسياسة المطالبة التّونسية، وسياسة الإصلاحات الفرنسية من أجل منح الاستقلال الداخلي لتونس.

أطروحة دكتوراه لمحمد المختار ناصري تحمل عنوان "المقاومة التّونسيّة المسلّحة وإشكالياتها 1952-1956"، تحت إشراف عبد الجليل التميمي بجامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي أفادني في العلاقات العسكرية بين مناضلي جبهة التحرير في الجزائر وحركة "الفلاحة اليوسفية" في تونس، ومختلف الاستراتيجيات والتكتيكات التي تتماشى مع طبيعة وظروف كل قطر.

أعمال الندوة الدولية الخامسة حول "البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"، أيام 26 و27 و28 ماي 1989 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، التي تحوي مقالات مهمّة تتعلّق بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كينونة الحركة الوطنية التّونسية ضمن سياقها المغاربي.

وكتاب محمود آيت مدور المعنون بـ "الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، الجزائر وتونس نموذجا"، والذي أفادني في إبراز الحركة المطالبة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية في برامج وأهداف الحركات النقابية وطبيعة

الرأسمالية الاستعمارية المرتكزة على الاحتكار والاستغلال، ودور النقابة خاصة التونسية في دعم مسار الكفاح الوطني وازحزة دعائم الاستعمار الاقتصادية.

وما يلاحظ على أغلب هاته الأطروحات عدم تركيزها على مميزات كل حركة وطنية من حيث أساليب الكفاح وأهدافها وغاياتها، وبرامجها ومطالبها، التي تتماشى مع طبيعة النظام الاستعماري في كل قطر، كما أنّها لم تسهب في ذكر دور غلاة المعمّرين في القطرين من خلال توجيههم للسياسة الفرنسية نحو اعتماد سلطة الحديد والنار وقمع كل "متمرد"، وكذلك استحوادهم على الحكم ما مكّنهم من فرض القوانين والنظم التي تحول دون تطبيق الإصلاحات واستقلال القطرين. كما ركّزت بعض الدراسات على المقارنة بين الشخصيات الوطنية فقط مثل: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، أحمد بن بلة وصالح بن يوسف، والأحزاب الوطنية، ولم تستفص في تناول دور المنظّمات الوطنيّة في البلدين ( مشايخ وطلبة جامع الزيتونة، الطرق الصوفية، النقابات العمالية، الجمعيات والنوادي ...".

إضافة إلى ذلك يظهر في بعض الدراسات التونسية تحاملها على الثورة الجزائرية وقادتها، بل نجد فيها من يطلق على قادة جبهة التحرير لفظ "عصابات"، وذلك من أجل إبراز المواقف البطولية للقادة التونسيين نحو قادة الجزائر وثورتها، ما يعني افتقادها للموضوعية أحيانا، وهذا راجع إلى ضعف الاطلاع على حقيقة الثورة ومساراتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى خطابات بورقيبة (الخطاب السياسي) بعد الاستقلال التي أثّرت على توجيه البحث العلمي في تونس نحو النرجسية، وذلك باعتبار تجربة تونس في الكفاح تجربة فريدة ونموذجية، ولها مزاياها الكثيرة على الجزائر. كما أنّها أهملت التدقيق في آليات الكفاح التونسية عند مختلف الأحزاب والمنظّمات والتشابه والاختلافات بينهما، وركّزت على نضال حزب الدستور الجديد.

### إشكالية الدراسة:

لقد أبدى المحتل الفرنسي تعسفا في سياسته الاستعمارية، فعاث في البلدين الجزائري والتونسي فسادا وظلما ممّا أجبر الأحزاب والمنظّمات والزعامات الوطنيّة في كلا البلدين على التفكير والتخطيط في الكفاح المسلّح، فكان لكلّ منهما أساليب ومطالب وبرامج وأهداف لصدّ سياسة المحتل الفرنسي. وأفضت النتائج إلى مقاومة شعبية وكفاح مسلّح، انتهى باستقلال البلدين.

وعلى هذا الأساس، ولكي يحقّق البحث أهدافه كان لابدّ من طرح الإشكالات الرئيسيّة الآتي:

هل هناك نقاط تشابه واختلاف لو أجرينا مقارنة بين مسار الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية نحو الكفاح المسلّح في ظلّ اختلاف نظام الحكم في البلدين؟، وهل هناك تباين أو تماثل بين أساليب الكفاح والبرامج والرؤى والأهداف بين زعماء الحركتين مع طبيعة سياسة المحتلّ الفرنسي في كلّ قطر خلال الفترة 1945-1956؟

وطرح ما تفرّع عنه من إشكالات فرعيّة، منها:

- ما هي الأوضاع الداخلية العامة في الجزائر وتونس أثناء ع ح 2 وتأثيرها على مسار الحركتين الوطنيتين بعد الحرب؟
- ما مدى ملاءمة أساليب الكفاح المعتمدة في البلدين مع طبيعة النظام الاستعماري؟



- ما طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين زعماء الحركتين الوطنيتين أثناء فترة الكفاح؟
- ما هو دور المنظّمات الوطنيّة والزعامات في دعم الكفاح التحرّري في البلدين في ظلّ القوانين الاستعمارية الاستثنائية؟
- ما طبيعة ومظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية في البلدين في ظلّ اختلاف نظام الحكم واشتداد المقاومة الوطنية وضغط المستوطنين؟
- ما هو رد فعل الاستعمار الفرنسي على محاولات وحدة الكفاح المسلّح بين البلدين؟
- كيف ساهمت الثورة الجزائرية في استقلال تونس؟ وما مدى تأثير الثورة الجزائرية باستقلال تونس؟

### خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، وما تضمّنته من تساؤلات فرعية، وبعد أن تحصّلت على المادة العلمية، وضعت خطة متكوّنة من مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة، مع عدّة ملاحق.

جاء الفصل الأول بعنوان: "الجزائر وتونس في خضم الحرب العالمية الثانية (1939-1945)"، والذي قسّمته إلى ثلاث مباحث، الأول تناولت فيه الوضع العام في الجزائر، والثاني ذكرت فيه الوضع العام في تونس، أمّا الثالث، حدّدت فيه تأثير الحرب على مسار الحركة الوطنية في البلدين.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان: "نشاط الحركة الوطنية في الجزائر وتونس"، وقسّمته إلى ثلاثة مباحث: الأول تحدّثت فيه على تطور الوعي السياسي التحرّري لدى الأحزاب الوطنية في الجزائر. والثاني تناولت فيه تبلور مطالب التيارات السياسية في تونس. أمّا الثالث أفردته بدراسة مقارنة بين الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس من حيث أساليب الكفاح والمطالب والبرامج الحزبية، وكذلك، غاياتها الاستقلالية.

وقد بيّنت في هذا الفصل مختلف الآليات والأدوات التي اعتمدها الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس التي تتماشى مع طبيعة النظام الاستعماري وإيديولوجية كل تيّار.

والفصل الثالث بعنوان: "دور مختلف المنظّمات الوطنيّة في دعم مسار الحركة الوطنية والكفاح المسلح (1945-1956)"، وقد قسّمته إلى ثلاثة مباحث: الأول ذكرت فيه دور المنظّمات الجزائرية في دعم الكفاح الوطني. والثاني خصّصته لدور المنظّمات التّونسية الداعمة للمقاومة الوطنية. أمّا الثالث تناولت فيه المقارنة بين نشاط المنظّمات في الجزائر وتونس وتأثيرها الإيجابي والسلبي على الحركة الوطنيّة، وبيّنت كذلك الأساليب التي اعتمدها في الكفاح وفق برامجها ومطالبها وأهدافها.

والجديد في هذا الفصل يتجلى في المواقف الوطنية النابعة من القوى الشعبيّة والتّخوية المعارضة للسياسة الفرنسية، والتي كان لها بالغ الأثر في تكوين وتطوّر الحركة الوطنية ورجالها.

والفصل الرابع كان بعنوان: "ردود الفعل الاستعمارية المختلفة اتّجاه الحركة الوطنية في الجزائر وتونس"، والذي قسّمته إلى ثلاثة مباحث: الأول تطرّقت فيه إلى السياسة الاستعمارية الإصلاحية والعسكرية في الجزائر وخصائص هذه السياسة ومظاهرها وانعكاساتها على الحركة الوطنية الجزائرية. والثاني، تناولت فيه مميّزات النظام الاستعماري في

تونس وأهم إصلاحاته الاستعمارية وردود الأفعال الوطنية. والثالث ذكرت فيه المقارنة بين السياسة الاستعمارية في الجزائر وتونس، والتي تماشى مع وضعية الاحتلال في كل قطر (مباشر، حماية). كما ركزت في هذا الفصل على إبراز الدور الخطير الذي قامت به الجالية الأوربية في البلدين، خاصة المعمّرين الفرنسيين وخططهم الرامية إلى الإبقاء على نفوذهم ومزاياهم في القطرين.

أما خاتمة الموضوع فقد تضمّنت مجموعة من النتائج التي خلصت إليها الدراسة، كما فتحت آفاقاً جديدة للبحث أراها مهمة للدراسة في المستقبل.

ثمّ ذيلت الدراسة بمجموعة من الملاحق خاصة الوثائق والجرائد التي عايشنا الوقائع، وذلك للتوضيح والشرح.

### حدود الدراسة:

تعتبر الحركة الوطنية شكلاً من أشكال مقاومة الاستعمار، والتي كان من أبرز روادها قادة الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية (الجمعيات، النقابات، النوادي...) ثمّ أخذت منحى التصعيد نحو التحرر وتطوّرت بفعل الظروف العالمية والداخلية إلى ثورة شعبية مسلّحة أطاحت بسلطة الاحتلال.

**فالحدود المكانية** لهذه الدراسة تختص بالبلدين المغربيين؛ الجزائر وتونس من خلال مقارنة تطوّرات الحركتين الوطنيتين وطبيعة النظام الاستعماري.

**أما الحدود الزمانية** فتبدأ فترة الدّراسة من سنة 1945 التي تمثّل نهاية الحرب العالمية الثانية وتصدّع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وبداية تشكّل نظام علمي جديد، ومرحلة مهمة للشعوب المستعمرة، حيث تبلورت المطالب الاستقلالية لقادة الحركة الوطنية في الجزائر وتونس.

أما نهاية الدراسة فكانت سنة 1956 التي استقلّت فيها تونس وبالتالي فقدان عنصر أساسي من عناصر المقارنة، كما أنّها تمثّل محطة تنظيمية كبرى في مسار الثورة الجزائرية حيث انعقد مؤتمر الصومام الذي رسم معالم الثورة التحريرية والدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

### مصادر ومراجع الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع ومعالجته اعتمدت على أهم المصادر والمراجع التالية:

#### 1- الوثائق الأرشيفية والمخطوطات:

الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية (1950-1954)، علبة رقم 59، مجلد رقم 2، عدد القطع 175. هذه السلسلة تحوي مجموعة من الوثائق والتقارير والمراسلات تتعلق بالقضية التونسية، وقد استفدت منها خاصة فيما يخصّ المراسلات بين الحكومة الفرنسية والباي التونسي. إضافة إلى وثائق تاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق رقم 11، الاستعداد للمحنة الثالثة، 2- الحزب الدستوري الجديد يدخل في حوار أخير 1950-1951، والوثائق رقم 13، الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثالثة (1952-1956)، 1- فشل القمع، والوثائق رقم 14، (1952-1956)، 2- النصر، والوثائق رقم 15، (1952-1956)، 3- الاستقلال، وكذلك وثائق أرشيف

الزاوية التجانية بتماسين التي تناولت دور الطريقة التجانية في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، وعلاقتها السياسية والاجتماعية والثقافية مع بايات تونس وعلمائها.

منا أفادني كثيرا مجموعة من الخطب التي ألقاها الوالي العام للقطر الجزائري "نيجلان" سنة 1948، بالجزائر وقسنطينة وتلمسان، منها خطاب 28 فيفري سنة 1948، الذي ألقى لدى مجلس جامعة شيوخ البلديات الجزائرية، وخطاب 12 مارس سنة 1948 بمدينة قسنطينة وخطاب 21 ماي سنة 1948 الذي ألقى بمناسبة افتتاح المجلس الجزائري بالجزائر، وخطاب 16 مارس سنة 1948 الذي ألقى أثناء الحفلة التي أقامتها الجمعية الأهلية الاحتياطية الصناعية بمدينة تلمسان.

## 2- المصادر التي تطرقت إلى تاريخ تونس والجزائر:

والتي تعتبر مادة مصدرية عايشت الأحداث وكانت طرفا أساسيا في أغلب وقائعها، من أهمها: كتاب الحبيب بورقيبة "حياتي آرائي جهادي"، وأحمد المستيري "شهادة للتاريخ ذكريات وتأملات وتعليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990) وثورة 2010-2011"، وعلي البلهوان "تونس الثائرة"، والحبيب ثامر "هذه تونس"، وعبد الله الطاهر "الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة"، والهادي البكوش "إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير"، وحسونة مصباحي "رحلة في زمن بورقيبة"، أما أهم المراجع أذكر: علي الزيدي "الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945"، ونورة البورصالي "بورقيبة والمسألة الديمقراطية 1956-1963".

أما بخصوص أبرز المصادر التي تطرقت إلى تاريخ الجزائر ضمن نطاق دراستي، فأذكر: كتاب محمد مشاطي "مسار مناضل"، ومحمد حربي "حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962"، وفرحات عباس "ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها 1"، ومبروك بلحسين "المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956"، وهنري علاق "مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال"، بن يوسف بن خدة "الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957".

أما أهم المراجع فأذكر: كتاب خالد مرزوق "مذكرات قنانش"، ومحفوظ قداش "تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939-1951"، وعبد الوهاب شلالي "المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة"، ونور الدين حاروش "مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث"، ومحمود آيت مدور "الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحريري".

كذلك اعتمدت على بعض المصادر الأجنبية، مثل كتاب أحمد بن بلة "المسيرة"، ومحمد حربي "1954 الحرب تبدأ في الجزائر"، وسعد دحلب "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر"، وكتاب الحبيب بورقيبة "تونس وفرنسا 25 سنة من المقاومة من أجل التعاون الحر".

### 3- الجرائد والمجلات:

تطرقت الجرائد والمجلات إلى الأحداث في الجزائر وتونس زمن الفترة المدروسة، والتي تعتبر مصادر عايشت الوقائع وكتبت عنها في حينها، منها: جريدة الوزير، "الثورة الجزائرية" الخميس 04 نوفمبر 1954، عدد 803، وجريدة الصباح، "الثوار الجزائريون يشكلون خطرا على القرى التي أخذوا يحاصرونها بعد أن اتسع نطاق نشاطهم الهجومي"، 17 ماي 1955، عدد 1041، وجريدة السعادة المغربية، "أبناء القطر الجزائري، الوزير المقيم يبسط الإصلاحات المستعجلة"، السبت 03 مارس 1956، العدد 9621، والسعادة أيضا، بعنوان: "الم كي مولي ينادي في المجلس الوطني بإجراء حوار صريح وصادق في الجزائر مع بقائها فرنسية واحترام ذاتيتها"، الجمعة 17 فيفري 1956، العدد 9608، والسعادة، "الجامعة العربية ومشكلة الجزائر، الجامعة العربية تستنكر السياسة الفرنسية بالجزائر"، يوم السبت 31 مارس 1956، العدد 9643، كذلك جريدة المجاهد بتاريخ 1961/11/01، وجرائد البصائر، خاصة بعض أعداد سنوات 1953، 1954، 1955. والتي اعتمدت عليها في الحديث على نشاط جمعية العلماء المسلمين. وكذلك أعداد مختلفة للجرائد التونسية (الوزير والنهضة والصباح والزهرة)، خاصة في فترة الخمسينات. وقد أفادتني كثيرا الجرائد في تتبع مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل وكذلك نضال الزيتونة وحزب الدستور الجديد والقديم.

#### مناهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على ثلاثة مناهج هي:

**المنهج التاريخي:** من خلال قراءة وتحليل المادة المصدرية، ورصد مجريات الأحداث التاريخية وأسبابها ونتائجها التي وقعت في الجزائر وتونس أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، ومن خلاله توصلت إلى مقاربات ساعدتني في بناء الفكرة وفهم طبيعة الحركتين الوطنيتين بما يجيب على إشكالية الدراسة.

**المنهج الوصفي:** من خلال وصف مجريات ومجازر تلك الحقبة الاستعمارية الصعبة، وإدراك خصائصها ومميزاتها والإيديولوجيات السائدة عند الأفراد والأحزاب والمنظمات، والذي مكّني من فهم فئات وسلوكيات قادة الحركة الوطنية وأساطين الاستعمار في الجزائر وتونس، وإبراز فعاليتيهما في الحياة السياسية.

**المنهج المقارن:** الذي ساعدني في تتبع مميزات الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية من حيث أوجه التشابه والاختلاف التي تتماشى مع طبيعة السياسة الاستعمارية، ومقارنة مواقف وأقوال زعماء الحركتين الوطنيتين والقوى الشعبية، والوقوف على حقيقة المشهد السياسي والعسكري في القطرين على حسب الواقع الذي يعيشونه، والمعطيات المتوفرة في تلك المرحلة.

#### الصعوبات:

أثناء عملية البحث والدراسة برزت عدّة صعوبات وتحديات، حاولت قدر الإمكان تذليلها، والصبر عليها ومواصلة البحث، من ذلك:

1- اتّسع الموضوع: فالموضوع يبدو من عنوانه سهل المنال، لكنّ التعمق فيه يتطلب جهدا كبيرا وتحليلا دقيقا ومصادر تعالج حيثيات الدراسة، وهذا ما لم أجده بكثرة، فأغلب المصادر والمراجع التي اطلّعت عليها تعالج موضوع

الدراسة بسطحية وفق نمط تاريخي سردي، ولا تقدّم تفاصيل ممنهجة حول آليات الكفاح التي اعتمدها التيارات السياسية والمنظمات الوطنيّة في الجزائر وتونس، وكذلك الأهداف والغايات، والتشابه والاختلاف بينهما، وهو ما تطلّب مّيّ عملية استقراء للمصادر والمراجع، وبناء فكرة واضحة حول دراستي.

2- **الوضع الوبائي:** شهد العالم أجمع سنة 2020 جائحة عرفت باسم فيروس كورونا (كوفيد - 19)، وهذا الوضع الاستثنائي صعب عليّ التنقل والسفر داخل الوطن وخارجه، والذي أثر على الحالة النفسية للباحث.

3- **تنوع مجال الدراسة:** تناول موضوعي الحركة الوطنية في الجزائر وتونس، وهذا المصطلح (الحركة الوطنية) مقتصر في أغلب المصادر والمراجع على نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية والتونسية وبالأخص الحزب الوطني المتصدّر للقيادة (مثلا في الجزائر حزب الشعب وفي تونس حزب الدستور الجديد)، وبالتالي المصادر لا تتطرق إلى الأدوار الوطنية للحركة النقابية إلا نادرا، وأيضا المؤسسات الدينية مثل جامع الزيتونة وكذلك الطرق الصوفية، وإلى الجمعيات والنوادي... إلخ. من هنا جاء موضوعي محاولا إضافة دور كلّ ما ذكرت سالفا في مسيرة الكفاح الوطني، باعتبار أنّ أي فعل سواء سياسي أو نقابي أو اجتماعي أو ثقافي أثناء فترة الاحتلال يندرج ضمن سياق الحركة الوطنية.

4- **الكتابات الإيديولوجية:** ما يلاحظ على أغلب المصادر التي اعتمدها في تناول موضوع الحركة الوطنية في الجزائر وتونس، سيطرة الإيديولوجيا على الكتابة التاريخية، فالمصادر تفتقر إلى حدّ كبير إلى المنهجية العلمية، والمقاربة الموضوعية التي تريد نشر الحقيقة، وهذا راجع إلى عدّة أسباب، من بينها: أنّ الرجال الذي أدلوا بشهاداتهم قد عايشوا الأحداث بمشاعرهم وانتماءاتهم الحزبية، فتراهم يمجّدون الأشخاص والمؤسسات والمواقف إلى حدّ التقديس، أو يذمّون إلى حدّ التخوين، كما أنّ استراتيجية الاستعمار القائمة على "فرق تسد" أتت أكلها بين الأخوة المناضلين، ودخلت الحركتان الوطنيتان في كثير من الأحيان في صراعات داخلية حادّة كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية.

5- **اختلاف في التواريخ وعرض الأحداث:** أثناء تناولي للدراسة وقفت على اختلافات كثيرة بين المصادر في عرضها لتاريخ الحدث الواحد ولجرياته، فإذا كان الحدث مهمّا وبارزا فتجد أصحاب المصادر يتبنّون ذلك الفعل ضمن نشاط حزهم، وإذا كان الحدث سلبيا فتراهم يقذفون به بعضهم البعض. مثل: مؤتمر "ليلة القدر" سنة 1946، حركة "الفلاحة" في تونس، المقاومة اليوسفية، مجازر 08 ماي 1945، اندلاع الثورة الجزائرية، مؤتمر الصومام.

وفي الأخير أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والمحبة لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب شلاي الذي ساعدني ورافقني طوال مرحلة الدراسة وقبل ذلك أثناء مذكرة الماجستير، وكان لي نعم الموجه والمصحح، وبفضل مؤازرته استطعت تذليل الكثير من التحدّيات، ومن خلاله أتوجه بالشكر والامتنان لكل من بسط لي يد العون من أقارب وأصدقاء وزملاء.

كما لا أنسى تقديم جزيل الشكر وخالص الامتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تحمّلوا عناء قراءة هذا البحث، والذي بفضلهم سيحظى بالتقويم والتوجيه.

# الفصل الأول

## الجزائر وتونس في خضم الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: تونس والحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث: تأثير الحرب على مسار الحركة الوطنية في البلدين.

شهدت الجزائر وتونس أثناء الحرب العالمية الثانية عدّة تغيّرات على المستوى العالمي والوطني، إذ عرفتا تحولات كبرى مسّت بلديهما، فقد حافظت حكومة "فيشي" الفرنسية الموالية للألمان على المستعمرات في شمال إفريقيا، وفي سنة 1942 حدث إنزال قوات الحلفاء في الجزائر وظهور حكومة فرنسا الحرة وانتقال مركز قيادتها إلى الجزائر بزعامة الجنرال ديغول، بينما تعرّضت تونس للاحتلال الألماني والإيطالي واستسلام القوات الفرنسية، ثم وقع الإنزال الأمريكي والإنجليزي في أراضيها وتمّ تحريرها من الاحتلال النازي.

وقد تفاعلت الحركة الوطنية في البلدين مع الأحداث واستغلّت الأوضاع لتحقيق استقلالها، وتميّز حزب الشعب الجزائري (الجزائر) وحزب الدستور الجديد (تونس) عن باقي الأحزاب والمنظمات القومية الوطنية لكونهما استطاعا قيادة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية وتوجيه مسارها بما يخدم برنامجها السياسي.

## المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الثانية.

### أولا: الوضع السياسي

#### 1- اندلاع الحرب العالمية الثانية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية في 29 سبتمبر 1939 بين دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، اليابان)، ودول الحلفاء (فرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي، ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية). وفي مطلع سنة 1940 انضمت فرنسا أمام المد الألماني النازي، وسقطت خرافة "القوة التي لا تقهر"، واستبشر الجزائريون بهذه الهزيمة، وأصبح المعمر في الجزائر يعيش في حالة من الفزع واللامن، خوفا من تغيّر الموازين وانقلاب الجزائريين عليهم<sup>1</sup>.

فخلال الحرب العالمية الثانية، وبعد دخول الجيش الألماني إلى التراب الفرنسي، استعدّت حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة التي يرأسها "بول رينو" لمغادرة باريس والانتقال إلى مدينة بوردو، وأمام هذا الوضع الانهزامي المزري اجتمعت الحكومة واتفقت على استشارة المارشال "بيتان"<sup>2</sup> وطلبت منه تخليص فرنسا من محتتها بحكمته وقوته المعهودة في مواجهة التحدّيات، فأكد لهم "أنه من الضروري بقاء الحكومة هنا أي في فرنسا، وأن نقبل ونتحمل الآلام التي يفرضها الوضع على الوطن وأبنائه. واجب الحكومة هو أن تبقى بفرنسا مهما تكن التطورات، وإلا فإنها

<sup>1</sup> مجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير، تق. محمد عباس، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة- الجزائر، ط1، 2013، ص. 19، 20.

<sup>2</sup> بيتان: (1856-1951) مارشال ورجل دولة فرنسي، من قادة الحرب العالمية الأولى ونائب رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة. نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011، ص. 101.

تفقد شرعيتها". فتنازلت الجمعية الوطنية الفرنسية عن كامل السلطات للمارشال بيتان الذي تولّى الحكم في فرنسا وعين نفسه رئيساً في 11 جويلية 1940<sup>1</sup>.

وقد وصف الحاكم العام للجزائر "نيجلان" هول الحرب وصور مصائبها على الإنسانية وحمل مسؤوليتها "هتلر" الذي وصفه "بالجنون" وأنه كان السبب في الكارثة، بقوله: "وما ذلك (يقصد المشاكل التي تعاني منها فرنسا والعالم) إلا نتيجة الحوادث التي سببها جنون بعض الناس الذين أنزلوا تلك المصائب مرتين في مدة خمسة وعشرين عاماً على إنسانية قد ابتليت بكوارث لم تعهد أوروبا لها مثيلاً منذ الإغارات الكبرى في القرون الوسطى، نعم لا يقتل الرجال ولا تخرب الأبنية ولا تبدد جميع الثروات الإنسانية المجموعة منذ قرون دون أن يكون لهذا التفتيل والتخريب والتدمير عواقب. أجل لقد تحين ساعة أداء ثمن ذلك الجنون، ولذلك لا يجوز لنا أن نرتكب غلطة جنونية جديدة، في الساعة التي يعاني فيها العالم هذه الآلام التي يعانيها..."<sup>2</sup>.

## 2- حكومة "فيشي" والمواقف المختلفة منها:

اعتمدت حكومة "فيشي" الاستعمارية على سياسة الاعتقالات ونظام الاحتشدات والإقامة الجبرية، وضاعفت من الجنود خوفاً من اضطراب الأمن في البلاد، إلى أن نزلت جيوش الحلفاء في الجزائر في 08 نوفمبر 1942، حيث ساهمت سياسة القمع والسجن في تكوين المناضلين وظهور الوعي الوطني نحو الاستقلال<sup>3</sup>.

## 2-1 موقف المستوطنين في الجزائر:

بموجب اتفاق بين فرنسا وألمانيا تمّ توقيف الحرب سنة 1940 بعد هزيمة القوّات الفرنسية، واعتقال الألمان للرئيس الفرنسي "دالادي"، ثمّ تأسست حكومة "فيشي" وتنازل المارشال بيتان لهتلر عن مقاطعتي الألزاس واللورين، وانقلب الفرنسيين وأصبحوا بجانب الألمان، كما انضمّ المعمرون إلى حكومة "فيشي" الفاشيستية، واحتفلوا بالانتصار الذي حقّقه الألمان الذي احتلّ بلدهم فرنسا، وعلّقوا على صدورهم شعارات النظام الفيشي الجديد، فهم - حسب تعبير فرحات عباس- لا مبدأ لهم ولا وطنية، فهمهم الوحيد مصلحتهم والمحافظة على امتيازاتهم، فلم يساندوا بلدهم حتّى في أحلك الظروف<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص. 101. ومحمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص. 232.

<sup>2</sup> مارسال ادومند نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948 بمدينة قسنطينة، ترجمة بعض الخطب التي ألقاها الوالي العام للقطر الجزائري نيجلان سنة 1948، بالجزائر وقسنطينة وتلمسان، المطبعة الرسمية الجزائرية، ص. 16.

<sup>3</sup> فرحات عباس، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها 1، تر. أبوبكر رحال، منشورات ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، 2006، ص. 248، 249.

<sup>4</sup> فرحات عباس، المصدر نفسه، ص. 158، 239، 240.



وبالرغم من الظروف الحالكة التي مرّت بها فرنسا، إلا أنّ غلاة الاستعمار كانوا يستقبلون الضباط الألمانين والإيطاليين من لجان الهدنة، ويقارعونهم ككؤوس الخمر في الفنادق والفيلات الضخمة، وكان قادتهم يتردّدون على مقر حكومة فيشي، وهم في ثرواتهم وخيراتهم متمتعون، ولسان حالهم يردّد "ليحيا الألمان! أنعم بها من هزيمة منيت بها فرنسا"، فقد مكنتهم هزيمة فرنسا من السيطرة من جديد على زمام الحكم<sup>1</sup>.

انضم إلى حكومة فيشي ما يقرب 80% من المستوطنين بالجزائر، بل أصبحوا من الدعاة المتحمسين للحكومة، وتخلّوا عن أممهم فرنسا، غير مكترئين للمشاكل الإنسانية التي أصابتها وقلبت العالم أجمع، حيث كان همهم الوحيد المحافظة على امتيازاتهم والسيطرة على العرب. بينما كان العرب في حيرة وقلق من وضع الحرب وما سيؤول إليه مصيرهم، فقد كان ساسة فرنسا يتآمرون على شمال إفريقيا، فرئيس الوزراء الفرنسي "بول رينو" أراد تجزئة الجزائر وإهداء تونس إلى إيطاليا وضم عمالة قسنطينة إليها، مقابل ملازمتها الحياد في الحرب حتى لا تتحالف مع ألمانيا، وإهداء عمالة وهران إلى إسبانيا، بينما تحتفظ فرنسا لنفسها بعمالة الجزائر، أمّا بخصوص مطالب الجزائريين فلم يفكر فيها أحد في حكومة "فيشي"، على العكس من ذلك فقد زادت العنصرية انتشارا وتكالب غلاة المعمرين على الجزائريين واليهود، وجردّ اليهود من الجنسية الفرنسية التي تحصلوا عليها بمقتضى مرسوم "كريميو" فقد تمّ إلغاء المرسوم، واستبشر الفرنسيون بذلك وهزّتهم العنصرية المقيتة، فقد كتب أحد غلاة المستوطنين "مورينو" معبرا عن سخطه على مرسوم "كريميو"، قائلا: "إن اضطرابات سنة 1896 المناوئة لليهود ما كان سببها إلا مرسوم كريميو ومطالبتنا بإلغائه، واليوم ها نحن بلغنا هدفنا، نعم فقد ألغي هذا المرسوم المشؤوم، وعاد اليهودي إلى منصبه وهو منصب الأهلي (الأنديجان) الجزائري، الذي لم يكن له أن يخرج منه، وما أخرجه منه، إلا خرق قانون سافر اقرّفه اليهودي كريميو"<sup>2</sup>.

## 2-2 موقف ديغول:

أنشئت اللجان الشّعبية في شهر أوت 1940 التي كانت تهدف إلى محاربة حكومة فيشي والألمان، وذلك بعد توقيع فرنسا على معاهدة الاستسلام مع ألمانيا في شهر جوان 1940. ووجّه الجنرال "ديغول"<sup>3</sup> خطابه من لندن إلى الشعب الفرنسي والشعوب المستعمرة طالبا منهم الكفاح ضدّ الجيش الألماني المحتل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ص. 158، 159.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 165 - 167.

<sup>3</sup> الجنرال شارل ديغول: من مواليد 1890 في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية "سان سير" في سلاح المشاة سنة 1912، ترقى سنة 1940 إلى كاتب الدولة للدفاع الوطني، اشتهر اسمه خلال الحرب العالمية الثانية بعد احتلال ألمانيا لفرنسا وترأسه لحكومة فرنسا الحرة، ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية. توفي سنة 1970. طليبة بوراس، مذكرات المجاهد معتوق إبراهيم، شاهد من الثورة، تق. وتح. علي غنابزة، مطبعة منصور، الوادي، 2015، ص. 104.

<sup>4</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص 232. وعباس، ص. 248.

إدًا ترأس الجنرال ديغول حكومة فرنسا الحرة في لندن، وقاد المقاومة أثناء الحرب العالمية، وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، التي تحوّلت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، وكان أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة<sup>1</sup>.

## 2-3 موقف الحركة الوطنية:

اعتمد حزب الشعب على الوسائل الشرعية في نشاطه من خلال مشاركته في الانتخابات البلدية والانتخابات العمالية، غير أنه تعرّض للحل واعتقل مصالي وأبرز قادة حزبه في 27 أوت 1937 بتهمة "حركة معادية لفرنسا"، كما اعتقل الشاعر مفدي زكريا رئيس تحرير جريدة حزب "الشعب" الذي نشر العدد الأول منها، ومن بعده محمد قنانش الذي اعتقل إثر نشره للعدد الثاني، وتمّ توقيف العديد من مناضلي الحزب وسُلط عليهم أقسى أنواع التعذيب والاضطهاد ومنهم من مات تحت التعذيب، وحُكم عليهم وفق قانون "ريني" وطبق عليهم نظام القانون العام، وبعد عديد الاحتجاجات والإضراب عن الأكل تحصّلوا على النظام السياسي ونقلوا من سجن "سركاجي" إلى سجن "الحراش"، وأصدر الحزب باللغة الفرنسية جريدة "البرلمان الجزائري" التي كانت تعبّر عن أفكاره ومطالبه<sup>2</sup>.

خلال بدايات الحرب وفي عهد حكومة فيشي (1940-1942) تزايد القمع الاستعماري ضدّ حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، حيث صدر مرسوم في 24 أوت 1939 منع صدور كل المنشورات التي مسّت بالدفاع الوطني، ومسّ هذا الإجراء جريدتي "الأمة" و "البرلمان الجزائري" الناطقتين باسم حزب الشعب الجزائري، وفي شهر أكتوبر تعرّض مصالي الحاج و14 مناضلا إلى التوقيف، وتمّ اعتقال 41 عضوا من الحزب بتهمة إعادة تشكيل حزب منحل، وعلى الرغم من محاولات السلطة الفرنسية القضاء على الحزب إلا أنّ المناضلين صمدوا وردّوا بالكتابات الحائطية في الأحياء الشعبية التي حملت شعارات "يحيا حزب الشعب الجزائري"، وتوزيع المنشورات التحريضية التي تندّد بالقمع الذي تعرّض له المناضلون في الحزب واليهود والشيوعيون، ثم سعى قادة الحزب إلى إعادة تشكيل الحزب بداية من شهر أكتوبر 1940 وانتقلت قيادته إلى الأمين دباغين<sup>3</sup>.

وقد شنت السلطات الاستعمارية حملة قمعية على الحزب الشيوعي الجزائري، ومنعت الصحافة الشيوعية من الصدور بداية من 29 أوت، وأصدرت مرسوما في 26 سبتمبر بحلّ الحزب الشيوعي بسبب دعمه لألمانيا، وسجن أغلب أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، ومحاكمة العديد منهم بتهمة "الدعاية ضد الوحدة الترابية" وتسريح

<sup>1</sup> طليبة بوراس، المرجع السابق، ص. 104.

<sup>2</sup> عباس، ص. 245 - 247.

<sup>3</sup> مدور، ص. 227، 228.

العمال المنخرطين فيه من مناصبهم في المؤسسات العمومية، وفي شهر أوت 1940 تمّ إيداع 15 مناضلا في السجن العسكري للجزائر ووضع 20 آخرا في المحتشد.

بينما ردّ الحزب الشيوعي الجزائري بتوزيع منشورات ضدّ الممارسات الاستعمارية، منها يوم 08 جويلية 1941 ورفع راية استقلال الجزائر، كما ظهرت بوادر الوحدة السياسيّة بين كلّ التنظيمات الجزائرية بما فيها حزب الشعب والقوى النقابية والتنظيمات الحرة من أجل "حكومة وطنية شعبية في جمهورية شعبية جزائرية حرة ومستقلة وموحدة مع فرنسا محررة". وخلال الندوة الرابعة للحزب الشيوعي الجزائري في جويلية 1941، تقرّر تنظيم الخلايا وتعزيز مشاركة الجزائريين في الحرب وتكثيف الدعاية في الأوساط الشعبية مع ضرورة التأكيد على مطلب الاستقلال وتحقيق وحدة النضال مع حزب الشعب<sup>1</sup>.

كانت أخبار الحرب العالمية الثانية تصل إلى الشعب الجزائري عبر الراديو، حيث كان صوت العرب يبيّن من "إذاعة برلين الدولية" التي يقدمها المذيع "يونس بحري" الذي يبدأ برنامجه بجملة "هنا برلين صوت العرب...". وكان الجزائريون متعاطفين مع ألمانيا وهتلر وهذا الأخير يسمّونه "الحاج هتلر" ويرغبون في أن يجزّهم من فرنسا بمنطق "عدّو العدو صديق"، وقد راجت بعض الشائعات في ذلك الوقت تؤكّد أنّ غواصات ألمانية كانت تقترب ليلا من الشواطئ الجزائرية من أجل تسليم السلاح إلى الشباب الجزائري ليثور ضدّ الفرنسيين<sup>2</sup>.

وفي خضم هذه الأوضاع رأى بعض المناضلين ضرورة التعاون مع الألمان من أجل تحرير الجزائر، خاصة وأنّ الدعاية الألمانية في المستعمرات الفرنسية وعدت هذه الشعوب بالاستقلال إن عملت معها<sup>3</sup>.

### 3- عمليات تجنيد "الأهالي":

كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أوج نضجها - أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية - وخوفا من أي تمرد أصدر قائد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا أمرا باعتقال العديد من إطارات ومناضلي حزب الشعب على رأسهم مصالي الحاج بتهمة "قيامهم بنشاط مضاد للمصالح الفرنسية ودعوة المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى التمرد"، كما تمّ توقيف جمعية العلماء والحزب الشيوعي، وجنّد إجباريا للحرب عدد كبير من الشباب الجزائري وأرسلوا إلى جبهات القتال، وأبقت حكومة فيشي 45 ألف جندي مؤهب لصد أي تمرد أو ثورة في الجزائر تهدف إلى زعزعة النظام العام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مدور، ص. 228-230.

<sup>2</sup> الشاذلي بن جديد، مذكرات، ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013، ص. 38، 43.

<sup>3</sup> لمجد ناصر، المرجع السابق، ص. 26.

<sup>4</sup> ناصر، ص. 19.

وبخصوص عملية تجنيد الجزائريين، فقد جرى لقاء في مدينة تلمسان بين مصالي الحاج والبشير الإبراهيمي في شهر سبتمبر 1939، وكان الحديث حول الوضع السياسي المتأزم القائم وهو اندلاع الحرب العالمية الثانية، فتكلم مصالي قائلاً: "أيها الشيخ (الإبراهيمي) إننا في حرب لا نجاة لنا فيها، وشبابنا يساق إلى الموت، ويضحى من أجل قضية لا يجني منها إلا الاستعباد وقد مضى وقت الانتظار"، ثم طلب منه إبراز موقفه من الموضوع، حيث ردّ الإبراهيمي بما يلي: "إنّ هذا الشعب لا يستحق الحياة، وقد حاولت إصلاحه بكلّ الوسائل فلم أفجح، وهذه الشبيبة الموجودة الآن خير لها أن تموت في سبيل فرنسا من أن تبقى على الحالة التي عليها الآن..."، فأخذ مصالي القلق الشديد من قوله، وانتهى اللقاء دون نتيجة، ومن خلال هذه المحادثة يظهر من قول الإبراهيمي التشاؤم الكبير من وضعية الشعب الجزائري، حتى أنّه فضّل أن يشارك مع فرنسا في الحرب، لعلّه ينال بعض الحقوق خير من بقائه في هذه الوضعية الاجتماعية والسياسية المسلوقة الحقوق<sup>1</sup>.

ولقد عاشت القوات الفرنسية - طيلة التفوّق النازي على الحلفاء - أيام رعب حقيقية في فرنسا وفي مستعمراتها، حتّى أنّ بعض المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي سنة 1941 شنّوا تمرداً عسكرياً واستولوا على بعض المناطق في الجزائر، لكن الجيش الفرنسي طوقهم من كل مكان وقضى عليهم وأعدم منهم العشرات، واعتقل حتى المجنّدين الذين لم يشاركوا في الانتفاضة، كما استبشر المجنّدون إجبارياً في الجيش الفرنسي بانهزام الجيش الفرنسي أمام الألمان واحتلاله باريس سنة 1940، فقد كانت فيالق الجزائريين المجنّدين يردّدون جماعياً صيحات تدل على فرحهم بخسارة الفرنسيين، من بينها، "فرانسا خذات طريجة واحنا لينا مليحة"<sup>2</sup>.

تجنّد الجزائريون في الحرب العالمية الثانية طواعية وكرها من أجل تحرير فرنسا وشاركوا بدمائهم وأموالهم، وبفعل شجاعتهم في الصفوف الأولى انهزمت الجيوش الألمانية، حيث يذكر فرحات عباس أنّ نسبة مشاركة الجزائريين في تحرير فرنسا خلال الحرب العالمية بلغت 90% مقارنة بأبناء المعمرين الذين بقوا في منازلهم خائفين من الموت وساهرين على ممتلكاتهم ووظائفهم<sup>3</sup>.

كما ذكر أحمد بن بلة عن أهمية دور الجنود الجزائريين خلال الحرب وانعكاس ذلك على مسيرة الكفاح الوطني، قائلاً: "فبعد هزيمة فرنسا عام 1940 أمام القوات الألمانية نابت عنها بلدان إفريقيا الشمالية في مواصلة

<sup>1</sup> خالد مرزوق، مذكرات قنانش، الدار العثمانية، الجزائر، 2016، ص. 221، 222.

<sup>2</sup> ناصر، ص. 26.

<sup>3</sup> عباس، ص. 255، 256. ومامي إسماعيل، "عهد جديد في تاريخ فرنسا، سياسة فرنسا الإسلامية الجديدة وتأثيرها في العالم الإسلامي ونخصته المقبلة"، جريدة النجاح، الأربعاء 22 جانفي 1947، العدد 3481، ص. 1.

الحرب إلى جانب الحلفاء. سيثير دور جنود شمال إفريقيا في معارك إفريقيا الشمالية وإيطاليا وفرنسا - هؤلاء الجنود الذين سيمدون حروب التحرير القادمة بالعديد من الكوادر المجربة - قفزة هامة في الوعي الوطني"<sup>1</sup>.

كما شهد الحاكم العام في الجزائر "نيجلان" عن فعالية الجنود الجزائريين مع فرنسا خلال الحرب - وشهد شاهد من أهلها - حيث صرّح في خطابه في الجزائر، بأنّ المجندين الجزائريين "شاركوا مع جيوش فرنسا في حروبها ضد الألمان من أجل تحرير إقليم الألزاس والمحافظة عليه كمقاطعة، بعد استسلام حكومة فرنسا وموافقتها على فصل هذا الإقليم"<sup>2</sup>.

واستدلّ أيضا الحاكم "نيجلان" بشهادة زملائه كشهود عيان خلال الحرب، فيذكر أنّ زميله "رانكوريل" عايش أحداث الحرب في إقليم الألزاس طيلة شتاء 1944 و 1945 بجانب الجنود الفرنسيين الذين مرّوا بساعات رعب كبيرة، بسبب التهديد الألماني للإقليم من الشمال والجنوب، فشاهد "رانكوريل" بعينه الجنود الذين هرعوا من شمال إفريقيا من أجل نجدة الفرنسيين<sup>3</sup>.

وفي خطاب آخر ألقاه "نيجلان" في مدينة قسنطينة في 12 مارس 1948 ذكر فيه بالمعاناة التي شهدتها الإنسانية خلال الحرب العالمية الأولى، ثمّ تطرّق إلى الخراب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وما عانته فرنسا من ذلك وانكسار واستبداد من الجيش الألماني سنة 1940 وسنة 1944، ثمّ اعترف بالجهود التي بذلها الجزائريون من أجل إنقاذ سمعة فرنسا، بقوله: "ولقد كنا بتراب أم الوطن (فرنسا) ولكن أنظارنا كانت متّجهة صوب شمال إفريقيا وصوب الجزائر، ومن بلادكم كنّا ننتظر التحرير من نير العدو (ألمانيا). إني على ذكر من الأمل الواسع الذي ملأ قلوبنا حين بلغنا في الثامن نوفمبر سنة 1942 أن الجنود جنود التحرير نزلت بالجزائر على قليل من الأميال منا. وكنا نعلم أن من هذا القطر الجزائري ينتظم جيش فرنسي... كانت فرنسا حاضرة في النصر والتحرير بفضل جيش تألف في ترابكم الإفريقي، جيش قدم لنا الحجة القاطعة على إخلاصكم لأمّ الوطن ووفائكم لبقاء الحرية. هذا أمر لا ينبغي وليس من حقنا أن ننساه، وسوف لا ننساه... ومن يخاطبكم شاهد من أهله. مرت ثلاثة أعوام فقط على يوم كنت أشاهد فيه - في تلك العمالة عمالة الألزاس، التي أتشرف بتمثيلها في البرلمان الفرنسي، كنت أشاهد جنودكم الجزائريين يواجهون رشاشات العدو ويقاسون شتاء من أشدّ الفصول... وعندما حررت مدينتنا ستراسبور، بفضل حملة الأبطال الذين قادهم ذلك الذي لقي حتفه بهذا القطر، ثم حاول العدو أن يحاصرها وأن يحاصر مواطنينا من الجنوب إلى

<sup>1</sup> أحمد بن بلة، وثائق، من فكر الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، قسم الدراسات والوثائق للحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دار البديل للنشر، فرنسا، ص. 55.

<sup>2</sup> نيجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، المصدر السابق، ص. 3.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 4.

الشمال، هنالك قامت فيالق أنت من إفريقيا وقدمت الصدور في وجه العدو الألماني، وحرمته احتلالا ثانيا كان يردف بنأر شنيع لو تحقق. هل يخطر ببال أحد منكم أني أنا الألزاسي أنسى ذلك كله ...<sup>1</sup>.

ومن باب الاعتراف بالتضحيات، وضعت فرنسا في قسنطينة نصب تذكاري مخلص للجنود الفرنسيين والجزائريين الذين سقطوا في ميدان الشرف في الحرب العالمية، حيث كانت أسماء الجنود الجزائريين والفرنسيين منقوشة في رخام التذكار، والذي نقل إلى فرنسا بعد الاستقلال.<sup>2</sup>

وأثناء زيارته الأولى إلى مدينة قسنطينة في 12 مارس 1948 ألقى "نيجلان" خطابا أمام تمثال الموتى، ونوّه فيه بالتضحيات التي قدّمها الجنود الجزائريون من أجل تحرير فرنسا، قائلا: "... وقد آليت على نفسي أن تكون أول زيارة أقوم بها إلى عمالة قسنطينة... حين وقوفي أمام هيكل الموتى ... إني حركي الانفعال حين اكتشفت هذه القائمة التي تكاد لا تنتهي من أسماء الذين وهبتموهم للدفاع عن الوطن... فكانت أسماء الذين ولدوا بهذه الأرض بعد أن توطنها أجدادهم منذ قرون طويلة مجاورة لأسماء الذين جاؤوا حين ظهرت فرنسا وأوردت خيراتها... إني على يقين من أن هؤلاء كانوا يشعرون بالأخوة المشتركة وهم بين الخنادق، زميلهم الموت الزؤام في كل حين، كانوا يقتسمون لقمة الخبز، وكانوا يقتسمون الآلام والأخطار. وإني أعلم جد العلم أن المسلم كان يخاطر بنفسه لإنقاذ رفيقه الأوربي من حبال الموت، كما أعلم أن التمحارب (كذا)<sup>3</sup> الأوربي كان يخاطر بنفسه لإنقاذ رفيقه المسلم"<sup>4</sup>.

يعتبر هذه الخطاب اعترافا صريحا من مسؤول فرنسي بأنهم محتلين لهذه البلاد وبحق الشعب الجزائري بأرضه، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يلتقي الاحتلال مع الخيرات التي جلبتها فرنسا إلى الجزائر؟! وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة علما أنّ فرنسا قذفت بأبناء الوطن في الصفوف الأمامية في جبهات القتال، إلا أنّها ظلّت تعامل الجزائريين وفق قانون الأهالي ولم يكونوا يوما على قدم المساواة مع الأوربي، كما أنّ هذا الخطاب من رجل سياسي مجرد كلام ديبلوماسي من أجل استمالة السكان، لأنّ الفرنسيين يعرفون قيمة الجندي الجزائري إلا في المصائب والشدائد فيجدونه شجاعا لا يهاب الموت ويتقدّم الصفوف، أما جنودهم فيهربون ويفزعون من الحروب ويهابون جنود الألمان الأشداء، والحقيقة تقال أنّ الفرنسيين تناسوا هذه البطولات بل تنكّروا لها وردّوا على الجميل الجزائري بمجازر 08 ماي 1945.

<sup>1</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، المصدر السابق، ص. 14، 15.

<sup>2</sup> الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص. 36.

<sup>3</sup> الصحيح (المحارب).

<sup>4</sup> نيجلان، المصدر السابق، ص. 13، 14.

## ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنقابية

### 1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

إنّ السيطرة الاستعمارية الاقتصادية على المواد الأولية وعلى الأسواق الخارجية، كان دائما مصدر كوارث وويلات على الشعوب الضعيفة، ومن الكذب والمستحيل أن يكون هناك استعمار متبوع في آن واحد بالتقدم والتعاون والسلم، فلن يكون هناك سلم ولا تعاون ما لم يسيّر الجزائريون والشعوب المضطهدة لموادهم الأولية وخيرات بلادهم بأنفسهم، وتنشل من أيدي أرباب الاستعمار الاستغلاليين<sup>1</sup>.

إنّ من مميزات الاستعمار الاستيطاني في الجزائر وجود مراكز " بكامل تراب الوطن وخاصة منه وسط وغرب الجزائر وذلك نتيجة لغنى الأرض وجودة التربة، وكان من النادر أن تجد أرضا جيدة أو ضيعة كبيرة ملكا جزائري، فقد احتلّ المعمرون كل الأراضي الصالحة للفلاحة واحتلوا كل المزارع الغنية بكامل القطاع الوهراني..."<sup>2</sup>.

إذاً أوضاع الجزائر الاقتصادية والاجتماعية أثناء وبعد الحرب كانت متدهورة، فقد تواصلت عملية مصادرة الأراضي أو شرائها، بعد أن تمّ تشييت القبائل والأعراش بموجب قانون "السيناتوس كونسولت" بتاريخ 23 أفريل 1863، ممّا أدّى إلى إضعاف الملكية الجماعية وتوزيع ملكية القبيلة على عدّة دواوير، كما قام الاحتلال بتوجيه الإنتاج الزراعي لخدمة مصلحة كبار المعمرين ومصلحة الاقتصاد الفرنسي على حساب الشعب الجزائري، وتوسّعت زراعة العنب والكروم الموجهة لصناعة الخمر على حساب زراعة الحبوب (القمح والشعير) التي تمثل قوت الجزائريين، فكان وضع الأهالي الاجتماعي والاقتصادي كارثيا خلال الحرب العالمية لدرجة أنّهم كانوا مهتمين بلقمة عيشهم أكثر من اهتمامهم بالحرب، إضافة إلى ظهور المجاعة والأوبئة (حمى التيفوس المميت، الجدري) خاصة في الأرياف ونقص فرص العمل دون مبالاة من السلطات الاستعمارية، كما برزت مشاهد تدلّ على مظاهر البؤس، فانتشر في البلاد منظّفي الأحذية والحمالين والكناسين واللصوص والمتسولين، وبلغ عدد العاطلين عن العمل - حسب الإحصائيات الرسمية- في شهر جوان 1940 في ولاية الجزائر إلى 2000 بطالا وتساعد إلى 5568 في 08 مارس 1941<sup>3</sup>.

ففرنسا الاستعمارية منحت كلّ الامتيازات للمعمّرين وخوّلتهم السلطات الكاملة في البلاد، فسيطروا على الحكم والميزانية، وأسّسوا نظاما اقتصاديا على مقاسهم حافظوا به عن مصالحهم وأرباحهم وتحوّلت البلاد بالنسبة إلى

<sup>1</sup> عباس، ص. 32، 33.

<sup>2</sup> مجلة الجيش الوطني الشعبي، "لقاء مع بعض رجال ثورة التحرير الخالدة (المجاهدية محمد)", الذكرى 16 لثورة نوفمبر 1954، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، نوفمبر 1970، العدد 80، ص. 16.

<sup>3</sup> محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 41-48. وعلاق هنري، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال، تر. جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص.



المستوطنين إلى "جزائر الأوربيين" و"الجزائر النافعة"، وأما الأهلي الذي لم يجد مكانا ليعمل فيه ويسدّ جوع أسرته اضطرّ إلى العمل تحت رحمة المعمرين الذين مارسوا الاستغلال الجشع وهضموا حقوقه في الأجرة، حيث كانت الأجرة تتراوح بين 8 إلى 12 فرنكا فرنسيًا ما بين سنتي 1935-1942، ومنهم من اضطرّ به الأمر إلى ترك بلاده والهجرة، والسواد الأعظم من الجزائريين عانى البطالة والفقر.<sup>1</sup>

كانت حالة المجتمع الجزائري أثناء الحرب في وضعية مزرية من فاقة وجوع، بسبب توقّف الآلة الإنتاجية وضعف المحاصيل الفلاحية، وما ينتج كان يصدر كلّه إلى فرنسا لتغطية أعباء الحرب، فانتشرت في المجتمع السوق السوداء وتضاعفت أسعار المواد الضرورية، فضرّب البؤس والفقر كل أنحاء البلاد، وانتشرت الأوبئة، وأصبحت الجثث متناثرة في عديد الأماكن.<sup>2</sup>

فقد عانت الجزائر في ظلّ اقتصاد الحرب من استنزاف معظم خيراتها، وتراجع كبير لمختلف نشاطاتها الاقتصادية الحيوية التي أثّرت سلبا على الجزائريين، حيث حدثت أزمة في الإنتاج المنجمي (الفحم، الحديد، الفوسفات) الذي شهد انخفاضا بحوالي الثلثين سنة 1942 مقارنة بسنة 1938 بسبب غلق الأسواق العالمية وتوقف المبادلات التجارية بعد نشوب الحرب، وبسبب نقص المواد الأولية عانت التدهور أيضا الصناعات المحلية كالكهرباء والتغليف الخشبي والمعدني وأشغال البناء... إلخ. وتقلّصت حركة خطوط السكك الحديدية لندرة الوقود ممّا أدّى إلى تسريح العمال في أغلب القطاعات وبالتالي انتشار أزمة البطالة.<sup>3</sup>

وبسبب تصاعد متطلبات المجهود الحربي عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا ملحوظا في الحبوب والتين والزيت، حيث تراجع إنتاج الحبوب من 7.22 مليون قنطار سنة 1939 إلى 6.3 مليون قنطار سنة 1945. زد على ذلك عرفت الجزائر خلال الحرب تقلّبات جوية عديدة وندرة في المواد المضادّة للطفيليات والأمراض واكتساح الجراد للموسم الزراعي.<sup>4</sup>

وقد تأثّر المجتمع الجزائري بصفة مباشرة من تراجع التموين وندرة المواد الأساسية (السكر، القهوة، الشاي، الصابون، البنزين... إلخ) خاصة الطبقات الضعيفة، وهذا الوضع أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد بشكل مذهل وتدهور القدرة الشرائية واستفحال ظاهرة السوق السوداء، وتقلّصت حركة النقل، وممّا زاد الأمر سوءًا ارتفاع حجم المواد الموجهة إلى فرنسا لمواجهة متطلبات الحرب، التي بلغت 522600 قنطار سنوات 1940-1941 بعدما كانت

<sup>1</sup> عباس، ص. 112-116.

<sup>2</sup> ناصر، ص. 22.

<sup>3</sup> آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر...، المرجع السابق، ص. 211.

<sup>4</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 212.



39 ألف قنطار في فترة 1938-1939. وانتشرت في البلاد عمليات توزيع السلع وفق نظام الحصص، وسنت القوانين التي تحدّد كمية ونوعية المواد لكل فئة من طبقات المجتمع<sup>1</sup>.

في شهر نوفمبر 1942 حدث نزول جيوش الحلفاء في شواطئ عنابة ضمن عملية "طورش"، حيث وصف الشاذلي بن جديد وضعية السكان المزرية وحالة الفقر والجوع ونقص التموين قائلا: "كان أرباب العائلات يصطفون في طوابير طويلة من أجل الحصول على حاجياتهم من السميد والقهوة والسكر مرة كل شهر... فقد انتشر الفقر ونزحت عائلات الفلاحين من الأرياف هربا من المجاعة، وأقامت في أطراف المدن. وكانت حشود الفقراء تخاطر بحياتها متحدية رصاص الجنود الإنجليز في محاولة يائسة لسرقة أكياس التموين بالقرب من مطار عنابة". كما صادرت فرنسا الماشية ومخزون الحبوب لدى الفلاحين بدعوى دعم المجهود الحربي، وأغلقت المدارس وحوّلت إلى معسكرات لإيواء الجند<sup>2</sup>.

وتواصلت العمليات الاستعمارية بخصوص مصادرة المحاصيل للفلاحين حتى بعد مجازر 08 ماي 1945 وهو ما سبّب حركة غير مسبوقة لنزوح الفلاحين من الأرياف نحو المدن بحثا عن لقمة العيش، وتحوّل الفلاحين بعد نزوحهم إلى الشمال من عمال مالكين إلى عمال خماسين<sup>3</sup> في مزارع المعمرين الاستغلاليين الذين احتقروا هؤلاء العمال بعبارات استفزازية منها: "اجعل الفلاح يعمل حتى تنهك قواه الجسدية وينضج برنوسه عرقا"<sup>4</sup>.

وبالرغم من هول الحرب وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعب الجزائري، إلا أنّ المعتمّرين لم يتوقّفوا عن السلوكات المحترقة والساخرة ضدّ الأهالي (الأنديجان) ونعتهم بأقبح الأوصاف الجارحة، ومّا زاد في معاناة الجزائريين الاحتقار والظلم الذي تمارسه السلطات الاستعمارية عليهم، من خلال جعل محلات للإطعام مخصّصة للأنديجان وأخرى مخصّصة للأوروبيين وغيرها من الممارسات العنصرية التي أثّرت سلبا على الحالة النفسيّة للسكان<sup>5</sup>.

ويصف الجزائري الشيوعي "هنري علاق" حالة الفلاحين الجزائريين بقوله: تجد "مجموعات من الرجال نحيلي الأجسام يرتدون ملابس رثة شاحبي الوجوه بيدون كأشباح يتجهون ليلا نحو المدينة على أمل الحصول على عمل... طردهم الجوع من دواويرهم رفقة نساءهم وأطفالهم يحاولون البقاء بالعيش في مخيمات تعيسة... وتحت المخبأ كانت هناك عشرات النساء والأطفال متراصين الواحد إلى جانب الآخر قصد الحفاظ على قليل من الدفء المشترك"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> نفسه، ص. 212، 213.

<sup>2</sup> بن جديد، ص. 39.

<sup>3</sup> الخماس: هو الفلاح الذي يعمل مقابل خمس المحصول.

<sup>4</sup> بن جديد، ص. 46، 51، 52.

<sup>5</sup> هنري علاق، المصدر السابق، ص. 12، 124.

<sup>6</sup> نفسه، ص. 125، 126.

## 2- واقع الحركة النقابية:

### 1-2 الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا:

أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوماً بحلّ النقابات في 9 نوفمبر 1940، ولقد كانت الحرب العالمية الثانية سبباً في انقسام الكونفدرالية العامة للشغل إلى ثلاثة اتجاهات، اتجه النقابات المتعاون مع الحكومة والذي فرح بطرد الشيوعيين من الحكومة، واتجه "ليون جوهر" الذي تبني سياسة "الوحدة المقدسة" (أي التحالف مع حكومة فيشي وبيتان)، واتجه الاتحاديين السابقين<sup>1</sup> بقيادة "بينوا فراشون" الذي دعا إلى مقاومة الألمان وحكومة فيشي. وفي 17 ماي 1941 انعقد أول لقاء جمع مناضلي "ليون جوهر" ومناضلي "بينوا فراشون" من أجل توحيد العمل ضدّ الألمان وحكومة فيشي، والدفاع عن الحريات النقابية والمطالب العمالية<sup>2</sup>.

### 2-2 الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر:

في أواخر سنة 1939 تخلّصت السلطات الفرنسية من جميع العناصر المناهضة لها في مختلف الاتحادات النقابية وخاصة المناضلين الشيوعيين، وقد ظهر في العمالات الثلاثة تيار نقابي جديد معاد للشيوعية "اتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر" والذي هدف إلى التعاون مع السلطات الاستعمارية ومساندة الوطن الأم في محنتها بسبب تأثيرات الحرب. وخلال الحرب حدث تراجعاً كبيراً للتنظيم النقابي، حيث أصبح عدد النقابات العمالية لا يتعدى العشر نقابات، كما عدّل القانون الأساسي للكونفدرالية العامة للشغل وللنقابات المهنية الفرنسية بأكثر شروط في الترشح<sup>3</sup>.

### 2-3 مطالب الحركة النقابية:

اكتفت النقابات بطرح انشغالاتها ومطالبها للسلطات الاستعمارية دون اعتماد أسلوب القوة والإضرابات نظراً لظروف الحرب، وقد طالبت بالمساواة بين عمال فرنسا والجزائر بناء على القوانين السارية المفعول والقانون الأساسي للعمل وحسب نظام الضمان الاجتماعي، كما عملت النقابات على إقناع حكومة "بيتان" بأنّ كل الجزائريين سواء الأهالي أو الأوربيين متمسكون بولائهم لفرنسا وليست لهم أي ولاءات لحركات وطنية ذات طابع انفصالي (حزب الشعب انفصالي واستقلالي)<sup>4</sup>.

إنّ أبرز المطالب التي دعت إليها النقابة خلال الحرب تتمثل في الآتي:

<sup>1</sup> أبعد هذا الاتجاه من الكونفدرالية في المؤتمر الكونفدرالي في مدينة "نانت" الفرنسية في نوفمبر 1938، بعد التوقيع على الحلف الجرماي السوفيياتي في 23 أوت 1939.

<sup>2</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 231 - 233.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 233، 234.

<sup>4</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 234 - 236.

- تحديث وعصرنة حياة الأهالي وإخراجهم من "البربرية"، من خلال تعبيد الطرقات وشقها، وبناء المدارس والمستشفيات ومكاتب البريد في كل المناطق الآهلة بالسكان.
  - التنديد بالسياسة التي تحوّل الفلاحين إلى طبقة بروليتاريا (فقراء)، وضرورة استفادتهم من الأراضي التي تركت بُورا.
  - محاربة ظاهرة الربا، وتمكين الأهالي من الاستفادة من القروض البنكية شأهم شأن الأوربيين.
  - بناء المدارس حتى يكون تعلّم اللغة الفرنسية في متناول الأهالي وبها يحقّقون التطور الاجتماعي.
  - تعميم استفادة الأهالي من قانون 23 ماي 1941 والقرار الوزاري 28 أي 1941 المتعلقين بنظام المنح العائلية الساري المفعول بفرنسا والقاضيين بمنح علاوة عائلية إضافية للأجور والمطالبة برفع الأجور.
  - التخفيف من البطالة ومنح المنحة المتعلقة بها الساري أمرها في فرنسا<sup>1</sup>.
- وقد كان العمال الجزائريون هم الفئة الوحيدة تقريبا التي تنظّم إضرابات مطلبيّة خارج إطار النقابة، وكان المضربون في غالبية الأحيان يلحقهم الظلم من الاحتلال الفرنسي الذي يعمد إلى تسريحهم من العمل وتوقيف المحرّضين واستبدالهم بعمال جُدد، ومنذ بداية الحرب تدهورت أوضاع العمال بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وسنّ قوانين عمل جديدة، وحاولت الإدارة القضاء على كل مقاومة أو تدمر من خلال قمع العمال الوطنيين، إلا أنّ الحركة المطليبية التي كان يقودها خصوصا الجزائريون لم تتوقف ولم تتراجع، بالرغم من أنّ التنظيم النقابي كان مسيطر عليه الأفراد الموالين للإدارة، مثل الإضرابين اللذين حدثا في 28 سبتمبر 1940 في المصنع الكهرومائي، وإضراب عمال التبغ من أجل رفع الأجور<sup>2</sup>.
- كما قامت مؤسسة "تاباكوف" بإضراب عن العمل وطالبت بتحسين حقوق العمال المهنية والاجتماعية، فكانت النتيجة الزج بهم في السجن<sup>3</sup>.
- وفي المقابل فإنّ حكومة فيشي سعت إلى تلبية بعض المطالب عن طريق تعميم القوانين السارية المفعول في فرنسا وتطبيقها في الجزائر مثل:
- قرار 7 أكتوبر 1940 المتضمن تطبيق قانون 13 سبتمبر 1940 في الجزائر الذي يخص التوظيف الآلي للجنود اللذين أنقوا فترة الخدمة.
  - قرار 17 أكتوبر 1940 المتضمن تطبيق قانون 13 أوت 1940 في الجزائر المتعلق بنظام العمل.

<sup>1</sup> نفسه، ص. 236، 237.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 237، 238.

<sup>3</sup> ناصر، ص. 21.

- مرسوم 8 جويلية 1941 المتضمن تطبيق قانون 25 مارس 1941 في الجزائر المتعلق بمدة العمل.
- مرسوم 24 سبتمبر 1941 القاضي بتطبيق قانون 30 جوان 1941 الذي يتعلق بحق العمال الذين أعيد تجنيدهم في الجيش باستعادة مناصب عملهم بعد انتهاء مدة الخدمة.
- مرسوم 20 أكتوبر 1942 القاضي بتطبيق قانون 03 أبريل 1942 المتعلق برفع المنح العائلية لفائدة ضحايا حوادث العمل وذوي الحقوق<sup>1</sup>.

### ثالثا: الأوضاع الثقافية

عاش الشعب الجزائري تحت وطأة احتلال صَيِّقٍ عليه حياته في كلِّ الميادين، فمنعه من حُفِّه في تعلُّم لغته العربية في أرض أجداده، وحجر عليه عباداته الإسلامية ومنعه من إقامة المساجد في حرية خارجة عن رقابة الاستعمار، وحرف عرويته الأصيلة في بطاقة تعريفه واستبدالها بأنَّ الجزائر "فرنسية"، ودعم نظرياته الكاذبة بترسانة من القوانين أولها الدستور الفرنسي الذي نصَّ على أنَّ الجزائر أرض فرنسية، واعتبر اللغة العربية أجنبية في الجزائر، وحدد قواعد جائزة لممارسة العبادة وفق الدين الإسلامي<sup>2</sup>.

فالغزو الثقافي في الجزائر تجسّد عن طريق عدّة إجراءات استعمارية، أولها إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية ومنع تعليمها في المدارس الحكومية والشعبية، والتضييق على مراكز الثقافة والعلم التي كانت تُعلِّم اللغة العربية من مدارس ومعاهد وزوايا وتشديد الرقابة عليها، والقضاء على مبادئ الإسلام ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تنصير الجزائريين وتحويل بعض المساجد إلى كنائس<sup>3</sup>.

#### 1- الدين الإسلامي واللغة العربية:

واصلت السلطات الاستعمارية سياستها في محاربة الدين الإسلامي واللغة العربية، باعتبارهما من الركائز المهمّة في "حفظ الكيان القومي الجزائري من الانهيار أو الذوبان في الكيان الفرنسي". فهتمّشت اللغة العربية وألغتها من الإدارة الرسميّة ومن التعليم، فأصبح التعليم الابتدائي في الجزائر فرنسيًا بنسبة 100% وكذلك الثانوي والتعليم العالي، أمّا اللغة العربية فكانت تدرّس في التعليم الثانوي كلغة أجنبية مثل باقي اللغات الأجنبية (الإسبانية، الإنجليزية... إلخ). كما قسّمت اللغة العربية إلى لغتين:

- لغة فصحي التي أطلق عليها اللغة العربية القديمة.

<sup>1</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 240-242.

<sup>2</sup> جريدة المجاهد، "عظمة الثورة الجزائرية في أحد أبنائها"، 1961/11/01، ص. 10.

<sup>3</sup> عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، ط1، 1991، ص. 96-99.

- لغة عربية دارجة وتسميتها باللغة العربية الحديثة<sup>1</sup>.

وتهدف هذه الخطوة إلى إذابة اللغة العربية وتقسيمها ومحو الشخصية الجزائرية، وذلك استنادا إلى قانون 1904 الاستعماري الذي منع تعليم اللغة العربية في المدارس الشعبية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية وحدد لذلك شروطا قاسية من أهمها:

- الاقتصار على تعليم القرآن الكريم وتجنّب الآيات التي تدعو إلى التحرّر والجهاد.

- منع تعليم التاريخ والجغرافيا للجزائر والعالم العربي.

- رفض دراسة الأدب العربي.

كما عمل الاحتلال على "إبعاد الجزائريين عن مراكز التعليم، وفرنسة كل أجهزة وإدارات ومؤسسات الدولة، اقتصاديا وثقافيا وتعليميا وكذلك محاربة العقيدة الإسلامية بواسطة تحويل المساجد إلى كنائس وكنائس<sup>2</sup>"، نظرا لكونه احتلالا روحيا واستيطانيا - أكثر منه سياسيا - من أجل تجريد الفرد الجزائري من مقومات شخصيته، ومبادئ دينه باستعمال كل أساليب الظلم والوحشية والقوانين الجائرة<sup>3</sup>.

وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية أن أصبحت اللغة العربية "لغة ذليلة مهانة في أرضها ووسط قومها. وليس لها مكانة إلا في الكنائس البسيطة فقط، أو في الحديث العادي بين عامة الشعب الأمي، وبالمقابل احتلت اللغة الفرنسية سائر مجالات الإدارة والتعليم والحياة الاجتماعية وأصبحت هي لغة الخبز والمنصب، والجاه عند رجال الاحتلال، وعنوان التقدم والحضارة والرقي، عند ضعفاء الشخصية من الجزائريين"<sup>4</sup>.

## 2- واقع التعليم:

كزّست الإدارة الاستعمارية نظاما عنصريا في الجزائر، حيث أنشأت مدارس خاصة بالأهالي ومدارس للمعمرين، وكانت بعض المدارس تقسم ساحتها إلى قسمين بالطباشير، قسم للأوروبيين وقسم للأندليجان، وقبل الدخول المدرسي من كل سنة تحرص المدرسة على "تسجيل أبناء الأوربيين أولا لضمان مقاعد لهم، على أن تملأ الأقسام بأبناء المسلمين في حالة وجود أماكن شاغرة. وهكذا نرى في يوم التسجيلات، طوابير من الأولياء ينتظرون أمام المدرسة منذ الفجر عليهم يظفرون بمقاعد لأبنائهم ونادرا لبنائهم"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> رابح تركي، "سياسة التربية والتعليم في الجزائر بين عهدين"، مجلة الجيش، نوفمبر 1970، العدد 80، ص. 23.

<sup>2</sup> أحسن بومالي، "الندوة الإعلامية حول: التجربة الجزائرية في ميدان التنمية"، مجلة الجيش، المطبعة المركزية للجيش، أبريل 1975، الجزائر، العدد 133، ص. 50.

<sup>3</sup> زهور ونيسي، "ثورة نوفمبر وبداية الطريق في بلورة شخصية المرأة"، مجلة الجيش، نوفمبر 1970، العدد 80، المرجع السابق، ص. 20.

<sup>4</sup> رابح تركي، "سياسة التربية والتعليم في الجزائر بين عهدين"، المرجع السابق، ص. 24.

<sup>5</sup> هنري، ص. 169.

وخصّصت الإدارة الاستعمارية لأبناء الجزائر الصفوف الخلفية في المقاعد، على العكس من ذلك التلاميذ الأوروبيين الذين يحضون بالصفوف الأمامية، وكان التلميذ الأوربي يُعلّم بأن لا يتّخذ من التلميذ العربي المسلم صديقاً، نظراً للفارق الشاسع بينهما، فالتلميذ الجزائري في تكوينه العائلي الأولي درس في المدارس القرآنية، بينما الأوربي تعلّم في المدارس الفرنسيّة<sup>1</sup>.

وكانت هذه الممارسات العنصرية "لا تزج مفتشية أكاديمية الجزائر ولا أولياء التلاميذ من الأقدام السوداء ممن يقبلونها كقواعد تعليم لا يمكن لهم التدخل فيها"<sup>2</sup>.

ومنعت السلطات الاستعمارية الجزائريين من الانضمام إلى بعض المدارس مثل "مدرسة الطيران" ومن المدارس العليا ومدارس العلوم التّقنيّة، وأوصدت أبوابها في وجوههم بحجّة عدم الكفاءة والأهلية لذلك وباعتبار أنّ السكان الأصليين من الطبقة السفلى (أنديجان)، ومنعتهم من الاستفادة من المنح التي يتحصل عليها الأوربي في حين يحرم منها صاحب البلد أو يستفيد أقل بكثير من المستوطن. كما تكالبت على محاربة الثقافة العربية الإسلامية، وهذه العنصرية المقيتة جعلت شباب الجزائر يستيقظ من غفلته ويدرك حقيقة الاستعمار وادعاءاته لشعارات الإخاء، العدالة، المساواة<sup>3</sup>.

وزيادة على ذلك، كان الكولون يعاملون العرب باحتقار واستعلاء شديد، ويقنعون أبناء الأهالي بأنّ الجزائر قطعة فرنسية، بينما كان الجزائريون يحرصون على تجنّب تعليم أبنائهم في المدارس الكولونيالية، فالتعليم حسب مفهومهم يقتصر على حفظ القرآن الكريم وتعلّم السيرة النبوية والفقه وقواعد اللغة، أمّا المدرسة الفرنسية فيعتبرونها وسيلة للانسلاخ من الأصول العربية الإسلامية، وطريقاً للإدماج وتدوين المجتمع الجزائري في الحضارة الفرنسية<sup>4</sup>.

وحسب مجلّة الجيش فقد مرّ التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي بثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى (1830-1890): قضى فيها المستعمر على المدارس الحكومية والشعبية الحرّة من أجل تجسيد برنامجه الاحتلالي الهادف إلى السيطرة الشاملة على الجزائر.

- المرحلة الثانية (1890-1945): بعدما وطّد المستعمر أركانه عسكرياً في الجزائر، بدأ يظهر اهتمامه

ببعض المجالات الأخرى مع التحيّز الكامل للكولون، فأسس نوعين من التعليم، الأول خاص بالمعتمدين والثاني بالجزائريين. علماً أنّه في سنة 1944 تمّ تسجيل 122 ألف تلميذ من المستوطنين بنسبة 90% من

<sup>1</sup> بن جديد، ص. 36، 37.

<sup>2</sup> هنري، ص. 169.

<sup>3</sup> ناصر، ص. 15، 16. وعباس، ص. 30.

<sup>4</sup> ناصر، ص. 12، 14.

الأوربيين. بينما سُجّل سوى 130 ألف من الجزائريين أي بنسبة 8% من الذين بلغوا سن التسجيل. كما كان تسعة أعشار (9/10) من العاملين في سلك التعليم فرنسيون.

- المرحلة الثالثة (1945-1962): التي غيّر فيها المستعمر من خطّته وبرنامجه الاستعماري الثقافي، من خلال محاولة دمج الشعب الجزائري في منظومته التغريبية عن طريق السماح بتعلّم لغته في المدارس، من أجل تكوين نخبة جزائرية موالية له سياسيًا وثقافيًا<sup>1</sup>.

وبالرغم من محاربة الاحتلال الفرنسي للتعليم باللغة العربية والتضييق عليه ومحاوله فرض اللغة الفرنسية، إلا أنّ التعليم الفرنسي لم ينتشر بصورة واسعة في أوساط الجزائريين، فالإدارة الاستعمارية ومن ورائها المعمّرون كانوا في تقلّب دائم ومتناقض في سياستهم في الجزائر، فمن جهة يريدون فرنسة الشعب الجزائري وإدماجه في الحضارة الفرنسية، وعلى النقيض من ذلك يخشون نشر التعليم الحديث في صفوفه حتّى لا يتعلّم ويتحرّر وينهض من جهله. وقد بيّن فرحات عباس عنصرية الاستعمار قائلا: "إن فرنسا لم تسمح لنا بتعلم لغتنا، وفي نفس الوقت حرمتنا من تعلم لغتها"<sup>2</sup>.

وتؤكد الإحصائيات أنّ سياسة فرنسا التعليمية المتعلقة بتمدرس الجزائريين منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 إلى غاية سنة 1940 لم يتعدّى فيها التلاميذ الجزائريين الذين زاولوا تعليمهم في المدارس الفرنسية سوى نسبة 10% من مجموع عدد الأطفال الذين هم في سنّ التعليم<sup>3</sup>.

وعشوية اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالرغم من تدهور التعليم إلا أنّ أبناء المعمّرين استفادوا من الدراسة مقارنة بأبناء الجزائريين الذين كان عددهم قليلا، فقد دلّت تقارير النقابات العمالية على استفادة ما بين 60 و70 ألف تلميذ جزائري في كل البلاد بينما بلغ العدد الإجمالي من التلاميذ الجزائريين 800 ألف طفل، أي أنّ زهاء 90% من الأطفال الجزائريين لم يجدوا مدارسًا للتعلّم فيها، وبعد نزول الحلفاء في الجزائر سنة 1942 غلّقت العديد من المدارس وحُوّلت إلى معسكرات وأماكن إيواء للجنود<sup>4</sup>.

كذلك الأمر بالنسبة للتعليم الجامعي الذي كان حكرًا على المعمّرين فمن بين 5000 طالب جامعي سنة 1944 نجد عدد الجزائريين لا يتجاوز 700 طالب، وسبب قلّة هذا العدد من الجزائريين من أجل الحيلولة من تقدّم أبناء البلاد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحسن بومالي، "التجربة الجزائرية في ميدان التنمية"، مجلة الجيش، أفريل 1975، العدد 133، المرجع السابق، ص. 48، 49.

<sup>2</sup> رابح تركي، "سياسة التربية والتعليم في الجزائر بين عهدين"، مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 24.

<sup>3</sup> رابح تركي، "سياسة التربية والتعليم في الجزائر بين عهدين"، مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 24.

<sup>4</sup> بن جديد، ص. 39. وآيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر...، ص. 224، 225.

<sup>5</sup> بومالي، المرجع السابق، ص. 49.

فالإحصائيات الفرنسية بين سنتي (1940-1949) قدّمت مجموعة من الأرقام التي وضّحت عدد الجزائريين والأوروبيين من أصحاب المهن الحرة بالقطر الجزائري على الشكل الآتي:

- من مجموع 1559 طبيبا نجد 82 طبيبا جزائريا ما يعني نسبة 5.2%.
- من مجموع 317 أطباء أسنان نجد طبيب واحد (01) جزائري ما نسبته 3.1%.
- من مجموع 506 صيدليا نجد 35 جزائريا ما يعني 6.9%.
- من مجموع 427 قابلة نجد 11 جزائرية ما نسبته 2.5%.
- من مجموع 6227 معلّما ابتدائيا نجد 509 ما يعني 8.1%

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945-1949) بيّنت نتائج امتحانات الدراسة الابتدائية أنّ فرص النجاح لم تكن متكافئة بين الطرفين، فعدد التلاميذ الأوروبيين الذين نجحوا في هذه الامتحانات بلغ أربعة أضعاف مقارنة مع من نجح من الجزائريين<sup>1</sup>.

### 3- دور الزوايا وجمعية العلماء في الحفاظ على الشخصية الإسلامية والعربية للمجتمع الجزائري:

حافظت الزوايا والطرق الصوفية الكبرى في الجزائر على التعليم واللغة العربية منها القادرية والرحمانية والتجانية وغيرها، وكان لها دورها في بناء المدارس وتأطيرها، حيث كان لكلّ طريقة دينية عدّة مدارس منتشرة في القطر تدرّس فيها علوم الدين الإسلامي واللغة العربية<sup>2</sup>.

وقد تصدّت الزوايا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي بأساليب مختلفة من بينها المقاومة الثقافية من خلال ترسيخ التعليم القرآني والتربية الصوفية وجلب العلماء للتدريس خاصة الذين درسوا في الزيتونة أو في الأزهر، وكذلك المقاومة السياسية والعسكرية عن طريق الرد على الاستفزازات والممارسات الاستعمارية، التي سعت إلى القضاء على الزوايا باعتماد سياسة الضغط والتشويه والقمع بغرض إضعافها وإبعاد الجزائريين عن الاحتماء بها والالتجاء إليها<sup>3</sup>.

زد على ذلك، سعى الاستعمار إلى تشتيت دور الزوايا والمؤسسات الدينية حيث استحوذ على أوقافها، وقضى على الجمعيات الخيرية وعلى المدارس وهمّش العلماء، وفي المقابل نشر المسيحية وبشّر بها وحوّل العديد من المساجد إلى كنائس بأموال المسلمين التي أخذها إجحافا من أجل محاربة الإسلام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> تركي، ص. 24.

<sup>2</sup> عباس، ص. 58.

<sup>3</sup> محمد فارس، عيسات إيدير وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، تق. محفوظ قداش، منشورات نسيب، طبع، م.و.ف.م، الجزائر، 2016، ص. 43-51.

<sup>4</sup> عباس، ص. 102، 103.



ويصف "شار بروسولار" خطر الطرق الصوفية على الوجود الاستعماري بقوله: "المليشيات المسلّحة للدفاع ونشر العقيدة"، ثمّ يضيف "إنها بحر هادئ عند السطح ولكنها في الأعماق عاصفة كبرى"، وأكد أنها مستعدّة للثورة بمجرد إشارة من شيخها، كما ذكر الفرنسي "مارسال سيميان" أدوار الزوايا خاصة الطريقة التجانية والرحمانية اللتين أفردهما بالدراسة والبحث والتحليل، بقوله إنّ: "الجمعيات الدينية غالباً ما تتحوّل إلى وكر للثورة ضدّ الأجنبي، وضدّ الرومي المدنّس لأرض الإسلام"، ثمّ استنتج بأنّ "الزاوية لم تعد فقط مكاناً لتعليم القرآن الكريم بل أصبحت وكرًا للثورة تُرسم في ظلال أركانها مخطّطات الانتفاضة"<sup>1</sup>.

وقد سعت جمعية العلماء المسلمين من جهتها إلى توسيع مكاتب التعليم الحر بإنشاء عدّة مكاتب في القطر الجزائري وتنظيم دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد وعقد المحاضرات في التهذيب وشؤون الحياة في النوادي، وقد نجحت مساعيها بالرغم من القوانين الفرنسية الجائرة وسياسة التضييق في إعطاء الرخص، كما عملت على إصلاح التعليم من خلال محاولة تغيير الأساليب التعليمية القديمة<sup>2</sup>.

وقد وجّهت الجمعية تقريراً إلى الحكومة الفرنسية الذي تعلّق بالمسائل الدينية الثلاث: المساجد، التعليم، القضاء، بعد اجتماع مجلسها الإداري في 5 أوت 1944، ومن خلاله لخصّت واقع المساجد والتعليم والقضاء في الجزائر ثمّ قدّمت مجموعة من الطلبات.

بخصوص المساجد اعترضت الجمعية على تدخّل السلطات الاستعمارية فيها واعتبرت ذلك "تعدّياً وظلماً وهدماً لمبدأ احترام الأديان"، وطالبت بإرجاع التصرف فيها لجماعة المسلمين خاصة ما تعلّق بالتولية والعزل والاختيار، كما طالبت بإرجاع أموال الوقف الخيري للمساجد وفصل الدين عن الحكومة<sup>3</sup>.

أما فيما يخصّ التعليم العربي الحر، احتجّت الجمعية على القوانين الاستعمارية التي تهدف إلى "قتل اللغة العربية بالتضييق على تعليمها ومطاردة رجالها" باعتبارها لغة أجنبيّة في بلاد عربيّة، وكذلك سجن ومعاينة معلّمي اللغة العربية، وغلق النوادي وتعطيل الصحافة، وطالبت بإلغاء جميع القرارات المجحفة في حق التعليم، وإنشاء المدارس بكلّ حرية وعدم التدخل في اختيار المعلّمين<sup>4</sup>.

أما القضاء الإسلامي، فقد ندّدت الجمعية بالممارسات الاستعمارية التي جعلت القضاء الإسلامي خاضعاً للقضاء الفرنسي، حتّى أصبح القضاة المسلمون يرجعون في حكمهم إلى اللوائح الفرنسية بدل النصوص الفقهية

<sup>1</sup> لطيف زريقي، الطريقة التجانية في تونس التاريخ والآفاق، دار الأهرام للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2019، ص. 58-60.

<sup>2</sup> نوار جدواني، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص. 49.

<sup>3</sup> محمد البشير الإبراهيمي، آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1978، ص. 332-336.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ص. 337، 338.

الإسلامية، ثم طالبت الجمعية بتوسيع "برامج التعليم القضائي في مادة العربية والفقه والأصول ودراسة التفسير والحديث" وفتح الباب لقبول العلماء المدّرسين المتخرّجين من جامع الزيتونة، وتكوين مجلس قضائي متكوّن من القضاة المسلمين، ومحاكم استئناف إسلامية، وترك الحرية للعلماء للتجوّل في الجزائر من أجل الوعظ والإرشاد<sup>1</sup>. وبدل أن تستجيب السلطات الاستعمارية إلى مطالب الجزائريين، عمدت إلى القمع والتنكيل الذي ذهب ضحيته 45 ألف جزائري في مجازر 8 ماي 1945، وملاحقة قادة أحباب البيان والحرية وغلق مدارس جمعية العلماء في 14 ماي 1945<sup>2</sup>.

وبالرغم من كلّ الإجراءات والممارسات الاستعمارية التعسّفية في حقّ المجتمع الجزائري من أجل أن تُخرج جيلا جاهلا منسلخا من أصوله، طيّعا في خدمتها، إلا أنّ إرادة الشعب تغلّبت وتصدّت لكلّ المناورات، فقد تكوّن الطلبة الجزائريون في المدرسة العربية المتمثلة في المساجد والزوايا والكتاتيب ثمّ واصلوا دراستهم في المدرسة الفرنسية، ومثّلت هذه الفئة الجديدة من الطلبة جيلا متعلّما ومحصّنا دينيا وثقافيا وشارك بقوة في الكفاح السياسي وتزعم الحركة الوطنيّة. كما ساهم الجزائريون المتخرّجون من جامع الزيتونة (تونس) والأزهر الشريف (مصر) في نهضة الإسلام وانبعث الضمير الوطني<sup>3</sup>.

واللافت للانتباه أنّ بعض أعيان الجزائر ساهموا بفعالية في تعليم الجزائريين خاصة الأغنياء منهم، من خلال بناء المدارس على نفقتهم، والتنازل عن أجزاء من أراضيهم من أجل بناء المدارس والمساجد<sup>4</sup>. وفي هذا الصدد نستدلّ بما جاء في خطاب الحاكم العام للجزائر "نيجلان" الذي بيّن رغبة الجزائريين في التعليم وإلحاحهم على إصلاح المدارس، بقوله: "... جاءت جمعية أقارب التلامذة ... فشكوا من قدم ببيان بعض مدارس قسنطينة، وعدم كفاية تلك المدارس، وعرضوا وجوب بناء مدارس جديدة كافية لتلقي شباب متحفّز إلى أخذ<sup>5</sup> (كذا)

<sup>1</sup> الإبراهيمي، ص. 339 - 341.

<sup>2</sup> أحمد بن مرسللي ونصيرة مزهود وآخرون، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجاً 1 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع ANEP، ط.خ، وزارة المجاهدين، 2007، ص. 89، 90.

<sup>3</sup> عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، 2007، ص. 183. وعباس، ص. 250.

<sup>4</sup> محمد فارس، المصدر السابق، ص. 38.

<sup>5</sup> الصحيح (أخذ).

قسطة<sup>1</sup> (كذا) من الثقافة الفرنسية... كنت فرحا لأنني شاهدت رغبة هذا الشباب في العلم، وكنت حيران لأنني أعلم الصعوبات التي تعانيها أم الوطن (فرنسا) في هذا المضممار، إذ كنت وزيرا للتهذيب الوطني"<sup>2</sup>.

إنّ ما يلاحظ في مسيرة الحركة الوطنية هو "اقتران الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى بالتعليم ففي كل خطوة من خطوات الكفاح الوطني كان التعليم والعمل على نشره والمطالبة بتوفيره للجزائريين يبرز في المقدمة كسلاح ينشر الوعي القومي، ويدعم قوة الشعب ويكتل قواه، ولذلك يمكننا القول بأن مقاومة الاستعمار كانت تسير جنبا إلى جنب مع الدعوة إلى إنشاء المدارس ونشر التعليم والمطالبة بجعل العربية لغة رسمية في التعليم مثل اللغة الفرنسية... وقد كان الفضل في النهضة التعليمية التي شهدتها الجزائر ابتداء من الثلاثينات يعود للصف الأول من رجال الإصلاح والوطنية الذين أرادوا النهوض بالبلاد وتحريرها في إطار شخصيتها الإسلامية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الصحيح (قسنطه).

<sup>2</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948 بمدينة قسنطينة، المصدر السابق، ص. 16.

<sup>3</sup> تركي، ص. 25.

## المبحث الثاني: تونس والحرب العالمية الثانية.

### أولاً: الأوضاع السياسيّة:

#### 1- اندلاع الحرب وردود الفعل على عمليات التجنيد:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية دخلت السياسة الفرنسية مع مستعمراتها في عهد جديد قوامه تجنيد الأهالي من الأقطار الثلاثة من أجل الدفاع عن "شرف" فرنسا، وأتبعت هذه الأخيرة سياسة الأحكام العرفية وسنّ قوانين الحرب الاستثنائية<sup>1</sup>.

ونتيجة عمليات التجنيد القهرية للمشاركة في جبهات القتال التي تقودها الإدارة الاستعمارية، ظهرت حركة العصيان في الجيوش التّونسية، واضطرت فرنسا إلى استعمال الحيلة أحيانا والقوة والعقاب أحيانا أخرى من أجل حملهم على ركوب البواخر ونقلهم إلى ميادين القتال في أوروبا<sup>2</sup>.

وقد طالت حركة "التمرد" أيضا الجنود التونسيون المرابطون في تونس خاصة في مدينتي قابس والقيروان، الذين رفضوا الالتحاق بجبهات القتال، فعهد الاحتلال إلى تجريدهم من سلاحهم مدّة الحرب، وأصدرت المحاكم العسكرية في حقهم أحكاما قاسية، ومورست عليهم كل أشكال الاضطهاد، حتى امتلأت السجون والمعتقلات في الجزائر وتونس بآلاف الوطنيين التّونسيين<sup>3</sup>.

لم تصمد الجيوش الفرنسية أمام التقدّم الألماني في أراضيها، حيث انهزمت القوات الفرنسية وسقطت باريس في 10 جوان 1940، وتشكّلت حكومة المارشال "بيتان" التي وقّعت الهدنة مع ألمانيا لإدارة الربع الباقي من فرنسا، هذا الوضع المزري الذي عاشته فرنسا أفرح التّونسيين، وتعاطف غالبيتهم مع ألمانيا، واعتقدوا أنّ تحرّر تونس والعرب والمسلمين من الاستعمار سيكون مع هتلر، وقد قدّرت الإقامة العامة الفرنسية أنّ 95% من التّونسيين كانوا متعاطفون مع الألمان ضدّ فرنسا<sup>4</sup>.

وقد طبّقت فرنسا في مستعمراتها السياسة الفاشية التي انتهجتها حكومة "فيشي" تحت قيادة المارشال "بيتان" والتي ورثت حكم الجمهورية في فرنسا، وكانت تأخذ تعليماتها من النازية مع الرغبة في المحافظة على إفريقيا الشمالية ضمن الإمبراطورية الفرنسية حتى لا يشملها الحكم النازي فيما بعد الحرب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، ص. 326.

<sup>2</sup> الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، (د.ت)، ص. 99.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص. 99.

<sup>4</sup> علي الزبيدي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، دار نحي، صفاقس، ط1، 2007، ص. 501، 502.

<sup>5</sup> غلاب عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 326، 327.

## 2- نضال حزب الدستور والزيتونيين خلال الحرب:

تميّز الشعب التونسي بإرادته القويّة وعدم خضوعه للمحتل الأجنبي، فلم يستسلم لسلطة الحماية الفرنسية، حيث كان يتحیی الفرصة - خاصة أثناء المظاهرات السلميّة- من أجل التعبير عن رفضه للاحتلال ورغبته في التحرّر على الرغم من سياسة القمع والتسلّط التي تعرّض لها من السلطات الاستعمارية التي كانت تعتقل وتسجن المتظاهرين الوطنيين في كلّ مظاهرة وتطبّق عليهم الأحكام العرفيّة<sup>1</sup>.

وحسب تقرير استعماري أمّني بتاريخ 05 نوفمبر 1939 صنّف مناضلي حزب الدستور الجديد في تونس العاصمة إلى ثلاثة فرق، فريق أول مكلف بالدعاية يديره الهادي السعيد، وفريق ثاني يدعى "الجهاد" مكوّن من مجموعة من الطلبة، وفريق ثالث يتألّف من أفراد "جمعية الشبان المسلمين"، بقيادة محمد الصادق بسيس ويوسف بن عاشور والرشيّد إدريس، وتضم الجمعية حسب التقرير عددا من طلبة الزيتونة وبعضا من تلامذة المعاهد الثانوية، وقد نبّه التقرير إلى كون هذه الأفرقة الثلاثة خطيرة للغاية، نظرا لتأثر أفرادها بأساليب الكفاح التي استعملت في فلسطين وسوريا، ويعتمد أفرادها على العمل السريّ والحيلة والحذر في تحركاتهم<sup>2</sup>.

وقد تجلّى احتجاج الشعب التونسي على سلطة الحماية أثناء الحرب العالمية الثانية، في أعمال "تخريب" المنشآت الفرنسية التي تكلف الاستعمار خسائر كبيرة، كذلك إحراقهم للمصالح الفرنسية ولحقول المعمرين، وقطع وسائل المواصلات في أنحاء القطر التونسي خاصة السكك الحديدية وأعمدة التليفون<sup>3</sup>.

وكرر فعل أصدرت المحاكم الفرنسية العسكرية أحكاما بالإعدام لكل من ثبت عليه المشاركة في أعمال "التخريب"، كما ألزمت السكان المحاذين لأعمدة التليفون بجراستها، وخصّصت لكل فرد مسؤولية حماية عشرة أعمدة<sup>4</sup>.

إنّ هدف الإدارة الاستعمارية من هذه الإجراءات التعسفيّة هو دعم سياسة فرق تسدّ في صفوف المجتمع التونسي من خلال زرع الصراعات مع بعضه البعض وتشثيت وحدته.

وتضاعفت عمليات "التخريب" الوطنيّة في بداية شهر أكتوبر، وقد حيّرت السلطات الاستعمارية ظلّا منها أنّ التونسيين سيتوقّفون عن هذه العمليات تضامنا مع فرنسا في حربها ضدّ المحور، أو خوفا من عقوبات المحاكم العسكرية زمن الحرب، لكنّ سجّلت الإدارة الاستعمارية من بداية شهر أكتوبر إلى نهاية شهر نوفمبر 1939 قطع

<sup>1</sup> تامر، ص. 99.

<sup>2</sup> الزيدي، ص. 488، 489.

<sup>3</sup> تامر، ص. 99.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 99.

حوالي مائتي سلك من أسلاك المواصلات الهاتفية، واستهدفت العمليات السكك الحديدية، من خلال وضع الصخور الكبيرة والقضبان الحديدية على خطوط السكك في مختلف جهات البلاد، كما تواصلت أعمال التفجير ونشر المنشورات الشائمة لفرنسا وأعوامها، والداعية للتونسيين إلى مواصلة الكفاح من أجل تحرير البلاد<sup>1</sup>.

وكان هدف حزب الدستور الجديد من هذه الأعمال، حسب ما جاء في تقرير أمّني بتاريخ 05 نوفمبر 1939، المطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين، ومنح التونسيون برلمانا تونسيًا، ومن أجل إيصال صوتهم للرأي العام من خلال تقديم العرائض إلى السلطات الاستعمارية، وتوزيع منشورات ثورية، وتنظيم مظاهرات، بالإضافة إلى العمليات "التخريبية" للمنشآت الفرنسية<sup>2</sup>.

واستطاعت فرقة الدرك الفرنسي اكتشاف أعضاء الديوان السياسي الخامس للحزب خلال شهر نوفمبر 1939، حسب ما جاء في محضر استنطاق أعضاء الديوان السياسي الخامس بتاريخ 1940/1/8 فإنّ عدد الموقوفين أربعة عشر بتهمة الاعتداء على أمن الدولة، وتحريض العسكر على التمرد، والنشاط في منظمة منحلّة، ومن بين الموقوفين الزيتونيين الهادي السعيد، وأحمد الخبثاني، وحسونة القروي، ومبروك عبد الصمد... إلخ، وأصدرت المحكمة العسكرية بتونس في حُفهم يوم 14 فيفري 1940 الحكم بعشرين سنة سجنًا بالأشغال الشاقة.

وقد اشتدّت عمليات المقاومة التّونسية بتوجيهات من الحزب الدستوري الجديد، وبمشاركة "لجنة المقاومة"<sup>3</sup> التي تشكّلت من مناضلي الحزب بتونس، وأسّست لها فروع في مختلف أرجاء البلاد، وقد اعترف المكلف بالشؤون الإسلامية بتونس "لونقو باردي" في تقريره بتاريخ 31 جانفي 1940 أنّ الحزب قام بعدة عمليات تمثّلت في قطع خطوط الاتّصالات، والأعمدة الكهربائية، وإشعال حرائق في تونس، وفي مدرسة حكومية لأبناء المستعمرين، وفي مكاتب محطة "الأرتال"، وقطع المواصلات بين تونس وحلق الوادي والمرسى، ومركز الطيران العسكري بالعينينة... وغيرها من الأعمال التخريبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الزيدي، ص. 487، 488.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 489.

<sup>3</sup> تكوّنت اللجنة في شهر جويلية 1939، من أهم قادتها الزيتوني الهادي السعيد، البشير زرق العيون، وعمر حميدة، ومحمد عمارة، وهي تابعة لحزب الدستور الجديد. ينظر. الزيدي، ص. 487.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 486.

كما تمّ القبض على المسؤولين عن "لجنة المقاومة" في جانفي 1940، وكان عددهم أحد عشرة، وجّهت إليهم تهمة الخيانة والمشاركة في أعمال التخريب، وأصدرت المحكمة العسكرية أحكاما قاسية في حقّهم يوم 24 جويلية 1940، وكان من ضمنهم ثلاثة زيتونيين هم: يوسف بن عاشور، ومحمد العيد الجباري، والهادي السعيدى<sup>1</sup>.

ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور استغل قادة الحزب الدستوري وضع فرنسا المأساوي جرّاء احتلال جيوش المحور لها، فطالبوا باستقلال تونس وباقي دول المغرب العربي، وأعلنوا سقوط نظام الحماية، وفي 20 جوان 1941 تقدّم وفد بزعامة الحبيب ثامر بعريضة إلى الباي طالبوا فيها إعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح القادة المعتقلين في فرنسا، كما قدّمت وفود أخرى عدّة عرائض في نفس السياق إلى السلطات الاستعمارية في تونس، فجاء رد الفعل السريع من سلطة الحماية على هذه المطالب، فاعتقلت الحبيب ثامر والوفد المرافق له قبل أن يتمّ لقائهم بالباي، وسجنت كلّ الوفود المطالبة بالاستقلال<sup>2</sup>.

وحسب ما ورد في تقرير مدير مصالح الأمن الموجه إلى الكاتب العام للحكومة التونسية حول نشاطات الحبيب ثامر، فقد ألقى القبض على أعضاء الديوان السياسي السادس المشتبه في إحيائهم للحزب الدستوري الجديد المنحل، وذلك خلال شهر جانفي 1941 وأحيل الجميع إلى المحكمة العسكرية بتونس، التي أصدرت في شهر فيفري 1942 أحكاما قاسية بالسجن تراوحت بين عامين إلى عشرين سنة أشغالا شاقة وتنجير إقامتهم لمدة عشرين سنة وغرامات مالية ومصادرة أملاكهم، من بين هؤلاء: الحكيم الحبيب ثامر والطيب سليم. وهؤلاء المحكوم عليهم سبق وأن أفلتوا من الاضطهاد الذي حدث لرفقائهم المشاركين في النضال منذ حوادث 1938<sup>3</sup>.

تشكّل الديوان السياسي السابع للحزب على إثر اعتقال الحكيم ثامر، بقيادة الرشيد إدريس ويوسف بن عاشور وصالح الدين بوشوشة، وقد وّزع الديوان عدّة منشورات من أهمها: منشور 12 ماي 1941 في ذكرى الاحتلال الفرنسي لتونس، حيث ذكّر المنشور الشعب التونسي بهزيمة فرنسا في الحرب وأنها لم تعد قادرة على حماية نفسها ولم يعد لها تبرير لوجودها في تونس، لكن سرعان ما اكتشفت السلطات الاستعمارية قيادة الديوان، واعتقلتهم جميعا في شهر جوان 1941 وتمّت محاكمتهم في شهر أوت، وقد وجّهت ليوسف بن عاشور تهمة الاستحواذ على مسدس من دون رخصة والاعتداء على سلطة فرنسا ومسك آلة راقنة دون إعلام السلطة، ونفس الأمر بالنسبة إلى الرشيد إدريس<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الزيدي، ص. 491، 492.

<sup>2</sup> تامر، ص. 100.

<sup>3</sup> الزيدي، ص. 496، 497. وتامر، ص. 100.

<sup>4</sup> الزيدي، ص. 497، 498.

وقد تشكلت منظمة "اليد السوداء" على يد حسين التريكي، من خلال منشور علّق بين 19 و20 ماي 1941 عنوانه "اليد السوداء" الذي تمّ فيه إعلان تأسيس هذه المنظمة "الثورية"، والتي تركز أهدافها على مقاومة الاستعمار الفرنسي بكافة الأساليب "الإرهابية"، وقد ضمتّ أحد عشر عنصرا.

ومن بين عمليات المنظمة: حرق مخزن الحلفاء بميناء حلق الوادي يوم 17 ماي 1941، وحرق معمل تقطير الكحول في سيدي فتح الله، وتخريب البريد الكائن في نهج روسطان، وكانت أعمال المنظمة تتم بالتوازي مع نشاط أعضاء الديوان السياسي السابع من توزيع المنشورات والدعاية، واستطاعت السلطات الاستعمارية كشف خيوط المنظمة والوصول إليها واعتقال التريكي ومجموعته، وأصدرت المحكمة العسكرية حكما بخمسة عشر سنة أشغالا شاقة<sup>1</sup>.

وبعد رفض السلطات الاستعمارية الاستجابة إلى تطلّعات الجماهير، كثرت أعمال التخريب ضدّ المصالح الفرنسية واندلعت الاضطرابات والثورات المحلية والتي كان أبرزها: حوادث قصر هلال وثورة دقاش، التي كان من نتائجها زج المئات من الوطنيين في السجون<sup>2</sup>.

وفي عام 1941 بعث بورقيبة من السجن رسالة طلب فيها من مناضلي حزبه تنظيم مظاهرة كبيرة حتّى لا تتم محاكمته بسرعة، فتطوّع الطالب الزيتوني محمود شرشور لقيادة تلك المظاهرة، واجتمع مع عناصر دستورية وحدّوا موعدا للمظاهرة يوم 18 ماي 1941 من أمام بطحاء الحلفاوين بتونس، وانطلقت المظاهرة إلى أن وصلت إلى مقر الإقامة العامة الفرنسية، وألقى فيها شرشور خطابا، وقد ألفت السلطات الاستعمارية القبض على شرشور بمعية مناضلين آخرين، وأصدرت المحكمة العسكرية في شأنهم أحكاما بالسجن وغرامات مالية<sup>3</sup>.

كما ألقى القبض على الشيخ الزيتوني عبد الرحمان بلقاسم حمدي سنة 1941 رفقة مجموعة من طلبته بتهمة ترأس منظمة سرية "لجنة الانتقام"، كان من مهامها: توزيع المنشورات المحبّطة للفرنسيين، وتوحيد الشعب التّونسي حول الحزب الدستوري الجديد، حيث حكم على الشيخ عبد الرحمان بعامين سجنا وثلاثمائة فرنك خطية، وتفاوتت الأحكام مع باقي الطلبة، وقد درّس الشيخ في السجن تحفيظ القرآن الكريم وعقد الحلقات الدراسية، وشارك في إضراب الجوع، وفي انتفاضة السجن التي قادها مجموعة من السجناء الوطنيين، والتي أسفرت عن مقتل أربعة منهم، شمل الشيخ عبد الرحمان عفوا صادرا عن المنصف باي بعد أن قضى عاما وثمانية أشهر في السجن.

<sup>1</sup> الزيدي، ص. 498.

<sup>2</sup> تامر، ص. 100.

<sup>3</sup> الزيدي، ص. 495.



وكان الشيخ عبد الرحمان بجمعه اتصالات باللجان السرية للحزب الدستوري الجديد بتونس، منها "لجنة المقاومة"، ومن إقامته بالمدرسة "الشماعية" كان يجتمع بالطلبة ويدعوهم إلى إصدار المنشورات ويوجه منها إلى إذاعة "باري" بإيطاليا، وقد أكد الشيخ أنّ أغلب الناشطين في حركة المقاومة كانوا من الزيتونيين وبعضهم من المدرسين<sup>1</sup>.

كذلك الطلبة الذين كانوا يدرسون في جامع الزيتونة بالرغم من قلة عددهم بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وتحديات التنقل والتموين، إلا أنّهم كانوا متحمسون إلى التحرر، وشكّلوا خطرا كبيرا على الاستعمار الفرنسي، الذي سعى إلى التصالح معهم ومحاولة ترضيتهم قصد تهدئة الوضع، غير أنّ سلطات الحماية اعتقلت كل مشتبه فيه، ففي بداية عام 1942 أُلقت القبض على أربعة طلبة بتهمة إثارة الشعب وتخريب الشبكات الكهربائية وممارسة نشاطات معادية لفرنسا داخل الجامع وخارجه، وتمّ نفيهم إلى المنطقة العسكرية بالجنوب التونسي، وتواصلت الإجراءات القمعية إلا أنّ النشاط السري المعادي للوجود الاستعماري ازداد وشمل أغلب جهات البلاد<sup>2</sup>.

وإزاء ضغط الرأي العام التونسي، وكخطوة لامتنعاص غضب الشعب أطلقت السلطات الاستعمارية سراح بعض القادة الوطنيين وفي مقدمتهم الحبيب بورقيبة، الذين اعتقلوا بعد حوادث 09 أفريل 1938 وكادوا أن يهلكوا لشدة العذاب والجوع، وتمّ نقلهم من سجن "سان نيكولا" في مرسيليا إلى الإقامة الجبرية في قرية "تريتس" وفي القرية تحسّنت حالتهم المادية<sup>3</sup>.

نستنتج أنّ لمشايخ وطلبة الزيتونة دورا فعّالا في الحركة الوطنية التونسية وكانت لهم مشاركات بارزة في نشاطات حزب الدستور القديم والجديد، وتاريخهم حافل بالمواقف، وتعرّض الكثير منهم للاعتقال والسجن والتعذيب بسبب دروس الإرشاد والوعظ "التحريضية" ضدّ السلطات الاستعمارية، إلا أنّ تاريخهم همّش وغيب لحساسيات وخلفيات سياسية خاصة بعد حكم بورقيبة للبلاد.

<sup>1</sup> علي الزيدي، ص. 493، 494.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 499.

<sup>3</sup> تامر، ص. 100.

### 3- الاحتلال الألماني والإيطالي لتونس وموقف المنصف باي:

اعتلى "المنصف باي"<sup>1</sup> عرش البلاد في 19 جوان 1942 وقد سلك الباي سياسة وطنية تحريرية من كل القيود الاستعمارية الفرنسية، وعزز موقف الحركة الوطنية التونسية بوجوده، وقد عُرف المنصف باي بمواقفه الوطنية وتأييده لمطالب الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، وسعى إلى الدفاع عن عرشه وحقوق شعبه، فقدّم عريضة إلى رئيس حكومة "فيشي" في 04 أوت 1942، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وتنفيذ مطالب الشعب، فاضطربت العلاقات بينه وبين فرنسا، كما وعدته بتنفيذ مطالبه، وأخذت سلطة الاحتلال تتحين الفرصة للانتقام منه<sup>2</sup>.

وفي شهر أوت 1942 بعث رسالة إلى المارشال "بيتان" عرض فيها مقترح إصلاحات يشمل ستة عشرة نقطة من أهمها: إقرار مجلس استشاري تشريعي يمثل فيه التونسيون بنسبة واسعة، وكانت هذه المطالب لا تختلف عن مطالب الحزب قبل اعتقال قاداته منذ حوادث 1938، لكنه لم يتلق ردًا على مقترحاته إلى أن خلع عن العرش لمواقفه الوطنية<sup>3</sup>.

وعندما نزلت القوات الألمانية بتونس العاصمة يوم 09 نوفمبر 1942، واحتلالها أجزاء كبيرة من البلاد، التزم المنصف باي الحياد بين القوتين المتحاربتين (المحور، الحلفاء)، رغم تبعية تونس لحكومة فيشي واستسلام المقيم العام "إستييفا" لمطالب دول المحور، وقد وجّه المارشال "بيتان" رسالة إلى المنصف باي طلب منه استقبال قوات المحور والعمل بما يوافق حكومة فيشي، كما أرسل له أيضا الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة دعاه فيها للانضمام إلى جهود الحلفاء من أجل تدمير المحور، إلا أنّ المنصف الباي بجنكته وشجاعته ردّ عليهما برغبته في أن تبقى تونس خارج ميدان الحرب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المنصف باي بن محمد الناصر باي، ولد سنة 1881، تولى منصب باي الأحمال في 18 ماي 1942، ولما توفي أحمد باي سنة 1942 تولى المنصف حكم البلاد يوم 19 جوان 1942 وهو الملك الثامن عشر من السلالة الحسينية، ونظرا لمواقفه الوطنية عزل من قبل السلطات الاستعمارية يوم 14 ماي 1943، ونفي إلى الأغواط يوم 14 ماي 1943، ثم إلى تنس (ولاية الشلف- الجزائر) في شهر سبتمبر 1943، ثم إلى مدينة "بو" الفرنسية في منتصف أوت 1945، توفي يوم 1 سبتمبر 1948، ونقل جثمانه إلى تونس وقبر يوم 5 سبتمبر 1948. ينظر. سعيد المستيري، المنصف باي الحكم والمنفى، تر. هشام القروي، دار الأفق للنشر، تونس، ط1، 1991، ص. 23 وما بعدها. ومحمد الشاذلي بلحسن، التقويم التونسي عام 1341هـ/1922، 1923، المطبعة الرسمية، سنة 1922، ص 29.

<sup>2</sup> تامر، ص. 101.

<sup>3</sup> الهادي البكوش، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، موفم للنشر، صدر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2011، ص. 111، 112.

<sup>4</sup> الزبيدي، ص. 506.

إذا نزلت أولى الوحدات الألمانية في تونس يوم 09 نوفمبر 1942، وتدرجياً تشكّل الجيش الألماني المدرّع الخامس، الذي راح يتوسّع في كامل النصف الشرقي للبلاد التّونسية دون معارضة من القوات الفرنسية التي كانت موالية في أغلبها لحكومة فيشي. وقد وجدت جيوش المحور ترحيباً كبيراً من التّونسيين اعتباراً من كون عدو العدو صديقاً، وبسبب القمع والجرائم التي لحقتهم من الاستعمار الفرنسي، حيث تفاعل التّونسيون الوطنيون مع الحدث وقادوا المظليّون الألمان إلى المراكز الفرنسية بكل الجهات التّونسية، وانسحبت الكثير من القوات الفرنسية من تونس. والملاحظ أنّ بعض الزعماء التّونسيين من قادة الأحزاب أو شيوخ الزيتونة، لم يساندوا الألمان، بل كان في اعتقادهم أنّ الحلفاء سينتصرون في هذه الحرب، واستطاعوا أن يستقروا أحداث الحرب العالمية الثانية وتطوّراتها، من أمثال: الحبيب بورقيبة، صالح بن يوسف، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الشيخ أحمد مختار الوزير الزيتوني الذي كان يخاطب طلبته في الجامع بأنّ التّونسيين تعاطفوا مع الألمان أكثر من اللازم، ونصحهم بالتركيز على الدراسة، وحسن التصرف في أموالهم، نظراً لما كان يقدّمه التّونسيون من حاجيات كثيرة للجيش الألماني.

وقد تواصل النشاط التّونسي الوطني "التخريبي" حتّى إبان الاحتلال الألماني - الإيطالي، وقد سجّلت حركة المقاومة بالبلاد مرحلة جديدة تمثّلت في المواجهة المسلّحة مع السلطات الاستعمارية، كما اندلعت ثورة "المرازيق" عام 1943 إلى غاية شهر جوان 1944 التي شاركت فيها عدّة عناصر زيتونية من حيث العمليات الميدانية أو في عمليات التمويل والتسليح، واستمرّ نشاط المقاومة بزرمدين من عام 1943 إلى غاية منتصف 1946<sup>1</sup>.

واستغلّ هذا الوضع بعض التّونسيين وطالبوا باستقلال تونس، الأمر الذي أدّى بالفرنسيين بعد تحرير تونس سنة 1943 إلى اتّهام هؤلاء بالتعاون مع العدو النازي، وباشرت السلطات الاستعمارية حملة الاعتقالات والمداهمات حيث اعتقلت 12 ألف تونسي بتهمة التعاون مع المحور، خلاف بورقيبة الذي رفض التعاون معهم على الرغم من اتّهامه بذلك<sup>2</sup>.

وظهرت حركة "الفلاحة" المقاومين سنة 1945 بزرمدين، التي قاومت السلطة الاستعمارية في الساحل، فاختلّ الأمن في البلاد، وأثار ذلك انشغال السلطة التي سحّرت كل إمكانياتها لقمعها والقضاء عليها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الزبيدي، ص. 499، 501-507.

<sup>2</sup> غلاب، ص. 326-329.

<sup>3</sup> أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر. حمادي الساحلي، الشركة التّونسية للتوزيع، تونس، ط1، 1986، ص. 601.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

1- الوضع الاقتصادي:

1-1 التجارة الخارجية (الصادرات والواردات):

أثناء الحرب تقهقر الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية حيث بلغ مليون و 850 ألف طن خلال 1940-1942 إلى 300 ألف طن ما بين 1943-1944 بعدما كان قبل الحرب 4 ملايين طن، وعادت الواردات تقريبا إلى مستواها الأول سنة 1946، خلاف الصادرات التي لم تصل 65% كما كانت عليه قبل الحرب<sup>1</sup>.

الصادرات			الواردات			
1946	1945	1938	1946	1945	1938	السنوات
1.996	843	3.706	794	601	808	الكميات حجم 1000 طن
4.022	1.930	1.353	10.523	3.582	1.558	القيمة مليار من الفرنكات

وخلال سنتي 1938-1939 كانت نسبة تغطية الصادرات والواردات تتراوح بين 85% و 87% وخلال سنوات 1943-1948 أثّرت الحرب على حجم وطبيعة الصادرات والواردات وبلغت نسبة التغطية 40%.

وهكذا نلاحظ حسب الجدول الآتي انخفاض في الصادرات وارتفاع في الواردات سنة 1938<sup>2</sup>.

الصادرات		الواردات		
القيمة (مليون فرنك)	الكميات بملايين الأطنان	القيمة (مليون فرنك)	الكميات بملايين الأطنان	السنوات
1.353	3.706	1.558	808	1938
12.690	3.169	34.193	1.003	1948

<sup>1</sup> عبد الكريم العلاقي، "القسم التونسي للمجلس الكبير للبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الثانية"، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)، 26 و 27 و 28 ماي 1989 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991، ص. 306.

<sup>2</sup> عبد الكريم العلاقي، المرجع نفسه، ص. 305.

ويوضّح مؤشر حجم التجارة الخارجية المقام على قاعدة - 100 - سنة 1938 هذا الوضع حسب الجدول الآتي:

الصادرات			الواردات			السنوات
1946	1945	1944	1946	1945	1944	
30	30	17	91	65	33	

يوضّح الجدول انهيار الإنتاج الإجمالي (الفلاحة، الصيد البحري، المناجم) وموازنة مؤشر هذا الإنتاج حسب أحجام سنة 1938 (القاعدة 100) بلغت حوالي 85% سنة 1945 و76% سنة 1946. إنّ انهيار الواردات والصادرات كان نتيجة تأثيرات الحرب ونزول الحلفاء في شمال إفريقيا، الذي سبّب قطع مواقع استغلال المناجم عن منافذها البحرية، وخراب السكك الحديدية، وفقدت موانئ تونس وسوسة وصفاقس إمكانية استغلالها نظرا للغارات الجوية التي استهدفتها، وتأثرت كذلك إنتاج الفوسفات والإنتاج الفلاحي<sup>1</sup>.

1-2 الفلاحة:

تضرّر الإنتاج الفلاحي كثيرا أثناء الحرب بسبب تجنيد السلطات الاستعمارية لـ 40 ألف تونسي ما بين شهر ماي 1943 وماي 1945، فعانت الفلاحة من نقص في اليد العاملة، والتجهيزات الفلاحية، كما لّغمت السلطات الاستعمارية بعض الأراضي لضرورة الحرب، إضافة إلى عمليات التخريب وانخفاض عدد المواشي والمساحات المزروعة المخصصة للإنتاج الأساسي وهو القمح. ويبين الجدول الآتي مساحات إنتاج القمح خلال الحرب:

نسبة السنوات / القمح	المساحات المزروعة بآلاف الهكتارات	الإنتاج بملايين القناطر
1937 - 38 - 1939	854	4.450
1940	973	2.500
1941	839	4.100
1942	906	3.800
1943	457	2.020
1944	650	1.880
1945	769	1.730

<sup>1</sup> العلاقي، ص. 304، 305.

نلاحظ انهيار في الإنتاج سنة 1940 ثم الرجوع تقريبا إلى حالته الطبيعية سنة 1941 ثم عانى إنتاج القمح من نقص تدريجي طيلة سنوات (1942-1945). وهذا ما يفسر حالة الجفاف التي عصفت بالبلاد سنتي 1944-1945.<sup>1</sup>

وأصاب التراجع في الإنتاج أيضا الشعير الذي كان يزرع في الوسط والجنوب أي المساحات التي يستغلها التونسيون والجدول التالي يبيّن ذلك<sup>2</sup>:

السنوات / الشعير	المساحات المزروعة بآلاف الهكتارات	الإنتاج بملايين القناطير
1937-1939	514	1.000.000
1945	540	1.168.000

إنّ انهيار إنتاج مختلف الزراعات يعود إلى عدّة أسباب منها: تأثيرات الحرب، إضافة إلى الجفاف الذي ضرب الإيالة سنة 1944، ثم عمّ كل جهات البلاد وامتدّ إلى سنة 1948 والذي تضرّر منه الفلاح التونسي كثيرا في مصدر رزقه، ونتج عن هذه الوضعية انتشار البطالة والعوز والأمراض، وظاهرة التسوّل التي بلغت إلى 25 ألف متسوّل في مدينة تونس، وآلآفا أخرى في المدن والأرياف<sup>3</sup>.

### 1-3-1 إعادة بناء تونس خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها:

فُدّرت الأضرار التي لحقت تونس أثناء الحرب بـ 15 مليار فرنك، وما يفوق عن مليون ونصف مترا مربعا من البناءات المخزّبة، وقاربت تونس في أضرارها أكبر المقاطعات الفرنسية.

وقد تعهدت فرنسا بتعويض خسائر محميّتها بنسبة 80% من أجل إعادة بنائها، إظهارا للرأي العام بأثما متعلّقة بمستعمراتها التي أدمجتها في الحرب بالقوة. وقد ظهرت عدّة مسائل أثّرت في قضية إعادة بناء تونس من بينها: قلّة الإمكانيات المالية، وفقدان الموادّ المعدّة للبناء، وقلّة الإطارات واليد العاملة المختصّة، وقضية التهيئة العمرانية<sup>4</sup>.

### 1-3-1-1 النقص في مواد البناء:

عانت تونس أثناء الحرب نقصا فادحا في مواد البناء، وقد تدخّل المقيم العام بتونس لدى فرنسا من أجل زيادة التموين، فوجد مثلا مصانع الآجر في الجنوب تعاني من تكلفة النقل الباهظة، أما مصنع الإسمنت الوحيد بجبل

<sup>1</sup> العلافي، ص. 302 - 304.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 302، 303.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 301، 302.

<sup>4</sup> توفيق العيادي، "إعادة بناء تونس إثر الحرب العالمية الثانية"، أعمال الندوة الدولية الخامسة...، المرجع السابق، ص. 55.

"الجلود" فلم يكن يتعدى إنتاجه 70.000 طن في السنة، ما يعني أنه لا يُلبّي إلا عُشر الحاجيات فقط، فأقرت سلطة الحماية زيادة إنتاجه بنسبة 50%، وإنشاء مصنع آخر قرب بنزرت، كما تضررت تونس من عدم وجود مصانع للجير الاصطناعي والفولاذ، وتدخل المقيم العام لدى وزارة التموين الفرنسية بدعم تونس بحاجياتها من الفولاذ بمعدل 15 ألف طن في السنة، وقدّرت كذلك حاجياتها من الخشب المستورد بـ 10 آلاف متر مكعب في السنة<sup>1</sup>. وقد منحت تونس عُشر حاجياتها من الخشب، بالرغم من مراسلات المقيم العام وتأكيده على أنّ الضرر الذي لحق تونس بنفس درجة إقليم الألزاس واللورين، ما يعني انتفاعها بالامتيازات الخاصة، خاصة فائض التجهيزات والآليات التي كدّسها الحلفاء بألمانيا بعد هزيمتها<sup>2</sup>.

كما عمد المقيم العام إلى إعادة بناء المستشفيات والمدارس والمساجد، وتوفير ضروريات البناء، خوفا من خطر انتشار البطالة في تونس. ومن أجل مقاومة النقص في بعض مواد البناء، اعتمدت تونس على نفسها في إنتاج الصناعات التعويضية باستعمال المواد والطرق المحلية لتغطية العجز، فمثلا تمّ تعويض النقص في المواد الحديدية لبناء السقوف، بطريقة محلية أقل تكلفة، من خلال اعتماد السقف النصف دائري (القبو) المصنوع من الآجر، كما اعتمدت لوحات من عجّين الحلفاء المحلي لتجهيز النوافذ، لمجابهة النقص في الخشب والبلور.

وأظهرت تأثيرات الحرب على تونس ضرورة إنشاء ديوان مركزي للمواد المستجلبه، وصناعة المواد المستجلبه وهذا يعني استخراج قطع الحديد من البناءات المهدمّة من الحرب وإعادة استخدامها في البناء، وتمّ استخراج قطع الحديد من حطام المصفحات والسيارات العسكرية والطائرات من أجل صناعة الأقفال<sup>3</sup>.

### 1-3-2 النقص في اليد العاملة:

وقد أحصيت الحاجيات التونسية من اليد العاملة في جانفي 1945 كالتالي: 5 مهندسين في الطرقات و35 مهندسا في الأشغال العمومية و10 أخصائيين في قيس الأراضي، و1100 بناء و140 مختص في اللحام و80 في الكهرباء... وطلبت سلطة الحماية المساعدة من فرنسا، غير أن الأخيرة كانت تعاني من نفس المشكل.

ولتفادي بعض النقص في اليد العاملة المختصة والإطارات السامية، أنشأت معاهد للتكوين المهني لتدريب اليد العاملة، وتمت الاستعانة بالمساجين من جيش المحور، حيث استخدم 500 أسير في الأشغال الفلاحية والميكانيكية

<sup>1</sup> توفيق العبادي، المرجع السابق، ص. 50، 51.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 50.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 49، 50.

بضواحي تونس، كما سحّر الجيش الفرنسي من أجل رفع الأنقاض وتحقيق بعض الأشغال العمومية، ولم يسمح نقص اليد العاملة المختصة في إدخال تعديلات جذرية عصرية في شبكة السكك الحديدية<sup>1</sup>.

### 1-3-3 إعادة البناء:

انطلقت مرحلة إعادة البناء أثناء الحرب وبعد نهايتها، وكانت عبارة عن أشغال ترميمية جزئية، وقد شملت رفع الأنقاض وتوفير المأوى وضمان المواصلات، ومع نهاية العمليات العسكرية في ربيع 1943 تطوّرت عملية إعادة البناء بتأسيس "مندوبية السكن والتهيئة العمرانية" التي تخضع لإشراف الكاتب العام للحكومة التونسية، ومن مهامها: توزيع مواد البناء على المشاريع المفتوحة في البلاد (1944-1945)، وتوفير المسكن للسكان الذين هدمت منازلهم، وقد جمّعوا في بادئ الأمر في بعض العمارات، أو المخيمات والبيوت الخشبية التي جلبت من ألمانيا كبقايا الحرب، والملاحظ في عملية إسكان المتضررين، أنّ أغلب المنتفعين من العائلات الأوروبية أو اليهودية التونسية، وحسب الإحصائيات فإنّ عائلة واحدة تونسية مسلمة منتفعة من مجموع 74 عائلة<sup>2</sup>.

وقد بُنيت عمارات كبيرة متشابهة انتشرت في عدّة أماكن في صفاقس وسوسة وبنزرت وتونس سمّيت بأحياء الإيواء (المنزه، حي لافايات، العوينة)، وأغلب هذه البناءات مخصّصة للسكن الجماعي، والتي أثّرت في أسلوب العيش وفي شكل العلاقات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للعائلات الكبيرة التي سكنت قبل الحرب في بيوت فاخرة ومنفردة، لتجد نفسها بعد الحرب في ضغط سكن جماعي.

وقد ساهم الجيش في بنزرت في عملية البناء وانتفع بدوره من هذه الإنجازات، كما استفادت جمعية "قدماء المحاربين" من سكنات لائقة لمنحطها وعددهم 30.000 ألف، كما طلبت جمعية "المتضررين من الحرب" السلطة في 5000 مسكن لمنحطها.

وصرفت الحكومة 800 مليون فرنك أي بنسبة 15% من جملة 5 مليارات من الفرنكات من الاعتمادات المخصّصة للبناءات الخاصة، بينما صرفت 85% من الاعتمادات لبناء الطرقات والجسور وباقي التجهيزات العمومية، وهذا أذى بالمقيم العام لمراسلة وزير المالية الفرنسي للترخيص للبنوك بتقديم قروض للمتضررين التونسيين، من أجل حصولهم على تسهيلات في الدفع لإعادة بناء بيوتهم مقابل تعويضات لتسديد قروضهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> العيادي، ص. 48، 49.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 47، 48.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 46، 47.



واللافت للانتباه، أنّ أغلب المنتفعين من هذه القروض هم الأوروبيون واليهود التونسيون، حيث كانت لهم الأولوية في توزيع المساكن، وقد أشرف على عملية التوزيع الفرنسيين واليهود، وانتفع كذلك أغلب هؤلاء من التعويضات المالية، بينما ظلّ التونسي صاحب الأرض يتخبّط في فقره وجوعه.

والملاحظ كذلك في التوزيع الجغرافي لهذه الإنجازات العمرانية والعقارية، أنّ الشريط الساحلي الذي يقطنه أغلب الأجانب حصل على نسبة كبيرة مقارنة بداخل البلاد حيث عدد المتضرّرين الأجانب قليل، مثل: سببلة وقفصة والقصرين، ما يعني أنّ نصيب التونسيين من إعادة البناء لا يقارن أبداً مع الأجانب<sup>1</sup>.

## 2- الوضع الاجتماعي:

تأثرت الإيالة التونسية اجتماعيًا بسبب وقائع الحرب العالمية الثانية، حيث عمّ الفقر والمجاعة غالبية المجتمع التونسي، وعرفت تونس سقوط خمسين (50) قتيلًا من المدنيين، وإصابة ألف (1000) جريح بسبب عمليات القصف الجوي والمدفعي<sup>2</sup>.

والواقع أنّ أوضاع الحرب وما بعد الحرب ونتائجها الخطيرة على المجتمع التونسي، نتيجة تكريس سياسة الاستغلال الاستعماري من جهة، واستمرار الأزمات الظرفية والآفات الطبيعية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، جعل البلاد تعيش تراكمات هذه الأزمات، والتي ولّدت ما سمّوا "الفقراء الجدد" الذين أحقتهم ظروف ما بعد الحرب بصفوف الفقراء<sup>3</sup>.

وحسب إحصائيات 1949 التي سجّلها الكاتب العام للحكومة، فإنّ عدد الفقراء في تونس وصل إلى 535099 فقيرًا، بسبب انعكاسات الحرب العالمية الثانية، وهو ما يمثل تقريباً 20,79% من عدد سكان تونس سنة 1946 الذي قدر بـ 2.991.403 فرداً، وهذه النتائج صادرة دون اعتبار لعدد سكان العاصمة والتي قدر عدد سكانها سنة 1946 بـ 417.943 شخص. إذًا فالإحصائيات تفسّر أنّ أكثر من 1/5 من سكان البلاد لا يستطيعون توفير الحد الأدنى الضروري من العيش، ما يعني إصابتهم بالمجاعة<sup>4</sup>.

وإنّ ازدياد عدد الفقراء في تونس سواء في الأرياف أو المدن، تعود أسبابه إلى الخراب الذي تسببت فيه الحرب العالمية الثانية في عمرانها ومراكز نشاطها كالأسواق، والمحلات، كما عانت البلاد أزمة جفاف حادّة في

<sup>1</sup> العيادي، ص. 44، 45.

<sup>2</sup> العلافي، ص. 306.

<sup>3</sup> الكراي القسنطيني، "أزمة ما بعد الحرب أم تأزم اجتماعي: الفقراء بتونس 1949"، أعمال الندوة الدولية الخامسة...، المرجع السابق، ص. 88.

<sup>4</sup> الكراي القسنطيني، المرجع نفسه، ص. 90، 91.

الأربعينات لخمس سنوات متتالية، حرمت عددا كبيرا من الفلاحين من محاصيلهم ومواشيهم وأبقارهم، وأصابهم مكانتهم الاجتماعية التي نزلت من حالة الرفاهية إلى حالة العوز والفقير<sup>1</sup>.

والملاحظ على جهة الشمال الشرقي تركز أدنى نسب الفقر فيها، إذ أنّ نسبة عدد الفقراء بها تصل قرابة 14% من عدد سكان الجهة، ونسبتهم من مجمل عدد فقراء البلاد سوى 12,39%، بسبب وجود بدائل للنشاطات الاقتصادية<sup>2</sup>.

وهناك عدّة أسباب أخرى ساهمت في ارتفاع نسبة الفقر في تونس من أهمّها:

- إنّ الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع هي التي تفرز فئات ضعيفة لا توفر أدنى ضرورياتها، بسبب نقص الأجور وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وانعدام التغذية الكافية، واستمرار الهيمنة والاستغلال الاستعماري الذي لم يسعف الناس حتى في أحلك الظروف.
- تأثير الوضعية العامة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، التي أحدثت تقيّرا اجتماعيا مسّ الأفراد والجماعات وجعلتهم يفقدون حالتهم الحسنة السابقة.
- تأثير الطبيعة على حياة الإنسان، حيث شهدت البلاد نقص كميات الأمطار النازلة لسنوات (انظر الجدول أسفله)، والتي سببت نقص في المحاصيل بل وانعدامها أحيانا، ما أنتج صعوبات في التغذية وانتشار المجاعة المهلكة التي أفقدت الكثير حياتهم، كما ولّدت عشرات الآلاف من الفقراء<sup>3</sup>.

جدول يبيّن كمّيّات الأمطار النازلة بين سنتي 1940 إلى سنة 1946:

المدن/ السنوات	معدل الأمطار بين 1940 - 1901	معدل الأمطار بين 1945 - 1944	معدل الأمطار بين 1946 - 1945
القيروان	288 مم	180	114
سوسة	319 مم	283	135

إدّا، لقد عاشت تونس أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية (1944-1947) خاصة تأثيرات الاحتلال الألماني لها، وكان النصيب الأكبر من المجاعة الذي مسّ سكان الريف في الوسط والجنوب، والتي ترتّب عليها تفكّك عائلي وانتشار لظاهرة التشرّد لدى الأطفال، ونتيجة لهذه الأوضاع المزريّة تدخل الفرع

<sup>1</sup> القسنطيني، ص. 88 - 91.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 86.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 87، 88.

النسائي لجمعية "الشبان المسلمين"<sup>1</sup> وغيره من الجمعيات الخيرية، بإيواء هذه العائلات ومواساتهم، وقد جاء في خطاب لرئيس الجمعية محمد الصالح النيفر في مارس 1947، ما نصّه: "وفي سنة 1946 جاءت قوافل من هذه العائلات إلى العاصمة لشدة الجوع والعراء، فأحدثت الجمعية في مقرّها قسما للمواساة، حيث أطعمت بين 400 إلى 700 محتاج، وآوت الشباب والأطفال المشرّدين ووزّعت عليهم الأكسية.

وفي خطاب آخر حمل الفرع النسائي المجتمع التونسي مسؤولية تربية البنات وتعليمهنّ وفق التعاليم الإسلامية، وضرورة حمايتهنّ من الخمر الذي لاقى رواجاً في حفلات الزواج بشكل مريع<sup>2</sup>.

### ثالثاً: الأوضاع الثقافية:

#### 1- جامع الزيتونة:

كانت الحياة العلمية والأدبية والاجتماعية في الزيتونة مميّزة، فتجد آلاف الطلبة داخل الجامع يتجمّعون في حلقات الدروس للمذاكرة، والإنصات إلى شيوخهم الملتقّين حولهم، فهذا يدرّس النحو، وذاك المنطق وآخر الفقه، وتجذ كذلك من يدرّس البلاغة وعلم الفرائض والأدب، أي أنّ كل شيخ في حلقاته يختص في علم معيّن، وفي ساعة معيّنة، أمّا الدراسة فكانت تبدأ من الساعة الثامنة صباحاً إلى غاية منتصف النهار، ومن الساعة الثالثة إلى غاية الخامسة مساءً<sup>3</sup>.

يختلف شيوخ الزيتونة عن بعضهم البعض، فمنهم المحافظون المتشدّدون على الطلبة حتى على ساعات الترفيه خارج الجامع فينصحونهم إلى عدم الذهاب إلى المدينة الجديدة التي يقطنها الأجانب وبها أغلبية المقاهي وقاعات السينما، ومنهم الشيوخ المتفتّحون الذين يواكبون العصر مع المحافظة على الأصالة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وهي فرع عن جمعية الشبان المسلمين التي تأسست بمصر سنة 1927 وأنشأت لها فروع في العراق وسوريا والهند وفلسطين وتونس والجزائر وألمانيا و.م.أ، وقد وجدت الفكرة قبول في أوساط الحزب الدستوري الحر وعند طلبة وأساتذة جامع الزيتونة. فقرّر الحزب في مؤتمره المنعقد في شهر ديسمبر 1927 تكوين جمعية للشبان التونسيين "تعمل على نشر الروح الوطنية في أوساط الشباب التونسي"، وقد بدأت تظهر واقعيًا في شهر مارس 1928 خلال اجتماع للحزب، حيث دعا مدير ديوان الحزب محي الدين القليبي إلى المساهمة في تأسيس هذه الجمعية. وفي أكتوبر 1928 برزت الجمعية برئاسة محمد الطاهر بن عاشور شيخ الاسلام المالكي. وتحصّلت الجمعية على التأشير من الإدارة الفرنسية يوم 19 سبتمبر 1936، ولقد تصدّت للسياسة الاستعمارية القمعية إثر أحداث 09 أبريل 1938. ينظر. لطفي الشابي، خلفيات البعد الثقافي والاجتماعي والتربوي لجمعية الشبان المسلمين بتونس (1944-1947)، أعمال الندوة الدولية الخامسة...، المرجع السابق، ص. 159-165.

<sup>2</sup> الشابي، المرجع نفسه، ص. 135، 136، 157.

<sup>3</sup> الحبيب نويرة، ذكريات عصفت بي، سراسر للنشر، تونس، 1992، ص. 88، 89.

<sup>4</sup> الحبيب نويرة، المصدر نفسه، ص. 90.

فبعد نهاية السنوات الأربع الأولى من الدراسة يتحصّل الطالب على شهادة "الأهلية"، ثم يتحصل بعد دراسة ثلاث سنوات أخرى على شهادة "التحصيل"، وإذا أكمل ثلاث سنوات عليا ينال شهادة "العالمية"، ما يعني الدراسة في الزيتونة تستمر لعشر سنوات، يحقّ خلالها الطالب شهادة "العالمية" في اللغة أو الآداب أو الشريعة أو القراءات، وفي كل سنة يتم التركيز على مواد معيّنة حتى يتقنها المتمدّرس، مع العلم أنّ مادة النحو ملازمة للطلاب الزيتوني طوال دراسته، وكل سنة مشهورة بحفظ كتاب، فمثلا السنة الأولى يحفظ الطالب على ظهر قلب "سيدي خالد"<sup>1</sup> والسنة الثانية "القطر"<sup>2</sup> والثالثة "ابن عقيل الأول"<sup>3</sup> والرابعة "ابن عقيل الثانية"، وفي السنة الأولى من شهادة التحصيل أي السنة أولى ثانوي يتقن الطالب "الأشموي الأول" والسنة الثانية "الأشموي الثاني"<sup>4</sup> والثالثة "الأشموي الثالث"، وفي الثلاث سنوات من التعليم العالي يدرس الطالب كتاب "المغني"<sup>5</sup>، ما يعني أنّه يكفي أن يجربك الطالب بكتاب النحو الذي يحفظه لتعرف في أي سنة هو يدرس، وهل هو في المستوى الابتدائي أو الثانوي أو العالي<sup>6</sup>.

ونظرا لازدياد عدد الطلبة المقبلين على التعليم الزيتوني، بسبب قلّة المدارس العصرية التابعة للحكومة وضيقتها وصعوبة الدخول إليها من طرف التّونسيين، فتح جامع الزيتونة فروعاً عديدة في العاصمة وفي مختلف المدن، تشرف على تدريس المرحلة الأولى فقط (الشهادة الأهلية)، وباقي المستويات يكملها الطالب في جامع الزيتونة<sup>7</sup>.

وبمناسبة ختم الدروس في الموسم الدراسي من كل عام تُقام حفلات للمتخرّجين بعد إجراء الامتحانات، فمثلا في شهر جويلية 1944 أقيم احتفال في الكليّة الزيتونية من أجل التنويه بالمعلّمين والتعليم، وإعلان النتائج النهائية للامتحانات في مختلف أنواع الشهادات العلمية، حيث تحصّل في هذه السنة 10 طلبة على الشهادة العالمية في القسم الشرعي، وتحصل 14 طالبا على القسم الأدبي، وفي القراءات 05 طلبة، وعلى شهادة التحصيل في العلوم 77 طالبا، وفي القراءات 02 طالبا، وعلى شهادة الأهلية 126 طالبا، كما ورّعت العديد من الكتب التي تبرع بها الباي على التلاميذ النجباء<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> كتاب: مختصر الشيخ خليل بن اسحاق في الفقه المالكي.

<sup>2</sup> كتاب: قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري المصري.

<sup>3</sup> كتاب في النحو: شرح ابن عقيل إلى ألفية ابن مالك لابن عقيل.

<sup>4</sup> كتاب: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للحسن الأشموي.

<sup>5</sup> كتاب: المغني في النحو لابن فلاح اليميني.

<sup>6</sup> نويّة، ص. 89.

<sup>7</sup> نفسه، ص. 89.

<sup>8</sup> مجلة الشّيا: مجلّة جامعة تصدرها نخبة من الأدباء التّونسيين، رئيس تحريرها: نور الدين بن محمود، مطبعة النهضة، تونس، جويلية 1944، العدد 07،

السنة 01، ص. 34.

كما أحرزت الفتاة التونسية منجية عميرة - وهي المرة الأولى في تاريخ المرأة التونسية الحديث - على إجازة الآداب في فقه اللغة والعلوم التطبيقية بتفوق، من كلية الآداب بالجزائر، وضربت بذلك المثل الأعلى للفتاة التونسية المسلمة<sup>1</sup>.

نستنتج من ذلك، أنه كان لشيوخ الزيتونة دورا كبيرا في الرقي الفكري والعلمي للمجتمع التونسي، بل حافظت الزيتونة بهذه الأعمال الأدبية والعلمية على الهوية العربية والإسلامية للشعب التونسي، وعلى الدين واللغة من أي طمس أو تشويه، وتصدّت للتجنيس والتنصير وسياسة التغريب، وتعتبر كل هذه الأدوار أعمالا وطنية، لأنها تصبّ في الشأن العام للبلاد.

وقد كان الطلبة الزيتونيون يحتجون على السلطات الاستعمارية في مختلف المناسبات، بحكم تعليمهم العربي الإسلامي، وذلك عند قيام السلطة الفرنسية بأيّ عمل أو قرار يمسّ الشعب أو الطلبة دينيا أو اجتماعيا أو سياسيا، كما كان الرد الاستعماري عنيفا والعقاب شديدا على الطلبة في حوادث "الشغب" والاضطرابات التي يدبرونها، وقد قتل الكثير منهم وسجن آخرون عندما شاركوا في المظاهرات الكبرى يوم 09 أبريل 1938 احتجاجا على سجن الزعيم علي بلهوان<sup>2</sup>.

وقد ألقت السلطات الاستعمارية على أربعة عشرة طالبا من جامع الزيتونة خلال شهري جانفي وفيفري من عام 1941، ووضعتهم في الإقامة الجبرية بتهمة إثارة الفتنة في أوساط الطلبة ونشر الدعاية ضدّ فرنسا وتوزيع المنشورات التي تطالب بالاستقلال، ممّا جعل الطلبة الزيتونيون يدخلون في إضراب مفتوح عن الدراسة تعاطفا مع زملائهم الموقوفين، والمطالبة بإصلاح شأن التعليم الزيتوني<sup>3</sup>.

## 2- التعليم العمومي وتشجيع الباى للمجال الثقافي:

عانى الشباب التونسي من ويلات الإجحاف وعدم المساواة بينه وبين المستوطن الأوربي في التعليم، حيث كانت الأبواب مغلقة، والقوانين الاستعمارية تحول بينه وبين حقّه في التعليم، فعلى سبيل المثال نجد أنه بمقتضى القانون الفرنسي المؤرّخ في 19 جويلية 1934 المعزّز بأمر 08 أوت 1936، يشترط على الشباب التونسي التخلّي عن جنسيته التونسية من أجل الانخراط في سلك طلبة "مدرسة الجو" التعليمية، وغيرها من المؤسسات التعليمية المهمة، وفي شهر جوان 1944 اقترح المقيم العام بتونس الجنرال "ماسم" على وزير الجو بالترخيص للشباب التونسي محمد

<sup>1</sup> مجلة الثريا: المصدر السابق، ص. 35.

<sup>2</sup> نوية، ص. 92.

<sup>3</sup> الزيدي، ص. 492.

الطاهر الجزيري بقبول ترشّحه من أجل الدخول إلى المدرسة، فقبل طلبه مع بقاءه على جنسيته الأصليّة، وهذا الأمر يبيّن حقيقة السياسة الفرنسية الاستغلالية في تونس<sup>1</sup>.

فقانون 19 جويلية 1934 المعزّز بأمر 08 أوت 1936، يعتبر تعسّف كبير في حق أصحاب الأرض، فالتعليم في المدرسة مشروط بالتخلّي عن الجنسيّة التونسية، والتراجع في تطبيق هذا القانون في فترات معيّنة راجع ربّما إلى الحرب العالمية الثانية والأوضاع التي تمرّ بها فرنسا، فأرادت استمالة التونسيين إلى صفّها.

وقد جاء في "الرائد" الرسمي التونسي عدد 50، أنّ الباي محمد الأمين باشا أصدر في 15 جوان 1944 أمرا عليّا ينصّ على تأسيس جائزة عن تأليف أدبي باللغة العربية بالإيالة التونسية، بناء على اقتراح من المجلس الكبير ومدير التعليم العمومي وبطلب من الحكومة التونسية، وهي جائزة سنويّة قدرها 10 آلاف فرنك تقدّم لمن أصدر مؤلّفا أدبيّا محرّرا باللغة العربية الفصحى، في مجال القصة أو الرواية أو الشعر أو المسرح، أو عن بحث في التاريخ أو الجغرافيا أو الآثار أو الأدب الشعبي، وغيرها من المواضيع، وفتحت المسابقة لكل السكان التونسيين دون فرق في الجنسية<sup>2</sup>.

يرجع اهتمام الباي باللغة العربيّة الفصحى إلى السياسة التغريبية التي كرّسها الاستعمار الفرنسي في برنامج الثقافة من أجل القضاء على اللغة العربية في المجتمع التونسي العربي الإسلامي، وما هذه الجائزة الكبيرة إلا ترغيب من الباي للشباب التونسي من أجل الاهتمام باللغة الأم والرجوع إليها.

### 3- جمعية الشبان المسلمين:

استغلّت جمعية "الشبان المسلمين" وجود لجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية في تونس برئاسة "لاكروزيلير" التي أرسلتها الحكومة الفرنسية سنة 1939 لامتصاص غضب الشعب من جرّاء السياسة الفرنسية القمعية في تونس، فقَدّمت الجمعية عريضة تشمل ثلاث نقاط أساسيّة من أجل النظر فيها وتجسيدها<sup>3</sup>:

- وضع التعليم: حدّرت الجمعية من سوء وضع التعليم في تونس، الذي لم يعد يستوعب كل الأطفال البالغين سن التعليم، ويعاني من نقص كبير في التجهيزات، وطالبت بإجبارية التعليم وزيادة المدارس الحرّة وتخصيص الأموال لها، وضرورة إصلاح التعليم الزيتوني.
- وضع اللغة العربية في المدارس الابتدائية: كشفت الجمعية عن هيمنة اللغة الفرنسية خاصة في الإدارة، فطالبت بإعادة النظر في التعليم، وإرجاع مكانة اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية في البلاد.

<sup>1</sup> مجلة الفريا: المصدر السابق، ص. 35.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 30.

<sup>3</sup> الشايبي، ص. 158.

- وضع مستقبل الشباب: أكدت الجمعية أنّ الشباب يعيش أزمة اجتماعية بسبب عدم تشجيع السلطة للحركة الكشفية والرياضية في المجتمع التونسي.

كما ساهمت الجمعية بإشراف الحبيب ثامر أيام محنة الحرب العالمية الثانية خاصة بين سنوات 1939-1941 في حركة المقاومة التي تزعمتها الحركة الوطنية خاصة مناضلي الحزب الحر الدستوري الجديد، ببعث الشعور القومي الديني بأهمية المساجد كمكان يحتفى به، ووعظ علمائها للناس وتنويرهم.

وفي الميدان التربوي، عقدت مجالس للتذكير في مساجد البلاد، ونظمت محاضرات ودروس ليلية لتعليم مبادئ القراءة والحساب وعرض الأفلام التثقيفية، وأسست فروع للمحافظة على القرآن الكريم<sup>1</sup>.

وركزت الجمعية على التعليم في نشاطاتها باعتباره المحدّد لمصير الشعب، وأنّ أخطر شيء على الأمم انتشار الأمية، فأسست عددا كبيرا من المدارس القرآنية الحرّة للسكان بدعم من الشعب، وقد بلغ عدد مدارسها سنة 1944 في البلاد إلى ثماني وأربعين (48) مدرسة، كلّها معدّة من أجل إعداد جيل متعلّم ومتحصّل على الشهادة "الأهلية" بجامع الزيتونة وعلى الشهادة الفرنسية الابتدائية، المرور إلى المدارس الثانوية كالمدرسة "الصادقية" ومعهد "كارنو".

وكانت تُدرّس في هذه المدارس، القرآن الكريم، النحو، الصرف، اللغة، الإنشاء، الفقه، التوحيد، الرسم، التاريخ، الحساب والجغرافيا، العلوم الرياضية، اللغة الفرنسية.

وتنقسم هذه المدارس إلى أقسام منها: مدارس مرتبطة بالتعليم العمومي في إطار عقد خاص، والتي تتميّز بمرتبّات مدرّسي المدارس الدّولية، ومدارس خاضعة لأمر عليّ من الحكومة الفرنسية مؤرّخ في 19 أوت 1944 الذي وضع القوانين التي تعمل عليها المدارس القرآنية في المجالين المالي والبيداغوجي، كما تتمتع أيضا بمرتبّات للمعلّمين، ومدارس أخرى لا تتمتع بمرتبّات رغم الترخيص لها من الحكومة. وقد سجّلت مدارس التعليم الحر عدد الأطفال التونسيين المسلمين بها 12028 طفلا، وعدد البنات 681 بنتا<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من تعهّد الجمعية في قانونها الأساسي بعدم الخوض في السياسة والدين، إلا أنّها أسست بمشاركة أساتذة الجامعة الزيتونية أمثال الشاذلي بن القاضي والفاضل بن عاشور تنظيمين هما: "لجنة الدفاع عن فلسطين العربية" وفرع "المؤتمر الإسلامي بتونس" لحماية القدس الشريف، واستطاعت الجمعية كسب قاعدة شعبية في أوساط طلبة وأساتذة الجامعة الزيتونية، وأصبحت همزة وصل بين الثقافة الزيتونية وباقي الجماهير، وساهم نشاطها الملحوظ في بروز مكانة الجامعة الزيتونية في نظر الرأي العام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الشايبي، ص. 156، 157.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 138، 143، 144.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 157، 161.

نلاحظ مساهمة الجمعية بكلّ فروعها وأنشطتها الثقافية والاجتماعية والسياسية في تحصين شباب تونس من الاستهداف الاستعماري الذي مسّ الدين واللغة، في حين أنّ السلطات الاستعمارية لم تغفل عن دورها، فاعتمدت على عدّة وسائل من أجل مراقبة برنامجها والتضييق على أنشطتها ومؤطّريها.



### المبحث الثالث: تأثير الحرب على مسار الحركة الوطنية في البلدين

اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا بين حلفين عسكريين: دول المحور ودول الحلفاء وقد شاركت فيها الغالبية العظمى من دول العالم، وبما أنّ غالبية الشعوب يشكّلون مستعمرات للدول المحاربة، فقد جنّدت طوعا وكرها للمشاركة في الحرب، وسخّرت كل الإمكانيات الماديّة والبشرية للشعوب الضعيفة في خدمة الآلة الحربية، ثمّ توسّعت رعى الحرب وانتقل الصراع إلى شمال إفريقيا، الذي تفاعلت معه الحركة الوطنية المغاربية.

وعلى هذا الأساس أ طرح السؤال الآتي:

ما مدى تأثير الحرب العالمية الثانية على تطوّر النشاط المطلي للحركة الوطنية في الجزائر وتونس؟

#### أولا: الجزائر

##### 1- نزول الحلفاء في الجزائر (نوفمبر 1942) وانبعث الحياة السياسية:

إنّ للحرب العالمية الثانية تداعيات سياسية وعسكرية على الشعوب المقهورة المستعمرة، بسبب التغيّرات العالمية وتصاريح قادة الحرب التي نادى بحرية الإنسان وبالمساواة بين الشعوب، كذلك كان لوثيقة " الأطلسي " أواخر سنة 1941 دور في تحديد ملامح الخارطة السياسية الجديدة في العالم بعد الحرب، التي صدرت بعد لقاء مهم جمع الرئيس الأمريكي " روزفلت " والوزير الأول لبريطانيا " تشرشل " على متن السفينة الحربية " بوتوماك " في المياه الكندية، حيث وقّع الرئيسان على وثيقة الميثاق الأطلسي التي حدّدت المبادئ التي سيلتزم بها الحلفاء بعد انتهاء الحرب وانتصارهم على ألمانيا وحلفائها<sup>1</sup>.

كانت ليلة 7 و8 نوفمبر 1942 نقطة تحوّل سياسي في شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس) إذ شهدت نزول القوات الأمريكية بشواطئها، حيث رحّبت القوى الوطنية في البلدين (الجزائر وتونس)، بنزول الحلفاء على اعتبار ظهور بوادر التحرّر من السيطرة الاستعمارية الفرنسية وتطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي، إلا أنّ موقف أمريكا الرسمي قبل عملية النزول كان يقوم على احترام "السيادة الفرنسية على شمال إفريقيا" بمعنى عدم الاعتراف بمطالب الحركة الوطنية<sup>2</sup>.  
انتعشت الحياة السياسية في الجزائر بنزول جيوش الحلفاء، حيث أطلق سراح العديد من المناضلين، لكن ظلّ حزب الشعب محظورا من أي نشاط سياسي، فمصالي الذي كان في سجن "لامبيز" حتى سنة 1943، فبعد خروجه وضع تحت الإقامة الجبرية في قصر الشلالة بمعية الكثير من المناضلين.

<sup>1</sup> محمد الصافي، الحركات التحريرية المغاربية، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2017، ص. 16.

<sup>2</sup> محمد الصافي، المرجع نفسه، ص. 17-20.

وقد استفاد المناضلون الجزائريون من أحداث الحرب العالمية خاصة بعد نزول الحلفاء في الجزائر، حيث راجت تجارة الأسلحة الحربية، وتمكّن الكثير من الجزائريين من شراء كميات من الأسلحة خاصة الرشاشات والمسدّسات وبعض القنابل اليدوية، وسرقة بعضها من مخازن المعسكرات الإنجليزية والأمريكية، وتجميعها في القرى والبوادي، كما وطّد المناضلون علاقات تعاون مع تجار الأسلحة، وكان إخفاء الأسلحة في خضم أوضاع الحرب الخطيرة لدليل على إيمان الجزائريين بفكرة الكفاح المسلّح، وقد اعتمدت ثورة أول نوفمبر 1954 على هذا المخزون من السلاح<sup>1</sup>.

يذكر فرحات عباس أنّ الأمين دباغين والحسين عسلة ( أعضاء الخلية الجديدة السريّة لحزب الشعب بعد اعتقال معظم قاداته)، اتّصلا به في 08 نوفمبر 1942 من أجل استغلال الوضع والتحرّك لنصرة القضية الجزائرية خاصة وأنّ العالم شهد تحوّلا وانقلابا كبيرا من سنة 1939 إلى غاية 1942<sup>2</sup>.

والملاحظ على فرحات عباس أنّه كان في مقدمة الحركة الوطنية الجزائرية خلال السنوات الباقية للحرب 1942-1945م، وبدأ نشاطه السياسي عندما تقدّم بعدد من المطالب إلى القيادة الأمريكية والسلطات الإدارية الفرنسية رفقة اثنان وعشرين من أعضاء مجالس الوفود المالية، ومع أنّ أصحاب العريضة حاولوا استرضاء تلك السلطات بتقديم مذكرة أخرى معتدلة غير أنّها تمسّكت بموقفها الرافض للحوار، الأمر الذي جعلهم يفكّرون في إصدار بيان باسم الشعب الجزائري.

## 2- بيان الشعب الجزائري (10 فيفري 1943):

إذا كان حزب الشعب الجزائري قد اضطرته ظروف القمع إلى اعتماد وسيلة العمل السري منذ أن حلّت السلطات الاستعمارية غداة اندلاع الحرب العالمية، وقد كان مناضلوه يطمحون إلى عمل ثوري عسكري، فإنّ فرحات عباس اختار الاعتماد على الأسلوب البياني والقلم الحاد، من خلال تقديم العرائض والاحتجاجات واكتسى نشاطه خلال الحرب العالمية أهمية خاصة باعتباره الشخصية الوحيدة الذي تتوفر فيه إمكانية النشاط السياسي<sup>3</sup>.

## 2-1 ظروف صدور بيان فيفري 1943:

إنّ قيام الحرب العالمية وانحزام فرنسا الجمهورية في جوان 1940 أمام القوات النازية التي دخلت باريس منتصرة، دفع بالألمان إلى إقامة حكومة موالية لهم في جنوب فرنسا سميت بحكومة "فيشي" برئاسة الجنرال "بيتان"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ناصر، ص. 24، 27.

<sup>2</sup> عباس، ص. 251.

<sup>33</sup> صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صنعوا أول نوفمبر 1954، المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 2010، ص. 11-12.

<sup>4</sup> صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص. 12.

- ويمكن تلخيص ظروف ودوافع صدور بيان فيفري 1943 في النقاط الآتية:
- مواصلة فرنسا ممارسة سياستها القمعية في الجزائر، على الرغم من حالة الانهيار التي عاشتها فرنسا، إلا أنّ الجزائر ظلّت تعيش تحت وطأة القوانين الاستثنائية، وعند اندلاع الحرب أقدم الاحتلال على قمع مناضلي حزب الشعب واعتقال مصالي الحاج وعدد من الوطنيين<sup>1</sup>.
  - استغلال فرصة ضعف الحكومة الفرنسية في باريس ومحاولة التفاوض مع حركة المقاومة الفرنسية ضدّ الألمان المتواجدة في الجزائر من أجل الاعتراف بحقوق الجزائريين، مقابل تعاون أبناء الجزائر مع فرنسا، خاصة أنّ الجنرالين "جيرو" و"دارلان" طلبا من السكان مساعدة فرنسا من أجل التخلص من الاحتلال الألماني مقابل النظر بجدية في مطالب الجزائريين<sup>2</sup>.
  - الإنزال الأنجلو-أمريكي بالجزائر يوم 08 نوفمبر 1942 حيث سيطر الحلفاء وحكومة فرنسا الحرة على الجزائر وانتزعوها من حكومة فيشي، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي، وتميّزت بمحاولة ملء الفراغ من طرف فرحات عباس وجماعة النخبة والنواب وأعضاء من حزب الشعب وجمعية العلماء<sup>3</sup>.
  - ازدياد الحماس في نفوس السياسيين الجزائريين بعد نزول الحلفاء، فاجتمعت المنظّمات السياسية ووحدت صفوفها على أمل إيجاد حلّ للمشكل الجزائري وحددت برنامجا مشتركا ووجهته إلى السلطات الفرنسية، نظرا إلى أنّ راديو لندن وموسكو وواشنطن غمروا العالم بالمناداة بحرية الإنسان وبمساواة الشعوب، بناء على شعارهم حق الشعوب في تقرير مصيرها، على إثر اجتماع الأطلسي وصدور وثيقة الثمانية 1941، إذ كانت تصريحات الرئيس الأمريكي "روزفلت" أمل تشبّث به الجزائريون في ظلّ القمع الفرنسي<sup>4</sup>.
  - تذكر السلطة الفرنسية أنّ ما حرّك مشاعر الحركة الوطنية وأعطاهم دفعا تحرّريّا نحو المطالبة بالاستقلال هو نزول الحلفاء بالجزائر وإعلانهم الميثاق الأطلسي<sup>5</sup>.

1 إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، 1989، ص.42.

2 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص. 235، 236.

3 بلحاج، المرجع السابق، ص. 13.

4 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص. 339.

5 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص. 216.

وبداية من الثامن (08) نوفمبر 1942 - كما سبق الذكر - نزلت قوات الحلفاء بالجزائر، حيث رأى العديد من القادة الجزائريين ضرورة الاتصال بهم، ووقعت اتصالات بين عناصر من حزب الشعب وبين فرحات عباس حول شروط دخول الجزائريين الحرب إلى جانب الحلفاء<sup>1</sup>.

وبعد هذه الاتصالات من جهة، وبناء على طلبات الجنرالين "دارلان" و"جيرو" الذين كانا يدعوان جماعة النخبة إلى إمداد فرنسا الحرة بالرجال، وهذا ما أكدّه توفيق المدني الذي ذكر أنّ فرحات أعلمه بذلك<sup>2</sup>.

إذاً فقد تبلور برنامج العمل الوطني لهذه المرحلة في العريضة التي قدّمها المنتخبون إلى الحلفاء يوم العشرين (20) من ديسمبر 1942 بعنوان: "رسالة من ممثلي الجزائر إلى السلطات المسؤولة"<sup>3</sup>. وقد أعلن الموقعون على العريضة استعدادهم للمساهمة في إقناع الشعب الجزائري للوقوف إلى جانب فرنسا في حربها ضدّ المحور، بشرط أن يحصل على قدر من الإدارة والحرية الذاتية.

ومحتوى الرسالة تمثل في: مطالبة السلطات الفرنسية باستدعاء " ندوة للمنتخبين والممثلين المؤهلين للمنظمات الإسلامية قصد ضبط الإصلاحات الضرورية، وهو شرط مسبق لمشاركة الجزائريين في المجهود الحربي"<sup>4</sup>.

جاء موقف الحلفاء من الرسالة حيث اكتفوا باستلامها دون الرد عليها، إذ ادّعوا أنّها قضية تخصّ فرنسا وأنّ شغلهم الأساسي هو ملاحقة القوات النازية والقضاء عليها<sup>5</sup>.

أمّا موقف الحكومة الفرنسية فإنّ ممثلها رفض استلام العريضة بحجّة أنّها موجهة للحلفاء وليس لحكومة فرنسا، فأعادها الموقعون وعدّلوا في صياغتها، وقدّمها فرحات عباس إلى الحاكم العام الفرنسي "بيروتون" يوم 22 ديسمبر 1942 طالبا فيها بضرورة إنهاء النظام الكولونيالي. وقد جاء الرد الفرنسي عن طريق الجنرال "جيرو" الذي قال للوفد الجزائري أنّه منشغل بتعبئة الجنود للقتال ضدّ الألمان، وهو مسؤول على الحرب وليس على السياسة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> سعد الله، المرجع السابق، ص. 206. وقداش، المرجع السابق، ص. 339، 340.

<sup>2</sup> أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، ج2، في الجزائر، 1925-1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 511.

<sup>3</sup> بنيامين سطورا، مصالي الحاج 1898-1947، رائد الوطنية الجزائرية، تر. صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص. 185.

<sup>4</sup> قداش، ص. 339.

<sup>5</sup> سعد الله، ص. 224.

<sup>6</sup> محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، ط1، 1985، ص. 195. وسعد الله، ص. 213.

بعد هذه التحركات المطلوبة من المنتخبين في إيجاد حل لمشاكل الجزائريين، وكرد فعل لما عرفته العريضة من تجاهل، كتّف النواب المسلمون من اتّصالاتهم بقيادة الحركة الوطنية، لعقد اجتماع موسّع، الذي كان من نتائجه نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري.

## 2-2 محتوى بيان 10 فيفري 1943 وملحقه:

اجتمع النواب المسلمون بمكتب الأستاذ أحمد بومنجل بالجزائر العاصمة، الذي ضمّ أغلبية ممثلي التّجاهات الحركة الوطنية، وهم: د. تامزالي (رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية)، غرسي أحمد (نائب مالي)، قاضي عبد القادر (مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين)، الأمين دباغين وعسلة حسين (أعضاء من حزب الشعب)، العربي التبسي وخير الدين وتوفيق المدني (جمعية العلماء)، ابن جلول وفرحات عباس، محمد الهادي جمام (رئيس جمعية الطلبة)، الدكتور سعدان (مستشار عام).

واتّفق المجتمعون على خطة مبدئية، وقرّروا صياغة ميثاق يتضمّن مطالب الشعب الجزائري، وكلف فرحات عباس بتحريره، إذ يقول: "فكلفت أنا بتحريره فعدت إلى مدينتي سطيف وهناك حررت بيان الشعب الجزائري"<sup>1</sup>.

وقام عباس بجولة عبر التراب الجزائري وعرض على جميع النواب الجزائريين نص البيان من أجل التوقيع عليه، وقد وقّع عليه 56 من الأعيان والمنتخبين المسلمين<sup>2</sup>.

وقد ذكر فرحات عباس بأن البيان: "كان بمثابة فذلكة لخصت فيها بصفة موضوعية ونزيهة حاصلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري، فاستقرّأت فيه تاريخ الاستعمار، وعبرت فيه عن مطامح شعبنا الوطنية وصغنا بلا حقد ولا عنف المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي"<sup>3</sup>.  
وقد احتوى البيان على خمسة أقسام<sup>4</sup>:

**القسم الأول:** (الافتتاحية)، تعرّض فيها عباس إلى الوضع بالجزائر منذ نزول الحلفاء.

**القسم الثاني:** ذكر أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب.

**القسم الثالث:** استعرض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830 وتطرق للاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية.

**القسم الرابع:** تناول فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر.

**القسم الخامس:** تضمن مطالب الجزائريين وهي:

<sup>1</sup> عباس، ص. 168.

<sup>2</sup> بنيامين سطورا، المصدر السابق، ص. 186.

<sup>3</sup> عباس، ص. 168-169.

<sup>4</sup> سعد الله، ص. 220-221.

- 1- إدانة الاستعمار والقضاء عليه، ورفض استغلال شعب من طرف شعب آخر وإدماجه قسرا.
- 2- تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.
- 3- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:
  - أ. حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون تمييز جنسي وديني.
  - ب. إلغاء الإقطاعية الفلاحية وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.
  - ج. الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.
  - د. حرية الصحافة وحق الاجتماع.
  - هـ. التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
  - و. حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الديانة الإسلامية عن الحكومة.
  - ن. مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية.
  - ي. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب<sup>1</sup>.

تُعبّر هذه المطالب عن وعي رجال الحركة الوطنية خاصة في القسم الأول الذي أدان الاستعمار بشكل مباشرة وبكل صراحة، والملاحظ أيضا على هذه المطالب وجود بصمات لكلّ التيارات المشاركة:

فالمطلب الأول والثاني والثالث والعنصر "ي" وضع من طرف حزب الشعب، أما العناصر "أ"، "ب"، "ن" من طرف فرحات عباس وأتباعه. أما العناصر "ج"، "د"، "هـ"، "و" من جمعية العلماء.

وبعد تحرير البيان تشكّل وفد من أجل عرض المطالب، والذي قابل الوالي العام المارشال "مارسيل بيرتون" بتاريخ 31 مارس 1943 وسلّمه نص البيان، وفي اليوم الموالي بلّغ الوفد نص البيان إلى ممثلي الولايات المتحدة وإنجلترا وروسيا، وأرسل نسخة إلى لندن وإلى الجنرال ديغول ونسخة إلى الحكومة المصرية بالقاهرة<sup>2</sup>.

### 2-3 الموقف الفرنسي من البيان:

أسّس الحاكم العام "بيرتون" بتاريخ 03 أبريل 1943 "لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" من أجل دراسة شؤون الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واجتمعت هذه اللجنة مرتين من 14 إلى 17 أبريل ثم من 23 جوان إلى 26 جوان، بحضور "أوغستان بيرك" بوصفه مندوب الحكومة، وهذا الإجراء يأتي من أجل كسب

<sup>1</sup> عباس، ص. 170-171.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 175.

الوقت وتسهيل التعبئة العامة للحرب. وفي الاجتماع الأول للجنة طلبت الحكومة الفرنسية من الوفد أن يقدم خطة عمل للإصلاح<sup>1</sup>.

فأعدّ فرحات عباس ورفقاؤه ملحقا للبيان، وتزامن هذا مع خروج مصالي الحاج من السجن يوم 26 أبريل 1943 الذي التقى بعباس في منزله بسطيف، وخلال الاستقبال الذي حضره الإبراهيمي وموريس لابور (من الحزب الشيوعي) أعلن عباس لمصالي: "يا مصالي بالأمس كنت ضدك، لقد كنت مناصرا متحمسا للاندماج وحاربتك لكن الأحداث أثبتت أنك على صواب وأنا على خطأ واليوم فإنني أثق فيك وأتبعك"<sup>2</sup>.

ودار بينهما نقاش حول هذا الملحق، وكان لمصالي دور في اقتراح بعض الإضافات التي مسّت تغيير مفهوم "الجنسية" إلى مفهوم ذات "سيادة" و "دستور ممنوح" إلى مفهوم "الجمعية التأسيسية"، وبذلك أصبح البيان أكثر ثورية، حيث طرح ضرورة الاعتراف بالدولة الجزائرية والمواطنة الجزائرية<sup>3</sup>.

## 2-4 ملحق البيان:

يأتي الملحق بفصلين، الأول متعلّق بإصلاحات آجلة يتم إنجازها بعد نهاية الحرب: "إن الحل لتطوير الجزائر يكمن في دستور مستقل وفي انتظار ذلك يطلب النواب المليون العرب والقبائل من ناحية ضمان سلامة ووحدة التراب الجزائري ومن ناحية أخرى الاعتراف باستقلال الجزائر السياسي بوصفها أمة ذات سيادة مع حق فرنسا في المراقبة والمساعدة العسكرية للحلفاء في حالة حرب"<sup>4</sup>.

وعند انتهاء الحرب تنشأ في الجزائر دولة جزائرية لها دستور خاص تعدّه جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر"<sup>5</sup>.

أما الفصل الثاني فينص على إصلاحات عاجلة طالب الشعب الجزائري بتطبيقها، وهي:

أ- مشاركة النواب المسلمين بصفة عاجلة وحقيقية في إدارة حكومة وطنهم من خلال<sup>6</sup>:

1- تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مؤلّفة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسيين وتعيين الوالي العام رئيسا

للحكومة بمثابة سفير فرنسا في الجزائر.

<sup>1</sup> عباس، ص. 175، 176.

<sup>2</sup> سطورا، ص. 186.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 187.

<sup>4</sup> شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر. المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، مر. فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. ط3، 1971، ص. 317.

<sup>5</sup> سطورا، ص. 187.

<sup>6</sup> عباس، ص. 177، 178.

- 2- تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس (المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الإقليمية والبلدية، الغرف التجارية والفلاحية وجميع المصالح الإدارية، واللجان والنقابات..).
- 3- تطبيق الإدارة الذاتية للدواوير والقرى طبقا لقانون 1884 المتعلق بالبلديات، التي تصبح مجلسا بلديا وشيخها هو رئيس الدوار.
- 4- أحقية المسلمين في جميع الوظائف حيث يطبق عليهم ما يطبق على الفرنسيين من شروط الانخراط في سلك الوظيفة العمومية والترقية والرواتب والتقاعد.
- 5- إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام حسب التشريع الجزائري.

#### ب- المساواة أمام ضريبة الدم:

- 1- إلغاء التجنيد الأهلي والخدمة العسكرية، والمطالبة بنفس وسائل التجنيد المطبقة في فرنسا، والمساواة في الرواتب والارتقاء والتقاعد والتعويضات العائلية وتقلد جميع الرتب العسكرية.
- 2- إعطاء الراية الجزائرية للجيش الجزائري التي تحارب مع جيش الحلفاء، لأنّ رفع الراية الجزائرية بجانب الراية الفرنسية تزيد من معنوية الجنود الجزائريين<sup>1</sup>.

#### ت- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

- 1- إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية من أجل مساعدة الفلاحين.
- 2- إنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال الجزائريين.
- 3- إنهاء التعليم الأهلي ومنح الحرية في تعليم اللغة العربية.
- 4- توفير السكن.
- 5- حرية الدين الإسلامي.
- 6- حرية الصحافة باللغتين والترخيص بإنشاء صحف في العاصمة وهران وقسنطينة لتنوير الرأي العام الجزائري<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ص. 179.

<sup>2</sup> سعد الله، ص. 224، 225.



## 2-5 ردود الفعل المختلفة على بيان فيفري 1943 وملحقه:

لقد حاول رجال البيان إضفاء المرونة في طرحهم للمطالب والإصلاحات المعروضة في البيان وملحقه، غير أنّ الموقف الفرنسي تغيّر بمجرد ظهور "لجنة فرنسا الحرة" في الجزائر منذ 1943 بقيادة الجنرال ديغول والجنرال كاترو، اللذين رفضا إجراء أي تعديل في دستور الجزائر وتمسّكا ببقاء الجزائر فرنسيّة.

وقد سلّم ملحق البيان يوم 10 جوان 1943 إلى الجنرال ديغول وإلى ممثله الجنرال "كاترو" المحافظ السامي لفرنسا بشمال إفريقيا، حيث صرّح "كاترو" بأنّ مطالب البيان وملحقه سابقة لأوانها. لكنّ فرحات عباس تحصّل على موافقة "لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" التي عيّنتها الحكومة العامة في اجتماعها الثاني المنعقد بين 23 و26 جوان، وصادقت الحكومة الفرنسية على هذه اللائحة من الإصلاحات وقبلت الاقتراحات بحضور "بارك" مندوب الحكومة، الذي عارضه الكولون فوجدت الحكومة ذلك فرصة في قطع الإصلاحات.

وابتداء من شهر جويلية 1943 بدأ الموقف الفرنسي في التراجع نحو الرفض للقوى الوطنية، وهذا ما أبداه الجنرال "كاترو" إذ أعلن أنّه لا يرى نفسه مقيّدا بتعهدات سلفه ولا بالتزاماته، فتجاهل البيان واكتفى بإنشاء منصب خليفة شيخ المدينة للمسلمين، وتغيير القوانين الأساسية للجمعيات الاحتياطية الأهلية (الأنديجينا). وأعلن تهديده لكل شخص يمسّ بسيادة فرنسا، وسمح للحزب الشيوعي بالعودة إلى النشاط لكونه عارض البيان<sup>1</sup>.

في المقابل رفض النواب المسلمون المشاركة في الجلسة التي عقدتها النيابة العامة بتاريخ 23 سبتمبر 1943 للمفوضية المالية والتي كانت معطلة منذ 1939، وأعلن النواب تمسّكهم بالنقاط الواردة في الوثيقة التي سلمت للجنرال "كاترو"، وأن تكون الإصلاحات المقترحة هي القواعد الأساسية لأيّ عمل أو تفاوض<sup>2</sup>.

كما رفض النواب الاعتراف بالإصلاحات التي صدرت في مرسوم 1943/08/06 تخص الوظائف العامة والتجنّس وإنشاء مناصب للمسلمين كنائب لرؤساء البلديات والتوسيع الأهلي الابتدائي العام والخاص. فغضب الوالي العام واعتقل فرحات عباس وعبد القادر السايح، ونفاهما إلى بني عباس في الجنوب الغربي للصحراء الجزائرية، كما حلّ القسم الأنديجاني للنيابة المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعد الله، ص. 209-211.

<sup>2</sup> بوحوش، المرجع السابق، ص. 238.

<sup>3</sup> سعد الله، ص. 228.

وبعد هذا الإجراء التعسفي تخوّف بعض رجال البيان واعتذر منهم اثنا عشر شخصا للجنرال "كاترو" عن مقاطعتهم جلسة الوفود المالية في 22 سبتمبر 1943، ويعلّق فرحات عباس على هذا النفي فيقول: "حيث أرغمنا العدو على إزاحة النقاب عن وجهه، واكتشفنا ما كان يدور بخلفه، قد أحرزنا على انتصار عظيم"<sup>1</sup>.

إنّ البيان الجزائري والملحق شكّلا محطة مهمّة في مسار الحركة الوطنيّة من خلال تجسيدهما للوحدة الوطنية التي جمعت كل التيارات الجزائرية، وعمّقا للنضج السياسي لدى الجزائريين بالرغم من الواقعية في الطرح من خلال تقسيمهما للمطالب إلى آجل وعاجل، كما يعتبر البيان الجزائري مرحلة فاصلة من نقاط التحوّل السياسي في فكر الحركة الوطنية خاصة فرحات عباس، الذي تحوّل من المطالبة بسياسة الاندماج إلى المطالبة بدستور مستقل في إطار الدولة الجزائرية. بينما رفضت الحكومة الفرنسية مطالب الجزائريين، واعتقلت من كان سببا فيها، وأدرك روّاد الحركة الوطنيّة أنّ فرنسا لا تفهم إلا لغة العنف.

### 3- أمرية 07 مارس 1944 (الظروف والنتائج):

بعدما نفي فرحات عباس وعبد القادر سايح، وحلّ قسم النواب، خرج الشعب الجزائري في مظاهرات احتجاجيّة شملت مدينة الجزائر وسطيف وقسنطينة وغيرها من المدن في 30/09/1943، رافعا لافتات حملت شعارات تحرّرية من أجل تطبيق الميثاق الأطلسي وجزائر حرّة ومنادين بإطلاق سراح فرحات عباس ورفيقه، ومحتجّين على الإجراءات التعسفية، فاستجابت الإدارة الاستعمارية إلى ضغط الجماهير فأطلقت سراحهما يوم 02/12/1943 وألغت قرار حل قسم النواب<sup>2</sup>.

وبعد عودة فرحات عباس من المنفى دخل مرحلة أخرى من النضال السياسي وهو أكثر شعبيّة واستقطابا للجماهير، وقد تأكّد له أنّ الاحتلال ماض في سياسة العنف والاضطهاد.

وفي خضم هذه الأوضاع، حلّ بالجزائر الجنرال ديغول، وألقى خطابا في 12/12/1943 من مدينة قسنطينة، باسم "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، وأعلن عن عزمه القيام بإصلاحات متمثلة في:

- منح حق المواطنة لأربعين ألف من الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية.
- زيادة عدد النواب الجزائريين في المجالس النيابية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ص. 181.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> محمد العربي الزبيدي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 26.

وتطبيقا لما جاء في خطاب ديغول، أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 14/12/1943 قرارا كلفت بموجبه المندوب السامي الجنرال "كاترو" لدراسة موضوع الإصلاحات، وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة، والذي ألفت لجنة من ستة عشر شخصا (06 جزائريين و10 فرنسيين)، أسندت لها مهمة وضع الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين، وهم (الطيب العقبي، القاسمي، ابن جلول، تامزالي، فضيل رينيه، قاضي عبد القادر، بن قانة)، وقد شرعت اللجنة في عملها يوم 21/12/1943 من خلال سماع آراء الزعماء السياسيين والأعيان الجزائريين وجمعها في محاضر إلى غاية 08/07/1944، وأثناء اجتماعات اللجنة توجه ديغول إلى برازيل في جانفي 1944 وألقى خطابه المشهور الذي تضمن تمكين الشعوب المستعمرة بحكم نفسها بنفسها، ثم أصدر أمره في يوم 07/03/1944 من مدينة الجزائر بتطبيق الإصلاحات الفرنسية الخاصة بالجزائريين<sup>1</sup>.

### 3-1 محتوى الأمرية:

- **البند الأول:** منح حق المواطنة الفرنسية لـ 50000 من المسلمين الجزائريين بدل من 25000 السابقة من غير إلزامهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، بشرط أن يكونوا من قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، أو الحاملين لشهادة من مدرسة فرنسية أو الموظفين المدنيين من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو العاملين في وظائف سامية.
- **البند الثاني:** إلغاء القوانين الاستثنائية.
- **البند الثالث:** المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أمام القانون.
- **البند الرابع:** توسيع مشاركة الجزائريين في المجالس النيابية<sup>2</sup>.

أما بنيامين سطورا فقد ذكر أنّ: حق المواطنة مُنح لـ 60000 ألف جزائري. وأعطى لـ 1500000 جزائري حق التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية لجميع الجزائريين المسلمين البالغين سن 21، وزيادة عدد تمثيل المسلمين في جمعيات المداومات من 1/3 إلى 2/5 من العدد العام<sup>3</sup>.

واعتبر ديغول هذه الإصلاحات خطوة تدرجيّة في طريق الاندماج الكلي للجزائريين، غير أنّ وعي الشعب الجزائري بذاتيته ورفض قادة الحركة الوطنية للإصلاحات، شكّل عقبة في طريق برنامج ديغول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سعد الله، ص. 218، 219.

<sup>2</sup> محمد الجندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة 1919-1945، مطبعة المعارف، عنابة، 2008، ص. 320، 321.

<sup>3</sup> سطورا، ص. 195.

<sup>4</sup> الزبيري، المرجع السابق، ص. 26، 27.

### 3-2 ردود الأفعال على أمرية 07 مارس:

أعلنت تنظيمات الحركة الوطنية (حزب الشعب وعباس والمنتخبين والعلماء) رفضها للأمر الديغولي الذي اعتبر القطر الجزائري قطعة فرنسية والشعب فرنسيًا.

كما عارضه بشدة أوروبيو الجزائر باعتباره خطوة خطيرة نحو المساواة بينهم وبين المسلمين، وفكّروا في إرغام ديغول على التراجع عن إصلاحاته والقضاء على التّخبة الجزائرية، بينما لم تلق الأمرية سوى مساندة الحزب الشيوعي الجزائري<sup>1</sup>.

وقد علّق فرحات عباس على إصلاحات ديغول بقوله: "إنها إجابة تافهة عن مطامح الشعب الجزائري، وهي مناهضة ومنافية للفكرة الوطنية المعبر عنها في البيان"<sup>2</sup>.

بينما رفض الشعب الجزائري هذه الإصلاحات، بسبب ازدياد نسبة الوعي السياسي، وأصبح رجال العامة والخاصة يخلّون الموقف السياسي تحليلاً دقيقاً، واتّجهت الأفكار بصفة ظاهرة وعلنية نحو فعل عملية حاسمة وجريئة. فقد كانت الإصلاحات التي أعلن عنها ديغول تفعيلاً لمشروع "بلوم- فيوليت" بطريقة موسّعة والذي رفضته الحركة الوطنية في حينه، ولكنّ السلطات الاستعمارية لم تتمكن من إيقاف مسار الحركة الوطنية التي زادت تكتّلاً وتمسّكا بمطالبها، وردّت بإنشاء "حركة أحباب البيان والحرية" في 14 مارس 1944<sup>3</sup>. وفي بداية سبتمبر 1944 حلّ "إيف شاطينيو"<sup>4</sup> كوال عام في الجزائر في مكان "الجنرال كاترو".

#### 4- حركة أحباب البيان والحرية:

#### 4-1 أسباب تأسيس الحركة وأبرز مطالبها وأهدافها:

إنّ الإصلاحات التي جاء بها ديغول في محاولة لدمج الجزائريين، لم تتمكن من زعزعة روح الإيمان والوطنية في صفوف الحركة الوطنية، فقد تأسّست في 14 مارس 1944 حركة أحباب البيان والحرية (A. M. L)، التي تشكّلت من النواب القدماء وجمعية العلماء وحزب الشعب المنحل، وكانت بالنسبة إلى هذا الأخير بمثابة غطاء شرعي لعمله السري. أمّا الحزب الشيوعي الجزائري فهو الحزب الوحيد الذي لم ينخرط في حركة أحباب البيان والحرية وحافظ على مبادئه وأفكاره المرتبطة بالشيوعية الفرنسية التي لا تحقّق طموحات الشعب الوطنية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المدني، ج2، ص.523. وبلحاج، ص. 18.

<sup>2</sup> الزبيري، ص. 26.

<sup>3</sup> المدني، ص.523. والزبيري، ص. 27.

<sup>4</sup> دبلوماسي مهنك يعرف مشاكل الإسلام والعالم. عباس، ص. 188.

<sup>5</sup> مرزوق، المصدر السابق، ص. 181. وناصر، ص. 30.

وقد ذكر عباس أنّ تأسيس حركة أحباب البيان جاء كرد فعل على أمرية ديغول الاندماجية في 07 مارس 1944، وكانت الحركة تأمل من حكومة ديغول بأن تنتهج سياسة إصلاحات حقيقية، لكنها بادرت بإصلاحات سطحية استفزازية.

ومن بين أهداف الحركة، الدفاع على بيان الشعب الجزائري، والمطالبة بتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة فيدراليًا مع جمهورية فرنسية، و"مناهضة الاستعمار والإمبريالية وخلق تضامن بين جميع سكان الجزائر من مسلمين أو نصارى أو يهود .. وإنقاذ ضحايا القمع الاستعماري وإلغاء القوانين الاستثنائية"<sup>1</sup>.

تخلّى عباس على سياسة الإدماج، ودعّم مطلب المساواة في الحقوق بمطلب الوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية، وعرض في برنامجه مشروع تأسيس جمهورية جزائرية، وقدمها إلى السلطات الفرنسية في 20 أوت 1946<sup>2</sup>. وقد تمكّنت أحباب البيان والحرية - ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية - من توحيد كافة القوى السياسية في البلاد في تكتل قانوني موحد.

بينما نشط حزب الشعب تحت مظلة حركة أحباب البيان من أجل خلق فضاء لممارسة نشاطه السياسي، وفرصة للتقارب مع باقي التيارات وإقناعهم بمبادئه والدفع بهم إلى الاتجاه الثوري، أمّا مصالي بالرغم من توافقه مع فرحات عباس إلا أنّه كان لا يثق في وعود الفرنسيين، ويرى أنّ القوة كفيلة بتحقيق الانتصار، ويظهر ذلك من كلماته التي قالها لعباس الذي زاره في إقامته الجبرية عندما عرض عليه مشروع حركة أحباب البيان، فردّ عليه مصالي بقوله: "وليتك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، ولكنني لا أثق البتة بفرنسا لأنها لا تدعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعاً"، وقد أثبتت مجازر 08 ماي 1945 صدق نظرية مصالي<sup>3</sup>.

نلاحظ من خلال مقولة مصالي لفرحات عباس أن مصالي تنازل عن بعض أفكاره الاستقلالية أثناء نشاطه ضمن حركة أحباب البيان، التي لم تظهر يوماً في برنامجه السياسي، من خلال موافقته على إنشاء جمهورية جزائرية متّحدة مع فرنسا، في حين كان يرفض بناتا الارتباط مع فرنسا، ويدعو إلى الانفصال الكلّي عنها، ويدافع على البعد العربي الإسلامي للجزائر، كذلك تخلّى فرحات عباس وجمعية العلماء عن الأفكار الاندماجية، وعموماً ظهر تقارب جزائري في إطار حركة مشتركة، وأصبح الحديث يدور حول خصوصية الكيان الجزائري.

<sup>1</sup>عباس، ص. 184، 185، 253. وناصر، ص. 30.

<sup>2</sup>عباس، ص. 252.

<sup>3</sup>ناصر، ص. 31.

ومن وجهة نظري أن مقولة مصالي لفرحات عباس التي نقلها هذا الأخير، غير صحيحة وتتعارض مع مسيرة مصالي الحاج وخطّه الاستقلالي، والذي كان يرفض دائما الارتباط بفرنسا، ونرى ذلك من خلال كل خطاباته، وبرنامجه السياسي.

عمل الشباب الثوري لحزب الشعب المنظم تحت راية أحباب البيان، على توعية الشعب بضرورة المطالبة بحقه في الاستقلال، من خلال توزيع منشورات وجرائد وطنية ونشر شعارات جارحة ضدّ السلطات الفرنسية وكشف دسائسها الاستعمارية، وإصاقها على الجدران والتي تحمل عبارات "لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، تسقط الجنسية الفرنسية، أطلقوا سراح المعتقلين..."، وقد تمكّنت الشرطة الفرنسية من القبض على العديد من المناضلين الثوريين والزج بهم في السجون<sup>1</sup>.

#### 4-2 مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية (04 مارس 1945):

عُقد المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية لمصالي الحاج المتواجد في الإقامة الجبرية في "قصر الشلالة"، وقد تفاجأت الإدارة الاستعمارية بقراراته التي رفضت أطروحة النظام الفيدرالي التي ظلّ يدافع عنها فرحات عباس، وتبّنت فكرة برلمان جزائري وحكومة جزائرية ليس لهما صلة بالرّاية الفرنسيّة، كما رفع المؤتمر عريضة ندّد فيها بالقمع المسلّط على المناضلين وطالب بإطلاق سراح مصالي الحاج<sup>2</sup>.

واصلت حكومة ديغول مضايقاتها على حركة أحباب البيان والحرية، من خلال وضع مصالي بعد خروجه من السجن في قرية بوغاري في 18 أبريل 1945، وبسبب وجوده فيها اندلعت المظاهرات الشعبيّة فحوّل إلى قصر الشلالة، وعلى إثر مظاهرات "العشابة" بقصر الشلالة، أمرت السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على أبرز قادة حركة أحباب البيان، وحوّلت مصالي إلى قرية القليعة بجنوب الجزائر (عين صالح)، ثمّ أبعده إلى منفى "برازافيل" بإفريقيا الغربية<sup>3</sup>.

وقد مارست الهمجية الاستعمارية القمع على كلّ المعتقلين من خلال تجميعهم في السجون التي لا تستجيب لأدنى متطلبات الحياة، وبسبب المرض وسوء التّغذية مات منهم الكثير، إضافة إلى عمليات التعذيب المقتنّة، كما لم يجد إضرابهم عن الطعام استجابة من أجل معاملتهم كسجناء سياسيين، وظلّوا على تلك الحالة إلى أن صدر قانون العفو العام في مارس 1946<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ناصر، ص. 32، 33.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 35.

<sup>3</sup> عباس، ص. 253، 254. ومرزوق، ص. 184.

<sup>4</sup> ناصر، ص. 34.

بينما نجد المعمّرين ناصبوا العداء لقادة حركة أحباب البيان واستعملوا لغة التهديد والوعيد، وكانت تلك الإجراءات إرهابا لمجازر 08 ماي 1945 خاصة في مدينتي قلمة وسطيف، وهذه الأخيرة كانت مهد بيان الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عباس، ص. 188، 189.

## ثانيا: تونس

### 1- الوضع السياسي في تونس بعد نزول الحلفاء:

يعتبر التونسيون بجميع شرائحهم المنصف باي ملكا وطنيا وزعيما للحركة الوطنية، وعندما استلم الحكم يوم 19 جوان 1942 وجد البلاد تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، بسبب تأثيرات الحرب التي تجري على أرض تونس وصراع الحلفاء والمحور على السيطرة، فأدخل عدة تعديلات على مراسيم التشريعات، كما خرج في جولات ميدانية في البلاد ليشرك الناس همومهم ويستمع لقضاياهم، وألغى عادة تقبيل اليد من قبل كل زائريه، ونظم حملة تطهير واسعة في المؤسسات وعزل من اتصف منهم بالفساد والتقرب من الإقامة العامة، وعين مجموعة من المستشارين التونسيين من ذوي الكفاءة والخبرة من بينهم المنتمين إلى الحزب الدستوري القديم والجديد، وأطلق سراح الكثير من المساجين السياسيين خاصة الحبيب بورقيبة، وفرض نفسه في تسيير الإدارة، وقدم برنامج إصلاحات إلى الحكومة الفرنسية دعا فيه إلى تحسين حالة التونسيين، ودخل في صراع مع المقيم العام الفرنسي لتونس "إيستيفا" الموالي لحكومة "فيشي" الذي لم تعجبه سياسة الباي محمد المنصف<sup>1</sup>.

ومنذ الإعلان عن إنزال جيوش الحلفاء في المغرب والجزائر وتونس يوم 08 نوفمبر 1942، وضع الأدميرال "إيستيفا" الرجل الأول للسلطة الفرنسية في تونس جميع القوات قيد الاستنفار والتأهب للحرب من أجل رد هجوم الإنجليز والأميريكانيين بناء على التعليمات التي تلقاها من حكومة "فيشي" ومن المارشال "بيتان" الموالي للمحور، وتعليمات الأدميرال "دارلان" في الجزائر<sup>2</sup>.

وكان موقف الفرنسيين في تونس والموظفين السامين والأعيان متعاطفا مع حكومة فيشي الموالية للألمان والأدميرال "إيستيفا"، باستثناء القلة منهم كانوا يناصرون الجنرال "ديغول" وموالين له، وأعداء للنازية<sup>3</sup>.

ومن جهة المنصف الباي ووزرائه والإدارة التونسية، فقد ظهر الخلاف داخل القصر بين المؤيدين لألمانيا وآخرين للحلفاء، في حين وقع اتفاق ينص على التزام الحياد بينهما، مع العلم أنّ المنصف باي كان من الموالين للحلفاء، وقد حاول الأدميرال "إيستيفا" الموالي للمحور التأثير عليه بواسطة بعض وزرائه من خلال اعتبار الحلفاء معتدين ووجبت محاربتهم، من جهة ثانية بعث إليه الرئيس الأمريكي "روزفلت" رسالة في 07 نوفمبر 1942 طلب

<sup>1</sup> حسونة مصباحي، رحلة في زمن بورقيبة سيرة تاريخية، دار آفاق، برسبكتيف للنشر والتوزيع بتونس، أوريس للطباعة، السعودية، ط1، 2011، ص. 53، 54. وعبد الوهاب الجمل، حكام إفريقيا وتونس من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري، طبع Simfact، 2017، ص. 528-530.

<sup>2</sup> المستيري، المرجع السابق، ص. 62، 63.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 63.



فيها تسهيل مرور الجيوش الأمريكية بوصفه رئيسا للدولة التونسية، ومما جاء فيها: " قد علمتُ الآن بأن نفس أولئك الألمانين والإيطاليين لم يقتنعوا بما يقومون به من أعمال النهب، بل إنهم يسعون إلى احتلال بلادكم وتخريبها بتمامها وكما لها، محاولين أن يفرضوا وضعا قوائمه البؤس والشقاء على شعبكم الأبّي الذي لن يخضع أبدا حسب اعتقادي، وإبّي أصدرت أوامري إلى القوات الأمريكية التي لن تُقهر أبدا للتوجّه إلى شمال إفريقيا والتعاون مع القوات الفرنسية ومعكم أيضا من أجل الدفاع عن بلادكم، وليس لها من غاية أخرى سوى تحطيم عدوّنا المشترك في أسرع وقت ممكن. وإنّ هذه القوات والقوات الحليفة تثق بأنكم لن تتردّدوا في السماح لها بعبور البلاد التونسية بكل حرّيّة حتى تتمكن من القيام بمهمّتها المتمثلة في إبعاد قُوى الشرّ عن شمال إفريقيا"<sup>1</sup>.

وفي ردّه على رسالة الرئيس الأمريكي كتب المنصف باي رسالة إليه في 12 نوفمبر 1942 جاء فيها: "إنّ حوادث الأيام الأخيرة تفرض علينا وجوب تجنيب شعبنا آلام الحرب، وإنّا، شعورا منا بمسؤوليتنا وحرصا على اتّخاذ موقف مماثل إزاء الدول المتحاربة، نرى من واجبنا أن نعبر لكم رسميا عن أملنا في بقاء هذه البلاد خارج النزاع"<sup>2</sup>. وقد حرّر "محمد علي العنابي" رسالة إلى الحلفاء عبر فيها عن مشاعر المنصف باي نحو الأمريكيين وتعاطفه نحوهم، ومما جاء فيها: "إن جلاله الباي لا يشك في أن الولايات المتحدة تحارب من أجل أن تستعيد الشعوب الصغيرة من خلال إعادة ترسيخ مبادئ الحق والعدل حياتها المستقلة، وأنها ستجعل تونس تستفيد من المبادئ المعلنة في الميثاق الأطلسي وستساهم في بنائها الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب. وإن جلاله الباي الذي دفعته مشاعره المتعاطفة بشكل خاص مع الأنجلوسكسونيين إلى اتّخاذ موقف دبلوماسي لم تتوقعه معاهدة باردو، على يقين بأن الحكومة الأمريكية تجاوبا مع حركته، لم تلتزم أي التزام ولن تعلن أي موقف يتضمّن دعم سيطرة محتملة على تونس من طرف العناصر الإمبريالية الفرنسية"<sup>3</sup>.

إذا فقد ذاق الشعب التونسي الجوع والفقر والتشرّد من جرّاء اصطدام القوتين (المحور والحلفاء) في تونس، وانتشرت المعارك الجوّية على سمائها ومنازلات الجيوش والمصفحات العسكرية على أرضها، وانتشرت المجاعة بسبب تعطلّ المواصلات واستغلال الأرض، وأصاب الخراب مدنا كاملة، من خلال تعرّض العاصمة وعدّة مدن أخرى إلى قذف جوّي، وغشي الناس الهلع والمصائب، ودامت الحالة المزرية في تونس حوالي ستة أشهر كاملة، أي إلى غاية شهر ماي 1943 ورجوع الجيوش الفرنسية إلى تونس منتصرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المستيري، ص. 65. والجمل، ص. 536، 537.

<sup>2</sup> الجمل، ص. 537.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 66.

<sup>4</sup> الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص. 208، 209.

وقد شكّل المنصف باي - دون علم المقيم العام- في 01 جانفي 1943 حكومة "محمد شنيق" المتكوّنة من أعضاء تونسيين ذات ميول فرنسية ومتعاطفة مع الحلفاء، وبهذه الحكومة قلّل المنصف من تأثير العناصر الموالية للمحور في القصر، وأثبت ميوله للحلفاء، كما وقف في وجه المؤامرة التي دبرها المقيم العام الموالي للمحور الذي حاول إرغام المنصف باي على توشيح صدور اثنين وأربعين شخصية ألمانية وإيطالية بوشاح نيشان الافتخار<sup>1</sup>.

## 2- انهزام قوات المحور وبداية القمع الفرنسي:

خُزرت تونس من طرف جيوش الحلفاء بعد استسلام الفرق الألمانية والإيطالية في "رأس بون" وذلك في شهر ماي 1943، وفي شهر جويلية انتقلت الحرب إلى الأراضي الإيطالية، في حين شرعت المقاومة الفرنسية في تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، في الوقت الذي كان الجيش الأحمر يواصل انتصاراته على الجيش الألماني، بينما قوات الحلفاء نزلت على شواطئ "النورماندي"، حيث كان "هتلر" يحتل ثلثي "فيرماخت" (Wehrmacht)<sup>2</sup>.

تخلّصت تونس من الحرب منذ منتصف سنة 1943، وقد رأى المسؤولون في تونس وفي حكومة ديغول بالجزائر، أن تكون تجربة إعادة بناء تونس نموذجا مهماً يجتدى به، بعد تحرير باقي الأراضي من الجيوش النازية، وبدأ العمل فعليًا بإعداد التصاميم والمخططات منذ شهر ماي 1943، وتكوّنت في شهر أفريل 1944 لجنة "الدراسات والبحوث العمرانية"، مهمتها مباشرة التهيئة العمرانية في تونس، على أن تعرض بعض الإنجازات على الجنرال ديغول بمناسبة زيارته إلى تونس في الذكرى الأولى لتحرير تونس من قوات المحور<sup>3</sup>.

نقل الحبيب بورقيبة ورفاقه إلى مدينة "ليون" وذلك عندما احتلّ الحلفاء شمال إفريقيا وسيطروا على المنطقة الحرة في فرنسا، لكنّ الألمان اكتشفوا الأمر وحولّوهم إلى مدينة "نيس"، ومنها تمّ تسليمهم إلى السلطات الإيطالية في جانفي 1943 التي نقلتهم إلى "روما" من أجل التفاوض معهم، والحصول على تأييد لقوات المحور مقابل تكوين حكومة تونسية حرّة مقرّها "روما". غير أن بورقيبة بدهائه السياسي وجّههم إلى التشاور مع الباي باعتباره الشخص الوحيد الذي يملك شرعية الحوار<sup>4</sup>.

وفي شهر أفريل 1943 استعمل بورقيبة ديبلوماسيته فخطب عبر إذاعة روما، ودعا الشعب التونسي إلى الالتفاف حول المنصف باي مُشيدا بوطنيّته وأعماله، وحذّر من بعض "الأطماع الأجنبية"، كما شكر الإيطاليين على حسن الضيافة، وطلب منهم مساعدة الشعب التونسي على نيل حرّيته، وسعى في تصريحه إلى عدم نقد فرنسا

<sup>1</sup> الزيدي، ص. 506، 507.

<sup>2</sup> هنري، ص. 119.

<sup>3</sup> العيادي، ص. 53، 54.

<sup>4</sup> مصباحي، المصدر السابق، ص. 52.

وحلفائها، ولا المحاباة لدول المحور. وفي 08 أفريل 1943 عاد بورقيبة إلى تونس ليحظى باستقبال شعبي حار، كما استقبله المنصف باي، وأصبح يلقب بـ "المجاهد الأكبر"<sup>1</sup>.

اتّصف بورقيبة بلقب "المجاهد الأكبر" عن سواه من المناضلين التّونسيين، لمعرفة الجيدة بظروف الصراع العالمي ومقدرته العجيبة على التموقع والظهور، فعندما كان أغلبية الشعب التّونسي والمناضلين السياسيين مستبشرين بهزيمة فرنسا على جيش الألمان في جوان 1940، كان بورقيبة يرى أن ألمانيا لن تربح الحرب، حيث أرسل من منفاه (Fort Saint) Nicolas رسالة إلى الدكتور الحبيب ثامر تطرّق فيها إلى وجهة نظره في الحرب والقوتين المتصارعتين، وأكد فيها أن تونس لن تنال استقلالها عن طريق دول المحور، لأنّ "الحقيقة التي تبهر العيون هي أن ألمانيا لن تربح الحرب ولم يعد في إمكانها أن تربحها وأن الوقت يعمل ضدها وأنّها حسابيا ستتحطّم، لذلك، فإن دور الحزب هو ألا يكون في صفّ المهزومين، أي ألا يكون متورطا مع الألمان والإيطاليين"، كما دعا مناضليه إلى مساندة الحلفاء وأنصار الجنرال ديغول رئيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" وربط الصلة بالأمريكيين والإنجليز، وأصدر بورقيبة عريضتين في 09 ثمّ في 13 ماي 1943 ساند فيها صراحة الحلفاء، وعندما فتحت ضده المتابعات من خلال اتّهامه بموالته للمحور دافع عنه القنصل العام الأمريكي بتونس وكذب كل التّهم التي ألصقت به، وبذلك أثبتت الأيام صدق رؤية بورقيبة ونظرته للأحداث، حيث تصدّر المشهد السياسي في تونس من بابه الواسع<sup>2</sup>.

وعند دخول قوات الحلفاء إلى تونس منتصرة، وتولّت القوات الفرنسيّة زمام الحكم، بدأت سلطات الحماية في تطبيق سياسة استعمارية جديدة تقوم على تصفية الوطنيين ونشر الرعب والقمع في صفوف الحركة الوطنية بدافع الحقد والانتقام من الشعب التّونسي الذي تشقّى لهزيمتها من الألمان، من خلال محاولة إيقاف بورقيبة، وعزل المنصف باي من الحكم، حيث أصدر المقيم العام الفرنسي الجنرال "جيرو" أمرا في 14 ماي 1943 بخلع الباي ونفيه إلى مدينة الأغواط بالصحراء الجزائرية، وتنصيب محمد الأمين بايا على تونس، وكذلك إقالة حكومته، ثمّ فرض حظرا على نشاط الحزب الدستوري القديم والجديد، وسادت في تونس الأحكام العرفية والعسكرية وسياسة التقتيل دون محاكمة، وأعدم الآلاف من المناضلين في الحزب الدستوري في عدّة مناطق من البلاد، ونفي الكثير إلى المعتقلات بمناطق الجنوب التّونسي والجنوب الجزائري، وتحميلهم الأشغال الشاقة وأنواع العذاب، وصُدرت ممتلكاتهم ودمّرت قراهم، كل هذه الحملات تمّت تحت غطاء تهمة التواطؤ مع دول المحور والتعاون مع الألمان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصباحي، ص. 53. والجمل، ص. 533.

<sup>2</sup> الجمل، ص. 533، 534.

<sup>3</sup> الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة- تونس، ط2، ص. 69. والصافي، ص. 71.

انتفضت قوى الحركة الوطنية التونسية محتجة بعزل المنصف باي من عرشه ونفيه، الذي اعتبرته "باي الشعب" وخرجت في مظاهرات صاحبة مؤكدة على رفضها وتضامنها مع ملك البلاد، خاصة موقف الحزب الدستوري القديم الذي ظلّ يطالب بأحقية الباي في عرشه، ولم يعترف بالباي محمد الصادق الذي نصب بعد خلع المنصف باي<sup>1</sup>.

على الرغم من الإرهاب والتقتيل الجماعي إلا أنّ الشعب التونسي لم يستسلم ويتراجع، بل تخلّص من عقدة الخوف ونمت فيه بوادر التمرد والثورة من أجل التحرر، فقامت عدّة انتفاضات شعبية مسلّحة في الجنوب التونسي ردًا على سياسة القمع والاضطهاد خاصة في "زرمدين" والساحل التي قادها الفلاحون والعمال البسطاء، وأبرز هذه الثورات هي ثورة "المرزوق" الشهيرة التي خلّفت العدو الفرنسي أضرارًا مادية وبشرية. حيث عبّر الشعب من خلال هذه الانتفاضات عن كرهه للاحتلال واقتناعه بأنّ الكفاح المسلّح أصبح ضرورة من أجل طرده والوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال<sup>2</sup>.

وتجلّت مظاهر الوعي السياسي في صفوف الحركة الوطنية التونسية من خلال عريضة الاستقلال في 11 جانفي 1944 التي حافظت على المبادئ الإسلامية العربية للشعب التونسي ولجذوره التاريخية، وطالبت صراحة باستقلال تونس وإلغاء نظام الحماية المفروض على الشعب<sup>3</sup>.

وقد عمدت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" - بعد جلاء الجيوش الألمانية عن تونس- إلى إلغاء الصبغة التونسية عن الكاتب العام للحكومة التونسية، بناء على الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943 و 47 مارس 1944، الذي أصبح يدعى "الكاتب العام للحكومة"، ويتم تعيينه من طرف الحكومة الفرنسية بعد ما كان يعينه الباي<sup>4</sup>.

سعت السلطات الاستعمارية إلى قلب النظام التونسي من خلال "تسيير الإدارة على طريقة الإلحاق المباشر والعدول عن طريقة إدارة الحماية"، إلا أنّ القوى الوطنية كانت يقظة ضدّ سياسة المستعمر ونازعوه السلطة وتمردوا على قراراته، كما بدأت الحياة العامة التونسية ترجع إلى سيرتها الأولى، من خلال إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية، وتحديد بناء معالم المدن، وعودة الصحف التونسية إلى الصدور بمجرد دخول الحلفاء العاصمة (الأخبار، الزهرة، النهضة) وتنبه الرأي العام بما يجري على مستوى الساحة الوطنية والعالمية، واستأنفت الإذاعات بمحطة تونس

<sup>1</sup> عبد الله، المصدر السابق، ص. 70. والجمل، ص. 535.

<sup>2</sup> عبد الله، 70.

<sup>3</sup> الصافي، ص. 73.

<sup>4</sup> القصاب، المصدر السابق، ص. 600، 601.

نشاطها، وزادت الحركة القومية التحررية نماءً في نفوس الشعب، وكانت الدعوة إلى تأسيس الوحدة العربية، والتي تجسّدت من خلال وضع أساس جامعة الدول العربية في بروتوكول الإسكندرية في شهر سبتمبر 1944<sup>1</sup>.  
نلاحظ أنّ السلطة الاستعمارية اعتمدت على المركزية في الحكم من خلال التحكم في كل القرارات الصادرة وذلك خوفاً من أيّ قرار يصدره الباي دون علمها أو موافقتها، لأنّ الباي كان متأثراً بمطالب الحركة الوطنية وداعماً لها.

### 3- نشاط كتلة القوى الوطنيّة:

لما تشبّثت الحركة الوطنيّة التّونسيّة بفعل الممارسات الانتقامية لسلطات الحماية التي حلّت الأحزاب وسجنت الزعماء السياسيين وضيقّت الرقابة على الصحف ومنعت التجمّعات والاجتماعات، احتفى الناس بجامع الزيتونة وعلمائه وبالمساجد لما لهم من تكوين ديني على قلوب الجماهير، وبرزت جمعية "الشبان المسلمين" على مستوى الساحة الاجتماعية والثقافية، بنشاطها المتمثّل في مجالس العلم وتحفيظ القرآن وإقامة الحفلات وتنظيم المهرجانات، ثمّ تطوّرت الحركة الزيتونيّة إلى رفع العرائض والاحتجاجات إلى السلطات الاستعمارية مطالبين بحقوق الموظفين من خلال تحسين وضعهم الإداري ورواتبهم، وعندما تجاهلت السلطات الفرنسية لمطالبهم، أعلنوا الإضراب والخروج في مظاهرات، فبذلت الحكومة كل الوسائل السلميّة والقمعية لحلّه، فتولّد كفاح شعبي مطلبّي مؤيّدًا لمطالب الزيتونيين، إلى أن رضخت الحكومة إلى مطالبهم، وبذلك اندمج الزيتونيون في الحركة السياسية وكان لهم دور بارز في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>.

إذاً فقد تميّزت سنة 1945 بحادث عالمي بارز وهو انتصار الحلفاء وانهزام دول المحور، وتقهر الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية القديمة، أمّا على مستوى الوضع السياسي في تونس، فقد شهد تزايد الوعي القومي الوطني، واعتناق الوطنيين لمبادئ زعماء الحلفاء الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجلّى مطلب الاستقلال في برامج الأحزاب السياسية والحركة النقابية التّونسية، والمطالبة بإلغاء الحماية الفرنسيّة وظهرت بوادر الوحدة الوطنيّة القومية<sup>3</sup>.  
وقد بدأ عهد جديد في تونس سنة 1945، حيث دخل حزب الدستور القديم والجديد في نشاط سرّي بعد منعهما من التحرك في نطاق القانون، وتصاعد برنامج حزب الدستور الجديد من المطالبة بالإصلاحات إلى الرغبة في

<sup>1</sup> بن عاشور، المصدر السابق، ص. 209، 210.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 216، 217.

<sup>3</sup> الصافي، ص. 72.

الاستقلال، بعد عقده لمؤتمر سريّ في فيفري 1945، وهذا تماشياً مع المطالب الشعبيّة التي نادى بالاستقلال، وردّا على السياسة الاستعمارية التي أرادت فرض الاحتلال المباشر على تونس والإعراض عن حقّه في حكم بلاده<sup>1</sup>. شاركت الحركة الزيتونية في "لجنة الستين" وهو تكتل وطني تولّد عن عدّة لقاءات جمعت الحزبان (الديوان السياسي واللجنة التنفيذية) والمجلس الكبير للهيئات التونسية المنتخبة وهيئات التعليم والطلبة الزيتونيين والمدرسين، وتمخّض عنه تصريح 30 أكتوبر 1944 الذي أعلن عن ضرورة الاعتراف بالاستقلال الداخلي لتونس. وفي 22 فيفري 1945 وقّعت عليه لجنة الستين فأصبحت هذه الوثيقة تمثّل المطالب الأساسية للشعب التونسي وبياناً للجبهة التّونسية<sup>2</sup>.

فتجمّعت كل التيارات السياسية في البلاد باستثناء الحزب الشيوعي، وتوحّدت في 22 فيفري 1945 على بيان الجبهة التّونسية الذي طالب بمنح الاستقلال الداخلي لتونس وإقامة نظام دستوري ملكي. من جهته الشعب التونسي ساند مطالب الجبهة التونسية في المظاهرات التي نظّمها بمناسبة وفاة الرئيس روزفلت (15 أبريل 1945) وانتصار الحلفاء (8 ماي 1945). بينما سلطة الحماية، وبعد سياسة القمع والتضييق على الحركة الوطنية، اضطرّ المقيم العام بتونس الجنرال "ماسط" إلى تقديم برنامجه الإصلاحية في شهر فيفري 1945 المتمثل في: إحداث منصب وزير مكلف بالشؤون الاجتماعية وإلغاء وزارة الأوقاف<sup>3</sup>.

كذلك النقابات العمالية استأنفت نشاطها النقابي والسياسي في عام 1944، التي تعرّضت للضغط والانحسار في سنوات الحرب العالمية الثانية، وقد سمحت السلطة الفرنسية سنة 1945 بتأسيس نقابات تونسية حرّة، فأنشأ فرحات حشاد منظمّة "الاتحاد العام التونسي للشغل" التي انضمّ إليها أغلب العمال التونسيين في كافة أنحاء البلاد، بفضل مجهودات زعيمها، حيث بلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين ألفاً، وهذا العدد شكّل قوّة وطنية ضدّ سياسات الاستعمار، الذي سعى إلى القضاء عليها ومضايقتها وإلى منع الاعتراف بها دولياً من طرف هيئة الاتحاد العالمي للعمال (F.S.M)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الصافي، ص. 71، 72.

<sup>2</sup> الشابي، ص. 156.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 601.

<sup>4</sup> مصباحي، ص. 64. وتامر، ص. 109. والقصاب، ص. 601.

# الفصل الثاني

## نشاط الحركة الوطنية في الجزائر وتونس وردود فعل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: تطور الوعي السياسي التحرري لدى الأحزاب الوطنية  
في الجزائر

المبحث الثاني: تبلور مطالب التيارات السياسية في تونس.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة.

أحدثت الحرب العالمية الثانية تقلبات عالمية، حيث أضعفت القوى الاستعمارية القديمة التي كانت مسيطرة على العالم لقرون طويلة، وأبرزت قوى عالمية جديدة، وبرزت منظمات وشخصيات دعت إلى تحقيق السلام العالمي وتقرير مصير الشعوب المستعمرة، فتطلعت الجزائر وتونس مثل باقي المستعمرات إلى التحرر من القيود الاستعمارية الفرنسية، وعرفت نموًا متصاعدًا في الشعور القومي، إلى أن حققتا حريتهما.

### المبحث الأول: تطور الوعي السياسي التحرري لدى الأحزاب الوطنية في الجزائر (1945-1956)

شهدت "مستعمرة" الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية نشاطًا وطنيًا متزايدًا، ورغبة قوية في نيل حريتها، وقد تزعم هذا التيار حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) الذي قاد معركة التحرير الوطني، وظفر بالاستقلال، وأفشل كل المخططات الاستعمارية الرامية إلى الحفاظ على "الجزائر الفرنسية"، على الرغم من أن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، قد غيّرًا من برامجهما ومطالبهما السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحلّيا نهائيًا عن سياسة الإدماج والإحراق، إلا أنّهما لم يستطيعا أن يسيرا المرحلة، وفقدتا قاعدتيهما النضالية شيئًا فشيئًا، إلى أن انضمّا فرادى إلى جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أولاً: تشتت الوحدة الوطنية الجزائرية واختلاف التوجهات الحزبية (1945-1950).

#### 1- انعكاسات مجازر 08 ماي 1945 على مسار الوحدة الوطنية (1945-1947):

دعا حزب الشعب كل مناضليه عبر كامل تراب القطر الجزائري، إلى تنظيم مظاهرات في الفاتح من ماي 1945، رافعين شعارات مطالبة باستقلال الجزائر وسقوط الاستعمار وتحرير مصالي، وقد لّبي الآلاف من المواطنين دعوة الحزب وخرجوا في مظاهرات شعبية عارمة، ولأول مرة يرفع العلم الجزائري، لكن جاء الرد الهمجى من الاستعمار الذي صدّهم بإطلاق النار، التي أصابت حاملي الراية، واعتقلت الكثير من الجزائريين، وباشرت عمليات القمع<sup>1</sup>.

جاء يوم الثامن ماي، وهو يوم الاحتفال بالعيد العالمي للعمال، والذي تزامن مع استسلام ألمانيا النازية وانتهائها أمام قوات الحلفاء، فاستغلّت قيادة حزب الشعب الحدث، وأصدرت أوامرها بالمشاركة في المظاهرات والمسيرات المقررة والمرخص لها من طرف السلطات الاستعمارية، وخرجت الجماهير الجزائرية المتظاهرة بقوة رافعين لافتات حملت مقررات الميثاق الأطلسي، ونددت بالاستعمار وطالبت بالحرية وبجياة الجزائر وجامعة الدول العربية، ودعت إلى إطلاق سراح المساجين السياسيين<sup>2</sup>.

كانت المظاهرات التي دعا لها حزب الشعب مميزة وديناميكية كما خطّط لها، ومنفصلة عن المسيرات الأوروبية في كثير من المدن والقرى، وهذه الأحداث لم تكن لتسكت عنها سلطات الاحتلال، التي انتقمت من المتظاهرين باستعمال القوات المسلّحة، راح ضحيتها حوالي 45 ألف شهيد جزائري وعدد كبير من المعتقلين والجرحى. وقد دام القمع شهراً كاملاً، واعتقلت السلطات الاستعمارية معظم قادة أحباب البيان والحريّة، أما مصالي

<sup>1</sup> ناصر، ص. 35، 36.

<sup>2</sup> حاروش، ص. 185.



فقد نفى إلى إفريقيا السوداء (الغابون)، وحلّت سلطة الاحتلال أحباب البيان، وعاد كل تيار إلى حزبه وإلى لغة المطالب واللوائح<sup>1</sup>.

حملت الإدارة الاستعمارية مناضلي حزب الشعب مسؤولية مجازر 08 ماي 45، وكذلك التشكيلات الوطنية الأخرى التي كانت منضوية تحت حركة أحباب البيان، بينما الحزب الشيوعي تحالف مع المستعمر لكسر الحزب، كما حدث تصدّع في صفوف مناضلي حزب الشعب الذين انتقدوا القيادة حول مسؤوليتها في الأحداث الدموية<sup>2</sup>. خلّفت الحوادث أثاراً بشرية ومعنوية كبيرة لدى الجزائريين، وقد قاطعت القوى الوطنية انتخابات إنشاء أول جمعية تأسيسية وذلك في أكتوبر 1945. ومن أجل امتصاص غضب الجماهير، عمدت السلطات الاستعمارية إلى سياسة التهدئة، وأصدرت عفواً شاملاً لجميع المساجين السياسيين في شهر مارس 1946 فأطلق سراح عباس فرحات والإبراهيمي ووضع مصالي في منفى بوزريعة بعدما كان في برازافيل ثم بوغاري<sup>3</sup>.

**1-1** وضعية حزب الشعب الجزائري بعد مجازر 08 ماي 1945:

كان تنظيم حزب الشعب على المستوى الوطني سنة 1945 تحت قيادة محمد الأمين دباغين<sup>4</sup> الذي كان الأمر النهائي في هذه الفترة، وبمساعدة محمد بلوزداد<sup>5</sup>، هذا الأخير كان ملاحقاً من طرف الشرطة الفرنسية، وقد أرسل إلى قسنطينة وكل عمالة الشرق من أجل إعادة إحياء الحزب وجمع شتاته بسبب تأثير الاعتقالات الكبيرة في صفوفه بعد مجازر 08 ماي 45<sup>6</sup>.

اقتصر نشاط الحزب بين 1945-1946 على كتابة الشعارات والمنشورات الحائطية التي طالبت بإطلاق سراح المعتقلين، خاصة مصالي الحاج، والتي كان بعضها يستخرج من مطبعة النجاح في مدينة قسنطينة، أما معظم وسائل الدعاية كانت تأتي من الجزائر وتوزّع على باقي العمالات<sup>7</sup>. تضرّر مناضلو حزب الشعب كثيراً بمجازر 08 ماي 1945 جرّاء القمع الشديد والاعتقالات التي لحقتهم، وخلّفت نكسة في صفوف قادة الحزب الذين تباينت آراؤهم، فمنهم من دعا إلى استغلال هيجان الشعب والدعوة إلى

<sup>1</sup> حاروش، ص. 185، 186. وناصر، ص. 36، 37.

<sup>2</sup> ناصر، ص. 39، 40.

<sup>3</sup> مرزوق، ص. 187. ناصر، ص. 37.

<sup>4</sup> ولد في الجزائر العاصمة سنة 1917، أكمل دراسته في الابتدائية والإكمالية والثانوية، انضم إلى حزب الشعب، وأصبح من أبرز قاداته خلال الحرب العالمية الثانية، انتخب في البرلمان الفرنسي سنة 1946، أقصي من الحزب في ديسمبر 1949، أعتقل عند اندلاع الثورة، وبعد الإفراج عنه التحق بالثورة وانضم إلى الوفد الخارجي. محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 81-97.

<sup>5</sup> ولد سنة 1924 بالجزائر، حصل على الشهادة العليا، انضم إلى حزب الشعب سنة 1943، كلف بتسيير المنظمة الخاصة سنة 1949، توفي 1952 بمرض السل الرئوي. حاروش، ص. 189.

<sup>6</sup> محمد مشاطي، مسار مناضل، تر. زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة، 2010، ص. 35. ومرزوق، ص. 229.

Ali GUENOUN, "L'Algérie libre vivra, une brochure dans un débat conflictuel sur la nation algérienne en 1949, L'événement dans l'histoire récente de l'Algérie (1945-1962)", préface de Mohammed Harbi, université du 20 Aout 1955, Skikda, Editions Dar Alabhaath, p.14.

<sup>7</sup> مشاطي، المصدر السابق، ص. 36.

ثورة شعبية مسلّحة، وبعضهم طالب بالتحلّي بالحكمة والتريث، غير أنّ المجازر كانت إيجابية من جانب آخر، فقد اقتنع قادة حزب الشعب بأن ممارسات السلطة الاستعمارية الوحشية لن تتوقّف ولن تتراجع عن مبادئها، فبدأ التفكير جدّيًا في التوجّه إلى الكفاح المسلّح، كما كسب الحزب السواد الأعظم من القاعدة الشعبية الذين أصبحوا لا يخافون الموت من أجل الدفاع عن قضيتهم<sup>1</sup>.

وقد صرّح محمد بوضياف<sup>2</sup> بأنّ مجازر 08 ماي 45 كانت " نقطة انطلاق لوعي جديد وبداية قطيعة في نفس الوقت"، وأصبح من المهم البحث على وسائل أكثر فعالية من أجل نيل الحرية بالقوة، وبذلك أساليب الكفاح القديمة التي لم تعد تحقّق شيئًا<sup>3</sup>.

برزت بعد ح 2 أسماء جديدة على الساحة السياسية وظهر جيل جزائري له نزعة استقلالية ثورية، ويتوق إلى الحرب، وحدث تباين بين أفكار الجيل الأول والثاني، هذا الأخير الذي تميّز بالحماس والاندفاع نحو النضال، والذي ترسّخ لديه أنّ الاستقلال يفتك بالسلّاح ولا يُعطى، حيث كان شعاره داخل حزب الشعب من خلال "جريدة الأمة" و"البرلمان الجزائري" "لا إدماج ولا انفصال لكن اعتناق" ودعا إلى المساواة دون تمييز ديني أو عرقي<sup>4</sup>.

كان حديث المناضلين في أغلبيته على حياة مصالي الحاج<sup>5</sup>، ومردّدين الإرشادات التي كان دائما يكرّرها، كقوله: " لو كنت معلما لقلت لشعبي نظّم نفسك، نظّم نفسك"، " أيها الشعب، نظّم نفسك". وقد آمن شباب الحزب بالاستقلال والكفاح المسلّح، ورفضوا بشدّة سلوكيات وأطروحات المحافظين من حزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي وجمعية العلماء، الذين لم يؤمنوا بنظرية الاستقلال<sup>6</sup>.

اعتمد الجيل الثاني في نضاله على أسلوب السريّة والدعاية ضدّ الاستعمار من خلال إصدار نشرات "تحريضية" معادية لفرنسا، تمّ نشرها بين الناس وإصاقها على الجدران، مؤكّدة أنّ الجزائر للجزائريين، وطالبت بإطلاق سراح المسجونين<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ناصر، ص. 37.

<sup>2</sup> ولد سنة 1919 بالمسيلة، درس في الكتاب ثم التحق بمدرسة الأهالي، وظف في مديرية الضرائب سنة 1941، أستدعي للخدمة العسكرية سنة 1943، وفي هذه الفترة التقى بالمناضل عبد الله فيلاي وأنخرط في حزب الشعب، ومن القادة البارزين في تفجير ثورة التحرير، قتل سنة 1992 وهو رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية. محمد عباس، اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2003، ص. 17، 25-28.

<sup>3</sup> عباس، اغتيال...، المرجع نفسه، ص. 29.

<sup>4</sup> ناصر، ص. 17. 18. 24. 25.

<sup>5</sup> ولد مصالي الحاج سنة 1898 في تلمسان، من أسرة دينية محافظة، امتهن الحلاقة، ثم صناعة الأحذية، وفي عمله تأثر بأخبار السياسة، مجتهد لأداء الخدمة العسكرية سنة 1918، من المؤسسين لنجم شمال إفريقيا سنة 1926، ثم أصبح رئيسا له، أسس حزب الشعب سنة 1937، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، لقب بأبي الحركة الوطنية. توفي سنة 1974. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، سلسلة التراث، ص. 9، 12-27 وما بعدها. سطورا، ص. 25، 29، 32، 275-277.

<sup>6</sup> مشاطي، ص. 40. مرزوق، ص. 9.

<sup>7</sup> ناصر، ص. 24.

حرص الحزب على تكوين مناضليه بتكليفهم بتوزيع المنشورات والجرائد في مختلف جهات الوطن، كما اعتمد المناضلون على أنفسهم وعملوا على رفع مستواهم الثقافي والسياسي من خلال مطالعة الجرائد المختلفة لحزب الشيوعي، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وطالعوا الكتب التي تناولت النضال العربي الإسلامي، وفلسفة النظام السياسي العسكري، وتردّدوا على مجالس العلم التي لقيت منهم دروسا في اللغة والفقه والأدب العربي، حتى أصبح هذا الجيل من الشباب القدوة والمثال واستطاع قيادة الكفاح المسلح عند اندلاع ثورة التحرير<sup>1</sup>.

عاد مصالي الحاج من المنفى (برازافيل) في أكتوبر 1946 بعد صدور القرار الحكومي القاضي بالعمفو الشامل في شهر مارس مارس 1946، وبسبب الظروف السائدة خاصة اقتراب موعد الانتخابات التي نوى الحزب المشاركة فيها، وجنوح الحكومة الفرنسية إلى سياسة التهدئة تمهيدا للعمل الشرعي الديمقراطي، اجتمعت مجموعة من إدارات الحزب من بينهم: مصالي،<sup>2</sup> خيضر،<sup>3</sup> عسلة،<sup>4</sup> شوقي مصطفىاوي،<sup>5</sup> مزغنة،<sup>6</sup> دباغين... إلخ.

وفي الاجتماع ظهر رأيان مختلفان، رأي مصالي وجماعته الذي أيد المشاركة في الانتخاب بحجة أنّها وسيلة من وسائل المقاومة السياسية، وفرصة لنشر الوعي الوطني في صفوف الطلبة والمثقفين، واعتبر أنّ المجالس النيابية أداة للتعريف بالقضية الجزائرية ومطالب الشعب. أما الرأي الرفض المشاركة في الانتخابات يرى فيها تقييدا لعمل الحزب وخضوعا للقوانين الفرنسية، وسببا لانحراف خط الحزب الاستقلالي، وتخلي تدريجيا عن مطالبه الأساسية، وبعد المداولات تمّ الاتفاق على اعتماد الحزب للاتجاهين: اتّجاه رسمي علني باشر المشاركة في الانتخابات، واتّجاه سرّي عمل للتحضير إلى الثورة المسلّحة، وبعد المشاورات اتّفقوا على إنشاء حزب سياسي رسمي باسم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ومنظمة سرّيّة، في حين أنّ قيادة الحزب قرّرت - عندما كان مصالي في المنفى - عدم المشاركة في الانتخابات، ورفض قبول تقرير مصير الشعب الجزائري تحت قبة البرلمان الفرنسي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> مشاطي، ص. 38. ناصر، ص. 29.

<sup>2</sup> ولد سنة 1912 بمدينة الجزائر، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب، شارك في عملية السطو على بريد وهران سنة 1949، غادر إلى القاهرة سنة 1951، عند اندلاع الثورة كان أحد أعضاء الوفد الخارجي، اعتقل ضمن عملية قرصنة الطائرة سنة 1956، اغتيل سنة 1967. بوراس، ص. 109.

<sup>3</sup> حسين عسلة ولد سنة 1917 بتيزي وزو، انضم إلى حزب الشعب، وناضل سرّيا في صفوفه خلال الحرب الثانية، انخرط في المنظمة الخاصة سنة 1947، وتولّى مهمة تكوين المناضلين، توفي سنة 1948. محمد عباس، نداء... الحق، شهادات تاريخية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2003، ص. 21.

<sup>4</sup> من مواليد ولاية سطيف، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، التحق بالثورة سنة 1955، وأشرف على المفاوضات مع منظمة الجيش السري الإرهابية. يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 94.

<sup>5</sup> أحمد مزغنة من مواليد البلدة سنة 1907، انضم إلى نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، اعتقل سنة 1938 و 1943 و 1945، وأطلق سراحه بموجب العمفو العام سنة 1946، انتخب في البرلمان الفرنسي سنة 1946، عند اندلاع الثورة ألقى عليه القبض من الحكومة المصرية في جويلية 1954، توفي سنة 1982. يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص. 100.

<sup>6</sup> حاروش، ص. 186.

<sup>7</sup> حاروش، ص. 186، 187. مرزوق، ص. 190.

## 1-2 حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان بيان الشعب الجزائري سنة 1943 وتأسيس حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944 هما السبب في مجازر 08 ماي 1945، ولقد اختار الاستعمار مدينة سطيف لاندلاع شرارتها، لأن هاته المدينة كانت مهدا للبيان والحركة أحباب البيان، وهذا كله لتبرير حل هذه الحركة التي استطاعت ضم كل التيارات الوطنية<sup>1</sup>. وبينما كان فرحات عباس رفقة الدكتور سعدان يوم 08 ماي 1945 في مقر الولاية العامة ينتظران ليؤديا واجب التهاني لممثل فرنسا على انتصار الحلفاء، حتى ألقوا عليهما القبض ووضعوا في سجن قسنطينة، وألحق قاضي التحقيق العسكري بعباس تهمة "المس بالسيادة الفرنسية طبقا لموسوم رينبي" ثم تهمة "المس بسيادة الدولة الداخلية" ثم "المس بسيادة الدولة الخارجية"، وتعرض لاستنطاق السلطات القضائية حول برنامج حركة أحباب البيان والحرية، وظلّ في السجن إلى أن أطلق سراحه بعد أن صوت المجلس التأسيسي الأول على قانون العفو العام في 16 مارس 1946<sup>2</sup>.

أثناء اعتقال فرحات عباس سنة 1945 بسبب مطالبه الجريئة، كان الدكتور بن جلول قد دافع أمام المجلس التشريعي الأول عن سياسة الإدماج، التي رفضها الشعب من جهة، وممثلو فرنسا في الجزائر من جهة أخرى. ولقد كتب عباس: "لا إدماجا... ولا انفصالا! بل غايتنا هي إبراز شعب فتي، يتكون تكويننا ديمقراطيا واجتماعيا، متجهّز في الميدان الصناعي والعلمي ودائب في تجديد ثقافته وأخلاقه، مشترك مع دولة قوية وحرّة - غايتنا هي إنشاء دولة فنية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية!"<sup>3</sup>.

إنّ احتكاك فرحات عباس بمناضلي حزب الشعب في إطار حركة أحباب البيان والحرية، أثرت في تغيير فكره من الداعي إلى الاندماج والمساواة إلى طلب الاستقلال، لكنّ هذا الاستقلال - حسب عباس - يتحقّق إلا بموافقة فرنسا، أي أنّ هدفه كان تحرير الجزائر من النظام الاستعماري بمساعدة الدولة الفرنسية الديمقراطية.

تأسّس حزب الاتحاد الديمقراطي سنة 1946، وقد شارك في انتخابات المجلس التشريعي الثاني يوم 02 جويلية 1946، في عهد الوالي العام "شاطينيو" ونال أغلبية المقاعد (11 مقعدا من مجموع 13 مقعدا)، وأضحى حزبه يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، لأنّه أظهر سياسة جديدة تتجاوز مع مطامح فئة من الشعب، حيث صوت لقوائم حزبه 450 ألف صوت أي بنسبة 72% من مجموع الأصوات المعبر عنها، وتخلّى نهائيا عن سياسة الإدماج، كما عرض الوالي العام على عباس منصب إدماجه في الحكومة الفرنسية، فرفض فكرة الإدماج مع الفرنسيين<sup>4</sup>.

استطاع نواب الحزب التعريف بالقضية الجزائرية في المجلس الفرنسي، وإثارة الرأي العام وربحوا تعاطف بعض الصحافيين اليساريين وبعض النواب والهيئات السياسية الفرنسية. وسعى حزب البيان من خلال اتصالاته بالحكومة الفرنسية إلى تحقيق المطالب التالية:

<sup>1</sup> فرحات عباس، ليل...، ص. 188، 189.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 193، 194.

<sup>3</sup> ص. 197-199.

<sup>4</sup> ص. 201، 202.

-إلغاء قرار حل حركة أحباب البيان.

-تحويل الإقامة الجبرية لمصالي من برازا فيل إلى باريس، الذي وافقت عليه الحكومة.

-إلغاء قرار وقف جريدة المساواة التي صدرت من جديد.

- طلب اعتماد قدره 500 مليون للتعويض على ضحايا مجازر 08 ماي، وافق وزير المالية على هذا الطلب لكن الوالي العام في الجزائر اعترض بحجة أنّ الضحايا تحصلوا على تعويضات.

- سن قانون يسمح للشعب الجزائري بالعودة إلى الحياة الشرعية.

أثناء انتخابات المجلس التشريعي الأول (نوفمبر 1946)، امتنع حزب البيان عن تقديم مرشحين باسم حزبه، تاركا المجال لمشاركة حزب مصالي، لأنّ هذا الأخير طلب من عباس ألا يشارك في الانتخابات حتى لا تتفرّق أصوات الحركة الوطنية، وصرّح مصالي لعباس بأنّه: "قادر على انتزاع استقلال الجزائر"<sup>1</sup>.

ردّ عباس على الفئة الجزائرية الداعية إلى سياسة الإدماج، مثل جماعة الدكتور ابن جلول، قائلاً: "لا حرية حقيقية ولا تقدّمًا حقيقيا دون أن نقضي القضاء المبرم على جميع رواسب الغزو الاستعماري وسياسة الإدماج". واعتبر أن مشروعه هو الكفيل بأن يجعل المسلمين والأوروبيين مواطنين جزائريين، وطالب بسن قانون انتخابي يشمل قسمين انتخابيين ويسمح للفئتين بحق التمتع بالنيابة في جميع المجالس النيابية والمناصب الإدارية والتنفيذية، وانتقد حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي طالبت بالسيادة الكاملة للشعب دون مشاركة الأوروبيين فيها<sup>2</sup>.

وقد شرح عباس لفرنسيي الجزائر مزايا "الثورة بالقانون" قائلاً لهم: "يدعوكم المسلمون، بواسطة البيان ولسانه، إلى المشاركة في تشييد الجزائر وإنّ مشروعنا لا يضحى بمصالحكم وإنّنا معشر المسلمين والأوروبيين، محتاجون بعضنا لبعض... في سبيل تقارب أخوي يجمعنا. فهلّموا جميعا حول برنامج معقول". وأضاف: "إنّ الجمهورية الجزائرية تحوّل لجميع أبناء بلادنا نظاما قانونيا يتلاءم والروح الديمقراطية العليا التي تتجسم (كذا) في فرنسا... ويجعل من الأوروبيين الذين استوطنوا منذ أجيال في بلادنا جزائريين حقيقيين دون أن يمس بفرنسيتهم. وفي نفس الوقت يعيد للجزائريين المسلمين شخصيتهم التي ما فتئوا متمسكين بها ويمنحهم جنسيتهم في وطنهم شأن جميع الشعوب، إنّ فضل مشروعنا الكبير هو انتشار الجزائر من ذلك اللبس المشؤوم الذي غذاه الاستعمار منذ قرن".

بعد انتخابات المجلس الجزائري في أبريل 1948، التي شابها الغش والتزوير، شارك حزب البيان في الانتخابات التشريعية في جويلية 1951 فلم يحصل على أي مقعد، وبعد ذلك تقلّصت قاعدة الحزب، وأصبح وجوده في الحياة السياسية رمزيًا، وتوجّهت كل الجماهير صوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية<sup>3</sup>.

وفي هذا الصدد قال عباس: "من سنة 1948 إلى سنة 1954 طرحنا المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة وأمام الحكومة، وأمام رئيس الجمهورية وأمام البرلمان الفرنسي. وجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد

<sup>1</sup> عباس، ليل...، ص. 206، 209، 213، 214.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 217.

<sup>3</sup> ص. 218، 219، 225.

شعب ضحّى بالنفس والنفيس في سبيل تحرير فرنسا هذه!". واعترف بإخفاق دعايته وبرنامجه الحزبي، لكنّ ضميره مرتاح لأنّه خدم شعبه بإخلاص ودافع عن حقوقه ومبادئه بصدق، واعتبر أن حزبه كان مساهما في ثورة الشعب من خلال الوعي السياسي الذي قام به طيلة سنوات مضت، وأخذ يردّد مقولة: "نعم لا يفيل الحديد إلا الحديد! ولكن تتسرّب الدعاية في الجماهير وتتوغل فتصبح هي أيضا قوة"، وأكد أن تجربته السياسية أوصلته إلى طريق واحد مُرّ وهو الجهاد المسلّح، والتمس الحق لحزب الشعب الذي لم يثق يوما في ساسة فرنسا<sup>1</sup>.

### 1-3 الحزب الشيوعي الجزائري:

كان الحزب الشيوعي الجزائري مرتبطا "بالأممية الشيوعية" التابعة لائتّحاد الجمهوريات السوفياتية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وضمتّ كل بلدان أوروبا الشرقية. وكان الحزب تحت رئاسة "عمر أوزقان"<sup>2</sup> الذي تبني الأفكار الماركسية واللينينية، وطالب بالمساواة في القوانين والواجبات، وكان مؤمنا بنظرية الاندماج، وغير مهتم بالقومية الجزائرية ولا بالاستقلال، وناصب العداء لحزب الشعب. وقد عبّر مصالي على فكر الحزب الشيوعي قائلا: "لا يمكن للحزب الشيوعي أن ينجح في الجزائر لأنه ينظر إلى المشاكل الجزائرية بمنظار فرنسي"<sup>3</sup>.

يرى مناضلو الحزب الشيوعي أن الجزائر أمة في طور التكوين، وتشكّل من أعراق متعدّدة (عرب، قبائل، شاوية، ميزاب، أوربيين) وستستقل بدعم من فرنسا، وكانوا في تعارض وجدال أيديولوجي عقيم مع مناضلي حزب الشعب من أجل إثبات صحة نظريتهم حول الاستقلال، وكان رد حزب الشعب بأنّ "نظريتنا الوحيدة هي استقلال البلاد وأن حزبنا حزب وطني حقيقي" بينما الحزب الشيوعي حزب فرنسي تابع لموسكو<sup>4</sup>.

توقّع قادة الحزب الشيوعي أحداثا دامية ستحدث في الجزائر، نظرا لعلاقتهم الوطيدة بالأوربيين وبعض غلاة المستعمرين، ففي نهاية مارس 1945 ندّد "إيتيان فاجون" باسم الحزب الشيوعي الجزائري "بمتهلري الجزائر"، الذين يستغلّون في انتفاضات الجوع من السكان، ويسعون إلى افتعالها وقمعها بوحشية من أجل الحصول على "إلغاء إجراءات ديمقراطية تمت المصادقة عليها حديثا (أمرية 7 مارس)"، وكانت تصاريح غلاة المستعمرين تؤكّد بأن هناك مخطّطا يُحاك في الخفاء، والتحضير لأعمال ترغم الحكومة على التراجع عن قراراتها<sup>5</sup>.

وبعد مجازر 08 ماي 1945 شكّل وفد ضمّ أعضاء من مندوبية الحزب الشيوعي الفرنسي وقادة الحزب الشيوعي الجزائري، واستقبلوا من طرف الحكومة العامة في الجزائر، حيث ندّدوا "بالتحالف الإجرامي للأعوان الهتلريين لحزب الشعب الجزائري". وحسب الشيوعيين الجزائريين "إنّ الاستراتيجية الوحيدة المقبولة للتقدم في طريق تحرير الجزائر وأكثر من ذلك جميع بلدان العالم الثالث تتطلّب ائتّحادا متينا مع جميع قوى التقدّم والتي تعبر في فرنسا على الخصوص

<sup>1</sup> عباس، ليل...، ص. 230، 234، 235، 240، 253.

<sup>2</sup> ولد سنة 1910 بالعاصمة، درس بالمدرسة القرآنية ثم بالمدرسة الفرنسية، انضم إلى حركة الشباب الشيوعي، كان له دور في إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري، بعد الحرب العالمية الثانية طرد من الحزب، انضم سنة 1955 إلى جبهة التحرير، توفي سنة 1981. حاروش، ص. 244.

<sup>3</sup> مرزوق، ص. 09، 198، 152. ناصر، ص. 17.

<sup>4</sup> مشاطي، ص. 39، 40.

<sup>5</sup> علاق، ص. 132.

من خلال المقاومة وعمل الشيوعيين، بقوة متنامية وتطالب أيضا بتضامن دولي غير مشروط مع جميع الحركات التحررية الوطنية والاجتماعية، وبالدرجة الأولى مع الاتحاد السوفيتي...<sup>1</sup>.

وبخصوص موقف الحزب الشيوعي من الاستقلال، فقد ظلّ مترددا إزاء هذه الفكرة إن لم نقل كان معارضا لها، على الرغم أنّ برنامجه السياسي لم يخلو من فكرة الاستقلال، وكان "عمر أوزقان" يقول إنّه: "من غير المسؤولية الحديث عن الاستقلال والبلد لا يزال غير قادر حتى على صناعة إبرة"، وندّد في أغلب خطابه بتجاوزات الإدارة الاستعمارية وأعاونها، وهاجم بكل عنف أنصار ومناضلي حزب الشعب واتّهمهم "بالوطنيين المزيفين"<sup>2</sup>.

#### 1-4 الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية:

تأسست الحركة سنة 1946 بغرض المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية (نوفمبر 1946)، وقد حافظت الحركة على هويتها ومطالبها وانتمائها لحزب نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري<sup>3</sup>.

وأثناء التحضير للانتخابات البلدية في 10 أكتوبر 1946 كان نشاط جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يهدف إلى التحسيس من أجل المشاركة في الانتخابات، وقد حدثت صراعات كلامية ومشاجرات واعتداءات على المناضلين كل طرف على الآخر، لأنّ كل حزب سعى إلى التأثير على الشعب من خصومه السياسيين خلال الفترات الانتخابية. وقد دعا حزب الشعب - حركة انتصار الحريات في بيان له قاعدته الشعبية إلى المشاركة القوية في هذه الانتخابات، حتى تنتصر إرادة الشعب، ومن أجل تحقيق الغاية، وهي: "تجديد الأمة" و"إقامة مجلس تأسيسي سيد"<sup>4</sup>.

شاركت الحركة من أجل انتصار الحريات في انتخابات المجلس التشريعي الأول في نوفمبر 1946، التي ترشّح فيها مصالي بعد أن تلقى وعودا من وزارة الداخلية والولاية العامة بقبول لوائح انتخابات حزبه، لكنّ الإدارة فرضت عليه تغيير اسم "حزب الشعب" فاستبدله بـ "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، ثم رفض عامل الجزائر العاصمة قبول ترشيح مصالي، وعلى الرغم من كل هذه المضايقات فازت الحركة من أجل انتصار الحريات بخمسة (5) مقاعد من مجموع 15 مقعدا، وقد خلّفت هذه المشاركة استياءً لدى الكثير من المناضلين الذين لم يستسيغوا مبدأ الانتخابات في أصله<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> علاق، ص. 134، 141.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 135، 138.

<sup>3</sup> Mohammed HARBI, **La scission du MTLD, une lecture complémentaire**, L'événement dans l'histoire récente de l'Algérie (1945-1962), Op-cit, p. 51.

<sup>4</sup> مشاطي، ص. 39. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939-1951، تر. أحمد بن البار، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص. 1346، 1347.

<sup>5</sup> مرزوق، ص. 188، 233. عباس، ليل،...، ص. 213، 214.



## 1-5 مؤتمر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية:

تعزز الطرح الثوري في أوساط القاعدة الشعبية بعد مجازر 08 ماي 45، واكتسح الساحة السياسية تحت مظلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعلى المستوى العربي، تحوّلت القاهرة إلى قبلة الثّوار العرب، نظرا لانعقاد "مؤتمر المغرب العربي" وتأسيس "جيش تحرير المغرب العربي" حيث تبلور الطرح المغاربي للاستقلال، إضافة إلى تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 الداعمة لحركات التحرّر<sup>1</sup>.

قرّرت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بعد استقراءها للواقع الداخلي للحركة الوطنية، وللظروف الخارجية، عقد مؤتمر لها في 15 - 16 فيفري 1947 بالجزائر، وخلال المؤتمر تبين النقاش واحتدم الخلاف بين جيلين في الحزب، تيار أيّد مواصلة المشاركة في الانتخابات كواجهة شرعية للعمل السياسي وكوسيلة للكشف عن فضائح الاستعمار والتعريف بالقضية الجزائرية، وتيار ثان عماده الشباب رفض المشاركة في الانتخابات، وطالب بالتعجيل بالكفاح المسلّح مستدلا بمجازر 08 ماي، وحمل قيادة الحزب مسؤوليتها في غياب مصالي الحاج، وفي خضم هذه التجاذبات اتخذ المؤتمر جملة من القرارات التي أرضت نوعا ما الطرفين، من أهمها:

- إنشاء المنظمة الخاصة وتكليف محمد بلوزداد برئاستها.

- المشاركة في الانتخابات.

- استحداث منصب يتمتع بصلاحيات رئيس الحزب وترقية الأمين دباغين إليه<sup>2</sup>.

وفي المؤتمر أعطيت للأمين دباغين سلطات استثنائية، مما جعل مصالي الحاج يحس ب بروز بوادر حكم ثنائي، وإعادة النظر في مكانته وما كان يدعو إليه، حيث علّق قائلا: " لقد حضرت بعد 10 سنوات من السجن والمنفى إلى هذا المؤتمر الذي جرى في حالة من الحذر وتصفية الحسابات ولم يدرس خلاله أي حدث أو مشكل سابق ولكنّه تمحور حول خفايا وصراعات جماعات تسعى للوصول إلى السلطة، وعليه فإنني من خلال هذا المؤتمر بدأت أنظر جيدا ومن هنا بدأت أفهم أن شخصية رئيس حزب لا تساوي الكثير"<sup>3</sup>.

انقسمت حركة انتصار الحريات إلى اتجاهين، اتّجاه أيّد سياسة الانتخابات بحجة أنّها وسيلة شرعية لتحقيق مطالب الحزب، وفرصة حقيقية لإسماع الرأي العام الفرنسي والأوروبي صوت الحزب والشعب بطريقة رسمية. حتى أنّ حركة انتصار الحريات فازت بمعظم المقاعد البلدية في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947. وأما الاتجاه الثاني الرافض لسياسة الانتخابات والتي اعتبرها انحرافا في سياسة الحزب، خوفا من أن ينجر النواب إلى الطرح الاندماجي وسياسة الإصلاحات والبعد شيئا فشيئا عن الأفكار الثورية والمبادئ الوطنية للحزب، ويرى أن الثورة المسلحة الخيار الوحيد لنزع الحرية، وأخذ يطالب بالتحضير للكفاح المسلح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ناصر، ص. 44، 45.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 45، 46.

<sup>3</sup> HARBI, Op-cit, p. 59.

<sup>4</sup> مرزوق، ص. 189، 190.



## 2- النزعة الثورية (1947-1950).

### 1-2 تأسيس المنظمة الخاصة (15-16 فيفري 1947):

أثناء انعقاد مؤتمر الحركة من أجل انتصار الحريات في 15 - 16 فيفري 1947، الذي تبّى الكفاح التحرري كوسيلة أساسية في نيل الحرية، وأسس "المنظمة الخاصة" الجناح المسلّح للحزب، وذلك بعد فشل الحلول السلمية والخيارات السياسية مع سلطة استعمارية لا تفهم إلا بسياسة القوة. غير أنّ جذور تأسيس المنظمة، ظهرت سنة 1944 حيث كوّنت قيادة الحزب لجنة مصغرة من حوالي 20 مناضلاً مسلّحاً، مهمتها حماية بعض قيادات الحزب المهتدة حياتهم، وكانت تحت رئاسة محمد بلوزداد، وهذه اللجنة تحوّلت في مؤتمر 1947 إلى المنظمة الخاصة، وكلف بلوزداد بتشكيلها. ورأي آخر يرى أنّ فكرة إنشاء منظمة سرّية ظهرت منذ سنة 1943 باقتراح من مصالي الحاج<sup>1</sup>.

كانت هيكلية المنظمة الخاصة على النحو الآتي:

- محمد بلوزداد رئيساً، ويعمل بالتنسيق مع حسين حول<sup>2</sup> ممثلاً عن قيادة الحزب.
- حسين آيت أحمد<sup>3</sup> نائبه السياسي مكلفاً بمنطقة القبائل.
- الجيلالي بلحاج<sup>4</sup> نائبه العسكري.
- أحمد بن بلة<sup>5</sup> مكلفاً بمنطقة وهران.
- محمد بوضياف مسؤولاً على منطقة قسنطينة.
- محمد مروك<sup>6</sup> مسؤولاً على منطقة الجزائر العاصمة.
- الجيلالي الرجيمي مسؤولاً على منطقة المتيجة ووسط البلاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حاروش، ص 188. مرزوق، ص. 190.

<sup>2</sup> ولد سنة 1917 بسكيكدة، انضم إلى نجم شمال إفريقيا في مدينة الجزائر سنة 1936، حكم عليه بعد مجازر ال 8 ماي 1945 بعشرين سنة أشغالاً شاقة، عين في سنة 1950 أميناً عاماً لحركة انتصار الحريات، انضم إلى الثورة سنة 1955، توفي سنة 1995. عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، البدر الساطع، للطباعة والنشر، العلمة-الجزائر، ط1، 2016، ص. 28.

<sup>3</sup> ولد سنة 1926 بولاية تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب خلال ح ع 2، أشرف رفقة بن بلة على السطو على بريد وهران سنة 1949، عزل من قيادة المنظمة الخاصة بسبب تورطه في الأزمة البربرية، عند اندلاع الثورة كان ضمن الوفد الخارجي. شلالي، المرجع نفسه، ص. 173. وأحمد طوغان، أيام المجد في جبال وهران، مراجعة، عبد الله الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2018، ص. 47.

<sup>4</sup> عضو بارز في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 ويقال إنّه تعرّض لغسيل المخ وأصبح يتعاون مع الاستعمار. بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر. مسعود حاج مسعود، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص. 24.

<sup>5</sup> انخرط في صفوف حزب الشعب، جند في الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية، تولى قيادة المنظمة الخاصة بعد بلوزداد، كان ضمن الوفد الخارجي فور اندلاع الثورة، وهو الذي تلى بيان أول نوفمبر في القاهرة، لعب دوراً مهماً في عمليات التسليح، سجن في أكتوبر 1956، وبقي في السجن إلى غاية 1962. أول رئيس للجمهورية الجزائرية، تعرض لانقلاب سنة 1965. أحمد بن بلة، نحو عالم جديد، دار آسيا، للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت-لبنان، 1984، ص. 134-136. وجريدة الخبر، الخميس 26 أبريل 2012، ص. 23.

<sup>6</sup> المدعو "علال" ولد سنة 1922، انخرط في حزب الشعب سنة 1943، بعد اكتشاف المنظمة حكم عليه غيايباً بالسجن سنة 1950، عند اندلاع الثورة انضم إلى حزب مصالي، اعتقل سنة 1956. شلالي، المرجع السابق، ص. 26.

تمتّع هذا التنظيم الشبه عسكري، بسرية عالية واختار العناصر المعروفة بحنكها وأمانتها وصلابتها، خاصة الذين كانت لهم تجربة في الجيش الفرنسي وفي الحروب. وضمت ما بين 1000 و 1500 مناضل تم انتقاؤهم وفق معايير صارمة، ترأس المنظمة محمد بلوزداد ثم حسين آيت أحمد، ثم أحمد بن بلة<sup>2</sup>.

عُيّن في كل المناطق قادة للمنظمة الخاصة (قائد منطقة)، وفق شروط تتميز بسلوك السرية والحذر والانضباط ونكران الذات، وتمثّلت مسؤولية كل واحد منهم في إعداد المناضلين وتحضيرهم للعمل المسلح، وجمع كل المعلومات عن أماكن الدوريات العسكرية، والأماكن المناسبة لمهاجمة العدو، وطرق الانسحاب وأماكنها لحماية المناضلين بعد كل عملية. حيث كانت غالبية الجماهير متعطشة لحمل السلاح، من أجل تحرير الوطن<sup>3</sup>.

وما يدلّ على إيمان المناضلين بالكفاح المسلح الآية الكريمة التي كان القائد محمد العربي بن مهيدي<sup>4</sup> دائما يكررها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوهُمَا بِأَنفُسِهِمْ﴾<sup>5</sup> الرد: الآية 11.

ركّز قادة المنظمة الخاصة خلال سنتي 1948-1949 على شراء الأسلحة وتخزينها، وقد أشرف على العملية كل من محمد العربي بن مهيدي والعمودي عبد القادر<sup>6</sup> وعصامي محمد<sup>7</sup> ومناضلي وادي سوف، منهم: البشير بن موسى، ميهي محمد بلحاج، وأحمد ميلودي (رئيس قسمة حركة انتصار الحريات بالوادي)، حيث كانت عمليات تخزين الأسلحة ونقلها ناجحة إلى الأوراس والشمال القسنطيني<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> محمد عباس، اغتيال...، ص. 31.

<sup>2</sup> مشاطي، ص. 41، 51. عباس، نفسه، ص. 31.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 14، 46-48.

<sup>4</sup> ولد خلال 1923 في عين مليلة، وسجل في الحالة المدنية يوم 24 فيفري 1927. درس في مدرسة فرع لافيجري، زاول تكوينه السياسي والعسكري في مدرسة حزب الشعب، وفي سنة 1949 عوّض محمد بوضياف في رئاسة المنظمة الخاصة في قسنطينة، توفي تحت التعذيب سنة 1957. EL hachemi trodi, **LARBI BEN M'HIDI, l'homme des grands rendez-vous**, enag, alger, 1991. P. 19, 23, 32, 151.

<sup>5</sup> El hachemi trodi, ibid, P. 23.

<sup>6</sup> ولد سنة 1925 بمدينة الوادي، زاول تعليمه القرآني في مسجد العزازلة، ونال الشهادة الابتدائية في المدرسة الفرنسية، أسس رفقة أحمد ميلودي أول خلية لحزب الشعب سنة 1943 بالوادي، عين مسؤولا على فرع المنظمة الخاصة بالوادي، وكان يشرف على عمليات جلب الأسلحة، حضر اجتماع ال 22 التاريخي، عند اندلاع الثورة اعتقل واستنطق عدّة مرات ثم أطلق سراحه، فاستأنف نضاله السري إلى غاية الاستقلال. سعد العمامرة، **المجاهد عبد القادر العمودي، صيشي محمد المولدي**، الندوة الفكرية الثالثة للشيخ العلامة محمد العدواني 30-31 أكتوبر 01-02 نوفمبر 1998، لمحة تاريخية عن وادي سوف، الجمعية الولائية للشهيد عزوز عمر بالرقم، ص. 1-3.

<sup>7</sup> ولد ببسكرة سنة 1918، التحق بحزب الشعب سنة 1937، اعتقل بعد مجازر 8 ماي 45، كان مسؤول المنظمة الخاصة في بسكرة، اعتقل صبيحة ليلة أول نوفمبر 54، وأفرج عنه سنة 1959. محمد عباس، **خصومات تاريخية**، المرجع السابق، ص. 225، 226.

<sup>8</sup> trodi, Op-cit, p. 87.

## 2-2 انتخابات المجلس الجزائري (أفريل 1948) وسياسة القمع والتزوير:

عزل المعمرون الوالي العام "شاطينو" الذي لم يتماش مع سياستهم، وجاؤوا بالنائب الاشتراكي "يدموند نجلان"<sup>1</sup> (2 فيفري 1948 - أفريل 1951) في مكانه، الذي وعد نواب القسم الأول (المعمرون) أن يصدّ أبواب المجلس الجزائري في وجه الجزائريين الوطنيين، وعرقلة تطبيق المواد التي هي في صالح السكان من دستور 20 سبتمبر 1947.<sup>2</sup>

قرّرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة في انتخابات المجلس النيابي بالجزائر المزمع إجراؤها في أفريل 1948، وأمرت القاعدة النضالية بالتحضير الجيد لها من أجل المشاركة الفعّالة وتحقيق النجاح. من جهة ثانية أدركت السلطات الاستعمارية قوة تأثير حركة انتصار الحريات ومدى سيطرتها على أغلبية المقاعد إذا سادت الشفافية والديمقراطية، وخوفا من نجاح هذا التيار "المتطرّف" في الانتخابات، جلبت "نجلان" من أجل القضاء على التيار الوطني المتصاعد، وإفشال فوز حركة الانتصار بالانتخابات، والذي بدأ عهده بالقمع واعتقال المترشّحين الوطنيين والتضييق على كل مناضلي الحركة بسرقة ممتلكاتهم، واتّسمت مجريات الحملة بجو سادته العنف وارتكاب الجرائم، وتعرّض الكثير من المناضلين في مناطق مختلفة من البلاد إلى إطلاق النار، وقتل بعضهم وجرح العشرات. إضافة إلى سياسة التزوير المفصوح وعمليات القمع، إلا أنّ حركة انتصار الحريات تحصّلت على 09 مقاعد من بين 60 مقعدا، في حين أن التقارير الفرنسية تقرّ بفوز حركة انتصار الحريات بـ 57 مقعدا<sup>3</sup>.

ومعظم الذين تمكّنوا من الانتخاب هم الموالون للإدارة الاستعمارية، حتى أصبحت المقاعد في المجلس الجزائري يتبرع بها كأوسمة، وتمكّن الوالي العام من تنصيب من يشاء في المجلس. وعندما احتجّ الجزائريون على حق الانتخاب والتصويت، جابههم الجيش بالرصاص<sup>4</sup>.

استفادت الحركة الوطنية من هذه الأحداث دروسا مهمّة، كان لها تأثيرها الإيجابي على التيار الوطني الثوري، من بينها: ترسخ عقيدة الكفاح المسلّح في ذهن السواد الأعظم من القاعدة النضالية، وفشل التيار الذي راهن على النشاط في إطار "القانون" من خلال الحلول الشرعية عن طريق الانتخاب، وتبيّن تشبّث سلطة الاحتلال بأسلوبها القمعي التسلّطي، كما رجحت حركة انتصار الحريات تعاطف الكثير من الساسة الفرنسيين المعتدلين، وجنح أغلب المناضلين إلى ضرورة تسريع الكفاح المسلّح لأنّه الخيار الوحيد لتحرير البلاد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ولد في إقليم الأزراس، شغل وظائف بلدية في عدّة مدن كبرى بفرنسا، شارك كجندي في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى وعاش أحداث الحرب الثانية، عين في منصب والي عام على الجزائر سنة 1948 ممثلا عن جمهورية فرنسا. ترجمة بعض الخطب التي ألقاها الوالي العام للقطر الجزائري نيجلان سنة 1948، بالجزائر وقسنطينة وتلمسان، المطبعة الرسمية للجزائرية، ص. 3-6.

<sup>2</sup> عباس، ليل...، ص. 222.

<sup>3</sup> ناصر، ص. 47، 48.

<sup>4</sup> عباس، ليل...، ص. 224.

<sup>5</sup> ناصر، ص. 48.

يقول بوضياف معلقاً على نتائج الانتخابات: " بعد انتخابات الجمعية الجزائرية في - أبريل 1948- وما رافقها من اعتقالات وقمع لم يبق أدنى شك في انعدام أية فرصة للنضال من داخل النظام الاستعماري، ومن ثمّة أصبح الاستمرار على نفس النهج ليس خطأ سياسياً بل خيانة مقصودة!"<sup>1</sup>.

إلا أنّ حركة انتصار الحريات شاركت في الانتخابات التشريعية في جويلية 1951، ولم تحصل على أي مقعد بسبب سياسة التزوير المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية، ومنذ ذلك التاريخ قاطعت حركة انتصار الحريات سياسة الانتخابات وتوجّهت إلى التحضير إلى العمل المسلّح.<sup>2</sup>

أرسلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1951 مذكرة إلى الأمم المتحدة صرّحت فيها بأنّ " الشعب حر في تحركاته، وأنّه في حالة حرب، لن يعتبر نفسه ملزماً بأي قرار يؤخذ خارج نطاق اختياره الحر والمستقل". وقد أمرت قيادة الحزب بتوزيع المذكرة على السكان والجمعيات والعمال والكشافة والطلبة.<sup>3</sup>

## 2-3 الأزمة البربرية سنة 1949:

انفجرت الأزمة عامي 48 و49 في فرنسا بفعل بعض العناصر القيادية في حزب الشعب، التي سعت إلى تأسيس تنظيم باسم "حزب الشعب القبائلي" وأدّت إلى عزل حسين آيت أحمد مسؤول المنظمة الخاصة، وتعيين في مكانه أواخر سنة 1949 أحمد بن بلة.<sup>4</sup>

زعمت الأزمة أركان الحزب سنة 1949، وأفضت إلى عزل العديد من المناضلين بسبب "نشاطات ذات نزعة بربرية"، بتهمة الانحراف على خط الحزب. ورأي آخر يقول: إنّ بوادر الأزمة ظهرت بعد استقالة نائبين من الحزب هما: الأمين دباغين وجمال دردور<sup>5</sup>، بسبب الخلافات بين القادة على مستوى الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات.<sup>6</sup>

أدّت الأزمة إلى اكتشاف السلطات الاستعمارية للمنظمة الخاصة في مارس 1950 ومعرفة أغلب قادتها وخلاياها السرية، بما يعرف "بحادثة تبسة" أو "حادثة رحيم". لأنّ المناضل رحيم ساند محمد الأمين دباغين واستقال مثله من الحزب عام 1949 محتجاً على سياسة الحاج مصالي المعتدلة ضدّ الغطرسة الاستعمارية.<sup>7</sup>

## 2-4 السطو على بريد وهران يوم 05 أبريل 1949:

ذكر محمد خيضر في شهادته حول مهاجمة بريد وهران، بأنّ قيادة أركان المنظمة الخاصة طلبت من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات في اجتماع ديسمبر 1948، السماح لها بتنظيم بعض العمليات المسلّحة من أجل

<sup>1</sup> عباس، اغتيال...، ص. 30.

<sup>2</sup> عباس، ليل...، ص. 225.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 54.

<sup>4</sup> عباس، اغتيال...، ص. 31، 32، 61.

<sup>5</sup> ولد سنة 1907 بعنابة، درس طب الأسنان في باريس، انخرط في حزب الشعب، اعتقل بعد مجازر 8 ماي 45، انتخب رفقة الأمين دباغين ومسعود بوقادوم في البرلمان الفرنسي أواخر نوفمبر 1946. يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة، المرجع السابق، ص. 85.

<sup>6</sup> مشاطي، ص. 55، 56. عباس، ليل، ص. 260.

<sup>7</sup> عباس، اغتيال...، ص. 33، 61. وشلاي، ص. 122.

اختبار جاهزية أعضاء المنظمة، فقبل أعضاء اللجنة بذلك، وتقرّر الهجوم على البريد المركزي بوهران. بينما يبيّن يوسف بن خدة<sup>1</sup>، أن السبب في الهجوم يعود إلى افتقار خزينة الحزب للأموال بداية سنة 1949 وكذلك حاجة أعضاء المنظمة الخاصة لها من أجل تجسيد برنامجها، وقد خطّط لهذه العملية قادة المنظمة بعد موافقة الحزب، واستفادت الخزينة من مبلغ تعدّى ثلاثة ملايين فرنك<sup>2</sup>.

خطّطت قيادة المنظمة الخاصة لعملية السطو، من أبرزهم: حسين آيت أحمد والنائب محمد خيضر وأحمد بن بلة، حيث جاء في تقرير شرطة الاستعلامات العامة بأنّه نُفذ العملية ثلاثة عناصر مسلّحين وهجموا على البريد واستطاعوا الفرار بمبلغ قدره 3.170.000 فرنك، فباشرت السلطات الاستعمارية حملة اعتقالات ضمت المناضلين التالية أسماؤهم: بلحاج بوشعيب، حمو بوتليليس<sup>3</sup>، أحمد بن بلة<sup>4</sup>.

كما يذكر محمد مشاطي<sup>5</sup> بأنّ سيارة النائب محمد خيضر - ممثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجلس الوطني - استعملت في قضية السطو على بريد وهران سنة 1949، وباشرت السلطات الاستعمارية التحقيق معه، وقد سُجّلت رفع الحصانة البرلمانية عن خيضر في جدول أعمال الجمعية (المجلس الوطني)، فأمر الحزب بتنظيم مظاهرة في كل البلاد دعما له، ورفع شعارات مفادها: يحيا خيضر .. لا لرفع الحصانة<sup>6</sup>.

## 2-5 اكتشاف المنظمة الخاصة:

من خلال تتبّعنا لعدد الدراسات التي كتبت عن "حادثة تبسة"، والتي تبين جميعها بأنّ اكتشاف المنظمة الخاصة حدث بسبب "قضية عبد القادر خياري" المدعو "رحيم"، باعتباره الشخص الذي كشف للسلطات الاستعمارية أمر المنظمة الخاصة، بعد عملية محاولة تأديبه من مسؤولي المنظمة الخاصة.

بينما يؤكّد شلالى عبد الوهاب في دراسته الجديدة، من خلال شهادات فاعلة وشاهدة في "قضية رحيم"، ووثائق من الأرشيف الفرنسي، بأنّ اكتشاف السلطات الاستعمارية للمنظمة الخاصة حدث عام 1949، أي سنة قبل حادثة تبسة، ويستدل بما قاله ديدوش مراد الذي صرّح بأن تبسة بريئة من تهمة المؤامرة التي ألحقت بها، وأنّ سلطات الاحتلال اكتشفت أمر التنظيم السري شبه العسكري سنة 1949. كما بيّن هذا الرأي أيضا أعضاء قياديون من حزب الشعب - حركة انتصار الحريات، وأعضاء من مجموعة الـ 22 من بينهم: محمد مشاطي، عبد القادر العمودي، عبد السلام حباشي، بن عودة، ومحمد خيضر، هذا الأخير صرّح أن اكتشاف المنظمة الخاصة كان

<sup>1</sup> ولد في البلدة سنة 1922، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، وصار الأمين العام لحركة انتصار الحريات بعد مؤتمر أفريل 1953، التحق بجهة التحرير سنة 1955، عين رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية، بعد الاستقلال ترك الحياة السياسية، توفي سنة 2003. بوراس، ص. 108.

<sup>2</sup> شلالى، ص. 57، 58.

<sup>3</sup> من مواليد 1920 بمدينة وهران، انخرط في حزب الشعب سنة 1938، اعتقل وحكم عليه في سنة 1945 في محكمة وهران العسكرية، كلف بتأسيس خلايا المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950، أطلق سراحه سنة 1957، واختطف من طرف منظمة اليد الحمراء. شلالى، ص. 161.

<sup>4</sup> شلالى، ص. 248-252.

<sup>5</sup> ولد سنة 1921، بقسنطينة، درس تعليمه الأول في زاوية سيدي عبد المؤمن، ثم في المدرسة الفرنسية، تجنّد في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب الثانية، انخرط في حزب الشعب، ثم أصبح قائدا في المنظمة الخاصة في عمالة الجزائر، ومن مجموعة الـ 22 التاريخية. مشاطي، ص. 15 وما بعدها.

<sup>6</sup> مشاطي، ص. 57.

بين شهري أبريل- ماي سنة 1949 أي بعد عملية بريد وهران، وليس في مارس 1950، وأن قضية تبسة كانت فرصة سانحة للانقضاض على التنظيم شبه العسكري<sup>1</sup>.

أما تقارير شرطة الاستعلامات الاستعمارية فقد جمعت عدّة معلومات قبل سنة 1950 تؤكّد على وجود خلايا سرّية متطرّفة في حركة انتصار الحريات، تعدّ للكفاح المسلّح، وتؤسس لمنظمة عسكرية، وأخذت سلطات الاحتلال منذ ذلك الحين تشدّد الرقابة على مناضلي الحزب، حتى تبين لها حقيقة أمر المنظمة الخاصة<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد قال محمد بوضياف: "أنّ الأمن الاستعماري حصل على معلومات حول المنظمة الخاصة قبل ذلك (حادثة تبسة) واستطاع بفضل المقاربة بينها من تبين حقيقة وجودها". فعقب عملية سرقة بريد وهران عام 1949 عرف الأمن الاستعماري بوجود "المنظمة الخاصة" وذلك منذ شهر ماي 1949 حيث اعتقل مجموعة من المناضلين الأعضاء فيها<sup>3</sup>.

أما قضية تبسة " 18 مارس 1950" تعود في أصلها إلى عزم قادة المنظمة الخاصة إلى تأديب بعض المناضلين نتيجة تصرفات غير انضباطية بدرت منهم، فقرّر مسؤولو المنظمة الخاصة من أبرزهم ديدوش مراد، اختطاف عبد القادر خياري "رحيم" وتأديبه من خلال تكليف جماعة عنابة<sup>4</sup> بالأمر، وعندما استدرج إلى مكان الكمين انقضوا عليه وضربوه وحاولوا تحديده وجزّه إلى السيارة، لكنّه نجا منهم بأعجوبة نظرا لبنينته الجسدية القوية من جهة، وأيضا رأى أحد المستوطنين الشجار ودوّن رقم السيارة، فانسحبت الجماعة من المكان خوفا من اكتشاف أمرها، أما رحيم توجه مباشرة إلى محافظ الشرطة، وأخبره أنّه تعرّض لهجوم من أناس مجهولين، ولم يكشف أمر المنظمة الخاصة كما هو مشهور<sup>5</sup>.

بعد هذه الحادثة، وسماع سلطات الاحتلال لشكوى رحيم والهادي مضوي - هذا الأخير الذي استدرج رحيم للكمين - فتحت الشرطة تحقيقا في الأمر وأبلغت جميع مراكز الشرطة بنوع السيارة المنقّذة للهجوم، والتي عثر عليها وقبض على بعض رجالها، وهما: محمد بن زعيم وإبراهيم عجمي، عمار بن عودة، اللذين تعرّضوا للتعذيب فكشفوا أمر المنظمة، على إثر ذلك شنت السلطات الاستعمارية حملة اعتقالات واسعة في تبسة، ثم توسّعت عبر كل أرجاء التراب الوطني، وأمرت قيادة المنظمة المناضلين بضرورة حرق الوثائق ووضع القيادة في مأمن، وانتظار الأوامر<sup>6</sup>.

تشير الإحصائيات لأحد المؤرخين الفرنسيين أنّ مصالح الأمن اعتقلت 363 مناضلا، وأجرت محاكمات جماعية لحوالي 252 مناضلا، بينما الحقيقة أنّ الاعتقالات بلغت 500 مناضل ثوري، وشملت القيادات العليا للمنظمة الخاصة. ونتج عن كل عمليات التفتيش وحملات الاعتقال مصادرة العديد من الأسلحة والذخيرة الحربية

<sup>1</sup> شلاي، ص. 98، 101-103.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 104، 105.

<sup>3</sup> عباس، اغتيال، ص. 32، 61.

<sup>4</sup> عبد الباقي بكوش، إبراهيم عجمي، عمار بن عودة، محمد بن زعيم. شلاي، ص. 110.

<sup>5</sup> شلاي، ص. 102-115.

<sup>6</sup> نفسه، ص. 118-122.

والكثير من الوثائق المهمة، واستطاعت الشرطة فك لغز التنظيم شبه العسكري، وإفشال كل مخططاته الرامية إلى تفجير الثورة المسلحة سنة 1950<sup>1</sup>.

إنّ اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال أبرز قادتها، أجّل موعد اندلاع الثورة المسلّحة، وبذلك سبقتنا تونس والمغرب في خوض معركة التحرير، بينما نجا خيضر من الاعتقال بسبب الحصانة البرلمانية، وبعد انتهاء مدّة نيابته إثر الانتخابات التشريعية سنة 1951 غادر إلى القاهرة<sup>2</sup>.

ومع تواصل قمع عناصر المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الاستعمارية، قرّر الحزب حلّها في فيفري 1951، أو تجميدها إلى غاية وقت لاحق. بينما يذكر يوسف بن خدة بأن القيادة لم تحل المنظمة الخاصة بل اعتبرت الحدث مؤامرة استعمارية من أجل القضاء على حركة انتصار الحريات<sup>3</sup>.

### ثانيا: الإعداد للكفاح المسلّح وتفجير الثورة (1950-1956)

#### 1- الإعداد للكفاح المسلّح (1950-1954):

##### 1-1 تدايمات اكتشاف المنظمة الخاصة على مسار الكفاح المسلّح.

بعدما هدأت عاصفة الاعتقالات والمطاردات من طرف الشرطة الفرنسية التي لاحقت المناضلين، وقد نجا بعضهم واختبأ آخرون، استطاع بوضياف عقد اجتماع مع بن مهدي (قسطنطينة) وبن سعيد (وهران)، وتمّ الاتفاق على إرسال تقرير لقيادة الحزب يشرحون فيه الدروس المستفادة من اكتشاف المنظمة الخاصة ويقترحون بعثها من جديد في المناطق الجبلية، وفي انتظار الرد، قرّرت قيادة الحزب حل المنظمة الخاصة، وبعد مدّة كلّفت إدارة الحزب بوضياف بتكليف العناصر الناجية من الاعتقال بمهام مختلفة، فاستغل بوضياف المهمة وكلّف بعضهم بمواصلة جمع الأسلحة وإعداد المخابئي<sup>4</sup>.

في ربيع 1952 التقى بوضياف مع بعض رفاقه في الجزائر بمبعوثي الأمير عبد الكريم الخطابي<sup>5</sup> من أجل توحيد الكفاح المسلّح في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، على إثر ذلك تكوّنت لجنة من بوضياف، مراد ديدوش<sup>6</sup>، بن بولعيد<sup>7</sup>، بن مهدي، عبد الحميد مهري، من أجل الإعداد للعمل المسلّح، غير أنّ السلطات الاستعمارية شدّدت الرقابة على مقر الحزب، وخوفا من الاعتقال، حوّلت قيادة الحزب بوضياف إلى فرنسا للعمل

<sup>1</sup> شلاي، ص. 120، 127، 128.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 259.

<sup>3</sup> قارن بين، مشاطي، ص. 54. الطاهر ايت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2011، ص. 47، 48.

<sup>4</sup> عباس، اغتيال، ص. 33، 34.

<sup>5</sup> ولد سنة 1882 بالريف المغربي، درس في جامع القرويين، قاد المقاومة ضد الإسبان سنة 1920، لجأ إلى مصر سنة 1947، توفي 1963. بلخير أحمد إبراهيم تقري، الحركة الإصلاحية في الجنوب الشرقي الجزائري 1931-1954، منشورات السائح، الجزائر، ط 1، 2017، ص. 39.

<sup>6</sup> ولد سنة 1927، عند اندلاع الثورة عين قائدا على المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، استشهد سنة 1955. ملاح، المصدر السابق، ص. 65.

<sup>7</sup> ولد سنة 1917 بولاية باتنة، تعلّم القرآن القرآن، كما نال الشهادة الأهلية الفرنسية، أدى الخدمة العسكرية مرتين سنة 1938 و سنة 1942، انخرط في حزب الشعب سنة 1945، كان عضو في المنظمة الخاصة، عند اندلاع الثورة قاد منطقة الأوراس، استشهد سنة 1956. ملاح، ص. 82، 83.



كمسؤول للتنظيم في الاتحادية، وكلف هذا الأخير مصطفى بن بولعيد للعمل في مكانه لياشر الاستعداد للكفاح المسلح، وكان قد اتفق معه سابقا سنة 1951 أن يبقى خلايا المنظمة الخاصة في الأوراس، وعمل بن بولعيد على جمع الأسلحة وصنع القنابل التي انفجر بعضها في 17 جويلية 1953 في باتنة<sup>1</sup>.

كان الجو العام سائرا في طريق النضال الثوري، وتقلّصت شعبية الأحزاب السياسية التي ظلّت متمسكة بالخيارات السياسية، وفي هذا الصدد ذكر بوضياف بأنّ سنتي 52 و53 تميّزتا " بأزمة ثقة عميقة وسط الجماهير إزاء الأحزاب السياسية التي تدنت شعبيتها إلى أسفل درجة، وقد ازدادت هذه الأزمة عمقا واتساعا، بعد العمليات المسلحة الأولى بكل من تونس والمغرب"<sup>2</sup>.

#### 1-2 مشروع وحدة القوى الوطنية:

في شهر جويلية 1951 تشكّلت كتلة الجبهة الوطنية الجزائرية، من أجل الاحتجاج على عمليات تزوير الانتخابات، وسمّيت "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، وقد ضمّت حركة انتصار الحريات والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء، ومن أهم مطالبها:

-إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية المزورة التي أجريت في 17 نوفمبر 1951.

-احترام حرية التصويت في القسم الانتخابي الثاني الخاص بالمسلمين.

-احترام الحريات الأساسية.

-محاربة الاضطهاد والقمع بكل أشكاله والإفراج عن المعتقلين وإلغاء الإجراءات الاستثنائية التي تمس بحرية مصالي.

-رفض تدخل السلطة في شؤون الدين الإسلامي<sup>3</sup>.

وقد وجّه مصالي الحاج في شهر أوت 1951 من مقر إقامته الجبرية بفرنسا رسالة إلى مندوبي الأحزاب في الجبهة الجزائرية، داعما هذا المشروع الواعد، وشاكرًا لهم مسعاهم في خدمة القضية الجزائرية، وحرصهم على الوحدة والاتحاد، وذكر أنّ هذه المبادرة ستزعزع أركان الاستعمار، كما أكد لهم بأنّ "الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الأحزاب ما هو إلا برنامج عمل قليل... ولكي يكون مثمرا ويحصل على القبول التام لدى جماهيرنا... يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسّع برنامج عملها إلى الاستقلال والسيادة الوطنية في بلادنا... فإنّ توسيع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها إلى الاستقلال القومي يُمكن من إقامة هذه المنظمة على أسس أشد متانة ومن الكفاح بصفة أنجح ضد النظام الاستعماري". ثمّ أضاف مصالي بأنّ الشعب الذي عانى القمع أصبح يعتقد جازما بأنّ "الاستقلال وحده هو الوسيلة للخروج من المحنة الأليمة التي يتخبّط فيها"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عباس، اغتيال، ص. 35 - 37.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 37.

<sup>3</sup> عباس، ليل، ص. 279، 280. مرزوق، ص. 192.

<sup>4</sup> رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دراسة ووثائق غير منشورة، دار بها الدين، للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2015، ص.



ظهرت عدّة خلافات داخل الجبهة، بسبب تباين الأفكار والأهداف الحزبية، فسرعان ما انسحب منها مصالي خوفاً من أن يتخلّى الحزب عن مبادئه، ورأى أنّ أهداف الجبهة مشكوك فيها. وحسب بن خدة فإنّ حزبي فرحات عباس وجمعية العلماء طلبا إقصاء أعضاء حزب الشعب من الاتحاد (أعضاء المنظمة الخاصة السريين) بتهمة المقاومة غير القانونية التي يدعون إليها (الكفاح المسلح)، وحتى لا تعاد التجربة الفاشلة لحركة أحباب البيان والحرية<sup>1</sup>. واختصاراً يمكن أن نقول إنّ أساس تعرّض وحدة القوى الوطنية ترجع إلى ثلاثة حواجز:

- 1- قرار مؤتمر أحباب البيان والحرية بتعيين مصالي الحاج زعيماً لا يفاوض للحركة الوطنية.
- 2- معارضة الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء إلى كل آفاق لتحضير عمل مسلح.
- 3- إرادة السيطرة التي تنتهجها حركة انتصار الحريات على شركائها والتي يتمسك بها الحاج مصالي شخصياً<sup>2</sup>.

1-3 أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

تعود جذور الأزمة إلى سنة 1951، حيث ذهب مصالي إلى الشرق العربي، فأوصته قيادة الحزب أن يتّصل خلال هذه الجولة بالعواصم العربية ليطلب منها الدعم المالي من أجل القيام بالثورة المسلحة، غير أنّ مصالي عاد من المشرق إلى الجزائر بعد أن أمضى أياماً في باريس، وبعد عودته اجتمعت اللجنة المركزية وقرّرت التحضير لعقد مؤتمر الحزب من أجل "بحث القضايا الخاصة بالمنظمة الخاصة والقضايا المتّصلة بالنقابة"، لكنّ مصالي بدل التحضير للمؤتمر قام سنة 1952 بجولة في الشرق الجزائري والغرب الجزائري مخالفاً بذلك توصيات اللجنة المركزية بأن لا يقوم باجتماعات جماهيرية، حتى لا تكون ذريعة للسلطات الاستعمارية للقبض عليه، وفعلاً أثناء زيارته إلى "الأصنام" (الشلف) في شهر ماي، ألقي عليه القبض ووضع في الإقامة الجبرية في مدينة نيوز الفرنسية بسبب تصريحاته الجريئة<sup>3</sup>. وفي مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية الثاني المنعقد في شهر أفريل 1953، عرف الحزب انشقاقاً خطيراً، لأنّ مصالي طلب الرئاسة مدى الحياة، وأفرزت الانتخابات في جويلية 1954 عن صعود بن يوسف بن خدة أميناً عاماً للحزب في مكان حسين حول المستقيل، بينما ظلّ أنصار مصالي يطلبون كل السلطات له<sup>4</sup>.

انبثقت عن المؤتمر لجنة مركزية، التي شكّلت لجنة خاصة أعطت لها تفويض لإعادة تنظيم المنظمة الخاصة. وفي جويلية 1953 ظهرت لجنة مكوّنة من: مصالي الحاج، حسين حول، مصطفى بن بولعيد، محمد دخلي، بن يوسف بن خدة. التي اجتمعت ودرست قضية المنظمة الخاصة، ثمّ قرّرت إعادة بعثها من جديد بعدد محدود من المناضلين حتى لا يكشف العدو الفرنسي أمرها، بعد ذلك دخلت الحركة في الأزمة، حيث طغت هذه الأزمة على كل قضايا الحزب ومنها المنظمة الخاصة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مرزوق، ص. 192. HARBI, *La scission du MTLD, une lecture complémentaire*, Op-cit, p. 60.

<sup>2</sup> HARBI, p. 61.

<sup>3</sup> ايت حمو، المرجع السابق، ص. 49، 50.

<sup>4</sup> مشاطي، ص. 61.

<sup>5</sup> ايت حمو، ص. 50 - 52.

قرّر مصالي الحاج في خريف عام 1953 عزل بن يوسف بن خدة من منصبه كأمين عام لحركة انتصار الحريات، وطلب من اللجنة المركزية تمكينه من كلّ الصلاحيات حتى يصحّح مسار الحزب. وفي ديسمبر 1953 وقع الانفجار بعد نشر مصالي رسالة بيّن فيها أسباب اختلافه مع أعضاء اللجنة المركزية، ووصفهم "بمضادي الثورة والانحرافيين"، واثّمهم بالتواطئ مع رئيس بلدية الجزائر "جاك شوفاليي"، من جهتهم أعضاء اللجنة المركزية اتّهموا مصالي "بجنون العظمة وعدم الكفاءة"، وطالبوا بمبدأ احترام الإدارة الجماعية ومحاربة الذاتية والهيمنة الشخصية<sup>1</sup>. ابتداء من شهر جانفي 1954، نزل الصراع إلى القاعدة، وساد الجو السياسي المشاجرات والعنف في كل مكان، وقد أيدت القاعدة الشعبية أطروحات مصالي وكذلك العمال المهاجرين في فرنسا ومنطقة القبائل، وأصبح لأنصار مصالي جريدة "الجزائر الحرة" واللجنة المركزية جريدة "الأمة الجزائرية"، وكانتا تتصارعان على النفوذ وعلى الميزانية<sup>2</sup>.

اشتدّت الأزمة بين مصالي واللجنة المركزية من شهر ديسمبر 1953 إلى غاية شهر جويلية 1954 حيث كان كل فريق يريد فرض رأيه واستقطاب القاعدة، وانتهت في جويلية 1954 بأن نضمّ مصالي مؤتمرا في مدينة هورنو (بلجيكا) أقصى فيه كل مناصلي اللجنة المركزية وحتى التيار الثالث الذي يرأسه محمد بوضياف - الذي كان هدفه العمل المسلح من أجل إعادة وحدة الصف - وعقد المركزيون مؤتمرا في حي "بلكور" بالعاصمة في شهر أوت 1954<sup>3</sup>.

#### 1-4 اللجنة الثورية للوحدة والعمل (23 مارس 1954):

تعمّق الخلاف بين المصاليين والمركزيين في بداية سنة 1954، ونتيجة تأثر بعض عناصر المنظمة الخاصة بالدعاية المصالية، قرّر بوضياف العودة من فرنسا لمنع هذا التقارب، وتزامن ذلك مع رغبة اللجنة المركزية في استدعاء بوضياف للحيلولة من انحياز هذه العناصر إلى مصالي، فدخل بوضياف الجزائر في مارس 1954، وقد سعى - بعد عدّة لقاءات - إلى رأب الصدع على مستوى القمة وإبعاد القاعدة من الخوض في الصراع، ومن خلال هذه اللقاءات ظهرت فكرة تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 مارس 1954، وإنشاء جريدة "الوطني" الناطق الرسمي باسمها، وكان هدفها "الحفاظ على وحدة الحزب عبر مؤتمر موسّع وديمقراطي لضمان الائتحام الداخل والخروج بقيادة ثورية"<sup>4</sup>.

ولدت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بعد مشاورات جمعت بوضياف ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورايح بيطاط<sup>5</sup>، والمسؤولين الرئيسيين للجنة المركزية للحزب، وهما: بشير دخلي ورمضان بوشبوبة، وتمّ الاتفاق على تشكيل اللجنة المكوّنة من بوضياف، بن بولعيد، دخلي وبوشبوبة. وبحسب بوضياف، فإنّ اللجنة

<sup>1</sup> عباس، اغتيال، ص. 37. ومشاطي، ص. 61. HARBI, p. 64.

<sup>2</sup> مشاطي، ص. 62 - 64. وعباس، ليل، ص. 261.

<sup>3</sup> HARBI, p. 56, 57.

<sup>4</sup> عباس، اغتيال، ص. 180 - 182.

<sup>5</sup> ولد سنة 1926، عند اندلاع الثورة كان قائدا على المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة)، توفي سنة 2000. ملاح، ص. 69.

ليست بتنظيم ولا بحزب، بل هي اجتماع لأربعة أفراد يسعون من أجل جمع تصدّع الحزب. ومن أجل تفادي أيّ احتكاك مع القادة أو القاعدة، رفعت اللجنة شعار "الحيادية" و "الوحدة"، ولا أدلّ على ذلك كلمة الوحدة في الاسم، وهي الطريق الوحيد نحو العمل وهو الكفاح المسلّح<sup>1</sup>.

صدر للجنة الثورية أول إعلام في شكل مذكرة سرّية تحت اسم "الوطني" وتطوّرت فكرة الحياض لديها، وأطلقت نداء مفاده، أنّ هدف اللجنة هو تنظيم مؤتمر يجمع كل الأطراف والتحضير للكفاح الثوري بالتنسيق مع الأخوة في كل من تونس والمغرب من أجل القضاء على المستعمر الفرنسي.

لم يحقق الأعضاء الأربعة للجنة هدفهم المنشود وهو المحافظة على وحدة الحزب، كما أن دخلي وبوشوبية انسحبا من اللجنة الثورية بأمر من اللجنة المركزية. وكمحاوله أخيرة سافر مصطفى بن بولعيد إلى فرنسا، من أجل إقناع مصالي بالوحدة في مؤتمر "هورنو" لكنّ محاولاته رفضت من طرف هذا الأخير<sup>2</sup>.

### 1-5 اجتماع جماعة الـ 22 والتحضير للثورة:

قلّص مؤتمر أبريل 1953 من صلاحيات مصالي، لكنّ الأخير ولعدّة اعتبارات (تعريب الحزب، إعادة هيكلة المنظمة السرية، سياسة الانتخابات) عيّن نفسه الناطق الرسمي لإدانة أصحاب هذه المخالفات، وازداد الصراع بين مصالي وجماعة المنظمة الخاصة بعد إعادة تشكيل الحزب، حيث جعلت هذه الأحداث أنصار العمل المسلح يفقدون الثقة في مصالي، وعلى رأسهم محمد بوضياف الذي قال لعبد الله فيلاي الذي كان الوسيط بين مصالي وبوضياف: "يجب أن تقول لمصالي... أننا ننتظر منه أن يقول لنا ماذا يريد أن يفعل؟ هل يريد أن يقوم بثورة؟ ولكن ماذا وكيف وبأي طريقة". وبعد عدّة اتصالات لم يتحصل بوضياف على أي شيء فصّرّح: " لا يوجد شيء بالنسبة لمصالي فالثورة هي: يحي مصالي وهذا كل شيء"<sup>3</sup>.

أدت تصرّفات مصالي إلى تحوّل محمد بوضياف عنه، والذي استطاع أن يقنع كل عناصر المنظمة الخاصة (عبد الحفيظ بوصوف<sup>4</sup>، العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال<sup>5</sup>، زيغود يوسف<sup>6</sup>...). بالتخلّي عن وجهة نظر مصالي الحاج.

<sup>1</sup> AISSA KECHIDA, *Les architectes de la révolution témoignage*, préface de abdelhamid mehri, chihab éditions, batna, 2<sup>ème</sup> édition, 2010, P. 71. مشاطي، ص. 63.

<sup>2</sup> AISSA KECHIDA, *ibid*, p. 73 -71.

<sup>3</sup> HARBI, p. 63.

<sup>4</sup> ولد سنة 1926 بولاية ميلة، زاول دراسته في المدرسة الفرنسية، انخرط في حزب الشعب، عند اندلاع الثورة عيّن نائبا للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة، بعد مؤتمر الصومام عين وزيرا للاتصالات العامة والمواصلات إلى غاية الاستقلال، لقّب بأبي المخابرات الجزائرية. توفي سنة 1980. *جريدة الخبر*، الاثنين 31 أكتوبر 2011. ص. 17.

<sup>5</sup> ولد سنة 1923 بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب، أشرف على تنظيم الخلايا العسكرية في المنظمة الخاصة، كان عضوا في مجموعة الـ 22، خلف زيغود يوسف على رأس الولاية الثانية، شارك في مفاوضات ايفيان، توفي 2010 بالجزائر. *جريدة الخبر*، الاثنين 31 أكتوبر 2011. ص. 17.

<sup>6</sup> ولد سنة 1921 بمدينة السمندو، درس في الكتاتيب القرآنية، ثم في المدرسة الفرنسية ونال الشهادة الابتدائية، انضم إلى حزب الشعب، كان عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950، خلف ديدوش مراد على قيادة المنطقة الثانية سنة 1955، كان المدير لهجمات 20 أوت 1955، استشهد سنة 1956. مجلة مدينة 20 أوت 55، سيرة البطل زيغود يوسف منظر ومنفذ هجمات 20 أوت 55، العدد الخاص لهجمات 20 أوت 55، مسؤول النشر، كريم دهيلي، دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، عين ملبلة، أوت 2005، ص. 56-62.

حيث صرّح بوضياف قائلا: " كان لقاءنا الظرفي بالمركزيين في إطار "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، قد جعل المصاليين يتهموننا بأننا مجرد لعبة في يد اللجنة المركزية... الأمر الذي أخرجنا كثيرا أمام أنصارنا من المحايدين، وكان من عوامل التعجيل بعقد اجتماع الـ 22 الشهر<sup>1</sup>.

استدعى بوضياف في نهاية شهر جوان 1954 إلى الجزائر مجموعة من المناضلين في بيت دريش إلياس<sup>2</sup>، حيث كان كل عضو لا يعرف سبب الاجتماع، فهناك من اعتقد أنه من أجل تقييم الوضع السياسي ووضع الحزب، وهناك من ظنّ أنه من أجل تفعيل المنظمة الخاصة. وفي هذا الاجتماع تمّ الاتفاق على المرور إلى الكفاح المسلّح، وعلى التزام مبدأ الحياد وعدم المشاركة في أي المؤتمرات اللذين كانا يحضر لهما (مؤتمر مصالي في هورنو ببلجيكا في شهر جويلية 1954، ومؤتمر المركزيين في الجزائر في شهر أوت من نفس السنة). وتمّ انتخاب قادة الثورة.

وبخصوص اختيار الشخصية المناسبة لتفجير الثورة باسمه، فقد أرسل بن بولعيد إلى مصالي ليحاوّر في موضوع الثورة، لكنّه رفض وقال: "أنا من يقوم بالثورة"، كذلك رفضت اللجنة المركزية أن تكون تحت سلطة مصالي، كما التقى بوضياف بمحمد الأمين دباغين في نفس الموضوع ولم يوافق<sup>3</sup>.

عقد بوضياف في شهر جويلية 1954 لقاءً في مدينة "بارن السويسرية" مع بن بلة، بن مهدي، ديدوش، بن بولعيد، وصرّح بوضياف في هذا اللقاء بأنّ مشروع اللجنة الثورية قد تعيّر إلى ضرورة الإسراع بتفجير الثورة المسلحة، وطرح فكرة الاتصال بالأخوة المغاربة والتونسيين، واستطاع أن يُقنع منطقة القبائل في شهر أوت 1954 للالتحاق بجماعته بعد اتّصاله بقادتهم، وهما: كريم بلقاسم<sup>4</sup>، عمار أوعمران<sup>5</sup>.

ويعود الخلاف بين اللجنة الثورية للوحدة والعمل واللجنة المركزية في مسألة التوقيت في اندلاع الكفاح المسلّح، فاللجنة الثورية ترى ضرورة أن يندلع الكفاح فوراً، أما اللجنة المركزية طالبت بتأجيل العمل لمدة شهرين أو ثلاثة من أجل التنظيم والتحضير الجيد للانطلاق وتكوين قيادة مناسبة وإنشاء أرضية وطنية، لأنّ هناك صراعا كبيرا على مستوى القاعدة<sup>6</sup>.

وفي آخر شهر أكتوبر عقد اجتماع الستة، وتقرّر في هذا اللقاء تحديد موعد الثورة، وذلك في الفاتح من شهر نوفمبر، وميلاد **جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين**، وإعداد بيان أول نوفمبر، وتعيين القادة المسؤولين على المناطق<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عباس، اغتيال، ص. 183. ومشاطي، ص. 65.

<sup>2</sup> من المناضلين السريين في المنظمة الخاصة. مشاطي، ص. 65.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 65، 69، 70.

<sup>4</sup> ولد سنة 1922 بقرية قرب ذراع الميزان، نال الشهادة الابتدائية، انخرط في حزب الشعب بعد 1945، والتحق بالجبال منذ 1947، عضو مجموعة الستة، عند اندلاع الثورة أصبح قائدا للمنطقة الثالثة (القبائل)، اغتيل سنة 1970 بألمانيا. *جريدة الخبر*، الاثنين 31 أكتوبر 2011. ص. 17.

<sup>5</sup> HARBI, p. 63, 64.

<sup>6</sup> ايت همو، المرجع السابق، ص. 63.

<sup>7</sup> مشاطي، ص. 71. ايت همو، ص. 64.

## 2- اندلاع الثورة التحريرية (1954-1956)

اندلعت الثورة في ليلة الفاتح من شهر نوفمبر على الساعة الصفر، بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وكان شعارها: الله أكبر، إنا النصر أو الشهادة. وميّت أكثر من 40 منطقة في ولايات قسنطينة، الأوراس، الجزائر، القبائل الكبرى، وهران، واستهدفت الهجومات ثكنات الجند ودوائر البوليس والجنדרمة والمراكز العسكرية<sup>1</sup>.

كان تعيين قادة المناطق على النحو الآتي:

- مصطفى بن بولعيد: مسؤول على منطقة الأوراس.

- ديدوش مراد: مسؤول على منطقة الشمال القسنطيني.

- كريم بلقاسم: مسؤول على منطقة القبائل.

- رابح بيطاط: مسؤول على منطقة الجزائر الوسطى.

- محمد العربي بن مهيدي: مسؤول على منطقة وهران<sup>2</sup>.

أما محمد بوضياف فقد عُيّن منسّقا عاما، وتوجّه ليلة 31 أكتوبر إلى القاهرة حاملا معه بيان أول نوفمبر من أجل أن يُذاع في "صوت العرب"، وبخصوص أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر فكانوا أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير<sup>3</sup>.

### 2-1 العمليات الأولى للثورة في المناطق الخمسة:

عمد كل قائد منطقة وبمساعدة نوابه إلى عقد اجتماعات تحضيرية مع المجاهدين قبل ليلة الفاتح من نوفمبر بأيام، وفي هذه اللقاءات قسّموا الأفواج وحدّدوا الأهداف ومواقع الهجوم على مراكز العدو، حيث اندلعت الثورة في منطقة الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد، الذي خطّط لمواقع الهجوم في قرية العناصر، فم الطوب، جسر باشا، دشرة أولاد موسى، تبكاوين، أما الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد فلم تكن ناجحة بامتياز، فقد حدّدت مواقع الهجوم في مناطق: عنابة، سكيكدة، سمندو، الميلية، ميلة، أما منطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم، فقد استهدفت العمليات تخريب الأعمدة الكهربائية وقطع خيوط الهاتف واشتباكات في مراكز العدو، وذلك في مدينة البويرة، بني منصور، مشدالة. أما المنطقة الرابعة التي تضم الجزائر العاصمة بقيادة رابح بيطاط، كانت مواقع الهجوم على ثكنات العدو من أجل الاستحواذ على السلاح نظرا للشح الذي تعاني منه المنطقة، وشملت الهجومات منطقة بوفاريك، البلدية، وعلى الرغم من فشل هذه العمليات، غير أنّها كانت إشارة لبداية الكفاح في المنطقة. أما منطقة وهران بقيادة العربي بن مهيدي، فكانت تعاني من انعدام السلاح واعتقال العدو لأغلب المناضلين بعد حادثة بريد وهران، إلا أنّها حدثت مناوشات في أماكن مختلفة ضدّ المحتل الفرنسي. وقد تحقّق الهدف الرئيسي من عمليات الفاتح نوفمبر، وهو شمولية الثورة وتفجيرها في وقت واحد عبر جميع مدن البلاد على الرغم من اختلاف الإمكانيات والوسائل حسب كل منطقة

<sup>1</sup> مجلة الجيش الوطني الشعبي، "صفحات مشرقة من سجل ثورة فاتح نوفمبر 1954"، نوفمبر 1970، العدد 80، المرجع السابق، ص. 8.

<sup>2</sup> آيت حمو، ص. 64. قليل، ملحة...، ج1، المصدر السابق، ص. 203.

<sup>3</sup> بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ص. 60.

والطبيعة الجغرافية والاستعداد الجيد للهجوم، وقد كانت منطقة الأوراس أوفر حظًا في تحقيق أهداف العمليات المخطّط لها وتحمّلت عبئًا ثقيلًا طيلة الشهور الأولى من الثورة وتعرّضت لقمع استعماري وحشي، بسبب توفر الأسلحة ومناعتها الجغرافية، وكذلك عدم اكتشاف خلايا المنظمة الخاصة بما بعد أحداث 1950. وذلك بشهادة الجنرال "شاريير" الذي صرّح في 17/11/1954 بأنّ: "الأوراس هو الحرب". وعموماً كل هذه العمليات المختلفة أثارت ضجة إعلامية محليًا ودولياً وخاصة ساسة فرنسا وصحافتها<sup>1</sup>.

ورّع بيان أول نوفمبر على الشعب في الأرياف والمدن، يعلن عن قيام ثورة بقيادة الشعب كلّ تحت لواء جبهة التحرير الوطني، ومّا جاء في هذا النداء: "أيّها الجزائريون: إنّنا ندعوكم إلى تأمّل ميثاقنا، إنّ واجبكم هو أن تنضموا إليه لإنقاذ وطننا واسترجاع حريته، إنّ جبهة التحرير هي جبهتكم فانتصارها هو انتصاركم. أما نحن المصمّمون على مواصلة المعركة، والواثقون من عواطفكم المعادية للاستعمار، فإنّنا قد وهبنا ما عندنا للوطن وهو حياتنا". ثمّ يستمر النداء في توضيح وإبراز ميثاق جبهة التحرير الوطني، فيشير إلى الخطوط العريضة لبرنامج الجبهة موضحاً أنّ الهدف: هو الاستقلال الوطني بواسطة:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

- احترام جميع الحريّات دون تمييز عرقي أو ديني،

- التطهير السياسي والقضاء على جميع مخلفات الفساد والإصلاح،

- تجميع جميع الطاقات السليمة لدى الشعب لتصفية الاستعمار،

- تدويل القضية الجزائرية وتحقيق الوحدة الإفريقية داخل إطارها الطبيعي<sup>2</sup>.

2-2 رد فعل السلطات الاستعمارية على اندلاع الثورة الجزائرية:

تسارعت الأحداث نحو الكفاح المسلّح، إلا أنّ الإدارة الاستعمارية لم تتفطن إلى العمل السري الذي كان يقوم به أعضاء المنظمة الخاصة، لكنّ الهدوء في "مستعمرة" الجزائر لم يكن لتطمئن له، خاصة وأنّ الثورة في تونس والمغرب مشتتة، وفي هذا الصدد، يقول فرحات عباس: إنّّه في أوت 1954 استقبله وزير الداخلية "فرانسوا ميران"<sup>3</sup>، رفقة وفد من أعضاء البيان وقد حدّراه من أنّ الوضع الجاري في تونس والمغرب غير مستبعد في الجزائر، فأجابهم: "نعم إنّ حوادث المغرب وتونس خطيرة، ولكن ما هو أشدّ خطراً منها هو الهدوء السائد في الجزائر الآن"، كما قابل الوفد رئيس الوزراء "مانديس فرانس" والكثير من رجال السياسة ورؤساء الأحزاب، وطلبوا منهم ضرورة الموافقة على قيام جمهورية جزائرية قبل فوات الأوان، لكن ظلّت كل طلباتهم تصطدم بالعصبة الاستعمارية الساكنة في الجزائر<sup>4</sup>.

بينما كانت السلطات الفرنسية تتربّح حلاً سياسياً للأزمة التونسية يرضي الطرفين، وتوقيف حركة الثوّار (الفلاقة)، تتفاجأ بانديلاع الثورة الجزائرية بمقاطعاتها الثلاث: قسنطينة والجزائر ووهران، وعلى إثر ذلك قرّر وزير

<sup>1</sup> قليل، ج1، ص. 205-215. ملاح، ص. 86.

<sup>2</sup> مجلة الجيش، العدد 80، المرجع السابق، ص. 9.

<sup>3</sup> كان وزيراً للعدل في حكومة "غبي مولي" عام 1956 التي اختطفت قادة الثورة في أكتوبر 1956. بن بلة، نحو عالم جديد، المصدر السابق، ص. 159.

<sup>4</sup> عباس، ليل، ص. 231-233.



الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران" وضع تحت تصرف الوالي العام بالجزائر "روجي ليونارد"<sup>1</sup> قوات بوليس جديدة، وإرسال ثلاث طوابير من جند المظلات عن طريق باخرة فرنسية مشحونة بالجند والعتاد الحربي، من أجل قمع أي حركة تهدد الوضع العام<sup>2</sup>.

جاء الرد الحكومي الأول بهذه التصريحات التي استصغرت العمليات قائلة: "في هذه الليلة وفي مختلف أنحاء التراب الجزائري وعلى الخصوص في شرق عمالة قسنطينة وناحية الأوراس وقعت حوالي ثلاثين عملية -ليست خطيرة- قامت بها مجموعات صغيرة أدت إلى قتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة واثنين من الحراس في القبائل. كما أطلق الرصاص على مراكز رجال الدرك". وفي إعلانات أخرى نشرت في الصحف الاستعمارية في الصفحات الأولى أخبار الثورة بعنوان: "30 عملية إرهابية في نقاط مختلفة في التراب الجزائري"<sup>3</sup>.

واعتقد الساسة الفرنسيون بأنّ هذه العمليات التي نفذت في الجزائر بإيعاز من القاهرة وأنها "تهدف إلى تدعيم القضية المغربية (قضية المغرب الكبير تونس ومراكش) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي سيقع الحديث حولها قريباً". وقد طلب الوالي العام في الجزائر بعث إمدادات عسكرية سريعة تصل إلى أربعين ألف جندي حتى يتسنى له القضاء على الثورة، حيث أرسلت إلى الجزائر ابتداء من الثاني من شهر نوفمبر 1954 ثلاث فيالق من رجال المظلات التحقوا بمنطقة الأوراس<sup>4</sup>.

عمدت الصحافة الاستعمارية على تحريض الساسة الفرنسيين بضرورة قمع "التمرد" وراحت تنعت جبهة التحرير وجيشها بمسميات للحط من سمعتهم وقيمتهم، ومن باب التشويش على الرأي العام أكّدت أنّهم مجرد "عصابة من الفلاقة" و"الإرهابيين" و"شرذمة من قطاع الطرق المتحصنين بالجبال"، وأن السكان المسلمين "رعايا أوفياء لفرنسا" إلى الأبد<sup>5</sup>.

سعى الحاكم العام الجديد في الجزائر "جاك سوستيل"<sup>6</sup> في مارس 1955 إلى محاولة بعث تيار سياسي جديد في صفوف الجزائريين كقوة ثالثة يستطيع فرضها في الحوار كجهة معتدلة وغير متطرفة وتمتاز بالتعقل، ليفند بذلك مزاعم جبهة التحرير الوطني كونها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، حيث استقبل "سوستيل" وفداً من مختلف الشخصيات والتيارات بما فيهم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحركة الوطنية الجزائرية، من أجل عرض الفكرة عليهم، وهكذا لما طرحت المفاوضات رفضت السلطات الاستعمارية أن تفاوض جبهة التحرير لوحدها بل طرحت

<sup>1</sup> روجي ليونارد (1898-1987)، تولى منصب الحاكم العام في الجزائر من 12 أبريل 1951 وإلى غاية ديسمبر 1954. ينظر. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%>

<sup>2</sup> الطيب بن عيسى، "الثورة الجزائرية"، جريدة الوزير، الخميس 04 نوفمبر 1954، عدد 803، ص. 3.

<sup>3</sup> الزبير سيف الاسلام، "ثورة فاتح نوفمبر 1954.. في الصحافة الفرنسية"، مجلة الجيش، العدد 80، المرجع السابق، ص. 13.

<sup>4</sup> سيف الاسلام، مجلة الجيش، المرجع نفسه، ص. 14، 15.

<sup>5</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص. 21.

<sup>6</sup> عين واليا عاماً على الجزائر في فيفري 1955 وأُخيت مهامه في جانفي 1956. عباس، خصومات، المرجع السابق، ص. 298.

فكرة "المائدة المستديرة" التي تضم كل التوجهات السياسية بما فيهم الحزب الشيوعي، كل هذه المناورات الفرنسية جاءت من أجل إضعاف جبهة التحرير وتمييعه بحشده مع كل التيارات في صف واحد<sup>1</sup>.

وفي باريس عقد اجتماع لمجلس الوزراء يوم 16 ماي 1955، برئاسة ادغار فور (23 فيفري 1955-01 فيفري 1956) وبحضور الماريشال جوان، وكان الحديث عن الوضع العام في الجزائر، حيث تمّ التطرق إلى مسألة تطبيق قانون الطوارئ في الجزائر<sup>2</sup>.

## 2-3 مدى تجاوب الشعب والأحزاب الجزائرية من اندلاع الثورة:

### أ- الشعب الجزائري:

من أسباب نجاح اندلاع الثورة هي السرية التامة المحاطة بها، فقد كان على علم بها عدد محدود من القادة والمناضلين والأسر التي لها علاقة مباشرة بالعمليات الأولى، أما عامة الناس فقد كانت ليلة أول نوفمبر حدثا مفاجئا لهم، وبالتالي كانت مواقفهم تدعو إلى التساؤل والحيرة والبحث عن حقيقة الثورة وقادتها، وكذلك الخوف من المستقبل المجهول ومن الاضطهاد الاستعماري الذي سيتعرضون له، وأيضا مشاعر الأمل والتفاؤل بيزوغ فجر الحرية، والتحاق الجزائر بركب الدول الشقيقة المجاورة<sup>3</sup>.

تأكد الشعب يوما بعد يوم بحقيقة الثورة وعزم قادتها نحو الاستقلال، فقرر وبدون رجعة دعمها ومساندتها ماديا ومعنويا، وأبدى انضمامه للالتحاق بركبها، وقد استفادت الثورة من خلال تأييد الشعب ضمان التموين العام، التجنّد في صفوف الثورة، نقل أخبار العدو وأعوانه وتسهيل حركة النقل والاتصال، حيث كانت هذه المساندة الدرع الواقى لظهر المجاهدين وأرضية صلبة اعتمد عليها. ويرجع الإقبال الكبير للشعب نحو الثورة إلى إيمانه الكبير بالله سبحانه وتعالى واعتبر وقوفه إلى جانب المجاهدين جهادا في سبيل الله وطردا للمحتل، وتضحية في سبيل تحرير وطنه، ونتيجة للقمع الاستعماري الذي عانى منه لسنين طويلة<sup>4</sup>.

### ب- اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بمجرد اندلاع الثورة التحريرية أصدرت السلطات الاستعمارية القبض على كل المناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحلّها يوم 06 نوفمبر 1954 وحجز جميع ممتلكاتها وإغلاق جميع مراكزها، وألقي القبض على كل أعضاء اللجنة المركزية ما بين شهري نوفمبر وديسمبر 1954. لكن بعدما تأكد لقاضي التحقيق بعدها عن التخطيط لهذه الأحداث أمر بإطلاق سراح أعضائها وذلك في شهر ماي 1955<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بن خدة، المصدر السابق، ص. 21-23.

<sup>2</sup> جريدة الصباح، "الثوار الجزائريون يشكلون خطرا على القرى التي أخذوا يحاصرونها بعد أن اتسع نطاق نشاطهم الهجومي"، 17 ماي 1955، عدد 1041، ص. 4.

<sup>3</sup> ملاح، ص. 84.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 84-86.

<sup>5</sup> ايت حمو، ص. 70. وأحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص. 190.



بعد خروجهم من السجن أبدوا استعدادهم في الانضمام إلى الثورة وتفعيل العمل السياسي ليكون سندا للعمل المسلح، وكانوا يجهدون القادة الذين فجروا الثورة، وفكروا في إنشاء "التجمع الوطني الجزائري" الذي يضم مناضلي حركة انتصار الحريات وأعضاء من الأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء، يهدف التجمع إلى التنسيق مع مفجري الثورة. وفي صيف 1955 في "سان ريمو بإيطاليا" التقى يوسف بن خدة وصالح الوانثي وعبد المالك تمام<sup>1</sup> بممثل الوفد الخارجي أحمد بن بلة وعرضوا عليه فكرة إنشاء التجمع لسد الفراغ السياسي، وغيرها من المقترحات، فأحلمهم هذا الأخير إلى الاتصال بعبان رمضان<sup>2</sup> في الجزائر، وعندما عرضوا الأمر عليه رفض الفكرة، وبعد مدة عرضوا عليه رغبتهم في الانضمام إلى جبهة التحرير، فوافق بعد استشارته لكريم بلقاسم وأوعمران شريطة حل اللجنة المركزية، فاجتمع ما بقي من أعضاء اللجنة المركزية ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1955 في منزل أحمد بودة<sup>3</sup> وتقرر حل اللجنة المركزية وإصدار توصية طالبوا فيها من كل المناضلين بالانضمام إلى جبهة التحرير<sup>4</sup>.

### ج- المصاليون:

تفاجأ المصاليون بغيرهم باندلاع الثورة التحريرية، وفي البداية حاولوا احتواء الثورة والزعم بأنهم مفجروها، وقد وجه مصالي رسالة لأنصاره في الرابع من شهر نوفمبر من مقر إقامته الجبرية بفرنسا، جاء فيها: "لا تسألون"<sup>5</sup> (كذا) عن من يقف وراء الثورة، واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطر على الحركة<sup>6</sup>. أسس مصالي في يوم الثاني من شهر نوفمبر 1954 حزبا جديدا باسم "الحركة الوطنية الجزائرية"، وصرح للصحافة الدولية بأن حركته هي التي أعلنت الثورة وتقولد الكفاح في الجزائر، كما توجه يوم الثامن نوفمبر ببيان إلى الشعب الفرنسي دعاهم فيه إلى الوقوف ضد النظام الاستعماري، وتعهّد بصدقة متبادلة بين الشعبين الفرنسي والجزائري.

حاول العديد من المصاليين التقرب من قادة جبهة التحرير والتفاوض معهم من أجل قيادة الثورة المسلحة، والتساؤل عن دور مصالي الحاج فيها، وبعضهم دعم الثورة ماليًا، كما تحالف أعضاء الوفد الخارجي في جبهة مشتركة مع أحمد مزغنة القيادي في حركة مصالي، من أجل استقطاب المصاليين ودعم الثورة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> من الأعضاء البارزين في حزب الشعب. حاروش، ص. 243.

<sup>2</sup> ولد سنة 1920 بولاية تيزي وزو، تحصل على البكالوريا سنة 1941، اشتغل في بلدية شلغوم العيد، جند في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية، انضم إلى حزب الشعب، ثم عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1951، انضم إلى الثورة سنة 1955، كان من الداعين إلى مؤتمر الصومام سنة 1956، اغتيل سنة 1957. كراريس التاريخ، عبان رمضان مفكر الثورة، نوفمبر 1954، قصر الكتاب، البلدة، 2010، ص. 4-7.

<sup>3</sup> ولد سنة 1907 شرق مدينة الجزائر، انضم إلى نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب وتقلد فيه عدة مسؤوليات، شارك في مظاهرات 8 ماي 45، وفي مؤتمر حركة انتصار الحريات، انضم إلى الثورة بعد خروجه من السجن سنة 1955، توفي 1992. بوعزيز، الاتهامات المتبادلة...، ص. 83، 84.

<sup>4</sup> ايت حمو، ص. 71-73.

<sup>5</sup> الصحيح: لا تسألوا.

<sup>6</sup> بومالي، أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص. 196.

<sup>7</sup> نفسه، ص. 197-199.

ابتداء من أواخر شهر جانفي 1955 وجهت جبهة التحرير رسالة إلى المصاليين دعوتهم فيها إلى الانضمام إلى الجبهة دون قيد أو شرط، وهذا الحدث كان سببا في تدهور العلاقة بينهما، وأخذت طابع المقاومة ومواجهة جبهة التحرير، وقد ذهب نتيجة هذا الصراع آلاف الضحايا من أبناء الجزائر<sup>1</sup>.

كما بعث عبان رسالة إلى الوفد الخارجي في القاهرة بتاريخ 08 أكتوبر 1955 طالبا فيها ضرورة التنديد بمصالي في إذاعة "صوت العرب"، موضّحا لهم بأنّ مصالي أسّس "جيش التحرير" منافسا به جيش التحرير الوطني، وهذا يشكّل خطرا على مستقبل الثورة، كما أحدث خلطا لدى مناضلي جبهة وجيش التحرير الوطني<sup>2</sup>.

#### د- الائتلاف الديمقراطي للبيان الجزائري:

غداة اندلاع الثورة لم يتخذ حزب الائتلاف أيّ موقف واضح من الثورة بسبب عدم إيمانه بالعنف الثوري لحل المشكل الجزائري، ويرى مستقبل الجزائر في إقامة جمهورية جزائرية في إطار الائتلاف الفرنسي، وقد عبّر فرحات عباس عن موقفه يوم الثاني من نوفمبر قائلا: "إنّ موقفنا معروف، ولا يقبل أي غموض ونحن ما نزال مقتنعين بأنّ العنف لا يحل المشكل". كما نعتت جرائد الائتلاف المجاهدين "بالمغامرين" في مواضيعها حول الثورة<sup>3</sup>.

صرّح عباس أثناء انعقاد المجلس الجزائري يوم 26 نوفمبر 1954 بأنّ فرنسا أهملت الفلاح الجزائري وأهانته، ولم تطبّق مواد دستور 1947، ولو فعلت الإصلاحات التي وعدت بها لما كانت الثورة والثوار، وأخذ يطالب الحكومة الفرنسية بتكوين دولة جزائرية مرتبطة بفرنسا، وتطبيق الدستور، والتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب، وبخصوص جبهة التحرير رفض مبدأ الانصهار في حزب واحد<sup>4</sup>.

حكمت جبهة التحرير سنة 1955 على عباس فرحات بالإعدام بسبب مواقفه السلبية تجاه الثورة وعدم انضمامه إلى الجبهة، وعلى الرغم من أنّ عبان في شهر ماي 1955 أجرى معه محادثات محاولا إقناعه، إلا أنّه ظلّ متردّدا، وفي 26 سبتمبر 1955 صدرت لائحة ممضاة من "حركة المنتخبين الجزائريين" والمعروفة بلائحة "الواحد والستين (61)" والتي طالبت بوقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المساجين والتفاوض مع جبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب الجزائري، ويذكر عباس بأنّ نواب الائتلاف الديمقراطي كان لهم دور كبير في إصدار هذه اللائحة<sup>5</sup>.

بينما يؤكّد عباس أنّه بمجرد اندلاع الثورة كان حزبه ما بين رأيين، إما الالتحام بالشعب أو الانفصال عنه، وأنّ الحزب اجتمع في الأول والثاني من شهر نوفمبر 1954 بالجزائر العاصمة حيث درس الوضع، وقرّر بالإجماع التضامن الوطني وتأييد الثورة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> بومالي، ص. 199.

<sup>2</sup> مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956، تر. الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص. 99.

<sup>3</sup> بومالي، ص. 200، 201.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 201.

<sup>5</sup> الزبيري، الثورة الجزائرية...، ص. 159-161.

<sup>6</sup> عباس، ليل، ص. 281، 282.

#### هـ- الحزب الشيوعي:

بمجرد اندلاع الثورة، تناولت جريدة "الجزائر الجمهورية" لسال حال الحزب الشيوعي في عدد 02 نوفمبر الأعمال المسلّحة التي حدثت في الجزائر وعلى مدى ثمانية أيام وهي تنشر مواضيع حولها، ودكّرت الإدارة الاستعمارية بمواقفها التي ظلّت تدافع عنها وهي: "وضع حد للنظام الكولونيالي من خلال مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للسكان الجزائريين"، كما أعطت قيادة الحزب تعليماتها لمناضليها في الأوراس بالالتحاق بالكفاح المسلّح ابتداء من نوفمبر 1954، وفي 20 جوان 1955 عقد الحزب الشيوعي دورة اللجنة المركزية حيث اتّفقت كل أعضائها من مسلمين وأوروبيين بأولوية الكفاح المسلّح وعلى مضاعفة دعم جبهة التحرير والمشاركة المباشرة في الثورة، غير أنّ جبهة التحرير طلبت حل كل الأحزاب والانضمام الفردي إلى الثورة وهو شرطها المسبق لقبول أي تعاون مع الحزب الشيوعي، وفي بيان للحزب الشيوعي في جويلية 1956 طلب من المنخرطين في جيش التحرير الالتزام بقطع الصلة العضوية مع حزبه طيلة فترة الثورة<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من اندلاع الثورة، إلا أنّ الحزب الشيوعي ظلّ متمسّكا بالشرعية الاستعمارية، فقد شارك في الانتخابات البلدية في شهر مارس 1955 وحقق فيها مقعدا، وأنهم بولائه إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وأنّه تابع لتوجيهات "موسكو"، بينما يرى قادة الحزب أنّ المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع تجنيد الشعب نحو حمل السلاح، بل يرون في الانتخابات فرصة لشرح أهداف الكفاح<sup>2</sup>.

انضم الكثير من قادة ومناضلي الحزب الشيوعي الجزائري إلى الثورة التحريرية، كما دعموها بالسلاح والرجال، وقد استطاع مناضل شيوعي يدعى "هنري مايو" - الذي استدعي كطالب ضابط في الجيش الفرنسي بعد اندلاع الثورة التحريرية- بإيعاز من قادة حزبه الاستيلاء على شاحنة أسلحة وذخيرة وتسليمها إلى جيش التحرير الوطني، وقد أنّهم "هنري" بالخيانة من طرف فرنسا، وبدوره وجّه رسالة إلى الصحافة قائلا فيها: "بصفتي جزائري من أصل أوروبي مناهض للاستعمار، كان من واجبي المشاركة في معركة شعبي"<sup>3</sup>.

وبموجب قانون أفريل 1955 الذي أعلن حالة الطوارئ والرقابة التامة على الصحف، تعرّضت جريدة الحزب الشيوعي "الجزائر الجمهورية" إلى المتابعات القضائية والغرامات وحجز أعدادها خاصة التي تتعرّض إلى الثورة المسلّحة، وكانت الجريدة تتناول مواضيع الاستقلال والكفاح والتحرّر، وتندّد بالأعمال الوحشية والتعذيب المسلّط على الجزائريين من طرف المصالح الأمنية الفرنسية. وفي حكومة "ادغار فور" تم توقيف نشاط الحزب وفروعه وجريدته بموجب مرسوم يوم 12 سبتمبر 1955<sup>4</sup>.

وفي رسالة بتاريخ 15 مارس 1956 بعثها عبان رمضان إلى الوفد الخارجي يؤكد فيها " أنّ من مصلحة الجزائر أن تتحالف مع الديمقراطيات الشعبية (الشيوعية) ضدّ الغربيين. وإذا أراد الشيوعيون أن يوقروا لنا السلاح فإننا نوي

<sup>1</sup> علاق، ص. 202، 203، 219 - 223.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 218، 219.

<sup>3</sup> ص. 174.

<sup>4</sup> ص. 195، 196، 198، 213.

أن نقبل الحزب الشيوعي الجزائري بصفته حزبا داخل جبهة التحرير وبكلمة واحدة نحن مستعدون لتقديم كل التنازلات الممكنة لأولئك الذين يوقرون لنا السلاح...<sup>1</sup>.

كما تعرّض الكثير من الشيوعيين إلى الملاحقة والاعتقال والسجن والتعذيب والقتل، لمشاركتهم في الثورة التحريرية، وقد شنّ الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" (فيفري 1956-10 ماي 1958) حملة اعتقالات كبيرة سنة 1956 في صفوفهم بسبب القنابل والمتفجرات التي كانوا يزرعونها والتي سببت خسائر فادحة في مدينة الجزائر، وإعدام كل الفاعلين في التفجيرات.

وفي حكومة "غي موليه"<sup>2</sup> تم اتّهام الشيوعيين بمصدر التمرد والثورة، وغدّدت الحكومة الفرنسية موقفها خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة كون أن الجزائر تشهد "مؤامرة شيوعية مصدر التمرد"، وكانت فرصة لإلحاق كل أشكال التعذيب والاضطهاد بالمناضلين الشيوعيين.<sup>3</sup>

#### 2-4 هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955:

كانت هذه العمليات بقيادة قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف - بعد استشهاده قائدها الأول ديدوش مراد في 18 جانفي 1955- الذي بادر بها ووضع لها مخططا مدروسا من أجل فك الانعزال السياسي الذي تعاني منه الثورة وتحطيم الخناق على منطقة الأوراس وتشثيت القوات الفرنسية التي حاصرت هذه المنطقة وقرّرت إبادة الثورة فيها، وتفنيد المزاعم الاستعمارية التي تسوّق بأنّ عمليات جيش التحرير مجرد أعمال "تخريبية" تقوم بها "عصابات"، وكذلك إفشال مناورات الحاكم العام بالجزائر "جاك سوستيل" الرامية إلى احتواء الأحزاب الوطنية وإقناعهم بعدم الانضمام إلى جبهة التحرير.

خلص قائد المنطقة بعد عديد المشاورات إلى ضرورة شن هجوم عسكري يشارك فيه كل فئات الشعب، وبدأت الاستعدادات لتحضير الهجوم منذ شهري جوان وجويلية بحضور قادة النواحي والوحدات، وقد دعت الأوراس منطقة الشمال القسنطيني بوحدتين مسلّحتين إثر اتّصالات جرت بين قادة المنطقتين، واتّخذ القرار الحاسم بشن هجوم شامل على مدن وقرى المنطقة يشارك فيه المجاهدون والمسبلون والمواطنون يوم 20 أوت 1955 على الساعة منتصف النهار.<sup>4</sup>

استهدفت الهجومات عناصر الجيش الفرنسي وحرقت وتخريب ممتلكاته من أجل إضعاف اقتصاده، وبتّ الرعب واللاأمن بين المعمرين من خلال حرق منتجاتهم الفلاحية وإتلاف مزارعهم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> بلحسين، المصدر السابق، ص. 174.

<sup>2</sup> رئيس الحكومة الفرنسية من 01 فيفري 1956 إلى غاية 13 جوان 1957، وزعيم الحزب الاشتراكي، زار الجزائر سنة 1956 فضربه المستوطنون بالطماطم والبيض بسبب اعتماده أسلوب اللين مع الثورة. أبو القاسم سعد الله، *مجادلة الآخر*، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2006، ص 53.

<sup>3</sup> علاق، ص. 174.

<sup>4</sup> ملاح، ص. 108، 109. ومحي الدين شبلي، "أفاق الاستقلال... من اجتماع الزمان إلى مؤتمر الصومام"، *مجلة مدينة 20 أوت 55*، ص. 33.

<sup>5</sup> يونس رمضان (المجاهد صاحب الدار التي عقد فيها الاجتماع لتخطيط الهجوم)، "انتفاضة 20 أوت 1955 كما يرويها بعض صانعيها"، *مجلة مدينة*

20 أوت 55، المرجع السابق، ص. 51.

أسفرت الهجمات على النتائج التالية: مقتل 71 أوروبياً، من بينهم 12 عسكرياً، وفي المقابل أعدم الجيش الفرنسي وغلاة الاستعمار حوالي 7 آلاف جزائري، وقتل 12 ألف، وتعرضت قرى بأكملها إلى الإبادة الجماعية، وأسر 2000 جزائري<sup>1</sup>.

حَقَّق الهجوم مجموعة من الأهداف من بينها:

- أطلع الرأي العام العالمي على المجازر التي ارتكبت في حق الجزائريين.
- تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- فك الحصار على منطقة الأوراس.
- سارع الشعب الجزائري بكلِّ مكوناته إلى الانضمام إلى الثورة، بعد المجازر الوحشية التي ارتكبت في حق إخوانهم<sup>2</sup>.
- استقلال تونس يوم 20 مارس 1956 بفضل هجمات 20 أوت 1955، وذلك بسبب خوف الإدارة الاستعمارية من انتشار الثورة المسلَّحة في شمال أفريقيا، ما يؤدي بفرنسا إلى خسارة كل مستعمراتها خاصة الجزائر، ويتكرر لها سيناريو حرب الفيتنام، فسارعت إلى منح تونس استقلالها التام، وكذلك المغرب في 2 مارس 1956<sup>3</sup>.
- 2-5 حكومة "غي مولي" والحرب الشاملة في الجزائر:

تحصَّلت حكومة "غي مولي" الاستعمارية على الضوء الأخضر لمباشرة حرب شاملة في الجزائر بموجب قانون "السلطات المطلقة"، وتطبيق التدابير الأمنية التي "فرضتها ضرورات حفظ النظام" والتي تهدف في عمقها إلى إبادة جماعية للشعب الجزائري الذي يكافح من أجل استرجاع حرّيته المسلوبة، وكانت كلّ هذه الإجراءات الجهنمية تطبَّق باسم "إقرار السلم"، وأُتمَّ مجرد عمليات لإعادة الأمن في الجزائر<sup>4</sup>.

حاولت الحكومة الفرنسية التمسك بمرجعية قانونية وهمية كون الجزائر "مقاطعة فرنسية وأنّ الدولة الفرنسية تواجه في تلك المقاطعة حالة تمرد من تدبير جماعة إرهابية خارجة عن القانون، وأن ليس ثمة في الجزائر حرب ولا محاربون، أنه يكفي لإخماد تلك الفتنة اتّخاذ بعض الإجراءات البوليسية حتى ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى بعض التدابير الاستثنائية"<sup>5</sup>.

عيّنت الحكومة الفرنسية "روبار. لاکوست" في منصب وزير مقيم "بمستعمرة الجزائر"، وبعد وصوله الجزائر يوم 02 مارس عرض أمام الصحافة برنامجه، وصرَّح بما يلي: "أنّ سياستنا قبل كل شيء سياسة استتباب أمن عام، وسنعمل كل ما في المستطاع لكي يستعيد كل عنصر من عناصر السكان هدوءه لكي تغلق الهوة الموجودة بين مختلف عناصر السكان ولكي تتسبَّ المحادثات التي قرّرت الحكومة إجرائها بعد الانتخابات الحرة لوضع النظام الجزائري".

<sup>1</sup> محي الدين شبلي، "أفاق الاستقلال..."، ص. 35. ومحي الدين شبلي، "قراءات لمجلة باري ماتش (paris match)"، رقم 336، عدد 3 إلى 10 سبتمبر 1955، مجلة مدينة 20 أوت 55، المرجع السابق، ص. 46.

<sup>2</sup> شبلي، "أفاق الاستقلال..."، ص. 34، 35.

<sup>3</sup> رحماوي عيسى، "تأثير هجمات 20 أوت إقليمياً"، مجلة مدينة 20 أوت 55، ص. 36، 37.

<sup>4</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ص. 48.

<sup>5</sup> بن خدة، ص. 48.

ومن أجل "المحافظة على الأمن واستتبابه" طالب "لاكوست" الحكومة بمضاعفة القوات العسكرية، وأكد بأن سياسته تتطلب "تحكيما عادلا بين العناصر الفرنسية الأصل والعناصر الفرنسية المسلمة"، وتستلزم "تطبيق إصلاحات أساسية في ميادين الفلاحة والاجتماع والاقتصاد والإدارة لجعل العنصر الإسلامي واثقا من أننا نودّ القيام بكل ما في المستطاع لإرضاء حاجيات نخصته وتطوره". كما أعطت له الحكومة سلطات مطلقة، حيث صادق المجلس الوزاري على "مشروع قانون يرخص للحكومة بتطبيق برنامج توسع اقتصادي ونهوض اجتماعي وإصلاح إداري ... ويخولها حق اتخاذ كل تدبير استثنائي لإقرار الأمن وحماية الأشخاص والأموال والمحافظة على كيان البلاد"<sup>1</sup>.

## 2-6 الدور الاستراتيجي لعبان رمضان في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

أطلق سراح عبان رمضان من السجن في جانفي 1955، حيث تزامن ذلك مع اعتقال رابح بيطاط في 23 مارس 1955 المسؤول على المنطقة الرابعة (الجزائر)، التي تضررت كثيرا بسبب حملة الاعتقالات التي شهدتها العام الأول من الثورة<sup>2</sup>، فتولّى أوعمران مسؤولية المنطقة الرابعة عوضا عنه، ثم تنازل لعبان رمضان بالاتفاق مع كريم بلقاسم. ونتيجة هذه الأحداث ظهرت "إدارة" ضمت كريم بلقاسم، وأوعمران وعبان رمضان منذ أوائل 1956، وهذا الأخير أصبح روح هذه الإدارة، وصار يوسف بن خدة أحد مساعديه<sup>3</sup>.

أعطى عبان للإدارة دفعا قويا، وتحوّلت الجزائر العاصمة مقرّها، ثمّ توسّعت كإدارة حقيقية وطنية لجهة التحرير الوطني، ومركزا للقرارات والتنسيق بين القيادات في الداخل والخارج، وأضحت واجهة تعكس عمق مسار التحرير، وكان عبان قويا جدا في منصبه وحازما ويحرّر في منشورات وإعلانات وتقارير مؤثرة وقوية تعكس قناعاته، وكان شعاره دائما: "تحرير الجزائر قضية كل الجزائريين وليس فقط جزء من الشعب الجزائري مهما كان أهميته"<sup>4</sup>.

دعا عبان كلّ الشعب الجزائري بمختلف أفكاره بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية، ممّا أفضى بين خريف 55 وربيع 1956 إلى أن ينضم إلى جبهة التحرير كل من: اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات، حزب الأتحاد الديمقراطي، جمعية العلماء، حيث حققت هذه الاستراتيجية نتائج ملموسة، وتوسّعت قاعدة جبهة التحرير، وحدث توحد وطني حولها، وتفهم نفوذ المصاليين في الجزائر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> جريدة السعادة، "أنباء القطر الجزائري، الوزير المقيم يبسط الإصلاحات المستعجلة"، السبت 03 مارس 1956، العدد 9621، ص. 3.

<sup>2</sup> بعد 06 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية لم يبق إلا عشرة من مجموعة الـ 22، دون تواصل بينهم، أربعة منهم استشهدوا وهم: باجي مختار، بن عبد الملك، ديدوش مراد، ملاح، واعتقل ثمانية وهم: مصطفى بن بولعيد، بوعجاج، بوعلي، بوشعيب، بلوزداد، رابح بيطاط، حباشي، مرزوقي، وبقية العشرة وهم: بن عودة، بن مهدي، بن طوبال، بوضياف، بوضوف، دريش، العمودي، مشاطي، سويداني، زيغود، هؤلاء تشبثوا في الجزائر وتونس والمغرب والقاهرة. بن خدة، **شهادات ومواقف**، المصدر السابق، ص. 61.

<sup>3</sup> BENYOUCEF BEN KHEDDA, ABANE-BEN M'HIDI, LEUR APPORT à LA, révolution algérienne, echatibia édition et distribution, 1<sup>ère</sup> éd, Alger, 2012. p.27. 61. بن خدة، **شهادات ومواقف**، ص. 61.

<sup>4</sup> BEN KHEDDA, ibid. p.28. 62. بن خدة، نفسه، ص. 62.

<sup>5</sup> BEN KHEDDA, p.28.

يعتبر مؤتمر الصومام أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني، الذي عُقد في "إيفري" بوادي الصومام يوم 20 أوت 1956، وقبل ذلك، ومنذ إعلان الثورة تركت جبهة التحرير المبادرة في اتخاذ القرارات لكل قادة المناطق والمسؤولين السياسيين في المدن بما تقتضيه الظروف. وكذلك الوفد الخارجي فقد كانوا أحرارا في مواقفهم وسياستهم<sup>1</sup>.

عرفت الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام مرحلة التنظيم والقوة، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها حرب التحرير قبل ذلك، إلا أنّ المؤتمر حضره قادة ممثلي الجزائر العاصمة، وممثلي الولايات الثانية والثالثة والرابعة، وغاب عنه ممثلو الولاية الأولى والوفد الخارجي، وقد انبثق عنه برنامج سياسي محكم يعطي صورة متماسكة ومنسجمة عن جبهة التحرير الوطني، وترسّخت فيه نهائيا الأهداف السياسية والعسكرية المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954، وتحدّدت فيه علاقة جيش التحرير مع جبهة التحرير، وعيّنت القيادات العليا للثورة ووضّحت المسؤوليات، وأبعد المؤتمر فكرة تقديس الأشخاص. وتمّ تأسيس "المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، و"لجنة التنسيق والتنفيذ"، حيث يتكوّن المجلس الوطني من 34 عضواً، منهم 17 دأئمين، و17 مؤقتين، وهو عبارة عن برلمان أو اللجنة المركزية لجبهة التحرير، وهو المسؤول عن إعداد سياسة الثورة وإقرار حالة الحرب أو السلم، والوحيد المخوّل له وقف إطلاق النار<sup>2</sup>.

أمّا لجنة التنسيق والتنفيذ المتكوّنة في أول الأمر من 5 أعضاء (ثم فيما بعد من 8) فهي عبارة عن مجلس الحرب الحقيقي، والمسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من عسكرية وسياسية وديبلوماسية واجتماعية وإدارية، كما أنّ جميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الست مسؤولون بصورة مباشرة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ، أي أنّها تتصرّف في كل السلطات في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة<sup>3</sup>.

استعملت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل والإمكانات السياسية والعسكرية من أجل المحافظة على الجزائر "فرنسية"، إلا أنّ جبهة التحرير استطاعت التصدّي لكل المناورات وأفشلت مخطّطات الحاكم العام "سوستيل"، وربع الساعة الأخير "للاكوست" ولم تغن "السلطات الواسعة" التي منحها الجمعية الفرنسية لحكومة "غني موليه"، من القضاء على الثورة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> SAAD DAHLAB, POUR L'INDÉPENDANCE DE L'ALGÉRIE, MISSION ACCOMPLIE, EDITIONS DAHLAB, 4<sup>ème</sup> éd, 2010, p. 43.

<sup>2</sup> SAAD DAHLAB, ibid, p. 43,44. ايت همو، ص. 79.

<sup>3</sup> DAHLAB, p. 43,44. مجلة الجيش، "صفحات مشرقة..."، العدد 80، المرجع السابق، ص. 10.

<sup>4</sup> مجلة الجيش، ص. 10.



## المبحث الثاني: تبلور مطالب التيارات السياسية في تونس (1945-1956).

### أولاً: مرحلة التجاذبات الإصلاحية وتصعيد العمل السياسي (1945-1951).

#### 1- المقاومة السياسية.

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية تغير الوضع الداخلي في تونس، حيث استعاد الحزب الدستوري التونسي الحر الجديد نشاطه بعد الإفراج عن قادته، على الرغم من حملة الإعدامات التي طبقت في حق التونسيين، خاصة المناضلين في حزب الدستور بتهمة التعاون مع دول المحور، ونال الحزب مزيداً من التعسف والقيود والمضايقات، غير أنه واصل تحديه لسلطة الاحتلال وباشر نشاطه وكفاحه وأعاد هيكلة الحزب تحضيراً للمرحلة الجديدة<sup>1</sup>.

تولّى قيادة حزب الدستور الحر الجديد صالح بن يوسف في سنة 1944، وذلك بعد سفر بورقيبة إلى القاهرة يوم 26 مارس 1945، وعمل على إعادة تنظيم هياكل الحزب وربط خلاياه ببعضها البعض. حيث توسّعت قاعدة الحزب في كل أرجاء تونس، وكان أنصار الحزب ينظّمون المظاهرات والاحتجاجات ضدّ السلطات الاستعمارية التي كانت تواجههم بالرصاص مثلما حدث في النفيضة وشفافس<sup>2</sup>.

وشجّع الحزب على بروز تنظيمات مهنية وشعبية جديدة، واقترب من الباي ومن بعض قادة حزب الدستور القديم ومناضلي الحركة الزيتونية وغيرهم من الوطنيين المستقلين، وقرّروا توحيد جهودهم في إطار "جبهة وطنية تونسية" من أجل إسقاط الحماية الفرنسية واستقلال تونس<sup>3</sup>.

#### 1-1 مؤتمر ليلة القدر<sup>4</sup> يوم 23 أوت 1946:

دعا حزب الدستور الحر الجديد إلى عقد مؤتمر وطني بمناسبة ليلة القدر (26 رمضان) تحت رئاسة القاضي العروسي الحدّاد رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة الوزارة، وقد حضر المؤتمر كل القوى الوطنية في البلاد (ممثلون عن الحزب الدستوري القديم والجديد، الشيوعيون، نقابات العمال، شيوخ جامعة الزيتونة، اتحاد الموظفين، اتحاد التجار وأرباب الصناعات، جمعية الفلاحين، جمعية الأطباء والصيدالّة، جمعية المحامين التونسيين، جمعية المعلمين، بعض أعضاء المجلس الكبير، الوزراء السابقون في عهد المنصف باي، ومختلف الطبقات الشعبية)، وقد فاق عدد الحضور سبعمائة فرداً<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> البكوش، إضاءات ...، ص. 89، 112.

<sup>2</sup> عبد الله، الحركة الوطنية ...، ص. 71. ومصباحي، رحلة ...، ص. 64.

<sup>3</sup> البكوش، ص. 91. والقصاب، تاريخ تونس ...، ص. 602.

<sup>4</sup> ليلة القدر: الموافق لـ 26 رمضان 1365، وقبل عقد المؤتمر يوم 22 أوت 1946 والذي يوافق هجرياً 25 رمضان 1365. ينظر. عبد الله، ص. 71. والمعلوم عندنا في المغرب العربي أنّ الاحتفال بليلة القدر يوم 26 رمضان أي ليلة 27 رمضان. وبالتالي أرجح يوم المؤتمر يوم 23 أوت 1946 كما أنّ أغلب المصادر ذكرت هذا التاريخ.

<sup>5</sup> عبد الله، ص. 71. وقد جاء في بعض المصادر التاريخية أنّ الداعي إلى عقد المؤتمر هم قادة الشعب التونسي وليس حزبا معيّنا. ينظر. تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص. 106. وقبل عدد الحضور بلغ 300 شخص فقط. ينظر. القصاب، ص. 602. وأحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرّر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص. 203.



أخذ الكلمة صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري الحر القديم، والذي احتجّ على الإدارة المباشرة ونفي الملك وطالب بالاستقلال التام، ثم تناول الكلمة صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الدستوري الحر الجديد، فاقترح الأمن قاعة المؤتمر، فواصل صالح بن يوسف كلامه قائلاً للحضور: "هل أأنتم موافقون على إعلان استقلال تونس" فأجابوا: "الاستقلال! الاستقلال!". واتفق المؤتمر بالإجماع على ميثاق وطني<sup>1</sup>، أعلنوا فيه سقوط الحماية الفرنسية التي لا تتماشى مع سيادة الشعب التونسي، وطالبوا بالاستقلال التام، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

نلاحظ اتفاق كل الأحزاب السياسية والمنظمات القومية والقوى الشعبية في هذا المؤتمر على مطلب الاستقلال التام للبلاد التونسية من نظام الحماية الفرنسية، وسيظل ميثاق "ليلة القدر" هو القاعدة الأساسية في مطالب الحركة الوطنية التونسية.

لقد تشبّث الحزب الدستوري القديم بموقفه الثابت والمتصلّب على مطلب الاستقلال التام والرافض لنظام الحماية الفرنسية، وظهر ذلك جلياً في برنامج الحزبي إلى غاية تحقيق استقلال تونس، وهو ما سيؤدّي به إلى الانعزال عن الحياة السياسية تارة، والظهور بقوة تارة أخرى، وسيدخل في صراع طويل مع حزب الدستور الجديد حول فكرة الاستقلال التام، هذا الأخير الذي سيسعى إلى تحييده من الحياة السياسية تماماً، وتضعيف موقفه الوطنية.

وقد كان للمؤتمر صداه الإيجابي الكبير في تونس وفي الوطن العربي، فقد جمع كل التيارات السياسية والنقابية والدينية على هدف واحد، وهو التصدي للاستعمار الفرنسي، كما وجّه كل التطلّعات نحو الوحدة العربية<sup>3</sup>.

وعند مدهمة سلطات الاستعمار لمكان المؤتمر، وقبل تفرّق المجتمعين، اعتقلت أربعين من المشاركين، بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي، ونتيجة لهذا الاعتقال عمّت الحوادث والاضطرابات في البلاد تضامناً مع المعتقلين، ونظمت النقابات العمالية ونقابات التجار والحرفيين والفلاحين والموظّفين إضرابات عن العمل، وندد الرأي العام العالمي بما يحدث في تونس، وأحتجّ العالم العربي على ذلك، وكتبت الصحف العربية على الأحداث. فقرّر المقيم العام الجنرال "ماست" إطلاق سراح الموقوفين وإقرار مجموعة من الإصلاحات من أجل وضع حد للمظاهرات، خشية اندلاع ثورة تونسية تعم البلاد<sup>4</sup>.

## 1-2 رفض إصلاحات سلطة الحماية:

باشر المقيم العام الجديد بتونس "جان مونس"<sup>5</sup> بعد تعيينه من الحكومة الفرنسية في 16 جانفي 1947 جملة من الإصلاحات بغية امتصاص هيجان الشعب والتنظيمات الوطنية. ولم تكن الإصلاحات الشكلية التي أكّدت

<sup>1</sup> للتفصيل أكثر في بود الميثاق الوطني. ينظر. تامر، هذه تونس، في الملاحق.

<sup>2</sup> تامر، ص. 106. والقصاب، ص. 602، 603. غلاب، قراءة جديدة...، ج3، المرجع السابق، ص. 330.

<sup>3</sup> عبد الله، ص. 72.

<sup>4</sup> تامر، ص. 107. عبد الله، ص. 72. القصاب، ص. 602.

<sup>5</sup> اشتراكي النزعة، نشط في الحقل النقابي وشغل منصب مدير ديوان زعيم الجبهة الشعبية ليون بلوم. ينظر. الجمل، حكام إفريقيا...، ص. 563.

على مبدأ الحماية الفرنسية، لترضي الشعب التونسي الثائر، الذي أحتجّ عليها ورفضها، لأنها لا تحقّق أدنى المطالب التي أقرّها الشعب في مؤتمر ليلة القدر<sup>1</sup>.

نظّم الحزب الدستوري الجديد يوم 22 مارس 1947 احتفالات شعبية كبيرة، إحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية في كل أنحاء تونس، وكان الهدف من الاحتفال توجيه ضربة قاسية للاستعمار، بأنّ الشعب التونسي متّجه نحو جامعة الدول العربية، ورافض لمشروع الأتحاد الفرنسي. كما أعلن الحزب حدادا وطنيا وإضرابا عن العمل يوم 12 ماي 1947، الذي يتزامن مع الذكرى السادسة والستين للاحتلال الفرنسي لتونس وفرض الحماية عليها عنوة<sup>2</sup>.

وفي 14 ماي 1947 الذي يتزامن مع تاريخ خلع الملك محمد المنصف باي، أعلن الحزب إضرابا عاما واحتجاجا وطنيا على الاعتداء الفرنسي على عرش تونس، وخلع ملك وطني شرعي، ولم تتوقّف المظاهرات المطالبة بإرجاعه إلا بعد وفاته في فرنسا في سبتمبر 1948، كما اعتبر التونسيون الباي "محمد الأمين"<sup>3</sup> غاصبا للعرش، ولا يحزّك ساكنا أمام مطالب الحركة الوطنية<sup>4</sup>.

ونتيجة تردّي الوضع السياسي في البلاد وانتشار حالة اللااستقرار، عيّنت الحكومة الفرنسية في 19 جويلية 1947 مصطفى الكعك وزييرا أكبرا، وكلفته بتشكيل حكومة تونسية جديدة، لكنّ الأتحاد العام التونسي للشغل قرّر الإضراب العام بمجرد تشكيل الحكومة، وأسفرت عن مقتل العديد من العمال أثناء اصطدامهم مع الجيش<sup>5</sup>.

وفي أوت 1947 قرّرت السلطة الاستعمارية تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أعلنت عنه في سبتمبر 1946 والذي رفضه الشعب من قبل، لأنه لا يتماشى مع حق الاستقلال التام، كما أجمع الشعب وفي مقدمتهم الحزب الدستوري الجديد مقاطعة ورفض كل المشاريع الإصلاحية الفرنسية التي لا تقرّ مبدأ الاستقلال التام. وكان هدف فرنسا من هذه الإصلاحات تضليل الرأي العام العالمي، بأنها تسعى لتحقيق مطالب مستعمراتها<sup>6</sup>.

### 1-3 وفاة الملك محمد المنصف باشا باي:

توفي الملك الوطني المنصف باي في منفاه، وتقرّر نقل جثمانه إلى تونس، حيث استقبله شعبه في الميناء بالنشيد الوطني والتحيّة العسكرية والموسيقى والنشيد الملكي، وكان التابوت ملفوفا بالعلم التونسي، وتزاحم الجماهير من أجله، كلّ ذلك تحيّة لفقيد الأمة التونسية، وشارك في جنازته كلّ الفئات التونسية من أحزاب ونقابات وشيوخ

<sup>1</sup> القصاب، ص. 603، 604، تامر، ص. 107.

<sup>2</sup> تامر، ص. 107.

<sup>3</sup> ولد سنة 1881، جلس على كرسي الباي يوم 14 ماي 1943 إثر عزل المنصف باي ونفيه، لم يقبل التونسيون حكمه في بداية أمره، ووصفوه (بباي الفرنسي)، ثم تحوّل إلى ملك وطني وشعبي بامتياز، وهو آخر البايات الحسينيين، عزل من الحكم سنة 1957 وجرّد من كلّ أملاكه ووضع في الإقامة الجبرية، وعزله سقطت الملكية وأعلنت الجمهورية، توفي الأمين باي سنة 1962. ينظر. الجمل، ص. 550 وما بعدها. ونورة البورصالي، بورقيبة والمسألة الديمقراطية 1956-1963، تع. محمد عبد الكافي، دار نقوش عربية، تونس، ط3، 2016، ص. 141 - 143.

<sup>4</sup> تامر، ص. 107، 108. القصاب، ص. 604، 605.

<sup>5</sup> القصاب، ص. 604.

<sup>6</sup> تامر، ص. 108.

الزيتونة وكشافة، ومن أبرز الزعماء الذين حضروا، فرحات حشّاد (الاتّحاد العام) والمنجني سليم (الحزب الجديد) وصالح فرحات (الحزب القديم)، حيث نظّم الجنازة طيلة مسيرتها مناضلو الاتّحاد العام التونسي للشغل وبعض الشباب الدستوري، وقد دفن يوم الاثنين 06 سبتمبر 1948 صباحا، وتداول على تأيينه الكثير من الخطباء الذين شهدوا بوطنيّته ومواقفه الصريحة ودعمه الّلامحدود للحركة الوطنية. حضر الجنازة في مقبرة الجلاّز ما يقارب 100.000 ألف شخص، ومن الجزائر حضر ممثّل حزب الشعب (حركة انتصار الحريّات الديمقراطية) أحمد مرغنة. حيث كان "المنصف" ملكا شعبيا ووطنيا غيوراً ضحّى بكلّ شيء، ملكه وجاهه وعائلته، من أجل نصرة قضية تونس<sup>1</sup>.

استفادت الحركة الوطنيّة التّونسية من هذا الحدث أمورا كثيرة، من أهمها: أنّه جمع كل الفئات والأحزاب والنقابات وجامع الزيتونة في صعيد واحد، ووحد الحركة الوطنية حول مبدأ واحد وزعيم واحد، كما تذكروا من خلال الجنازة مناقب الرجل ومواقفه الشجاعة، وأحيت في نفوسهم مواصلة النضال والكفاح حتى تحقيق الاستقلال، وفاء للملك ولتونس، كما يبيّن حضور ممثّل حزب الشعب إلى الجنازة، عمق التواصل والعلاقة والأخوة الدينية والوطنية بين الحركتين الوطنيّتين.

#### 1-4 مؤتمر الحزب الدستوري الجديد (أكتوبر 1948):

بعد سفر بورقيبة إلى القاهرة في مارس 1945، عصفت بالحزب أزمة خلافات داخلية بين صالح بن يوسف وأنصاره من جهة، وبين الحبيب بورقيبة والموالين له في تونس من جهة ثانية، وقد انفجرت بعد أن أقدم صالح بن يوسف على إبعاد الشيخين الفاضل بن عاشور<sup>2</sup> والشاذلي بن القاضي<sup>3</sup> من الحزب خلال مؤتمر أكتوبر 1948، بسبب اتّصالات الحبيب بورقيبة بهم عن طريق المراسلة، وكانت تأتي هذا الأخير أخبار مفادها أنّ صالح بن يوسف والمنجني سليم يعملان من أجل إقصائه من رئاسة الحزب. وقد تزامن مع ذلك، أنّ صالح بن يوسف والمنجني سليم نظّم الحزب تنظيما عصريا، وشكّلا له فروعاً في كل أنحاء البلاد، ونظّم نقابات الفلاحين، ونقابات التجار والحرفيين، وكان لهما دور في تأسيس الاتّحاد العام التونسي للشغل، كل هذه التنظيمات سمحت لها السلطات الاستعمارية بالعمل بموجب قانون النقابات والجمعيات المهنية، وقد سعى الحزب إلى إعادة تأطيرها من أجل أن يستغلّها في عمله الحزبي مع الجماهير<sup>4</sup>.

كما تعرّض قادة الحزب الجديد إلى انتقادات شديدة من بعض النّاشطين فيه، المعارضين لسياسته، حيث أنّهم لم يتوقفوا على الاحتجاجات منذ تأسيس الحزب، وظهرت أكثر وتوسّعت في مؤتمر أكتوبر 1948، والذي أدّى

<sup>1</sup> النهضة: جريدة يومية سياسية اخبارية، مؤسسها الشاذلي القسطلبي - تونس، الثلاثاء 07 سبتمبر 1948، عدد 7513.

<sup>2</sup> الفاضل بن عاشور (1909-1970)، بن الشيخ الطاهر بن عاشور، من رجال عصر النهضة التونسية، دّرس في الخلدونية وفي مدرسة العطارين وجامع الزيتونة وتحصل على الشهادة العالمية، شارك بفعالية في الحركة الوطنية التونسية، وكان من أبرز وجوهها كمثل عن جامع الزيتونة. ينظر. الصادق الزمري، أعلام تونسيون، تق. وت. حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1986، ص. 349-354.

<sup>3</sup> ولد بتونس حوالي 1903، خرّيج جامع الزيتونة، ثمّ مدرّسا فيه، كان مديرا لمجلة "الزيتونية" منذ 1943، ناضل في صفوف الحزب الدستوري، وأصبح منصفاً فعالاً، كما ساهم في جمع التبرعات وتجنيد المتطوعين للقضية التونسية سنة 1948. ينظر. الزيدي، الزيتونيون...، ص. 508.

<sup>4</sup> عبد الله، ص. 74، 75.

بقيادة الحزب إلى استدعاء العديد من الشخصيات الحرة والمؤثرة من أجل المشاركة في أعمال المؤتمر، وقد تمّ تعيين بعض منهم على اللجان الدائمة من أجل مساعدة المكتب السياسي على رسم الخطوط العريضة لسياسة الحزب الجديدة<sup>1</sup>. وقد يستبعد تخطيط صالح بن يوسف والمنجني سليم لإبعاد بورقيبة من الحزب، الذي انتخبه المؤتمر - أثناء غيابه - رئيساً للحزب، نظراً للظروف القاسية التي تمرّ بها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك المساعي الحميدة التي بدأها بورقيبة في المشرق في إطار المغرب العربي الذي بدأ يكافح لنيل حرّيته، وعمله من أجل التعريف بالقضية التونسية، كل هذه المعطيات تتطلّب مزيداً من الجهد والتوحد لمجابهة العدو الفرنسي ولا مجال فيها للانشقاق<sup>2</sup>.

أصدر الحزب في 10 جوان 1949 لائحة تشمل المبادئ العامة لتأسيس الدستور التونسي، وقد عرضها وفد برئاسة صالح بن يوسف على الباي محمد الأمين، حيث تؤكد اللائحة على إنشاء حكومة تونسية تجمع مختلف التيارات، من خلال دعوة مجلس قومي<sup>3</sup>.

وقد تأثر الباي محمد الأمين - الذي استعاد شرعيته في الحكم بعد وفاة المنصف باي - بالحركة الوطنية وبمعاناة الشعب، وطلب من المقيم العام ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في البلاد ترضي الجماهير، وذلك بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر يوم 27 جويلية 1949<sup>4</sup>.

#### 1-5 عودة بورقيبة من القاهرة:

تلقى الحبيب بورقيبة أثناء إقامته في القاهرة كل الدعم والمساندة من حزب الوفد بدافع قومي، وكذلك خلال زيارته إلى فلسطين وسوريا والعراق، كما أنّه أقنع الساسة المصريين بضرورة عودته إلى البلاد التي تشهد تطوّراً للقضية التونسية، وخوفه من تصرفات صالح بن يوسف والمنجني سليم اللذين أصبحا خطراً على الحزب، ويعملان بمفردهما دون استشارته<sup>5</sup>.

عاد الحبيب بورقيبة من القاهرة سنة 1949 واستقبل استقبالاً شعبياً كبيراً، وباشر اتّصاله بالجماهير ومناضلي الحزب (سبتمبر 1949 - أبريل 1950)، وقد دعاهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة القادمة التي تتطلّب التوحد حول الحزب لمواجهة السياسة الاستعمارية الرامية إلى اعتبار تونس محمية فرنسية، كما دعا كل التيارات السياسية والنقابية والقوى الشعبية إلى التجنّد من أجل الكفاح<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Hassine- Raouf HAMZA, "Le néo-Destour, des lendemains d'avril 1938 à la veille de l'Indépendance: Hégémonie et Institutionnalisation", Publications De L'institut Supérieur D'histoire Du Mouvement National, Actes du 5 Colloque International sur La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950), Université de Tunis 1, (26,27,et 28 mai 1989), Faculté des Sciences Humaines, et Sociales de Tunis, Tunis, 1991, p. 220.

<sup>2</sup> عبد الله، ص. 75.

<sup>3</sup> البكوش، ص. 113.

<sup>4</sup> القصاب، ص. 609.

<sup>5</sup> عبد الله، ص. 76.

<sup>6</sup> القصاب، ص. 609.

وأثناء زيارة بورقيبة إلى مناطق الجنوب (سيدي بوزيد، مركز بئر الحفي، مركز سيدي علي بن عون، الفجة، قفصة)، كان يعرّف ببرنامجه حزبه، ويدعو الجماهير إلى الانخراط فيه، ويشرح الدور الذي قام به للتعريف بالقضية التونسية في الخارج، وقد ألقى خطاباً أثناء زيارته إلى منطقة قفصة حضره الآلاف من الجماهير، بيّن فيه تاريخ الحركة القومية بالبلاد التونسية، والتنسيق الجاري في الكفاح بين الداخل والخارج، وعرض برنامج حزبه الهادف إلى تحقيق الاستقلال، ولو تطلّب الأمر عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

تهدف عودة بورقيبة إلى تونس من أجل تسليط الضوء عليه خوفاً من استئثار صالح بن يوسف على مكانته في الحزب وبين الشعب، ومن أجل مباشرة المفاوضات مع فرنسا، لأنّ في غيابه تمهكل الحزب وانتشر في كل أنحاء البلاد، كما تجمّعت حوله كل القوى الدينية والسياسية والنقابية.

1-6 زيارة الأمير الشاذلي باي بن الباي محمد الأمين باشا إلى بنزرت:

استقبل الشعب البنزرتي يوم 15 جانفي 1950 الأمير الشاذلي باي، الذي أذى زيارة إلى مدينة بنزرت من أجل الوقوف على احتياجات الساكنة وحلّ مشاكلهم، وقد أبدى الشعب إلى البيت المالكة وفاء كبيراً ونوايا صادقة، وحضر للترحيب به العديد من الوفود والهيئات وأعيان المدينة والشعبة الدستورية ووفد من الاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل، والكثير من الناس، وقد قدّم بالمناسبة ممثّل الشبيبة الدستورية أمام الأمير خطاباً توّه فيه بمواقف الملك محمد الأمين، والتمس من ابنه أن يبلغه تحيّات الشباب القومي الدستوري وتعلّقه بعرشه، نظير تأييده الحركة الدستورية المكافحة وعلى رأسهم المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة، وكانت هتافات الجماهير متواصلة، "يحيا الملك" "يحيا الدستور" "بورقيبة! بورقيبة!"، وأناشيد الشباب الدستوري وألحان الموسيقى تملأ المكان، وتعلوها زغاريد النسوة الآتي ينادين بالاستقلال، وفي آخر الخطاب طلب من الأمير تكرار هذه الزيارات التي تزيد الصلة قوة بين الشعب وملكه وتحقق للبلاد حرّيتها المرتقبة واستقلالها المنشود، وبعد هذه الزيارة بعث الأمير الشاذلي إلى فقراء بنزرت 50 ألف فرنك لتوزيعها عليهم<sup>2</sup>.

تبيّن هذه الزيارة العلاقة الوطيدة بين الشعب التونسي باختلاف توجّهاتهم الدينية والسياسية، والعائلة المالكة (الباي)، المبنية على الوفاء والطاعة، من جانبه الباي محمد الأمين كان مناصراً ومدافعاً عن قضية استقلال تونس، ومؤيداً للمطالب الشعبية وللحزب الدستوري الجديد.

كما كتب الباي محمد الأمين رسالة في 11 أبريل 1950 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يقول له فيها: إنّه يخشى "أن يتحوّل مظاهر نفاذ صبر الشعب التونسي إلى خيبة أمل قد تؤوّل إلى ما لا يحمد عقباه"، وكان لهذا التحوّل من الممثل الرسمي للسيادة التونسية أبعاداً إيجابية على المستوى الوطني والدولي، واستطاع الباي بمواقفه الوطنية كسب احترام الشعب وثقته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جريدة الزهرة: يوم الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097. مديرها: محمد عبد الرحمان الصنادلي، بقلم مراسل الجريدة المصحوب في ركب بورقيبة.

<sup>2</sup> محمد التجاني زغودة (مراسل الزهرة)، جريدة الزهرة: يوم الأحد 15 جانفي 1950، عدد 12060.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 609.

## 1-7 مطالب الحزب الشيوعي التونسي:

- لخص الحزب الشيوعي احتجاجات حزبه ضد الإدارة الاستعمارية في اجتماع النقابات والأحزاب التونسية المنعقد يوم الجمعة 24 فيفري 1950 بسوق الأربعاء، في النقاط التالية:
- مشكلة الأراضي الخصبة التي استحوز عليها المعتمرون عنوة وطردها أهلها، حتى أصبحوا يعيشون غرباء فوق أرضهم.
  - قضية السدود التي تحتكرها الشركات الرأسمالية، والتي أنفق عليها المال الكثير من ميزانية الشعب.
  - وضعية الميزانية التي لم تخصص حظاً وافراً للتعليم ولكل المنشآت الاجتماعية والصحية التي يستفيد منها الشعب.
  - كما حذر من الاستعمار الذي يتهياً الفرصة للانتقام من الشعوب المتطلعة للحرية والسلام، ودعا إلى التكتل من أجل مجابهة الحرب الإجرامية، كما نوه بالشعب الفيتنامي المكافح من أجل حرّيته، وثمن موقف الجنود التونسيين المجنّدين في صفوف الاستعمار، الذين انضموا للجيش الفيتنامي يقاتلون معه العدو المشترك، وأثنى على البرلمانين الشيوعيين الفرنسيين أعضاء المجلس الوطني الفرنسي الذين أيّدوا في المجلس استقلال الشعوب وندّدوا "بسياسة الحكومة الاستعمارية البغيضة"<sup>1</sup>.

## 2- بورقيبة والمفاوضات التونسية الفرنسية على الحكم الذاتي:

- توجّه بورقيبة إلى باريس يوم 12 أبريل 1950 من أجل تقديم اقتراحات ومطالب جديدة للسلطات الفرنسية، وكسب التأييد للقضية التونسية داخل اليسار الفرنسي، وهذه المطالب عبارة عن مشروع إصلاحات يشمل سبع نقاط تهدف إلى إعطاء تونس الحكم الذاتي<sup>2</sup>.
- وفي يوم 15 أبريل سلّم لوكالة "فرانس براس" النقاط السبع التي تلخص مطالب الشعب التونسي، وهي:
- 1- بعث السلطة التنفيذية التونسية.
  - 2- تشكيل حكومة تونسية يترأسها وزير أكبر وهو الذي يرأس مجلس الوزراء، مسؤولة عن الأمن العام.
  - 3- إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية.
  - 4- إلغاء المراقبين المدنيين<sup>3</sup>.
  - 5- إلغاء الجندرية الفرنسية.
  - 6- إحداث بلديات منتخبة تمثل فيها الأقلية الفرنسية.
  - 7- إنشاء مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام، من مهامه الأولى إعداد دستور ديمقراطي يضبط العلاقات بين تونس وفرنسا على أساس احترام السيادة التونسية ومصالح فرنسا.

<sup>1</sup> جريدة الزهرة: يوم الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097.

<sup>2</sup> مصباحي، ص. 65.

<sup>3</sup> مهمتهم الإشراف والمراقبة والمتابعة على الإدارة التونسية. ينظر. جريدة الوزير: "حكم الدوائر العسكرية السياسة المتبعة بالجنوب"، الخميس 03 مارس 1938، عدد 496.

وأكد بورقيبة على أنه بتحقيق هذه المطالب ضمان لإصلاحات جوهريّة تكون طريقا لاستقلال البلاد، وقاعدة للتعاون بين تونس وفرنسا، ثم غادر فرنسا متّجها إلى باكستان والهند، ثم إلى إندونيسيا من أجل الحصول على تأييد الرئيس "سوكارنو" لإدراج القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

وفي يوم 14 أفريل صرّح بورقيبة بما يلي: "بعد الرحلة التي قمت بها إلى كل من نيويورك والقاهرة حرصت على القدوم إلى باريس لأضع فرنسا أمام مسؤوليتها، ذلك أنّ هذه البلاد التي تربطنا بها عدّة روابط مصرّة على عدم اعتبار إرادة التونسيين المتزايدة لتحرير بلادهم. وفي حين نرى قسما كبيرا من العالم العربي قد استرجع في الوقت الحاضر استقلاله، تبقى فرنسا الدولة الوحيدة الراغبة في إبقاء نظام الحماية الذي يكتسي صبغة استعمارية قد أكل عليها الدهر وشرب، ولقد بيّنت لي الجولات التي قمت بها في مختلف أرجاء البلاد التونسية، أنّ هذا الوضع يثير امتعاض الشعب التونسي بأجمعه. إنّه لا يمكننا العيش بدون وطن، ولقد كنّا نودّ الوصول إلى تسوية مرضية للطرفين، ولكننا لم نجد أمامنا إلى حدّ الآن إلا أناسا عنيدين. وإنّ هذا الوضع الحالي من شأنه أن يفضي لا محالة إلى انتفاضات مؤسفة. وإنّه لمن واجبي قبل أن يحصل ذلك - لفت انتباه الفرنسيين بفرنسا للأمر"<sup>2</sup>.

نستنتج من هذا الخطاب أنّ بورقيبة أظهر نفسه ممثلا للشعب، ورسم خطته مع فرنسا المبنية على الحوار وإلغاء الحماية، وهذد السلطات الاستعمارية في حالة عدم قبول مطالبه بانتشار الفوضى، كما أن بورقيبة أول من طالب بالحكم الذاتي لتونس وخالف ما اجتمعت عليه الأمة التونسية في مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946).

## 2-1 معارضة الجالية الفرنسية في تونس للمفاوضات:

جاء رد فعل "المتفوقين" الفرنسيين بتونس، على إثر هذه المطالب، فقد عارضها "انطوان كولونا"<sup>3</sup> الناطق الرسمي عن الجالية الفرنسية في تونس، والذي قدّم يوم 20 ماي 1950 تقريرا إلى "روبار شومان"<sup>4</sup> وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، يشمل مطالبهم الستّة ردّا على مطالب بورقيبة وهي:

- الضغط على الباي من أجل أن يحترم صلاحيات الدولة الحامية مثل أسلافه.
- إبقاء الحزب الدستوري منحلا.
- فتح تحقيق حول إعادة تكوين حزب منحل.
- فتح متابعات ضدّ قادة الحزب الدستوري ورؤساء فروعه في الإيالة بتهمة التآمر على أمن الدولة.
- إعادة الرقابة على الصحافة، وحل الاتّحاد العام التونسي للشغل.

<sup>1</sup> القصاب، ص. 612، 613. ومصباحي، ص. 66.

<sup>2</sup> القصاب، ص. 611، 612.

<sup>3</sup> كان عضوا في مجلس النواب بفرنسا في عهد الجمهورية الرابعة، ثم أصبح عضوا بمجلس الشيوخ ممثلا للرعايا الفرنسيين بتونس خلال الفترة ما بين 1945 إلى 1959، وهو مؤسس "تجمع الفرنسيين بتونس". الجمل، ص. 567.

<sup>4</sup> شخصية فرنسية بارزة، أول مسؤول فرنسي ينطق بعبارة الاستقلال في حق تونس سنة 1950 في مدينة "نيونفيل". أحمد المستيري، شهادة للتاريخ ذكريات وتأمّلات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990) وثورة 2010-2011، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص. 47.



- عزل الموظفين المنخرطين في الحزب الدستوري التخريبي.  
واعتمد - حسب ما جاء في تقريره- أن تطبيق هذه النقاط كفيلة ببسط الهدوء في الإيالة، لكنّ الحكومة الفرنسية خالفت رغبة الجالية الفرنسية، واتّخذت مجموعة من القرارات لمنح تونس استقلالها الداخلي<sup>1</sup>.  
أعلن المقيم العام الفرنسي بتونس "لوي باريلي" في 13 جوان 1950 عن برنامج إصلاحاته، مؤكداً على منح تونس استقلالها الذاتي، فجاء رد فعل القسم الفرنسي من المجلس الكبير الذي رفض هذه الإصلاحات، في المقابل بعث القسم التونسي من نفس المجلس، رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية، طالبوا فيها منح تونس دستوراً الخاص الذي يتوافق مع المبادئ التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية.  
ردّت الحكومة الفرنسية على الجالية الفرنسية بكلّ حزم، رغبة منها في المحافظة على الإدارة المباشرة في الإيالة، ففي 20 جويلية 1950 أكد روبرت شومان أنّ الإصلاحات ضرورية في الإيالة، كما وافق الحزب الدستوري الجديد على قبول المفاوضات مع فرنسا<sup>2</sup>.

## 2-2 تشكيل حكومة "محمد شنيق" التونسية التفاوضية:

تحت ضغط الحركة الوطنية، تراجعت سلطة الاحتلال عن سياستها القمعية، وشكّلت في 17 أكتوبر 1950 حكومة تونسية برئاسة "محمد شنيق" على أساس الدخول في مفاوضات جادة، وقد كان الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف أحد أعضائها، والذي أسندت له وزارة العدل، وقد كلفت التشكيلة الجديدة بمباشرة المفاوضات للسير بتونس نحو الاستقلال الداخلي<sup>3</sup>.

وقد كان الرأي العام الفرنسي على استعداد لمنح التونسيين بعض الإصلاحات، وكذلك لعلم الساسة الفرنسيين بالبرنامج الإصلاحي المعتدل للحزب الدستوري الجديد، غير أنّ الجالية الفرنسية في تونس عارضت بشدّة أي إصلاحات سياسية فرنسية باتجاه الحركة الوطنية، ومارست ضغطها على الحكومة الفرنسية لمنع أي قرارات لها فائدة على الشعب التونسي، حيث رفض الموظفون السامون الفرنسيون التعاون مع الوزراء التونسيين الجدد، كما عارض الراديكاليون ونواب اليمين المحافظ السياسة التونسية التي ينتهجها وزير الشؤون الخارجية، واعتبر بعض القادة العسكريين الفرنسيين أن تغيير الوضع في تونس حتما سيغير الوضع في كل المستعمرات الفرنسية المجاورة<sup>4</sup>.

طالت المفاوضات ومن حين لآخر تتوقف، وحدث خلالها عدّة أزمات بتخطيط من "المتفوقين"، وبمناسبة تنظيم إضراب زراعي في 20 نوفمبر 1950 قمعت السلطة عمال "النفيسة"، وراح ضحيتها خمسة قتلى تونسيين وعشرات الجرحى، وكان الهدف من القمع ضرب المفاوضات وإشعال الاصطدام بين التونسيين والفرنسيين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> القصاب، ص. 613 - 615.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 615، 616.

<sup>3</sup> مصباحي، ص. 65. والقصاب، ص. 616.

<sup>4</sup> عبد الله، ص. 77. والقصاب، ص. 617.

<sup>5</sup> البكوش، ص. 92. والقصاب، ص. 617، 618.



## 2-3 معارضة الحزب القديم للمفاوضات من أجل الاستقلال الداخلي:

عارض حزب الدستور القديم بقيادة "محي الدين القليبي" الدخول في مفاوضات مع سلطة الاستعمار، ورفض المشاركة في حكومة "محمد شنيق"، وأصدر بياناً احتجاجياً اعتبر فيه أنّ هذه التجربة فاشلة ومضى زمانها. ومن جهتهما عبد الكريم الخطابي ويوسف الرويسي أذانا مشاركة حزب الدستور الجديد في الحكومة المزوجة، واعتبرا هذه الخطوات مخالفة صريحة للأهداف الاستقلالية التي صادقت عليها كل أحزاب المغرب العربي في ميثاق العمل الوطني الصادر بالقاهرة سنة 1947، والذي يؤكّد على رفض التفاوض الفردي مع الاستعمار، واشترط جلاء الاستعمار عن دول المغرب العربي قبل التفاوض<sup>1</sup>.

أصدرت سلطة الحماية إصلاحات 08 فيفري 1951 التي تبنّت الحكم الاستعماري المباشر على تونس، كما بيّن المقيم العام عن حقيقة نواياه اتّجاه الحزب الدستوري الجديد، فقد طلب من الحكومة عزل صالح بن يوسف لمساندته للإضراب الذي أعلنه الحزب تضامنا مع الشعب المغربي. أما بورقيبة على الرغم من معارضته الشديدة والتهائمات التي تعرّض لها من لجنة تحرير المغرب، ومن الحزب الدستوري القديم ومن الزيتونيين، ومن بعض قادة حزبه حول سياسته، غير أنّه ظلّ مقتنعا بسياسة التفاوض والمراحل، وأنّهما المخرج الوحيد للأزمة التونسية، واعتبر أنّ الرأي العام الفرنسي والدولي سيقفان بجانب تونس إذا اضطرّت إلى المعركة المسلّحة<sup>2</sup>.

شكّلت حكومة "شنيق" ضغطا شديدا على المقيم العام الفرنسي وعلى المجلس الكبير المسيّر من طرف الأغلبية الفرنسية، وقد صدر أمر عليّ من طرف الباي يفتح فيه الدورة السنوية لأعمال المجلس الكبير يوم 30 مارس 1951 حسب سنة الميزانية (من أبريل 1951 إلى نهاية مارس 1952)، وقد حدث أمرا غير متوقع وهو مقاطعة الوزارة التونسية لحفل افتتاح المجلس الكبير، وقد أبلغ الوزير الأكبر المقيم العام بذلك قبل يوم من جلسة الافتتاح، وقدم له مذكرة بيّن فيها أسباب المقاطعة والتحدّيات التي واجهت الوزارة منذ قيامها بمهمّتها يوم 08 فيفري، وأهم هذه العراقيل ما يلي:

1- قرارات هامة قرّرت بمعزل عن الوزارة.

2- استئناف تطبيق الإجراءات الخاصة بحالة الحصار الاستثنائية.

3- استحداث إدارة الشؤون السياسية والإدارية التي تدخّلت في الإدارة التونسية<sup>3</sup>.

يتبيّن من خلال هذا الخلاف حالة الضغط التي عاشها المقيم العام وأعضاء القسم الفرنسي للمجلس الكبير، فقد حدث شلل في سير قطاعات الإيالة، فالوزارة التونسية ترى نفسها الممثل الوحيد للإرادة التونسية، بينما المجلس يريد التحكّم في كلّ السلطات، علما أنّ هذا القرار الجريء الصادر من الوزارة التونسية يعتبر موقفا وطنيا، سيكلّفها في

<sup>1</sup> عبد الله، ص. 77.

<sup>2</sup> القصاب، ص. 618 - 620.

<sup>3</sup> الطيب بن عيسى، جريدة الوزير: الخميس 05 أبريل 1951، عدد 153.

الأيام القادمة متاعب كثيرة واصطدامات مع المقيم العام والوزراء الفرنسيون في الحكومة والأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير.

تصدّعت أعمال المجلس الكبير، وتوترت العلاقات بين وزارة شنيق والقسم الفرنسي من المجلس الكبير، وقاطع الوزراء الفرنسيون اجتماعات المجلس، ورفضوا التفاوض مع حكومة شنيق، والمشاركة في اللجنة المختلطة المكلفة بالميزانية<sup>1</sup>.

#### 2-4 خطاب العرش في 15 ماي 1951:

بمناسبة الذكرى الثامنة لاعتلائه العرش الحسيني، أصدر الباي محمد الأمين خطابا -لم يعرضه على المقيم العام كعادته- وقرأه بالنيابة عنه محمد بدره<sup>2</sup> وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة التونسية، حيث تبني الحزب الدستوري الجديد وطالب الحكومة الفرنسية باعتماد نظام ملكي دستوري يضم مجلسا منتخبا تمثل فيه مختلف طبقات الشعب مع احترام معاهدة الحماية<sup>3</sup>.

انزعج المقيم العام "لوي باريلي" من تصرف الباي، وهدد في قصره بنفس مصير سلفه، واتهمه بالتأثر بمطالب الدستوريين، كما ندد بالذين يحاولون تجاوز المراحل وإلغاء الاتفاقيات المبرمة، من جانبه الباي ردّ على الإهانة وراسل رئيس الجمهورية الفرنسية محتجًا في رسالته على سوء أدب ممثلها في تونس.

وفي 21 جويلية 1951 راسل المقيم العام وزير الشؤون الخارجية طالبا منه الحزم نحو الحكومة التونسية التي لا تتقيّد بشروط التعاون، كما اقترح عليه تجميد أي تغيير يمسّ المؤسسات، وقبول الإصلاح البلدي الذي يضمن تمثيل الفرنسيين، والمحافظة على شرعية المجلس الكبير، كما طلب منه إقالة الحكومة التونسية إذا رفضت هذه المقترحات، وتنبه الباي من خطر حاشيته الذي يهدّد مصالح الدولة الحامية.

رفض الحزب الدستوري الجديد إصلاحات المقيم العام المتعلقة بالإصلاح البلدي وتحديد المجلس الكبير والتي اعتبرها تكريس للسيادة المزدوجة، ونتج عن ذلك تأزم العلاقات الفرنسية التونسية، ومن أجل تقريب وجهات النظر شكّلت الحكومة التونسية يوم 16 أكتوبر 1951 وفدا للتفاوض مع السلطات الاستعمارية برئاسة محمد شنيق وبعضا من وزرائه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> القصاب، ص. 620.

<sup>2</sup> دخل معترك السياسة في الثلاثينات، وكان من أبرز الشخصيات التي قادت الحملة الوطنية لفائدة الملك المخلوع المنصف باي، ففتحه سلطة الحماية إلى جهة الجريد، شارك في حكومة شنيق التفاوضية كوزير للشؤون الاجتماعية، وسافر إلى باريس سنة 1952 مع صالح بن يوسف لتقديم شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، قضى سنوات 52، 53، 54 في المنفى متنقلا بين القاهرة ودمشق وبغداد، وبعد الاستقلال عُين سفيرا في عدّة عواصم عربية وأوربية. ينظر.

أحمد المستيري، شهادة للتاريخ...، المصدر السابق، ص. 39.

<sup>3</sup> البكوش، ص. 114. والجمال، ص. 570.

<sup>4</sup> القصاب، ص. 621، 622.

## 2-5 مذكرة 31 أكتوبر 1951 الإصلاحية:

كتبت جريدة الوزير عن هذه الزيارة في عنوان لها: "رئيس الوزارة التونسية يصرّح: "جئت باريس للتفاوض من أجل إيجاد نظام يكفل لتونس استقلالها الإداري والسياسي"، ومما جاء في تصريح محمد شنيق الذي أفضى به إلى رجال الصحف عند وصوله إلى باريس، ذكّره بأن الباي محمد الأمين وضع فيه الثقة الكاملة عندما كلّفه برئاسة الوزارة يوم 17 أوت 1950، وعهد إليه "بأمر التفاوض من أجل وضع نظام جديد للعلاقات بين تونس وفرنسا"، وأكد لرجال الصحافة أنّه باشر عمله منذ ذلك الوقت وأولى أعماله مراسيم إصلاحات 08 فيفري، وقد جدّد ثقته في الحكومة الفرنسية والشخصيات البرلمانية من أجل حلّ القضية التونسية بما يرضي الطرفين، أملا من هذه المفاوضات "إنجاز الرغبة المشتركة التي تهدف للقضاء على الإدارة المباشرة وعلى الجمود في القطر التونسي"، وقد بيّن أنّ وجهات النظر متقاربة بين ما جاء في خطاب عيد العرش للملك يوم 15 ماي وما تبديه الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية في عديد المناسبات، وشرح بأنّ مهمّته ستكون في السعي "في إيجاد نظام يكفل لتونس استقلالها الإداري والسياسي بصفة حقيقية ويضمن لكافة أبنائها وللفرنسيين أقصى ما يمكن من الحرّية والكرامة والعدل والازدهار والهدوء والثقة المتبادلة"<sup>1</sup>...

وقد سلّم محمد شنيق إلى وزير الشؤون الخارجية "روبار شومان" يوم 31 أكتوبر 1951 مذكرة وافق عنها

الباي والحزب، طالب فيها بإصلاحات عميقة للبلاد، تتمثل في:

1- تشكيل حكومة تونسية متجانسة وتأجيل النظر في الميزانية إلى مرحلة أخرى.

2- إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة أو استبداله بموظف تونسي.

3- إلغاء الإشراف الفرنسي على ميزانية الإيالة.

4- إلغاء المراقبين المدنيين الفرنسيين.

5- إلغاء الدرك الوطني الفرنسي.

6- تشكيل مجالس بلدية مزدوجة (عرب وفرنسيين).

7- انتخاب مجلس وطني تونسي مهمّته إعداد دستور للبلاد<sup>2</sup>.

وما يمكن التنويه به في مذكرة 31 أكتوبر المقدّمة من طرف وزارة محمد شنيق بموافقة الباي والحزب

الدستوري، أنّهم كانوا جميعا على توافق بخصوص "إحداث مجلس دستوري يمثّل الشعب التونسي فيه أتمّ تمثيل"<sup>3</sup>.

سعى ممثل الجالية الفرنسية بمجلس الجمهورية "أنطوان كولونا" إلى رفض الحكومة الفرنسية للمقترحات المقدّمة

من حكومة شنيق، وإفشال المفاوضات، وإلى تحريض الرأي العام الفرنسي من خلال جريدتهم "تونس-فرنسا". في

<sup>1</sup> جريدة الوزير: الخميس 25 أكتوبر 1951، عدد 794.

<sup>2</sup> عبد الله، ص. 76، 77.

<sup>3</sup> جريدة الوزير: الخميس 20 ديسمبر 1951، عدد 767.

المقابل نظّمت المنظمات القومية التونسية إضرابا عاما في كامل الإيالة يوم 29 نوفمبر 1951 من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية<sup>1</sup>.

## 2-6 مذكرة 15 ديسمبر 1951 الاستعمارية:

ردّت السلطات الاستعمارية - كما كان متوقّعا - على مذكرة حكومة شنيق برسالة في الخامس عشر من ديسمبر 1951 مؤكّدة فيها أن تونس محمية فرنسية ولا يمكن الاستغناء عنها، وأغلقت كل أبواب الحوار والتفاوض، وذكّرت الحكومة التونسية بأنّ ما قام به الفرنسيون في ترقية البلاد اقتصاديا ومساهمتهم في موارد الميزانية لا يسمح بإقصائهم من تسيير المؤسسات السياسية، وضرورة استمرار تمثيل الفرنسيين والتونسيين في الحكومة، وأبدت موافقتها لتعويض المجلس الكبير بنظام نيابي<sup>2</sup>.

بمجرد سماع بورقيبة لرد الحكومة الفرنسية أعلن الحرب عنها، وصرّح يوم 16 ديسمبر بباريس قائلا: "لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسي، وأن جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتّبع ذلك من دموع وأحزان وأحقاد"<sup>3</sup>.

بعد خيبة الأمل التي حدثت لقادة الحركة الوطنيّة جرّاء ردّ الوزارة الخارجية، قرّر الديوان السياسي للحزب الدستوري والاتّحاد العام التونسي للشغل وكذا الاتّحاد العام للتجارة والصناعة والاتّحاد العام للفلاحة، الدخول في إضراب عام في كامل البلاد، ابتداء من 21 ديسمبر وإلى غاية 23 ديسمبر 1950 حتّى تستجيب الحكومة الفرنسية إلى مطالبهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> القصاب، ص. 623.

<sup>2</sup> البكوش، ص. 92. وحوليان، إفريقيا...، ص. 239.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 624.

<sup>4</sup> جريدة الوزير: الخميس 20 ديسمبر 1951، عدد 767.

## ثانيا: مرحلة المقاومة الشعبية المسلّحة ونيل الاستقلال (1951-1956).

كان ردّ السلطات الاستعمارية بمذكرة 15 ديسمبر 1951 القطرة التي أفاضت الكأس، فقد خيّبت المذكرة آمال التونسيين، وأفضت إلى عقد مؤتمر سرّي لحزب الدستور الجديد في 18 جانفي 1952 والذي قرّر دون رجعة بطلان الحماية الفرنسية، ودخلت تونس في مسيرة التحرير<sup>1</sup>.

### 1- قمع واضطهاد الحركة الوطنيّة واندلاع الكفاح المسلّح:

#### 1-1 تعيين "جان دو هوتكوك"<sup>2</sup> مقيما عاما على تونس:

طبع على سياسة فرنسا الاستعمارية في هذه الفترة الانفعال والعنف والقمع، فكثّفت من عدد قواها في تونس، وعيّنت "جان دو هوتكوك" مقيما عاما جديدا، الذي دخل تونس يوم 13 جانفي 1952 على ظهر بارجة حربية، وحلّقت الطائرات الحربية فوق باخرته<sup>3</sup>.

حدثت العديد من الوقائع المأساوية خلال هذه المرحلة من طرف البوليس الفرنسي ضدّ الوطنيين، ممّا يؤكّد أنّ السلطات الاستعمارية في نيتها تصعيد الوضع في تونس وقمع المناضلين<sup>4</sup>:

- استدعت المحكمة الفرنسية يوم 14 جانفي 1952 الأمين العام لجامعة المحاربين التونسيين القدماء<sup>5</sup>، لحاسبته على نشاطه وإهماله لمشاغل المحاربين في المنظمة، وأثناء تواجده في المحكمة تجمهر عدد كبير من أعضاء المنظمة لمساندته، فاستغلّ البوليس الأمر وأخذ في قمعهم وإطلاق النار على المتظاهرين.
- اجتمع مجموعة من النسوة الدستوريات يوم 15 جانفي لتأسيس شعبة نسائية في مدينة "باجة" فداهم البوليس مقر الاجتماع واعتقلهنّ، فهاج الشعب في مظاهرات دفاعا عن دينه وعرضه، فكان ردّ البوليس أعنف فأطلق الرصاص، وسقط العشرات من الشهداء والجرحى.
- أعلن في مدن المملكة التونسية يوم 17 جانفي الإضراب العام، وخرج الشعب في مظاهرات احتجاجا على السياسة الاستعمارية القمعية، فباغت البوليس الجميع وشتتهم بالقوة وإطلاق الرصاص.

كما طلب المقيم العام من الصحف الفرنسية تهديد الباي وبثّ الرعب فيه، فكتبت جريدة France-Soir "فرانس سوار" يوم 18/01/1952 ما يلي: "ما زالت الأوساط الفرنسية الرسمية تؤمل في أن يجيب الباي طلب

<sup>1</sup> محمد ذويب، الفلاحة واليوسفية من خلال المصادر الشفوية، تق. بشير البيزدي، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، ط1، شركة دلتا للطباعة، 2017، ص. 90.

<sup>2</sup> ولد سنة 1893، شارك في الحرب العالمية الأولى كضابط، ثم التحق بالسلك الدبلوماسي، سفير فرنسا ببروكسال في ديسمبر 1951، معروف عنه الغلظة والشدة. أندري جوليان، ص. 245. لمياء سحنون، القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار (1945-1956)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2016، ص. 300.

<sup>3</sup> علي البلهوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي، القاهرة، 1954، ص. 176، 177.

<sup>4</sup> البلهوان، المصدر نفسه، ص. 178 - 181.

<sup>5</sup> قدماء المحاربين: الذين شاركوا في معارك إيطاليا وفرنسا. أندري جوليان، ص. 254.

المقيم العام بروح تسودها الحكمة والاعتدال ... وأنّ العاصفة التي هبّت الآن على العلاقات الفرنسية التونسية يمكن أن تجرف في أعاصيرها حتى أعلى الشخصيات منصبا<sup>1</sup>.

## 1-2 مؤتمر حزب الدستور الجديد في 18 جانفي 1952 وردود الفعل الاستعمارية:

قرّرت قيادة الحزب في 18 جانفي 1952 تنظيم مؤتمر استثنائي، - على الرغم من كون الحزب منحلاً قانونياً منذ قرار 11 أفريل 1938- من أجل اتّخاذ مجموعة من القرارات المناسبة في ظلّ الحالة السيئة التي تسير عليها البلاد، لكنّ السلطات الاستعمارية سبقت الأحداث، وأحسّت بخطر هذا اللقاء، فحاولت منعه بكل الوسائل، فاعتقلت رئيس الحزب الحبيب بورقيبة والمنجي سليم وغيرهم من المناضلين وفتهم خارج البلاد، وأخضع المقيم العام "دي هيتكلوك" البلاد للحكم الاستثنائي والقوانين العرفية، وخوّل إلى الجيش بممارسة القمع، ونالت الاعتقالات كلّ المناضلين التونسيين سواء من الحزب الجديد أو القديم أو الحزب الشيوعي أو غيرهم من المنظّمات القومية، حتى امتلأت السجون والمحتشدات، كما أصدرت عدّة إجراءات صارمة مثل منع التجوّل ليلاً والتضييق على الصحافة<sup>2</sup>.

وأصدرت الإقامة العامة بخصوص المعتقلين بيانا جاء فيه: "إنّ المقيم العام عندما اتّخذ هذه الإجراءات قد أوضح عزمه الراسخ على المحافظة على النظام الذي يحمل مسؤوليته وهو يريد بذلك وضع حد للأعمال الخارجة عن القانون التي تقوم بها عناصر غير مسؤولة لا يمكن أن تتسامح معها في ضغطها على سلطات البلاد"<sup>3</sup>.

على الرغم من حالة الطوارئ هذه المسلّطة على البلاد، وعدم ترخيص السلطات الاستعمارية للحزب بالاجتماع في القاعات الكبرى، واعتقال أبرز قاداته، إلا أن الحزب بقيادة "الهادي شاكر"<sup>4</sup> عقد مؤتمره ذلك اليوم سرّياً، وخرج بمجموعة من القرارات المصيرية، من بينها:

- إلغاء الحماية، وتأسيس دولة تونسية ذات سيادة، وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا على أساس المساواة، وحماية مصالح الجالية الأجنبية.

- الاحتجاج على حملة الاعتقالات في صفوف قادة الحزب، وتحميل السلطات الاستعمارية المسؤولية الكاملة.

- العزم على المضىء لتحقيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة في ميدان الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- تجديد الولاء والإخلاص لجلالة الملك، والتضامن مع إخوانهم المسجونين.

وما إن انتشر خبر اعتقال بورقيبة ورفقائه في المملكة التونسية، حتى أعلن الإضراب العام في البلاد وعمّ الغليان، وخرجت الجماهير غاضبة في أغلب المدن خاصة في تونس وبنزرت والحمامات والقيروان وناحية الساحل وسوسة وقصر هلال وشفابس وقفصة والكاف وباجة ونفطة وتوزر وقابس ومدنين وجرجيس، فواجهت الحكومة

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 178.

<sup>2</sup> عبد الله، ص. 100. والبلهوان، ص. 181، 182. والبكوش، ص. 90.

<sup>3</sup> البلهوان، ص. 181، 182.

<sup>4</sup> من أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية، ولد في مدينة صفابس عام 1908 ونشأ وتعلّم فيها، وكان عضوا نشيطا في حزب الدستور الجديد وفي الثورة التونسية، عرف السجن عديد المرات، وقد اغتيل في 13/09/1953. البلهوان، ص. 490-493.

الفرنسية الأمر المحتوم، إما بترك حكمها المباشر على البلاد، وهذا يعني استقلال تونس!، أو باستخدام كل قوّاتها المسلّحة لقمع الروح الوطنية لدى الشعب!، فأنحازت إلى استخدام القوة ظلًا منها أنّها قادرة على إرجاع الأمن في الإيالة<sup>1</sup>.

تعلت أصوات الجموع الغفيرة بالهتافات والأناشيد ورفع الأعلام التّونسية، وطالبت في شعاراتها بالحرية وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتأييد لجلالة الملك ووزارته، وبحياة بوقربية، وحزب الدستور، وطالبت بالاستقلال، والدعوة إلى رفع القضية أمام مجلس الأمن، وأنّجّحت إلى مقر الإقامة العامة في تونس وإلى الأحياء الأوربية التي يتواجد بها المحتلون، وعمدت إلى تكسير الدكاكين والشركات الفرنسية وحرقت عربات "الترام" والدبابات والسيّارات المصفّحة بصّب البنزين عليها، والهجوم على ثكنات الدرك ومراكز البوليس وحرقتها بالديناميت، وقتل الأعوان واستخدام القنابل اليدوية في مواجهة تقدّم القوات الفرنسية، حتى انتشر الرعب في صفوف القوات الاستعمارية والجالية الفرنسيّة والمعمّرين الأجانب، فهربوا إلى العمارات القريبة واحتموا بالكنايس، وقد سلّحت السلطات الاستعمارية عددا كبيرا منهم بدعوى حماية أنفسهم، وقد اشترك في هذه المظاهرات المصيرية الدّامية كل فئات المجتمع من عمال وطلبة ونساء، وقاد المظاهرات في أغلب المدن الشُّعب الدستورية للحزب الجديد نساء ورجالا، وكان خطباء جامع الزيتونة وأئمة المساجد وقادة الأحزاب يوصون بالجهاد والصمود لتحقيق الحرّية والاستقلال. ووقع الصدام بين المتظاهرين وقوات الجيش في جميع أنحاء القطر، وتوالت النجيدات العسكرية لقمع الوطنيين، وانهالت العساكر والدرك الفرنسي ضربا على المتظاهرين بمؤخّرات البنادق، وطوّقت الأحياء العربية ومنعت خروج الشعب والتقاءهم مع بعضهم البعض في مكان واحد، واستعملت القنابل المسيلة للدموع، والرشاشات والمدافع، أما المحرّضون على خروج الناس يسوقونهم إلى مراكز الاستنطاق والتعذيب، وقد حصدت المظاهرات في كامل القطر عشرات وعشرات من الشهداء والجرحى، وآلاف المعتقلين في السجون والمحتشدات، كما كانت المدن تشيّع الشهداء في مواكب رهيبية خاشعة إلى المقابر. وحصدت القوات الاستعمارية عددا مهولا من القتلى من قادة عسكريين بمختلف رتبهم كالكولونيل دوران<sup>2</sup> والملازم فاشي<sup>3</sup> وجنود وبوليس لا يحصى عددهم وعدد أكبر من الجرحى والمعطوبين، وتكتمت السلطات الاستعمارية على تقديم إحصائيات دقيقة حول عدد القتلى، حتى لا تنهار معنويات الجنود، ويحتج الرأي العام الفرنسي<sup>4</sup>.

استقراءً لهذا الوضع نلاحظ مشاركة كل التيارات السياسية والمنظّمات القومية ومشايخ جامع الزيتونة في المظاهرات والإضراب العام، بعد اعتقال زعماء الحزب الدستوري، وهذا يؤكّد تلاحم كل القوى الوطنيّة من أجل

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 182، 184، 188، 189.

<sup>2</sup> قائد منطقة سوسة. أندري جوليان، ص. 248.

<sup>3</sup> قائد فريق الجندرية بالوطن القبلي (نابل حاليا). أندري جوليان، ص. 248.

<sup>4</sup> عبد الله، ص. 100، 101. والبلهوان، ص. 188-210.



تحقيق الحرية والاستقلال، ومردّ هذه الوحدة هو التقاء مطالب الحركة الوطنية على نقطة الاستقلال وإلغاء الحماية، إذ أنّ قبل هذا التاريخ كان حزب الدستور الجديد من أنصار الاستقلال الداخلي.

ويطالعنا الباي محمد الأمين بعد هذه الحجازر الأليمة مصرّحاً: " إنّ وزارة الشؤون الخارجية للحكومة الفرنسية تتحمّل تبعات هذه الحوادث الرهيبة. أما الحزب الدستوري الجديد فقد حمّل السلطات الاستعمارية الوضع الدموي الذي آلت إليه تونس جزاء عدم اهتمامها بمطالب الشعب التونسي. وأكّد الحزب الدستوري القديم بلسان صالح فرحات أنّ السياسة الفرنسية المتعنتة اضطرت بالتونسيين إلى رد الفعل بالعنف. واعتبر الحزب الشيوعي التونسي أنّ "الشعب التونسي أجاب عن اضطهاد الاستعماريين الفرنسيين بتعزيز الكفاح الوطني في سبيل الاستقلال القومي"، واقترح إرسال شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة.

أما موقف ممثل الجالية الفرنسية "كولونا" فقد حمّل الحزب الدستوري الجديد مسؤولية الممارك، وطالب بمواصلة القمع حتى تطهّر تونس بالكامل<sup>1</sup>.

وعليه فقد شهدت البلاد ابتداءً من سنة 1952 موجة من الاضطرابات والمظاهرات الشعبية، ومقاومة عنيفة للقوات الاستعمارية التي مارست أشنع الفضائح في حقّ التونسيين، وقد أدرك كل المناضلين بجميع انتماءاتهم الحزبية، أنّه ليس لهم قدرة على مقاومة عدو سفاك يملك من المعدّات الحربية ما يدمر بها شعباً بأكمله، فطوّروا أسلوب المجابهة من أجل كسر شوكة الاحتلال، واعتمدوا على سياسة حرب العصابات، من خلال مهاجمة جيوش الاحتلال في مجموعات صغيرة منظّمة ومحدّدة الأهداف، وهي طريقة من شأنها إضعاف الجيش الاستعماري، وكوّنوا لهذا الغرض وحدات مسلّحة في الجبال، التي كانت النواة للمقاومة الوطنية المسلحة، كما نفّذ الوطنيون العديد من العمليات الفدائية في مختلف أنحاء البلاد<sup>2</sup>.

جزّاء هذه الأحداث الدّامية، اقتنعت كل القوى السياسية والنقابية في البلاد، أنّ هذا المحتل لن يسلم في تونس إلا بالقوة والسلاح وتنظيم الصفوف، وهذا لا يتأتّى إلا بمشاركة كل التنظيمات القومية من أجل نصرّة طموحات هذا الشعب وتحقيق غاياته وحقّه في الاستقلال. ويعتبر هذا الحدث (18 جانفي) هو الفاصل بين مرحلة الحوار والسلم ومرحلة المقاومة والكفاح المسلّح، وربما هو بمثابة مجازر الثامن ماي 1945 التي تعرّض فيها الشعب الجزائري لإبادة جماعية قلّ نظيرها في التاريخ، وتأكّدت له أنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

<sup>1</sup> أندري جوليان، ص. 248، 249.

<sup>2</sup> عبد الله، ص. 101. والبلهوان، ص. 195.



### 3-1 اندلاع المقاومة الشعبية المسلّحة:

كانت مذكرة السلطات الاستعمارية في 15 ديسمبر 1951 السبب المباشر في اندلاع واشتعال الثورة الشعبية المسلّحة (الفلاّقة)<sup>1</sup> في الجنوب التونسي سنة 1952، فوقع على إثرها سخط عام في تونس وانتشرت الاضطرابات كعود الثقب<sup>2</sup>.

اندلع الكفاح المسلّح التونسي بعد عودة أحمد التليلي<sup>3</sup> من القاهرة، الذي كوّن مجموعات صغيرة شرعت في التدريبات على السلاح في جبال شمال البلاد وجنوبها، وحسب ما جاء في رسالة بعثها أحمد التليلي إلى بورقيبة متحدّثاً على نشأة الكفاح المسلّح، فيقول: "إنّها لجنة متركّبة من عشرة أعضاء كانوا ستكون مهمّتهم، ويا لها من مهمة صعبة في ظروف بقيت غامضة، إعداد الكفاح المسلّح للشعب التونسي، وستمضي كامل سنة 1950 في تركيز هذه اللجنة السريّة، ذات عشرة ممثلين عن المناطق، تكون لكل واحد منهم مهمّة تنظيم مجموعات مسلّحة منفصلة تماماً عن بعضها، وتكوين مخازن أسلحة"<sup>4</sup>.

### 1-4 الجناح إلى الحوار والإصلاحات:

حدثت أزمة وزارية في باريس، فعين "ادقار فور" رئيساً للحكومة الفرنسية، والذي حاول بعد تولّيه المنصب إصلاح ما أفسدته السياسة الفرنسية السابقة، والذي صرّح أمام المجلس الوطني الفرنسي في 22 جانفي 1952 أنّه جاء ليصلح ما أفسدته السياسة السابقة، وليجسّد الإصلاحات التي تؤكّد على سيادة الباي والتعاون الفرنسي التونسي ومواصلة الحوار في إطار المعاهدات من أجل تحقيق الاستقلال الداخلي لتونس.

هذه التصريحات اعتبرها المتفوّقون مخالفة لمذكرة 15 ديسمبر، أما التونسيون لم يروا فيها السيادة التونسية، مع إبقائها على مشاركة الفرنسيين في الإدارة<sup>5</sup>.

لم تهتم حكومة "انطوان بيناي" بقضية تونس بل سعت إلى تخفيف التوتر الحاصل بين الفرنسيين والتونسيين، وفي باريس واصل الوزير محمد بدره وصالح بن يوسف محادثتهما الرسمية في باريس إلى غاية 20 مارس 1952. غير أنّ الحكومة الفرنسية تمسّكت بشرطين مباشرة الإصلاحات: استقالة حكومة شنيق، وسحب شكوى الأمم المتحدة<sup>6</sup>. من جهته المقيم العام مارس كل أنواع الضغط على الباي لإقالة الحكومة، فلم يستجب، فقرّر في 26 مارس 1952 اعتقال وزراء الحكومة التونسية، والضغط على الباي من أجل تشكيل حكومة جديدة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> الفلاّقة: من فعل فلق يفلق أي ثار ضدّ القانون بسبب القمع والإهانة، ورفضاً للنظام الاستعماري، وضمت الفئات الاجتماعية من صغار فقراء الفلاحين أو المهمشين في المدن والأرياف أو العمال. نورة البورصالي، المرجع السابق، ص. 81، 83.

<sup>2</sup> ذويب، المرجع السابق، ص. 95.

<sup>3</sup> أوقفته السلطات الاستعمارية يوم 13 فيفري 1952 بسبب تكوينه لمجموعات مسلّحة في قفصة، عضو الديوان السياسي لحزب الدستور الجديد، ونائب رئيس المجلس التأسيسي، وهو الذي خلف أحمد بن صالح على رأس اتحاد الشغل، توفي سنة 1967. البورصالي، ص. 64، 84، 155.

<sup>4</sup> البورصالي، ص. 23، 64.

<sup>5</sup> أندري جوليان، ص. 249، 250.

<sup>6</sup> نفسه ص. 258، 259.

<sup>7</sup> القصاب، ص. 630، 631.

طلّت المملكة التونسية من غير وزارة، وتوتّرت العلاقات بين المقيم العام والباي الذي رفض استقباله في القصر، فهددت الحكومة الفرنسية الباي بخلعه من الحكم ونفيه، فعين الباي في مارس 1952 صلاح الدين البكوش<sup>1</sup> وزيرا أكبرا، وأمره بتشكيل حكومة جديدة، وقد فرض عليه المقيم العام تطبيق الإصلاحات التي تضمن للفرنسيين حقوقهم في كافة القطاعات، لكنّ نائب الفرنسيين في تونس اعتبر أنّ هذه الإصلاحات مخالفة لمذكرة 15 ديسمبر 1951 التي تعتبر مرجعا للعلاقات الفرنسية التونسية<sup>2</sup>.

إنّ سياسة القوة والتهديد لم تحقّق نتائج إيجابية للحكومة الفرنسية، فطلبت من المقيم العام تغيير سياسته، فعمد إلى المراوغة، ودعا الباي إلى توجيه نداء للشعب يوم 15 ماي 1952 من أجل تحدّته، وأصدر قراره بإطلاق سراح محمد شنيق ووزرائه وعدد كبير من المساجين والمنفيين<sup>3</sup>.

### 1-5 النشاط الدبلوماسي للحركة الوطنية:

وعلى المستوى الدبلوماسي الخارجي فشلت القضية التونسية أمام مجلس الأمن، وفي تصريح لممثّل فرنسا لدى مجلس الأمن "الم. هوبنو" في إذاعة الأمم المتحدة، شكر الدول التي أيّدت نظرية فرنسا في مجلس الأمن، ووعد بأنّ الحالة في تونس ستتغيّر تماما، كما أوصى حكومته وممثليها بتونس بالإسراع في إنجاز الإصلاحات الموعود بها والميل للحرية والاعتدال، حفاظا على حسن ظن أغلبية أعضاء المجلس، كما حدّر حكومته من الكتلة العربية التي تتحيّن الفرصة لعرض القضية من جديد إذا فشلت المفاوضات المشروع فيها حاليا في تونس<sup>4</sup>.

وقد علّقت جريدة "التيمس البريطانية" على قرار مجلس الأمن بشأن القضية التونسية بقولها: "... إنّ رفض هذا المجلس لشكوى الدول العربية والآسيوية المقدّمة إليه ضدّ فرنسا قد يكون عاملا طيّبا يساعد الوزير الأول السيد البكوش في نجاح محاولاته التي يقوم بها قصد خلق الجو الملائم لإجراء المفاوضات بين فرنسا وتونس ... وقد كان الوزير الأول التونسي مصيبا في تأجيل الإعلان الرسمي عن تشكيلته الوزارية إلى حين انتهاء مناورات الحزب الدستوري في الأمم المتحدة..."، علما أنّ هذه الجريدة كانت من المؤيدين لموقف بريطانيا المساند لفرنسا، والداعمة لكل الإجراءات الاستثنائية في حق التونسيين، وقد انتقدت بعض الصحف البريطانية الأخرى موقف بريطانيا التي "أيّدت فرنسا في رفض إدراج الشكوى بجدول أعمال مجلس الأمن"<sup>5</sup>.

بالرغم من العراقيل الاستعمارية إلا أنّ القضية التونسية حقّقت نجاحا كبيرا، حيث صرّح السيد "بخاري" رئيس وفد باكستان لدى الأمم المتحدة والناطق باسم الكتلة العربية الآسيوية، أنّ الكتلة حسب اجتماعها الأخير عازمة على تسليم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "م. تريغفي لي" من أجل عقد دورة للأمم المتحدة للنظر في

<sup>1</sup> ولد بتونس العاصمة سنة 1883، تاجر ثري ومن أكابر المالكين في تونس، دبلوماسي وسياسي محتل، تولى الوزارة ما بين أبريل 1952- مارس

1954). أندري جوليان، ص. 263. والبورصالي، ص. 124.

<sup>2</sup> القصاب، ص. 631، 632. والبلهوان، ص. 307-311.

<sup>3</sup> أندري جوليان، ص. 272. القصاب، ص. 633.

<sup>4</sup> جريدة النهضة: الخميس 17 أبريل 1952، عدد 8929.

<sup>5</sup> المصدر نفسه.

القضية التونسية، وأكد للصحافة " أن هناك نحو الثلاثين دولة متفقة على وجوب عقد دورة استثنائية لبحث القضية التونسية وإبداء الرأي فيها واتخاذ القرار بشأنها"، مع العلم أنه لا يمكن عقد دورة خاصة للأمم المتحدة ما لم يشارك في الطلب ممثلي 31 دولة<sup>1</sup>.

وفي يوم 20 جوان 1952 وقّعت وفود الدول العربية والآسيوية - بعد اكتمال العدد- على الرسالة التي طالبت فيها من الأمين العام للأمم المتحدة دعوة الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية لدراسة القضية التونسية<sup>2</sup>.  
واصل الوطنيون الكفاح المسلح في البلاد، باغتيال الجنود والضباط الفرنسيين، واستهداف الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة، والمؤسسات العمومية، وتخريب السكك الحديدية وقطع أسلاك البريد والهاتف، والاحتجاجات على الحكومة الجديدة، واستمرّ الإضراب والمظاهرات والتهافتات بحياة تونس الحرة والحبيب بورقيبة. كما جنّدت القوات الاستعمارية كل جنودها لقمع التجار وإجبارهم على فتح محلاتهم، وقد ردّت الجالية الفرنسية بالإرهاب المعاكس وقتل الأبرياء، ونتج عن هذه الأعمال تردّي الوضع في البلاد<sup>3</sup>.  
**1-6 مجلس الأربعين:**

قدّمت الحكومة الفرنسية إلى الباي عن طريق المقيم العام في أوت 1952 مشروع إصلاحات، من أجل ضرب المقاومة الشعبية التونسية المسلحة، وإفساد الشكوى التي قدّمتها الحركة الوطنية لهيئة الأمم المتحدة التي ستعقد جمعيتها العامة في شهر ديسمبر 1952، وقد شمل برنامج الإصلاحات تأسيس مجلس مالي مختلط يعوّض المجلس الكبير، وتعيين مجلس تشريعي في بادئ الأمر ثم ينتخب لاحقاً بعد استقرار الوضع<sup>4</sup>.  
صرّح الباي إلى المقيم العام، أنّه خادماً للشعب التونسي، فلن يعتمد الإصلاحات إلا بعد موافقة الشعب، وإذا رفضها فهو صاحب الشأن والقرار، ثمّ عمد إلى تشكيل مجلس من أربعين شخصية وطنية ممثلين عن المنظمات القومية التونسية السياسية والنقابية والمهنية، التي اجتمعت برئاسة فرحات حشّاد من أجل النظر في الإصلاحات، وفي 07 سبتمبر 1952 قرّر مجلس الأربعين رفض الإصلاحات الفرنسية، لأنّها تكّرس السيادة المزدوجة وتحكّم الفرنسيين في كل القطاعات المهمة، وتتناقى مع مبدأ السيادة الكاملة، وطالبوا الباي اتّخاذ خطاب العرش في 15 ماي 1951 مرجعاً لتحقيق رغبات الشعب، ومن الرأي العالمي إيجاد حلّاً عادلاً لقضيتهم بناء على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقد ردّ الباي بالرفض في رسالته الموجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 09/09/1952<sup>5</sup>.

ومّا جاء في مطالب الباي المرسلّة إلى رئيس الجمهورية ما يلي:

- إنشاء حكومة تونسية موحّدة.
- انتخاب مجلس نواب مهمّته التشريع والرقابة.

<sup>1</sup> جريدة النهضة: 19 جوان 1952، عدد 8678.

<sup>2</sup> جريدة النهضة: 21 جوان 1952، عدد 8680.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 632، 633. والبلهوان، ص 312.

<sup>4</sup> البكوش، ص. 114. وعبد الله، ص. 104.

<sup>5</sup> البكوش، ص. 114. وعبد الله، ص. 104-106. والبلهوان، ص. 374، 376، 471.

- وضع قانون تونسي للتوظيف العمومية<sup>1</sup>.

شارك في مجلس الأربعين شخصيات دينية زيتونية، وأعيان وصحفيون وممثلون عن الاتحاد العام التونسي للشغل، وممثلون عن حزب الدستور الجديد والقديم، وممثل عن الجالية اليهودية<sup>2</sup>.

وفي 17 ديسمبر 1952 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية على اللائحة التي تبدي "أملها في أن يواصل الطرفان بدون توان التفاوض بينهما في سبيل تمكين التونسيين من القدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم"، وأبدوا رغبتهم لفرنسا في أن "تساعد على تنمية مؤسسات الشعب التونسي الحرّة وفقا لأغراض الميثاق ومبادئه"<sup>3</sup>.

عمدت فرنسا إلى تجاهل هذه التوصيات الأهمية، وذلك برفض الإصلاحات ومحاولة القضاء بقوة على كل معارضة لسياستها، وقد اعتمد المقيم العام "دو هوتكلوك" على إكراه الباي لقبول إصلاحات الحكومة الفرنسية، وقد خضع الباي ووقع في 20 ديسمبر 1952 على أمرين خاصين بمجالس الأعمال والبلديات<sup>4</sup>.

ونتيجة لخطورة الوضع في تونس، قدّمت كتلة الدول الأفريقية الآسيوية في 16 مارس 1953 رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، طالبت فيها الجمعية العامة بضرورة التدخل العاجل لدى الحكومة الفرنسية لوقف الاعتداءات الفرنسية على الشعب التونسي<sup>5</sup>.

أصبحت الحكومة الفرنسية في مأزق داخلي بسبب تصاعد وانتشار الكفاح المسلّح والعمليات الفدائية ضدّ القوات الفرنسية خاصة بعد اغتيال فرحات حشّاد (5 ديسمبر 1952)، وضغط دولي خارجي يطالب الحكومة الفرنسية بفتح مجال التفاوض، فقرّرت من أجل تهدئة الوضع، إعادة الانتخابات البلدية والمجالس الجهوية يوم 13 أبريل 1953 وزيادة التمثيل للتونسيين، لكنّ الشعب تفضّن للمناورة الفرنسية وقاطع المشاركة فيها، وقد صرّح صالح بن يوسف قائلا: "إنّ مثل هذه الإصلاحات التي أمضى الباي على نصوصها الأساسية في ظروف تتميّز بالعنف وتحت ضغوطات قويّة هي بمثابة الاعتداء الخطير على السيادة التّونسية، لذلك وجب على الشعب التّونسي أن يقاومها بما أوتي من جهد"<sup>6</sup>.

قاطع التّونسيون الانتخابات استجابة لبيان الحزب الدستوري الجديد، لكنّ السلطات الاستعمارية أرغمت الجماهير على الاقتراع بالقوة، ونتج عن ذلك اصطدامات دموية بين القوات الفرنسية والشعب، واعتقلت السلطة أكثر من خمسة آلاف من التونسيين، كما قتل الوطنيون العديد من الخونة الذي لبّوا نداء المشاركة في الانتخابات<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> جريدة النهضة: يوم الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209.

<sup>2</sup> أحمد عبيد، التماثل والاختلاف...، ص. 207.

<sup>3</sup> أندري جوليان، ص. 296، 297.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 295، 296. والبلهوان، ص. 469.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 469.

<sup>6</sup> منصف الشايطي، صالح بن يوسف حياة كفاح، دار نقوش عربية، (د.ت)، ص. 135، 136.

<sup>7</sup> البلهوان، ص. 473، 474.

طلبت الحكومة الفرنسية من الباي يوم 1953/05/02 إصدار بيان يدعو فيه التونسيين إلى الهدوء والمشاركة في الانتخابات، لكنّ الباي رفض، واكتفى ببيان دعا فيه كل السكان إلى تجنّب أعمال العنف<sup>1</sup>. وتصاعد الموقف السياسي، حيث صرّح صالح بن يوسف يوم 05 سبتمبر 1953 من القاهرة للرأي العام العالمي في بيان أمضاه رفقة محمد بدره وصالح فرحات (الحزب القديم)، أن الوقت قد حان لإلغاء الحماية الفرنسية على تونس، وبعد ذلك التصريح بأيام، اغتالت السلطات الاستعمارية الهادي شاعر يوم 1953/09/13، وأثبتت في كل مرة عزمها على الانتقام من القادة الدستوريين، والرد على العمليات الفدائية والقضاء على المقاومة المسلّحة<sup>2</sup>. نلاحظ تواجد قادة الحزب الدستوري القديم في كل عمل أو مبادرة وطنية تدعو إلى تحقيق الاستقلال التام وإلغاء الحماية، ورفض أي إصلاحات تمسّ سيادة الشعب.

## 2- الطريق إلى الاستقلال:

### 2-1 تعيين "بيير فوازار"<sup>3</sup> مقيما عاما على تونس:

في شهر سبتمبر 1953 عيّنت الحكومة الفرنسية "فوازار" على رأس الإقامة العامة، وغيّرت من مخطّطها القومي، وانتهج المقيم العام الجديد سياسة اللين والإصلاحات، ومن أجل امتصاص غضب الجماهير ألغى قرار منع التجوّل ليلا، وحوّل السلطات من أيدي العسكريين إلى المدنيين، وأفرج عن بعض المعتقلين، وألغى الرقابة على الصحف، كما حاول استمالة الباي لصقّه، وعيّن حكومة جديدة برئاسة محمد الصالح مزالي<sup>4</sup> في 02 مارس 1954<sup>5</sup>. وقد تكوّنت جبهة<sup>6</sup> معارضة لوزارة مزالي التي أغلب أعضائها من الموالين للإدارة الاستعمارية ولا تمثّل الشعب، واتّخذت قرارا في 15 أبريل 1954 برفضها لإصلاحات 04 مارس 1954 المكرّسة لمبدأ السيادة المزدوجة، كما عارضها بورقيبة من منفاها، واعتبرها خدعة استعمارية لضرب المقاومة التي قاربت على النصر<sup>7</sup>.

### 2-2 رفض الحزب الدستوري القديم للإصلاحات الاستعمارية:

كما أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحر القديم بيانا لها احتجّت فيه على محتويات إصلاحات 04 مارس 1954، واعتبرتها بأنّها "جرت بتكتم عن الرأي العام التونسي"، وأنّ هذه الإصلاحات تبقي ما عارضته اللجنة في مختلف المناسبات، ورفضها "سياسة الإصلاحات من أصلها"، واعتبرت الإصلاح الحقيقي هو الذي يمكن

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 475، 476.

<sup>2</sup> منصف الشايب، المرجع السابق، ص. 136، 137.

<sup>3</sup> ولد سنة 1896، متحصل على شهادة في الحقوق، ثمّ في الآداب من المعهد العالي للآداب واللغات بتونس، شغل عدّة مناصب في الإدارة التونسية، إلى أن وصل إلى منصب مقيم عام. ينظر. لمياء سحنون، المرجع السابق، ص. 338.

<sup>4</sup> ولد في مدينة سوسة سنة 1896، تحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق "بليون"، عيّن كموظف سامي في وزارة العدل، وفي سنة 1943 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية، ثم وزيرا للتجارة والصناعات التقليدية سنة 1947. سحنون، ص. 340.

<sup>5</sup> القصاب، ص 640، 641. والبلهوان، ص. 497.

<sup>6</sup> جمعت الجبهة: الحزب الحر الدستوري الجديد والاتّحاد العام التونسي للشغل واتّحاد الصناعة والتجارة والاتّحاد العام للفلاحة التونسية والغرفة التجارية والغرفة الزراعية. البلهوان، ص. 498.

<sup>7</sup> البكوش، ص. 90. والبلهوان، ص. 498.

الشعب التونسي من تقرير مصيره بنفسه، وحقه الطبيعي الكامل في الحرية والاستقلال، وأنّ الشعب يحكم نفسه بنفسه وبواسطة نوابه الذين يختارهم بانتخاب وحرّية، كما طالبت بنظام "دستوري قائم على دعائم الديمقراطية الصحيحة"، كما انتقدت اللجنة أي إصلاح يتم في وجود النظام الاستعماري، الذي يهدف إلى ضمان مصالحه وامتيازاته وتوطيد سلطانه<sup>1</sup>.

## 2-3 اعتراف السلطات الفرنسية بالاستقلال الذاتي:

إنّ هزيمة القوات الفرنسية في معركة "ديان بيان فو" في 07 ماي 1954، واستقالة الفرنسي "جوزاف لانال" من رئاسة الحكومة في 12 جوان، فتح بذلك طريق الحكم إلى "منداس فرانس"<sup>2</sup> في 17 جوان 1954، هذا الأخير خلّص فرنسا من محنة الفيتنام، وعزم على حل القضية التونسية<sup>3</sup>.

حلّ رئيس الحكومة الجديد في قرطاج وألقى خطابا يوم 31 جويلية 1954 صرّح فيه بأن الحكومة عازمة على تمكين التونسيين من سيادتهم الداخلية، وأنها تقبل التفاوض مع حكومة تونسية تتشكّل بالتشاور مع الحزب الحر الدستوري الجديد. كانت هذه التصريحات لها وقع كبير على الشعب التونسي الذي شعر بلحظة النصر والحرية، فقاد بورقيبة من منفاه هذه المفاوضات، وأفضت إلى إمضاء وثيقة استقلال تونس الداخلي في 03 جوان 1955<sup>4</sup>.

تكوّنت الحكومة التفاوضية الثانية برئاسة "الطاهر بن عمار"<sup>5</sup> في 31 جويلية 1954 التي تضمّ وزراء دستوريين، وسرعان ما حدث لها انقسام وتشتّت، والذي أدّى إلى قطيعة بين المؤيدين للاستقلال التام، وبين المؤيدين للحكم الذاتي، وبقي صالح بن يوسف رافضا للحكم الذاتي رفقة بعض الزعماء الآخرين<sup>6</sup>.

رفعت الحكومة التونسيّة قرار حل الحزب الدستوري الجديد في 30 سبتمبر 1954، ووضعت السلطة الاستعمارية شرطا صعبا من أجل الجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات، وهو نزع السلاح من الثوّار.

في البداية تردّد الفرد المفاوض في قبول شرط توقف الكفاح المسلّح، قبل إبرام أي اتّفاقية، في حين دعت عدّة أطراف تونسية إلى استدعاء بورقيبة من أجل إقناع المقاومين بتسليم السلاح<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> جريدة النهضة: يوم الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209.

<sup>2</sup> زعيم رادكالي، يعتبر المسؤول الفرنسي الأول الذي عزم على منح الحرية للشعوب المحمّية والمستعمرة، وأنهى ملف الهند الصينية. ينظر. الجمل، ص. 583.

<sup>3</sup> عمر الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، تع. علي حمريت وآخرون، طبع Simfact، تونس، ط1، 2013، ص. 101.

<sup>4</sup> البكوش، ص. 91، 115. ونويرة، ص. 120.

<sup>5</sup> رئيس الحكومة التفاوضية والموقع على بروتوكول الاستقلال، شخصية مستقلة لعدم انتمائه إلى أي حزب، انتخب سنة 1948 رئيسا لغرفة الفلاحة التونسية للشمال ثم رئيسا للقسم التونسي للمجلس الكبير سنة 1950، أعتقل في 06 مارس 1958 وكذلك زوجته وأودع السجن بتهمة سرقة مجوهرات الباي، البورصالي، ص. 146. وسحنون، ص. 359.

<sup>6</sup> الباهي الأدغم، مذكرات، الرعامة الهادئة، ذكريات وشهادات وخواطر (1920-1970 وما بعدها)، إعداد وإشراف وتحرير الدكتور عبد الرحمان الأدغم، مؤسسة بوجميل للطباعة والنشر "نيرفانا"، 2019، ص. 330، 333. وعمر الشاذلي، المصدر السابق، ص. 102.

<sup>7</sup> محمد المختار ناصري، المقاومة التونسية المسلّحة وإشكالياتها 1952-1956، شهادة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، إشراف عبد الجليل التميمي، تونس، 2000، ص. 149.

تواصل نشاط المجموعات المسلّحة من جانفي 1952 إلى غاية نوفمبر 1954، بالتنسيق مع الحزب الدستوري الجديد حسب شهادة الأزهر الشرايطي<sup>1</sup>، وازدادت العمليات المسلّحة قوة وتنظيماً خلال سنتي 1953 و1954 والتحق المئات من المناضلين إلى الجبال وتكوّنت منهم نواة جيش تحرير وطني تونسي، وقسمت البلاد إلى ثلاث مقاطعات، بقيادة الأزهر الشرايطي (القائد العام)، وساسي الأسود<sup>2</sup> والطاهر الأسود<sup>3</sup>. وقد فتحت المفاوضات يوم 18 أوت 1954، مع الحكومة الفرنسيّة، وضبطت المشاريع والمواقف وحدّدت الخطوط التي لا يجب أن تتعدّها<sup>4</sup>.

بعد قبول الحزب الدستوري الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة دون علم وموافقة من الثّوار، رأى المقاومون أنّهم ضحايا سياسة فرنسيّة بوقريبيّة، وقرّروا الدفاع عن أنفسهم وعدم التوقّف عن القتال، لأنّ السلطة الاستعماريّة تعتبرهم بمثابة "قطاع طرق"، ولا ترضى بعقد هدنة معهم ولا التنازل لهم في شيء، بل تريد منهم تسليم أسلحتهم دون قيد أو شرط. وقد حاولت الإدارة الفرنسيّة التوسّط بقيادة حزب الدستور من أجل التفاوض معهم، وقد وجد هذا الأخير صعوبة في إقناع الثائرين بجدوى أنّ هذه المفاوضات ستؤدي إلى الاستقلال الداخلي، كما تمّ بعث محمد المصمودي الوزير في الحكومة الحاليّة إلى جنيف من أجل مقابلة صالح بن يوسف للنظر في مشكلة المقاومين وإنهاء القتال<sup>5</sup>.

والسؤال الجوهرى هنا: لماذا صُعّب على القادة إقناع المقاومين لوضع السلاح؟ وهب أنّهم اقتنعوا وسلّموا أسلحتهم وقبلوا بالتفاوض ثمّ تعطلّت هذه المفاوضات، فما مصير الثورة التّونسيّة بعد ذلك، وقد سلّموا أسلحتهم؟ هذا الأمر يؤكّد مرة أخرى أنّ حركة المقاومة المسلّحة لم تكن بأمر من حزب الدستور، بل كانت تجمعهم علاقات غير مباشرة، والراجح أنّ حزب الدستور استغلّ وجودهم وجعلهم وسيلة ضغط ضدّ فرنسا لقبول التفاوض وتمكين تونس من استقلالها الداخلي، وقد لاحظنا في الفصل الأول أنّ الجزائر استفادت أثناء المفاوضات مع الاحتلال الفرنسي من التجربة التّونسيّة، بحيث رفض جيش التحرير تسليم الأسلحة إلا بعد المفاوضات، وهذا ما أكسبهم قوّة المفاوضات، والأمان من غدر الاستعمار ومخالفته للعهود.

<sup>1</sup> كان يعمل منجمياً في قفصة، ثم رحل إلى المشرق، مصر فسوريا ليشارك في حرب فلسطين، كانت له علاقة مع جمال عبد الناصر، التقى به بوقريبيّة في القاهرة وطلب منه العودة إلى تونس لتنظيم المقاومة، فشرع في جمع المقاومين من الجنوب وجمع الأسلحة ثمّ صعد إلى الجبل، سلّم سلاحه بعد نداءات تسليم السلاح التي دعا لها الحزب الدستوري الجديد، بعد استقلال تونس تعرّض لمؤامرة فأعدم على إثرها. ينظر. البورصالي، ص. 245، 247.

<sup>2</sup> حُكّم عليه خلال شهر مارس 1963 بعشرين سنة أشغالا شاقة. البورصالي، ص. 227.

<sup>3</sup> البورصالي، ص. 65. والبكوش، ص. 90.

<sup>4</sup> الباهي الأدغم، المصدر السابق، ص. 330، 333.

<sup>5</sup> الطيب بن عيسى، جريدة الوزير: الخميس 04 نوفمبر 1954، عدد 803.



ألقى منداس فرانس بقرطاج في 21 نوفمبر 1954، خطاباً بيّن فيه خطر انتشار حركة "الفلاّقة" في الجبال، فردّ بورقيبة على ذلك أنّ الفلاّقة رغم وطنيّتهم، إلا أنّها ينقصهم النضج السياسي، وأنّ غيابها لسنوات على مسرح الأحداث نتيجة نفيه، هو أساس وجود الفلاّقة، وإذا تأخّر في العودة فسيشكّل انتشارهم خطراً عليه<sup>1</sup>.

يبقى العائق الوحيد للحكومة الفرنسية لنجاح هذه المفاوضات هو القضاء على حركة "الفلاّقة" التي اشتدّت، وامتدّت جذورها داخلياً وخارجياً، كما اندلعت الثورة في جميع دول شمال أفريقيا (المغرب، الجزائر)، وتوقعت فرنسا أن تواجه حرب هند صينية جديدة، فاستعملت بورقيبة - المتلهّف إلى السلطة والزعامة - للقضاء عليهم.

كما تطرّق المقيم العام الفرنسي بتونس الجنرال "بيار بوايي دو لاتور"<sup>2</sup> (1954-1955)، يوم 22 نوفمبر 1954 خلال ندوة صحفية، بالاشتراك مع الحكومة التونسية إلى مسألة "الفلاّقة"، ونتج عن ذلك عقد اتفاق بين المقيم العام والحكومة التونسية من جهة، والفلاّقة من جهة أخرى، القاضي بخضوع الفلاّقة وتسليمهم للأسلحة إلى السلطات الفرنسية والتونسية، مقابل منح الأمان لهم، وفعلاً تمّت العملية في شهري نوفمبر وديسمبر 1954 بدعم من بورقيبة، وبتهيئة من الأزهر الشرايطي، وقد سلّم من الفلاّقة أسلحتهم يوم 09 ديسمبر 2514 ثائراً، وأدمج بعضهم في الجيش التونسي، وهمّش الأغلبية منهم، واستفاد قلة من قادتهم من امتيازات ونفوذ في السلطة، بينما تواصلت حملات تطهير المناطق من الذين رفضوا الاستسلام، وإيقاف الذين اعتصموا في الجبال وقتلهم وإعدام عدد كبير منهم<sup>3</sup>.

وقد وجّه صالح بن يوسف رسالة إلى رئيس الوزارة التونسية الطاهر بن عمار وإلى المنجي سليم رئيس وفد التفاوض التونسي، يدعوها فيها إلى التعجيل بتحقيق هذه المطالب وهي: ضرورة عودة اللاّجئين التونسيين من ليبيا على أن تسلم لهم وثائق براءة، وإطلاق سراح كل المناضلين المعتقلين، وتعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة على المحكوم عليهم، والعفو على المحكوم عليهم بالإعدام غيابياً<sup>4</sup>.

من خلال هذه الرسالة أراد بن يوسف أن يلفت نظر الحكومة التونسية والوفد المتفاوض إلى أهمية التركيز على هذه المواضيع وتحقيقها قبل التفاوض، وهو تحدّي للإدارة الفرنسية التي تنوي منح تونس استقلالها، وكأنه أراد أن يقول لهم إذا كانت نواياكم حسنة فحقّقوا هذه المطالب للشعب التونسي.

<sup>1</sup> البورصالي، ص. 68.

<sup>2</sup> ولد سنة 1889، شارك في الحرب العالمية الأولى، وفي الحرب العالمية الثانية في عدّة مواقع بإيطاليا والنمسا، أرسل سنة 1947 إلى الهند الصينية واضطلع بقيادة الجيش في الجهة الجنوبية، وفي مارس 1954 عين قائداً عاماً لجيش الاحتلال في تونس، وفي 31 جويلية 1954 اختاره "بيار منداس" مقيماً عاماً على تونس. سحنون، ص. 356.

<sup>3</sup> البورصالي، ص. 68 - 74.

<sup>4</sup> جريدة الصباح: يوم الثلاثاء 17 ماي 1955. عدد 1041.



كما دعا بن يوسف الشعب التونسي إلى معارضة " الاتفاق الذي يجري بشأنه المفاوضات بين تونس وفرنسا" وأكد أنّ هذا الاتفاق مجرد تمديد للنظام الاستعماري الذي عاشته تونس مدة 74 عاما، كما حمل الحكومة التونسية نتائج هذه المفاوضات، والاضطرابات الخطيرة التي ستقع بشأنها من الشعب التونسي المعارض<sup>1</sup>.

2-4 معارضة القوى الوطنية لاتفاقيات الاستقلال الداخلي:

بعد إمضاء وثيقة الاستقلال الداخلي يوم 03 جوان 1955 بما تضمّنته من نقائص، أعلن صالح بن يوسف من القاهرة معارضته الشديدة للوثيقة، واعتبرها خطوة إلى الوراء في مسيرة حركة تحرير البلاد، وظهر النزاع بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف<sup>2</sup>.

كما عارض الحزب الدستوري القديم الاتفاقيات، وانضمّ إلى مواقف صالح بن يوسف منذ مؤتمره الوطني في شهر أفريل 1955 واعتبر هذا الاستقلال الداخلي وهمياً، وانتقد سياسة المراحل البورقيبية. وفي المقابل رفض الحزب الشيوعي التونسي وثيقة الاستقلال الداخلي ثمّ بعد شهرين أيدها واعتبرها خطوة إيجابية نحو الاستقلال التام<sup>3</sup>.

عاد بن يوسف إلى تونس في يوم 13 سبتمبر 1955، فاستقبله الحبيب بورقيبة وجمع غفير من الشعب، وفي 07 أكتوبر 1955 خطب في جامع الزيتونة وانتقد وثيقة الاستقلال، ودعا إلى مواصلة الكفاح لتحرير المغرب العربي، فكان رد بورقيبة تجريده من صفته ككاتب عام للحزب بعد عقده لاجتماع مع الديوان السياسي، والدعوة لمؤتمر يوم 15 نوفمبر 1955 للفصل في الخلاف بينها<sup>4</sup>.

يتبيّن لنا أنّ الحزب الدستوري القديم ومشايخ جامع الزيتونة وقفوا مع مواقف صالح بن يوسف الراض لوثيقة الاستقلال الداخلي الممضاة يوم 03 جوان 1955 وأيدوا مطالبه، وهذا ما يؤكّد ما ذكرناه سابقاً، أنّ الحزب القديم وجامع الزيتونة يؤيدان أيّة مبادرة وطنية ومن أيّة جهة صادرة، تصبّ في مصلحة الشعب وفي تحقيق استقلاله التام وإلغاء الحماية الفرنسية جملة وتفصيلاً، وظلّوا متمسكين بهذا النهج طيلة مساهم السياسي، ملتزمين في ذلك بنود مؤتمر ليلة القدر في أوت 1946، في المقابل رفضوا أيّ مبادرة لم تحقّق هذه المطالب، وهذا ما يفسّر حالة التقارب والتنسيق مع الحزب الدستوري الجديد أحياناً، وحالة النفور والمقاطعة أحياناً أخرى.

تشكّلت حكومة الاستقلال الأولى يوم 17 سبتمبر 1955 برئاسة الطاهر بن عمار، وكان اتجاه الحزب وأغلب شيوخ الزيتونة يدعون إلى توحيد التعليم وإحقاق الجامعة الزيتونية بوزارة الأوقاف، وتعريب التعليم في البلاد<sup>5</sup>.

انعقد مؤتمر الحزب الدستوري أيام 15/16/17 نوفمبر 1955 بحضور وفود كثيرة من ليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر، وخرج المؤتمر بانتصار بورقيبة وتجديد الثقة فيه كرئيس للحزب وتكريس الزعامة له، وأدان

<sup>1</sup> جريدة الصباح، المصدر السابق.

<sup>2</sup> نويرة، ص. 120.

<sup>3</sup> البورصالي، ص. 36، 52.

<sup>4</sup> نويرة، ص. 122.

<sup>5</sup> نفسه، ص. 122.

تصرفات بن يوسف وقرّر فصله بصفته كاتباً عاماً للحزب، وتعيين مكانه الباهي الأدغم، وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها: "إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يضع دستوراً للبلاد".

ردّ صالح بن يوسف على قرار فصله من الحزب، بتأسيسه تنظيم جديد باسم "الأمانة العامة للحزب الحر الدستوري التونسي"، كما أيدت "لجنة تحرير شمال أفريقيا" في القاهرة رأي بن يوسف، وقرّرت فصل بورقيبة من اللجنة. وفي 29 ديسمبر 1955 أصدر الباي محمد الأمين قراراً ينص على دعوة الشعب لانتخاب نوابه لمجلس تأسيسي في 25/3/1956، كما قرّر اجتماع المجلس في 08 أبريل 1956، ليضع دستوراً للبلاد<sup>1</sup>.

2-5 المقاومة اليوسفية ونيل الاستقلال التام:

بينما زاد الشقاق بين الزعيمين، وتطوّرت الأوضاع بإعلان الطاهر الأسود (زعيم الفلّاقة) في جانفي 1956 انضمامه إلى صالح بن يوسف، ومناداته بالكفاح ضدّ الديوان السياسي وحكومة بن عمار، وانطلقت المرحلة الثانية من الكفاح المسلّح (الثورة الثانية) التي قادها "الفلّاقة الجدد"، ابتداءً من أواخر عام 1955 وإلى غاية صيف 1956، وذلك بعد استسلام عدد كبير من الفلّاقة في آخر سنة 1954، وقد انتظموا في جيش وتلقوا تدريبات على السلاح والقتال في ليبيا ومصر وبالتنسيق مع المجاهدين الجزائريين، وسمّوا أنفسهم "جيش التحرير الوطني التونسي"<sup>2</sup>.

وعندما انضمّ الفلّاقة الجدد إلى صالح بن يوسف، بعد رفضهم اتّفاقيات الاستقلال الداخلي، اعتبرهم بورقيبة منشقين، ومن أنصار المعارضة اليوسفية، وظهرت في هذه الفترة المقاومة اليوسفية ضدّ الاستعمار الفرنسي وضدّ بورقيبة، وتعرّضت اليوسفية للملاحقات والاعتقالات وسقط الكثير منهم شهداء من طرف الجيش الفرنسي والجيش التونسي<sup>3</sup>.

ولا استبعد أن تكون للمخابرات الفرنسية ومنظمة "اليد الحمراء" دخل كبير في هذه الاعتقالات سواء أنصار بن يوسف أو بورقيبة، حتى يوقعوا الفتنة والكراهية بين إخوة النضال، وهذا ما حدث فعلاً، مأساة دموية كبيرة، بحيث كادت أن تتحوّل البلاد التونسية إلى مسرح لحرب أهلية.

وزادت عداوة بن يوسف لبورقيبة، تحت تأثير التوجّه العربي الإسلامي أثناء إقامته بالشرق، وقد حكم على بن صالح غيايباً بالإعدام في 24/1/1957، لكنّه استطاع الفرار إلى طرابلس يوم 27/1/1956، وانتهى الصراع باغتياله في مدينة "فرنكفورت" بألمانيا في 12 أوت 1961<sup>4</sup>.

تحت ضغط المقاومة المسلّحة التي قادها "الفلّاقة الجدد" أنصار المقاومة اليوسفية، واشتداد الثورة الجزائرية، غيّرت فرنسا من طبيعة علاقاتها مع تونس في اتجاه إلغاء اتّفاقية الاستقلال الذاتي (03 جوان 1955) وإمضاء

<sup>1</sup> نويّرة، ص. 122، 124-126. البورصالي، ص. 29.

<sup>2</sup> البورصالي، ص. 72، 82.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 82، 85، 86.

<sup>4</sup> نويّرة، ص. 121، 126.

اتفاقية تلغي معاهدة باردو سنة 1881، ومنح تونس الاستقلال الكامل في 20 مارس 1956 حتى يتسنى لها الانفراد بالجزائر، وهكذا انتهت مرحلة تاريخية هامة من مسيرة الشعب التونسي، لتأتي مرحلة بناء تونس الحديثة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> غلاب، ص. 331. والبورصالي، ص. 52، 89.

### المبحث الثالث: دراسة مقارنة

تطلّعت الحركتان الوطنيّتان في الجزائر وتونس، إلى الاستقلال والتخلّص من الاحتلال الفرنسي في الجزائر ومن نظام الحماية في تونس، وتولّدت لديهما فكرة المصير المشترك الذي يربطهما ببعضهما، فعمدتا إلى تنسيق الجهود في المجال السياسي والعسكري، وبالرغم من ذلك، فقد ظهرت اختلافات في البرامج والمطالب السياسية، وفي الأهداف والغايات بينهما، وهذا ما أنتج أساليب متنوعة وآليات مختلفة وأحيانا متماثلة في الكفاح.

في هذا المبحث، سأتناول أوجه التشابه والاختلاف بين الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس ما بين الفترة 1945-1956 مبيّنا القواسم المشتركة بينهما، وميزة كل حزب على الآخر، من حيث، أساليب وآليات الكفاح، البرامج والمطالب الحزبية، الأهداف والغايات.

وعليه، سأطرح الأسئلة الآتية، محاولا الإجابة عليها في هذا المبحث.

- هل أساليب وآليات النضال في القطرين نفسها، أم أن كل طرف حاول أن يعتمد أساليب وآليات التي تتماشى وطبيعة السياسة الاستعمارية السائدة في كل قطر؟. وما مدى نجاعة أساليب الكفاح المعتمدة في الجزائر وتونس في ظلّ عدوّ استعماري واحد؟

- ما طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين زعماء الحركتين الوطنيّتين في الجزائر وتونس أثناء فترة الكفاح؟ وكيف ساهمت الثورة الجزائرية في استقلال تونس؟

- ما مدى تأثر الثورة الجزائرية باستقلال تونس وانعكاس ذلك على علاقة زعماء البلدين؟

- كيف استطاعت التيارات السياسية الوطنية في الجزائر وتونس قيادة شعبيهما نحو تحقيق الحرّية على الرغم من الاختلاف أحيانا والتشابه أحيانا أخرى في الأساليب والمطالب والبرامج والأهداف، وطبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية؟

**أولا: أساليب وآليات الكفاح:**

**1- الأساليب السياسية:**

**1-1 الثورة بالقانون:**

إنّ النشاط في إطار القانون أو "الثورة بالقانون"، كانت إحدى الركائز التي اعتمدت عليها الحركات السياسية الوطنية في الجزائر وتونس، (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تحت قيادة فرحات عباس، والحزب الشيوعي الجزائري، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في فترات تاريخية معينة، وحزب الدستور التونسي الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة، وحزب الدستور القديم)، من أجل تحقيق المطالب السياسية، هذه السياسة القائمة على نبذ العنف، ومحاوره الفرنسيين، وتبني المقاومة الشرعية.

فوجد حزب البيان لفرحات عباس، ظلّ يكافح عن مصالح الشعب وعن حرّياته باعتماد سلاح الشرعية في نطاق القانون، ودعا إلى الصمود ضدّ الظلم والتعسف الاستعماري، وشعاره دائما "تجنب العنف، وحقن الدماء". وبقي مقتنعا بهذا الأسلوب الكفاحي إلى غاية ما بعد اندلاع الثورة التحريرية، فقد كتبت صحيفة "الجمهورية الجزائرية" عدد

46، بتاريخ 12 نوفمبر 1954 بأن ثورة العنف لا تحقق شيئاً. مبرراً على كفاحه هذا، باعتقاده أنّ النظام الجمهوري الفرنسي، الضامن الوحيد لأمن وسلامة الجزائر وشعبها. ويعتقد فرحات عباس بأنّ سياسته القائمة على الثورة بالقانون، جاءت من أجل حقن الدماء، لكنّ المستعمر لم يبد استعداده لتطبيق أيّة إصلاحات، رغم كل التنازلات المقدّمة، والاقتراحات المعتدلة. نفس الأسلوب ارتكز عليه الحزب الشيوعي الجزائري، الذي آمن بسلطة القانون والمساواة وبالحيار الديمقراطي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبار أنّ الاستعمار ضاق ويلاط الحرب، وهذا الأمر سيغيّر من سياساته التعسفية اتّجاه مستعمراته<sup>1</sup>.

إنّ أكثر من جسّد هذا الأسلوب في كفاحه، وطبّقه في تونس، حزب الدستور التونسي - القديم ثمّ الجديد- الذي اشترك مع حزب البيان والحزب الشيوعي الجزائري في هذا الاتّجاه، فقد انتهج الحزب وسائل العمل السياسي العلني، والنشاط في إطار القانون، واستبعد كل مظاهر العنف والشغب، حتى لا يكون حزبه عرضة للمتابعة والحل، بتهمة "التآمر على أمن الدولة"، لذلك، كان الحزب يدعو إلى المظاهرات التي رخصت له، ويرفض المشاركة في المظاهرات غير المرخّصة، وحين دعوته رسمياً لشن إضراب شامل، لا يفرض ذلك على التجار، ويعقد اجتماعاته العامة إلا بعد حصوله على الموافقة الإدارية، ويقنع الإدارة الفرنسية بأنّه حزب قانوني لا يسعى إلى الفوضى، ويتمسك بالنظام الديمقراطي وحقوق الانسان، ويطالب بوضع دستور، ويفند التّهم التي تشيع بأنّه حزب متطرف ومتعصب ويدعو إلى العنف<sup>2</sup>.

هناك عوامل ساعدت حزب الدستور على اعتماد أسلوب الثورة بالقانون، من بينها: إنّ فرنسا تقرّ دولياً أنّها صاحبة وصاية على تونس، ثانياً، إنّ بورقيبة يعرف جيداً القانون الفرنسي - دارس للعلوم السياسية في المدرسة الفرنسية- فقد استغل هذه المسألة، وطبّق استراتيجية سياسية، واحتكم في ذلك إلى القوانين الدولية، وهو ما أخرج فرنسا أمام الهيئات الدولية، وامتاز بورقيبة عن غيره من القيادات السياسية الجزائرية والتّونسية بمحنته السياسية وعبقريته في فهم موازين القوى العالمية، فهو يعرف متى يتراجع ويتنازل، ومتى يتقدّم ويفاوض، ويحقّق الانتصارات. فبورقيبة متعدّد المواقف والأطروحات السياسية، أي ليس له موقف واضح، بل تجده يتغيّر حسب الظروف والمعطيات ويتأقلم معها. أمّا الجزائر فهي مصنّفة دولياً بأنّها مقاطعة فرنسيّة، إذًا فهو شأن فرنسي داخلي، وفرنسا أحرزت مكسباً قانونياً بعد احتلالها للجزائر، من خلال إدراجها ضمن جمهوريتها.

ومن أجل تحقيق مطالبه السياسية، اعتمد حزب الدستور على استراتيجية "المراحل"<sup>3</sup>، أو سياسة "خذ وطالب"، وأفضل من جسّد هذا الخيار بورقيبة الذي فتح قنوات الحوار والتفاوض مع الإدارة الاستعمارية كيفما كانت الظروف والأحوال، باعتبار أنّ برنامجه يتميّز بسياسة واقعية مرنة، ولا بدّ من التعايش مع فرنسا، والبحث على تحسين العلاقات

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 123، 180، 181، 234. وعلي كاي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2011، ص. 74. وناصر، ص. 31.

<sup>2</sup> أحمد المستيري، ص. 51، 52.

<sup>3</sup> إبراهيم طويال، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1979، ص. 72.

التونسية الفرنسية على أساس من المساواة، ونفس الأمر كانت تتطلع إليه الإدارة الاستعمارية. على النقيض من ذلك، تجد معارضة شديدة داخل الحزب الدستوري من طرف الجناح الراديكالي العروبي بقيادة صالح بن يوسف، الذي اتهم بورقيبة بخيانة القضية التونسية والمغربية أثناء جنوحه إلى مفاوضات الاستقلال الداخلي مع المستعمر متناسياً وحدة النضال المغربي والمصير المشترك.

وفيما يتعلّق بالتيار الاستقلالي في الجزائر، ممثلاً في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فقد تبوّأ هو أيضاً أسلوب الكفاح السياسي في فترات معينة ومحدودة من مسيرته النضالية، على الرغم من أنّ هذا الاتجاه لم يحقق الأغلبية داخل الحزب، فقد ظهر جناح رافض لهذه السياسة جملة وتفصيلاً، فمصالي الحاج وأنصاره على الرغم من كون مطالبه استقلالية، وخطاباته ذات نزعة ثورية، غير أنّه تبوّأ قواعد الديمقراطية والكفاح السياسي في تحقيق مطالبه، وكان محل نقد من طرف معارضيه داخل الحزب، ممثلاً في الأمين دباغين ثمّ أعضاء المنظمة الخاصة<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد، ذكر عباس، أنّ حزب الشعب كان مقتنعاً "بوسيلة تسوية الاستعمار بصفة سلمية" وما انضمامهم إلى حركة البيان إلا دليل على ذلك، كما كدّب ادّعاءات بأنّ انضمام حزب الشعب إلى حركة أحباب البيان "لغايات فوضوية"<sup>2</sup>.

فقد دعا حزب الشعب مناضليه إلى الخروج في مسيرات سلمية في 8 ماي 45، مرخصاً لها من طرف السلطات الاستعمارية، رافعين شعارات استقلالية. كما ردّ حزب الشعب - حركة انتصار الحريات على معارضيه بشأن دعوته إلى المشاركة في الانتخابات، بأنّ هذا الإجراء تكتيك سياسي، وأنّ سياسة الامتناع أو المشاركة "ما هما في الظروف الراهنة سوى وسيلتين لتعبير الشعب". لقد تمسّكت حركة انتصار الحريات بالكفاح السياسي كغطاء للعمل السري، في حين لم تتخلّ عن مطالبها بكل وضوح، الاستقلال التام والفوري للجزائر<sup>3</sup>.

وعندما اندلعت الثورة التحريرية 1954، وتوزيع بيان أول نوفمبر، فتح قادة الثورة باب المفاوضات، من أجل الاستقلال التام للجزائر، وفتح طريق التسوية السلمية، منعا لإراقة الدماء بين الطرفين، غير أنّ هذه المفاوضات كانت متحكّماً فيها وعن وعي تام من قادة الثورة، الذين أعدّوا شروطاً مسبقة من أجل بدأ الحوار، وبحث العلاقات الجزائرية الفرنسية على مستوى متعادل، التي ارتكزت على الاستقلال التام، ووحدة المغرب العربي، جمعية وطنية تأسيسية منتخبة وسيادية، ووقف القمع، والإفراج عن جميع المساجين السياسيين، ولت فرنسا وجهها نحو المناداة بـ "سيادة فرنسية مزعومة" مؤسسة على قوانين ونصوص غزو واحتلال<sup>4</sup>.

فابتداء من سنة 1955 كانت هناك اتّصالات ومسامح بين جبهة التحرير والإدارة الاستعمارية، التي أرادت جس نبض قادة الثورة، لمعرفة مدى صلابة موقفهم، وعندما أدركت فرنسا صلابة الشروط، عمد "جاك سوستيل" إلى محاولة

<sup>1</sup> مرزوق، ص. 169.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 252.

<sup>3</sup> قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص. 1083. وناصر، ص. 36. ومرزوق، ص. 197.

<sup>4</sup> وثيقة ندوة صحفية حول أحداث الجزائر في 15 نوفمبر 1954، من طرف الوفد الجزائري بالقاهرة. ينظر. بلحسين، ص. 88-91.

خلق قوة ثالثة في الحوار معتمدا على التشكيلات الوطنية الموجودة في الساحة السياسية آنذاك، من أجل منح بعض الإصلاحات السياسية، وبذلك يظهر للرأي العام بأنّ جبهة التحرير ليست الممثل الوحيد للشعب، لكن قادة الثورة تفتنوا للمؤامرة، ووجهوا منشورات محذرين فيه الشخصيات "المعتدلة" من خطورة هذه المسألة، وأنّ جبهة التحرير لا تعترف بأيّ اتفاق دونها. في المقابل، ومن أجل إفساد مشاريع المحتل الفرنسي، فتحت قيادة جبهة التحرير لكلّ التشكيلات السياسية باب الانضمام إليها فرادى، باعتبار أنّ الجبهة تجمع كل طاقات الشعب الجزائري، وأنّ تحرير الجزائر سيكون من اتحاد كل الجزائريين المناهضين للاستعمار<sup>1</sup>.

ملخص القول، أنّ آلية الكفاح بالقانون مع محتل فرنسي غاصب، أثبتت فشلها، وبأنّها وهم سياسي، ومن هنا عبّر عباس عن إخفاقه السياسي أمام انعدام الوعي لدى المعتمّر، بقوله: "الثورة بالقانون أمر مستحيل أو تجربة جيلي"<sup>2</sup>. وأسلوب الثورة بالقانون بالنسبة للأحزاب السياسية في الجزائر وتونس، جاء كاستراتيجية سياسية لا مناص منها لحل القضية الوطنية، أما بالنسبة لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية فهي مجرد سياسة تكتيكية فرضها الواقع، أو أنّها استراحة محارب في ظلّ حل حزب الشعب قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومحاولة التعريف بالقضية الجزائرية في المجالس المنتخبة، وواجهة شرعية للعمل السياسي، وكوسيلة للكشف عن فضائح الاستعمار، على الرغم من أنّها لا تحلّ المشكل الحقيقي، مع العلم أنّ طريق الكفاح السياسي داخل حزب الشعب بعد الحرب الكونية الثانية تبنّاه تيار دون الآخر. وخلال مؤتمر 1947 تبين النقاش واحتدم الخلاف بين جيلين في الحزب حول هذه المسألة، والذي خرج باتخاذ الرأيين معا<sup>3</sup>.

## 1-2 الاتصال المباشر بالجماهير:

كان الاتصال المباشر بالجماهير خاصة في القرى والبادي، أحد أكبر الاستراتيجيات المهمة لدى الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس، فهي وسيلة للتجنيد والتعبئة، وجمع الاشتراكات، والانخراط في الأحزاب، وهي آلية كفاح فعالة ضدّ المستعمر الفرنسي، من حيث تعبئة الناس نحو المطالبة بحقوقهم، وحشدتهم إلى المشاركة في المظاهرات والإضرابات، وقوة ضاغطة ضدّ الممارسات السياسية الاستعمارية، وعندما اندلعت الثورة في الجزائر وتونس، كانت الجماهير أكبر رافد لها، وضمنان لاستمراريتها ونجاحها، لذلك راهنت الأحزاب على انضمام أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى أحزابها، وعرض أفضل البرامج الحزبية من أجل استقطابها.

اعتمد مصالي الحاج في نضاله على القومية الوطنية الشعبية "المفرطة"، وعلى اتّصاله المباشر بالجماهير، وكان ذلك مكسبا مهماً لحزبه، حتّى أنّه حظي بقداسة كبيرة عند الشعب، الذي يرى فيه الأب والأخ والقُدوة، والحرّ والمخلّص من المحتل الفرنسي، على الرغم من أنّ مصالي، لم يكن كاتباً ومثقفاً بدرجة كبيرة، بل كان ثائراً وزعيماً شعبويّاً، وتميّز

<sup>1</sup> منشور ورّع في جوان 1955 حرّره عبان رمضان. ينظر. بلحسين، ص. 92، 93.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 125.

<sup>3</sup> حاروش، ص. 186، 187. وبلحسين، ص. 28.



بقلة باعہ الثقافى وتكوينه السياسى، وببلاغته البسيطة والمباشرة، وقد واجه في سبيل تمسكه بمطالبه الوطنية، إدارة استعمارية ظالمة<sup>1</sup>.

انعكس المستوى الثقافى والسياسى لمصالى على حزبه ومناضليه، فحزب الشعب (حركة انتصار الحريات)، كان حزبا جماهيريا شعبويًا، وأغلب مناضليه شعوبيين ومن الفئات الفقيرة والبسيطة، وقد سمى نفسه بـ "حزب الشعب"، دلالة واضحة على نظريته القائمة على الطبقات الشعبية، وقد كان لحزب الشعب (حركة انتصار الحريات)، قواعد وفروع في كل مناطق البلاد سواء في الحضر أو الريف<sup>2</sup>.

ومن أجل إنجاز مسعاه الانتخابى، كان قادة حزب الشعب يجوبون البلاد طولًا وعرضًا للاتصال مباشرة بالجماهير، معرفين بمبادئ الحزب وبرنامجه السياسى الاستقلالى، ومستغلين الحملات الانتخابية في تنظيم لقاءات عامة وخاصة بالمناضلين، وإعطاء التعليمات والتوجيهات الجديدة، كما حدث في الحملة الانتخابية للانتخابات البرلمانية في نوفمبر 1946<sup>3</sup>.

وحيثما اندلعت ثورة نوفمبر، كان مجاهدو جيش التحرير يتكفون بنسبة تسعين في المائة (90%) من سكان البادية، ويتم تجنيد الشباب في صفوف الثورة من أبناء الفلاحين، إضافة إلى تهريب الجنود الجزائريين من الجيش الفرنسى. وبذلك صدقت فكرة محمد العربى بن مهيدى الذى قال: "أيها الإخوة ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" ومقولة ديدوش مراد: "أيها الإخوة إن الشعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل"<sup>4</sup>.

وفيما يتعلّق بتونس، فأكثر من جسّد هذا الاتجاه، واستقطب أكبر عدد من الجماهير التّونسية، هو حزب الدستور الجديد، الذى اعتمد في أسلوبه النضالى - من أجل دعم قاعدة حزبه - بالاتّصال المباشر بالشعب، والعمل بينهم، والتعريف ببرنامجه، مستفيدا بذلك من تجربة محمد علي باشا في مصر. فحزب الدستور كان شعبيًا، وأما زعيمه بورقيبة، فقد حظى بهالة مقدّسة حتى سمي بـ "المجاهد الأكبر"، وكان يرغب بأن يوصف بكل الألقاب العظيمة، وطلب الرئاسة والزعامة مدى الحياة مثله مثل مصالى الحاج، حتى أنّ فكرة تكريس الزعامة الوطنية، كانت لها إيجابيات على الحركة الوطنية خاصة ما تعلّق بوحدة الصف ووحدة الهدف والرؤية، وامتنال القاعدة للزعيم. ولا يمكن أن ننسى سلبياتها أيضًا، من خلال تكريسها لتقدّيس الشخصية والرأي الأوحّد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الوهاب شلالى، "شخصيات الفكر التحررى ومنطلقاتهم وبرامج عملهم: حوصلة حول أفكارهم وكيف نفّذت على أرض الواقع"، الملتقى الطلابى الثانى بعنوان: النهج التحررى والفعل الثورى طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1926-1954، جامعة الوادى، يومي 14-15 ماي 2012، مطبعة منصور، 2013، ص. 07. ومشاطى، ص. 62. ومرزوق، ص. 169، 189.

<sup>2</sup> محمد حربى، حياة تحدّ وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصة للنشر، تر. عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، الجزائر، 2004، ص. 79، 80. ومشاطى، ص. 39. ومرزوق، ص. 197.

<sup>3</sup> قداش، ج2، المرجع السابق، ص. 1083.

<sup>4</sup> جريدة المجاهد، "عظمة الثورة الجزائرية في أحد أبنائها"، 1961/11/01، ص. 11. ومجلة الجيش، "لقاء مع بعض رجال ثورة التحرير الخالدة"، نوفمبر 1970، العدد 80، المرجع السابق، ص. 17.

<sup>5</sup> ن.أ. ايفانوف، "ولادة الحركة العمالية الوطنية التّونسية 1924-1925"، تر. وت. حفناوى عمائرية، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، تصدر شهريًا عن دار الطليعة، بيروت - لبنان، السنة 09، العدد 01، نوفمبر 1972، ص. 79. والبورصالي، ص. 165.



بورقوية كان كثير التفكير في الوسائل الناجعة التي تمكّنه من جمع الشعب حوله، وتوحيد كلمته، لاعتقاده بأنّها "الوسيلة الوحيدة لتكوين قوة ضاربة قادرة دون سواها على مقاومة فرنسا"، واعتمد على التعريف بحزبه عن طريق الصحافة، والاتصال المباشر بالناس والتحدث إليهم، وهذه الأخيرة اعتبرها بورقوية أفضل الطرق لجمع الناس حوله، رغم الصعاب التي تحوم حولها، والمضايقات الاستعمارية التي تعرّض لها، فقد زار بورقوية معظم أرجاء البلاد، وكان يستغل الأسواق والمقاهي، وهو ما سمح له بتجنيد الناس من أجل مناصرة برنامج حزبه، وبهذا العمل المتواصل سرق الأنظار عن حزب الدستور القديم الذي ظلّ محصوراً في بعض المدن والمناطق، حتى إنّ الكثير من المناضلين تحوّلوا من الحزب القديم إلى حزب الدستور الجديد<sup>1</sup>.

بخلاف حزب البيان لفرحات عباس، الذي كان نخبويًا وحزبًا للشخصيات، الذي استقطب التجار الكبار وحتى بعض الفرنسيين، وكان ينتمي مناضلوه إلى فئة اجتماعية أكثر رخاء. وكذلك الحزب الشيوعي الجزائري المشكّل من أغلبية أوروبية وأقلية مسلمة، والتابع للحزب الشيوعي الفرنسي، كان أغلب نشاطه موجّهًا للفئات الأوربية، لذلك لم يكن له قبول كبير لدى الفئات الشعبية الجزائرية<sup>2</sup>.

مجمّل القول، بعد الحرب العالمية الثانية، انحصرت الحركة الوطنية في كل من الجزائر وتونس في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحزب الدستور التونسي الجديد، وانظمت غالبية الجماهير إليهما، وهذا يعني أنّ الأحزاب السياسية التي كانت لها برامج أكثر استقلالية، ووسائل إقناع واستقطاب، هي من أثّرت في القاعدة وقادتها إلى الاستقلال.

### 1-3 التنسيق السياسي والتضامن المغاربي.

من بين آليات الكفاح التي لم تغفل عنها الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية، هي التنسيق السياسي والعمل الموحد، والتضامن فيما بينهما، لوجود روابط مشتركة بين الشعبين (الجزائر، تونس)، الإسلام، اللغة، التاريخ، وتعرّضهما لنفس المصير، احتلال فرنسي غاشم. لذلك أولى قادة الحركة الوطنية في البلدين، لمسألة النضال المشترك وتبادلا الاتّصالات فيما بينهما، وكانت هذه الوسيلة من أنجع وسائل الكفاح التي حقّقت تبادل الخبرات والأفكار بين الأحزاب الوطنية، وتضامن الشعبين في معركة التحرير.

على إثر تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة 22 مارس 1945، أصبحت هذه الأخيرة مقصداً ومركزاً لتجمّع زعماء الحركات الوطنية في المغرب العربي كلّه، فتأسّس مكتب تونس في القاهرة، وكان بجانبه مكتب الجزائر ومكتب مراكش، وكان لهذه الحركات الوطنية نفس الأهداف ونفس العمل التحرّري، فتوحد نضال الوطنيين المغاربة في مصر، وعمدوا إلى تنظيم مؤتمر جامع (15-22 فيفري 1947) بهدف تنسيق الجهود في نضالهم ضدّ الاستعمار، عن طريق الصحافة والندوات والمنشورات والمسامح الدبلوماسية والبرامج الإذاعية، وقد خرج المؤتمر بتقرير ينص على

<sup>1</sup> الحبيب بورقوية، حياتي آرائي جهادي، المطبعة الرسمية، نشرات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص. 83-85، 90.

<sup>2</sup> حربي، حياة تّحد وصمود، المصدر السابق، 79. ومشاطي، ص. 39، 40. ومحمد حناي، "النخبة الوطنية والعمل الحزبي المنظم"، الملتقى الطلابي الثالث بعنوان: الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري في فترة ما بين الحربين (1919-1939)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، يومي 19-20 فيفري 2013، ص. 107، 108.

استقلال أقطار المغرب العربي ووحدته، وجلاء الجيوش الفرنسية، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسي، وتأكيده على الانضمام إلى جامعة الدول العربية، تمهيدا لوحدة عربية حقيقية بعد الاستقلال، كما أنشأ المؤتمر مكتبا موحدًا في القاهرة باسم "مكتب المغرب العربي" يوحد مكاتب الحركات الوطنية، وقد استحسنت الهيئات والأحزاب في المشرق العربي هذا العمل الوجدوي وثمنته، وكان لهذا المكتب نشاط دعائيّ لقضايا المغرب العربي<sup>1</sup>.

فخلال صائفة 1945 سافر محمد الأمين دباغين - الذي تولّى مسؤولية قيادة الحزب في هذه المرحلة الخطيرة، التي شهدت مطاردات البوليس للقادة الوطنيين، وقمع واعتقال أغلبهم - إلى تونس بمعية عبد الله فيلاي، من أجل البحث على سبل التعاون والتنسيق السياسي المشترك مع الأحزاب الوطنية في تونس، وقد أسفر لقائه مع ممثلين عن حزب الدستور الجديد، بتوقيع وثيقة تنص على تضامن شعوب المغرب العربي، والتنسيق المتبادل "ضمن آفاق التفاوض مع الاستعمار الفرنسي للجلاء عن المنطقة بواسطة السلم أو الحرب"، وقد وقّع الوثيقة عن حزب الشعب كل من الأمين دباغين وعبد الله فيلاي والشاذلي المكّي، وعن حزب الدستور الجديد، كل من المنجي سليم وعلي البلهوان، وعن جامع الزيتونة الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي<sup>2</sup>.

كما تضامنت الحركة الوطنية في الجزائر، مع الشعب التونسي والحركة الوطنية التونسية، عندما توفي الملك الوطني المنصف باي في منفاه بفرنسا، وتقرّر نقل جثمانه إلى تونس، والذي استقبل استقبال الوطنيين الكبار من فئات الشعب التونسي باختلاف توجهاتهم وأحزابهم، ودفن يوم 06 سبتمبر 1948، فقد بعث حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، أحمد مزغنة إلى تونس ممثلًا عن الحزب، تضامنا مع هذا الحدث الهام<sup>3</sup>.

وفي يوم 02 نوفمبر 1948 أمضى كل من أحمد مزغنة ممثلًا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجولوي فارس ممثلًا عن حزب الدستور الجديد، والمهدي بن بركة ممثلًا عن حزب الاستقلال المغربي، رسالة موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي احتجّت على النظام الاستعماري المفروض على سكان شمال إفريقيا، وطالبت الرسالة بالاعتراف الدولي باستقلال بلدان المغرب العربي.

وقد بعثت حركة انتصار الحريات في صيف 1950 شوقي مصطفى إلى تونس لإبلاغ حزب الدستور الجديد على الاتجاه السياسي المغربي الجديد المتفق عليه في جانفي 1949، لكنّ حزب الدستور لم يقتنع ولم يتجاوب مع الطرح السياسي لحركة انتصار الحريات<sup>4</sup>.

وبعد اغتيال المناضل النقابي فرحات حشّاد سنة 1952 تضامنت الجزائر مع تونس من خلال عقد اجتماعات عامة وإلقاء كلمات تأبينية تناولت مسيرة الرجل، وما قدّمه في نصرة القضايا الوطنية العادلة، كما تظاهر الشعب الجزائري في معظم المدن الجزائرية، وندّد بعملية الاغتيال وقمع الوطنيين التونسيين، واحتجّ على سياسة تكميم الأفواه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> تامر، ص. 111. وعبد الله، ص. 70، 71. والعلاقي، ص. 307.

<sup>2</sup> عباس، خصومات تاريخية، ص. 86.

<sup>3</sup> النهضة: الثلاثاء 07 سبتمبر 1948، عدد 7513.

<sup>4</sup> بوغزير، الاتهامات المتبادلة، ص. 94، 98.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 458.

عندما تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 24 مارس 1954، وبعد أن قرّرت اللجوء إلى الكفاح المسلّح، بعثت ممثلين لها للاتصال بحزب الدستور الجديد في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب لتنسيق العمل الثوري على مستوى المغرب العربي، ومواجهة المحتل الفرنسي، وكذلك بادر مكتب وفد جبهة التحرير في القاهرة، بالتعاون مع الحركات المغاربية، من أجل ربط المقاومة المغاربية ببعضها، وحصل الوفد على ضمان مساعدات من جمال عبد الناصر ورؤساء الدول العربية<sup>1</sup>.

وقد أشار بيان أول نوفمبر 1954 إلى القضية التونسية والمغربية باعتبارهما قضايا وطنية عادلة، تسعى إلى التحرّر من ريقّة الاستعمار، ومّا جاء في البيان: "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا"<sup>2</sup>.

ومن جهتها تونس، فقد كانت لها جريدة مشهورة تسمّى "الرقيب"، تأسست في شهر سبتمبر 1948، والتي كشفت كلّ ممارسات الاستعمار الفرنسي التعسّفية وأنواع المظالم والقهر المسلّط على الشعوب المستعمرة من طرف زبانية الاستعمار العنصريين، فقد وجهت نقدها اللاذع إلى الحكومة الفرنسية وإلى الحكومة التونسية وأيضاً المجلس الكبير الموالي للإدارة، وبلغ صدى الجريدة وانتشر بيعها إلى حزب الشعب في الجزائر وكذلك حزب الاستقلال في المغرب، وإلى "مكتب المغرب العربي"، وقد تلقت الجريدة عدّة رسائل تهان من القادة الوطنيين<sup>3</sup>.

كذلك جريدة "الصباح" التونسية والعديد من الجرائد التونسية، تناولت في أعدادها ومن خلال مقالاتها مشروعية الكفاح التحرري في الجزائر، وكانت الجرائد تندّد بعمليات الاضطهاد المسلّطة على الشعب الجزائري، وتتضامن مع الشعب، وقد تعرّضت للحجز في الجزائر في جوان 1955 بحجّة - حسبما جاء في تصريح الحكومة الفرنسية- أنّها نقلت "خطاباً للزعيم الكبير الاستاذ الحبيب بورقيبة وصف فيه نفسه بأنه زعيم تونس والجزائر الحرة"<sup>4</sup>.

#### 1-4 العمل الدبلوماسي الخارجي.

أمام تعنّت الإمبريالية الفرنسية على الاستجابة إلى مطالب الشعب، بحث قادة الحركة الوطنية سواء في الجزائر أو تونس عن آلية كفاح فعّالة جديدة، لعلّهم بذلك يحقّقون حرية بلادهم، فاهتدوا إلى فكرة العمل الدبلوماسي، والبحث عن تأييد ومساندة المجتمع الدولي لقضيتهم.

بخصوص تونس، فعندما تأكّد بأنّ الكفاح الداخلي لا يكفي لتحقيق المطالب، توجهت إلى البحث عن المساندة الخارجية، وتعبئة الضمير الدولي ضدّ المستعمر الفرنسي. فقد ضربت فرنسا حصاراً شديداً على القضية التونسية، ومنعت تسرّب أخبارها إلى الشرق العربي، ولذلك، عاشت تونس سنوات في عزلة عن العالم الخارجي، وفي يوم 26 مارس 1945 رحل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة للتعريف بالقضية التونسية لدى جامعة الدول العربية والهيئات السياسية والعربية، محاولاً استعمال الشرق كقاعدة نحو بلدان العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 265.

<sup>2</sup> رحماوي عيسى، "تأثير هجومات 20 أوت إقليمياً"، مجلة مدينة 20 أوت 55، المرجع السابق، ص. 37.

<sup>3</sup> علي المعاي، ذكريات وخواطر، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة مذكرات، جامعة منوبة، 2007، ص. 261، 262.

<sup>4</sup> جريدة البصائر: "يوميات الأزمة الجزائرية"، الجمعة 10 جوان 1955، العدد، 322، ص. 7.

أنظار العالم متّجهة نحوها لوجود منظمة الأمم المتحدة، واستطاع بورقيبة شرح القضية التونسية للرأي العام العربي جرّاء ما كان ينشره في الصحف المصرية والعربية، ومن خلال تصريحاته في شأن الوضع التونسي<sup>1</sup>.

وقد تضافرت الجهود وتوحدت بالتحاق رفقاء بورقيبة اللاجئيين من أوروبا إلى القاهرة، حيث التحق به في سنة 1946 الحبيب ثامر والطيب سليم والرشيد ادريس، وأدت إلى تأسيس مكتب للدعاية لقضية تونس في القاهرة، بعنوان: "مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي"، وإصدار نشرة دورية باللغة العربية لتنوير الرأي العربي بأحداث تونس، وأخرى باللغة الفرنسية تستهدف الأوساط الأجنبية، وقد تمكّنت هذه الأعمال من نشر قضية تونس لدى الرأي العام العربي، الذي أصبح يتابعها باهتمام. وما يجدر التنويه به، دور المناضل يوسف الرويسي في دمشق قادما من أوروبا في جويلية 1946، الذي عزّف بمسألة تونس والقضايا المغربية (الجزائر، المغرب) عن طريق المقالات التي نشرها في الصحف، والمحاضرات التي نشطها في النوادي القومية، واتّصالاته بالدوائر الرسمية. وهكذا فقد هاجر الكثير من قادة تونس إلى الدول العربية فرارا من الاضطهاد الفرنسي، ودفاعا عن قضية تونس من الخارج<sup>2</sup>.

وفي شهر ديسمبر 1946<sup>3</sup> سافر بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واتّصل بالهيئات الرسمية والوفود الدولية، بغرض عرض القضية التونسية لدى الرأي العام الأمريكي وهيئة الأمم المتحدة. وفي سنة 1950 غادر إلى باريس من أجل عرض مطالبه الجديدة فيما يتعلّق بالاستقلال الداخلي، ثم إلى باكستان والهند، ثم إلى إندونيسيا من أجل الحصول على تأييد الرئيس سوكارنو لإدراج القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

إنّ ما أظهرته فرنسا من إرادة في عرقلة الإجراءات الديمقراطية في الإيالة، أدخلت العلاقات الفرنسية والتونسية في توتر، فاضطرت الحكومة التونسية إلى اللجوء إلى الحكم الدولي وموائق هيئة الأمم المتحدة التي تقرّ احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقّهم في الحكم في مصيرهم، كما استندت الحكومة على الفقرة الثانية من الفصل 35 من الميثاق، وطلبت من مجلس الأمن التدخل لإيجاد حل عادل للقضية التونسية، والسماح لها بالمشاركة في مناقشتها، اعتمادا على الفصل 32 من الميثاق الدولي، وعلى هذا الأساس أصبحت تونس قضية دولية، ووضعت فرنسا في ففص الاتّهام<sup>5</sup>.

أقدمت الحكومة التونسية في يوم 14/01/1952 على إرسال وزيرين (صالح بن يوسف ومحمد بدره)، إلى هيئة الأمم المتحدة المجتمعة في باريس، من أجل رفع شكوى ضدّ فرنسا، فردّ المقيم العام الجديد على ذلك، بأنّه عازم على استخدام القوّة ضدّ حزب الدستور الجديد، كما هدّد الباي وضغط عليه لإقالة حكومة شنيق، وإرجاع الوزيرين

<sup>1</sup> ثامر، ص. 109، 110. والقصاب، ص. 605، 607.

<sup>2</sup> قارن بين: ثامر، ص. 110. والقصاب، ص. 607. وغلاب، ص. 329.

<sup>3</sup> وقيل في شهر ديسمبر 1945، القصاب، ص. 607.

<sup>4</sup> ثامر، ص. 110. ومصباحي، ص. 66.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 171، 172.

وسحب الشكوى من هيئة الأمم، وفعلا دبرت السلطات الاستعمارية لعملية اعتقال حكومة شنيق في 26 مارس، ففر كل من صالح بن يوسف ومحمد بدره إلى القاهرة، ودخلت البلاد في جو من القمع والاضطراب<sup>1</sup>.

تكوّنت على إثر ذلك، الكتلة العربية الآسيوية من أجل الدفاع على القضية التونسية، التي أسندت رئاستها في شهر أبريل 1952 إلى ممثل باكستان السيّد "البخاري"، وقررت رفع القضية لدى مجلس الأمن، فأحسّت الحكومة الفرنسية بخطورة الموقف، ففكرت في إزالة الوزارة التونسية الشرعية لمحمد شنيق واستبدالها بأخرى، حتى يتسنى لها المراوغة أمام مجلس الأمن، بدعوى أن الوزارة التي رفعت الشكوى، أبعدت عن الحكم<sup>2</sup>.

كانت منظمة الأمم المتحدة تتهيأ للنظر في الشكوى التونسية خلال شهر أبريل 1952، من خلال الدول الخمسة عشر العربية الآسيوية التي استعدت لتقديم مشروعها لمجلس الأمن الذي يضم مقترحين: إصدار مجلس الأمن حكما بين فرنسا وتونس، أو يعيّن لجنة وساطة لمتابعة الوضع. ولم تكن هذه المقترحات لترضي الخارجية الفرنسية التي ضغطت على الباي لإقالة الحكومة<sup>3</sup>.

انتقدت زوجة الرئيس الأمريكي روزفيلت موقف حكومة الولايات المتحدة من المشكل التونسي، ووصفته بأنه هدم لدستور الأمم المتحدة الذي وضعه زوجها روزفيلت لكل الشعوب القويّة والضعيفة من أجل القضاء على الخصومات بصفة سلمية بما يضمن لكل شعب حرّيته، كما اتهمت الدول الكبرى بأنها سائرة في طريق التحول عن مبادئ الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

بعد اغتيال فرحات حشاد في ديسمبر 1952، وما تبع ذلك من سلسلة اعتقالات وعنف في صفوف الحركة الوطنية التونسية، انتفضت المقاومة المسلّحة الفدائية التونسية، ونشط العمل الدبلوماسي خارجيا، ما استدعى إلى إعادة عرض القضية التونسية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 ديسمبر 1952، والمصادقة لعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. كما استمعت الجامعة العربية في القاهرة، في شهر ماي 1953 إلى بيان صالح بن يوسف حول القضية التونسية، وقررت تأييد القضية التونسية وقضايا المغرب العربي<sup>5</sup>.

كذلك الجزائر، إذ أنّ قادة الثورة التحريرية عشية اندلاعها، رسموا مخطّطا للدبلوماسية الخارجية التي أسندت إلى الوفد الخارجي لجهة التحرير في القاهرة، الذي من أبرز مهامه، البحث على مساندة المجتمع الدولي من أجل نصرّة القضية الجزائرية.

فقد عملت الدعاية الاستعمارية على إقامة طوق عسكري وسياسي على الجزائر، حتى تظلّ في عزلة سياسية، باعتبار أنّها شأن داخلي، وقد تفتنّ قادة الثورة لهذا الحصار السياسي، الذي لا يخدم قضيتهم، فسعوا إلى كسره واختراقه، وبمناسبة التحضير لانعقاد مؤتمر باندونغ (أندونيسيا) في أبريل 1955، قرّر قادة الثورة المشاركة فيه بأيّ

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 177. ونويرة، ص. 126.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 293.

<sup>3</sup> أندري جوليان، ص. 260.

<sup>4</sup> النهضة: الخميس 17 أبريل 1952، عدد 8929.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 476. وعبيد، ص. 208.

وسيلة، الذي كان يهدف إلى "مسألة التحرر من الاستعمار"، وانبثقت عنه - فيما بعد- حركة عدم الانحياز، واستطاع أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد المشاركة في المؤتمر، وضمن الحصول على المساندة والدعم من طرف رؤساء دول وحكومات فعالة على المستوى العالمي وهم: المارشال تيطو (يوغسلافيا)، جواهر آل نهر (الهند)، جمال عبد الناصر (مصر)، شوانلاي (الصين الشعبية)، وأحمد سوكارنو (أندونيسيا)<sup>1</sup>.

وقد بيّنت الرسالة التي بعثها عبان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 04 نوفمبر 1955 اهتمام الوفد الخارجي بالديبلوماسية في الخارج خاصة مع الدول العربية، بواسطة "لجنة تحرير المغرب العربي" التي تضم عضوين من جبهة التحرير وهما: محمد خيضر وحسين آيت أحمد. كما كانت مهمة الوفد الخارجي تعمل على التعريف بالثورة وإنجازاتها الميدانية، وانتصاراتها الكبيرة، والتشهير بالجزائر الاستعمارية في حق الشعب الأعزل، في إذاعة "صوت العرب" وإذاعة دمشق، ونقلها كذلك إلى صحف العالم من أجل الدعاية للثورة<sup>2</sup>.

وفي 21 فيفري 1956 بعث محمد خيضر ممثل الوفد الخارجي رسالة إلى قادة الثورة بالجزائر، مبيّنا فيها محتوى الندوة التي عقدها قادة الثورة في القاهرة المتعلقة بحصيلة النشاط الخارجي، وكذلك القضايا السياسية والعسكرية للثورة، ومن بين نتائجها، اعتماد خمسة مراكز في دول العالم من أجل الدعاية الخارجية للثورة، حيث تمّ تعيين محمد خيضر مسؤولاً على مكتب القاهرة الذي يشمل مصر والسعودية والسودان وليبيا بمساعدة محمد يزيد والأمين دباغين. وتعيين عبد الحميد مهري مسؤولاً على مكتب دمشق، الذي يضم سوريا ولبنان والأردن. وتكليف "بودة" بالعمل في مكتب بغداد، الذي يضم العراق وإيران والكويت والخليج الفارسي. وتكليف حسين لحول بالعمل في مكتب جاكارتا الذي يشمل دول آسيا. وتعيين حسين آيت أحمد مسؤولاً على مركز نيويورك، للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية والوفود الدائمة في جمعية الأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية. إنّ مهمة هؤلاء الأعضاء على المستوى الفردي والجماعي هي: الاستكشاف والدعاية<sup>3</sup>.

وقد وضّحت الرسالة التي أرسلها الوفد الخارجي بإمضاء خيضر في 15 ماي 1956 إلى قادة الثورة في الداخل الدور المهم المنوط بحسين آيت أحمد الذي سافر إلى مدريد لإجراء اتّصالات مع الحكومة الإسبانية، كما حصل على تأشيرة الدخول إلى أمريكا باعتباره رفقة محمد يزيد مسجلين ضمن قائمة الموظفين في الوفد السوري الدائم في الأمم المتحدة، واستفادتهما من حصانة دبلوماسية، وقد عمل آيت أحمد على الاتّصال بالشخصيات والوفود في نيويورك وواشنطن بالتنسيق مع مكتب الجامعة العربية بنيويورك، من أجل التحضير والاستعداد لدورة الأمم المتحدة المرتقبة. كما بيّنت الرسالة بأنّ الوفد الخارجي أرسل محمد يزيد ولحول حسين في جولة طويلة إلى كافة العواصم الآسيوية انطلاقاً من مركز جاكارتا، للاتّصال بالحكومات، من أجل التعريف بالثورة وتلقي المساعدات، والسعي لفتح مراكز

<sup>1</sup> بن بلة، نحو عالم جديد، ص. 12، 93. وشبلي، أفاق الاستقلال ...، ص. 33.

<sup>2</sup> بلحسين، ص. 114-117.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 148-154.



دعاية أخرى. وبهذا النشاط فقد أصبحت القاهرة قطبا دبلوماسيا للثورة، ولكل قادة الثورات في العالم، وقد مكّنت الثورة من نجاح مهمتها الخارجية<sup>1</sup>.

وفي رسالة أخرى من خيضر بتاريخ 18 ماي 1956 مرسله إلى قادة الداخل، شرحت بأنّ الوفد أجرى اتّصالات مع "الصليب الأحمر الدولي" وتمّ الاتفاق على إرسال مندوبين من الهيئة إلى معسكرات المساجين والسجون الاستعمارية في الجزائر، وذلك بعد موافقة الحكومة الفرنسية، والتي زارت السجون في الغرب الجزائري والشرق وفي الجنوب، وطلب الوفد في رسالته من قادة الثورة تأمين طريق المندوبين وعدم التعرّض لهم من كتائب الثورة، كما طمأن الوفد الخارجي قادة الثورة بحصيلة النشاطات الإيجابية في الأمم المتحدة تحسباً لانعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة<sup>2</sup>. وهكذا، واصل الوفد الخارجي عمله الدبلوماسي، من خلال إرسال الشخصيات والوفود إلى دول العالم، والمشاركة في الندوات التي تعنى بقضايا الاستعمار والتحرّر، واستطاعت الجبهة تحقيق الانتصارات السياسية في المحافل العربية والآسيوية والدولية، وضمان الدعم المالي والمادي، بفعل تخطيطها الجيّد ونشاطها الدؤوب، وأنّ هذا النشاط لا يقلّ أهمية عن العمل الثوري في الداخل، حتى رضخت الحكومة الفرنسية لطاولة الحوار. وفي رسالة من الوفد الخارجي إلى قادة الداخل ألحوا فيها على ضرورة تشكيل "حكومة جزائرية مؤقتة" التي تعتبر جهاز سلطة للجبهة، لما لها من أهمية على مستقبل الثورة، وتكوينها يتم القضاء على المزايم الاستعمارية التي تعتبر الجبهة "حركة تمردية"، وترتقي فيه القضية الجزائرية إلى مصاف مشكل عالمي<sup>3</sup>.

سعت الحكومة الفرنسية إلى فرض المواجهة الثنائية - الجزائر وفرنسا- بحجة "السيادة الداخلية" ومواجهة "أعمال شغب محلية"، من جانبهم قادة الثورة رأوا من الضروري تدويل القضية الجزائرية، وباتّصالات حثيثة مع "مجموعة الدول العربية والآسيوية" تمكّنت الأخيرة سنة 1955 من طرح القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة، ومع اقتراب موعد الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في شهر ديسمبر 1956 سارعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تحقيق عدّة أهداف استراتيجية، من بينها، إقناع الرأي العالمي بأنّ جبهة التحرير تقود حرباً تحريرية، وتكذيب ادّعاءات المحتل بأنّ الجزائر فرنسية، التأكيد على أنّ الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، دعم مبادرة "مجموعة الدول العربية والآسيوية" المتمثلة في تسجيل القضية الجزائرية، وإضفاء المصادقية عليها<sup>4</sup>.

عموماً، فقد استطاعت الحركة الوطنية في المشرق رفع الحصار الفرنسي عن القضايا العربية في المغرب العربي، الذي خطّط إلى منع أيّ اتّصال بإخوانهم في المشرق العربي، حيث ربط النشاط الخارجي، الصلة من جديد بين الشرق والمغرب العربي، وأخذ العالم العربي في الشرق يتابع أخبار المغرب العربي، ويساندونهم في المحافل الآسيوية والدولية، ورجعت تونس والجزائر إلى محيطهما الطبيعي وأصبحنا جزءاً من القضية العربية العامة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلحسين، ص. 143-145.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 186، 187.

<sup>3</sup> رسالة الوفد الخارجي إلى الداخل بتاريخ 15 أوت 1956. بلحسين، ص. 202-205.

<sup>4</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ص. 49، 50.

<sup>5</sup> تامر، ص. 110.

نستنتج أنّ، الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، سعنا لتدويل قضيتهما لدى الهيئات العربية والدولية - جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة- وكسب التأييد لها من مختلف الدول العربية والآسيوية والأوروبية، واعتمدتا على نفس أسلوب النضال، من خلال بعث مندوبين لهما في الخارج، وفتح مراكز دعاية لقضيتهما. أما ما يميّز الحركة التونسية عن الجزائرية، القبول السياسي والديبلوماسي الذي وجدته في الخارج، والسهولة في حل قضيتهما، وذلك، لأنّها محمية فرنسية، وثانيا اعتدالها في المطالب واستعدادها للتنازلات. على نقيض الحركة الجزائرية التي كانت قضيتها معقدة وشائكة، ولم تلق تأييدا دوليا بسهولة، نظرا لكونها "قانونيا" مقاطعة فرنسية، وثانيا، لم تخضع للمساومات والتنازلات، وكانت مطالبها "متعصبة" و"متطرفة"، وأيضا من جهة أخرى، تمسك فرنسا بالجزائر مختلفا عن باقي مستعمراتها، وكان لها نفوذها الكبير في هيئة الأمم المتحدة بدعم من حلفائها الأطلسيين.

## 2- الأساليب العسكرية:

### 1-2 العنف السياسي:

عند تتبّعي لمسيرة الأحزاب السياسية في الجزائر وتونس بعد الحرب العالمية الثانية، رصدت أنّ كل الأحزاب باختلاف توجّهاها، آمنت في مرحلة من مراحل كفاحها السياسي، بأهمية العنف السياسي، كوسيلة ضغط ضدّ النظام الاستعماري، من أجل تحقيق بعض المطالب الوطنية، بينما لم يؤمن أغلبهم بأن يكون العنف عنوان النضال والثورة من أجل زعزعة أركان الاستعمار. على عكس من ذلك، فإنّ حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، هو الحزب الوحيد الذي رسم مخطّطه السياسي وأهدافه التحرّرية على استراتيجية العنف السياسي، كوسيلة وحيدة للقضاء على النظام الاستعماري، خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945.

فحزب الشعب (حركة انتصار الحريات)، دعا إلى القطيعة التامة مع فرنسا. فعندما كان مصالي مسجوناً أثناء الحرب العالمية الثانية، عرضت عليه مصلحة المخابرات الفرنسية، كتابة برقية تأييد إلى الحكومة الفرنسية، من أجل إظهار تضامن الجزائر مع فرنسا في الحرب، باستعمال لغة الترغيب والتهديد، أبي وردّ قائلا: "سوف أوقع على برقية صداقة مع الشعب الفرنسي يوم تعيد فرنسا الحرية للجزائر. الآن أرفض، وفي استطاعتكم لو أردتم أن تقطعوا رأسي وتكنسوا السجن بلحيتي"<sup>1</sup>. فحزبه يرى القطيعة التامة مع فرنسا الاستعمارية، كذلك فرنسا من جهتها، لا تبحث على عقد علاقات مع الجزائر، بقدر ما تريد السيطرة الكلية، واستغلال شعبها وأرضها.

وفي هذا الصدد، ذكر أحمد بن بلة أنّ: " أحداث مايو 1945 والمجازر التي خلفت 45 ألف ضحية نتيجة القمع الأعمى الذي قام به في نفس الوقت الجيش الفرنسي والمعمرن الفرنسيون، ستنجج شرخا نهائيا. فقد حسمت حينها، جزئيا، مسألة اللجوء إلى العنف من أجل تحقيق الاستقلال، كهدف أقصى، داخل حزب الشعب الجزائري"<sup>2</sup>. إنّ حجم المجازر الاستعمارية المرتكبة خلال أحداث 08 ماي، كانت سببا مباشرا في ترسيخ عقيدة العنف والكفاح المسلّح لدى معظم الجزائريين، وبدأ الشباب المتطّع للحرية يبحث على الوسائل المناسبة للتخلص من المحتل،

<sup>1</sup> مرزوق، ص. 247.

<sup>2</sup> بن بلة، وثائق من فكر الحركة...، ص. 56.



ونتج عن ذلك، انضمام سكان الأرياف إلى العمل الحزبي، وتبنيهم للشعارات الوطنية، بعد أن صُدرت محاصيلهم الزراعية، فنزح أغلبهم نحو المدن، بحثا عن رزق يسدّ رمقهم، وسيكونون فيما بعد أقوى رافد للثورة التحريرية<sup>1</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية، اختلفت الآراء بين القادة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتباين النقاش بين جيلين في الحزب، تيار يؤيد مواصلة المشاركة في الانتخابات كواجهة شرعية للعمل السياسي، وكأداة للكشف عن فضائح الاستعمار والتعريف بالقضية الجزائرية. وتيار ثاني، عماده الشباب، رفض المشاركة في الانتخابات، ورأى فيها بُعدا عن سياسة الحزب، وعن مطالبه الحقيقية، وتقيّدا بالقوانين الفرنسية، وطلب التعجيل بالكفاح المسلّح. فالحركة بعد استقراءها للواقع الداخلي للحركة الوطنية، وللظروف الخارجية، ارتأت إلى عقد مؤتمر لها في 15 فيفري 1947 بالجزائر، وخلال المؤتمر، وفي خضم التجاذبات، اتّخذت جملة من القرارات، من أهمها: إنشاء المنظمة الخاصة للبدء في التحضير للكفاح المسلّح، والمشاركة في الانتخابات، كوسيلة من وسائل المقاومة السياسية<sup>2</sup>.

ومن جهة، حزب الأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بقيادة عباس فرحات، فبعد كل محاولاته الإصلاحية، ومطالبه الاعتدالية، استنتج بعد أحداث 08 ماي 1945، وسياسة التزوير الاستعمارية في كل الانتخابات، أنّ النظام الاستعماري لا يعيش إلا في الظلم والعنف، ولا يخضع إلا لقانون القوة، وآمن بقاعدة " لا يفيل الحديد إلا الحديد"<sup>3</sup>. وذكر عباس أنّ الفرق بينه وبين حزب الشعب، كون الأخير كان لا يثق في السياسة الاستعمارية وفي وعودها، واعترف بأحقّيتهم في هذا الطرح، فقد أثبتت الأيام صحة نظرهم<sup>4</sup>.

وفي أكتوبر 1951 أثناء دورة المجلس العمالي بقسنطينة، التقى عباس فرحات بالماريшал جوان، والذي سأل عباس عن الوضع الحالي في الجزائر، فردّ عليه "لم يبق للجزائريين إلا أحد أمرين: إما أن يأخذوا رشاشة ويتسلّقوا الجبال وإما أن يهجروا بلادهم"<sup>5</sup>.

وفي نفس السياق، لخصّ عباس نشاطه السياسي في الجزائر، مؤكّدا على أنّه من سنة 1943 إلى غاية 1954 اعتمد على الوسائل القانونية والسلمية لحلّ المشكل الجزائري، من خلال بيان الشعب سنة 1943، إلى حركة أحباب البيان، مروراً بالاتحاد الديمقراطي، واستعمل كل المساعي لإثبات فساد النظام الاستعماري، وخلص إلى أنّ الاستعمار، لا يستوعب إلا لغة السلاح<sup>6</sup>.

وفيما يتعلّق بتونس، فنجد بورقيبة من خلال حزب الدستور الجديد، قامت استراتيجيته السياسية على نبد العنف السياسي والفوضى والكفاح المسلّح، وكان على استعداد دائم للتفاوض مع السلطات الاستعمارية، ولو على حساب الآخرين، كما حدث بعد قيام الثورة الجزائرية، لأنّه يرى أنّ حزبه قانوني، ونشاطه الرسمي يقتصر على العمل في إطار

<sup>1</sup> بن جديد، ص. 46، 47.

<sup>2</sup> حاروش، ص. 186-188.

<sup>3</sup> عباس، ليل، ص. 234.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 252، 253.

<sup>5</sup> ص. 280.

<sup>6</sup> ص. 281.

ما يسمح به القانون. على أنّ الحزب، لم يستثن في برنامجه السياسي، اللجوء إلى العنف والتظاهر وأعمال الشغب، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكان يحرص على الفصل بين العمل السياسي الشرعي، وبين العنف السياسي السري، الذي يكلف به أفرادا مختارين بعناية، من أجل التخطيط لأعمال شغب، تستوجب جنوح النظام الاستعماري لطاولة الحوار، وتحقيق بعض الإصلاحات. وغالبا ما تقتصر طريقة مقاومة التونسيين للفرنسيين على الخروج في مظاهرات صاخبة، والدخول في إضرابات عامة، والتنديد بالمظالم الاستعمارية من خلال النشر في الصحف والجرائد، وتقديم عرائض احتجاجية لدى الحكومة الفرنسية والسلطات الفرنسية العليا<sup>1</sup>.

## 2-2 الكفاح المسلح:

إنّ حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، هو التيار الوحيد في الجزائر وتونس، الذي اعتمد أسلوب الكفاح المسلح، كحركة منظمة تهدف إلى القضاء على المحتل الفرنسي بقوة السلاح، أما باقي الأحزاب (حزب الاتحاد الديمقراطي، حزب الدستور القديم والجديد، الحزب الشيوعي الجزائري والتونسي) بقدر إيمانها بالاستقلال، بقدر رغبتها في البقاء تحت الراية الفرنسية الديمقراطية، على أساس من المساواة والعدالة الاجتماعية، وما تبنيها للكفاح المسلح في معركة التحرير الأخيرة، إلاّ تماشيا مع الواقع الذي فرض نفسه، الذي شهد انخراط الجماهير في الكفاح، ففقدت الأحزاب نفوذها الشعبي، فكان لا بدّ من الانضمام إلى الركب.

فحزب مصالي الحاج، كان يريد ثورة مسلحة منظمة ومخطّط لها منذ 1942، وتبني المقاومة السياسية، كغطاء شرعي من أجل التحضير للعمل المسلح، وتحمّرت فكرة الكفاح المسلح في الجزائر طيلة فترة الأربعينات إلى أن تجسّدت رسميا سنة 1947 بتأسيس المنظمة الخاصة، حيث اقتنع الجزائريون أنّ الوسائل السياسية لم تعد كافية لترويض الوحش الاستعماري، خاصة بعد مجازر 8 ماي<sup>2</sup>.

فالعامل المسلح في الجزائر انطلق بأمر من قيادة حزب الشعب، الذي وافق على تشكيل المنظمة الخاصة شبه العسكرية، للبدء في التحضير للثورة المسلحة، من خلال التدريب على حرب العصابات في الجبال والغابات والوديان، وصنع المتفجرات والأسلحة، وجهاز الراديو للإرسال والاستقبال، وتتبع الخرائط، وتجنيد أفضل المناضلين إخلاصا وطلاقة وتجربة. وتغلّبت الذهنية العسكرية على مناضلي حزب الشعب، على حساب الذهنية السياسية، وأصبح دعاة السلاح مسيطرين على أنصار المقاومة السياسية، وبذلك نفّس ضراوة الكفاح المسلح في الجزائر وشموليته، وقسوته من الجانبين الجزائري والفرنسي. إذ نلاحظ أنّ العلاقة بين قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ورجال المنظمة الخاصة، كانت علاقة انسجام وأوامر<sup>3</sup>.

بعد انتخابات المجلس الجزائري في أبريل 1948، التي اعتمدت فيها السلطة الفرنسية على سياسة القمع والتزوير من أجل إنجاح ممثليها، هذا الأمر، جعل اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات تجتمع وتتفق على انتهاج أسلوب

<sup>1</sup> قارن بين: بن طوبال، المصدر السابق، ص. 78. والمستيري، ص. 52، 53. والبلهوان، ص. 180 وما بعدها.

<sup>2</sup> مرزوق، ص. 184. وحاروش، ص. 186، 187. ومحمد عباس، اغتيال، ص. 28.

<sup>3</sup> عباس، ليل، ص. 257، 258. والمستيري، ص. 63، 64.

الكفاح المسلح، وإعطاء الأولوية للمنظمة السريّة ودعمها بالمال والرجال، بعد أن تبيّن لها محدودية العمل الشرعي مع الإدارة الفرنسية<sup>1</sup>.

اندلعت الثورة الجزائرية التحريرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954، معلنة بذلك عن ميلاد عهد جديد، قوامه السلاح والتنظيم والشعب. وقد ذكر بن بلة أنّ: " ثورة أول نوفمبر 1954 المسلحة تندرج ضمن هذه الحقيقة الدائمة: الرفض الشامل عند شعب للاستسلام والخضوع أمام قوة فظة وقاتلة لاستعمار جبار مسلح بالعلوم والتكنولوجيا"<sup>2</sup>.

واعتمد جيش التحرير في بداية ثورته على أسلوب "حرب العصابات"، وعلى العمليات الفدائية، نظرا لقلّة الجنود، ونقص الخبرة العسكرية، عن طريق العمل على تدريب فرق صغيرة، حتى تتمكن من الاختفاء عن أعين العدو، وتوجّه ضربات سريعة ثمّ تنسحب، وتنصب الكمائن من أجل التزوّد بالسلاح، وكانت تتجنّب الدخول في معارك مباشرة مع الجيش الفرنسي، ثمّ أخذ أسلوب جيش التحرير يتطور تدريجيًا إلى أن أصبح يعتمد أسلوب المواجهة، تماشياً مع الوضع الاستعماري، خاصة وأنّه لاقى تأييدا شعبياً غير محدود<sup>3</sup>.

بينما في تونس، فإنّ المقاومة السياسية ظلّت سائدة ومتحكّمة في حزب الدستور، على حساب دعاة الكفاح المسلّح، وعندما اندلعت حركة المقاومة التّونسية (الفلاحة) عام 1952، وزادت اشتعالا بعد اغتيال فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952، تبنّتها قيادة الحزب، من خلال تأطيرها وممارسة النفوذ عليها، ومدّها بالتوجيهات والدعم المالي، وبذلك أصبح الجهاز السياسي متفوّق على الجهاز العسكري، ومسيطر عليه. وبقي الكفاح محصورا في بعض الجهات، خاصة في الجنوب، ولم يعمم على كامل البلاد، وكان الحزب يتحصّن الفرصة المناسبة لوقف المقاومة وتحقيق الاستقلال الذاتي<sup>4</sup>.

ويختلف الكفاح التّونسي عن الكفاح الجزائري، من حيث أنّ بداية الكفاح المسلّح في تونس لم تكن له علاقة بالحزب، كما كان كفاحها مجرد خطوة عشوائية غير منظّمة، بادر بها بعض سكان الأرياف والبوادي المنحصرين في المناطق الجنوبية، دون علم الحزب ولا حتى استشارته. وعندما ظهر أنصار الكفاح المسلّح من أجل انتزاع الاستقلال دفعة واحدة، وتغلّب هذا التيار في مرحلة مهمة من مسار تونس، على أنصار الاستقلال بمراحل، حتى الشعب الدستورية في القطر التونسي أخذت تعمل مستقلة بدون الرجوع إلى أوامر قيادة الحزب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حاروش، ص. 187.

<sup>2</sup> مجلة الجيش، نوفمبر 1970، العدد 80، ص. 8. وبن بلة، وثائق...، ص. 33.

<sup>3</sup> جريدة المجاهد، 1961/11/01، ص. 11، 16. ومجلة الجيش، المرجع نفسه، ص. 18.

<sup>4</sup> المستيري، ص. 63، 64.

<sup>5</sup> أندري جوليان، ص. 255. والبورصالي، ص. 65.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ بورقيبة كان يرى العمل المسلّح كوسيلة من أجل التفاوض، فقد نشرت الإقامة العامة الفرنسية سنة 1950 رسالة من بورقيبة إلى العابد بوحافة (مثل الدستور الجديد في نيويورك)، يذكر فيها بأنه سيلجأ إلى السلاح إذا رفضت الحكومة الاستعمارية التفاوض<sup>1</sup>.

وتذكر الكثير من المصادر، أنّ المقاومة المسلّحة التّونسية، قادها رجال الريف إثر موجة القمع التي طالت القادة الوطنيين والمناضلين بعد أحداث 18 جانفي 1952، ليقينها أنّ الاستعمار الفرنسي لا يفهم إلا لغة القوة والسلاح، ولم يكن لحزب الدستور أي علاقة بها، ولم يكن يتلقون الأوامر منه، والدليل على ذلك، أنّ أغلب رجال المقاومة لم يمثلوا لإلقاء السلاح بعد انتهاء المفاوضات، بل لم يعترف بعض قادة الحزب بالفلاّقة لكونهم دعاة للعنف، كما سعى بورقيبة إلى التخلّص منهم بعد اتّفاقيات 03 جوان 1955، حيث وصفهم "بالجهلة" و"الرّعاة"<sup>2</sup>.

وعلى إثر خطاب "منداس فرانس" بقرطاج في 21 نوفمبر 1954، حول خطر انتشار حركة "الفلاّقة" في الجبال، استغلّ بورقيبة الموقف، وصرّح في استجواب صحفي قائلًا: "إنّ غياب الزعماء، غيابي، هو أساس التفليق، وإذا تأخّرت عودتنا سنجازف بفيض الفلاّقة علينا، ورغم أنّ وطنيتهم لا شكّ فيها، فقد ينقصهم النضج السياسي الذي تتطلبه الظروف". وذكر بورقيبة أنّه استعان بالجيش الفرنسي للقضاء على المقاومة اليوسفية في الجنوب، بعد اتّفاقه مع الفرنسيين على الاستقلال، وقال: أنّ الفلاّقة "بمحّجة أنّهم صعّدوا إلى الجبال، يتخيّلون أنّهم هم الدولة، وما نحن إلا مغتصبون"<sup>3</sup>.

وفريق آخر يرى، أنّ الفلاّقة غالبًا ما استجابوا لنداءات الحزب الدستوري الجديد، ولتصريحات الحبيب بورقيبة من منفاه، الذي كان يحرّضهم على الكفاح، كما جاء في تصريح بورقيبة للمقاومين عام 1956 أثناء جولته بالجنوب، بأنّ التمرد "مسيّر من حزب عرف كيف يشير عليكم بالوقت المناسب في الكفاح ومتى يجب إيقافه"<sup>4</sup>.

كما أنّ، بعض قادة الحزب في القاهرة فكّروا في الكفاح المسلّح، وعمل بورقيبة على إجراء اتّصالات مع قادة الفلاّقة كالطاهر الأسود والأزهر الشرايطي (أعضاء في الحزب) من أجل احتوائهم واستعمالهم كورقة ضغط في مطالبه السياسية، ومفاوضاته مع السلطات الفرنسية، ما يعني أنّه لم تكن هناك صلة ممنهجة وواضحة بين الحزب والفلاّقة<sup>5</sup>.

ملخص القول، أنّ نظرية الكفاح المسلّح في الجزائر، ابتداء من حزب الشعب (حركة انتصار الحريات)، إلى المنظمة الخاصة، إلى جبهة التحرير الوطني، تظلّ تجربة رائدة وفريدة من نوعها في دول المغرب العربي، لأنّ التيار الاستقلالي في الجزائر، آمن منذ البداية بنجاعة الكفاح المسلّح ضدّ الآلة الاستعمارية، نظرا لاستقراره للأوضاع الدولية والمحلية، وانعكاسها على قضية الجزائر، التي تختلف عن تونس وعن بقية المستعمرات، فالجزائر حسب القانون الفرنسي أرض فرنسية، ويتعرّض شعبها لحرب إبادة، وقوانين استثنائية عنصرية، وبالتالي حتى التربية والتنشئة للفرد الجزائري

<sup>1</sup> الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، المصدر السابق، ص. 87.

<sup>2</sup> البورصالي، ص. 65، 87، 88.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 68، 162، 157.

<sup>4</sup> ص. 65.

<sup>5</sup> ص. 83، 84.

تختلف عن التنشئة للفرد التونسي، فالجزائري عاش على الاضطهاد والبطش والمحتشدات والعنف وقانون أهالي والعقوبات الجماعية، هذا الوضع، أدى به إلى تبني الكفاح المسلح كخيار وحيد. أما التونسي فقد حظي بمعاملة القوانين الدولية التي تقرّ بالحماية الفرنسية على تونس، وظلّ العمل بالدستور قائما، ولم يكن قانون أهالي في تونس، كما أنّ الثورة التونسية اقتصر نشاطها على عمليات التخريب، وحرب الكمائن، في جهات مختلفة من البلاد، دون قيام قيادة مركزية تجمعها، فبداياتها كانت شعبية عشوائية، ثم تبناها الحزب وأطرها، كما أنّه لم يكن للفلاحة قيمة تذكر في المفاوضات الفرنسية التونسية.

وما يميّز تونس، أنّها كانت سباقة في اندلاع العمل المسلح، الذي اعتبرته خيارا تكتيكي، من أجل تحقيق المرحلة في المطالب، وقد حققت استقلالها بأقل الأضرار بواسطة الدهاء البورقيي. على خلاف الجزائر، على الرغم من تأخر كفاحها المسلح بسبب اكتشاف المنظمة الخاصة، وبروز الصراع الداخلي بين المركزيين والمصاليين، إلا أنّها، ترى العمل المسلح خيارا استراتيجيا، لذلك، فإنّ ثورتها كانت تحت قيادة منظمة، وشاملة لكل التراب الجزائري، ثمّ تطوّرت إلى حرب مفتوحة، وجبهة التحرير كانت الممثل الوحيد للشعب، وهي التي قادت المفاوضات إلى غاية الاستقلال، الذي تحقّق بعد خسائر كبيرة في الأرواح، وخراب في البنية التحتية.

## 2-3 توحيد الجهود العسكرية المغاربية.

سعى قادة الحركة الوطنية في الجزائر وتونس إلى محاولة توحيد الجهود العسكرية، وتنسيق العمل المسلح، بغية تحقيق الثورة المغاربية الشاملة، وطرد المحتل الفرنسي من شمال إفريقيا، وهذه الخطوة تعتبر آلية كفاح فعالة ضدّ المستعمر، الذي كان يخشى توحد مناضلي شمال إفريقيا، إلا أنّ هذه الجهود تعثرت بسبب تباين الرؤى بين قادة النضال، والنزعة القطرية، واختلاف طبيعة السياسة الاستعمارية في الجزائر وتونس، إضافة إلى اختراق السلطات الاستعمارية لكل مبادرات الوحدة.

وقد أرسلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1948 الأمين دباغين للتباحث مع المناضلين التوانسة من أجل تأسيس منظمة سرّية في تونس، على غرار المنظمة الخاصة في الجزائر. وفي سنة 1949 أرسلت الحركة بعثة ثانية ضمّت بن بلة وبوقادوم ودرودور، من أجل التنسيق في إنشاء جبهة كفاح مسلحة مشتركة، غير أنّ صالح بن يوسف رفض الفكرة ولم يوافق عليها، بحجّة أنّ قضية تونس تختلف جذريًا مقارنة بقضية الجزائر، التي تعتبر مقاطعة فرنسية، واعتبر أنّ هذه الجبهة تعرقل استقلال تونس، إلا أنّه، تمّ الاتفاق على التعاون في مجال المتفجرات، من خلال تدرين مناضلين تونسيين في الجزائر على صنع المتفجرات وطريقة استخدامها<sup>1</sup>.

إنّ التنسيق العسكري المغاربي ظهر بقوة سنة 1952، لأنّ الساحة السياسية عرفت تغيرات جذرية كبيرة، وفرضت النضال المشترك والعمل الموحد بين الأحزاب المغاربية (حزب الشعب، حزب الدستور الجديد، حزب الاستقلال المغربي)، وفيما يخصّ تونس، فإنّ اغتيال فرحات حشاد في شهر ديسمبر 1952 كان بداية العمل المسلح

<sup>1</sup> عبد الله مقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، صدر بدعم من وزارة الثقافة، 2013، ص. 19، 20.

للمقاومة التونسية ضدّ الاستعمار الفرنسي، وبسبب الإجراءات القمعية تقلّص النشاط السياسي الحزبي وتصاعد النشاط العسكري التحرّري، وكان هناك تنسيق واتّصالات متبادلة بين المناضلين الجزائريين وحركة المقاومة التونسية (الفلاقة)، وقد قدّمت حركة انتصار الحريات للفلاقة المساعدات من رجال وعتاد، وانخرط الجزائريون في حركة المقاومة التونسية، وفي المقابل، تضامن التونسيون مع ثورة التحرير الجزائرية<sup>1</sup>.

ويذكر عمر الشاذلي أنّ بورقيبة كلّف "علالة العويّتي" بالاتّصال بالوطنيين الجزائريين، من أجل تنسيق المقاومة، هذا الأخير التقى بأحمد بن بلة، الذي رفض الأمر، بحجة أنّ الجزائريين ما زالوا تحت صدمة مجازر 08 ماي 1945<sup>2</sup>.

كما وجّه المناضل التونسي علي البلهوان في شهر جوان 1954 رسالة إلى الحزب الدستوري الحر، دعا فيها المناضلين التونسيين إلى دعم القضية الجزائرية، عن طريق الدعاية لها حتى تتوسّع رقعة الكفاح، وتتشتت قوة الاستعمار. لكنّ التسوية السلمية للقضية التونسية التي قبلها بورقيبة، وأبدى استعدادة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية مقابل الاعتراف بالاستقلال الداخلي لتونس، كانت ضربة قاضية لوحدة الكفاح المغربي وللتنسيق المشترك، وبذلك خالف بورقيبة العهد التي أمضاها في القاهرة<sup>3</sup>.

كان بورقيبة يرى العمل العسكري مجرّد وسيلة لضغط لتحقيق المكاسب السياسية، ولم يراهن عليه يوماً، كما حكم على الوحدة المغاربية بالفشل واستبعد نجاحها، ورفض أن يربط مصير تونس بقضايا المغرب العربي، وجسّد سياسته البراغماتية التي تعتمد على سياسة المراحل، وفق قاعدة خذ وطالب، حتى تحقّق الاستقلال لتونس<sup>4</sup>.

بينما مفضّرو الثورة في الجزائر، كان لهم إيمان راسخ بوحدة الكفاح المغاربي، ولا أدلّ على ذلك، بيان أول نوفمبر الذي أشار إلى كفاح تونس والمغرب، والمصير المشترك الذي يجمع كل حركات التحرّر، وكذلك بيان جيش التحرير الوطني الذي وجّه إلى الشعب الجزائري " من جيش التحرير الوطني إلى الجزائر المسلمة أيّها الشعب الجزائري. بما أن الشعوب المستعمرة قد حطمت روابط العبودية والاضطهاد، وبما أن إخوانك في تونس والمغرب يكافحون يجب عليك أن لا تنسى لحظة واحدة بأن مصيرنا واحد ولهذا فليس هناك من مانع يمنعنا من الاتحاد والتعاون المتبادل، إن سلامنا واحد، وحرّيتنا واحدة، وإن كل محاولة لتجزئة القضية المغربية تعتبر مخالفة للتاريخ"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> كافي، المصدر السابق، ص. 33-35. وعبد الله مقلاتي وصالح لميش، المرجع السابق، ص. 13، 21.

<sup>2</sup> الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، ص. 87.

<sup>3</sup> مقلاتي ولميش، ص. 27، 28.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 33، 34.

<sup>5</sup> محمد لحسن زغندي، أحسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص. 132-

كانت سنة 1955 مرحلة تاريخية مهمة بالنسبة للمقاومة الجزائرية، التي كانت تعتقد أنّ التعاون المشترك سيجمعهم مع الأشقاء في تونس والمغرب، من أجل طرد المحتل الفرنسي، وإشعال شمال إفريقيا، لكن خاب ظنّها، فقد مالت تونس والمغرب إلى المفاوضات، فنالت تونس استقلالها الذاتي، وعاد محمد الخامس إلى عرشه<sup>1</sup>. في شهر مارس سنة 1956 تحصّلت تونس على استقلالها بفعل مجهودات بورقيبة، غير أنّ الثورة التحريرية واصلت اتّصالها مع صالح بن يوسف (المقاومة اليوسفية) المعارض للاستقلال التونسي على حساب الجزائر. وفي رسالة من الوفد الخارجي إلى قادة الثورة بالداخل في 6 جوان 1956، بيّنت العلاقة والتنسيق المشترك بين الثورة الجزائرية وجيش التحرير التونسي، وفي نفس الرسالة وجّه وتبّه قادة الثورة الجزائرية في الداخل الوفد الخارجي بضرورة ربط اتصالات مع بورقيبة والقيام بعمل مشترك معه، لأنّه أصبح زعيم تونس بلا منازع<sup>2</sup>.

2-4 عدّو العدّو صديق (التعاون مع الألمان).

عندما احتلّت ألمانيا باريس (فرنسا) في جوان 1940، وعيّنت حكومة موالية لها، واضطهدت الفرنسيين، استبشرت الشعوب المغاربية بذلك، على قاعدة "عدّو العدّو صديق"، وأخذ بعض المناضلين في الجزائر وتونس يدعون إلى ضرورة التقارب من الألمان والتعاون معهم. فما هو موقف الأحزاب المغاربية في الجزائر وتونس من الاحتلال الألماني لفرنسا؟ وكيف انعكس ذلك على مسار الحركتين الوطنيتين؟.

إنّ للتفوق العسكري لدول المحور على دول الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، كان له وقعه الإيجابي على الشعب الجزائري، الذي انتظر تحسّن حالته بعد خروج ألمانيا، غير أنّ بعض المناضلين في الجزائر، استغلّوا الحدث وتعاونوا مع الألمان، من أجل القضاء على النظام الاستعماري الفرنسي، وظهرت بوادر "التمرد"، وقد عيّنت ألمانيا جواسيس عرب لصالحها في الجزائر وتونس. وفي المدارس الجزائرية رفض التلاميذ الجزائريين، أداء تحية العلم الفرنسية وغناء المارشال "نحن هنا" كما هو معتاد<sup>3</sup>.

أما على المستوى الحزبي في الجزائر، فقد حاول "بلقاسم راجف" تغيير توجهات حزب الشعب في غياب زعيمه مصالي، ودفع المناضلين إلى التعاون مع الألمان، كما عمل في الإذاعة الألمانية التي كانت تذيع برامج بالعربية خاصة بشعوب المستعمرات الفرنسية بشمال أفريقيا، وآخرين من أعضاء الحزب، حاولوا التقرب من "لجنة الألمانين" في الجزائر العاصمة، لكنّ مصالي وقف ضدّ سياسة راجف، واستبعده من الحزب هو ورفاقه، وكان مصالي يصرّح: أن ألمانيا ستخسر الحرب، كما أنّه لم يكثر لمساومات الألمان له<sup>4</sup>.

رفض مصالي التعاون مع الألمان، وفصل المناضلين من الحزب الذين تعاونوا معهم، فهو ضدّ النازية وضدّ الفاشية وضدّ أي ديكتاتورية، وكان متأكّدا بأنّ الألمان سيخسرون الحرب، لأنّ الحلفاء أكثر دبلوماسية ودهاء، وليست القوة معيار النصر. وعلى الرغم من موافقه الواضحة إلا أنّ الإدارة الاستعمارية اتّهمت مصالي بالنازية، وكذلك حزب

<sup>1</sup> رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، تر. فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى، عيد مليلة، الجزائر، (د.ت)، ص. 27.

<sup>2</sup> بلحسين، ص. 190، 191.

<sup>3</sup> trodi, p. 24.

<sup>4</sup> مرزوق، ص. 169. 177 وما بعدها.



الشعب، وقد ردّ الحزب على ذلك، في منشور بتاريخ 22 جويلية 1945 بين فيه، أنّ الحكومة تتّهم الحزب "بروابطه مع النازية"، لكن الحزب كان يطالب بإطلاق سراح مصالي، وبسقوط الاستعمار، والمطالبة بالحرية، وكذب المنشور بمتان الإدارة الاستعمارية، وأثبت أنّ مصالي قد حكمت عليه حكومة فيشي الموالية للألمان بالأشغال الشاقة، وأنّ مصالي لم يستجب قط لعروض النازية<sup>1</sup>.

أما تونس، فحزب بورقيبة (الدستور الجديد) يشترك مع حزب مصالي (حزب الشعب)، في رفضه التعاون مع الألمان، ودول المحور، وعرف كيف يستقل بحزبه عن المحور، وقد أرسل بورقيبة من السجن توجيهاته إلى قادة الحزب، يأمرهم بضرورة إجراء اتصالات مع فرنسيي تونس المواليين للجنرال ديغول، والعمل معهم، ومن خلالهم يتم الاتصال بالإنجليز والأمريكان، وكان يهدف بورقيبة من ذلك، أن يكون حزبه بعد انتهاء الحرب في صف المنتصرين، لأنّه جازم بأنّ النصر سيكون للحلفاء<sup>2</sup>.

على الرغم من تحذيرات بورقيبة للتونسيين من معبّة التقارب مع المحور، إلّا أنّ الدعاية الألمانية واليابانية أثناء الحرب، بواسطة نشرات "إذاعة برلين" وجدت تعاطفا كبيرا من شعوب المستعمرات ضدّ فرنسا، خاصة تونس، التي تأثّر شعبها بالدعاية، ومال الغالبية منهم إلى صف الألمان، شماتة بفرنسا التي عاملتهم بالشدّة بعد حوادث 1938، وأصبح الشعب يرى أن خلاص تونس والعرب سيكون من طرف هتلر، وقد قدّرت الإقامة العامة الفرنسية أن نسبة 95% من التونسيين تعاطفوا مع الألمان والمحور، بعد نزولهم بتونس يوم 09 نوفمبر 1942، ولقيت قواتهم ترحيبا في كل الجهات<sup>3</sup>.

وقد أسّس المناضلون التونسيون في برلين سنة 1942 مكتبا للمغرب العربي بمساعدة أمين الحسين، الذي كان يهدف إلى "استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية"، كما أشرف المكتب على الدعاية لصالح الألمان، وتجنيد الجنود المغاربة في صفوف المحور، وتوعية الشعوب بأهمية انتهاز الدعم الألماني للتحرّر من الاستعمار الفرنسي<sup>4</sup>.

محمل القول، أنّ تأييد وتعاطف الشعب الجزائري والتونسي مع دول المحور، ليس رغبة فيهم، لأنّ الشعبين على وعي تام بأنّ ألمانيا أو فرنسا كلاهما احتلال، لكن تأتي عملية التقارب في ظلّ قاعدة "عدّو العدّو صديق"، فقد استغلّت الشعوب المغاربية الوجود الألماني في المنطقة، من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسي. ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور، سارعت الأحزاب في الجزائر وتونس إلى تقديم مطالبها، من خلال إعلان سقوط الاحتلال في الجزائر، والحماية في تونس، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتقدّمت الوفود ببرامجها وإصلاحاتها. وقد تفرّد

<sup>1</sup> قداش، ج2، ص 1342. وناصر، ص. 26. ومرزوق، ص. 221.

<sup>2</sup> الزيدي، ص. 504. وغلاب، ص. 327.

<sup>3</sup> ذويب، ص. 76. والزيدي، ص. 501، 502.

<sup>4</sup> مقلاتي ومليش، ص. 16.



بورقبية عن غيره من الزعماء السياسيين في تونس، بعد الحرب، من خلال تأييده للحلفاء، بأن أصبح زعيما لتونس وقائدها الأكبر، على حساب حزب الدستور القديم الذي أفل نجمه نسيبًا بعد نفي المنصف باي.

## 2-5 الوحدة القومية الوطنية الداخلية:

نعني بالوحدة القومية الوطنية في الجزائر أو تونس، تجمّع كل الأحزاب باختلاف أيديولوجياتهم، في هيئة مشتركة، كآلية كفاح، ضدّ النظام الاستعماري، وإنّ أفضل من جسّدت الوحدة الوطنية السياسية طيلة مسارها النضالي، هي الحركة الوطنية التّونسية، فقد كان حزب الدستور الجديد يولي أهمية بالغة للوحدة بين كل التيارات، فبعد عودة بورقبية من القاهرة سنة 1949، دعا كل الحركات السياسية والقوى الشعبية، إلى ضرورة التجنيد من أجل الكفاح، استعدادا للمرحلة القادمة التي تتطلّب التوحد والعمل المشترك، لمواجهة السياسة الاستعمارية الرامية إلى اعتبار تونس محمية فرنسية<sup>1</sup>.

فقد اعتمدت تونس - كوسيلة كفاح فعّالة - على الوحدة الحزبية والنقابية والجمعوية، عن طريق حرص القيادة الانتقالية السرية لحزب الدستور - التي تشكّلت بعد انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب 18 جانفي 1952 - على مشاركة كل الاتجاهات تحت لواء "الجبهة القومية" التّونسية، الملقبين "بالمؤلفة قلوبهم"، من أجل صدّ الإصلاحات المختلفة، التي كان يشرف عليها المقيم العام "دي هوتكلوك" سنة 1952، ومن بعده "فوازار" سنة 1954، ويريدان فرضها على البايع باعتباره المخاطب الشرعي باسم فرنسا<sup>2</sup>.

حزب الدستور الجديد، يتميز عن حزب الشعب، من خلال محاولاته المتكرّرة احتواء نشاط ومناضلي جامع الزيتونة وكذا الأتحاد العام التونسي للشغل، وتبني أغلب المواقف والنشاطات الوطنية الصادرة منهما، وكان الحزب ضمن خطّته النضالية يركّز على تعبئة كافة شرائح المجتمع خاصة فئة العمال التي هي عرضة للاستغلال والتوجيه الاستعماري الذي يؤثر على كرامة العامل التّونسي، كما كانت الطبقة الشغيلة رافدا قويا للحزب وقوة ضاغطة يستعملها في تحقيق مطالبه<sup>3</sup>.

كما لبّت كل الأحزاب والمنظّمات القومية التّونسية، نداء الإضراب العام، الذي كرّس الوحدة الوطنية في أفضل معانيها، وذلك بعد توقيف الحبيب بورقبية وقيادات الدستور الجديد أثناء أحداث 18 جانفي 1952، فقرّرت كلّ المنظّمات الوطنية الإضراب العام، تضامنا مع حزب الدستور الجديد، حتى اليهود التّونسيون شاركوا في المظاهرات والإضراب الشامل، فقد نفّذ الإضراب بدقة، فأغلب الأسواق والمحلات أغلقت، حتى في المدن الأوربية. يأتي الإضراب كرسالة وحدوية من طرف التّونسيين في معظم أنحاء البلاد، إلى سلطات الحماية، التي لم تكتف برفض

<sup>1</sup> القصاب، ص. 609.

<sup>2</sup> المستيري، ص. 48، 49.

<sup>3</sup> نويّرة، ص. 103، 104. والمعالي، المصدر السابق، ص. 197.

الإصلاحات على الباي، فباشرت سلسلة الاعتقالات في صفوف قادة الحركة الوطنية. وكان الإضراب العام سببا مباشرا في اندلاع المقاومة التونسية المسلحة<sup>1</sup>.

بخصوص الجزائر، رغم مبادرات الأحزاب الوطنية بين الفينة والأخرى، لتجسيد وحدة وطنية قادرة على مقاومة مخططات الاحتلال الفرنسي، الرامية إلى الإبقاء على الجزائر أرض فرنسية، إلا أنّها لم تؤت ثمارها واقعياً، نظرا لتباين الهوة بين برامج الأحزاب، منها ما هو استقلالي، وآخر إصلاحي، ومنها ما يدعو إلى المساواة في ظل الجمهورية الفرنسية.

ففي ربيع سنة 1945 كادت أن تنشأ حكومة ائتلافية بالاتفاق بين مصالي الحاج وفرحات عباس والبشير الإبراهيمي، حيث كانت مهمتها، مفاوضة سلطة الاحتلال بعد انتهاء الحرب، على الإعلان عن استقلال الجزائر<sup>2</sup>. حاول مصالي في نوفمبر سنة 1948 دعوة حزب فرحات عباس إلى تشكيل وحدة متينة، تأخذ بعين الاعتبار إرادة الشعب الجزائري في الاستقلال، وفي أوت 1951 شاركت حركة انتصار الحريات في مبادرة الوحدة الوطنية التي دعا إليها الحزب الشيوعي الجزائري، من خلال إنشاء "الجبهة الجزائرية من أجل احترام الحريات الديمقراطية". التي قامت ضدّ سياسة تزوير الانتخابات، رغم أن حزب الشعب كان يعتبر الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي من الخصوم السياسيين لبرنامجهم، لرفضهم لمبدأ الاستقلال<sup>3</sup>.

بعد اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، سعى الوفد الخارجي لجبهة التحرير في مساعي الوحدة، من خلال جمع كل الأحزاب الجزائرية تحت ميثاق واحد، ففي 18 فيفري 1955 تأسست في القاهرة "جبهة تحرير الجزائر" التي ضمّت ممثلين عن جبهة التحرير، الاتحاد الديمقراطي، الأمانة لمصالي، جمعية العلماء المسلمين، ومن الموقعين على الميثاق، نجد كل من، أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد يزيد، أحمد مزغنة، حسين لحول، الشاذلي المكّي، أحمد بيوض، البشير الإبراهيمي، الفضيل الورتلاني. وكان الميثاق يهدف إلى توحيد جهود المسؤولين الجزائريين في القاهرة، من أجل خدمة قضية الجزائر ودعم الحركة الثورية القومية، وإعطاء فرصة للأحزاب للالتحاق بركب الثورة. لكن انفرط عقد الميثاق، ولم يؤدّ إلى نتائج عملية، بسبب اختلاف التوجّهات والرؤى، وفشلت محاولة الوحدة بعد تصريحات بوضيف الذي قال إنّ جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري<sup>4</sup>.

ملخص القول، إنّ الحركة الوطنية التونسية، كانت متميّزة في مبادرات الوحدة القومية، نظرا لتمائل البرامج السياسية الإصلاحية بين كلّ الأحزاب، ولوجود فروقات قليلة، حيث أنّ كلّ الأحزاب والنقابات التونسية توحدت وشاركت بقوة في معركة التحرير، على خلاف الحركة الوطنية الجزائرية، التي كانت مبادرات الوحدة القومية فيها

<sup>1</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 13, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 1. L' échec de la répression, P. 131, 132. ص. 190. البهلوان،

<sup>2</sup> عباس، خصومات تاريخية، ص. 85.

<sup>3</sup> بوغزير، الاتهامات المتبادلة، ص. 99.

<sup>4</sup> حاروش، ص. 215.

محتشمة، وغير فعّالة، بسبب الاختلاف الكبير في البرامج والأهداف بين الأحزاب الوطنية، وقد ظهرت الوحدة في الجزائر بصورة حقيقية ابتداء من سنة 1956 عندما انضمت كل الأحزاب والجمعيات بصورة فردية إلى جبهة التحرير الوطني، بعد أن استعملت الجبهة بلاغات تهديد ووعيد لكل المتأخرين في الانضمام إلى ركب الثورة.

ثانيا: برامج ومطالب الأحزاب السياسية:

#### 1- البرامج والمطالب الاستقلالية.

في الجزائر، وخلال مسار الحركة الوطنية الجزائرية، فإنّ مصالي الحاج، هو الشخصية الجزائرية الوحيدة الذي نادى باستقلال الجزائر، بواسطة حزب "النجم" ثم حزب "الشعب" ثم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وقد اعتمد مصالي في برنامجه السياسي، على الإيديولوجية "الماركسية" التي تميل إلى العمل، والتركيز في دعايته على العمال بدلا من المتعلمين والمثقفين، والبعد عن كثرة الكلام وسياسة التفاوض. واعتمد أيضا على "الإيديولوجية القومية العربية في بعدها الروحي والثقافي" من خلال تكريس القيم العربية الإسلامية والدينية والثقافية<sup>1</sup>.

وكان مصالي يردّد "لا خيار لنا إلا الاستقلال"، ويدعو إلى إجلاء الاستعمار والقطيعة التامة معه. وفي إحدى مناظراته مع بعض المعلمين الفرنسيين الاشتراكيين، سئل، كيف تدعو إلى مطلب الاستقلال، وهو مطلب غير منطقي ولا يمكن تصوّره، بينما نطالب بالاندماج منذ سنوات ولم نحصل عليه، فردّ عليهم، أن استقلال الجزائر أمر طبيعي وممكن، أما الاندماج "فغير طبيعي وغير ممكن لا عقليا ولا تاريخيا ولا عمليا". ثم أضاف مصالي، بأنّ استقلال الجزائر حصلنا عليه منذ 1900، من خلال المجلس المالي الذي استحوذ عليه "الكولون" ويتصرفون فيه كما يشاؤون، فلا بدّ أن يشارك الشعب في انتخاباته بكل ديمقراطية ليتحول إلى برلمان جزائري<sup>2</sup>.

فحزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، تيار استقلالي بامتياز، قائم على المطالب التحرّرية، من خلال إلغاء النظام الاستعماري، والثورة على الأوضاع، واسترجاع السيادة الوطنية في إطارها العربي الإسلامي، وعمل على توعية وتكوين الشعب، بغية تغيير النظام القائم، ودعا إلى المحافظة على الشخصية الوطنية، وندد بسياسة الاندماج، ودافع على الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري. فالسيادة في برنامجه، يجب أن تكون كاملة "سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية"، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ومحاربة الاستعمار، اختار طريق الوسيلة الثورية<sup>3</sup>.

إنّ مطالب حزب الشعب أثناء انتخابات 1946 هي إجراء استفتاء شعبي، ومجلس تأسيسي سيّد، والجنسية الجزائرية، والعيش في كنف الحرية والاستقلال. وعلى الرغم من أنّ الحزب، في مؤتمره سنة 1947، اعتمد أسلوبين في النضال، الشرعي (سياسة الانتخابات) والسرّي (المنظمة الخاصة)، إلّا أنّه طالب في بيانه، بإلغاء "الهيمنة الإمبريالية وإعادة السيادة إلى الشعب"، والدستور بكل صلاحيات السيادة الوطنية، والتطبيق للمبادئ الديمقراطية من خلال "جمعية تأسيسية جزائرية سيدة منتخبة عن طريق الاقتراع العام والمباشر في هيئة انتخابية وحيدة"، لترجم في "دستور

<sup>1</sup> حاروش، ص. 183.

<sup>2</sup> مرزوق، ص. 146. 145.

<sup>3</sup> حاروش، ص. 182، 183.

يحدّد أسس الدولة الجزائرية على النطاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، واعتبر الحزب بأنّ قضية الجزائر هي مشكل سيادة، ضدّ إمبريالية فرنسية، كما ندد بأطروحة النظام الاستعماري الذي ينفي وجود وتطور الأمة الجزائرية. بينما كان فرحات عباس من خلال حزبه "الاتحاد الديمقراطي" و"الحزب الشيوعي" يدعون إلى البرنامج الفيدرالي الذي يقيّد السيادة الجزائرية، ويطالب بتساوي التمثيل على مستوى البرلمان، ودمج الجزائر في الاتحاد الفرنسي، كما تخلّى النظام الفيدرالي على مسؤولية "الدفاع الوطني والشؤون الخارجية" للحكومة الفرنسية، هذا وقد اعتبر حزب الشعب النظام الفيدرالي "استعماراً مموهاً تحت مظهر الديمقراطية"، يتنافى مع التطلّعات الوطنية التحررية، وأنهم أنصار النظام الفيدرالي "بالتواطئ" و"الجريمة" في حق سيادة الشعب<sup>1</sup>.

وبعد انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948 تحوّل نظر كل الوطنيين الجزائريين إلى "الانتفاضة على النظام القائم واللجوء إلى الأساليب والوسائل الثورية لتقويض أسسه"<sup>2</sup>.

على خلاف، حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يتصوّر الاستقلال بعيد المنال، وكان أنصاره يردّدون: "يجب أن ننتظر حتى يترجى الشعب وعندها فقط سنعرف ما يجب فعله، كيف يمكننا أن نطلب الاستقلال ونحن غير قادرين على صناعة علبة كبريت، كيف تبغون طرد الفرنسيين؟"، وكان جواب مناضلي حزب الشعب "إذا بقينا مستعمرين لن نتعلم أبداً صناعتها"<sup>3</sup> (كذا)، علبة الكبريت تلك، ولا أي شيء آخر أما السلاح فلن يسمحوا لنا بفعل ذلك"<sup>4</sup>. وكان عباس يرى في سياسة العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق، السبيل المؤدية إلى استقلال الجزائر، واسترجاع سيادة الأمة الجزائرية، بشرط أن تكون المساواة بين جميع السكان مهما كانت اختلافاتهم، دون تمييز وعنصرية، وبذلك تقوم "جمهورية جزائرية أخوية بصفة سلمية"، كما طالب بحق التعليم للجزائريين، وندد بالقوانين الاستثنائية<sup>5</sup>.

وقد ذكر عباس على أنّه تحصل على رسالة من زعيم حزب الدستور الجديد الحبيب بورقيبة، بعثها له من القاهرة، قائلاً له: بأنّ فرنسا لن تلجّي لك أي مطلب من مطالبك، وقد اعتمد بورقيبة في ذلك على تجربته الشخصية مع الحكومة الفرنسية، ثمّ نصحه بأن يعتنق "مبادئ حزب الشعب الجزائري"<sup>6</sup>.

نستنتج أنّ الرسالة بعثها بورقيبة عندما كان متواجداً في القاهرة ما بين (1945 - 1949) ومتأثراً بالأفكار الاستقلالية، والقومية العربية الإسلامية، لأنّه بعد عودته من القاهرة سنة 1949، تبّى نفس المطالب التي كان يناهز بها فرحات عباس.

<sup>1</sup> قداش، ج2، ص. 1356، 1357، 1083، 1085، 1086.

<sup>2</sup> عباس، اغتيال، ص. 30.

<sup>3</sup> الصحيح: صناعة علبة الكبريت.

<sup>4</sup> مشاطي، ص. 40.

<sup>5</sup> عباس، ليل، ص. 154 - 156.

<sup>6</sup> نفسه، ص. 208.

كذلك الحركة الوطنية التونسية، طالبت بالاستقلال التام، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وإطلاق سراح الملك، من خلال مصادقتها على ميثاق وطني في مؤتمر ليلة القدر سنة 1946، وقد حضر المؤتمر كل الأحزاب السياسية والمنظمات القومية التونسية (ممثلون عن الحزب الدستوري القديم والجديد، الشيوعيين، شيوخ جامعة الزيتونة وكذا الأعيان)<sup>1</sup>.

وقد ضمّ برنامج حزب الدستور الجديد سنة 1949 الدعوة إلى إنشاء حكومة تونسية، من خلال دعوة مجلس قومي. وبذلك يشابه في مطالبه حزب الشعب - حركة انتصار الحريات، الذي كان يهدف إلى تشكيل حكومة جزائرية وبرلمان جزائري واحترام الأمة الجزائرية والاسلام واللغة العربية. كذلك دعاية حركة الانتصار كانت تتمحور حول: استقلال الجزائر والجامعة العربية وإطلاق سراح مصالي، بينما يختلف حزب الدستور الجديد عن حزب الشعب في مطلب الاستقلال التام، فحزب الدستور يدعو إلى الاستقلال الذاتي على العكس من ذلك حزب الشعب<sup>2</sup>.

غير أنّ الملاحظ على حزب الدستور الجديد منذ تأسيسه، أنّ رئيسه الحبيب بورقيبة، أظهر برنامجاً سياسياً معتدلاً، يعتمد على تحقيق الإصلاحات التقدمية التي تؤدي إلى ربط التونسيين بإدارة شؤونهم، في إطار معاهدة باردو، وأزال من برنامجه المطالب الاستقلالية<sup>3</sup>. أي أنّه - غالباً - في غياب بورقيبة تتصاعد مطالب الحركة الوطنية التونسية نحو الاستقلالية، وفي حضوره تتراجع إلى المهادنة والسلمية، وهذا راجع لشخصيته المحبة للزعامة، وتحقيق المصالح الشخصية على حساب المبادئ، ويعاب أيضاً على بورقيبة قبوله للاستقلال الذاتي، مخالفاً بذلك أنصار العنف الثوري، الذي يتزعمه صالح بن يوسف<sup>4</sup>.

وبعد عودة بورقيبة من القاهرة سنة 1949 طالب بالاستقلال الداخلي، وتبنى "سياسة المراحل". بينما حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، كان مطلبها استقلال الجزائر التام، ولم تناد يوماً بالاستقلال الذاتي، على النقيض من ذلك، المعمرين، الذين نادوا بالحكم الذاتي في الجزائر من أجل السيطرة على الإدارة والاقتصاد<sup>5</sup>.

كذلك الحزب الدستوري القديم فقد حافظ طيلة مساره السياسي على خطّه الاستقلالي منذ مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 - التي أجمعت فيه كل الأحزاب والمنظمات التونسية على الاستقلال التام- وإلى غاية استقلال تونس سنة 1956، وعندما جنح الحزب الدستوري الجديد إلى المفاوضات على أساس الاستقلال الداخلي، رفض الحزب القديم ذلك وندّد من خلال بيانه في جانفي 1950 بسياسة الإصلاحات، واعتبر ذلك انحرافاً عن "الميثاق القومي"

<sup>1</sup> عبد الله، ص. 71. وتامر، ص. 106. والقصاب، ص. 602، 603.

<sup>2</sup> البكوش، ص. 113. وعباس، ليل، ص. 245، 258.

<sup>3</sup> Hassine- Raouf HAMZA, Op-cit, p.221.

<sup>4</sup> بن طويال، ص. 74، 75.

<sup>5</sup> حربي، حياة تّحدّ وصمود، ص. 78، 79. وعباس، ليل، ص. 156.

ودعا الشعب التونسي إلى "التمسك بحقه الكامل في السيادة والاستقلال" والتكثّل من أجل نيل الحرية، ورفض سياسة "الحلول العرجاء"<sup>1</sup>.

بينما الحزب الشيوعي التونسي المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي والأهمية الثالثة، فإنّ هذه الاعتبارات أسقطته في عدم فهم واقع تونس في ظلّ المتغيّرات الدولية، حيث أصبح مطلب الاستقلال هو الحلقة الهامة التي تنبني عليها "العلاقات بين الوطنيين والسلطات الاستعمارية"، غير أنّه ومنذ سنة 1950 تحوّلت مواقف الحزب وأصبحت القضية التونسية من أولى أولوياته، وخاض الحزب وفق برنامجه الجديد النضال من أجل التحرّر الوطني<sup>2</sup>.

## 2- البرامج والمطالب الإصلاحية.

انفردت الحركة الوطنية التونسية، طيلة مراحل تطوّرها، ممثلة في حزب الدستور الجديد، عن الحركة الوطنية الجزائرية، بطلب وضع دستور تونسي، الذي ظلّ متواجدا في أبعديتها، وكذلك السعي إلى القضاء على نظام الباي وتعويضه بنظام جمهوري، والمحافظة على أواصر التعاون مع فرنسا في ظلّ المساواة، والاعتماد على استراتيجية المراحل في تحقيق أهدافها، والمطالبة بما يسمح به الظرف التاريخي إلى غاية الظفر بالاستقلال التام<sup>3</sup>.

كان بورقيبة، يرى في سياسة المرحلة، وفي برنامجه السياسي الإصلاحي، مرحلة لتحقيق الاستقلال التام، حيث جاء في خطابه في 03 أوت 1951 في المعقل (الحصن)، أنّ مقترحاته تشكّل مرحلة جوهرية في الطريق الذي يؤدي إلى الاستقلالية التامة لتونس، وأنّ الاستقلال هو الأمثل بالنسبة للشعب التونسي، لكن المضىء قدما نحو هذا الأفضل، لن يكتسي مستقبلا صفة المقاومة والكفاح بين الشعب التونسي والفرنسي، بل سيبنى على الإصلاح بين الحكومتين الفرنسية والتونسية، في جو من الثقة المتبادلة والصداقة والتعاون بين الشعبين الواعين بأهمية التضامن، وستندم في العلاقة الثنائية أفكار السيطرة والتحكم<sup>4</sup>.

يشارك حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (UDMA) لفرحات عباس، في برنامجه السياسي، كثيرا مع حزب الدستور الجديد، فقد ذكر عباس سنة 1946 أنّه استقبله رئيس الوزراء الفرنسي "جورج بيدو" رفقة الدكتور سعدان، حيث طلبا منه ضرورة التخلي على السياسة الاستعمارية في شمال إفريقيا، وانتهاج عوض عنها سياسة الحرية والتعاون في جو من المساواة، واقترحا عليه جمع أبرز القادة السياسيين في شمال أفريقيا في باريس، في مقدّماتهم، مصالي وبورقيبة وعلال الفاسي، والتشاور من أجل وضع أسس تعاون دائم بين فرنسا وشمال أفريقيا. فردّ عليهما الوزير، وأكّدا

<sup>1</sup> منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، "البلاد التونسية سنتي 1950 - 1951"، أعمال الندوة الدولية السادسة، جامعة تونس الأولى، المنعقد أيام 13 و14 و15 ديسمبر 1991، تونس، 1993، ص. 54.

<sup>2</sup> حفيظ طباي، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، الدار التونسية للكتاب، طبع الشركة التونسية للطباعة والإشهار، ط1، 2015، ص. 273.

<sup>3</sup> عبيد، ص. 212، 213.

<sup>4</sup> Habib bourguiba, **la tunisie et la France, vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre**, maison tunisienne de l'edition, 1954 by rené julliard, Paris, P. 448.

لهما بأن مجموعة مبنية على غرار "الكومنيولث" ستؤسس قريبا لإرضاء للجميع، وأبرز أهمية التعايش بين الإسلام والمسيحيين، واعترف لهما بعدم جدوى سياسة الإدماج<sup>1</sup>.

وظلّ عباس - بعد تخليه عن سياسة الإدماج- يدافع عن سياسة التعاون مع فرنسا، ويراها الحل الوحيد من أجل تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة متعاونة مع فرنسا، وتكفل بنفسها بوضع دستور خاص بمواطنيها. وكان يسعى إلى نيل المواطنة الفرنسية، وبناء دولة مرتبطة بفرنسا، وقد استقطب حزبه الشخصيات وكبار التجار، وحتى بعض الفرنسيين<sup>2</sup>.

وعمل نواب الأتحاد الديمقراطي في المجلس التشريعي الثاني سنة 1946، على الدفاع عن القضية الجزائرية في مجلس النواب في باريس، وعرض النواب على المجلس مشروع دستور من أجل تأسيس الجمهورية الجزائرية الجديدة التي تقوم على "إرساء" الكومنيولث الفرنسي الجديد" وفق المواد التالية:

1-تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي التام للجزائر، وتعترف أيضا بالجمهورية الجزائرية وبالحكومة الجزائرية وبالعلم الجزائري.

2-تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الأتحاد الفرنسي، وتبنى العلاقات الخارجية والدفاع الوطني على أسس مشتركة، تشرف عليها سلطات الأتحاد.

3-تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة والصلاحيات الكاملة في كل البلاد.

4-يحق لكل فرنسي في الجزائر، أن ينال الجنسية الجزائرية، ما يعني التمتع بكل حقوق المواطن الجزائري بما فيها حق التصويت وتقلد المناصب العمومية، ويحق أيضا للجزائري في فرنسا أن يحظى بالجنسية الفرنسية، والتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي.

5-اعتبار اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس إجباريا بهما للجميع.

6-تبقى المدارس العمومية الموجودة في الجزائر على حالها.

7-يحق للحكومة الفرنسية بناء مدارس جديدة على نفقتها<sup>3</sup>.

بالرغم من تحرر حزب فرحات عباس من سياسة الاندماج الكلي مع فرنسا، إلا أنه ظلّ حبيس أفكاره الداعية إلى الأتحاد مع فرنسا، وهذه الأفكار الرجعية التي تجعل استقلال الجزائر ناقصا ومتحكما فيه من سلطة الأتحاد، فعباس لم يكن من دعاة الانفصال، بل كان من دعاة أن تبني الجزائر الجديدة بمساعدة فرنسا في الأتحاد تشاركي، وهذه النظرية تجاوزها الزمن، فالشعب الجزائري بعد مجازر 08 ماي، آمن بفكرة الكفاح المسلح من أجل تحرير بلاده.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 210.

<sup>2</sup> حربي، حياة تحد...، ص. 78، 79. وعباس، ليل، ص. 213.

<sup>3</sup> عباس، نفسه، ص. 203-205.



كما بادر حزب البيان بإنشاء كتلة تضم كل نواب أقطار مستعمرات ما وراء البحار، واقترح عليها مشروع الأتحاد الفرنسي، فتمّت المصادقة عليه، وأهم ما جاء في بنوده نذكر:

1- يتشكل الأتحاد الفرنسي من الجمهورية الفرنسية وشعوب ما وراء البحار، قوامه المساواة في الحقوق والواجبات.  
2- أن الأتحاد الفرنسي عبارة عن فيدرالية تضم كل الشعوب التي تقبل عن طواعية تنسيق جهودها مع جمهورية فرنسا من أجل الرقي بحضارتها، في إطار التشارك.  
3- بعد ازدهار تلك الشعوب يحق لها تقرير مصيرها وعليه "فبعد مدة لا تتجاوز عشرين سنة يكون لكل شعب الاختيار إما في البقاء ضمن حضيرة الأتحاد، وإما في نظام نهائي لدولة تكون مرتبطة بروابط فيدرالية، وإما الاندماج التام في الأمة الفرنسية".

4- أن الأتحاد الفرنسي يؤدي بكل دوله المنخرطة فيه إلى إقامة دستور خاص بها يضعه مجلس تأسيسي منتخب<sup>1</sup>.  
إذًا، الحركة الوطنية التونسية، كانت مطالبها الإصلاحية في مجملها، تدعو إلى وضع دستور تونسي<sup>2</sup>، ومجلس تأسيسي، وعلاقة تشاركية مع سلطة الحماية الفرنسية. كذلك فرحات عباس طالب بمنح الجزائر دستور دولة ذات سيادة يحقق بطريقة سلمية، "ثورة بالقانون"، والأتحاد مع الجمهورية الفرنسية، وأصبح شعاره "التحرير والأتحاد"<sup>3</sup>.  
كذلك، الحزب الشيوعي التونسي، في بداية الخمسينيات طالب بالاستقلال، وعارض حرب الفيتنام، وقام بدعاية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، ونشط "حركة السلم" الشيوعية التي انضم إليها المناضل الدستوري الدكتور سليمان بن سليمان<sup>4</sup>، ونتج عن ذلك فصله من الحزب الدستوري الجديد. واستغلّت الدوائر الاستعمارية الأمر، وأهّمت حزب الدستور الجديد بالشيوعية، بينما كان بورقيبة يرفض التقارب مع الحزب الشيوعي، حتى إنّه لم يزر الأتحاد السوفييتي أو الدول الشيوعية، بينما زار الولايات المتحدة الأمريكية<sup>5</sup>.

عارض الحزب الشيوعي التونسي بروتوكول الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955، مساندا بذلك الحزب الدستوري القديم وأنصار صالح بن يوسف، واعتبره رجوعا إلى الوراء، ثمّ ما لبث أن غير رأيه وساند بورقيبة، واعتبر الاستقلال الداخلي "خطوة إيجابية نحو الاستقلال"<sup>6</sup>، وانتقد صالح بن يوسف والحزب القديم.  
وقد كان الحزب الشيوعي التونسي يتشارك مع باقي الأحزاب والنقابات الوطنية في كثير من اللقاءات والمطالب، حتى إنّه دعا سنة 1952 إلى الوحدة السياسية في إطار "جبهة قومية تونسية"، التي تضم جميع الوطنيين من دستوريين وشيوعيين وغير متحزبين، من أجل مكافحة الاستعمار يدا واحدة، وتحقيق الاستقلال والحريّة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 206، 207.

<sup>2</sup> المستيري، ص. 52.

<sup>3</sup> عباس، ص. 170، 173.

<sup>4</sup> الدكتور سليمان بن سليمان رئيس اللجنة التونسية للسلم والحريّة. أندري جوليان، ص. 256.

<sup>5</sup> القصاب، ص. 610. وعبد الله، ص. 76.

<sup>6</sup> البورصالي، ص. 50-53.

<sup>7</sup> أندري جوليان، ص. 256.



بخلاف الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس سنة 1936، سليل الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، كان حزبا مختلطا يشمل المسلمين والأوروبيين، وقد فرض عليه انتماءه إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عدم فهمه للواقع الجزائري وللمسألة الوطنية. الذي كان يرى أنّ استقلال الجزائر أمر غير منطقي وبعيد المنال، وظلّ يدافع عن أطروحة أنّ "الجزائر أمة في طور التكوين"، و "الجزائر أمة في طور التشكّل"، لأنّها حسب زعمه لم تستوف شروط الأمة (وجود تاريخي، لغة مشتركة، وحدة اقتصادية، أرض مشتركة، ثقافة وطنية)، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنّ الحزب عارض سنة 1947 فكرة "الجزائر جزء من فرنسا"، بحجّة أنّ الجزائر ليست لها مع فرنسا "شراكة تاريخية ولا وحدة لغوية أو ترابية أو اقتصادية أو ثقافية"، إذًا فليست جزء منها، واعتبر أنّ النظام الاستعماري، هو الذي أعاق تشكّل الأمة في إطار "نظام حرية وديمقراطية"<sup>1</sup>.

يقول "أندريه موان" أحد المناضلين الشيوعيين الفرنسيين: "لقد كنا بالتأكيد مناهضين للاستعمار، وكنا نتلقى الاضطهاد الكولونيالي من بعيد وبصفة غير ملموسة تماما، بدون أن تكون لنا اتصالات جد مباشرة مع الجماهير المسلمة لنفهم أن الدفاع عن المطالب ذات الطابع الوطني، لم تكن فقط مسألة عدل وحق بالنسبة للجزائريين، غير أنه كان بإمكانها أن تشكل نقطة دعم للتجنيد ضدّ الهتلريين"<sup>2</sup>.

كذلك، الحزب الشيوعي الجزائري، بعد الحرب العالمية الثانية، تحلّف عن المناذاة بالاستقلال، التي نادى به كل القوى الوطنية الجزائرية، فأخّر شعار التحرير الوطني، وفق منطق السياسة والتكتيك، وابتعد بذلك عن طموحات الشعب الجزائري وأيّد مجازر 08 ماي، وانتقد حزب الشعب ووصفه بالموالي لبرلين وهتلر<sup>3</sup>.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية، وفي جوان 1955، اجتمع الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الفرنسي بباريس، ودرس وضعية الجزائر من خلال الأتحاد الفرنسي، ونشر بيانا أكد فيه أن "فكرة الاندماج قد انتهت أمرها وتعدتها الظروف وأنه لم يبق لنا الآن من سوء الحظ أن نختار بين الاندماج والتشارك، بل اصبحنا مضطرين للاختيار بين التشارك والانفصال التام"، وانخرط بعد ذلك، الحزب الشيوعي في صفوف الثورة، ملتزما بنضاله، ومدافعا عن العدالة الاجتماعية<sup>4</sup>.

### ثالثا: الأهداف والغايات:

تختلف الأهداف والغايات لدى أحزاب الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، نظرا لاختلاف البرامج الحزبية والمطالب، وآليات الكفاح، فكل حزب له تصوره الخاص للأهداف الاستقلالية وللغايات التي ينشدها لبناء الدولة، فمنهم من يكتفي بالاستقلال الداخلي، ومنهم من يرى الاستقلال الداخلي خطوة للاستقلال التام، ومنهم من ينشد الاستقلال التام، ومنهم من ينشد الاستقلال المغاربي.

<sup>1</sup> حربي، ص. 78، 79. قداش، ج2، ص. 1357، 1359.

<sup>2</sup> علاق، ص. 142.

<sup>3</sup> علاق، ص. 141. وقداش، ج2، ص. 1339، 1340.

<sup>4</sup> البصائر: يوميات الأزمة الجزائرية، الجمعة 25 جوان 1955، العدد، 324، ص. 6. وبلحسين، ص. 26، 27.

## 01- الاستقلال الداخلي (الذاتي) وضمان حقوق المستعمر:

اقترن الاستقلال الداخلي في الحركة الوطنية التونسية، بحزب الدستور الجديد، بقيادة بورقيبة، فبعد عودة هذا الأخير من القاهرة في سبتمبر 1949، حوّل سياسة الحزب من الاتجاه الراديكالي الذي كان عليه، بقيادة صالح بن يوسف، إلى الاتجاه المهادن. فتبنت بورقيبة سياسة السير على مراحل نحو الاستقلال، وقدم برنامجها وفق سياسة "المساومة المشرفة" من أجل نيل الاستقلال الذاتي، وبذلك تخلى الحزب على مطلب الاستقلال التام والفوري الذي نادى به في مؤتمر ليلة القدر سنة 1946<sup>1</sup>.

فأثناء تواجد الحبيب بورقيبة في القاهرة، أجرى اتصالات سرية مع السفارة الفرنسية، وأبدى لهم موافقته على إجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، على أساس منح تونس بعض الإصلاحات، مقابل ضمانات تسمح لها بامتيازات استراتيجية واقتصادية في البلاد<sup>2</sup>.

وعليه، وافق حزب الدستور الجديد، على اتفاقية الاستقلال الذاتي في 03 جوان 1955، التي تأسست على قاعدة "الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس حسب معاهدة باردو المنعقدة عام 1881"، ورغم أنّ الاتفاقيات تحدّد مصير البلاد، إلا أنّ الشعب التونسي لم يستغف عنها، ولا حتى الحزب الدستوري الجديد، بل خاض المفاوضات بورقيبة بمفرده وقلة من أنصاره، كما لم يعقد مؤتمر شعبي أو حزبي قبل إجراء المفاوضات، من أجل النظر في شروطها، فبعد موافقة بورقيبة، عُرضت على الباي محمد الأمين، ورئيس الجمهورية الفرنسية من أجل التوقيع عليها، فقد كانت الاتفاقيات سببا مباشرا في ظهور الصراع داخل حزب الدستور الجديد<sup>3</sup>. بل إنّ سياسة المراحل البورقيبية وقبول الاستقلال الذاتي، أدت إلى القطيعة بين حزب الدستور وباقي الأحزاب والمنظمات التونسية.

يشارك حزب الاتحاد الديمقراطي، بقيادة فرحات عباس، مع حزب الدستور في جانب الاستقلال الذاتي، فقد كان عباس يأمل في بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية متشاركة ومتعاونة مع فرنسا، وكان المدافع عن أفكاره ومشاريعه بما يحوّل له القانون الفرنسي. وكان يرى بأنّ سياسة المساواة في الحقوق كفيلا بأن تؤدي إلى الاستقلال<sup>4</sup>.

وحتى بعد انضمامه إلى الثورة، صرّح في جويلية 1955، باقتراح لحل القضية الجزائرية، وفق "مبدأ الفيدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي ومتّحدة مع الجمهورية الفرنسية"، رغم أنّ جبهة التحرير تقرّ بأن لا تفاوض إلا معها، ولا يكون إلا باستقلال الجزائر<sup>5</sup>.

وفي نفس السياق، فإنّ جميع الأحزاب الجزائرية، لبّت دعوة الوالي العام "جاك سوستيل" سنة 1955، الذي يهدف إلى إنشاء "جبهة للسلم" من أجل القضاء على الثورة المسلّحة "على أساس الاستقلال في إطار الإدماج"، ورفضت مبدأ جبهة التحرير القائم على الحرية والاستقلال التام، وهذا الرفض نابع من شكّهم في نجاح الثورة، كما

<sup>1</sup> عبيد، ص. 203.

<sup>2</sup> عبد الله، ص. 76.

<sup>3</sup> جريدة الوزير: الخميس 08 ديسمبر 1955. عدد 819.

<sup>4</sup> عباس، ليل، ص. 156، 226-228.

<sup>5</sup> الزبير، ص. 158.

يتّضح ذلك من بياناتهم وتصريحاتهم بخصوص اندلاع الثورة، فقد كانوا ينتظرون النهاية الحتمية للثورة، وظلّوا متمسكين بالكفاح في إطار الشرعية، مندّدين بالممارسات الاستعمارية والقمع المسلّط على الشعب<sup>1</sup>. وحتى المركزيون ضمن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان بعضهم من أنصار الاستقلال الداخلي، فبعد اندلاع الثورة وسجن أغلبهم، شاركوا ضمن الوفد الجزائري المشكل من أغلبية الأحزاب، الذي توجّه إلى باريس في ديسمبر 1954 من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لاقتناعهم أنّ فرنسا لن تقبل التفاوض مع جبهة التحرير بناء على بيان أول نوفمبر<sup>2</sup>.

## 02- الاستقلال التام وجلاء الاحتلال الفرنسي:

تميّزت وانفردت الجزائر، عن تونس، بمطلب الاستقلال التام والعاجل للجزائر، دون شرط أو قيد، وهذا الوعي السياسي للتيار الاستقلالي، ظهر جلياً بتأثير مجازر 8 ماي 45، التي بلورت أسلوب النضال الثوري والكفاح المسلّح، ووحدت صفوف الحركة، وفندت أنصار مزاعم النضال السياسي. ودخلت الجزائر في مرحلة جديدة امتازت بوضوح الأهداف الوطنية من أجل تحمل مسؤولية المستقبل، وعندما ظهرت اللافتات أثناء مظاهرات 08 ماي، التي طالبت بإطلاق سراح القادة، وإنشاء مجلس تأسيسي جزائري، فإنّ المتظاهرين الجزائريين، كانت طموحاتهم أكثر، وردّوا: "من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال لاستقلال وطننا"<sup>3</sup>.

فقد أدرك قادة الثورة منذ البداية، بأنّ المعركة مع الاستعمار تختلف عن باقي المستعمرات الفرنسية، وتتطلب توضيحات كبيرة، من أجل نيل الحرية، وفي هذا الصدد، خاطب ديدوش مراد جنوده قائلاً: "يجب أن تعرفوا أن الحرب لن تنتهي في عام أو عامين... يجب أن تبعدوا من طريق حساباتكم مثال تونس حتى تأمل في النجاح بعد عامين... إن الجزائر أهم في نظر الاستعمار وأخطر من كل ذلك، إنها ليست "مستعمرة" كالهند الصيني وكبقية المستعمرات في إفريقيا وآسيا إنها دستوريا "أرض فرنسية"، لهذا فمطلوب من هذا الشعب أن يقود كفاحاً عسيراً، مطلوب منه أن يقدم توضيحات لم يسبق لأي شعب أن قدمها في كفاحه ضد الاستعمار.. مطلوب منه أن يكافح عدة سنوات ليصل إلى نتيجة بسيطة بالنسبة للهدف وهي أن يحمل العالم على النظر إلى الجزائر بوصفها "مستعمرة" في إفريقيا، لا امتداداً لفرنسا الأوروبية... يجب أن لا نغفل عن أن سنوات الكفاح الأولى ستهدف فقط إلى الخروج من دائرة "الأرض الفرنسية" إلى دائرة المستعمرة.. كما أنّها ستهدف في نفس الوقت إلى تحقيق وحدة الشعب وراء أهداف الثورة.. وبعد ذلك، بعد ذلك فقط يبدأ الكفاح من أجل الاستقلال"<sup>4</sup>.

ويذكر بوضياف، بأن سعي التيار الاستقلالي كان دائماً، من أجل الاستقلال، والمقاومة والحصول على السلاح، "ولم نستطع ونحن نقاوم فرنسا إقامة تربية سياسية أو تكوين أديولوجي"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بومالي، أول نوفمبر 1954...، ص. 189.

<sup>2</sup> بومالي، ص. 195.

<sup>3</sup> عاطف يونس، "8 ماي 1945 في موكب الشعر"، المجاهد، 06 ماي 1973، العدد 664، ص. 34. ومرزوق، ص. 197.

<sup>4</sup> المجاهد: 1961/11/01، ص. 11.

<sup>5</sup> خالد عمر بن قفة، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ت)، ص. 100.

وحسب رسالة عبان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 08 أكتوبر 1955، فقد قدّم برنامج جبهة التحرير حول وقف القتال، الذي ينص على أربع نقاط، هي:

- اعتراف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، والتخلّي عن كلمتي إدماج واندماج.
- وقف كل العمليات العسكرية والقمعية ضدّ الشعب.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ووقف جميع المتابعات، وإصدار العفو العام.
- إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة. وأنّ وضع السلاح لن يكون إلا للحكومة الجزائرية<sup>1</sup>.

وفي رسالة أخرى بتاريخ 20 جانفي 1956 وجهها عبان إلى الوفد الخارجي، أكّد فيها بأنّ الثورة محاصرة، وتتلقى ضغوطات من طرف الحكومة الفرنسية والصحافيين والمبعوثين شبه الرسميين، بشأن مسألة التفاوض، وذكر بأنّ الجواب الذي لا رجعة فيه، هو: "الاستقلال بلا أي قيد"، كما انتقد قادة الثورة بالداخل - في رسالة 15 مارس 1956 - قادة الثورة في الخارج، على مضامين الندوة الصحفية التي عقدت في 06 فيفري 1956، من خلال رفضهم لمصطلح "تقرير المصير"، والمطالبة فقط بالاستقلال، ووحدة الشعب الجزائري، وانتقدوا أيضا، استبدال مصطلح "وقف القتال" بعبارة "التسوية السلمية"، واعتبر قادة الداخل ذلك، خروجاً عن الخط السياسي للجبهة<sup>2</sup>.

وفي رسالة بتاريخ 24 جويلية 1956، من طرف بن يوسف بن خدة إلى الوفد الخارجي، انتقد فيها تصريح فرحات عباس، الذي اشترط من أجل وقف القتال، اعتراف فرنسا للجزائريين "بمحققهم في الاستقلال"، حيث رأى في المسألة تقييد "الحق في...؟"، وطالب باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر بلا قيد أو شرط. كما رفض قادة الداخل من خلال رسالة بن خدة، إجراء "انتخابات تحت رقابة دولية" التي صرّح بها فرحات عباس، لأنّ التدخل الدولي حسب رأيهم، يولّد تدخل قوى أجنبية في قضية الجزائر، وبذلك تصبح الجزائر قضية "فلسطين ثانية"، وطالب بن خدة بحكومة جزائرية تشرف على الانتخابات، وبذلك تصبح قضية الجزائر قضية داخلية، واستدل بقضية تونس، حيث أشرفت الحكومة التونسية على تنظيم الانتخابات للجمعية التأسيسية، وقد ردّ الوفد الخارجي على رسالة الداخل، في رسالة بتاريخ 15 أوت 1956 أكّد فيها على التزامه بلغة موحّدة للتفاوض، بين الداخل والخارج، ووافق على مقترحات قادة الداخل<sup>3</sup>.

نستنتج ممّا سبق، أنّ هناك اختلافا واضحا في تحديد الأهداف السياسية لجبهة التحرير، بين قادة الثورة في الداخل والخارج، وتضارب الآراء، وهذا بسبب البعد، ونقص التنسيق، والتحام دعاة الاندماج والمساواة سابقا بوفد الجبهة في الخارج، وهو ما أثر في تغيير خطّهم السياسي. كما نلاحظ تشديد قادة الداخل على التقيّد ببيان أول نوفمبر، من خلال اعتراف سلطة الاحتلال باستقلال الجزائر دون قيد أو شرط.

<sup>1</sup> بلحسين، ص. 100، 101.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 133، 170، 171.

<sup>3</sup> ص. 196-199، 201.

أما من جهة الحركة الوطنية التونسية، فإنّ صالح بن يوسف الراض لمفاوضات الاستقلال الداخلي، هو من جسّد داخل حزب الدستور الجديد، طلب الاستقلال التام، واعتبر اتّفاقيات الاستقلال الداخلي، خيانة للقضية التونسية وللقضية الجزائرية، وانضم إلى نداءاته الكثير من المقاومين التونسيين والشعب.

وأثناء زيارة بن يوسف إلى قابس ومدنين وجربة في 22 نوفمبر 1955. وجد في استقباله حوالي 2000 إلى 3000 آلاف، من الجماهير ومن طلبة الزيتونة، ولافات مكتوب عليها: "يحيى بن يوسف" و "تسقط الاتفاقيات"، وشعارات: "تحيا تونس العربية، يحيى جمال عبد الناصر". وكان من ضمن الوفد، زعيم المقاومة التونسية، الطاهر الأسود، وفي خطابه، انتقد بن يوسف سياسة بورقيبة والاتفاقيات، وقال، إنّنا كنّا مرتبطين بفرنسا حتى قبل الاتّفاقيات، أما الآن فالأمور لا بدّ أن تتغيّر، ثم تكلم الطاهر الأسود، وأيد كلام بن يوسف. كما حدث في هذه الزيارة، مناوشات بين أنصار بن يوسف وأنصار بورقيبة، إلى حد إطلاق الرصاص والترامي بالحجارة، أدت إلى إصابة 11 شخصا<sup>1</sup>.

فصالح بن يوسف، الأمين العام لحزب الدستور، من خلال مؤتمر باندونغ، الذي شارك فيه، عارض الاستقلال الذاتي، الذي يمكّن الاستعمار الفرنسي من المحافظة على مواقعه الاقتصادية في البلاد، ونادى بالاستقلال التام، وتصفية النفوذ الفرنسي، فعمد بورقيبة، بمؤازرة الحكومة الفرنسية والجيش الفرنسي، إلى القضاء على بن يوسف وأنصاره وحركة المقاومة، التي تمركزت في الجبال، وأصبحت تونس قاعدة لفرنسا لتنفيذ عمليات ضدّ الثورة الجزائرية<sup>2</sup>. من جهته أيضا، ساند الحزب الدستوري القديم، أطروحة صالح بن يوسف، وأيدّها، مع العلم أنّ الحزب الدستوري القديم، ظلّ متمسكا بميثاق "ليلة القدر" أو "مؤتمر الاستقلال" منذ سنة 1946، وحافظ على خطّه السياسي، القاضي بالاستقلال التام، إلى غاية الاستقلال، ورفض الاستقلال الداخلي، وسياسة الإصلاحات والمفاوضات. هذا الميثاق الذي أخلّ به حزب الدستور الجديد عندما فاض المقيم العام بتونس "جون مونص" في مارس 1947 على إصلاحات سطحية<sup>3</sup>.

بينما يؤكّد أحمد المستيري، بأنّ صالح بن يوسف كان على علم بسير المفاوضات وعلى بنودها، ولم يتحفظ منها جملة، بل قدّم مقترحات لتعديل بعض الفصول مستدلا بأقوال جمال عبد الناصر، وكان على اتّصال دائم مع المنجي سليم رئيس الوفد المفاوض<sup>4</sup>.

إنّ حزب الدستور الجديد، بقيادة بورقيبة، وافق على سياسة الإصلاحات، والاستقلال الداخلي، والمحافظة على العلاقة مع المستعمر، إلا أنّه من جهة ثانية - رغم كل النقائص - استطاع بسياسة المراحل، و "خذ وطالب" تحقيق

<sup>1</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 15, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 3. L'indépendance, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah. P. 441, 442.

<sup>2</sup> بن طوبال، ص. 46. والبورصالي، ص. 74.

<sup>3</sup> الجمل، ص. 563، 564.

<sup>4</sup> أحمد المستيري، ص. 74-76.

الاستقلال التام للشعب التونسي، وبطريقة سلمية ومعتدلة، وهذا راجع لعبقريّة بورقيبة السياسية الفذّة، وحده السياسي الكبير، بحيث كان يعرف متى يتحقّق الفرص المناسبة للظهور، ويعرف كيف يسيطر على الأحداث فهو داهية القرن 20، فهو يرى ضمن سياسته، أنّ الحكم الذاتي خطوة إيجابية في طريق الاستقلال التام<sup>1</sup>.

### 03- الاستقلال المغاربي.

تميّزت الحركة الوطنية الجزائرية، عن تونس، في نظرتها للاستقلال المغاربي، فقادة الجزائر، بقدر ما كان هدفهم استقلال الجزائر، بقدر ما كانوا يسعون لاستقلال كل البلدان المغاربية - بدون استثناء- التي تترجح تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، وفي هذا الصدد، ذكر بن بلة، أنّه بعد تأسيس الجامعة العربية (22 مارس 1945)، وفي سنة 1946 ستشهد القاهرة توافد العديد من وطنيي المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، وسيكون لقدم الأمير عبد الكريم الخطابي، إلى القاهرة عام 1947، تأثير هام على زعماء الدول المغاربية، التي اجتمعت حول المطالبة باستقلال المغرب العربي، من خلال "لجنة تحرير المغرب العربي"، الذي أقرّ ميثاقها " انتماء المغرب العربي إلى الاسلام والعالم العربي"<sup>2</sup>.

إنّ بوادر نجاح الوحدة العسكرية المغاربية، وبلورة فكرة الاستقلال المغاربي، جاءت بعد المؤتمر المغاربي الذي عقد من 15 - 22 فيفري 1947، والذي أقرّ تأسيس "مكتب المغرب العربي" سنة 1947 في القاهرة، ثمّ تدعم المكتب بـ "لجنة تحرير المغرب العربي" يوم 03 جانفي 1948، تحت قيادة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، والتي ضمّت ممثلين عن الأحزاب الوطنية المغاربية، على أساس معاهدة تنص على أنّ: "الاستقلال الذي يطمح إليه المغرب العربي هو الاستقلال التام للأقطار الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب الأقصى"، وأنّ لا يمكن " لأي حركة أن تنفرد بمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي أو تبحث عن حل انفرادي لقضيتها"، وإرسال مذكرة إلى الأمم المتّحدة، تبين الممارسات الاستعمارية في شمال إفريقيا. وقد خطّت اللجنة أشواطاً كبيرة في محاولة لتحرير المغرب العربي من السيطرة الاستعمارية<sup>3</sup>.

وافقت "لجنة تحرير المغرب العربي" في جانفي سنة 1948 على تعيين بورقيبة أمينا عاما للجنة، هاته الأخبار أزعجت المستعمر الفرنسي، خوفا من وحدة مغاربية مرتقبة، لكنّ بورقيبة خالف بيان القاهرة، القاضي بعدم دخول المفاوضات منفصلة مع فرنسا، وأخذوا عليه عدم احترامه للالتزام الذي تعهّد به، وعلى إثر ذلك، اجتمع مكتب المغرب العربي في القاهرة، واتّهم بورقيبة بالخيانة والتواطؤ مع الاستعمار، وأقرّ طعنه للثورة الجزائرية، وقرّر المكتب فصله من أمانة "لجنة تحرير المغرب العربي" في مارس 1948، وفشلت الاحتفالية الثالثة لذكرى تأسيس جامعة الدولة العربية (22 مارس 1948)، واستبشرت سلطات الاستعمار بطرد بورقيبة من اللجنة، وبقي الدستور ممثلاً بالحبيب ثامر،

<sup>1</sup> المستيري، ص. 85، 90، 91. والبورصالي، ص. 53.

<sup>2</sup> بن بلة، وثائق...، ص. 57.

<sup>3</sup> علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1948، ص. 375-380. والعلاقي، ص. 307. وتامر، ص. 111. وعبد الله، ص. 72.



أما بورقيبة فكانت حجته: "لماذا اربط القضية التونسية بالقضية الجزائرية في حين أن الجزائر ليست إلا مستعمرة فرنسية مندمجة اندماجا عميقا"<sup>1</sup>.

كما ذكر بورقيبة، أنّ سياسة "الاعتدال والواقعية مفيدتان أكثر من التصلب، باعتبار أنّهما سيجندان الرأي العام الفرنسي والدولي عندما تجد تونس نفسها مضطرة لخوض المعركة المسلحة". ما يعني أنّ بورقيبة بفتنته السياسية، أدرك أن قضية استقلال الجزائر أمر معقد ومستحيل، لذلك قرّر عدم ربط مصير تونس بمصير بالجزائر، ورفض سياسة "الكل أو لا شيء" التي ترمي إلى المغامرة في طريق مجهول، فركّز بورقيبة على غاية واحدة، وهي استقلال تونس<sup>2</sup>.

وقد اتهم بورقيبة أيضا، من طرف الدستوريين القدامى والقادة الزيتونيين، بسياسة التفاوض مع المستعمر، وخيانة القضية المغاربية، والمساومة فيها، على حساب استقلال ناقص لتونس. كما أصدرت "لجنة تحرير المغرب العربي" بيانا احتجاجيا بقلم عبد الكريم الخطابي، ردّا على بورقيبة لقبوله المفاوضات مع الاستعمار فرديا، وكذلك صدر بيان من حزب الدستور القديم ومن يوسف الرويسي عضو المكتب السياسي في الحزب<sup>3</sup>.

أما الجزائر، فقد كانت تهدف إلى الاستقلال المغاربي الشامل، في إطار وحدة المغرب العربي، أما حزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة، كان يسعى إلى الاستقلال القطري، الذي أخذ على صالح بن يوسف محاولة ربط المقاومة التونسية المسلحة بقيادة الثورة الجزائرية، وبمصير الجزائر، تماشيا مع مقررات مؤتمر القاهرة ومواثيق مؤتمر باندونغ. كما كان جيش التحرير الجزائري، في أبعديات بعض القادة التونسيين الموالين لبورقيبة، مجرد "عصابات مسلحة" و "مجموعات ثائرة"<sup>4</sup>.

والحقيقة التي لا بدّ من ذكرها، أنّ استقلال تونس التام، ما كان ليكون لو لا اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954، فعجّلت السلطات الاستعمارية باستقلال تونس، للقضاء على الثورة الجزائرية في مهدها. وفي هذه الفترة اندلعت الثورة التونسية الثانية "الثورة اليوسفية" أو "الفلاحة الجدد"، والتحم جيش التحرير التونسي بجيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية، في مواجهة الجيش الفرنسي والجيش التونسي معا، وسقط الكثير من المقاومين اليوسفيين قتلى، تحت راية "التحرير المغاربي والعروبة والاسلام"، وتأثّر بعض قادة الثورة الجزائرية باستقلال تونس، واعتبروا اتفاقية بورقيبة سنة 1955 خيانة للجزائر ولل قضية المغاربية، بينما يؤكد بعض القادة التونسيين بأنّ استقلال التام لتونس كان نعمة على الجزائر، التي أصبح جيشها حرّا يتجوّل في تونس، وقدمت تونس للجزائر مساعدات كثيرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Charles- Robert AGERON, Actes du 5 Colloque International sur La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950) Op-cit, p. 195. بن طوبال، ص. 47، 52، 73، 75.

<sup>2</sup> القصاب، ص. 619، 620.

<sup>3</sup> عبيد، ص. 205. والقصاب، ص. 619. وعبد الله، ص. 78 وما بعدها.

<sup>4</sup> أحمد المستيري، ص. 63، 81، 83، 90. والبورصالي، ص. 161.

<sup>5</sup> البورصالي، ص. 52، 86، 88، 161.

وفي رسالة بتاريخ 13 مارس 1956 من طرف عبان إلى الوفد الخارجي، انتقد فيها الوفد في رؤيته لاستراتيجية الشمال الإفريقي، وحثهم على الاهتمام باستقلال الجزائر وإرسال السلاح، بدل إضاعة الوقت على "حمل تونس والمغرب على الكفاح"، في حين أنّ غالبية القادة والشعب مصطفىين خلف سياسة بورقيبة وسلطان المغرب. وفي رسالة ثانية بتاريخ 15 مارس 1956 من نفس المصدر، بيّن فيها للوفد، بإيمانه المفرط بالاتحاد المغاربي في إطار الشمال الإفريقي، الذي ظلّ وحده متعلّقًا به، ودعاهم إلى التركيز على قضية استقلال الجزائر، ومّا جاء في الرسالة: "وفي الحقيقة يبدو أنكم وحدكم الذين تؤمنون بهذا الاتحاد الشمال إفريقي وقد استغل المغاربة والتونسيون حسن نيتكم... أما التونسيون فهم أقل انتسابًا إلى شمال إفريقيا من المغاربة وسوف يتخلى عنكم صالح بن يوسف كما تخلى عنكم بورقيبة. إذا كنا نلح على هذا الموقف فلأنكم أوليتم أهمية زائدة للاتحاد على حساب الجزائر"<sup>1</sup>.

رغم الانتقادات الموجهة من قادة الداخل إلى الوفد الخارجي في القاهرة، إلّا أنّ هذا الأخير ظلّ متمسكًا بخيال الوحدة المغاربية، والكفاح من أجل استقلال دول المغرب العربي. فقد أرسل محمد خيضر رسالة بتاريخ 15 ماي 1956 إلى قادة الثورة بالداخل، يخبرهم فيها، بوجود علاقة ممتازة مع صالح بن يوسف، وخاصة "الطاهر الأسود"، باعتبار له اليد الطولى في المقاومة التونسية، وأكّد الوفد على أهمّهما على اتّصال مستمرّ بهما، اللذين دعّموا الأهداف السياسية الشمال إفريقية<sup>2</sup>.

#### 04- بناء دولة ديمقراطية.

سَطرت جبهة الوطني الوطني، من خلال بيان أول نوفمبر 1954 برنامجهما السياسي، الذي تبني الخيار المسلّح كسبيل أوحده من أجل تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية، وفي هذا الصدد ذكر بن بلة بأنّ جبهة التحرير الوطني طرحت "في البند الأول من برنامجهما، مطلب الاستقلال الوطني عن طريق إقامة الدولة ذات السيادة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"<sup>3</sup>.

إذًا، كانت غاية قادة الثورة التحريرية، من الكفاح المسلّح، وتحمّل التضحيات، إقامة دولة جزائرية عربية مسلمة، فقد كان المقاتل في جيش التحرير من أجل الحرية يسمى مجاهدًا، والذي يُقتل في سبيل الوطن يسمى شهيدًا، وتُحاض المعارك على صيحات "الله أكبر"، كل هذه إشارات لها دلالات إيمانية، دالّة على إيمان مفجّري الثورة برسالتهم الحضارية، من خلال تخليص الجزائر من شر الاستعمار والكافر، إلى كنف الحرية والإسلام والعروبة<sup>4</sup>.

بينما كانت نظرة نواب الاتحاد الديمقراطي للدولة الجزائرية من خلال تأسيس جمهورية جزائرية، على أسس الاتحاد والمساواة مع فرنسا، فقد صرّح عباس قائلًا: "أينما التفتنا رأينا الشعوب المستعمرة تتدّمّر من حالها، وما هو سبب هذا الاستياء؟ سببه الوحيد هو الاستعمار فإنّه كارثة يجب قطع دابرها واستئصاله من المعمور... فإنّ تعبيد طريق أو بناء مستشفى لا يبرّران بسط السيطرة السياسية والاقتصادية على قارات بأجمعها واستبعاد جماهير بشرية، فإنّ قيام دولة

<sup>1</sup> بلحسين، ص. 171، 172.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 139-143.

<sup>3</sup> بن بلة، وثائق...، ص. 58. والزييري، ص. 82.

<sup>4</sup> بن بلة، ص. 59.



جزائرية يتمخض لا محالة عن مجموعة أخوية صحيحة تضم المسلمين والأوربيين في الجزائر، ويمد جسرا يربط المسيحية بالإسلام... فإننا نقدّم لتفكير العالم أجمع، تجربة صارمة للأخوة الإنسانية وتعاون بين رجال ينتمون إلى أجناس وأديان مختلفة<sup>1</sup>.

فعباس، كان يرى قضية الجزائر بعد اندلاع الثورة مجرد "شأن فرنسي داخلي وليس قضية تحرير أرض وتصفية استعمار واسترداد حقوق شعب"، لذا قدّم حله على أساس أن تُجرى السلطات الاستعمارية إصلاحات عميقة في جميع المجالات، وتمنح بموجبها للجزائريين والفرنسيين القاطنين بالجزائر "حقوق تسيير شؤونهم الداخلية في إطار صيغة الاتحاد الفدرالي". رغم أنّ عباس كان يفرّق، بين الجمهورية الفرنسية الديمقراطية، وبين النظام الاستعماري، ويرى، بعد القضاء على الاستعمار من خلال الثورة التحريرية، لا يوجد مانع من التعاون والعمل المشترك وتنسيق المصالح بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي<sup>2</sup>.

ويؤكد المجاهد بلعيد عبد السلام في مذكراته، بأنّ فرحات عباس قبل مغادرته إلى القاهرة سنة 1956 ليكون في خدمة وفد جبهة التحرير، طلب مقابلة الوزير المقيم "لاكوست" الذي قال له: "تريد أن تغادر، غادر، ولا تنس أن فرنسا تعتمد عليكم". هذه العبارة، تبين حسب رأي بلعيد "أن فرنسا كانت تريد أن تصنع أنديجان جزائريين"<sup>3</sup>.

فيما يتعلّق، بحزب الدستور التونسي، وفي لقاء مع بورقيبة في راديو دولة "لكسنبورغ" تحدّث على رؤيته للحكم الذاتي والاستقلال التام، حيث ذكر أنّ الاستقلال هو عطش كبير للشعوب التي سلب منها بالقوة، حتى وإن كان معناه الحقيقي يخضع لتحديدات جغرافية تختلف عن الحكم الذاتي. ويعتقد بورقيبة، أنّه لا يوجد حقيقة استقلال تام في العالم، ولا توجد دول مستقلة حقيقة، وكل الدول التي تحت وطأة الاستعمار تشكّل حدود مهمة مع الدول التي تستعملها، بهدف حماية بلدانها وازدهار وتقديم شعوبها. ثمّ عرض برنامجه القائم على أساس الاتحاد والتآلف والعلاقة مع فرنسا، أي بمعنى "التعاون في حرية"، ويقترح بورقيبة - من أجل تشييد دولة تونس - ضرورة التفاوض المتبادل بين دولتين تتمتعان بالحرية وباسم شعبين مستقلين<sup>4</sup>.

وافق بورقيبة على استقلال داخلي للبلاد، بناء على بروتوكول سنة 1955. بحيث يسير التونسيون الدولة، باستثناء وزارتي الدفاع والشؤون الخارجية، وعليه فإنّ مفهوم الدولة قائم على التشارك والاتحاد والتعاون بين تونس وفرنسا. وبعد مفاوضات متواصلة مع حكومة "غي مولي" حققت تونس استقلالها التام في شهر مارس 1956، واعتمدت على خطوات مهمة في بناء دولة عصرية علمانية على خطى الدول الغربية، ونبذ بورقيبة بناء دولة على قاعدة الإسلام والعروبة والقومية الناصرية، وقد عزل صالح بن يوسف لتحالفه مع أحمد بن بلة وجمال عبد الناصر، هذا الأخير كانت صورته منتشرة في الأرض التونسية أثناء المقاومة التونسية الثانية بقيادة بن يوسف<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 214، 215، 216.

<sup>2</sup> أحمد بن مرسلّي وآخرون، ثورة أول نوفمبر في...، المرجع السابق، ص. 225. وعباس، ليل، ص. 163، 286.

<sup>3</sup> بلعيد عبد السلام، "وقائع وتأمّلات حول مواضيع، حول ماض ليس ببعيد"، جريدة الشروق، الأربعاء 13 سبتمبر 2017، العدد 5575، ص. 6.

<sup>4</sup> Habib bourguiba, **la tunisie et la France**, ..., Op-cit, P. 448, 449.

<sup>5</sup> بورقيبة، حياتي...، ص. 213، 215، 219.

# الفصل الثالث

دور مختلف المنظمات الوطنية في دعم  
مسار الحركة الوطنية والكفاح المسلح  
في الجزائر وتونس

المبحث الأول: دور المنظمات الجزائرية في دعم الكفاح الوطني  
المبحث الثاني: دور المنظمات التونسية في دعم المقاومة الوطنية.  
المبحث الثالث: دراسة مقارنة.

كان لمختلف المنظمات الوطنية والجمعيات في الجزائر وتونس باختلاف توجهاتها وبرامجها وأهدافها، سواء الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية أو النقابية أو الرياضية أو الكشفية، دورا فعالا في دعم مسار الحركة الوطنية والثورة الشعبية، بما يملكونه من تأثير واسع على شريحة كبيرة من المجتمع.

وفي هذا الفصل سأذكر نماذج فاعلة في الجزائر وتونس كانت لها قاعدة شعبية واسعة، وعلاقات تعاون مع الأحزاب الوطنية. وعليه سأطرح السؤال الآتي: ما هو دور المنظمات الوطنية والزعامات في دعم النضال الوطني التحرري منذ 1945 إلى غاية 1956 في ظلّ القوانين الاستعمارية الاستثنائية؟

## المبحث الأول: دور المنظمات الجزائرية (جمعية العلماء، الزوايا، الحركة العمالية) في دعم الكفاح الوطني أولا: الجمعيات.

### 1- جمعية العلماء المسلمين (1945-1956)

تأسست جمعية العلماء في 5 ماي 1931 بنادي الترقى بالعاصمة، بعد أن انتخبت "عبد الحميد بن باديس"<sup>1</sup> رئيسا لها، وهي جمعية جزائرية دينية علمية إصلاحية تهذيبية، دعت إلى الاهتمام بالعلم، وتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، وإلى التحلي بالأخلاق، ومحاربة الآفات الاجتماعية، وعملت على ترقية الفرد المسلم دينيا وحياتيا، فهي وسيلة للتربية والتهذيب، وعون صالح لأولى الأمر، وهي مرتبطة ارتباطا روحيا وثيقا بالعالم الإسلامي، أما إداريا فهي تابعة للقانون الفرنسي<sup>2</sup>.

#### 1-1 مبادئ جمعية العلماء:

- 1- الإسلام هو دين الله الذي أقره لهداية الناس جميعا، وأكمله على يد نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
- 2- القرآن الكريم هو كتاب الإسلام.
- 4- السنة المطهرة هي تفسير وتوضيح للقرآن الكريم.
- 5- سلوك السلف الصالح هو تطبيق لشريعة الإسلام.
- 6- البدعة كل ما أحدث في الدين من عبادة وقرى لم يفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- 7- أفضل الخلق هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
- 8- أفضل المؤمنين هم الأولياء، "فحظ كل مؤمن من ولاية الله على قدر حظه من تقوى الله".
- 9- التوحيد أساس الدين. ومحاربة أعمال الطرقية لأنها بدعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ولد سنة 1889 بمدينة قسنطينة، حفظ القرآن الكريم، وفي سنة 1903 اختار له والده الشيخ حمدان الونيسي أحد علماء مدينة قسنطينة، فلقنه العلوم العربية والإسلامية. رحل إلى جامع الزيتونة وتحصل على شهادة التطوع سنة 1911. وفي سنة 1931 أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، توفي سنة 1940. عبد العزيز فيلاي، صور ووثائق الإمام عبد الحميد بن باديس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 17-18.

<sup>2</sup> نوار جدواني، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص. 57-59. وعبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1981، ص. 94.

<sup>3</sup> عبد الحميد بن باديس، "دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها"، مجلة الشهاب، 11 جوان 1937، ج4، ص. 13، قسنطينة، ص. 176-179.

وفي الفصل الثالث من قانونها الأساسي وضح بأنه: " لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية"، لكن عندما طالعت أعداد جريدة البصائر، وجدت بأن الجمعية تتناول كل القضايا السياسية في الجزائر وكذلك القضايا العربية والإسلامية في العالم العربي، كالقضية الفلسطينية والمغربية والتونسية والليبية وغيرها، وتبرز مواقفها منها<sup>1</sup>.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1940 اعتقل الابراهيمى<sup>2</sup> ونفي إلى معتقل "أفلو" في الجنوب، لمدة ثلاث سنوات، وبعد وفاة ابن باديس انتخب خلفا له، وعندما أطلق سراحه انضمت الجمعية إلى حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944 التي وعدت الجماهير بالمطالبة بالحرية والاستقلال، كانت نتيجة هذا التوحد الوطني مجازر 08 ماي 45 التي خلّفت مآسي كثيرة في صفوف الشعب، وعلى اثرها اعتقل الابراهيمى ووضع في السجن العسكري، وأطلق سراحه بموجب العفو العام سنة 1946<sup>3</sup>.

وفي 21 جويلية 1946 عقدت الجمعية مؤتمرها التاسع، وتمت المصادقة على قانون جديد ولائحة " تتعلق بالوظيفة الثقافية والدينية"، وأكد المؤتمر بأن الجمعية "لا تعترم القيام بعمل سياسي تقليدي"<sup>4</sup>.

## 1-2 دفاعها عن الدين والعلم:

ألقى العربي التبسي<sup>5</sup> في افتتاح المعهد الباديسي سنة 1953 خطابا نبّه فيه الجزائريين بأنّ الله ابتلاهم بإدارة شديدة لا تعرف الدين ولا الرحمة ولا الانصاف، وحكامها يخالفون الوعود التي يعدون بها الشعب الجزائري خاصة ما تعلق "بالإسلام وشؤونه، والمسلمين ومعتقداتهم"، كما استدّل في خطابه بتصريح سابق للوالي العام بالجزائر "ليونار" الذي حضر في إحدى السنوات لتوديع الحجاج حيث قال: "إنّ فرنسا قد خرجت من الدين الإسلامي، وسلّمت جميع ما يتعلّق به إلى المسلمين، الذين سوف يتمكنون منه"، لكنّ الإدارة الفرنسية لم تنقذ بندا واحدا من تصريحاتها، وضاعفت من تضييقها على المساجد، وفي الواقع أنّ فرنسا " ليس من وظيفتها ترميم المساجد، ولا إصلاحها، ولا تعيين أئمتها وهذا الصنيع من فرنسا، يعد إغالا في التدخل في شؤون الدين الإسلامي"، واعتبر هذا التدخل إما جهلا بحقيقة الإسلام أو القصد منه الكيد له، خاصة إذا كان التدخل في الإسلام دون سواه من الأديان. ثمّ وجّه كلمته للحضور قائلا: "... وإن من ظلمكم في المحراب، لا ينتظر منه أن ينصفكم في أي باب! ولئن ضعفنا أمام الحكومة، وقوتها المادية فإنّ حقنا لقوي، ولئن أقصينا عن مساجدنا ونحن أولى بها، فالمسؤول عن هذا الإقصاء ونتائجه

<sup>1</sup> بوصفصاف، المرجع السابق، ص. 99. ومحمد خير الدين، مذكرات، ج1، م. و. ك، الجزائر، (د.ت)، ص. 417.

<sup>2</sup> ولد الإبراهيمي سنة 1889 بضواحي سطيف، حفظ القرآن ودرس علوم الدين، استدعي لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، هاجر إلى مصر وزار عدة دول، عين نائبا لرئيس جمعية العلماء سنة 1931، نفي إلى أفلو سنة 1940، توفي سنة 1965. إبراهيم تقرتي، المرجع السابق، ص. 42، 43.

<sup>3</sup> محمد خير الدين، ج1، المصدر السابق، ص. 416.

<sup>4</sup> كافي، مذكرات...، ص. 63.

<sup>5</sup> ولد بتبسة سنة 1891، درس في الزيتونة والأزهر، وفي سنة 1929 استقر بتبسة، وفي سنة 1935 أصبح أمينا عاما لجمعية العلماء، ثم نائبا لرئيس الجمعية سنة 1940، توفي سنة 1957. إبراهيم تقرتي، ص. 52.

القريبة والبعيدة، هم الأئمة والمصلون وراهم، وإن قلّوا، لأن تربية فرنسا هي التي أوجدت مثل هذا اللون، وواقعها الحاضر هو شجعهم أو ألزمهم بهذا الموقف"<sup>1</sup>.

عرج التبسي في افتتاح السنة الدراسية، إلى ما تحتاجه الجمعية من مال وعلم وشعب، ونوّه بدور المدرّسين الذين هجروا ديارهم ومتاع الدنيا من أجل تأدية رسالة الله وواجب الأمة والوطن، كما أثنى على الأولياء وتلاميذهم الراغبين في تحصيل العلم، وأكّد على ضرورة تهيئة الظروف الحسنة للأبناء والبنات من خلال بناء المدارس والكليات، وأنها السبيل الوحيد للتعلّم، من خلال قوله: " فإن كنتم تلدون للحياة فالجاهل ميت يمشي على قدمين، وإن كنتم تريدون سعادة الأبناء فالأمية شقاء مستمر وإن كنتم تحبّون الإحسان إلى الجيل فعشرات الآلاف من مشرديه، يشكونكم إلى الله"<sup>2</sup>.

وأثناء حديثه ووجه نقدا مباشرا للإدارة الاستعمارية التي ما زالت تعتدي على حرمة المساجد التي كانت " مدارس للإنسانية جمعاء... والمعتدى على المسجد معتد على فعل الخير. لقد كان ينبغي للحكومة أن تعالج الأمراض الاجتماعية وتنشر العفاف وتحارب الفجور، فهل قامت بواجبها في هذا السبيل؟ لا. وهل نسكت نحن؟ لا. إننا من أتباع محمد لا من أتباع الحكومة التي ترتزق من هذه الجرائم، وإن أوائلنا لم يتركوا المدرسة الإنسانية مجرّدة من المدد، بل كانت وما تزال غنية في جميع بلاد الله، إلا في شعب تحتله فرنسا، وقد انقلبت فرنسا (العادلة) إلى وحش، في معاملة الشعب الجزائري..."، ثمّ طلب من فرنسا التحلّي بالتعقل واحترام الإسلام والمسلمين، وبيّن عدم رضائهم وسكوّتهم عن هذه الحالة، ثم وجه فتواه للحاضرين قائلا: " فكفر بالشعب الجزائري، أن يؤيد فرنسا في هذا السبيل، وكفر بالشعب الجزائري أن يشح بماله على الإسلام، وهو يعلم أن الإسلام يربي الإنسانية على مكارم الأخلاق"، ويجب أن ندرك " أن الفقر مع الإسلام خير من الغنى مع الكفر"<sup>3</sup>.

### 1-3 نقد السياسة الفرنسية:

انتقدت الجمعية سياسة الإصلاحات الفرنسية التي لم تعد تتماشى مع مطالب الشعوب، حيث اعتبرت أن سياسة الحكومات الفرنسية ظلّت تعتمد على الأفكار والمطالب القديمة، ومهيمنة على قرارات المجالس المنتخبة، خوفا من كل جديد يطرح فيها، أو أي حق لصالح الشعوب المستعمرة، في حين أنّ هذه الشعوب قد استيقظت من سباتها وأخذت تبحث عن مكان لها في ظل التطور العالمي الجديد<sup>4</sup>.

وجّهت الجمعية امتعاضها من المسؤولين الذين هم تحت قبضة غلاة الاستعمار، ولا يقرّرون شيئا في المجالس المنتخبة إلا بموافقتهم، قائلة: " كانت مصلحة الاستعمار وآراء أشياعه تملو دائما في هذه المجالس، وتنتصر على مصلحة الشعب وتتفوّق على مساعي الديمقراطيين في الداخل والخارج، ممن نقدوا هذه الأوضاع الاستعمارية الجامدة

<sup>1</sup> الطاهر حراث، "افتتاح دروس المعهد الباديسي"، جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مديرها، محمد البشير الإبراهيمي، الجمعة 13 نوفمبر 1953، العدد 247، ص. 1.

<sup>2</sup> حراث، المصدر نفسه، ص. 1.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 1.

<sup>4</sup> باعزيز بن عمر، "قضايا الجزائر في مجلس الجمهورية"، جريدة البصائر، الجمعة 15 جانفي 1954، العدد 254، ص. 1.

ونادوا بوجوب تغييرها في عدّة مناسبات"، كما انتقدت جريدة البصائر سياسة الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم التي ظلّت تأخذ "إلا برأي هذه الشراذم من المستعمرين وأعاونهم الذين تحدّثوا وتحديث إليهم وزير الداخلية وهو ينتقل في ربوع الجزائر فانتزع من آرائهم في هذه المشاكل كلها ما رآه خير حل لها وهو بقاء ما كان على كان. ويمثل هذه الطريقة عولجت قضية تونس، والمغرب، وتعالج اليوم وغدا قضية الجزائر، فهل أفاد العلاج!..."<sup>1</sup>.

من الجانب الآخر، ضيّقت الإدارة الاستعمارية على مدرّسي الجمعية، حتى أنّهم منعوا من السفر إلى جامع الزيتونة لمواصلة التعلّم والتفقه في الدين، واعتبرت الأمر "جريمة"، ووضعت "أسوار الحديد بين تونس والجزائر فلا ينفذ جزائري إلى تونس إلا بجواز السفر وبشروط أحدها أن لا يرتكب الجريمة الشنعاء، والجريمة الشنعاء هي الانحراف في جامع الزيتونة"<sup>2</sup>.

#### 1-4 علاقة جمعية العلماء بحزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية):

كان للجمعية رؤية مختلفة عن حركة انتصار الحريات بخصوص الاستقلال، فالجمعية ترى أنه: "يجب قبل كل شيء تربية شعبنا وعندما يعي سنطالب بالاستقلال"، لهذا كان أتباع الجمعية يخافون من العمل مع حزب الشعب، بسبب القمع الذي يسببه لهم، ولم تكن لهم الجرأة الكافية للمطالبة بالاستقلال، كما أنّ غالبيتهم ينتمون إلى فئة اجتماعية أكثر رخاء، أما أعضاء حزب الشعب - حركة انتصار الحريات، فأغلبهم شعبيون ينتمون إلى الفئات الهشة في المجتمع، وكانوا يرفضون السلوك المحافظ للجمعية<sup>3</sup>.

كانت جمعية العلماء - في بادئ أمرها - تناضل من أجل الاندماج، ولا أدلّ على ذلك المقال الافتتاحي من جريدة "البصائر" لسان حال الجمعية سنة 1935، الذي جاء بإمضاء ابن باديس، والذي أكّد صراحة ارتباط الجمعية بفرنسا، والذي أحدث صدمة في صفوف الوطنيين، كذلك المؤتمر الإسلامي في جويلية 1936 الذي أرسل إلى باريس وفدا يطالب "بحق المواطنة الفرنسية للجزائريين"، وكان من ضمن الوفد ابن باديس وفرحات عباس وأعضاء شيوعيين ومنتخبين محليين، فالفكر الاندماجي سنة 1936 كان ضاربا أطنابه عند أعضاء الجمعية، وكانوا عاجزين عن أن يكافحوا استعمارا وحشياً<sup>4</sup>.

يذكر المجاهد بلعيد عبد السلام<sup>5</sup> بأنّ "الشيخ الإبراهيمي كان يغذي الحساسية ضدّ كل من يجب حزب الشعب"، كما أكّد بأن ابنه أحمد طالب الإبراهيمي - عندما كان وزيرا في عهد بومدين - كان وراء اختفاء أعداد من مجلة "الشهاب" كانت تضم مقالا كتبه عبد الحميد بن باديس عن "الجزائر الفرنسية"، ويضيف بأنّ الشيخ عبد الحميد

<sup>1</sup> بن عمر، المصدر السابق، ص. 2.

<sup>2</sup> محمد علي، "الشهيد 2"، جريدة البصائر، العدد 254، المصدر السابق، ص. 6.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 39، 40.

<sup>4</sup> بن بله، نحو عالم جديد، ص. 135، 136. مرزوق، ص. 86، 87، 157.

<sup>5</sup> ولد سنة 1928 بولاية سطيف، درس المرحلة الابتدائية والثانوية بالمدرسة الفرنسية، اعتقل بعد مجازر 8 ماي 45، ترأس جمعية الطلبة المسلمين المغاربة سنتي 1951 و 1952، من المؤسسين للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955، وشارك في إضراب 19 ماي 56. عباس، نداء ... الحق، المرجع السابق، ص. 75.

بن باديس رافع في نفس المجلة " لموقف قريب من موقف فرحات عباس وجميع خريجي الجامعة الفرنسية في وفائه لقيم الحضارة الفرنسية"<sup>1</sup>.

### 1-5 رد فعل جمعية العلماء تجاه اندلاع الثورة التحريرية:

جاء في افتتاحية جريدة البصائر<sup>2</sup> لسان حال جمعية العلماء المسلمين يوم 05 نوفمبر 1954 تعليقا على اندلاع الثورة التحريرية، ما يبيّن عدم علم أعضاء الجمعية بتحضيرات الثورة ولا بموعد اندلاعها وقادتها، والاكتفاء باعتبارها "حوادث مزعجة" قام بها "رجال مسلّحون". وهذه مقاطع من البيان الذي يحمل العنوان الآتي "حوادث الليلة الليلاء... 1 نوفمبر 1954":

" فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر، وهو عيد ذكرى الأموات، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين، ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران، إلا أن عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها وكادت تتركز الحوادث في جهات جبال أوراس، في خط يسير من باتنة إلى خنشلة، ثم يشمل الجنوب. وتلي عمالة قسنطينة بعض جهات العمالة الجزائرية، كبلاد القبائل والعاصمة الجزائرية وبوفاريك. إننا إلى حد هذه الساعة لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث، وأسبابها، وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار، فلا نستطيع أن نعلق عليها أي تعليق، إلا أن تتبين لنا طرق الصواب. فليس من شأن (البصائر) أن تتسرع في مثل هذه المواطن.

... فقررنا الاكتفاء بذكر أهمها، تاركين للزمن كشف الحقائق عن أسرارها ... وكان الرجال المسلّحون يباشرون العمليات ثمّ ينسحبون إلى الجبال ويدمرون وراءهم الجسور ولقد قتل واحد منهم وجرح آخرون وحاولوا الاستيلاء على منجم ايشمول...<sup>3</sup>.

وفي عدد البصائر 297، في 17 ديسمبر 1954 جاء بيانا بعنوان: "الجزائر فوق كف عفريت"، حيث تطرقت إلى العنف والقمع الذي يلاقيه "الثائرون" و "الفرق المسلّحة" من أجل القضاء عليهم، وتعجّبت الجريدة من تصريحات المسؤولين الفرنسيين المتضاربة في عدد "الثائرين"، وهذا مقتطف من البيان: " في معقل الأوراس الأشم ... تستمر أعمال القمع والزجر والتنكيل، على نطاق واسع، محاولة إخضاع الفرق المسلّحة التي اعتصمت بالمعقل الطبيعية. وإن أمر السلط الرسمية مع هؤلاء الثائرين لعجب: لقد صرح رسميا عند ابتداء الحوادث بأن عدد هؤلاء القوم يبلغ الثلاثة آلاف أو يزيد عن ذلك ... ثم وقعت ملحمة ذات شأن، أسفرت حسب البلاغات الرسمية عن تحطيم فرقة من الثائرين يبلغ عددها نحو من خمسين رجلا قتل معظمهم وأسر بعضهم. وجاء مسيو متران وزير الداخلية

<sup>1</sup> عبد السلام بلعيد، "مذكرات"، جريدة الشروق، الأربعاء 13 سبتمبر 2017، العدد 5575، ص. 6.

<sup>2</sup> تأسست سنة 1947، وبعد سفر الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952 واندلاع الثورة أصبح توفيق المدني رئيس تحريرها. أبو القاسم سعد الله، حاطب أوراق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2010، ص. 27.

<sup>3</sup> جريدة البصائر، "حوادث الليلة الليلاء... 1 نوفمبر 1954"، الجمعة 05 نوفمبر 1954، العدد 292، ص. 1، 2.



وجاس خلال تلك الديار في جولة لم تتجاوز الثلاثة أيام، وكان من نتائج هذه الزيارة أن تغيرت الحقيقة الرسمية واكتست الحالة صبغة جديدة: إن الثائرين المعتمدين بجمال الأوراس لم يبقوا ثلاثة آلاف بل تبخروا فأصبحوا لا يتجاوزون عددا قليلا من "الأشداء" <sup>1</sup>.

أصدرت جريدة البصائر بيانا لها في عددها 304، في شهر جانفي 1955<sup>2</sup>، طرحت فيه ضرورة إجراء تغييرات وإصلاحات جذرية داخل النظام الجزائري بدل الإصلاحات الشكلية، حتى نتجنب "القتل" و"الاضطرابات" و"الحوادث المتوالية"، وتكون هذه الإصلاحات بعد "بحث ودراسة عميقة مع ممثلي الأمة الحقيقيين الذين يتكلمون باسم سائر الأحزاب والهيئات والمنظمات القومية"، وأكد البيان بأن الأمة لن ترضى بأي إصلاح، إلا إذا حقق طموحات الشعب في الحكم والإدارة والشؤون العامة<sup>3</sup>.

وفي 16 فيفري 1955<sup>4</sup> أصدرت البصائر في عددها 307 نداء موجها إلى "الضمير الفرنسي"، ووقعه العديد من المعلمين والمعلمات التابعين لمدارس الجمعية نيابة عن سلك التعليم العربي الحر، والذي أرسل إلى ممثلي الفكر الفرنسي من أدباء وعلماء ورجال سياسة وصحافة، جاء في البيان اهتمامهم بأحداث الثورة وما آلت إليه أوضاع الجزائر، "فهذه الأخبار المحيرة المزعجة، ذات الأثر الأدبي العظيم، والتي تحز في القلب حزا مؤلما، تحطم كل أمل في بناء مستقبل أخوي بهذه الديار وتقضي على كل ثقة بالقائمين بالأمر"، ثم ندد النداء بأعمال القمع الرهيبة في حق الأبرياء العزل، قائلا: "تجرى عمليات (التطهير) وتباشر عمليات القمع الزاجرة، وتحرق المنازل والديار ويلقى القبض على الجموع الغفيرة لأدنى شبهة". ثم وجه البلاغ صيحته لرجال فرنسا من أجل التنديد بما يحدث من جرائم إنسانية، "إن الضمير الفرنسي تمثله شخصيات ذات قيمة عالمية عظيمة،... ذلك الضمير لا يمكنه أن يبقى جاهلا هذه الولايات وهذه الجرائم المنكرة التي تقترف باسمه ويرتكبها نظام استعماري جائر فظيع". ثم طالب باسم الشعب بحياة حرة شريفة مبنية على احترام الجميع مثل باقي الشعوب، "فهذه الأعمال التي جرت والتي تجرى في بلادنا، لا تبشر بمستقبل سعيد في البلاد تحت شعار المودة والسلام بل تبشر بعكس ذلك،... مما يؤثر في الداخل أسوأ التأثير على الصداقة بين الشعبين الجزائري والفرنسي ومما يلطخ في الخارج اسم فرنسا وسمعتها"، بعد ذلك ندد البلاغ بالسياسة الاستعمارية الظالمة السائدة في الجزائر التي يقودها غلاة المعمرين الذين لا هم لهم سوى السيطرة والنفوذ، وفي ختام النداء علّقوا أمالهم على رجال الضمير الفرنسي من أجل الاحتجاج على هذه المظالم، وتحقيقا للمساواة والأخوة، وبذلك يفتتح عهد جديد من العلاقات بين الشعبين قوامه الديمقراطية والصداقة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> جريدة البصائر، "الجزائر فوق كف عفريت"، الجمعة 17 ديسمبر 1954، العدد 297، ص. 1.

<sup>2</sup> بينما يذكر العربي الزبيري بأن هذا العدد صدر في تاريخ 04 فيفري 1955 نقلا عن البصائر، الزبيري، المرجع السابق، ص. 184.

<sup>3</sup> أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، مع ركب الثورة التحريرية، ج3، دار البصائر، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 53.

<sup>4</sup> بينما يذكر العربي الزبيري بأن هذا البيان صدر في تاريخ 25 فيفري 1955 نقلا عن البصائر، الزبيري، ص. 184.

<sup>5</sup> خير الدين، ج1، المصدر السابق، ص. 392-395.



الملاحظ في هذا النداء، أنه لم يرد ذكر جبهة التحرير ولا جيش التحرير، ولا حتى التعرّيج على الثورة أو قادتها، رغم أنّ النداء نشر بعد ثلاثة أشهر ونصف من اندلاع الثورة، وهذا يؤكّد بأن رجال الجمعية لا زالوا في حيرة من اتخاذ موقف سياسي واضح من الثورة.

كتب العربي التبسي رسالة من مدينة تبسة بتاريخ 10 ماي 1955، إلى أبي القاسم سعد الله المتواجد في الجزائر يشكوها فيها من المظالم التي تعرّض لها من شيوخ الجمعية، والأوضاع السيئة التي آلت إليها، وبأنّ إخوانه همّشوه أثناء غيابه في الحج صيف 1954، وقسمّ معارضيه إلى ثلاث طوائف، ومما ذكره في الرسالة: "إنّ رجالنا - نبيهم الله إلى معرفة أمورنا- جبنوا وضعفوا واستسلموا وأعطوا المقادة لمن يغويهم ولا يهديهم، وهذا منهم عهد يُخشى منه على مصائرنا"<sup>1</sup>.

ذكر بلعيد عبد السلام في مذكراته موقف الشيخ الإبراهيمي من اندلاع الثورة، حيث قال: أنّ الإبراهيمي استقبل "أول نوفمبر 1954 مثل "الكارثة"<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، صرّح أحمد بن بلة أثناء جوابه على سؤال صحافي فرنسي قائلاً له: بأنّه كان لعلماء الدين دور كبير في نضال جبهة التحرير، فردّه عليه بن بلة: "لا لم يلعبوا دوراً مهماً في نضال جبهة التحرير الوطني، بل لم يفعلوا شيئاً قط"، كما أنّهم "حاربونا على مدى عام ونصف عام"<sup>3</sup>.

إنّ التحاق جمعية العلماء بالثورة لم يكن مباشراً، ولم يأت إلا بعد محاولات عديدة لدرجة فقدان الأمل، وهذا راجع إلى تحوّلهم من جبهة التحرير، ويؤكّد هذا القول الإبراهيمي من القاهرة الذي طلب حمايته من جبهة التحرير، وطرح فكرة إنشاء تجمع وطني جزائري، والتحالف مع مصالي "عدوهم الألد"، بغية تأسيس "التجمع الشعبي الجزائري" وجرّت لقاءات حول هذا الموضوع بينه وبين إبراهيم بيوض ممثل الاتحاد الديمقراطي وأحمد مزغنة مسؤول العلاقات الخارجية للحركة المصالية، وكانت النقاط المشتركة بينهم هي:

- رفض الخضوع لجبهة التحرير الوطني.

- إنشاء جبهة تسمح لكل جهة بالمحافظة على استقلاليتها<sup>4</sup>.

#### 1-6 انضمام جمعية العلماء للثورة:

جاء في بعض المراجع التاريخية، بأنّ الإبراهيمي بمجرد اندلاع الثورة وجّه نداء مطوّلاً إلى الشعب الجزائري، يحثّه فيه على الثورة على النظام الاستعماري الذي لم يبق أي حقوق إلا وسلبها، ودعاهم إلى الجهاد في سبيل الله والوطن، وهذا البيان نشرته بعض الصحف المصرية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سعد الله، حاطب أوراقي، المرجع السابق، ص. 13، 14، 19.

<sup>2</sup> بلعيد، جريدة الشروق، العدد 5575، المرجع السابق، ص. 6.

<sup>3</sup> بن بلة، نحو عالم جديد، ص. 164.

<sup>4</sup> كافي، ص. 75. Mohammed Harbi, 1954, **La guerre commence en algérie**, éditions barzakh, Alger, 2009, p. 45.

<sup>5</sup> خير الدين، ج 1، ص. 384-387.

لكن عند تتبعي للأحداث من مصادرها التاريخية التي كانت زمن الحوادث، وشهادات مفجّري الثورة، والوثائق والمصادر المنشورة، تبين عدم صحة وحقيقة هذا البيان المنسوب إلى الإبراهيمي رئيس الجمعية، وربما نُسب إليه النداء بسبب خلفيات لم أدرك بعد حقيقتها. والسؤال الذي يُطرح، لماذا لم ينشر هذا البيان في جريدة البصائر لسان حال الجمعية؟ رغم أنها أصدرت في الشهور الأولى من عمر الثورة عدّة مقالات بيّنت فيها موقفها المتحفّظ من الثورة ومن مفجّريها وأطلقت عليها "الحوادث المزعجة"، قام بها "رجال مسلحون" و"ثائرون". كذلك، لماذا لم يُذع النداء في إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة؟ ثمّ لماذا لم يتكلم على هذا النداء أحد من قادة الثورة سواء في الداخل أو في الخارج؟ وهم كانوا أكثر حرصاً على تتبّع أخبار الأحزاب والهيئات والشخصيات ورصد مواقفهم من الثورة؟ وأعتقد بأنّ النظام الناصري كانت له اليد الطولى في الموضوع. ومع ذلك سنتكلّم بطريقة كرونولوجية ونبين موقف الجمعية من الثورة وانضمامها لها بالاستشهاد بالوثائق والمصادر.

يسجل توفيق المدني<sup>1</sup> في مذكراته، بأنّه هيباً للثورة منذ سنوات، وأقرّ بأنه لم يكن من قادتها، بل كان خادماً لها و"مطيعاً لأوامرها منذ يومها الأول"، ويضيف بأنّه كان على علم بتحضيرات اندلاع الثورة وبموعد تفجيرها، وبأنّه تحصّل على منشورها السريّ قبيل اندلاعها، ثمّ دعا بالاتّفاق مع خير الدين لانعقاد المجلس الإداري للجمعية، وذلك يوم 01 نوفمبر 1954 بقسنطينة، الذي اندلعت فيه الثورة، وفي الاجتماع تداولوا عدّة قضايا تخص الجمعية، وفيما يتعلّق بموقفهم من الثورة رأوا أنّهم "من الثورة ومع الثورة، ولا يمكن إطلاقاً أن لا نكون مع الثورة، مع الحذر التام... على أن تعلن الجمعية موقفها في اجتماع عام"، بعد انقضاء الاجتماع أرسل المدني رسالة إلى الإبراهيمي يعلمه فيها بالحدث الهام ويطلب منه نشر منشور يبارك فيه الثورة.<sup>2</sup>

بينما فنّد نائب رئيس الجمعية محمد خير الدين<sup>3</sup> ادّعاءات المدني، وأكّد عدم صحتها، وذكر بأن لا أحد من أعضاء الجمعية كان "يعلم من أمر الثورة شيئاً قبل اندلاعها"، وبخصوص اجتماع المجلس الإداري للجمعية، ذكر بأن المدني لم يكن الداعي له، فهو مجرد كاتب عام يكتب الاستدعاءات، وأنّ الداعي للاجتماع هو المجلس الدائم الذي كان يرأسه العربي التبسي بصفته نائب أول، وكذلك هو بصفته نائب ثاني، وبأن الاجتماع أتى ضمن انعقاد الدورة العادية للمجلس، وكذب أن تكون له أي صلة بالثورة، وبأن أخبار الثورة وصلتنا ونحن في الاجتماع من موظّف يحمل في يده جريدة "لادبيش"، ومن خلالها علمنا أخبار اندلاع الثورة، وأضاف أنّه بعد انقضاء الاجتماع، دعا العباس بن

<sup>1</sup> ولد سنة 1898 بتونس، زاول دراسته في جامع الزيتونة، ناضل في الحركة الوطنية التونسية، ومن المؤسسين لحزب الدستور سنة 1920، طرده الحاكم الفرنسي من تونس سنة 1925 وأرسله إلى الجزائر، انضم إلى جمعية العلماء المسلمين، عند اندلاع الثورة التحق بجهة التحرير سنة 1956 ضمن الوفد الخارجي. المدني، حياة كفاح، ج1، المصدر السابق، ص. 7-12.

<sup>2</sup> المدني، ج3، ص. 28، 37، 41، 42.

<sup>3</sup> ولد ببلدة طولقة سنة 1902، حفظ القرآن وتعلم علوم اللغة والدين، نال شهادة التطويع من جامع الزيتونة، كان من المؤسسين لجمعية العلماء وتقلّد فيها عدّة مسؤوليات هامة، توفي سنة 1993. إبراهيم تفرقي، ص. 91، 92.

حسين<sup>1</sup> وإبراهيم مزهودي وتناقشوا في أمر الثورة، وأكّدوا تجاوبهما معها، والاستعداد التام للمساهمة فيها، واعتبروا أنفسهم جنوداً فيها منذ ذلك الحين<sup>2</sup>.

كما ردّ الشيخ العباس بن الحسين على افتراءات المدني، وأوضح بأنّه كان ضمن الاجتماع الإداري للجمعية، والكل كان مستغرباً من الحدث، وتساءل المدني عن صدق الأخبار مثل باقي الأعضاء، وذكر العباس أن " الحقيقة التي لا يشذ عنها إلا أحمد توفيق هي أننا لم نعلم بأمر الثورة، ولم يتأكد عندنا أمرها، إلا بعد مدة من الزمن قد يكون طولها شهوراً عديدة... وهذا طبيعي جداً.. " ثم أضاف بأن "توقيت الثورة بيوم فاتح نوفمبر، لم ييح به أحد من مفجري الثورة القليلين ولو وقع هذا، لأجهضت الثورة منذ أيامها الأولى"<sup>3</sup>.

بينما يذكر أحمد بن بلة أن الجمعية في بداية الثورة كان موقفها سلبياً لمدة سنتين، ومعادياً والأمر غير قابل للنقاش - حسب رأيه- وعارضت علنيّاً جبهة التحرير، وعقدت تحالفات من أجل إجهاضها، ويؤكد بأن الثورة حكمت بالإعدام على ثلاثة أعضاء بارزين، وهم: علاوة عباس - نفذ فيه الحكم-، وتوفيق المدني الذي اختفى وأرسل برقية يعلن فيها انضمامه إلى الثورة، والثالث هو خير الدين الذي صرّح - بعد سماعه بالحكم- بالانضمام إلى الثورة<sup>4</sup>.

حوّل عبان رمضان حكم الإعدام - الذي أصدرته المنطقة الثانية- إلى عفو شريطة أن تعترف الجمعية بأخطائها، وتنظم إلى الثورة فرادى، وتدعو كل أعضائها داخل الوطن وخارجه إلى ذلك<sup>5</sup>.

بعد هذه الاختلافات والتجاذبات في تحديد رأي واضح، يمكنني طرح السؤال الآتي. متى انضمت جمعية العلماء إلى الثورة الجزائرية؟ وحتى أجيب على هذا السؤال الحساس والصعب، ارتأيت أن اعتمد على الوثائق والمراسلات.

سعى عبان رمضان سنة 1955 بصفته مسؤول إدارة جبهة التحرير في الداخل، رفقة بن يوسف بن خدة إلى ربط اتصالاتهما بالأحزاب السياسية وبرجال جمعية العلماء من أجل ضمهم إلى جبهة التحرير خاصة مع الشيخ عباس ومحمد خير الدين، كما باشر عبان اتصالاته أيضاً مع العربي التبسي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> العباس بن الشيخ الحسين، من الزعامات القيادية والهامة في جمعية العلماء، لامتلاكه شخصية قوية تجمع بين العلم والسياسة، وعادة ما يرسل في المهمات الدقيقة والصعبة، وقد أرسلته الجمعية إلى الإبراهيمي في القاهرة ليخبره بالحالة الاستثنائية وباندلاع الثورة في الجزائر، ويأخذ رأيه في موقف الجمعية من الأحداث. سعد الله، حاطب أوراق، ص. 23، 38.

<sup>2</sup> محمد الطاهر فضلاء، التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، دار البعث، للطباعة والنشر، قسنطينة- الجزائر، ط1، 1982، ص. 113، 114.

<sup>3</sup> فضلاء، المصدر نفسه، ص. 188-190.

<sup>4</sup> Ahmed Ben Bella, *Itineraire*, éditions maintenant, alger, 1990, p. 57, 71- 73.

<sup>5</sup> الزبير، ص. 190.

<sup>6</sup> ايت حمو، ص. 75.

ويذكر الشيخ "الحسين بن الميلي"<sup>1</sup> بأنّ عبان أرسله في شهر ماي 1955 إلى أعضاء جمعية العلماء من أجل الانضمام فرادى إلى الجبهة، حيث أبدى له العربي التبسي استعداداه لكل ما تأمر به الجبهة، على خلاف باقي الأعضاء الذين هم غير مستعدين إلى الانضمام إلى حركة تتبني وسيلة العنف، خاصة وأنهم ممثلين رسميين في الوفد المفاوض مع الحاكم العام "سوستيل"، وكان خير الدين أحد أعضاء الوفد، وكان يأمل من خلال المحادثات في التوصل إلى نتائج إيجابية<sup>2</sup>.

وقد جاء في رسالة عبان رمضان مرسله إلى الوفد الخارجي بتاريخ 08 أكتوبر 1955 ما يلي: "... أما بخصوص الإبراهيمي سيلتحق بكم أو على الأقل سيتم تحييده. ان جمعية العلماء التي لا ترفض شيئا من الوضعية هنا أرسلت إلى القاهرة الشيخ عباس من قسنطينة ليشرح الأمر للإبراهيمي ويطلب منه الالتحاق بالجبهة لأنهم يعلمون في الجمعية أن مصالي لا يمثل شيئا. ولهذا فإنهم يسرون معنا هنا تماما. وقد أعلمونا بأن الإبراهيمي "يخضع أو يستقبل"<sup>3</sup>.

ونفس الأمر يقرّه الشيخ العباس الذي ذكر بأن جمعية العلماء أرسلته إلى القاهرة في " مهمة نقل أخبار الثورة الحقيقية إلى الشيخ الإبراهيمي لكي لا يتورط مع مختلف التحركات التي تريد ابتلاع الثورة"<sup>4</sup>.

وفي رسالة بتاريخ 19 أكتوبر 1955 أرسلها من القاهرة محمد خيضر إلى إدارة جبهة التحرير في الداخل التي يرأسها عبان رمضان بيّن فيها وصول الشيخ عباس منذ أيام إلى القاهرة، وأنه أقع الإبراهيمي بالانضمام إلى الجبهة، كما أبدى خيضر عدم اطمئنانه من الإبراهيمي خوفا من "خيانته" في أي وقت<sup>5</sup>.

وفي ذات السياق، صرّح المجاهد بلعيد عبد السلام بأنّ الشيخ الإبراهيمي "... كانت تربطه علاقات صداقة مع أعيان الشرق الأوسط، قد غادر القاهرة إلى باكستان بعد أزمة صحية ولم يعد إلى القاهرة إلا في أواخر سنة 1959". ثمّ أضاف أنّ الشيخ الإبراهيمي " طوال وجوده في القاهرة، وقف ضد الثورة، وأحمد طالب اعتبر خصوم والده ليسوا فقط خصومه لكنهم خصوم الجزائر، ومع أنّ والده الشيخ البشير الإبراهيمي لم يكتب أيّ مقال طوال الثورة يساند فيه نضال الشعب..."، كما أنّهم بلعيد " أحمد طالب الإبراهيمي، عندما كان على رأس وزارة الثقافة والاتصال، بوقوفه وراء اختفاء أعداد جريدة البصائر التي تضم مقالات تعود إلى سنة 1956، وتوضح موقف الجمعية من الإدارة الاستعمارية..."<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> من المناضلين المسؤولين في حزب الشعب، ثم في حركة انتصار الحريات، عند اندلاع الثورة ناضل إلى جانب عبان رمضان إلى أن اعتقل. الزبيري، ص. 187.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 187، 188.

<sup>3</sup> بلحسين، ص. 98.

<sup>4</sup> فضلاء، ص. 190، 191.

<sup>5</sup> بلحسين، ص. 107.

<sup>6</sup> بلعيد، مذكرات، جريدة الشرق، العدد 5575، المرجع السابق، ص. 6.

نشرت جريدة البصائر في عددها 350 البيان الحاسم للجمعية بخصوص موقفها من الكفاح، يحمل إمضاء أحمد توفيق المدني والعربي التبسي، وذلك بعد اجتماع المؤتمر السنوي للجمعية الذي انعقد في الجزائر العاصمة في 07 جانفي 1956، حيث حمل البيان الاستعمار كل المصائب والويلات التي تعيشها الجزائر منذ 1830، وانتقد كل سياساته من تجهيل وتفجير وإدماج وعنصرية، ومحاربة الدين، واحتجّ البيان على كل أعمال الإرهاب والبطش في البلاد بحجة إخماد الثورة، والمظالم التي يتعرض إليها رجال الجمعية، وترحمّ البيان على شهداء الوطن، وشكر كل الحكومات والصحف العالمية النزيهة التي أيدت الكفاح من أجل التحرير، ودعت الشعب إلى المشاركة في الثورة<sup>1</sup>.

وفي رسالة بتاريخ 01 فيفري 1956 مرسلت من طرف أحمد توفيق المدني من الجزائر إلى أبي القاسم سعد الله في القاهرة تبين حالة الحيرة التي يعيشها أعضاء الجمعية في السنة الثانية من عمر الثورة، وعدم اتفاقهم على موقف سياسي واحد، لبعده المسافة بين الرئيس والأعضاء<sup>2</sup>.

كما يتبين من الرسالة التي بعثها العربي التبسي من الجزائر إلى أبي القاسم سعد الله في القاهرة بتاريخ 2 فيفري 1956 الوضعية المفككة داخل الجمعية والاختلاف الحاصل بين رجالها في الداخل وبين رئيسها الإبراهيمي في الخارج (القاهرة)، ونقص الاتصالات بينهما، وهذه الحالة أثّرت على اتّخاذ مواقف واضحة من الثورة التحريرية، علما أن أحداث الثورة شكّلت ضغطا شديدا على رجال الجمعية في الداخل، وقد أرسلت الجمعية الشيخ عباس إلى الإبراهيمي في القاهرة من أجل تنسيق الجهود وحل المشاكل واتّخاذ الرأي المناسب<sup>3</sup>.

وفي رسالة مرسلت من طرف عبان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 29 فيفري 1956 يقول فيها: بأنّ الشيخ عباس عضو جمعية العلماء - الذي سافر إلى القاهرة من أجل ضم الشيخ الإبراهيمي إلى جبهة التحرير - قد عاد من القاهرة. كما بيّن فيها بأن كل الشعب والأحزاب السياسية مجتدة تحت راية جبهة التحرير، بما فيهم جمعية العلماء، كما وجّه عبان تساؤله إلى الوفد بخصوص الإبراهيمي، فقال لهم بصريح العبارة: "وهل الإبراهيمي يعمل معكم؟".

وفي 13 مارس 1956 وجّه عبان رسالة إلى الوفد الخارجي طلب فيها تأكيد صحة المعلومات التي جاء بها الشيخ عباس - العائد من القاهرة - الذي ذكر بأنّ الوفد الخارجي راغب في قدوم شخصيات من حزب البيان يتقدمهم فرحات عباس، وشخصيات من جمعية العلماء، من أجل العمل مع وفد جبهة التحرير في القاهرة. ثم يضيف عبان بأن الاتصالات جرت مع جمعية العلماء، وهذه الأخيرة على استعداد لإرسال الشيخ عباس وتوفيق المدني للاتحاق بالوفد الخارجي والعمل معه<sup>4</sup>.

وفي 15 مارس 1956 بعث عبان إلى الوفد الخارجي رسالة مؤكّدا فيها بأنّ "جميع الناس في الجزائر جبهويون باستثناء مصالي" وقد عدّد جميع الأحزاب المنظمة إلى الجبهة، كما اختار عبان شخصيتين من جمعية العلماء

<sup>1</sup> المدني، حياة كفاح، ج3، ص. 55-59.

<sup>2</sup> سعد الله، حاطب أوراق، ص. 33.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 21-24.

<sup>4</sup> بلحسين، ص. 157، 160، 162-167.

وهما: توفيق المدني والشيخ عباس من أجل الانضمام إلى الوفد الخارجي بالقاهرة، "بصفتها مناضلين في جبهة التحرير". وفي رسالة 03 أبريل 1956 نبّه عبان الوفد الخارجي إلى أنّ عضوي جمعية العلماء من المفروض أنّهما قد وصلا إلى القاهرة من أجل العمل مع الجبهة<sup>1</sup>.

ويمكن أن ألخص بعد كل هذه الآراء المتعددة أحيانا، والمتناقضة أحيانا أخرى، بأنّ الاتصال الأولي من قادة الثورة بالجمعية كان في شهر ماي 1955، أما اقتناع بعض أعضاء الجمعية بالانضمام إلى الثورة، ظهر جليًا بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، أي بعد أن أصدرت المنطقة الثانية حكم الإعدام في حق بعض القادة المسؤولين من جمعية العلماء (خير الدين وتوفيق المدني) والاتحاد الديمقراطي (علاوة عباس، فرحات عباس) والحزب الشيوعي، من هنا بدأ تقرب أعضاء الجمعية من الجبهة خوفا من التصفية، باستثناء العربي التبسي الذي انضم قبل هذا التاريخ، أما الانضمام الرسمي للجمعية صدر في بيان 07 جانفي 1956 السالف الذكر، مع العلم أنّ التذبذب في الانضمام بقوة ظلّ حتى بعد هذا التاريخ، كما ذكرنا ذلك في رسائل جمعية العلماء إلى سعد الله في شهر فيفري 1956.

## 2- الطرق الصوفية - الطريقة التجانية أمودجا-

### 2-1 تعريف الطريقة والزوايا وأدوارها الدينية والثقافية والوطنية:

الطريقة: هي مدرسة روحية ذات تأسيس صوفي ديني وتربوي، تنظم حياة المجتمع لكونها تركز على الصلاة والذكر، تهدف إلى نشر المعرفة الدينية، كما تشكل شبكة اجتماعية وتقدم خدمات مجانية، وتشمل الطريقة عدّة زوايا، يشرف عليها الشيخ، يسمى شيخ الطريقة. أما الزوايا فهي فرع من الطريقة، بحيث أنّ كل طريقة تحوي عدّة زوايا، يسيّرهما وكيل باسم شيخ الطريقة يدعى "المقدم". أما الأتباع يسمون "الإخوة" أو "المريدون"<sup>2</sup>.

كان للزوايا في الجزائر دورها الريادي في تحقيق النهضة العلمية والحضارية، والمحافظة على القيم الإسلامية والهوية الثقافية إبان الاحتلال الفرنسي، حيث كانت تؤدي رسالة سامية، من خلال التركيز على تعليم القرآن الكريم، وشتى العلوم الشرعية واللغوية، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية، حتى أصبحت مركز الأعمال الخيرية التي تعتنى بالشؤون العامة للمجتمع<sup>3</sup>.

واللآفت للانتباه عند تناول تاريخ الزوايا، تأثيرها الديني والوطني في قادة الحركة الوطنية والثورة التحريرية، فأغلبهم تربى في أحضان الزوايا، وكانت الموجّه والدافع لمقاومة المحتل الفرنسي، وفي هذا الصدد نذكر أنّ مصالي الحاج أبو الحركة الوطنية نشأ وتكوّن في الزوايا، خاصة الزاوية الدرقاوية التي أصبح من مريديها، وكان يعقد اجتماعاته السريّة في الزوايا، ويזורها على اختلاف مشاربها، ويعتبرها "مراكزا للتوعية والتكوين"، ويؤثني على دورها الديني والتربوي

<sup>1</sup> بلحسين، ص. 171، 176، 180.

<sup>2</sup> مرزوق، ص. 47، 51، 65. وبين بلة، من فكر الحركة...، ص. 37.

<sup>3</sup> السعيد عقبة، "الزاوية التجانية بتماسين ودورها الاجتماعي بالمنطقة"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12-13 هـ/18-19 من خلال المصادر المحلية يومي 24-25 جانفي 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، مطبعة منصور- الوادي، 2012، ص 149.

والتضامني، وكان يقول: "إنّ الزاوية كانت مرحلة بين القبلية المتأخرة وبين النظام السياسي الجديد، ولا يمكن الاستغناء عنها، إنّ الزاوية مبنية على المحبة..."<sup>1</sup>.

وقد تأثر مصالي أيضا في تكوينه السياسي بأفكار الشيخ الطاهر بوطيبة<sup>2</sup> مقدّم الزاوية التجانية بتلمسان، الذي كان يغذي الروح الوطنية داعيا لمقاطعة المحتل والخنونة وعدم التعامل معهم وإتباع السبيل الذي رسمه القرآن<sup>3</sup>. كما تربّى أحمد بن بلة في بيت زاوية، حيث كان والده مقدّما في الطريقة المكايلية، وعاش شبابه مع أسرته (أمه، خالته، زوجة عمّه) هذه الأخيرة - يقول بن بلة - كانت " بحكم انتمائها لطريقة سيدي الهبري، تنهض يوميا حوالي الساعة الثالثة صباحا لتؤدي صلواتها وكانت تصوم يوما من كل ثلاثة أيام طوال حياتها". ويضيف بأنّ كل طفولتي "كانت مشبعة بهذا الجو"<sup>4</sup>.

أما المناضل حسين آيت أحمد فقد ترعرع في بيت جدّه القبائلي الشيخ "محمد الحسين"<sup>5</sup> المنتمي إلى الطريقة الرحمانية، الذي كان الدليل الروحي للعائلة، وذكر أنّه طيلة حياته " لم تلمس يده أبدا يد "رومي" ، لكرهه الشديد للمحتلّين، وكان الشيخ محمد يعتقد أن الاحتلال سيزول، ثمّ يضيف آيت أحمد قائلا: " لقد غصت حقا في هذا الجو الروحاني المليء بالأشعار الشعبية، في ذلك "الاسلام المتجدّر في الأعماق" . ثمّ يواصل: " كان ذلك الاسلام وذلك التصوف الروحي يناشد فينا الأحسن... لأنّه (التصوف) مؤسس على احترام الغير ويحمي من نزعة التعالي والسيطرة"<sup>6</sup>.

ويذكر الرئيس والمجاهد الشاذلي بن جديد<sup>7</sup> بأنّه تغدّى إيمانيّا ووطنيا من الشيخ "صالح الهبري" الذي درّسه القرآن الكريم والأخلاق، ويضيف أنّه عندما قرّر سنة 1955 الالتحاق بالثورة، استشار والده في الأمر فشجّعته، ثمّ استشار شيخه صالح، الذي -يقول الشاذلي- "بارك مسعاي وشجعني بقوله: " هذا هو الطريق الصحيح"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> مرزوق، ص. 56، 154، 165، 213.

<sup>2</sup> الطاهر بوطيبة من أعيان الطريقة التجانية في الغرب الجزائري، عرف بعدائه الصريح لفرنسا وكان دوما يجرّض ضدها حتى سجن وتعرّض لاضطهاد كبير من طرف الاحتلال وأبعد إلى جزيرة "سانت مرغريت" ومعه تجانيون آخرون، وذلك ما بين (1863-1871)، تدهورت صحته في المنفى إلى أن فقد بصره. توفي سنة 1878. أحمد العروسي، "رجال الطريقة التجانية في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية"، محاضرة ورقية، حرّرت بمدينة قمار في 05 جانفي 2012.

<sup>3</sup> سطورا، ص. 107. وحري، 1954 الحرب تبدأ في الجزائر، المصدر السابق، ص. 165.

<sup>4</sup> بن بلة، من فكر الحركة...، ص. 60، 61.

<sup>5</sup> توفي سنة 1901، يشهد له بالصلاح والحكمة والشعر. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، تر. سعيد جعفر، منشورات البرزخ، مطبعة الصنائعي، 2002، ص 16.

<sup>6</sup> آيت أحمد، المصدر نفسه، ص. 16، 17، 236، 237، 239.

<sup>7</sup> ولد سنة 1929 بولاية الطارف، التحق بالثورة في مطلع 1955 وتقلد فيها عدة مسؤوليات، انتخب رئيسا للجمهورية سنة 1979، وأعيد انتخابه سنة 1984، وكذلك سنة 1989، استقال سنة 1992. بن جديد، مذكرات، ج1، المصدر السابق، (غلاف الكتاب).

<sup>8</sup> بن جديد، ص. 41، 59.



كما تأثر المجاهد رضا مالك بوالده الذي كان يقرأ كثيرا كتب الصوفية، ويقول: " لقد تشبعت بهذه الثقافة (الصوفية)... هي ثقافة منغرس في الاسلام ... لقد رضعنا الإسلام ونحن صغاراً، بكل جوانبه الفكرية والفقهية والقانونية والسلوكية والصوفية التي لعبت دوراً في ديمومة الشخصية الوطنية وعدم اضمحلالها"<sup>1</sup>.

وترى محمد مشاطي - عضو مجموعة ال 22- في أسرته التي تنتمي إلى الزاوية الطيبية (نسبة لمولاي الطيب)، وتأثر بالزاوية الحنصلية التي كان يعتبرها أكثر حداثة من غيرها، وقد تعلم القرآن الكريم في زاوية "سيدي عبد المؤمن". بينما درس الرئيس "هوارى بومدين"<sup>2</sup> في "الجمعية الكتانية" التي كان يشرف عليها شيخ الطريقة الحملاوية، كما عدّد مشاطي إيجابيات الزوايا وتأثيرها السليبي خاصة ما تعلق بعلاقتها بالإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>.

وفي ذات السياق، يقسم المجاهد "عمار قليل" الزوايا إلى نوعين، قسم أدواره سلبية كرس البدع والخرافات في المجتمع، ومطيع لسلطات الاحتلال، وقسم إيجابي شكّل "حصناً منيعاً تحطمت عليه كل محاولات التنصير والتغريب"، وكانت هذه الزوايا "ملجأ لكل مضطهد يتعرّض للملاحقة من قبل سلطات الاحتلال"، ولقد تعرّض العديد من شيوخ الزوايا للسجن والتعذيب والبطش، وشارك تلاميذهم في صفوف الحركة الوطنية، وعند اندلاع الثورة - يقول عمار قليل - رأينا "تلاميذ الزوايا الدينية في مقدّمة المجاهدين، بل إن الكثير من قادة الثورة أنفسهم كانوا تلاميذ في هذه الزوايا..."<sup>4</sup>.

إنّ أهمّ الطرق الصوفية المنتشرة في الجزائر هي: الطريقة القادرية والطريقة الشاذلية والطريقة الدرقاوية والطريقة الرحمانية والطريقة التيجانية. وفي هذا العنصر سأتناول بشيء من التفصيل الطريقة التجانية كنموذج من ضمن هذه المنظمات الصوفية التي تحتل مكانة شعبية والتي كان لها دور فعّال في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، واخترت هذه الطريقة دون سواها، لسببين: من جهة تحصّلت على العديد من الوثائق الأرشيفية والمخطوطات التي تبرز دورها بوضوح. ومن جهة ثانية، أنّ أغلب المؤرّخين الذين كتبوا على دور الطرق الصوفية إبان الاحتلال، وجّهوا أصابع الاتهام إلى الطريقة التجانية وأصدروا في حقّها تهمة "العمالة للاستعمار". من هنا كان تركيزي على الزاوية التجانية، حتى نقدّم الجديد للبحث العلمي، ونعطي صورة ثانية حول هذه الطريقة.

## 2-2 الطريقة التجانية:

منهج تربوي قولي وعملي، تهدف إلى تربية الإنسان، من خلال تعاليم القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأعمال السلف الصالح، والتجانين ينتسبون للمذهب السائد في البلد الذي يقيمون فيه، سواء حنفي أو مالكي أو

<sup>1</sup> حميد عبد القادر، "حوار مع رضا مالك"، جريدة الخبر، الخميس 1 مارس 2012، ص. 19.

<sup>2</sup> ولد سنة 1932، درس في المدرسة القرآنية والكتانية بقسنطينة، ثم درس في الأزهر، وعند اندلاع الثورة شارك في الجيش بالمنطقة الغربية، وتدرج في المسؤوليات إلى أن أصبح قائدا لأركان الجيش سنة 1960، ثم رئيسا للجزائر بعد انقلاب جوان 1965، توفي 1978. بوراس، ص. 101.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 16، 17.

<sup>4</sup> قليل، ج 1، ص. 136-138.



حنبلي أو شافعي، وتتم كثيرا بنشر الإسلام وخدمة المجتمع الإسلامي، وتسميتها نسبة إلى مؤسسها الشيخ أحمد التجاني<sup>1</sup>، شعارها: العلم والعمل والعبادة، والطريقة ليست فكرا عقائديًا ولا مذهبا فقهيا ولا حزبا سياسيا<sup>2</sup>. أسست هذه الطريقة عدّة زوايا في الجزائر، حتى أصبحت زواياها تعدّ بالآلاف، وفي هذا الموضوع سنركز على زاويتين مشهورتين. وسنبرز مواقفهما الوطنية أثناء الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وهما: زاويتي تماسين (تقرت) وعين ماضي (الأغواط).

عند تتبعنا لتاريخ الزاوية التجانية بعين ماضي وتماسين، وجدنا أن الشيخ الطيب التجاني<sup>3</sup> (زاوية عين ماضي) وأحمد التجاني<sup>4</sup> (زاوية تماسين) عاشا أغلب أحداث الحركة الوطنية والثورة التحريرية، لأنّ الطيب تولّى مشيخة الزاوية سنة 1934 إلى غاية 1974، وأحمد التجاني تولّى مشيخة الزاوية سنة 1927 إلى غاية 1978، فكلاهما خدم الجزائر، في المجال الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، فقد ساهما في تأسيس المدارس القرآنية والمعاهد التعليمية والزوايا واستدعاء العلماء للتدريس، ومقاومة الاستعمار، وتميّز أحمد التجاني بممارسة الحكام والمسؤولين الاستعماريين بشأن المواطنين، والدفاع عن مطالبهم في المجالس المنتخبة التي كان عضوا فيها.

**2-3 مواقف رجال الطريقة التجانية في الحركة الوطنية:**

عُزل الملك الوطني محمد المنصف باي من قبل السلطات الاستعمارية يوم 14 ماي 1943 - بتهمة التعاون مع المحور - ونُفي إلى الأغواط (الجزائر) يوم 14 ماي 1943، ومن مطار الأغواط العسكري سيق إلى فندق "ترانساتلانتيك"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد بن محمد التجاني الشريف الحسني، ولد بعين ماضي (ولاية الأغواط) عام 1737، حفظ القرآن الكريم، اشتغل بالعلوم النقلية والعقلية، حتى بلغ فيها مرتبة أهله للتدريس والإفتاء. أسس الطريقة التجانية بصحراء أبي سمغون (ولاية البيض) سنة 1782. سافر معلما إلى الأقطار الإسلامية الأخرى، وأخذت طريقته في الانتشار، غادر الجزائر واستقر بفاس (المغرب)، وبها توفي عام 1815. من أقواله: "إذا سمعتم عني شيئا فزنوه بميزان الشرع، فإن وافق فاعملوا به، وإن خالف فاتركوه"، وقال: "بسير زمانك سر". منشورات الزاوية التجانية تماسين، "الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم"، مطبعة SIB، كوينين-الوادي، 2008، ط3، ص. 3-4.

<sup>2</sup> عبد الرحمان طالب، "الطريقة التجانية في خدمة المجتمع الإسلامي"، محاضرة ورقية، ص 6. وعبد المالك التجاني، "دور رجال الطريقة التجانية في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر"، محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي للإخوان التجانيين، 23-24-25 / نوفمبر 2006 بعين ماضي (ولاية الأغواط).

<sup>3</sup> الشيخ محمد الطيب بن علال، ولد سنة 1896، حفظ القرآن الكريم والكثير من العلوم الشرعية واللغوية، تولّى مشيخة الطريقة سنة 1934، كانت له علاقات وطيدة مع الملك محمد الخامس، وهذا الأخير قدّم له الظهير الشريف سنة 1942 تحت رقم 159، الذي يلزم احترام الشيخ في كل المملكة وله التصرف المطلق في كل زواياه. توفي سنة 1974. ينظر: إدريس العراقي، الجواهر الغالية في الجواب عن الأسئلة الكرزانية، مخطوط، أرشيف الزاوية التجانية تماسين، ص. 182، 183. ومنشورات الزاوية التجانية، تماسين بين الأمس واليوم، المرجع السابق، ص. 6.

<sup>4</sup> أحمد التجاني التماسيني: ولد عام 1898 بالرقبية (ولاية الوادي-الجزائر)، حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة والفقه والتصوف على علماء الزاوية، كما أتقن اللغة الفرنسية. تولّى مشيخة الطريقة التجانية سنة 1927، أجازة كلٌّ من مفتي القيروان محمد بن العلاي سنة 1932، والمحدث عبد الحي الكتاني، ومحمد الطاهر بن عاشور. توفي سنة 1978. ينظر: علي غريسي، "الدور التنويري والمواقف الوطنية لمشايخ الطريقة التجانية بتماسين في الفترة الممتدة من سنة 1919-1939"، الملتقى الولائي الثالث بعنوان: الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري (1919-1939)، الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يومي 19-20/2/2013 بجامعة الوادي، دار المجدد، سطيف-الجزائر، 2015، ص. 60، 61.

<sup>5</sup> سعيد المستيري، المنصف باي...، ص. 182.

وأثناء زيارة الشيخ أحمد التجاني لعين ماضي والأغواط، تسلّل إلى فندق المنصف باي والتقى به وأطمأن على حاله، فلما سمع حاكم الأغواط بهذه الزيارة غضب وأرسل رسالة شديدة اللهجة إلى الشيخ قال فيها: "... فقد بلغني أنكم تلقيت بالخفاء مع المليك منصف الباي ... وذلك في أيام مكثه بالأغواط، أخبركم على رزانه هذه الأعمال التي غير منسوبة لخطتكم ولثقتكم التي شهدتها فيكم وقد ثبت عليكم عدم التأديب تلك التأديب الذي يجب عليكم الامتثال إليه من جناب درجتكم .. والأدب مع حكام الاغواط وانتم ضيفا عندهم، اذكر لكم عدم رضائي ... على سيرتكم..."<sup>1</sup>.

ولما وصلت رسالة الحاكم إلى الشيخ، أدرك أن عيون الاحتلال قد رصدته فردّ عليه وتظاهر بأنه ليس له صلة بالمنصف باي من قبل، وإنما التقيا صدفة بينما هو يسير جهة الفندق، ومع ذلك لم يُخف الشيخ في رسالته التعظيم للمنصف، فأطلق عليه لفظ "سمو الباي المنصف" ومما جاء في رسالته: "... فقد وصلي جوابكم المؤرخ بالثالث من شهر التاريخ وقد ذكرتم لنا فيه بأنني اجتمعت بسمو الباي المنصف باي تونس السابق وقت مكثه بالأغواط، اعلم سيدي المتصرف أن ما بلغكم أنني اجتمعت بالباي خفية فان هذا الشيء لم يقع مني أصلا ولا تحدثني نفسي به حيث خطي تمنعني من التدخل في أشياء لا تعني وأنا لم تكن لي أدنى علاقة بالباي بل غاية ما وقع هو أنني في أواخر جوان لما حللت بالأغواط خرجت عشية بقصد التفصح ومررت بجهة الساقية الكبيرة ولما قربنا من وتيل<sup>2</sup> الطرنزات ظهر شخص فوق سطح الوتيل جالس على كرسي فرغ لنا يده بقصد التحية فرجعنا إليه التحية بأيدينا من بعد هذا ما وقع ..."<sup>3</sup>.

هذه الزيارة التي قام بها الشيخ للمنصف باي - بعد نفيه إلى الأغواط - المعروف بمواقفه الوطنية في دعم ومساندة الحركة الوطنية التونسية، تعتبر موقف وطني بامتياز، لأنّ في الأمر خطورة على حياته، وتنم على إحساس وتقدير الشيخ لأعمال الرجال في سبيل تحرير أوطانهم ونصرة شعوبهم.

دعم الشيخ أحمد التجاني ماليًا مدرسة الحركة الوطنية "أولاد سعدودي"<sup>4</sup> بالوادي، التي كان مدرّسها الشهيد "العروسي ميلودي"، هذا الأخير نظّم احتفالا كبيرا سنة 1947 - بواسطة تلاميذ المدرسة - بمناسبة مقدم الشيخ أحمد التجاني إلى الزاوية التجانية بالوادي، حضره جمع غفير ومنهم ممثلو الحركة الوطنية بالوادي<sup>5</sup>.

جاء في مذكرات الشيخ أحمد التجاني أنّه في يوم الاثنين 26 جانفي 1948 غادر زاوية تماسين متوجّها إلى بسكرة، حيث التقى صدفة بفرحات عباس والحامي بومنجل ومصطفى ومعمّر ميده، وقد أخبروه بأنهم كانوا عازمين على زيارته في زاوية تماسين من أجل أن يدعمهم ماديا، فشكر الشيخ مسعاهم وإحساسهم نحو الزاوية، وطلب منهم

<sup>1</sup> رسالة مرسله إلى أحمد التجاني بتاريخ 3 أوت 1943، تحت رقم 7972، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين، تحصّلت عليها من الباحث علي غريسي.

<sup>2</sup> الفندق.

<sup>3</sup> رسالة مُسوّدة بخط الشيخ أحمد التجاني إلى الحاكم الفرنسي بالأغواط، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين. تحصّلت عليها من الباحث علي غريسي.

<sup>4</sup> تأسست سنة 1902 وللتفصيل أكثر ينظر. علي غريسي، زاوية بسكرة من التأسيس إلى التجديد، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB،

الوادي - الجزائر، ط1، 2014، ص. 9.

<sup>5</sup> علي غريسي، أسد الصحراء الشيخ سيدي أحمد بن حمه التجاني التماسيني وإنجازاته في الثورة التحريرية المباركة، (مخطوط).

أن يذهبوا إلى تماسين، ومساء الاثنين وصل عباس ووفده إلى الزاوية، وقدم لهم وكيل الشيخ محمد البشير<sup>1</sup> مبلغا من المال، وهذا هو القصد من الزيارة<sup>2</sup>.

كانت للشيخ أحمد التجاني في عضوية المجلس الجزائري مواقف مشرفة بشهادة الكثير من قادة الحركة الوطنية، على الرغم من إجباره على الترشح لانتخابات المجلس الجزائري في 11 أبريل 1948 من قبل إدارة المحتل، حيث كان أحمد ميلودي أحد مسؤولي حزب الشعب (ومُرشَّح حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بالجنوب الشرقي، يردّد أن قيادة الحزب أمرت بشن حملة دعائية ضدّ كل المترشّحين المستقلين في الجهة باستثناء الشيخ أحمد التجاني التماسيني، وفعلا فقد كانت للشيخ في المجلس علاقات طيبة وتنسيق مستمر مع نواب الحركة الوطنية في المجلس منهم: قدور ساطور<sup>3</sup> ومصطفى فروخي<sup>4</sup>.

في سنة 1952 طُرحت قضية فصل الصحراء في المجلس الجزائري الذي كان الشيخ أحد أعضائه ممثلا عن إقليم تقرت (وادي ريغ ووادي سوف)، فعارضها الشيخ مع بعض الأعضاء الوطنيين، وقدموا مشروع لائحة ضد فصل الصحراء من الجزائر وإلحاقها بفرنسا<sup>5</sup>.

وكتبت الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 05 جويلية 1952، في ما يتعلق بمداولات المجلس الجزائري حول مشروع لائحة ضد اقتطاع الصحراء من الجزائر وإلحاقها بفرنسا، قدمها بعض أعضاء المجلس، من بينهم أحمد التجاني. وقد أيد هذه اللائحة نواب الحركة الوطنية في المجلس منهم: مصطفى فروخي وقدور ساطور. وتسلم الكاتب العام الفرنسي للمجلس هذه اللائحة من الشيخ التجاني وسجلها، فعاقبت السلطة الفرنسية هذا الكاتب لتسلمه اللائحة وتسجيلها لأنها أصبحت أمرا واقعا<sup>6</sup>.

جاء في تقرير المجلس الجزائري، دورة سنة 1953 تحت مسمى "اقتراح تصميم رقم 53- ر- 7: يتعلق بتجديد تنظيم أقطار الجنوب الجزائري قدمه السادة: لوهيرو، التجاني، الأحرش عمر، ابن سونة، بيوض، مع طلب الاستعجال في المناقشة". ما يلي: "ونظرا إلى التأثير الكبير الذي وقع في الجزائر بسبب الدعاية التي حدثت في شأن المشاريع المتعلقة بضم الصحراء، التي ترمي إلى فصل أرض الصحراء عن الجزائر لضمّها مباشرة إلى الأرض الأم، التي احتج المجلس الجزائري ضدها... إن المجلس الجزائري يجدد بكل قواه احتجاجاته السالفة في ما يخص المشروع المسمى بمشروع ضم الصحراء ويطلب من البرلمانين الجزائريين أن يؤكدوا هذه الاحتجاجات لدى الحكومة والمراجع الفرنسية

<sup>1</sup> ولد محمد البشير سنة 1918 بتماسين (ورقلة)، درس على علماء الزاوية، تولى مشيخة الطريقة التجانية بزاوية تماسين سنة 1978، توفي سنة 2000. ينظر. علي غريسي، أعلام وأختام، ج1، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB، الوادي-الجزائر، ط1، 2013، ص. 77-80.

<sup>2</sup> الشيخ أحمد التجاني، مذكرات سنة 1948، (مخطوط)، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

<sup>3</sup> ولد بالجزائر العاصمة سنة 1911 بعد أن أنهى دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية الحقوق سنة 1929، انضم إلى حركة أحباب البيان في سنة 1944، ساهم في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946، وفاز في عضوية المجلس الجزائري سنة 1951، التحق بالثورة سنة 1956، توفي سنة 1997. عباس، نداء... الحق، ص. 157.

<sup>4</sup> عبد الملك التجاني، دور رجال الطريقة التجانية في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، المرجع السابق، ص. 5.

<sup>5</sup> نفسه، ص. 5، 6.

<sup>6</sup> Journal Officiel De L'Algerie. n 52. 05 juillet 1952. أرشيف الزاوية التجانية بتماسين مع تعليق المجاهد محمد العيد محمدي.

العليا ". والهدف من عملية فصل الصحراء كما ذكر التقرير، هو محاولة استغلال الأراضي الصحراوية والشروع في الكشف والبحث عن الموارد الطبيعية<sup>1</sup>.

ونستدل بالشهادة التي ذكرها الشهيد بلقاسم بن مصطفى عسيلة<sup>2</sup> - رحمه الله - في حق الشيخ أحمد التجاني، في خطاب له سنة 1953 أمام الوالي العام: "... سيدي الوالي لا جدال وإن للجسم أمراض تعتره وأطباء يداوونها، كما أن للأوطان أمراض وأطباء يداوونها. لقد كان وطن سوف مريضا ومريضا حقا منذ أمد بعيد وقد كان الطبيب المحلي الدائم وهو سيدي أحمد التجاني حفظه الله، بذل الجهود وسافر مرارا من أجل الإتيان له بالدواء ثم سهر الليالي الطوال عاكفا على سرير المريض يسليه ويمسح دموعه ويعالجه بقدر لا أقول المستطاع بل تجاوز المستطاع. فاسمحوا لي يا حضرات السادة بأن أقول له أمامكم إن الوطن عاجز على دفع الثمن لكم كطبيب ولكنه يدع الله يجازيك عن عملك<sup>3</sup>...".

كما كانت للشيخ علاقات بقيادة الحركة الوطنية والثورة: منهم مصالي الحاج، ولقد بعث الشيخ وفدا من الزاوية برئاسة المجاهد عبد الحميد التجاني من أجل زيارة مصالي في منفاه بالجزائر العاصمة، وعندما علمت السلطات الاستعمارية بالزيارة - لأنها كانت تراقب مصالي وكل من يزوره - اضطرت وأرسلت إلى الشيخ تستفسره عن سبب الزيارة لتعرف موقف الشيخ من الزيارة، وهل هو على علم بما أم لا. فكان من الشيخ أن ردّ عليها بذكاء كبير، وقال لها: أنّ هذه الجماعة التي زارت مصالي ليس لها أي غرض سياسي، بل رأوا صورة مصالي في الجرائد فتعجبوا من طول شعره وطربوشه وكثافة لحيته ولباسه الغريب، فأرادوا رؤيته فقط. وبهذا الأسلوب هوّن الشيخ واستصغر أمر الزيارة للحاكم الفرنسي<sup>4</sup>.

كذلك شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا<sup>5</sup> الذي كانت تجمعها علاقات وطيدة بالشيخ، وقد مدح مفدي زكريا الشيخ أحمد أثناء زيارته لمدينة القرارة (الأغواط) بقصيدة مطلعها:

مرحبا بالوافدين الأكرميين مرحبا أهلا بأساد العرين

قد حللتم بلد الله الأمين صافحتكم بفؤادٍ ومين

...

زرتمونا مرحبا يا "أحمد" عدتم والعوذ منكم "أحمد"

<sup>1</sup> تقرير المجلس الجزائري، دورة 1953، (مخطوط)، يتكوّن التقرير من 13 صفحة باللغة العربية، أرشيف الزاوية التجانية تماسين.

<sup>2</sup> ولد سنة 1900 بالوادي، يدعى شكشاكّة، انضم إلى حزب الشعب، نفي إلى الزاوية الكحلة مع عدد من المناضلين في سنة 1948، سجن ثلاث مرات، استشهد سنة 1958 ونكّل به أبشع تنكيل. ينظر. سعد العمامرة والجيلاني العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة- الجزائر، (د.ت)، ص. 141، 142.

<sup>3</sup> غريسي، "الدور التنويري..."، المرجع السابق، ص. 67.

<sup>4</sup> لقاء مع المجاهد سي العيد محمدي في منزله، يوم 18 فيفري 2009 مساء.

<sup>5</sup> شاعر الثورة الجزائرية، ولد 1913 بواد ميزاب (غرداية)، وبها نشأ وحفظ القرآن، كان من أفراد البعثة العلمية الإياضية إلى تونس، درس بمدرسة السلام ثم الخلدونية ثم جامع الزيتونة، رجع من تونس 1926، ساهم في النشاط الأدبي والسياسي والثوري بالجزائر، سجن خمس مرات، وآخرها هرب والتحق بجبهة التحرير، توفي سنة 1977. رابع خدوسي، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2014، ص 603.

...

فاسألوا الأيام عن مجدكم، واسألوا التاريخ عن ماضيكم  
واسألوا هذا الثرى يُنبئكم، وهلمّوا، فالسّما عرشكم<sup>1</sup>

...

#### 2-4 مواقف رجال الطريقة التجانية في الثورة التحريرية:

بمجرد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت الطريقة التجانية من الملبّين لنداء الوطن، حيث اتصل القائد مصطفى بن بولعيد بالشيخ أحمد التجاني (تماسين) من خلال رسالة بعثها إليه في شهر جانفي سنة 1955، طالبا منه تدعيم الثورة بالمال والسلاح، وتنظيم خلية ثورية في منطقة وادي ريغ، فوافق الشيخ على ذلك، فكلّف من يقوم بهذه المهمة<sup>2</sup>.

وفي نهاية سنة 1955 أرسل القائد الطالب العربي<sup>3</sup> قمودي رسالة إلى الشيخ أحمد التجاني طالبا منه الدعاء للثورة بالنصر ومساعدة المجاهدين، وطلب منه ضم وادي ريغ لوادي سوف في "التنظيم الثوري السري على شكل خلايا تعمل لجمع المال والسلاح وتجنيد الشبان"<sup>4</sup>.

وقد جاء في رسالة الشيخ أحمد التجاني بتاريخ 01 جوان 1955 التي ذكر فيها بأنّه اتصل هاتفياً بالشيخ ابن عمر<sup>5</sup> (عين ماضي) الذي وصل منذ أيام إلى عين ماضي، وأضاف الشيخ بأن عمر مهمم بجوادث الثورة الواقعة في الجزائر، ثم تكلم بطريقة رمزية عجيبة بينهما، حيث سأل الشيخ بن عمر أحمد التجاني قائلاً: "هل عندكم التشيشة<sup>6</sup> حارة أم لا". فأجابه أحمد التجاني: "أكثر من الفلفل الحار"<sup>7</sup>.

نفهم من المقولة، أن الشيخ ابن عمر يسأل الشيخ أحمد التجاني على مدى انتشار الثورة في الجهة المتواجدة بها الشيخ؟ باستعمال سؤال هل "التشيشة حارة أم لا"، فأجابه الشيخ بأن الوضع في جهته خطير جدّاً وأن الثورة منتشرة كثيراً، واستعمل جملة "أكثر من الفلفل الحار"، واستعملا هذه الرموز حتى لا يتفطن لها العدو الفرنسي الذي

<sup>1</sup> مصطفى ابن الحاج بكير حمودة، أمجادنا تتكلم وقصائد أخرى، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003، ص. 157، 158.

<sup>2</sup> عبد الحميد بسر، صرخة الصمت، الشهيد القائد الطالب العربي قمودي، مطبعة مزوار، الوادي، ط1، 2014، ص. 178، 179. وعبد الحميد إبراهيم قادري، وادي ريغ تاريخ أمجاد وحضارة دراسة تاريخية، دار الأوطان، الجزائر، ط2، 2014، ص. 93.

<sup>3</sup> ولد بمدينة الوادي سنة 1923، درس في الكتاب، سافر إلى تونس سنة 1952 وشارك في الثورة التونسية، وعند اندلاع الثورة الجزائرية كلّف بتمويل الثورة وتسليحها، وتقلد قيادة جيش الحدود (الجزائر- تونس) بالمنطقة الخامسة الولاية الأولى الأوراس، استشهد سنة 1957. بوراس، ص. 21.

<sup>4</sup> بسر، صرخة الصمت...، المرجع السابق، ص. 177.

<sup>5</sup> الحاج بن عمر بن محمد الكبير، ولد بعين ماضي سنة 1898 سافر إلى إفريقيا من أجل نشر الإسلام سنة 1948، زار خلالها حوالي 17 دولة. وأثناء الحرب العالمية الثانية استغل الشيخ الأوضاع واشترى كمية معتبرة من الأسلحة التي كانت تباع في صحرائنا الشرقية من طرف تجار القوافل، وعندما اندلعت الثورة قدّمها للمجاهدين. توفي سنة 1968. ينظر. عبد الرحمان طالب، المرجع السابق، ص. 7. ومحمد الحافظ التجاني، الانتصاف في رد الافتراء على السادة التجانية، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB، الوادي، 2007، ص. 40. وفيديو مسموع من طرف المجاهد أحمد التجاني جاب الله،

1 أوت 2020 في صفحته الخاصة في الفايسبوك.

<sup>6</sup> التشيشة: لفظة صحراوية تدل على القمح المطحون وهي من الأكلات التقليدية لأهل الجنوب.

<sup>7</sup> رسالة مرسلّة من الشيخ أحمد التجاني إلى مقدم الطريقة التجانية بوادي سوف "العيد بن بنسالم" في تاريخ 01 جوان 1955. أُرشيف الزاوية التجانية.

كان يراقب كل المكالمات الهاتفية والرسائل البريدية. ونجد أيضا أنّ قادة الثورة كانوا يستعملون أسماء مستعارة في الرسائل وحروف ورموز في التعبير عن الكلمات، حتى في حالة ما إذا سقطت في يد المحتل لا يستطيع فهمها وتتبع أصحابها.

كذلك شهد المجاهد "العماري محمد" المدعو "مقراني" في رسالة له، بما قدّمه الشيخ بن عمر إلى الثورة بناحية "أفلو" ابتداء من عام 1955 الذي دفع فيه 1500 طلقة من نوع سداسي ومبلغا من المال بقيمة 500.000 فرنك فرنسي، ثم قدّم تفصيلا لقيمة الدعم في شهر فيفري وأفريل 1956، حيث قدّم مبالغ مالية باهظة، وقناطر من التمر، وألبسة عسكرية، وحقائب طبيّة، ومؤن وأغنام كثيرة، وفي شهر جوان من نفس السنة قام الشيخ المذكور بمبادرة فريدة، حيث اتّصل بجميع القياد وأقنعهم بضرورة دعم الثورة، حيث جمع مالا بقيمة 2.500.000 فرنك فرنسي، ويضيف صاحب الرسالة بأنّه كانت للشيخ شخصية قوية ومؤثرة بين الناس، حتى الذين كانوا يتعاملون مع المحتل أخذ منهم الأموال من أجل دعم الثورة، ثم يتواصل دعم الشيخ - حسب الرسالة- في شكل دفعات في شهر أوت ونوفمبر، وأيضا خلال شهري جانفي وفيفري 1957، وحوث هذه الدفعات على المال والبنادق والأقمشة والألبسة والمؤن، وختم صاحب الشهادة كلامه بأنّ هذا الشيخ "رجل مخلص يستحق كل التشجيع دعم الثورة التحريرية بكل ما أوتي من قوة رغم صعوبة المهمة التي كلف بها. شهد معنا الأخوة: شداد أحمد، ديدوش محمد، بارودي علال"<sup>1</sup>.

ويذكر المجاهد "مصطفى بن عمر"<sup>2</sup> بأن مريدي الطريقة التجانية بعين ماضي كانوا على اطلاع تام بمدى انتشار الثورة بمناطق السهوب والصحراء، ثم تحدّث على الشيخ ابن عمر قائلا: "وكان ملتزما بالثورة بصفة لا نزاع فيها، وقد شدّ عضدنا بإعانات ثمينة إذ أنّه مدّنا بمئات البنادق من نوع "استاتي"، وبالذخيرة والدعم المالي، وحثّ المريدون والمحبين على مساندة جيش التحرير الوطني. وبسبب مواقفه الشجاعة تعرّض لمتاعب عديدة سلّطتها عليه إدارة الاستعمار، وسجن مدة من الزمن"<sup>3</sup>.

وقد قدّمت جبهة التحرير الوطني، قسم العلاقات العامة والاتّصالات وصلا إلى الشيخ بن عمر التجاني، بتاريخ 14 نوفمبر 1962 بالجزائر العاصمة، يحوي شهادة من الجبهة حول دعم الشيخ المذكور للثورة التحريرية من سنة 1954 إلى غاية مارس 1957<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وثيقة من المجاهد العماري محمد. تحصّلت على هذه الرسالة باللغة الفرنسية من أرشيف السعيد ديدي بالوادي (رحمه الله) سنة 2015.

<sup>2</sup> ولد في مدينة المدية، التحق بصفوف الثورة بعد إضراب الطلبة 19 ماي 1956، تدرج في صفوف جيش التحرير إلى أن أصبح ضابطا في الولاية السادسة. مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، (غلاف الكتاب).

<sup>3</sup> بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، المصدر السابق، ص. 94، 95.

<sup>4</sup> وصل من جبهة التحرير الوطني، تحصّلت عليه من أرشيف محمد السعيد ديدي (رحمه الله) سنة 2015.



## 2-5 لقاءات الشيخ أحمد التجاني بالعقيد سي الحواس (أحمد بن عبد الرزاق حمودة):

اجتمع الشيخ أحمد التجاني والشهيد سي الحواس<sup>1</sup> عدّة مرات ببلدة طولقة وبسكرة والمغير، من بينها لقاء خريف 1956 بليشانة في دار المجاهد محمد توبة<sup>2</sup> ومما اتّفقا عليه أن ثمن غلة نخيل الزاوية بتونس توزّع سنويًا بين اللواء المجاهد الشهيد القائد الطالب العربي بالحدود التونسية في الجنوب، وبين إدارة الثورة في تونس من أجل التسليح والتموين، وقد أعطى الشيخ أمره إلى "محمد بن حسين الفرشيشي"<sup>3</sup> وكيل الزاوية بتوزر (تونس) بتسليم هذه المبالغ سنويًا لقيادة الثورة، وكذلك مداخليل مزرعة الشيخ "بسدراته" (سوق أهراس) وتماسين (تقرت) تحوّل إلى الإدارة الداخلية للثورة وقد ذكر المجاهد "حمه التجاني" أن المبلغ الذي كان يسلمه نيابة عن الشيخ لقيادة الثورة من مداخليل غابة الزاوية بتماسين وحدها ما بين 7 ملايين إلى 12 مليون سنتيم سنويًا حسب غلّة المنتوج. كما تثبت شهادات المسؤولين الثوريين بالولاية السادسة بأنّ الحواس كان لا يقدم على قضية كبيرة وحساسة إلا بعد استشارة الشيخ أحمد التجاني<sup>4</sup>.

ذكر المجاهد الزعيم محمّد الكبير - أحد مساعدي الشيخ- في مدى دعم الشيخ للثورة قائلاً: " احتاجت قيادة الولاية السادسة ذات يوم إلى ستة ملايين فرنك قديم باستعجال من أجل اشتراء سلاح وأرسلوا ثلاثة من المجاهدين إلى ثلاثة من الأعيان الجزائريين بالصحراء ومن ضمنهم الشيخ سيدي أحمد التجاني بالزاوية بتماسين يطالبونه بدفع اثنين مليون فرنك. فدفع المبلغ على الفور دون أن يطالب بوصول بينما تماطلا صاحبيه في التلبية. ولما أوصل الحامل الأمانة إلى العقيد سي الحواس قام هذا الأخير بعد ما كان جالساً وكبّر ثلاثاً وقال لو كان في الجزائر عشر رجال من هذا الصنف ما استطاعت فرنسا أن تصمد أمام الثورة إلا أشهر قلائل ولننا استقلال الجزائر"<sup>5</sup>.

## 2-6 فتح مقرات الزاوية للثورة:

كان رجال الثورة يجدون في الزوايا التجانية (الجزائر و تونس) مقراً لهم يصفونها بدار الأمن والأمان حيث يسترجعون فيها قواهم المعنوية والجسدية، ويتحصّلون في كل مرة على الزاد بمختلف أنواعه. فكانت الزاوية مقراً آمناً لرجال الثورة العسكريين والمناضلين والسياسيين، وكان البعض يقيم الأيّام بكلّ اطمئنان. ومن ضمن هؤلاء، الشهيد

<sup>1</sup> ولد بناحية بسكرة سنة 1923، تعلم تعليمه الأول في زاوية والده، وعند اندلاع الثورة ولي قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، ثم عين قائدا للولاية السادسة من شهر ماي 1957 إلى غاية شهر مارس 1959. بوراس، ص. 41.

<sup>2</sup> شهادة المجاهد محمد توبة (مسجلة بالصوت والصورة) يوم الاثنين 24 مارس 2003 بليشانة طولقة (بسكرة)، وهو من مواليد 1923 بليشانة، عُين أثناء الثورة مسؤول المخابرات والتمويل بمنطقة الزيان، وله اتّصالات مباشرة مع العقيد سي الحواس، بعد الاستقلال تولّى رئاسة بلدية ليشانة، ثم انتخب رئيساً للمجلس الشعبي الولائي لبسكرة (1997-2002).

<sup>3</sup> توفي سنة 1965، كان وكبلا على الزاوية التجانية بتوزر، وهو الواسطة بين الشيخ أحمد التجاني وقادة الثورة في تونس.

<sup>4</sup> مختار فيلاي، "دور رجال الطريقة التجانية في مقاومة الاحتلال خلال الثورة التحريرية"، الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية، الخطاب الصوفي التجاني: زمن العوامة، أيام 4،5،6 نوفمبر 2008 بقمار، مطبعة الوليد، الوادي، 2009، ص. 201، 202. وغريسي، "الدور التنويري"، ص. 65. والسعيد ديدي، قراءة في المشهد...، المرجع السابق، ص. 41، 42. وعمار حشية، بيد مجرّدة.... تقرّيباً، مطبعة الرمال، الوادي، ط1، 2017، ص. 211.

<sup>5</sup> العروسي، "رجال الطريقة التجانية في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية"، المرجع السابق.



نصرات حشّاني والرقيّب حامدي عثمان البسكري والشهيد العقيد سي الحواس قائد الولاية التاريخية السادسة الذي التقى بشيخ الزاوية ثلاث مرّات إحداهن في بستان الشيخ بسيدي خليل دائرة المغير<sup>1</sup>.

إنّ أغلب أبناء الزاوية كانوا على علم بتواجد قادة الثورة والمجاهدين في الزاوية، ولم تتسرّب أي معلومات للعدو عنهم، وهذا دليل على تجنّد كل أفراد الزاوية في خدمة الثورة. وفي اجتماعاته السرية كان الشيخ يوصي أفراد الزاوية ومقدمي الطريقة بمواصلة العمل الثوري ضدّ الاحتلال، وكان يساعده في ذلك الشيخ محمد البشير التجاني وكذا ابن أخيه محمد "حمّه" الذي كان مكلفاً بمهام تأمين تنقل المجاهدين بين ناحية المغير وزاوية تماسين، وأبني عمه بمبعي محي الدين التجاني (الذي قبّض عليه في أفريل 1957) وعبد الحميد التجاني. وكان يستعمل في كلامه قولاً مرموزاً حتى لا تتفطن له أعين الاستعمار، من ذلك قوله: "ادفعوا ميتة السوء واستروا إخوانكم يستركم الله وشاركوا في الخير وما فيه نفع للوطن وإذا جاءكم عابر سبيل فأووه وأقضوا حاجته ولّبوا طلبه"<sup>2</sup>.

من خلال المقولة طلب الشيخ من مرّديه إيواء المجاهدين وستهم عن أعين الاحتلال، وتقديم كل المساعدات المعنوية والمادية لهم، حتى يتحقّق النفع للوطن وهو الاستقلال.

كما كان محمد الطيب<sup>3</sup> نجل الشيخ أحمد التجاني من كبار مسؤولي الثورة في مدينة قسنطينة، وكان دوره يتمثّل في تلقي أموال الثورة من فرنسا وتسليمها إلى ولايات الوطن، ممّوها نشاطه في وحدة لتحضير وبيع شراب العصير والليمون بقسنطينة وهي من أملاك والده الشيخ، وكان يستعملها أبناؤه للتغطية على نطاق العمل السري للثورة، وبها تجرّى الاتصالات مع قادة الثورة<sup>4</sup>.

ويرصد لنا محمد حربي بعض من خطابات محمد الطيب الذي كان يقول: "أيّها الصادقون النزهاء قاطعوا الطغاة والخونة. إن من طغى كافر. لا تعاشرهم وإلا فستلتهمكم النار. لا تكلموهم ولا تقولوا لهم "السلام عليكم" اتّبِعوا الطريق الذي رسمه القرآن. قاطعوا آباءكم وأمّهاتكم إن هم كفروا"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> العروسي، المرجع السابق.

<sup>2</sup> عبد الكامل التجاني، المرجع السابق، ص 7. ولقاء مع الأستاذ عبد الباقي التجاني بمنزله يوم 01 أفريل 2018.

<sup>3</sup> ولد بتماسين (ورقلة) سنة 1933، حفظ القرآن على معلّم الزاوية التجانية، ثم التحق بالزيتونة، شارك في الثورة وكان على تنسيق مع قادتها مثل: العقيد سي الحواس، علي هارون، صالح بونيندر، اعتقل وسجن في الكدية بقسنطينة في نوفمبر 1961، ثم حول إلى سجن فران بفرنسا، أطلق سراحه في آخر دفعة 22 مارس 1962، توفي سنة 2011. علي غريسي، تاريخ زاوية بن نعمون وأعلام التجانية بقسنطينة، (مخطوط).

<sup>4</sup> علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تذا. محمد بوضياف، تر. الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013، ص. 420. نقلا عن العقيد صالح بونيندر (صوت العرب) قائد الولاية الثانية من جوان 1959 إلى غاية جويلية 1962، أما بخصوص وحدة بيع المشروبات فقد فجّرها مجرمو OAS.

<sup>5</sup> محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عياد وصالح المثلوني، موفم للنشر، طبع م. و. ف. م، الجزائر، 1994، ص. 166.

كما فتح التجاني محمد العيد بن الشيخ الصغير<sup>1</sup> - أحد المسؤولين في الجبهة بتونس - بيته في "حي داندان" بالعاصمة التونسية للطلبة الذين وجهتم قيادة الولاية الثالثة، وكانت جبهة التحرير تعدهم للنظرة المستقبلية بعد نيل الاستقلال ليكونوا روادا في بناء الجزائر، كما نظم القائد آيت حمودة عميروش عدّة اجتماعات فيها، وجلب لها جرحى حرب التحرير، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة استغلّت الدار مقرّا لها<sup>2</sup>.

## 2-7 ردود الفعل الاستعمارية المختلفة على نشاط الزاوية الثوري:

إنّ عددا كبيرا من أتباع الطريقة التجانية سجنوا وعدّبوا، من بينهم: الشيخ الحاج بن عمر التجاني (عين ماضي). أُلقي عليه القبض من طرف سلطات الاحتلال في شهر جانفي 1957 مع بعض رفقائه في النضال. وأُذيع خبر اعتقاله بصوت العرب (القاهرة) وصوت الجزائر (تونس)، ففضى مدّة ستة أشهر بسجن عين وسّارة. وقد ذكر الشيخ محمّد الحافظ المصري ما يلي: " وقد أذاعت محطة صوت العرب بمصر يوم الاثنين الموافق 18 مارس 1957 أن الفرنسيين اعتقلوا سيدي ابن عمر التجاني زعيم التجانيين ... وجدوا عندهم أسلحة وصللة وثيقة بالثوار"<sup>3</sup>. وبعدها أطلق سراحه من السّجن في 28 جويلية 1957 جاء به الشيخ أحمد التجاني إلى زاوية تماسين ضامنا فيه ومكث بها سنتين ثمّ مكث في الإقامة الجبرية في الجزائر العاصمة ثم حوّل إلى تيارت إلى غاية 19 مارس 1962 تاريخ توقيف القتال<sup>4</sup>.

وممن سجنوا وعدّبوا أيضا شاعر الجزائر محمد العيد آل خليفة<sup>5</sup>، وهو أحد الأعيان البارزين في الطريقة التجانية. سجن في باتنة، ولما أفرج عنه ظلّ تحت الإقامة الجبرية ببسكرة إلى غاية الاستقلال<sup>6</sup>. كما كانت الزاوية تحت الرقابة الاستعمارية الدورية، وشيوخها لا يتنقلون إلا برخصة من الحاكم العسكري، منها تسريح بتاريخ 18/03/1932 مدته 15 يوما وكانت وجهته قسنطينة، وتسريح ثاني بتاريخ 13/05/1937 مدته 08 أيام الوجهة باتنة وقسنطينة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> ولد سنة 1927 بتماسين (ورقلة)، التحق بالزيتونة سنة 1947، انخرط في حزب الشعب سنة 1947، وعند اندلاع الثورة هب مسكنه في تونس لقيادة الثورة، ثم للحكومة الجزائرية المؤقتة، ودعم الثورة ماليا، اعتقل ثم أفرج عنه سنة 1961، توفي سنة 1982. ينظر. علي غريسي، الزاوية التجانية طرحة - تونس ماض مجيد ومستقبل واعد (1837-2018)، منشورات الزاوية التجانية تماسين، دار الجائزة، الجزائر، 2018، ص. 60، 61.

<sup>2</sup> يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 1996، ص. 380. وغريسي، الزاوية التجانية طرحة - تونس، المرجع السابق، ص. 59، 60.

<sup>3</sup> محمد الحافظ، الانتصاف، المصدر السابق، ص. 39.

<sup>4</sup> حشية، المصدر السابق، ص. 210، 211. والعروسي، المرجع السابق.

<sup>5</sup> ولد بعين البيضاء سنة 1904، درس في جامع الزيتونة، من شعراء الجزائر المشهورين، توفي سنة 1979. غريسي، زاوية بسكرة، ص. 17، 18.

<sup>6</sup> محمد ابن سمينة، محمد العيد آل خليفة دراسة تحليلية لحياته، د. م. ج، بن عكنون - الجزائر، (د.ت)، ص. 73، 74.

<sup>7</sup> غريسي، أعلام وأختام، المرجع السابق، ص. 68.

## ثانيا: الحركة العمالية النقابية (1945-1956).

### 1- النقابة العمالية ودورها في تكوين العمال الجزائريين (C.G.T).

#### 1-1 النقابة:

هي "مجموعة تتشكّل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل"، وتتم بتحقيق مصالح أفرادها الاقتصادية والاجتماعية، باعتماد عدّة وسائل ضاغطة على الحكومات والهيئات التشريعية، وقد تلجأ إلى العمل السياسي في بعض الأحيان، وتعتبر النقابة عند الاشتراكيين شكلا من "أشكال النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي". وهي عدّة أنواع: نقابات مطلّبية، تهتم بظروف العمال وتبتعد عن السياسة. ونقابات إصلاحية، تدافع على حقوق العمال المادية والاجتماعية، دون المساس بالأنظمة. ونقابات ثورية، هدفها القضاء على النظام الرأسمالي وتأسيس حكومة نقابية<sup>1</sup>.

وفي هذا العنصر سأركّز على نقابة الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) التي انخرط فيها العمال الجزائريين بأعداد كبيرة، والتي كان لها دور في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، وشكّلت اللبنة الأولى لتأسيس نقابة جزائرية وطنية، شاركت في ثورة التحرير الوطني، والقضاء على النظام الاستعماري. وعليه سأطرح السؤال الآتي: كيف تحوّل النضال العمالي إلى كفاح سياسي تحرري ضمن (C.G.T)؟ وكيف ساهم العمال الجزائريون في ثورة التحرير؟

#### 1-2 رد فعل النقابات على مجازر 8 ماي 45:

عند نهاية الحرب، سيطر الخوف على المعمرين ورجال الأعمال الاستغلاليين، فقد انتشرت نهضة نقابية في صفوف العمال الجزائريين، وشهدت البلاد مرحلة جديدة في تشكيل النقابات عبر كامل البلاد، التي كان في غالبيتها بدعم من المناضلين الشيوعيين، هذا الرعب الذي دبّ في سادة الاستعمار، سببه بداية تسرّب الوعي السياسي إلى النقابيين الجزائريين بفعل الحرب، فشرع المعمرين بظهور مؤشرات تهدّد مصالحهم<sup>2</sup>.

وعندما دعا حزب الشعب المنحل المنضوي تحت حركة أحباب البيان والحرية كل مناضليه إلى التظاهر في 01 و08 ماي 1945، لبي مجموعة من العمال الجزائريين النداء، وشاركوا في المظاهرات من أبرزهم عيسات<sup>3</sup> ايدير<sup>4</sup>.

على إثر المظاهرات، تفاعلت معظم النقابات الفرنسية والشيوعية مع الحدث، وحملت المسؤولية الكاملة لحزب الشعب وحركة أحباب البيان، وقد أصدرت "الكونفدرالية العامة للعمل" اتّهامها لمناضلي حزب الشعب،

<sup>1</sup> آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص. 25.

<sup>2</sup> هنري، ص. 129.

<sup>3</sup> ولد سنة 1915 بتيزي وزو، نال الشهادة الابتدائية، ثم أكمل دراسته في تونس، جند في الخدمة العسكرية، انضم إلى حزب الشعب، وكان من المحررين في جرائد الحزب. ينظر. آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص. 83، 84.

<sup>4</sup> فارس، عيسات إيدير...، المرجع السابق، ص. 27.

ووصفت الداعين إليها بـ"الفاشيين"<sup>1</sup> و"الفيشييين"<sup>2</sup>. كذلك "الاتحاد الولائي لنقابات قسنطينة" اعتبر الأحداث "مؤامرة فاشية"، وذكر أنّ هذه المظاهرات لو حققت أهدافها لأصبحت الجزائر "فاشية"<sup>3</sup>.

من جهته حزب الشعب - عقب المجازر - وجّه منشورا بتاريخ 22 جويلية 1945 إلى النقابيين الجزائريين المنضوين تحت النقابات الشيوعية، حدّثهم فيه من الإمبريالية الشيوعية التي تستغل النقابة من أجل ضمان مصالحها الخاصة. وقد عبّر على ذلك بهذا النص: "أيها النقابيون المسلمون: لقد غرر بكم من قبل المنبذين الإمبرياليين الشيوعيين الذين يستخدمون نقاباتهم لأغراضهم السياسية. قد شتم مصالي والشهداء الذين يطالبون لكم بحقوق سياسية وطنية، وحدها الكفيلة بإعطائكم وسائل تنظيم الدفاع عن مصالحكم. فأنتم تعملون بعناء لكنكم تتقاضون أجورا هزيلة"<sup>4</sup>.

### 1-3 الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) ونشاطها النقابي في الجزائر:

تغيّرت الموازين داخل الكونفدرالية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد انعقاد مؤتمرها من 08 إلى 12 أفريل 1946 إذ أصبح الشيوعيون يشكّلون أغلبية الأعضاء ضمن اللجنة الإدارية الجديدة مقارنة بالاشتراكيين، وأخذ الشيوعيون يسيطرون على أغلب الهياكل والفدراليات، وسيؤدي التصادم بينهما إلى الانقسام سنة 1947.

مرّت ظروف معيشة الجزائريين بأحوال عصيبة بعد الحرب من جزاء ارتفاع السلع وندرتها، ولقد سعت (C.G.T) إلى احتواء غضب العمال ومنعهم من تنظيم الإضرابات، لكنّ انتخابات جوان 1946 الخاصة بالغرفة الثانية للجمعية الجزائرية التي فاز فيها مرشّحي حزب البيان بأغلبية المقاعد على حساب المنافس وهو الحزب الشيوعي الجزائري، أحدثت صدمة كبيرة، وجعلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خلال اجتماعها يومي 20 و21 جويلية 1946 تنقد مسار الحزب في التعامل مع القضية الجزائرية، وتؤكد على الطابع الخصوصي للحركة العمالية الجزائرية، وندّدت بالاضطهاد الاستعماري، ودعت إلى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية من أجل الحرية<sup>6</sup>.

إنّ التغيير الذي حدث في سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، كان نقطة التحوّل في المجال النقابي وساهم في توجيه الكونفدرالية نحو الاستقلالية، لأنّ أغلب مناضلي الحزب هم أعضاء في الكونفدرالية العامة للشغل، وخلال الندوة النقابية الثالثة للكونفدرالية في ديسمبر 1946 أقرّت مجموعة من القرارات، على غرار تكريس مبدأ خصوصية الحركة النقابية في المستعمرات، تمّ إنشاء اتّحاديات قطاعية (قطاع الموانئ، الفلاحة...)، وتأسيس جهاز تنسيقي أطلق

<sup>1</sup> كل مذهب سياسي شبيه بنظام موسوليني، القائم على دكتاتورية الحزب الواحد. وهو أيضا تيار سياسي وفكري من أقصى اليمين له نزعة عنصرية قومية تمجد الدولة إلى حد التقديس ظهر في أوروبا في العقد الثاني من القرن العشرين.

<sup>2</sup> نسبة إلى حكومة فيشي، الموالية للمارشال بيتان الذي وقّع معاهدة الاستسلام مع هتلر في جوان 1940 وكان مقر حكومتها في مدينة فيشي بجنوب فرنسا.

<sup>3</sup> آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، ص. 54.

<sup>4</sup> قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص. 1342.

<sup>5</sup> أعيد توحيدها سنة 1943 على إثر اتفاق بيروكس، وضمت الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية (C G T U) ذو التوجه الشيوعي، والكونفدرالية العامة للعمل ذو التوجه الاشتراكي.

<sup>6</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 55، 56.

عليه: لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر (CCSCA)، وهي عبارة عن تأطير نقابي جزائري، التي خطت خطوات مهمة في طرح القضية الجزائرية والتكفل بها. كل هذه الأحداث هي مؤشّر بداية اهتمام الكونفدرالية بالقضية الجزائرية، بسبب تطور الوعي السياسي والوطني<sup>1</sup>.

#### 1-4 انقسام الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1947 وتأثيره الإيجابي على العمل النقابي في الجزائر:

بعد ظهور التوجّه الجديد الذي أقرّته (C.G.T) في فرنسا، من خلال اتّباعها السياسة التي اعتمدها الحزب الشيوعي الفرنسي، وتبنيها للأهداف السياسية على غرار المطالب الاجتماعية والاقتصادية، هذا الأمر جعل السلطة الاستعمارية تظهر عداها الصريح للكونفدرالية، إضافة إلى اختلاف التوجّهات داخل الكونفدرالية بين الشيوعيين والاشتراكيين حول نظرتهما للوضع العالمي والوضع الفرنسي ومسألة المستعمرات، كذلك تدعيم الشيوعيين للحركة العمالية المطلوبة في صيف 1947، فظهرت بوادر الانقسام بينهما، التي غدّته المركزيات النقابية الأمريكية والمخابرات الأمريكية<sup>2</sup>.

وبمجرد انعقاد ندوة الكونفدرالية بتاريخ 7-8 نوفمبر 1947 أظهر النقابيون الاشتراكيون عداهم للشيوعيين، وقرّروا إصلاح الكونفدرالية من الداخل، كما عارض الاشتراكيون الإضراب الذي أقرّه النقابيون الشيوعيون ضمن الكونفدرالية خلال يومي 12 و13 نوفمبر 1947 بحجّة أنّه إضراب سياسي يهدف إلى مساندة الاتحاد السوفياتي ورفض "مشروع مارشال" المخصّص لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب، هذا الإضراب عمّق الخلاف بين الطرفين. وخلال الندوة النقابية في 18 و19 ديسمبر 1947 تقرّرت خلالها القطيعة النهائية مع الشيوعيين، فانقسمت (C.G.T) وانفصل عنها الاشتراكيون وأنشأوا "فدرالية القوة العمالية"، وغادر الكثير من النقابيين من (C.G.T) وانخرطوا في فدرالية القوة العمالية.

أما في الجزائر فنجد أنّ الانقسام لم يضعف كثيرا الكونفدرالية، فقد كان في مصلحة العمال الجزائريين، لأن خروج النقابيين الأوربيين منها سوف يتم تعويضه بالعمال الجزائريين، فقد انضم الكثير من العمال الجزائريين إليها، وأخذوا يطالبون بتولي المناصب القيادية فيها، كما انخرط فيها عدد من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية<sup>3</sup>. فحسب احصائيات الشرطة الفرنسية في نوفمبر سنة 1948 فإنّ عدد العمال في الجزائر بلغ 148350 عامل، قدّر عدد العمال غير المنخرطين في النقابات بحوالي 54451 عامل، كان حظ (C.G.T) من مجموع عدد العمال هو 70235 منخرط أي بنسبة 47.34%، بينما "الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين" بلغ عدد منخرطها بنسبة 9.30%، أما "النقابات المستقلة" قدر بـ 3.83%، ونقابة "القوة العمالية" بنسبة 2.83%.

<sup>1</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 56 - 58، 74.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 61، 65.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 61، 66.

إذا نلاحظ التأثير القوي (C.G.T) في صفوف العمال الجزائريين، لأنّ هذه المنظمة شكّلت عائقا لدى السلطات الاستعمارية، وهذه الأخيرة حاولت إضعافها بكل الوسائل وإظهار خطورتها، وتكمن هذه الخطورة في ارتباط العمال الجزائريين بالأحداث السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ سنوات 1945-1954. وقد كانت العلاقات بين (C.G.T) الجزائرية مع المركزية الأم بفرنسا تتغير بتغير القضايا المطروحة والقيادة المركزية، بين التفاهم أحيانا والتصادم أحيانا أخرى، وبعد ظهور نقابة "القوة العمالية" في فرنسا سنة 1947، ظهرت في الجزائر "لجنة التنسيق للنقابات المتحدة الجزائرية" (CCSCA) إثر عقد ندوة موسعة في ديسمبر 1946، وأصبحت (C.G.T) لها قاعدة واسعة في القطاعات ذات الأغلبية الجزائرية<sup>1</sup>.

كما حدث توجه آخر داخل الكونفدرالية وهو جزارة الإطارات النقابية بداية من سنة 1947، حيث أصبحت لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر تتألف من عدّة أعضاء جزائريين، على الرغم من أنّ لجنة التنسيق الأولى كانت تتكون من أغلبية أوروبية بحيث نجد 13 أوروبيا في منصب أمين عام للاتحاد نقابي مهني، مقابل 4 جزائريين. و14 أوروبيا في منصب أمين عام لاتحاد محلي في حين 9 جزائريين في نفس المنصب. لكن بحلول سنة 1949 عرف مسار الجزارة في المناصب القيادية النقابية تقدّما ملحوظا في أغلب القطاعات خاصة في اتحاد المناجم والموانئ والقطاع الفلاحي، فرضه التمثيل الواسع للجزائريين في هذه القطاعات، وهذه المشاركة أيضا ساعدت في الاستعمال الواسع للغة العربية في مختلف اللقاءات النقابية<sup>2</sup>.

#### 1-5 موقف العمال الجزائريين من قضية الاستعمار ضمن (C.G.T):

استفاد العمال الجزائريون من الغطاء القانوني للنقابة في الدفاع عن حقوق الطبقة الشاغلة الجزائرية من خلال التظاهر والإضراب، والمطالبة بالتخلّص من الاستعباد والرأسمالية المتاجرة، والتنديد بالتزوير، والتأكيد على أنّ مستقبل الجزائر غير مرهون بالجمهورية الفرنسية، هذه الأفكار جعلت الجزائريين يدخلون في صراعات عميقة مع المعمرين الفرنسيين المسيطرين على دواليب الحكم وعلى معظم النقابات<sup>3</sup>.

كانت مواقف بعض الأوروبيين في شأن القضية الجزائرية يشوبها الغموض والتناقض، أما مواقف العمال الجزائريين كانت في غالبيتها تربط النضال النقابي بالنضال التحرري الوطني، فقد صرّح النقابي الجزائري بن اسماعيل علي<sup>4</sup> في مؤتمر (C.G.T) في باريس سنة 1948 بما يلي: "إن العمال في وعي مستمر بأن النضال من أجل مطالبهم لا يمكن فصله عن النضال من أجل الحرية". كذلك صرّح النقابي دحمان بن قسوم<sup>5</sup> في مؤتمر عمال السكك الحديدية في

<sup>1</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 67، 72-74.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 75، 78، 79.

<sup>3</sup> فارس، ص. 18.

<sup>4</sup> ولد سنة 1919 بالجزائر، عين عضوا في اتحاد النقابات الكونفدرالية لولاية الجزائر، وفي 1953 انتخب أمينا عاما للاتحاد الجزائري للنقل. آيت مدور، ص. 79.

<sup>5</sup> ولد سنة 1912 ببجاية، كان مناضلا في الكونفدرالية العامة للعمل وفي الحزب الشيوعي. آيت مدور، نفسه، ص. 80.

الجزائر خلال فيفري 1949، حيث بيّن أن دور النقابي يكمن في "تحرير الشعب الجزائري من سادة الاستعمار"، نلاحظ عموماً أنّ الجزائر داخل (C.G.T) ساهمت في جنوح الكونفدرالية نحو المطالب الاستقلالية<sup>1</sup>.

## 2- دور النقابي عيسات ايدير في إدماج العمل النقابي في الحركة الوطنية:

كان عيسات ايدير من أبرز الشخصيات الجزائرية النقابية التي لها دور فعال في تطوير العمل النقابي الجزائري وإدماجه في العمل السياسي، وإنشائه في أواخر شهر فيفري 1956 باتصالات مع عبان رمضان، لنقابة جزائرية وطنية، بادرت في الانخراط في جبهة التحرير الوطني وجيشها، وأحدثت نقلة نوعية في مسيرة الكفاح التحرري.

### 2-1 دفاعه عن حقوق العمال:

كان ايدير من المؤيدين لنقابة (C.G.T) وقد شارك في الكثير من الإضرابات التي نظمتها، وقد انخرط في النقابة الشيوعية دون أن يتبني التوجهات السياسية الفرنسية، ثم انفصل عنها سنة 1947<sup>2</sup>.

يذكر بن خدة بأنّ المقالات الممضاة في جريدة "الجزائر الحرة" باسم "مقران"، سنة 1950 كان يجزّرها عيسات ايدير، التي توزع داخل الجزائر وفي فرنسا، وكانت تلك المطالب تؤخذ بعين الاعتبار، ولها وقع وتأثير على الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي ولدى الرأي العام، ولقد طرحت هذه المقالات المشاكل الكبرى في الجزائر التي لها علاقة بالعمال بين سنوات 1949-1954 من بينها:

- قضية المساواة في الأجور، والمنح العائلية وفي العطل والسكن والامتيازات الاجتماعية مقارنة مع العمال الفرنسيين.
- قضية مدة العمل خاصة لدى عمال الفلاحة.
- التعلّي على حرية العمال وحق الإضراب.
- ظاهرة احتقار الأهالي.

كما تناول ايدير في مقالاته التنديد بالسياسة الاستعمارية، ودعا العمال إلى ضرورة الكفاح ضد الاستعمار والرأسمالية الفرنسية والمطالبة بالاستقلال، وبيّن موقف حركة انتصار الحريات من الاستعمار، وأكد على أهمية وحدة العمال داخل النقابات. وبعد نضال مستمر وطويل حقّق العمال الجزائريون سنة 1950 بعض المطالب الاجتماعية من خلال تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الذي مسّ البروليتاريا الجزائرية باستثناء عمال الفلاحة، وكان خطوة كبيرة في تحسين ظروف العمال<sup>3</sup>.

اعترفت العدالة الفرنسية في 15 أكتوبر 1952 بالتمييز العنصري الموجود في الجزائر، وفي نفس السنة وضع ايدير ورفقاؤه ملفاً مدعماً بوثائق من أجل تقديمه للمجلس الجزائري، تناول الفرق والتمييز بين الموظف الفرنسي والجزائري، فقد بلغ عدد الموظّفين الفرنسيين 100.000 ألف موظف رسمي، يشغلون المناصب الهامة في الإدارة

<sup>1</sup> آيت مدور، ص. 79، 80.

<sup>2</sup> فارس، ص. 20، 96.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 62-64. وآيت مدور، ص. 63.



والصناعة والتجارة، وبلغ عدد الموظفين الجزائريين 17000 منهم 2000 شرطي وقايد، و47000 موظف غير رسمي تسند لهم الوظائف البسيطة والشاقة، وبلغ عدد العمال الجزائريين في الزراعة مليون عامل.

وكان الموظف الفرنسي يحصل على كل الامتيازات السارية في فرنسا فيما يخص التأمين الاجتماعي والعطل السنوية والتقاعد، وفي الأجور، ومذكرات سفر مجانية ذهابا وإيابا من الجزائر إلى فرنسا، إضافة إلى استفادته من "الزيارة الاستعمارية"، وكانت كل هذه الامتيازات تكلف الميزانية 77%، وأغلب هذه الأموال تأخذ من الجزائريين كضرائب غير مباشرة، في حين أنّ الموظف الجزائري لا يستفيد من هذه الامتيازات بحكم أنّه أهلي. فكانت جريدة "الجزائر الحرة" توضح للرأي العام كذب التصريحات الاستعمارية التي تقول بأن الجزائر من الولايات الفرنسية الثلاثة وتحظى بتطبيق كل قوانين الجمهورية السارية في فرنسا، وكشفت الجريدة التفرقة العنصرية والظلم الموجود في الجزائر<sup>1</sup>.

## 2-2 نشاطه النقابي ضمن حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بدأ عيسات ايدرير نضاله السياسي منذ سنة 1943 من خلال انخراطه في عمل حزب الشعب السري، وعمله مع لجان شباب بلكور تحت قيادة رئيس اللجان محمد بلوزداد وأحمد محساس<sup>2</sup>، وكان من المناضلين الذين يشرفون على توزيع المناشير سرا، مستعملا اسما مستعارا يعرف بـ"سليمان"<sup>3</sup>.

كان لإيدرير مكانة في إدارة الحزب، ففي سنة 1946 اختير ضمن لجنة جريدة "الأمة الجزائرية" السرية لسان حال حزب الشعب، التي نشر منها 07 أعداد من 1946-1947. وعندما عين حسين حول سنة 1947 مسؤولا على جريدة "الجزائر الحرة" لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية، كان النقابيان تمام عبد المالك وعيسات ايدرير عضوين في لجنة الكتابة. هذا الأخير كتب على صفحاتها من سنة 1949 إلى غاية 1954 بعنوان: "الطبقة الكادحة في الجزائر" التي كانت تطرح الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تعيشها الجزائر، وكان يمضي المقالات التي ينشرها باسم "مقران"، دلالة على مقاومة الشيخ المقراني المشهور بمقاومته للاستعمار.

حضر ايدرير ومجموعة من رفاقه مؤتمر حركة انتصار الحريات سنة 1947 الذي طرح فكرة تأسيس نقابة وطنية تابعة للحزب على غرار الاتحاد العام للعمال التونسيين، لكنّ الفكرة لم تتجسد، وأنشأت بدلها "اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية" تحت إشراف عيسات ايدرير، التي ظهر نشاطها بقوة ما بين سنوات 1949-1954 مشكّلة بذلك إدارة نقابية تهتم بشؤون العمال الجزائريين، وكانت اللجنة تقدم توجيهاتها للعمال تماشيا مع برنامجها الحزبي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فارس، ص. 67، 68، 71.

<sup>2</sup> ولد سنة 1923 في بودواو، درس تعليمه الأول في الكتاتيب، ثم التحق بمدرسة الأهالي ونال الشهادة الابتدائية، تحصل على شهادة التعليم المتوسط، انضم إلى صفوف التيار الاستقلالي، دخل السجن مرارا، وتقلّد مسؤوليات مهمة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية. ناصر، ص. 9 وما بعدها.

<sup>3</sup> فارس، ص. 06، 23، 55.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 6، 10، 21، 22، 52-59، 88.

دعت حركة انتصار الحريات العمال ابتداء من عام 1947 إلى الانخراط بقوة في الكونفدرالية العامة للشغل، وتولّى المناصب القيادية فيها، وقد ساهم ذلك في "الرفع من مستوى تأثير الكونفدرالية في الجزائر في أوساط المسلمين"، كما انخرط عدد كبير من العمال في حركة انتصار الحريات وتبنوا مسارها السياسي<sup>1</sup>.

2-3 رد فعل السلطات الفرنسية:

صدر أول عدد من جريدة "الجزائر الحرة" في 18 أوت 1949 وكان ايدير وعبد المالك تمام من المحررين للمقالات، وقد وزّعت المنشورات في البلاد وعلّقت على الجدران، فكان رد الاستعمار أن احتجز 20.000 ألف نسخة من المنشورات ونزع كل الملصقات المعلقة، ومنع الوالي العام صدور أي عدد آخر وقام رجال الأمن بالسطو على المطبعة، فقدّم أحمد مزغنة شكوى لدى المجلس الأعلى الفرنسي الذي كان نائبا في البرلمان الفرنسي واستأنف طباعة الجريدة في باريس، لكن المطبعة الباريسية تعرّضت للضغط وتم توقيف موزعي الجريدة. ثم استأنف الطبع في الجزائر، وظلّت سلطات الاحتلال تضايق إدارة الجريدة وتسطو على أعدادها كلّما وجدت منشورات "تحريضية" ضدّ سياستها، وقد احتجّت الجمعيات والأحزاب بما فيها حزب البيان والحزب الشيوعي على مضايقة حرية التعبير، واستمر القمع الاستعماري واستعمل جميع الوسائل لمنع صدور الجريدة، وكان ايدير في هذه الفترة ينشر الأفكار الوطنية ويدعو إلى التخلّص من الاستعمار ويندّد بالبطش الذي يعاني منه العمال، كما كانت اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية التابعة للحركة، بمثابة مركزية نقابية تعمل على محاوره النقابات الفرنسية ومؤسسات الاستعمار، وتعرض مشاكل العمال الجزائريين وتقدّم المشاريع لحلّها، وتؤيد الإضرابات العمالية وتدافع على البطالين<sup>2</sup>.

وكان عيسات ايدير ونقائبيون آخرون في حركة انتصار الحريات ضمن جريدة "الجزائر الحرة"، يندّدون بسياسة الكونفدرالية التي تغض الطرف عن التمييز العنصري في الجزائر بين العامل الأوروبي والجزائري في مجال الأجور وفي التضامن البروليتاري، وينتقدونها في التخلّي عن مهامها الرئيسية وهي تحقيق مطالب العمال، وتركيزها على جمع التوقيعات لفائدة السلم، والعمل على توجيه نضال العمال نحو أخطار الحرب<sup>3</sup>.

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وتوقيف معظم أعضائها سنة 1950، وبعد التحري والمراقبة تأكّدت السلطات الاستعمارية ضلوع الكثير من العمال الجزائريين في المنظمة، فأوقفت من العمل الكثير من العمال من ضمنهم ايدير، الذي كان يعمل في الورشات الصناعية للطيران، بحجة أفكارهم الوطنية التي تبث داخل الورشات<sup>4</sup>.

## 2-4 اندلاع الثورة التحريرية وتأسيس نقابة جزائرية وطنية:

ظلّت فكرة تأسيس نقابة جزائرية وطنية عالقة في أذهان قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما طرحت المسألة في مؤتمر الحركة سنة 1947 وفي مؤتمر سنة 1953، لكن الأزمات التي ضربت الحزب أجلت المشروع (اكتشاف المنظمة الخاصة، الصراع بين المصاليين والمركزيين)، وعندما اندلعت الثورة، كان نجاحها مرهونا بانخراط كل

<sup>1</sup> فارس، ص. 52، وآيت مدور، الحركة العمالية، المرجع السابق، ص. 289.

<sup>2</sup> فارس، ص. 59-61، 62.

<sup>3</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 289، 290.

<sup>4</sup> فارس، ص. 27، 95.

أطياف الشعب وتبنيهم للكفاح المسلح، وكانت الثورة في أمس الحاجة لدعم العمال الجزائريين، فطرح عبان رمضان ضرورة بعث تنظيم نقابي جزائري يساند الثورة التحريرية، فأخذت المساعي الحثيثة في تجسيد هذا المشروع.

كان عيسات ايدير عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات، وحضر اجتماع اللجنة ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1955 وتقرر في هذا اللقاء حل اللجنة المركزية والانضمام فرادى إلى الثورة. وتعليمات من عبان رمضان بقي عيسات ايدير وعبد المالك تمام وبن خدة في العاصمة لمساعدة عبان، وجرت محادثات وأعمال بين عبان وايدير من أجل تأسيس نقابة وطنية، وقد توصلا إلى إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956<sup>1</sup>.

وقبل ذلك، وفي يوم 26 فيفري 1956 وجه الوفد الخارجي من القاهرة مذكرة إلى عبان رمضان طلبوا منه ضرورة التعجيل بتأسيس نقابة مركزية، من أجل الانضمام إلى الكونفدرالية الدولية، وتفويت الفرصة على نقابة مصالي التي تسعى جاهدة لكسب الاعتراف الدولي، "نطلب منكم إنشاء مركزية نقابية في أسرع وقت ممكن لكي تستطيع الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة أن تفحص طلب قبولها. لقد اتصل أصدقاؤنا بقيادة الكونفدرالية الدولية الذين عقدوا ندوة في أمريكا، وأقنعوهم كما أقنعوا القادة الأمريكيين في فدرالية العمل الأمريكية (A.F.L) ومؤتمر نقابات الصناعة (C.I.O) بأنه لا يمكن أن يحصل أي شيء جدي على المستوى النقابي بدون الجبهة مع العلم أن "إرفنج براون" وغيره قد اتصل بهم أتباع مصالي في فيينا خصوصا". ثم بينت المذكرة بأن الوفد الخارجي قد أبلغا الاتحاد العام للعمال التونسيين والاتحاد العام للعمال المغاربة بعدم الاعتراف بالاتحاد النقابي للعمال الجزائريين الذي أسسه مصالي الحاج. ثم طلب الوفد من عبان أن ينشئ لجنة نقابية قادرة على العمل والتشاور مع الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة من خلال اختيار أعضاء مناسبين لها، وعلى اللجنة "تحرير بيان للعمال وطلب الانتساب إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة"<sup>2</sup>.

وجّه عبان رمضان رسالة في يوم 29 فيفري 1956 إلى الوفد الخارجي جاء فيها: "لقد قررنا انشاء مركزية نقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) سيتم إنشاؤها هذه الأيام وقد علم مصالي بالخبر فسارع إلى إنشاء مركزيته على الورق (الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين) ... نريد معرفة رأيكم في انتساب الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى فدرالية النقابات الدولية أم إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة أم إلى نقابات باندونغ إذا كانت موجودة..."<sup>3</sup>.

وفي يوم 13 مارس 1956 بعث عبان رسالة إلى الوفد الخارجي بيّن فيها بأنّ الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد تأسس رسميًا ويزداد انتشارا في الجزائر يوما بعد يوم، وأكد أنّ هدف الجبهة حاليا هو توطيد أركانه في الجزائر، وبخصوص الانضمام إلى فدرالية عالمية نبه عبان الوفد الخارجي بعدم التسرع في الانضمام حتى يؤخذ بعين الاعتبار رأي العمال الجزائريين، ونرى أيضا حجم المساعدات التي ستقترحها علينا الفدرالية العالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ايت همو، رجال صنعوا التاريخ، ص. 73 - 75. وآيت مدور، المرجع السابق، ص. 396.

<sup>2</sup> بلحسين، ص. 155، 156.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 157-161.

<sup>4</sup> ص. 163-166.

نستنتج من الرسائل السالفة الذكر، بأنّ تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين تمّ رسمياً في الأسبوع الأول من شهر مارس 1956، وليس ما هو مشهور عند المؤرخين في 24 فيفري 1956، لأنّ رسالة عبان في تاريخ 29 فيفري تبين بأن تأسيس النقابة سيتم في الأيام القادمة.

وبعد تأسيس النقابة، انخرط العمال الجزائريون بصفة رسمية وقوية في ثورة التحرير الوطني، وواجهوا المستعمر الفرنسي، الذي سلّط على الطبقة العاملة أشدّ أنواع التنكيل والإرهاب، على خلاف باقي النقابات الشيوعية والفرنسية التي ظلّت تكافح ضدّ النظام الاستعماري وضدّ الرأسمالية العالمية، وتدعو إلى تطبيق شعار الجمهورية الفرنسية "المساواة، الأخوة، الحرية" تحت الراية الفرنسية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> فارس، ص. 57.

## المبحث الثاني: دور المنظمات التونسية (الاتحاد العام للشغل، جامع الزيتونة) في دعم المقاومة الوطنية

يتناول هذا المبحث الدور الذي أدّاه الاتحاد العام التونسي للشغل وجامع الزيتونة في دعم مسار المقاومة الوطنية التونسية ما بين سنتي (1945-1956م)، ومشاركتها الفعّالة في معركة التحرير التونسية.

**أولاً: الاتحاد العام التونسي للشغل:**

يظهر دور الاتحاد العام التونسي للشغل في دعم الكفاح التحرري التونسي والمشاركة الفعّالة في المقاومة الوطنية التونسية إلى غاية تحقيق استقلالها التام، مروراً بالاستقلال الذاتي، وكذلك دور النقابة الذي لم يكن منحصرًا في الدفاع عن حقوق العمال النقابية فحسب، بل كان لها اهتمام بالشأن التونسي العام عكس ما كان يظنّ البعض، وهذا ما جعلنا نركّز في موضوعنا عن المواقف الوطنية الكثيرة والمشرّفة الصادرة من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل وأبرز قادته في سبيل نصرته القضية التونسية والدفاع عنها بشتى الوسائل، وإبراز شهادة قادة حزب الدستور الجديد في حق قادة الاتحاد الوطنيين.

### 1- السياق التاريخي لنشأة الاتحاد العام التونسي للشغل وأدواره النقابية:

#### 1-1 نشأة وتأسيس الاتحاد:

كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرّت بها تونس أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية دور في ضعف الحركة النقابية الفرنسية (C.G.T)، بسبب التباين في المصالح والمطالب بين العمال الأوروبيين والتونسيين، وفي مؤتمر أكتوبر 1946 حدث انقسام حول مسألة القطيعة الهيكلية مع (C.G.T) الفرنسية، وتمّ الإعلان عن تحويل الاتحاد الإقليمي (C.G.T) إلى الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي، وقد رفضت مجموعة من النقابات هذا القرار، وأكدت على بقائها ضمن (C.G.T)، وأنشأت في فيفري 1947 "مجمع النقابات الموحّدة"، والذي تحوّل في مارس 1948 إلى "اتحاد نقابات تونس (C.G.T)"<sup>1</sup>.

بينما تشكّل الاتحاد العام التونسي للشغل عن طريق اندماج مجموعة نقابات تونسية (اتحاد النقابات المستقلّة للجنوب، اتحاد النقابات المستقلّة للشمال، فدرالية الموظفين التونسيين)، وانعقد مؤتمره التأسيسي يوم 20 جانفي 1946 في القاعة الخلدونية بالعاصمة، برئاسة الشيخ الزيتوني الفاضل ابن عاشور، وقد رسم المؤتمر الخطة النضالية المستقبلية التي سيتبنّاها الاتحاد بناء على الواقع التونسي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي المؤتمر تمّ انتخاب فرحات حشاد<sup>2</sup> أميناً عاماً للاتحاد، وقد حرص زعيمه على الحفاظ على استقلاله، خاصة من التأثيرات الخارجية

<sup>1</sup> آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، ص. 208-210. والجمل، ص. 564.

<sup>2</sup> يعدّ من أبرز قادة الاتحاد، والذي ساهم في إدماجه في المقاومة الوطنية وفي معركة التحرير، ولد في 02 فيفري 1914 بجزيرة قرقنة في قرية العباسية، من أسرة فقيرة، كان أبوه صيادا، زاول تعليمه الابتدائي في مدرسة الكلايين العربية - الفرنسية، انتقل إلى صفاقس وعمل كأجير، ثم عمل قابضا في الشركة التونسية للنقل بالسيارات في الساحل ثمّ كاتباً محاسباً في مكتبها في مدينة سوسة، ثمّ انضم إلى العمل النقابي في فرع تونس لمنظمة الجامعة العامة للعمل الفرنسية، ثم أصبح كاتباً في فرع إدارة الأشغال العامة بصفاقس، ثم شكّل بمعية رفيقه الحبيب عاشور النقابات المستقلة بصفاقس، كما اتّفق مع الحزب الدستوري الحر على تشكيل نقابات في كامل القطر، ثم انتقل حشاد إلى تونس وهناك دعا إلى عقد مؤتمر في 05/08/1945 الذي شكّل جذور الاتحاد =

الشيوعية، وكان هدفه الدفاع عن حقوق العمال التونسيين، وهذا الأمر جعله في مواجهة السلطات الاستعمارية التي ترفض التوجهات الوطنية للعمال التونسيين<sup>1</sup>.

نلاحظ مشاركة الشيخ الفاضل بن عاشور وهو من مشايخ علماء الزيتونة في أغلب التنظيمات الوطنية سواء النقابية أو السياسية، بل ترأسه لمؤتمر الأتحاد، وهذا يدل على سياسة الانفتاح التي يتبناها جامع الزيتونة، والبعد الوطني لشيوخه.

حضرت مؤتمر الأتحاد خمسون (50) نقابة<sup>2</sup> مستقلة، وقد استمد الأتحاد شرعيته القانونية من المرسوم الملكي الصادر يوم 16 نوفمبر 1932 الذي نصّ في مادته الأولى على حرية النشاط النقابي، ومّا جاء فيه: "يجوز تكوين نقابات وجمعيات مهنية بحرية وبدون استرخاص الحكومة من طرف الأشخاص الذين يعملون فوق التراب التونسي منذ عام على الأقل والذين يملكون نفس المهنة أو مهن متقاربة أو مترابطة"<sup>3</sup>.

## 1-2 التنظيم والتكوين:

عمل الأتحاد على تكوين قاعدة نقابية من العمال، عن طريقة الكفاح النقابي من خلال الميدان، حتّى يكون مناضلي الأتحاد على استعداد تام للمسؤولية المنوطة بهم مستقبلا، وفي هذا الاتجاه يقول حشّاد: "... تولى الأتحاد العام بالرغم من ضعف الوسائل المادية التي يملكها من تنظيم سلسلة من الدروس والمحاضرات تمهيدا لتكوين قادة نقابيين قادرين على القيام بالمهمة التي تنتظرهم، فإنّ العناية بتعليم الطبقات العمالية واجب من أنبل وأؤكد الواجبات الملقاة على عاتقنا"<sup>4</sup>.

وبخصوص تنظيم الأتحاد وهيكله فروعته، كانت هذه العملية من اهتمامات فرحات حشّاد، الذي سعى إلى توسيع رقعة انتشاره وإنشاء فروع في كامل البلاد، حتى يستطيع الأتحاد تحقيق مطالبه والتصدي إلى السياسة الاستعمارية، وفي هذا يقول حشّاد: "وقد بدأ عمل تنظيمي واسع المدى في كافة أنحاء البلاد التونسية فشمّل جميع المراكز العمالية حتى في أبعد الجهات، وتسرب إلى الأوساط العمالية الريفية كلّها".

وقد ذكر فرحات حشّاد أن الأتحاد يستمد قوته من ثقة العمال به ومن تأييد الشعب التونسي له، ومن نضاله في الميدان وكفاحه المستمر لتحرير العمال، ومن حيث قوة نظامه وانتشار فروعته في كامل البلاد<sup>5</sup>.

= العام التونسي للشغل وواصل كفاحه في المنظمة النقابية التونسية، وكافح من أجل إيصال صوت العمال إلى العالم، كما ناضل في الحركة الوطنية وكانت له مواقف كبيرة، إلى أن اغتالته السلطات الاستعمارية في 1952/12/05. ينظر. البلهوان، ص. 425-427.

<sup>1</sup> الحبيب بولعراس، تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، تر. الصادق بن مهني، سراس للنشر، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ط2، 2015، ص. 622. وحسونة مصباحي، ص. 64. وآيت مدور، المرجع السابق، ص. 211.

<sup>2</sup> منها: 29 نقابة تابعة لأتحاد صفاقس، 11 نقابة تابعة لأتحاد الشمال، 18 نقابة لفدرالية الموظفين التونسيين. ينظر. آيت مدور، ص. 212.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 429.

<sup>5</sup> نفسه، ص. 428، 429.

كما كوّن الاتحاد العمال من حيث حقهم في الإضراب والتعبير عن مطالبهم بكلّ حرّية، حتى يستطيع مواجهة الاستعمار المستعبد لحقوقهم ولثروات البلاد، واعتبر الاتحاد الإضراب من أكبر الوسائل لإخضاع السلطات الفرنسية، وحق لن يتنازل عنه، وأبدى الاتحاد استعدادة في التصدي للاستعمار إذا حارب هذا الحق. وفي ذلك يؤكّد حشّاد بقوله: "أما حق الإضراب فهو في ظل حكومة تبدو كأنّها اتّخذت سوء النية والغدر مبدأ سياسيا يصبح أعز سلاح وأكثر الأسلحة مفعولية وتأثيرا بيد طبقة العمال للدفاع عن مصالحها الحيويّة المادية والأدبية.. وهذا حق لن يتنازل عنه العمال أبدا حتى في حالة إقدام السلطات على محاربتة"<sup>1</sup>.

### 1-3 المطالب النقابية والدفاع عن حقوق العمال المسلوّبة:

كان الاتحاد يكافح باستمرار في سبيل إسعاد الطبقة الشغيلة والرفع من مستواها المادي والفكري، ولا يتوانى في انتقاد موقف الحكومة الاستعمارية المخزي في حق العمال، والتي سخرت كل إمكانياتها المادية من جيش وشرطة لمنصرة الشركات الأجنبية، ومعاداة عالم الشغل للشعب التونسي<sup>2</sup>.

دعا الاتحاد إلى تشغيل كل العمال، وتنفيذ برنامج واسع في البلاد في المجال الصناعي والمائي والصحي والتعليمي، وأكّد على أنّ من حقّ الشعب استرجاع سيطرته على المناجم والمواصلات والغاز والماء والكهرباء والملاحة والبنوك والأبحاث البترولية ومصانع الإسمنت والأراضي الفلاحية المسلوّبة، ويحظى فيها العمال بمشاركة واسعة، وطالب بإلغاء نظام الخماسة، وبخصوص الموظفين، طالب الاتحاد بالمساواة في الأجور بين العمال التونسيين والفرنسيين، وفي الوظيف بما يتناسب مع عدد السكان، وتمكينهم من الارتقاء في المناصب العليا، وإدخال اللغة العربية في الإدارة<sup>3</sup>.

دعا الاتحاد إلى المساواة في الأجور وطالب بتحسين وضعية العمال، فقد أعلن إضرابه العام عندما عين مصطفى الكعك وزيراً أكبر في 19 جويلية 1947، الذي كلّفه المقيم العام بتونس "جان مونص"، بتشكيل حكومة جديدة، فبدأ عهده الجديد بإضرابات الاتحاد، وفي 05 أوت اصطدم الجيش بالمتظاهرين الذين أضربوا بسير النشاط الاقتصادي، محاولاً إبعادهم عن محطة القطارات وورشات شركات صفاقس وقفصة، وأنجرت عن هذه الاضطرابات سقوط 30 قتيلا و150 جريحا<sup>4</sup>.

كما ندّد الاتحاد العام بإضراب أبريل 1948 حول مسألة الميزانية الذي نظّمه موظفو فرنسا في تونس، وقد أنّهمهم باستغلال ميزانية الشعب، وقد كتبت جريدة "صوت العمل" في 16 أبريل 1948 عنوانا كبيرا هو "إضراب العنصريين ودعاة التفوّق"، وقد جاء هذا الإضراب على إثر انعقاد ندوة بباريس سنة 1948 بمشاركة كل الوزارات الفرنسية حول موضوع الميزانية، وقد أقرت تطبيق مبدأ المساواة في أجور الموظفين التونسيين مع أجور موظفي فرنسا،

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 430.

<sup>2</sup> زغودة، جريدة الزهرة: يوم الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097. ص. 2.

<sup>3</sup> آيت مدور، ص. 196، 215. والقصاب، ص. 604.

<sup>4</sup> تامر، ص. 107. والقصاب، ص. 603، 604.



فعارض الموظفون الفرنسيون هذا القرار وتشبّثوا بمبادئ ميثاق فلاندا<sup>1</sup>، ونظّموا إضرابا في أفريل 1948 طالبوا فيه باسترجاع امتيازاتهم المتمثلة في الثلث الاستعماري، كما احتجّ الحزب الدستوري الجديد على هذا الإضراب واعتبر أنّ عملية ربط الأجور بفرنسا هي سياسة احتوائية واندماجية<sup>2</sup>.

ونتيجة ضغط الجالية الفرنسية، صدرت مجموعة من القرارات في 05 أوت 1948 تستجيب لمطالبهم، ونصّت على الإبقاء على امتيازات الأجور التي يتمتّع بها الموظفون الفرنسيون، وقد ردّت القوى الوطنية السياسية والاجتماعية على هذه الإجراءات واعتبرتها مساس بسيادة البلاد<sup>3</sup>.

وقد صرّح حشاد في ديسمبر 1948 "أنّ هؤلاء المستعمرين لهم من الأموال ما يكفي للاستحواذ على البنوك والتي يتسلّطون بها على الحكومات بعد إعداد البرامج المدبّرة لتجويع الشعوب"<sup>4</sup>.

كما وجّه الأتحاد الجماهير إلى الانخراط في اللجان من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل "لجنة غلاء المعيشة" و"لجنة العاطلين عن العمل" و"لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي"<sup>5</sup>.

وفي إطار الدفاع عن أجور العمال، وجّه الأتحاد العام التونسي للشغل نداءه العام إلى كل العمال التونسيين من أجل تنفيذ قرار الإضراب المزمع عقده يوم الخميس 25 مارس 1954 لمدة أربعة وعشرون ساعة، احتجاجا على قرار السلطة الاستعمارية المتضمن رفع الأجور، والتي اعتبرها زيادة ضئيلة لا تحقّق آمال العمال، وقد اتّبع كل المنظمات الأخرى دعوة الأتحاد العام في قراره بخصوص الإضراب ودعت العمال المنضوين تحتها إلى المشاركة في الإضراب، حتّى يكون 25 مارس "يوما شعبيا يعبر عن صمود العُملة أمام تيّار الأسعار الجارف". ومّا جاء في نص النداء الآتي:

"أيّها الشغّالون التونسيون منذ سنوات لم يزل ثمن المعاش يرتفع ولم تزل مقدرتكم على الشراء تضعف وتنقص وكانت الحكومة على علم بحالتكم السيئة وكانت تعترف بأنّ ثمن المعيشة لم يرتفع منذ سنة 1951 ومع ذلك فقد ماطلت الحكومة أشهرا عديدة وأشهرا قبل أن تعقد اجتماع اللجنة المركزية لمراجعة الأجور. ثمّ اجتمعت هذه اللجنة وحضرها نوابكم من أعضاء الأتحاد العام للدفاع عن مصالحكم الشرعية وقدموا لائحة لم يسع أعضاء المنظمات النقابية الأخرى إلا أن يصادقوا عليها...".

وأهم مطالب الأتحاد من خلال اللائحة نذكر الآتي:

<sup>1</sup> ميثاق فلاندا: صدر سنة 1919 يشرّع المساواة في الأجور بين الموظفين الفرنسيين في تونس ونظرائهم في فرنسا، وينص على منح الموظفين ذوي الجنسية الفرنسية "الثلث الاستعماري" أي الزيادة في رواتبهم بنسبة 33% لدعم الحضور الفرنسي بتونس سواء باستقدام الفرنسيين أو تشجيع الجالية الفرنسية المقيمة بتونس عن طريق عملية التجنيس. ينظر. حفيظ طبائي، عمال... المرجع السابق، ص. 196.

<sup>2</sup> العلاقي، "القسم التونسي..."، المرجع السابق، ص. 263، 264.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 263.

<sup>4</sup> آيت مدور، ص. 240.

<sup>5</sup> ذويب، ص. 89.

- طلب زيادة 30% في الأجور وفي توابعها للمنح العائلية ابتداء من شهر أكتوبر 1953، لأنّ الزيادة التي وقعت في شهر أكتوبر 1951 لم تحقّق الفرق الموجود بين الأجور والأسعار، كما أنّ ثمن المعيشة قد ارتفع بنسبة 20% منذ ذلك التاريخ.
  - إلغاء جميع مناطق الأجور.
  - إعفاء العمال من الأداءات القانونية على الأجور أو تعويضها منحا تعادل تلك الأداءات.
  - تحديد أجور العمال الفلاحين بنسبة 80% من أجور إخوانهم من عمال الصناعة والتجارة.
- كما اعتبرت اللائحة أنّ هذه الزيادة التافهة في الأجور تعدّي على العمال وظلم وجور وسلب لحقوقهم وإعراض عن "الرقّي الاجتماعي في هذه البلاد"<sup>1</sup>.

ومن بين النقابات المساندة للاتّحاد والداعية إلى هذا الإضراب نذكر:

نقابة عملة ومستخدمي البناء والمقاطع ومعامل الإسمنت والجير والحلقوم والأجر وتجارة مواد البناء، مجلس الإطارات النقابيّة ونواب المعامل، النقابة العامة لعملة الجليز، نقابة المواد الكيماوية، نقابة عملة ومستخدمي المخابز، النقابة العامة لعملة ومستخدمي المقاهي والمطاعم والفنادق، الاتّحاد الجهوي بصفاقس، النقابة العامة لعملة ومستخدمي المطاحن التّونسية، النقابة العامة للعملة المستمرين للصحة العمومية<sup>2</sup>.

وفي ختام اللائحة دعا الاتّحاد كل العمال إلى وجوب الاتّحاد حول منظّمته النقابية القوميّة الكبرى، ومواصلة الكفاح التحرّري حتى تحقيق النصر وكل المطالب والحقوق في التمتع بحياة كريمة وحرّة في سبيل العدالة والرقّي الاجتماعي، وهذا لا يتأتّى إلا بتوفّر القدرة الشرائية التي تتناسب مع أسعار المعيشة، وفتح مجالات التشغيل من أجل القضاء على البطالة، واستفادة البطلّين من منحة بطالة ومنحة عائلية، وزيادة المنح العائلية بنسبة 33%، وتحديد أجور الفلاحين بنسبة 80% من أجور العمال في ميدان التجارة والصناعة. وأكّد البيان على ضرورة مقاومة الإدارة المستبدّة وسياستها الرجعية القائمة على الخضوع لأوامر الشركات الكبرى ورؤوس الأموال<sup>3</sup>.

#### 1-4 الانضمام إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرّة:

تقدّم الاتّحاد بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للنقابات (ف-س-م)، ذات التوجّه الشيوعي فلقبي معارضة شديدة من الفرنسيين، وتم قبوله رسميّاً عام 1949، لكنّ هذه المنظمة عاملت الاتّحاد بالنظرة الاستعمارية، ولم يستطع الاتّحاد الدفاع عن حقوق العمال التّونسيين، فانسحب منها عام 1950. ثم سعى جاهداً إلى الانضمام إلى النقابات الحرّة العالمية (سيسل) التي تهتم بمصير الشعوب المظلومة، وقد لبّى الاتّحاد استدعاء المنظمة لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية في بروكسل يوم 15/02/1951، وتم قبوله فيها، واعترفت به كونه المنظمة النقابية القومية التونسية

<sup>1</sup> القسطلّي، جريدة النهضة: الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216، ص.2.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> نفسه.

الوحيدة، وأكّدت تضامنها معه، ومساعدته على تكوين نقابات في المغرب العربي وإعطاء اللغة العربية حقّها في نشرياتهم<sup>1</sup>.

ويمكن اعتبار انضمام الاتحاد سنة 1951 إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرّة، بغية جلب الأنظار العالمية للقضية التونسية، وكسب تأييد الرأي العام العالمي لها، لأنّ الاتحاد خلال هذه الفترة أولى اهتمامه بالحريّات العامة<sup>2</sup>.

2- دعم الاتحاد العام التونسي للشغل للمقاومة الوطنية التونسية.

1-2 التوجّه السياسي في مطالب الاتحاد والدعوة إلى النضال:

اختلفت آراء الباحثين في تحوّل مطالب الاتحاد من مطالب نقابية إلى مطالب سياسيّة: هناك من ذكر أنّ الاتحاد إلى غاية سنة 1950 كانت مطالبه ذات طابع اجتماعي، وتهدف إلى الدفاع عن العمال في ظل نظام استعماري استغلالي، وليس هدفه تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي. وهناك من اعتبر أنّ الاتحاد منذ سنة 1949 ظهرت مطالبه السياسية، من خلال دعوته إلى تأسيس برلمان منتخب يعوّض المجلس الكبير، وتكوين حكومة ديمقراطية، كما صرّح حشاد بأنّ: "النضال النقابي بالكفاح الوطني الذي تقوم به الشعوب ضد الاستعمار الاقتصادي والسياسي".

غير أنّ الاتحاد بدأت توجهاته الوطنية تظهر منذ سنة تأسيسه في 1946، حيث نظّم إضرابات احتجاجية ضدّ الاعتقالات التي شنتها الإدارة الاستعمارية ضدّ الوطنيين المجتمعين في مؤتمر "ليلة القدر" في أوت 1946 والذي طالب بإسقاط الحماية الفرنسية والاستقلال التام لتونس<sup>3</sup>.

أمّا موقفه من الحماية الفرنسية فقد أعلن موقفه الراض لها في إضراب 4/3 فيفري 1947 وكذلك الإضراب العام لعمال السكك الحديدية في صيف 1947 والذي شاركت فيه كل شرائح المجتمع<sup>4</sup>.

وحسب تقارير الشرطة الفرنسية، فإنّ الاتحاد تمكّن من تعبئة واسعة للعمال من أجل المشاركة في المظاهرات، حيث وصل إلى حشد حوالي 10000 آلاف متظاهر في تونس العاصمة في 01 ماي 1947<sup>5</sup>.

كما شنّ الاتحاد إضرابا في 05 أوت 1947 متحالفا فيه مع الأحزاب السياسية ونقابات اجتماعية أخرى من أجل النضال ضدّ الاستعمار<sup>6</sup>.

وقد بدأت تتزايد مواقف الاتحاد السياسية منذ شهر مارس 1950 حيث اعتبر أنّ السياسة الاستعمارية سببا في المعاناة التي يعيشها الشعب التونسي من فقر وجوع، وبيّن حشاد أهداف السياسة الاستعمارية وعوامل ضعف

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 427. وعبد الله، ص. 75، 76.

<sup>2</sup> ذويب، ص. 89.

<sup>3</sup> آيت مدور، ص. 216، 239.

<sup>4</sup> ذويب، ص. 90.

<sup>5</sup> Habib Belaid, "Espace urbain et mouvements sociaux en Tunisie à la fin des années 1940 (1948-1949)", Actes du 5 Colloque International sur, La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950), p. 69.

<sup>6</sup> آيت مدور، ص. 240.

الاستعمار وانهيائه قائلاً: "إنّ الاستعمار كما قلنا ذلك مرارا هو شكل الرأسمالية الأكثر دناءة ورغم قوّته فقد عرف هذا النظام القمعي هزائمه الأولى إذ ترك الهند والصين والباكستان وإندونيسيا، إنّ يقظة الشعوب أصبحت تهدد الاستعمار بالانهيار، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأخير ساهم في تدمير نفسه عن طريق الأعمال التناقضية التي يسير عليها في سياسته الرامية دوماً إلى احتكار المال فيقضي بذلك على القدرة الشرائية في أوساط الطبقات العاملة ويعرقل الاستهلاك لمنتوجات مؤسساته الاقتصادية ممّا يؤدي إلى احتكار السلطة والعبث بكل مظاهر القومية للشعوب المولى عليها، فيوجد بذلك جبهة المقاومة ويعجّل بالثورة ضدّه والتي تقوم بها كافة طبقات الشعب والتي تجعل مصيره الفناء"<sup>1</sup>.

يوشي الخطاب إلى بعد النظر وعمق التحليل الواقعي في شخصية حشّاد وفهمه لقوانين تطور الأمم والشعوب المستعمرة وعوامل فنائها، بعد اعتمادها على ممارسات مجتمعية تناقضية غير مدروسة تعجّل باشتعال الثورة ضدّها. غرس التكوين النقابي في العمال التونسيين أنّ النضال الاجتماعي مرتبط أساساً بالكفاح الوطني، فالعامل لا يستطيع أن يحقق سعادته الكاملة وهو يعيش في بلاد مغتصبة السيادة، وكيف له أن يسعد ما لم يشارك مآسي شعبه وأهدافه التحررية. لهذا ندّد الاتحاد بالاستعمار وبسياسته القمعية، وشارك في العديد من الإضرابات السياسية التي نظّمها الأحزاب، من بينها: إضراب 23 نوفمبر 1950 الاحتجاجي ضدّ سلطة الحماية<sup>2</sup>.

## 2-2 تجريم الاستعمار ومعارضة إصلاحات الحكومة الفرنسية:

منذ سنة 1951 أصبحت اهتمامات الاتحاد بالمطالب السياسية من أولوياته النضالية خدمة للقضية التونسية، وقد دافع على القومية التونسية والتمثيل الشعبي في كل القطاعات، وأدرك أنّه لا سبيل إلى ذلك إلا بالتخلّص من السيطرة الاستعمارية، كما اعتبر الإصلاحات التي أعلنت عنها فرنسا في مرسوم 08 فيفري 1951 ملغية، لأنّها حافظت على السيادة المزدوجة، ولم ترض طموحات الشعب الذي طالب بسلطة تونسية تنفيذية، وطالب بإصلاحات عميقة في التمثيل القومي والتمثيل البلدي، وبتحرّر الحكومة التونسية من القيود التي تعيق تسيير الشؤون التونسية<sup>3</sup>.

أصيب مناضلو الاتحاد بخيبة الأمل بعد ردّ وزارة الخارجية برسالة الخامس عشر من ديسمبر 1951 التي أكّدت فيها أن تونس محمية فرنسية ولا يمكن الاستغناء عنها، في حين كان الجميع يتربّع موافقة الحكومة الفرنسية على مطالب مذكرة 31 أكتوبر 1951 المقدّمة من طرف وزارة "محمد شنيق" بموافقة الباي والحزب الدستوري والنقابات، بخصوص "إحداث مجلس دستوري يمثّل الشعب التونسي فيه أتمّ تمثيل"، وبسبب هذا الرد دعا الاتحاد العام التونسي

<sup>1</sup> آيت مدور، ص. 240، 241.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 429. وآيت مدور، ص. 241.

<sup>3</sup> آيت مدور، ص. 241.

للشغل بمعية باقي الأحزاب والمنظمات إلى الإضراب العام في كامل البلاد، ابتداء من 21 ديسمبر وإلى غاية 23 ديسمبر 1950 حتى تستجيب الحكومة الفرنسية إلى مطالبهم<sup>1</sup>.

وقد جاء في كلمة حشّاد في المؤتمر الرابع للاتحاد أيام 29 و30 و31 مارس 1951 ما يلي: "إنّ النظام الاستعماري يتنافى منافاة باتة أصلية مع المصالح القومية سواء في اتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية أو في طرق عمله القانونية والإدارية والحربية والاقتصادية والسياسية فمن العبث محاولة تحسين الحالة الاجتماعية أو قلب نظام المجتمع قبل التخلص من النظام السياسي والاقتصادي الحالي. وبعبارة أخرى فلسنا ببالغين هدفا من أهدافنا إن لم نعوض النظام السياسي الاستعماري الموجود بنظام سياسي واقتصادي قومي بحت"<sup>2</sup>.

نلاحظ في المؤتمر الرابع للاتحاد تبلور الطرح السياسي بقوة في لوائح المؤتمر وفي خطاب حشّاد، كما أنّ سنة 1951 تعتبر مهمة في مسار الحركة الوطنية التونسية التي شهدت تعثّر الإصلاحات خاصة بعد صدور مذكرة 15 ديسمبر 1951.

كما اتّضحت في هذا المؤتمر الأهداف السياسية للعمل النقابي، وقد أعلن الاتحاد صراحة مطالبه التحررية، مؤكّدا على ضرورة قيام سلطة وطنية لتحقيق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الصدد جاء ما يلي: "النضال من أجل الديمقراطية ومن أجل التحرّر الوطني"<sup>3</sup>.

كما بيّن حشّاد في نفس المؤتمر رسالة الاتحاد الأساسية والنهج الذي يسير عليه، وهو تحقيق حقوق العمال وتحرير تونس، فذكر: "إنّ الرسالة التي نؤديها لا تهدف إلا إلى تحقيق مصلحة طبقة العمال وسعادة شعبنا ورفاهيته وتحرير بلادنا ولن نحيد عن طريقنا هذا أبدا"<sup>4</sup>.

## 2-3 قيادة الاتحاد للحركة الوطنية التونسية والدعوة إلى الوحدة الوطنية:

دعا الاتحاد كل المنظمات النقابية والأحزاب التونسية، إلى عقد اجتماع احتجاجي يوم الجمعة 24 فيفري 1950 بسوق الأربعاء، من أجل التنديد بموقف الحكومة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أحييت الكلمة للهادي بن عمارة الكاتب العام للاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي ارتجل خطابا بيّن فيه أسباب انعقاد هذا اللقاء، وقال: "إنّما عقدناه لنقيم الدليل أمام المستعمر على أنّ جميع المنظمات العاملة في البلاد هي وحدة لا تتجزأ وأنها كلها يد واحدة ضدّ الطغيان الاستعماري وإن بدت متعدّدة مختلفة الأسماء وتكتل هاته الحركات واجتماعها في صعيد واحد عندما تدعو المصلحة القومية لذلك هو عربون النجاح ورائد الفلاح"، كما حدّر في آخر خطابه من البرنامج الاستعماري المدروس الذي تطبّقه سلطة الاحتلال على البلاد من أجل الوقوع في مخطّطاتهم، وأن لا مناص من شلّ سياستهم إلا بالتكتل والوحدة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الطيب بن عيسى، جريدة الوزير، 20 ديسمبر 1951، عدد 767، ص. 2.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 428.

<sup>3</sup> آيت مدور، ص. 242.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 428.

<sup>5</sup> زغودة، جريدة الزهرة، الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097، ص. 2.

وفي آخر الاجتماع صادق الحضور على لائحة تضم أربعة نقاط:

- التنديد باعتداءات الحكومة على الحريات النقابية والعمومية.
  - الاحتجاج على ميزانية التفجير التي أقرتها الحكومة لسنة 1950.
  - المطالبة بتسريح الجنود التونسيون الذي أخذوا قهرا للمشاركة في حرب الهند الصينية.
  - النضال ضد جميع ممارسات الحكومة التي تجلب الحرب والضرر للبلاد.
- إنشاء لجنة للدفاع عن الحرية والسلم الذي بات مهددا من طرف الاستعمار<sup>1</sup>.

وفي بداية سنة 1951 اندمج النقابي السياسي، وأصبح كل إضراب عمالي ذا طابع سياسي، كما أنّ بعض الإضرابات دعا إليها الأتحاد والأحزاب الوطنية معا ضد السياسة القمعية الاستعمارية، مثل الإضراب العام أيام 23/22/21 ديسمبر 1951 وإضراب 19 جانفي 1952، واضطلع حشاد في هذه المرحلة بمسؤولية الحركة الوطنية والنقابية، بسبب إيقاف سلطة الاحتلال لمعظم قادة الأحزاب، وأصبح يشكّل خطرا على كيان سلطة الحماية لصدى نقابته الواسع، وكتاباته الصحفية الفاضحة للسياسة الاستعمارية ما بين 1948-1952.

لقد توحدت صفوف التونسيين بمختلف انتماءاتهم الحزبية والنقابية حول مناهضة الاستعمار، وانصهرت تدريجيا في المقاومة الوطنية والكفاح المسلح، وساهم النشاط العمالي النقابي في تطوّر الحركة الوطنية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من خلال عمل الأتحاد العام التونسي للشغل. كذلك تأسس سنة 1948 الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة برئاسة الفرجاني بالحاج عمار، وتأسس سنة 1949 الاتحاد العام للفلاحة برئاسة الحبيب الموهبي، ثمّ تدعّم النشاط الوطني بتأسيس الأتحاد العام لطلبة وتلامذة تونس في 5 فيفري 1952<sup>2</sup>.

أطّرت كل هذه المنظمات القومية التونسية النضال المطلي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مساندة بذلك الحركة الوطنية، ووسّعت قاعدتها الاجتماعية ونظّمت العديد من الاضرابات التي لقيت تأييدا شعبيا وأدّت إلى اصطدامات مباشرة مع قوات الاحتلال، مثال ذلك الاضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة فرحات حشاد أيام 23/22/21 ديسمبر 1951<sup>3</sup>.

ترأس حشاد في 12 ماي 1951 هيئة باسم لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي، بمشاركة الحزب الدستوري الحر الجديد، حيث ضمّت ممثلين عن المنظمات الشعبية، وتجنّد فيها النقابيون وأطّروا الجماهير نحو الدفاع عن الحرية والاستقلال، كما عقدت عدّة اجتماعات شعبية في أنحاء البلاد، وطالبت اللجنة، بانتخاب مجلس تشريعي بالانتخاب العام المباشر، تسهر الحكومة على تنفيذ قراراته، وبتمثيل بلدي تونسي، وهكذا حدث اندماج بين الأحزاب السياسية والنقابات حول هدف واحد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زغودة، ص. 2.

<sup>2</sup> ذويب، ص. 88، 89.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> البكوش، ص. 113. وذويب، ص. 89.

عندما قرّرت قيادة حزب الدستور تنظيم مؤتمر استثنائي في 18 جانفي 1952، من أجل اتخاذ جملة من القرارات في ظل واقع البلاد، وخوفا من انفلات الوضع، اعتقلت السلطات الاستعمارية رئيس الحزب الحبيب بورقيبة وعدد من المناضلين، كما أصدر المقيم العام "دي هيتكلوك" قراره بوضع البلاد في حالة الطوارئ والقوانين العرفية<sup>1</sup>. بمجرد اعتقال قادة الحزب، تضامن الأتحاد العام التونسي للشغل، وبقية المنظمات القومية، كالاتحاد العام للصناعة والتجارة، والاتحاد العام للفلاحة، وقرروا إضرابا عامًا مفتوحا، فشلت الحركة في البلاد بتوقف المواصلات، وأغلقت الأسواق، والمصانع والموانئ ودواوين الحكومة، والمقاهي والمحلات العامة، وتظاهرا الجميع في الشوارع، طالبين إطلاق سراح قادة الحزب، والاستقلال، وبجياة الملك<sup>2</sup>.

وقد تصاعدت المواجهات ضد الاحتلال الفرنسي بعد أن تحوّل الأتحاد العام التونسي للشغل قوة لها تأثيرها في حشد المناضلين وتنظيمهم، بفضل قائدهم حشاد الذي يحظى بتقدير العمال وعمامة الشعب لوطنيته الكبيرة<sup>3</sup>. قاد حشاد خلال هذه المرحلة الحساسة الحركة الوطنية التونسية والنقابات العمالية ابتداء من جانفي 1952 إلى غاية ديسمبر 1952، وأصبح رمزا للجهاد ورائدا للكفاح وعنوانا للوحدة والأمل لكل الشعب التونسي، وبأوامره اجتاحت البلاد موجة إضرابات عن العمل، ومظاهرات شعبية كبيرة في صفاقس وقابس وقفصة ونفطة وتوزر ومدنين وجرجيس، كما اعتمد الوطنيون على حرب العصابات، وقطعوا أسلاك الهاتف، ونصبوا الكمائن للجيش، وهدموا السكك الحديدية والجسور والطرق، خاصة الرابطة بين الجزائر وتونس لمنع وصول الإمدادات، فما كان من السلطات الاستعمارية إلا أن اعتمدت الإبادة الجماعية من تدمير للمنازل وقتل جماعي واغتصاب للنساء<sup>4</sup>.

كانت السلطات الاستعمارية تسعى جاهدة إلى زرع الفرقة والشتات بين النقابات التونسية والأحزاب السياسية في إطار سياسة "فرّق تسد" حتى لا تتوحد كلمتهم ومطالبهم، غير أنّ قادة الأتحاد كانوا على يقظة تامّة من هذه المناورات الرامية إلى ضرب الوحدة الوطنية، فتجددوا ببادرون بجلسات ولقاءات كبيرة يستدعي فيها كل النقابات والأحزاب ويؤكدون فيها على الوحدة ويجذّرون من سياسات العدو.

#### 2-4 دعم القضية الوطنية التونسية دبلوماسيًا:

أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد يوم الجمعة 19 ديسمبر 1947، أظهر الأتحاد وعيًا وطنيًا وجرأة سياسية من خلال توصياته التي اقترحها زعيم الأتحاد في تقريره الأدبي، من بينها: إرسال برقية إلى "الكاتب العام لجامعة النقابات العالمية في تضامن عمال تونس مع بقية شغالي العالم في كفاحهم ضد الاستعمار والاستغلال" وبرقية أخرى تضامنية إلى المناضل الحبيب عاشور المتواجد في سجن صفاقس. ولقد بات الأتحاد بمواقفه الوطنية وكأته حزب سياسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله، ص. 100. والبلهوان، ص. 182.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 189.

<sup>3</sup> مصباحي، ص. 64.

<sup>4</sup> عبد الله، ص. 101. وغلاب، ص. 321.

<sup>5</sup> القسطل، جريدة النهضة، السبت 20 ديسمبر 1947، عدد (729...) كذا، ص. 1.



وقد مكّنت الدعاية الشيوعية السبب لفرحات حشاد لرفع القضية التونسية سنة 1952 إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة العتيدة، من أجل دعمها ومناصرتها<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال هذه المراسلات، أنّ الائتّاح أصبح يشكّل خطراً على سلطة الحماية، خاصة ما تعلق برسالته إلى جامعة النقابات العالمية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث نجد في طيّات الرسالة طلبه للتأييد العالمي لقضية تونس.

استطاع حشاد بحنكته وشجاعته إقناع اتّحاد العمال الأمريكي - باعتباره أكبر منظمة عمالية في الولايات المتحدة- بدعم القضية التونسية والضغط على الحكومة الفرنسية، على إثر ذلك عقد اتّحاد العمال الأمريكي اجتماعاً بحضور فرحات حشاد للنظر في المشكل التونسي، والذي أصدر "احتجاجاً صارماً على موقف حكومة الولايات المتحدة من المشكل التونسي في مجلس الأمن وأخّ على حكومته أن تتدخل بصفة سريعة لدى الحكومة الفرنسية حتّى تمنح التونسيين استقلالاً ذاتياً حقيقياً"<sup>2</sup>.

يتبيّن من خلال احتجاج اتّحاد العمال الأمريكي على موقف حكومة بلاده، أنّه ساهم بشكل كبير في ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن على الحكومة الفرنسية، والذي عجلّ بنجوح الحكومة الفرنسية إلى المفاوضات ومنح تونس الاستقلال الذاتي، أما اندلاع الثورة الجزائرية فقد كانت سبباً مباشراً في التعجيل بالاستقلال التام لتونس.

## 2-5 علاقة الائتّاح بحزب الدستور الجديد وبالقصر الملكي (الحبيب بورقيبة، الباي):

جمعت قادة الائتّاح وقادة حزب الدستور الجديد علاقات تعاون واتّحاد فيما بينهم، حيث كان حزب الدستور وفروعه الدستورية يشاركون في مؤتمرات الائتّاح العام وكذا لقاءاته العامة، ويؤكّدون في خطاباتهم على دعمهم للعامل التونسي الذي يكافح سياسة الاستعمار الاستغلالية، ويعتبرون نضاله جزءاً من الكفاح التحرري العام، ويخاطبون الشعب بكل فئاته وفي جميع المجالات، إلى مواصلة المقاومة حتّى يتخلّص من هذا النظام ويتمتّع بحياة الكرامة والاستقلال<sup>3</sup>.

وخلال انعقاد المؤتمر الثاني للاتّحاد يوم الجمعة 19 ديسمبر 1947، شارك معظم الأعضاء البارزين في الحزب الدستوري الجديد وعلى رأسهم صالح بن يوسف وعلي البلهوان، وقد أعطيت الكلمة لصالح بن يوسف بصفته عضواً في اللجنة التشريعية للمؤتمر، والذي تعرّض في كلمته إلى النضج الاجتماعي والإداري في تونس، وثمن أعمال الائتّاح ومواقفه الوطنيّة ومساندته للقضايا العادلة والذي "أظهر تفهماً كبيراً وتمييزاً صحيحاً بين الحركة النقابية والسياسية في حين أنّ الحكومات المسيطرة أصبحت في فوضى لا تفرّق بين الحركات..."، وافتخر بالأمة التونسية التي أصبحت

<sup>1</sup> أندري جوليان، ص. 256.

<sup>2</sup> القسطل، جريدة النهضة، الخميس 17 أبريل 1952، عدد 8929، ص. 1.

<sup>3</sup> زغودة، جريدة الزهرة، المصدر السابق.

حسب قوله راشدة وقادرة على تسيير شؤونها بنفسها، كما حضى علي البلهوان عند دخوله القاعة بترحيب كبير، وهو ما يعكس العلاقة الطيبة بين قادة الأتحاد والحزب<sup>1</sup>.

كانت تجمع رئيس حزب الدستور الجديد الحبيب بورقيبة وفرحات حشاد علاقات وطيدة ما بين 1949 - 1951، نظرا لإعجاب بورقيبة بوطنية حشاد وسلامة تفكيره وابتعاده عن الشيوعية، وإيمان حشاد أنّ العمل النقابي رافد أساسي وعضد للحركة الوطنية، كما كانت الزيارات متبادلة بينهما، وتحوّلا معا في البلاد لشرح أهداف النضال المشترك، واجتمعا وعملا معا في مناصرة القضية الوطنية، ويعلّق بورقيبة في هذا الموضوع قائلا: " .. وقد تلاقينا من حين لآخر في الاجتماعات العامة أو الجولات الدعائية وعندما أدعى أحيانا إلى نادي الأتحاد العام التونسي للشغل في بعض المناسبات، لقد كان لكل واحد منا مسؤولياته الثقيلة وكان كل منا يعمل في ميدانه الخاص ولكن على أساس ثابت دائم وهو أنّ المنظمّتين الأتحاد العام التونسي للشغل وحزب الدستور الجديد متضامتان تضامنا وثيقا ويجب أن تسيرا متساندتين"<sup>2</sup>.

وقد أشار فرحات حشاد في إحدى كلماته إلى دعم الأتحاد اللامحدود للحزب الدستوري الحر الذي يقود الكفاح من أجل تحرير البلاد، فيقول: "ولذا سيجد الرجال الذين يقودون الكفاح في الميدان القومي طبقة العمال في جانبهم ما داموا يسعون لتحقيق أهدافنا السامية، وسيجد النظام الاستعماري الظالم طبقة العمال واقفة في وجهه على مر الأزمان، ما دام يتحكّم في مصيرنا أو في جزء منه"<sup>3</sup>.

من خلال تحليل الخطاب، نجد أنّه بيّن بوضوح سياسة نقابته مع الحزب الدستوري ومع سلطة الاحتلال، وأكّد أنّ الأتحاد سيظلّ وقيا للحزب ما دام ملتزما بتحقيق الأهداف السامية، ألا وهي الاستقلال التام وإلغاء الحماية الفرنسية، كما تحدّى سلطة الحماية مبينا أنّه سيبقى صامدا وجبلا راسخا أمامهم ما داموا محتلين لأرضنا ومصيرنا. وقد حضر بورقيبة في الخمسينات لمؤتمر النقابات الأمريكية في سان فرانسيسكو الذي شارك فيه فرحات حشاد. وحول هذه الزيارة يقول بورقيبة: " ولم اختلط به (حشاد) عن كئيب إلا خلال إقامتي بأمریکا في سبتمبر 1951 ففي سان فرانسيسكو خلال المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الأمريكية (أ- ف- ل) وفي واشنطن عشنا وعملنا معا ودرسنا وحللنا مشاكل خطيرة تتعلّق بالخطط السياسية والدبلوماسية..."<sup>4</sup>.

انضمّ حشاد إلى الحزب الدستوري الجديد، وأصبح عضوا بارزا في مجلسه، وكان عضوا في القيادة الانتقالية المؤقتة السرية للحزب الدستوري التي تكونت بعد المؤتمر الاستثنائي في 18 جانفي 1952، كما كان من المستشارين الرسميين في القصر الملكي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> القسطل، جريدة النهضة، المصدر نفسه.

<sup>2</sup> مصباحي، ص. 64، 65. والبلهوان، ص. 432.

<sup>3</sup> البلهوان، ص. 428.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 432. ومصباحي، ص. 66.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 431. والمستيري، ص. 42.

كذلك عندما توفي محمد المنصف باشا باي في منفاه، وتقرر نقل جثمانه إلى تونس، نظّم جنازته مناضلو الأتحاد العام التونسي للشغل طيلة مسيرتها إلى مقبرة الجلّاز وبعض من الشباب الدستوري، واستقبل الشعب نعش الملك في الميناء بنخوة وطنية عالية. مع العلم أنّ الجنازة كانت تحت غطاء الأتحاد العام المعترف به قانونيًا، أما الحزب الدستوري فقد كان ممنوعاً قانونياً من النشاط، وتحت مفعول أمر التحجير الصادر ضدّه في أبريل 1938 حتى شهر جوان 1955<sup>1</sup>.

استفادت الحركة الوطنية التونسية من هذا الحدث أموراً كثيرة من أهمها: ظهر للبيان قوّة تنظيم الأتحاد للجنازة وانضباط مناضليه، وجمع الحدث كل الفئات والأحزاب والنقابات وجامع الزيتونة في صعيد واحد، ووحد الحركة الوطنية حول مبدأ واحد وزعيم واحد، الذي تذكّروا مناقبه ومواقفه الشجاعة، وأحييت في نفوسهم هذه الجنازة مواصلة النضال والكفاح حتى تحقيق الاستقلال وفاء للملك ولتونس.

وأثناء زيارة الأمير الشاذلي باي يوم 15 جانفي 1950 إلى مدينة بنزرت، ألقى ممثل وفد الأتحاد الجهوي للأتحاد العام التونسي للشغل خطاباً، أعرب فيه للأمير عن عواطفهم النبيلة للباي محمد الأمين باشا، وعن فرح الطبقات الشغيلة بمواقفه من قضايا عالم الشغل ومواساته لهذه الطبقة الضعيفة، والذي كان بمثابة الأب الحنون، وختم خطابه بدوام العزّ والتأييد للملك محمد الأمين باشا وتونس حرّة مستقلة<sup>2</sup>.

## 2-6 قمع مناضلي الأتحاد واغتيال فرحات حسّاد:

شنت الإدارة الاستعمارية حربها على رجال الأتحاد ومارست عليهم القمع، لأنّ الأتحاد تصدّى إلى سياستها الرامية إلى استغلال كل مقدرات البلاد، وألحق بها الضرر لنضاله المستمر ولقوّة تأثيره وتجنيد العمال، وفي هذا الصدد يقول حسّاد: "إنّ الرأسمالية الاستعمارية التي استقرت في بلادنا قد ضاعفت هجماتها على حركتنا ورجالها، لأنّ تلك الرأسمالية أدركت أنّ كفاح الأتحاد العام يهدّد امتيازاتها تهديداً مباشراً. وقد ازدادت قوة حركتنا إزاء هذه الهجمات بحيث أنّ العمال يبدون نحو مؤسستهم العظيمة تعلقاً لا حدّ له بالإضافة إلى ما يظهرونه نحوها من ثقة عظيمة خصوصاً في الأوقات الحرجة"<sup>3</sup>.

وتعتبر معركة "النيفضة" من أهم معارك الأتحاد، وحدثت جرّاء الإضراب عن العمل الذي نظّمه العمال التونسيون الزراعيون الذين رفضت الشركة الفرنسية الكبرى تلبية مطالبهم، فاستنجدت الإدارة الاستعمارية بالجيش لقمع العمال، وتوسّعت حركة الإضراب وساندتهم الشعب في التظاهر، وكان من نتائجها سقوط عشرات الأموات<sup>4</sup>.

ردّت القوات الفرنسية المسلّحة على المتظاهرين بالرشاشات والمدافع، وقتلت الجميع حتى الشيوخ والأطفال والنساء، فسقط عشرات من الأموات، وتجدّدت الاحتجاجات يوميّاً، وفي كل يوم تجاهبها قوات الجيش بالقتل

<sup>1</sup> القسطلبي، النهضة، 7 سبتمبر 1948، عدد 7513، ص. 1، 2. والمستيري، ص. 35، 36.

<sup>2</sup> محمد التجاني زغودة، جريدة الزهرة، الأحد 15 جانفي 1950، عدد 12060، ص. 1.

<sup>3</sup> البلهوان، ص. 428، 429.

<sup>4</sup> غلاب، ص. 320.

الجماعي وبأعنف الوسائل، واعتقلت نحو 6 آلاف تونسي. وتعرض مناضلي الأتحاد إلى قمع كبير منذ جانفي 1952 وإلى غاية منح الاستقلال الداخلي لتونس 1954<sup>1</sup>.

علق حشاد بخصوص هذه الإجراءات القمعية بقوله: "لا نستطيع استنكار مثل هاته الأعمال علانية، لأنها نتيجة مباشرة للاضطهاد الفرنسي، ومهما أصبحت كل مفاوضة مستحيلة إلا وركن الشعب إلى السلاح"<sup>2</sup>. على الرغم من اعتقال معظم قادة ومناضلي حزب الدستور، إلا أن العمليات العسكرية وأعمال الفوضى والشغب ظلّت متواصلة بقيادة فرحات حشاد، فبدأ التفكير في اغتياله والتخلّص منه، وفي هذا الصدد كتبت الصحيفة اليومية "باريس" "أن فرحات حشاد هو المواصل الرئيسي لنشاط بورقيبة، والمسؤول عن الاضطرابات في تونس" ولا بدّ من فعل عمل محلّص يفرضه الواقع، وكان هذا المقال ايجاء بتصفيته<sup>3</sup>.

وبسبب تزايد الوعي الوطني، وانتشار المظاهرات والاضطرابات، وعدم خضوع الجماهير للقمع الاستعماري، أسس غلاة المعمرين "اليد الحمراء"، التي بدأت باغتيال الوطنيين وقادة الحركة الوطنية، وفي 05 ديسمبر 1952 اغتالت فرحات حشاد، وعددا من المناضلين<sup>4</sup>.

ندرك الآن تماما، لماذا اغتالت منظمة "اليد الحمراء" الاستعمارية فرحات حشاد زعيم الأتحاد العام التونسي للشغل في 05 ديسمبر 1952؟ فقد رأينا مدى تأثير منظمة الأتحاد في الجماهير وخاصة الطبقة الشغيلة، وتأثيرها الكامل لهم، فبمجرد إعلانها عن الدخول في إضراب احتجاجا على السياسة الاستعمارية، تجد كل النقابات تتبع قرارها، وباقي الأحزاب والمنظمات تساندها، وهذا ما شكّل رعبا لدى الأوساط الاستعمارية، التي باتت يشكّل لها الأتحاد خطرا على كيانها ومستقبلها، فديرت لاغتياله، ومن تمّ التضيق على الأتحاد وسجن مناضليه.

ازدادت المقاومة الشعبية اشتعالا وصمودا وجنوحا للسلاح، بعد اغتيال فرحات حشاد في 05 ديسمبر 1952 نظرا لوطنيته وشجاعته وشهرته في جميع الدوائر النقابية في العالم الحر، والذي أكسب القضية التونسية بعدا عالميا كبيرا، وبيّن الاغتيال ضعف السلطات الاستعمارية أمام الرأي العالمي، وقد جاء في خطاب بورقيبة ما يؤكّد ذلك بقوله: " .. وأنّ موته (حشاد) على ذلك النحو الفظيع بدلا من أن تدخل الذعر على صفوف رفاقه، لم تزد الأعصاب إلا تشنّجا، والقول إلا تصلّبا. والتونسيين إلا إقداما على استعمال الوسائل العنيفة. ولم تتخذ المقاومة الشعبية شكلا عنيفا إلا منذ اغتياله ... وقد كان من نتيجة اغتياله أن انتفعت القضية التونسية أكثر من انتفاعها بعشر سنين من الدعاية أو المناقشات أو الخطب سواء في الميدان الفرنسي أو الميدان العالمي"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 189. وغلاب، ص. 321.

<sup>2</sup> أندري جوليان، ص. 255.

<sup>3</sup> عمر الشاذلي، ص. 93، 94.

<sup>4</sup> غلاب، ص. 321.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 431.

ثانيا: جامع الزيتونة وفروعه (جمعيات، نوادي):

كان لشيوخ وأساتذة جامع الزيتونة دورا فعّالا في الحركة الوطنية من خلال توعية الناس وتوجيههم نحو التعلّق بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة، واحترام المبادئ الإسلامية ونشر الثقافة التونسية العربية الإسلامية، وتجلّي ذلك في الدروس والخطب التي يعقدونها والمقالات التي ينشرونها في الصحف والجرائد الداخلية والخارجية، وقد زاد ذلك من وعي الجماهير وتنويرهم، وتذكّية روح الحماس لديهم وتنمية شعورهم الوطني، كما كانت لهم مواقف وطنية صريحة ضدّ المحتل الفرنسي، وهذه التوجّهات الإسلامية والوطنية أفلقت المستعمر الفرنسي الذي راح يكيد لهم، محاولا تضعيف دورهم ومكانتهم عند التّاس والعمل على زرع الفتنة بينهم.

وفي هذا المبحث سنتطرّق إلى أبرز النشاطات الدينية والثقافية والمواقف الوطنية التي قدّمها جامع الزيتونة وفروعه، وكذلك نشاط الجمعيات والنوادي التابعة له.

### 1- النشاط الديني والثقافي لجامع الزيتونة:

#### 1-1 حركة التعليم والتضييق الاستعماري:

كان جامع الزيتونة حصنا منيعا لتعلّم اللغة العربية والدين الإسلامي، وقد تخرّج منه أكابر العلماء في عدّة تخصصات، وساهم في نهضة المشرق والمغرب، إلا أنّ النهضة العلمية في الغرب أثّرت عليه وجعلته لا يواكب عصره، فتعلّقت الدعوات إلى تطويره وزيادة ما ينقصه من معارف جديدة وعلوم حديثة، ولغات، وضرورة إصلاح البرامج وبناء معاهد عصرية، غير أنّ طلبات تجديده لم يستجب لها المستعمر الفرنسي الذي يراها خطرا على منهاجه التعليمي، وتيارا قويا يهدّد كيانه، خاصة وأنّ الزيتونة يستقبل عددا كبيرا من الطلبة، فكانت الإدارة الفرنسية تقاوم بالعنف تارة وبالحنّ والشديد تارة أخرى كل حركة تدعو إلى النهوض بجماعة الزيتونة، أو أنّها تقوم ببعض الإصلاحات الخفيفة.

وبالمقابل يعمد الاستعمار إلى إنشاء معاهد فرنسية موازية ومدارس تبشيرية في مختلف أنحاء البلاد، من أجل خلق نماذج مختلفة من التعليم ومن المثقّفين، حتى أصبح هؤلاء يعتبرون شيوخ الزيتونة "رجعيين" و"متخلّفين"، كما أنّ المعاهد الثانوية الفرنسية لا يستفيد منها عموم التونسيين، فهي مخصّصة لأصحاب الوجاهة والوساطة والنخب المتميّزة الذين تحصّلوا على علامات مرتفعة في الشهادة الابتدائية<sup>1</sup>.

يقول المناضل التونسي الحبيب ثامر عن مقاصد السياسة الاستعمارية في تونس التي "أبّجته منذ فرض الحماية إلى محو الروح القومية، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها، لتتمكّن من إدماجها في العنصر الفرنسي".

كما اتّخذت السلطة الفرنسية مجموعة من الإجراءات لشل انتشار التعليم من بينها:

- عرقلة إصلاح التعليم الزيتوني.
- التضييق على المدارس الحرّة ورفض طلبات "الأهالي" بخصوص فتح مدارس.

<sup>1</sup> نويّرة، ص. 91.

- إنشاء مشروع "مركز التعليم الصناعي الابتدائي" بحجة أن البلاد تحتاج اليد العاملة وليس في حاجة إلى المثقفين.

- التقليل من بناء المدارس الابتدائية حتى لا تأوي جميع الأطفال الذين بلغوا سنّ التعليم.

- تحويل الميزانية المخصصة للتعليم إلى مصالح أخرى<sup>1</sup>.

كما سعى الاستعمار الفرنسي إلى حصر التعليم الزيتوني في الآداب العربية والعلوم الشرعية، وقد هدّدت هذه السياسة مستقبل الطلبة المتخرجين من جامعة الزيتونة، لأنّ الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية تعتمد إلى انتداب العمال إلا من خَرَجِي المدارس الحديثة والفرنسية، ما يعني أمل إدماج طلبة الزيتونة في النشاط الاجتماعي وفرص الشغل ضئيل جدًا. لهذا انطلق نضال طلبة الزيتونة مبكرًا وعارض السياسة الاستعمارية من خلال الاحتجاج المطلي والمظاهرات<sup>2</sup>.

وفي إطار التعاون العلمي الثقافي المغاربي، سعى الأدباء التونسيون إلى ربط الصلة والتعاون بين مفكرَي البلاد الشقيقة الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب)، من أجل ازدهار العلم والمعرفة في هذه البلدان، وانتفاع جيل المستقبل، نظرا للميزات العديدة المشتركة التي توحدهم، وفي هذا الموضوع كتبت مجلة "الثريا" ما يلي: "إنّ الأمزجة والأذواق وأساليب التفكير في الأقطار الثلاثة تكاد تكون متّفقة وكيف لا يكون ذلك وقد وُحِدَ بينها الدين واللغة وحلقات التاريخ؟"<sup>3</sup>.

كما كان للجرائد والمجالات التي تفد إلى تونس من مصر والجزائر دور في تنمية الحسّ الوطني لدى السكان، الذي كان متحمّسا للمطالعة وسماع أخبار بلاده والدول العربية الشقيقة والعالم، وساهمت كذلك الإذاعة في نقل الأخبار والتقارير الصحفية وخطابات الزعماء العرب عبر النشرات الإذاعية. حيث كان سكان الجنوب يجتمعون في المقاهي والمحلّات لسماع جهاز الراديو بصوت "أحمد سعيد" خلال حرب فلسطين سنة 1948 وهذه الأخبار والبطولات العربية أجمت الروح الوطنية في السكان فهاجر الكثير منهم إلى فلسطين، ومن بقي منهم تأكّد له ضرورة مقاومة المحتل الفرنسي للبلاد العربية والاسلامية<sup>4</sup>.

## 1-2 نشاط الجمعيات والنوادي الزيتونية:

### أ- جمعية الحي الزيتوني:

تأسّست عام 1946 هيئة "جمعية الحي الزيتوني" في جامع الزيتونة برئاسة شيخ الإسلام "عبد العزيز جعيط"<sup>5</sup> وعدد من كبار شيوخ الزيتونة، مهمّتها: جمع التبرّعات من الشعب التونسي من أجل بناء حي زيتوني عصري للطلبة، من خلال بعث عدّة وفود إلى مختلف نواحي البلاد يقودها عالم زيتوني رفيعة عدد من طلبة الزيتونة، وكانت تقام على

<sup>1</sup> لطفي الشابي، "خلفيات البعد الثقافي..."، المرجع السابق، ص. 168.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 165، 166.

<sup>3</sup> مجلة الثريا: مارس 1946، العدد 03، السنة 03، ص. 01.

<sup>4</sup> ذويب، ص. 92.

<sup>5</sup> من أشهر علماء الزيتونة المعاصرين، شغل في عهد الحماية عدة مناصب مهمة في التدريس والقضاء، وفي عهد الاستقلال عينه بورقيبة مفتي الجمهورية، شارك في وزارة مصطفى الكعك سنة 1947 بمنصب وزير للعدل، وهو من أعدّ "المجلة الشرعية". ينظر. المستيري، ص. 105.

شرف الوفود مهرجانات ثقافية وأخرى رياضية بغية جمع الناس بغرض تحسيسهم بأهمية المساهمة في دفع الأموال لفائدة هذا المشروع الخيري، وتسابق أهل البرّ إلى الدفع، وقد تمّ إنجاز المشروع وافتتاحه عام 1951، ووضع فيه الباي محمد الأمين حجر الأساس لبناء الجامعة الزيتونية في أكتوبر 1954.

وقد كان لنجاح هذا المشروع الاجتماعي، أن دفعت قادة الحزب الدستوري الجديد إلى التفكير في مشروع علمي، من خلال تنظيم "يوم العلم" في أول مارس 1947 من أجل جمع التبرّعات لمساعدة طلبتنا في أوروبا، وقد أستدعي للحفل من مشائخ الزيتونة كل من الفاضل بن عاشور والمختار بن محمود، اللذين خطبا في الحضور وبيّنا لهم أهمية هذه المشاركة في دفع التبرّعات، كما طلب من أئمة المساجد في خطب الجمعة التنويه بهذه المبادرة العلمية<sup>1</sup>.

#### ب- هيئة صوت الطالب الزيتوني:

تأسست "صوت الطالب الزيتوني" في 16/02/1950 على إثر اجتماع جمع نخبة من طلبة الزيتونة، من أجل الدفاع عن مطالبهم ومصالحهم وطموحاتهم، وشكّلوا لها لجنة مشتركة تُسيّرهما، وتتخذ القرارات المهمة، ومن بين أهدافها: الدعوة إلى إنشاء بناءات عصرية للتدريس، وإصلاح برامج التعليم الزيتوني بإدخال العلوم الحديثة واللغات الحيّة، المطالبة بالاعتراف بشهادات الجامعة الزيتونية ومساواتها بغيرها من الشهادات الحكومية، والمطالبة بفتح البعثات الطلابية إلى الجامعات العربية بالشرق... وغيرها من الطلبات، وقد حظيت هذه الهيئة بصدى كبير في الأوساط الطلابية<sup>2</sup>.

تظّمت الهيئة في شهر مارس 1950 إضرابا كبيرا عن الدراسة في جامع الزيتونة، وخرج الطلبة في مظاهرة متوجّهين إلى قصر الحكومة بالقصبة لمقابلة الوزير الأكبر "مصطفى الكعاك" لعرض مطالبهم، والتي أبدت استعدادها لتحقيق بعضها، منها: تخصيص اعتمادات مالية لبناء الكليات، والقروض الشرفية.

قرّرت لجنة صوت الطالب يوم 20 أبريل 1950 القيام بإضراب جوع في جامع الزيتونة والفروع الزيتونية بتونس، حتّى تتحقّق مطالب الطلبة، وقد توافد على الجامع الكثير من الطلبة، ولاقت الفكرة تأييدا من كل المنظمات والأحزاب السياسية والنقابات وطلبة المعاهد الأخرى، حيث تجلّت في هذا الموقف وحدة الأمة التونسية وراء مطالب الطلبة الزيتونيين، وكان من بين أهداف الإضراب مساندة الحزب الدستوري الجديد ضدّ حكومة "مصطفى الكعاك" التي عارضها الحزب وأراد التشهير بها، وقد تدخّل الباي بعد يومين خوفا من تأزّم الوضع، وفكّ الإضراب ووعد الطلبة بالاستجابة لمطالبهم. ومن نتائج كفاح الطلبة الزيتونيين، سمحت سلطة الحماية للطلبة خلال شهر أكتوبر 1950 فرصة الدراسة في جامعات الشرق، بعد أن كان طلبة المعاهد الأخرى يرسلون إلى الجامعات الفرنسية<sup>3</sup>.

نظّم الطلبة الزيتونيون يوم الثلاثاء 16 مارس 1954 مظاهرة سلمية بساحة باب الجديد، من أجل المطالبة بتحقيق مجموعة من الإصلاحات الزيتونية، تجمّع خلال المظاهرة حوالي 250 طالبا زيتونيا، وكان يتقدّمهم طالب

<sup>1</sup> نويّة، ص. 98، 99.

<sup>2</sup> نفسه ص. 98.

<sup>3</sup> ص. 100-103، 111.



يحمل العلم، وآخر يحمل لافتة كتب عليها "دستور المطالب الزيتونية"، ولافتة أخرى جاء فيها "الطلبة يطالبون بالإصلاح الزيتوني"<sup>1</sup>.

لماذا كتب الطلبة لفظة دستور في اللافتة؟ هل الاختيار مصادفة أو مقصود؟ ونلاحظ رفع العلم ولافتة مكتوب عليها "دستور المطالب" وهذه الأمور لها دلالاتها عند الطلبة ويفهمها الاستعمار فهما جيدا، فالطلبة من خلال الاسم يؤكدون تضامنهم ومشاركتهم مطالب حزب الدستور المتضمنة إنشاء دستور تونسي.

شكّلت هذه الاحتجاجات الذعر لدى سلطة الحماية، وأعطت الأوامر بالتصدّي لها وتفريقها خوفا من انتشارها وازدياد قوّتها، فسارع البوليس إلى تشتيتها وإطلاق الرصاص عليها، وأسفر الاصطدام على مقتل ثلاثة طلبة، واعتقال 12 من ضمنهم حاملو العلم واللافتات، وجرح عدد كبير منهم، ونقل إلى المستشفى ما يزيد عن الخمسين.

جاء الردّ السريع من الطلبة، حيث واصلوا المظاهرات التي عمّت في عديد الأماكن، وشاركت فيها باقي فروع الجامع الأعظم، وجابههم البوليس بالعنف، واستعمل الرصاص والقذائف المسيلة للدموع، واعتقل منهم المئات، فقرّر الطلبة صبيحة يوم الأربعاء 17 مارس الدخول في الإضراب العام النهائي عن مباشرة دروسهم، ومواصلة الكفاح حتى تستجيب الحكومة إلى مطالبهم وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وعمّ الإضراب في العاصمة وسوسة وصفاقس وغيرها من المدن، وشمل المتدربين في الكلية الزيتونية وفي المدرسة الصادقية وفي العلوية وفي مدارس البنات المسلمات وغيرها من المعاهد، كما ساندتهم الرأي العام التونسي الذي أغلق أسواق القرى العريية، وطالب بتحديد مسؤولية مطلقي الرصاص على الطلبة الأبرياء، الذين يتطلّعون إلى حياة الكرامة.

وقد احتجّت هيئة المدرّسين الزيتونيين على المعاملة القاسية التي عاملت بها الحكومة أبناءهم الطلبة، الذين قاموا بمظاهرة ثقافية سلمية معلّنين بها عن استيائهم من تعاون الحكومة وتغافلها عن مطالبهم التي من أبرزها: تحسين الشروط الصحية والثقافية في أماكن التعليم الزيتوني، كما أعلنوا عن "شديد مقتهم واستفظاعهم للاعتداءات التي قام بها البوليس على بيوت الله وانتهاك حرمتها بإطلاق الرصاص على التلاميذ الملتجئين إليها وقتلهم بها..."<sup>2</sup>.

ومّا جاء في بيان "لجنة صوت الطالب الزيتوني" أنّها طالبت الحكومة بإطلاق سراح جميع المعتقلين ومتابعة أعوان البوليس الذين أطلقوا النار على طلبة الزيتونة الأبرياء، كما طالبت الحكومة "بالشروع حالا في إنجاز بناء الجامعة الزيتونية" التي خصّصت لها اعتماد مالي خاص، كما ردّت في بيانها على البيان الصادر عن وزارة المؤسسات الإسلامية التي تتماطل في بناء المعهد الزيتوني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جريدة النهضة: الأربعاء 17 مارس 1954. عدد 9209.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> نفسه.

### ج- جمعية الشبان المسلمين:

برزت الجمعية تحت رئاسة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وقد عقدت مؤتمرها السنوي في شهر سبتمبر 1945، حيث جاء في قانونها الأساسي أنّ هدفها: "تنقيفي واجتماعي وتهديفي"، وأنّ عيدها الرسمي هو المولد النبوي الشريف، وطلبت الترخيص لجمع التبرعات، وعقد الاجتماعات.

وقد ارتفع عدد فروعها بين سنتين (1946-1947) إلى الضعف من 40 إلى 90 فرع، وهو ما يؤكّد مدى انتشارها وقوة نشاطها الذي عمّ كل الشرائح الاجتماعية للبلاد<sup>1</sup>.

وقد اهتمّت الجمعية خلال سنتي 1945 - 1946 بأربعة مجالات:

- تعليم القرآن الكريم: وذلك بتشجيع الأبناء على حفظه وترتيبه وتخصيص الجوائز للمتفوقين، بالإضافة إلى إلقاء دروس دينية في مختلف مساجد البلاد.

- مقاومة الأمية: من خلال إلقاء أعضائها دروسا ليلية في مختلف المؤسسات التعليمية بالعاصمة (المعهد العلوي، مدرسة سوق العطارين) وباقي المدن الكبرى.

- التصدي للأخلاق الفاسدة: من خلال إلقاء المحاضرات في التشريع الإسلامي والأخلاق الفاضلة في المساجد.

وقد وسّعت الجمعية منذ نهاية سنة 1945 من برنامجها، وأضافت إلى نشاطها الديني والعلمي أنشطة ثقافية وأدبية متعدّدة، مثل الرياضة والكشافة، واهتمّت خلال سنتي 1945 - 1946 بالعمل المسرحي: من خلال نشر وتحرير نصوص مسرحية لا تتعارض مع الآداب الإسلامية<sup>2</sup>.

تفطّنت الجمعية إلى سياسة الاستعمار الرامية إلى تجهيل الشباب وعدم فتح فضاءات تنشيطية له، فدعمت نشاطها بالرياضة والكشافة بما يتوافق مع مقتضيات ذلك الزمان.

وخلال مؤتمرها الثاني المنعقد من 24-26 سبتمبر 1946 ركّزت الجمعية في نشاطاتها على: المحافظة على تعليم القرآن الكريم، وعقد الدروس الإرشادية وأعطت أهمية للمجال الرياضي والكشفي، وعيّنت أعضاء مناسبين لكل مجال.

وقد أصدر المؤتمر أهم مقرراته التي أرسلها إلى الحكومة وهي:

- ضرورة إحياء الكتائب لتحفيظ القرآن الكريم والتسهيل في فتح المدارس القرآنية للذكور والإناث.

- طلب إعفاء حفظة كتاب الله من الجنديّة، واعتماد شهادة الحفظ كشهادة رسمية تضيّفي امتيازات على صاحبها.

- إجبارية التعليم الابتدائي باللغة العربية.

- توسيع التعليم الثانوي في سائر المعاهد في تونس وإحداث مدارس ثانوية أخرى.

- اعتبار شهادتي التطويع والتحصيل كالشهادات الثانوية.

- تطبيق أوامر الحكومة بمنع بيع المسكّرات والمخدّرات للمسلمين.

<sup>1</sup> الشايب، ص. 153-156.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 151، 156.

- منع حفلات المجون خاصة في شهر رمضان، وإبطال البغاء الرسمي.  
- إنشاء مراكز إسعاف ومطابخ شعبية في القرى والمداشر.  
وقرّر المؤتمر عدم مشاركة الجمعية في السياسة والحكم، ووافق على انحراط الجمعية في هيئة المنظمة العالمية للشبيبة<sup>1</sup>.

تشرف الجمعية في المناسبات الدينية على تنظيم الختان الجماعي، وقد احتفلت في موسم عاشوراء من شهر ديسمبر 1947، بختان أربعين طفلا من أبناء يتامى فقراء المسلمين، حضر الحفل العديد من شيوخ الزيتونة ومعلمي المدارس الدولية ورجال الثقافة والأدب، ورجال الإدارة<sup>2</sup>.

حتىّ الفرع النسائي للجمعية كانت له بصمته الخاصة، ففي شهر فيفري 1945 أسّست جمعية الشبان فرع نسائي، برئاسة حرم محمد الصالح النيفر رئيس الجمعية، وفي أكتوبر سنة 1947 أنشأ الفرع مدرسة لتعليم البنات، بعدما ارتفع عددهنّ نتيجة الحملات التوعوية التي قام بها الفرع النسائي، وقد استجاب الرأي العام التونسي لهذا الفرع، لأنّه كان يدعو إلى إصلاح المرأة والنهوض بها وفق المبادئ الإسلامية، ممّا حدا بسلطة الحماية إلى مضايقة واضطهاد دعاة الإصلاح النسائي.

سعى الفرع النسائي إلى تأسيس مدارس وطنية لتربية وتعليم البنات إجباريا، ومشاركة الرجال في الإصلاح العام حتى تتحقّق النهضة الاجتماعية المنشودة، ونظّمت حملة لتعليم الأطفال المشرّدين في الأرياف والبوادي بسبب تأثيرات الحرب العالمية الثانية<sup>3</sup>.

#### د - هيئة الشبيبة المدرسية:

لم يكن للطلبة الزيتونيين بالعاصمة هيكل قانوني يجمعهم، على غرار المدرّسين الذين أسّسوا في الثلاثينات "جمعية قدماء الصادقية" ثمّ "جمعية الشبيبة المدرسية"، وفي يوم الأحد 27 جانفي 1946 بمقر قدماء الصادقية، أنشأت هيئة جديدة للطلبة باسم "الشبيبة المدرسية" وأسندت رئاستها للحبيب نويّرة<sup>4</sup>، ضمّت ممثلي مختلف المعاهد التّونسية، وكان الطلبة - نظرا لعددتهم الكبير وتشبّعهم بالمبادئ الإسلامية واستعدادهم للتضحية من أجل مصير البلاد- يشكّلون خلايا النحل لكثرة الأنشطة الأدبية والثقافية التي ينظّمونها، في كل مدينة أو قرية داخل القطر التّونسي، وهذا لم يكن لترتاح له السلطة الاستعمارية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الشايبي، ص. 148، 149، 151.

<sup>2</sup> جريدة النهضة: السبت 20 ديسمبر 1947، المصدر السابق.

<sup>3</sup> الشايبي، ص. 136-138.

<sup>4</sup> ولد سنة 1925 في تونس، دخل السجن لانتفاء أغلب أفراد عائلته إلى حزب الدستور الجديد، تحصل على شهادة العالمية في الآداب سنة 1950، كان مدرسا في الزيتونة، بعد الاستقلال التحق بوزارة الشؤون الخارجية وتدرج فيها إلى أن أصبح سفيرا سنة 1964. ينظر. نويّرة، (الغلاف).

<sup>5</sup> نويّرة، ص. 92، 93.

#### هـ- جمعية الشباب الأدبي المنستيري<sup>1</sup>:

كانت الجمعية تقوم بأنشطة مهمة خاصة في العطل الصيفية، من خلال إقامة المهرجانات والاحتفالات وإلقاء المحاضرات وتنظيم الرحلات، وتقديم الروايات التمثيلية (المسرح) المشهورة في الأدب العالمي، وقد مثلت الجمعية في مدينة المنستير في صائفة 1946 رواية "البرج الهائل"، وأعيد تمثيلها في القيروان يوم 27 جويلية 1946، كما مثلت في مدينة سوسة رواية "هاملت" عام 1947، كما مثلت رواية "لويس الحادي عشر" في شهر سبتمبر سنة 1948، كما قدمت رواية "مصرع كليوبترا" للشاعر المصري أحمد شوقي، يوم 04 أكتوبر 1949، وفي نفس السنة في تونس مثلت رواية "سجين القصر" على مسرح "قصر الجمعيات الفرنسية"<sup>2</sup>.

من المعلوم أنّ للمسرح دورا فعالا في خدمة القضايا الانسانية لما يقدمه من جذب واستمتاع للجماهير، ومعالجة الأحداث في شكل قصصي ترفيهي له تأثيرات عميقة في النفوس، لهذا لم يهمل طلبة الزيتونة فوائد عمل المسرح وما يحققه من زيادة في فهم الواقع وتحرير عقل الشعب التونسي.

#### و- الجمعية الخلدونية<sup>3</sup>:

نظمت الجمعية الخلدونية التي يرأسها الشيخ الزيتوني "الفاضل بن عاشور" يوم 10 سبتمبر 1949 مؤتمرا للثقافة الإسلامية في تونس لمدة أسبوع، وذلك تخليدا للذكرى الألفية لميلاد العالم "أبي الريحان البيروني"، وتحت الرئاسة الشرفية للشيخ "الطاهر بن عاشور"<sup>4</sup>، وقد شارك طلبة الزيتونة في الهيئة التنظيمية للمؤتمر، ونظرا لمكانة الجمعية الخلدونية ودورها الثقافي في المغرب العربي وفي تونس، حضر حفل الافتتاح أحد أفراد العائلة المالكة الأمير "الصادق باي" ونائب المقيم العام، والقائد الأعلى للجيش الفرنسي الجنرال "دوفال"، ومن الحزب الدستوري الجديد حضر الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، أما المدعوون من خارج تونس، فقد حضر من المغرب المحدث "عبد الحى الكتّاني" ومن الجزائر "الطيب العقبي" و"أحمد حماني المليي" ومفتي الجزائر الشيخ "العاصمي"، كما حضر وفد من ليبيا، والأمين العام للجامعة الإسلامية بباريس.

وما ميّز هذا المؤتمر كلمة رئيس الجمعية الفاضل بن عاشور الذي ردّ على كلمة نائب رئيس بلدية تونس الفرنسي الذي أشاد بدور فرنسا في سبيل النهوض بالثقافة في تونس، قائلا له: "بيد أن مؤتمرا كمؤتمرا هذا يرمي من خلال عمله الثقافي، إلى إبراز خصائص الذاتية ومميّزات الحضارة الإسلامية، والأهم إذا ما عملت على إبراز ذاتيتها، وإظهار مميّزات حضارتها، فهي تسهل لنفسها مهمة فهم وتفهم غيرها من الأمم"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> تأسست عام 1936 في مدينة المنستير، وقد ضمت الطلبة الزيتونيين، وهي فرع من جمعية "قدماء المكتب العربي الفرنسي"، ينظر. نوير، ص. 93.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> تأسست عام 1896، وقد كان لها دور كبير في مساعدة الجامع الأعظم لأن يتبوأ مكانة عالية في دول شمال أفريقيا ولكي يصبح من أشهر الجامعات نوير، ص. 97.

<sup>4</sup> من أشهر الفقهاء المعاصرين، ومرجع في تفسير القرآن من خلال تأليفه: تفسير التحرير والتنوير، تقلد مناصب كبيرة في القضاء الشرعي ومشيخة الجامع الأعظم، تولى مشيخة الجامع الأعظم للمرة الأولى سنة 1932، والمرة الثانية سنة 1945، كان يحضى باحترام كبير من شعب تونس لمكانته العلمية العالية. نوير، ص. 98، 112. والمنستيري، ص. 106.

<sup>5</sup> نوير، ص. 76، 97.

نلاحظ أنّ في كلام الفاضل ردًا قويًا على النائب الفرنسي وقد بيّن له أن الثقافة الحقيقية التي يعتز بها الشعب التونسي هي الحضارة الإسلامية وليست الثقافة الفرنسية، وأنّها الكفيلة باستيعاب كل الحضارات. ولعلّ من المنطقي أنّ كل عمل زمن الاستعمار الفرنسي، سواء كان دينيًا أو فكريًا أو ثقافيًا أو سياسيًا أو عسكريًا، يصبّ في عمق الحركة الوطنية، فكل مجال له إيجابياته وتأثيره على الناشئة، فلا نستطيع أن ننكر دور الأدب أو الثقافة في تكوين الأجيال وتنويرهم، فالأديب أثناء الحركة الوطنية، له دوره، ورجل الدين له تأثيره، وكذلك السياسي. ولذا أعتقد أنّ المؤرخين الذين اقتصروا دور الحركة الوطنية إلا في المجال السياسي والعسكري دون ذكر الجوانب الأخرى، يعتبر تقصير في الرؤية المتكاملة للنهضة وتحقيق الاستقلال.

## 2- مشاركة شيوخ وطلبة الزيتونة في دعم القضية الوطنية التونسية:

كان شيوخ وطلبة جامع الزيتونة من الأوائل الملتبّين إلى نصره قضيتهم الوطنية، على الرغم من أن مكانتهم الدينية ووظيفتهم الإدارية لا تسمح لهم بالنشاط السياسي، إلا أنّهم خالفوا القاعدة، وشاركوا بحظّ وافر في دعم مسار المقاومة الوطنية، كما شجّعوا طلبتهم وساندوهم من أجل المساهمة الفعالة في دعم العمل السياسي والوقوف ضدّ سياسة سلطة الحماية.

## 2-1 التنديد بالسياسة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال:

لقد ترأس القاضي الزيتوني الشيخ العروسي الحدّاد مؤتمر "ليلة القدر" في 23 أوت 1946 الذي شاركت فيه كل التيارات الحزبية والنقابية والقوى الشعبية، كما حضر أيضا الشيخ الزيتوني الفاضل بن عاشور، والذي خرج بتوصيات، أعلن فيها سقوط الحماية الفرنسية والمطالبة بالاستقلال التام، والدعوة للانضمام إلى جامعة الدول العربية، وقبل انتهاء المؤتمر داهمته السلطات الاستعمارية وزجّت بأربعين شخصا في السجن من بينهم الفاضل بن عاشور لمواقفه الوطنية<sup>1</sup>. ونظرا لأهمية رأي مشايخ الزيتونة وقوة تأثيرهم في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف هيكلتهم التنظيمية، فتح لهم الحزب الدستوري الجديد باب المشاركة مباشرة في العمل الوطني القومي، وتم تعيين بعض النشطاء منهم على رأس قيادات في الحزب الجديد وحزب العمال<sup>2</sup>.

أدّى الأمير الشاذلي باي يوم 15 جانفي 1950 زيارة استطلاعية إلى مدينة بنزرت للتقرّب من السكان والنظر في مطالبهم، وقد زار "جامع الربيع" حيث استقبله شيوخ الزيتونة وطلبتهم بالأناشيد الوطنية وبهتافات بحياة الأمير والملك وزعماء الأمة، وبالمناسبة ألقى الشاب الزيتوني الوطني أحمد صابر كلمة بين يديه بيّن فيها "مظالم الانتزاع وسوء مغبة سياسة الابتلاع ويفضح أعمال مندوبية البناء التي رفعت للأوروبيين القصور الشائخة وتركت الأهلين وشأنهم يقاسون ما يقاسون"، كما حدث حادث مهم في هذا الجامع حيث أراد الضابط الفرنسي دخول الجامع فأعترضه بعض الجماهير وطلبوا منه الخروج بحجة قدسية الجامع، وأنّها محرّمة على غير أهلها، فرفض الخروج فعلى صراخ الجماهير: "اخرجوه... بيوت الله مقدّسة" فيخرج مكرها من الجامع وكلّه حقد وغضب على السكان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نوية، ص. 105.

<sup>2</sup> Hassine- Raouf HAMZA, Op-cit, p. 220.

<sup>3</sup> جريدة الزهرة: الأحد 15 جانفي 1950، عدد 12060، المصدر السابق.

نلاحظ جرأة الشاب الزيتوني في كلمته وفضحه للسياسة الاستعمارية الاستغلالية رغم حضور الملك رفقة بعض قادة فرنسا العسكريين، كما نلاحظ المواقف الوطنية للجماهير وعدم خوفها من ضباط فرنسا الغاصبين.

وفي 18 جانفي 1952 كان جامع الزيتونة مكانا للتجمعات الشعبية، وقد شارك طلبة الزيتونة في المظاهرات الكبرى وتعرضوا للقوات الاستعمارية التي جابتهم بالقوة والقتل<sup>1</sup>.

**2-2 الحركة الزيتونية الطلابية:**

تدعمت الحركة الوطنية بالحركة الطلابية التي شاركت منذ مطلع الخمسينات في التطورات السياسية والعسكرية التي مرت بها البلاد، وفي معركة التحرير بتوجيه من قادة الحزب الدستوري الجديد، خاصة بعد تأسيس الاتحاد العام لطلبة وتلامذة تونس في 5 فيفري 1952، الذي ضمّ طلبة المدارس والمعاهد التونسية، والذي عمل في الساحة الطلابية والشعبية على نشر الوعي الوطني، ونظرا لأهمية دوره رأى الحزب ضرورة إقحام الطلبة في الكفاح عن طريق المشاركة في الإضرابات والاحتجاجات، حتى يشكّلون وسيلة ضغط لدى السلطات الاستعمارية، وقد نظّم الاتحاد العام للطلبة خلال سنة 1952 أكثر من خمسين احتجاجا<sup>2</sup>.

وقد أصدر لوسيان باي (مدير التعليم العمومي للحزب الاشتراكي) قرارا بشأن طلبة المعاهد المدرسية المصيرين على مواصلة المظاهرات والإضرابات تعبيرا عن رفضهم للحماية، بالقمع الشديد وإقصائهم من الدراسة وعزل المعلمين وأعاون الإدارة وغلق المعاهد<sup>3</sup>.

وقد أقرت الحكومة التونسية التراجع عن قراراتها المتخذة ضدّ الموظفين المضربين، بعد قرار طردهم من التعليم العمومي نتيجة مشاركتهم في الإضراب التضامني، كما طلبت جريدة "النهضة" في رسالة لها إلى "الم. باي" مدير المعارف، نسخ جميع إجراءات الطرد التي اتخذت في حقّ طلبة الزيتونة المضربين في مختلف المدارس، وتأكيدها على إصدار عفو شامل لجميع الطلبة المطرودين وإرجاعهم إلى مدارسهم دون أي استثناء، لأنّ ذلك من شأنه تهدئة الأوضاع وحالة البلاد المتوترة<sup>4</sup>.

وفي إطار التضامن الشعبي المغاربي ضد الاستعمار، نظّم طلبة جامع الزيتونة في جميع أنحاء البلاد احتجاجات رافضة لتصرفات السلطات الاستعمارية في المغرب، التي ضغطت على سلطان المغرب محمد الخامس وحاصرت قصره بالدبابات وهددته بالخلع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله، ص. 101.

<sup>2</sup> ذويب، ص. 89، 90.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 629.

<sup>4</sup> جريدة النهضة: الخميس 17 أبريل 1952، عدد 8929، المصدر السابق.

<sup>5</sup> عبد الله، ص. 99، 100.

## 2-3 علاقة جامع الزيتونة بالحزب الدستوري الحر الجديد:

اتّصفت العلاقة بين جامع الزيتونة والحزب بنوع من التفاهم والتقارب أحيانا، حيث جمعتهم المصالح والأهداف الواحدة المنشودة، فتجدهم يتبادلون الثناء والزيارات، وأحيانا أخرى حدث التوتر والتصعيد بينهما، ومحاولة الحزب احتواء شيوخ الجامع وطلبته، أو تهميشه وتضعيف دور الهيئات الطلابية الزيتونية التابعة له.

اختار الحزب الدستوري الجديد الشيخ الفاضل بن عاشور والشيخ الشاذلي بن القاضي أعضاء في الديوان السياسي للحزب الممثلين لرجال الزيتونة. وكان أغلب الطلبة الزيتونيين موالين للحزب الدستوري الجديد ومنخرطين فيه، وشاركوا جنبا إلى جنب مع الحزب في أغلب المظاهرات والاحتجاجات التي يدعوا إليها، وتضامنوا مع قادة الحزب الذين سجنوا أو نفتهم السلطات الاستعمارية، وكانوا يكتنون كل الحب والطاعة إلى زعيم الحزب الحبيب بورقيبة، حتى أنّهم ساندوا بورقيبة في خلافه مع الحزب الدستوري القديم، الذي يعتبر أغلب قاداته من خريجي جامع الزيتونة، لما رأوه في الحزب الجديد من أمل وإصرار على العمل وإصلاح وتطوير لشؤون البلاد<sup>1</sup>.

من جهته سعى قادة الحزب الدستور جاهدين من أجل احتواء الطلبة الزيتونيين والتأثير فيهم، والاستجابة لحضور الدعوة لأنشطتهم، وقد قرّر الحزب سنة 1950 بمناسبة ذكرى 09 أفريل الأليمة، عقد اجتماع كبير في جامع الزيتونة، بتنظيم من "هيئة صوت الطالب الزيتوني"، وقد حضر اللقاء الحبيب بورقيبة رفقة صالح بن يوسف وخطبا في الطلبة عن المناسبة.

كذلك عندما نظّمت لجنة صوت الطالب إضرابا عن الطعام في جامع الزيتونة يوم 20 أفريل 1950 من أجل الضغط على الحكومة للاستجابة إلى مطالبهم، أيّد الحزب ذلك وساند الطلبة في حقوقهم، وبعد انتهاء الإضراب حلّ صالح بن يوسف رفقة قادة من الحزب بجامع الزيتونة وألقى خطابا قال فيه: "إنّ رسالة جامع الزيتونة كعبة الشمال الأفريقي التي تنشدها اليوم، هي عماد كل قومية صحيحة، ولقد ربطتم بعملكم الموفق هذا ما بين الحاضر والماضي. يقولون إنّ حركتكم محصورة النطاق في ميدان الثقافة، ولكننا نقول للمتحرّصين المغرضين ومرضى القلوب المنافقين، إنّها جزء من حركة الأمة وموطن من مواطن كفاها"<sup>2</sup>.

يتبيّن من خلال هذا الموقف المساند للطلبة والصادر من رجالات الحزب، أنّها محاولة للالتفاف على الطلبة، وما هذه الزيارة إلا خطوة دبلوماسية من قادة الحزب حتى لا يكونوا بعيدين عن الأحداث التي تقع في البلاد، وحتى يظهروا إلى السلطات الفرنسية وللرأي العام، أنّ هذه المواقف صدرت بتأثير من الحزب، لأن في فكر الأحزاب غالبا السعي إلى استغلال وتبني أي موقف سياسي، وما سياسة المدح والثناء التي استعملها الحزب في حقهم، إلا من أجل ربط التقارب مع الطلبة حتى يصبح قادة الحزب محلّ شورة في كل عمل يتغونه الطلبة.

وما يؤكّد هذا الطرح أكثر، البيان الذي نشره الحزب الدستوري الجديد في جريدة "الزهرة" بتاريخ 27 أوت 1950 جاء فيه: "المجاهد الأكبر (الحبيب بورقيبة) يجتمع بلجنة صوت الطالب الزيتوني، حضر الاجتماع الشيوخ

<sup>1</sup> نويّة، ص. 92، 105.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 101، 103.



محمد الشاذلي بن القاضي ومحمد الفاضل بن عاشور، ومحمد الصالح النيفر وبعض العناصر الدستورية، وتبين بعد البحث أنّ كل ما أشيع عن اللجنة غير صحيح، من ادّعاءات وافتراءات، وأنّ اللجنة كسائر المنظمات، وأنّ القضية الزيتونية جزء من القضية العامة، مرتبطة بالحزب ارتباطاً وثيقاً في سيرها العام، وأنّ الشعب التونسي بقيادة حزبه مؤازر للقضية الزيتونية ومؤيد لها<sup>1</sup>.

نلاحظ استعمال الحزب في بيانه الذكاء الشديد في إظهار علاقته مع طلبة الزيتونة، من خلال تأكيد تضامنه مع مطالبهم، والدفاع عن مواقفهم الوطنية ورد الشبهة عنهم، وكذلك محاولة الاحتواء من خلال تأكيد أنّهم مرتبطون بالحزب في توجّههم العام، ثم يؤكد أنّ الشعب التونسي بكل أطرافه وتياراته بقيادة الحزب يساندون القضية الزيتونية. وما يجسّد فترات التفاهم بينهما أكثر، البيان الذي نشره الديوان السياسي للحزب الدستوري الذي ندّد فيه بالعنف الذي استعمله البوليس في حق الطلبة الزيتونيين الذين خرجوا في مظاهرة سلمية يوم الثلاثاء 16 مارس 1954 من أجل المطالبة بالإصلاح الزيتوني وتطبيق مطالبهم الأدبية والمالية، واستنكر الحزب هذه الوسائل المؤسفة التي خلّفت قتلى وجرحى ومعتقلين في صفوف الطلبة، وطالب بتحويل "مسؤولية حفظ الأمن العام إلى السلطة التنفيذية التونسية، كما دعا الشعب إلى مسك أعصابه والحذر من المناورات والاستفزات التي تشغله عن غايته المثلى ألا وهي الاستقلال<sup>2</sup>.

على الرغم من محاولات التقارب بين طلبة الزيتونة والحزب، إلا أنّ الوضع أحياناً ما يشهد صراعاً وتصلباً في الآراء بينهما، حيث نلاحظ في مؤتمر الحزب الدستوري الجديد سنة 1948 تمّ إقصاء الشيخ الفاضل بن عاشور والشيخ الشاذلي بن القاضي بصفتهما أعضاء في الديوان السياسي، لتوجّههما الإسلامي، وهذه ما يؤكد أنّ هذه المدرسة لا يريد لها الحزب أن تظهر في الساحة الوطنية.

لقد كان نشاط الطلبة الزيتونيين يثير تحوّف بعض زعماء الحزب الدستوري الجديد، وهذا التحوّف نابع من أنّ طلبة الزيتونة أعدادهم كبيرة ويريدون أن ينشطوا بكيانهم الزيتوني، وهذا لم يرض قادة الحزب، فسعوا مراراً إلى محاولة احتوائهم وفرض السيطرة عليهم خاصة في مطالبهم السياسية، وهذا ما أحدث تشنّجاً في العلاقات<sup>3</sup>.

أحدث نشاط شبوخ الزيتونة تحوّفاً لبعض قادة الحزب الدستوري الجديد ذوي التوجّهات الغربية ودعاة الثقافة العصرية وذوي النزعة الفردية الذين أرادوا احتواء مشايخ وطلبة الزيتونة في بادئ الأمر، وعندما لم يستطيعوا ذلك ناصبوا لهم العداوة الشديد واثمّمهم بالتخلّف والرجعية.

كما رفض القادة الزيتونيون سياسة التفاوض مع الفرنسيين التي دعا لها بورقيبة في الخمسينات، والتي تبنّاها الحزب الدستوري، واثمّموه بخيانة القضية الوطنية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نوية، ص. 104.

<sup>2</sup> جريدة النهضة: الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209، المصدر السابق.

<sup>3</sup> نوية، ص. 92، 93، 105.

<sup>4</sup> القصاب، ص. 619.

كما عمد الحزب -عندما لم يستطع وضع يده على طلبة الزيتونة- إلى إثارة الشقاق بين صفوف الطلبة، وأنشأ تنظيمًا طلابيًا آخرًا سمّاه "الكتلة"، انضم إليه عدد من الطلبة الموالين له، وحدثت بين فريق "الكتلة" ولجنة "صوت الطالب" معارك عنيفة سالت فيها الدماء، وحول هذا الخلاف بين الحزب والزيوتونيين كتبت جريدة "الزهرة" بتاريخ 06 أبريل 1951 مقالًا منقول من جريدة "لوموند" الفرنسية كتبه أحد أعضاء لجنة "التعاون التونسي الفرنسي" والذي كان يعمل مراقبًا مدنيًا في مدينة تونس، جاء فيه: "ولكن الثورة الزيتونية بالديار التونسية، تشعبت بما أدخل عليها من العناصر السياسية، حيث أن عبارات برنامج مطالب الإصلاح وإشاراته، كاستعمال اللغة العربية إجباريًا، وإدخال اللغات الأجنبية وغير ذلك، مما يدل على وجود الفكرة الوطنية الإسلامية المتصلبة في طبقات البرنامج، وهذا نفسه يشرح لنا معنى تقارب الزيوتونيين مع الدستور القديم، ونزاعهم مع الحزب الجديد صاحب الميول المغربية ولم يكن للزيوتونيين إلا غرض واحد أصبح جليًا، ألا وهو جعل الجامعة الزيتونية مركز الثقافة التونسية، يمكن له إزالة الثقافة الفرنسية فيما بعد"<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال المقال أنّ هناك صراعًا واضحًا بين الحزب القديم والحزب الجديد أيهما يستأثر بالطلبة الزيتونيين، ونلاحظ ميول الطلبة إلى أطروحات الحزب القديم لكون مؤسسيه وأغلب قاداته هم شيوخ جامع الزيتونة، كما أكّد المراقب المدني الفرنسي أنّ في برنامج الطلبة أفكارًا تحريرية "صلبة" وتأثرهم الجليّ بالتيارات السياسية، وهدفهم إثبات الثقافة التونسية العربية الإسلامية الأصيلة ومقاومة الثقافة الفرنسية الدخيلة. ومن جانب آخر نرى معاداة بورقبيّة للطلبة نابع من اتهامهم بمساندة الحزب القديم، وهذا ما ينفيه الحبيب نويرة كما أسلفنا ويؤكد دعم الطلبة لبورقبيّة وحزبه.

هذه الأنشطة والأعمال التي ينجزها جامع الزيتونة، جعلت قيادة الحزب فيما بعد تقرّر مقاومة وضرب الحركة الطلابية الزيتونية، بل القضاء على جامع الزيتونة نفسه، باعتباره يشكّل خطرًا كبيرًا وتهديدًا عليها<sup>2</sup>.

## 2-4 البعد الوطني في نشاط جمعية الشبان المسلمين:

لم يكن نشاط الجمعية متعلقًا بالجوانب الثقافية والاجتماعية فحسب، فقد شمل المجال السياسي أيضًا، واستعملت التدريس الديني لإيقاظ الشعور الوطني والمطالبة بالاستقلال. وقد برز عداؤها الشديد للاستعمار الفرنسي في فترة الاحتلال الألماني للبلاد (نوفمبر 1942 - 7 ماي 1943)، وقد تعاون الرشيد ادريس أحد أعضائها مع الألمان ثم هاجر خوفًا من بطش السلطة الفرنسية<sup>3</sup>.

كما تطرّق رئيس الجمعية محمد الصالح النيفر في اجتماع حضره عدد من الطلبة يوم 22 مارس 1946 إلى دور الشباب في قضية الاستقلال، وفي اجتماع آخر بتونس يوم 17 جويلية 1946 تكلم الفاضل بن عاشور والشاذلي بن القاضي إلى ضرورة التضحية في سبيل الوطن. وفي مؤتمر ليلة القدر يوم 23 سبتمبر 1946 الذي جمع

<sup>1</sup> نويرة، ص. 105، 112.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 96.

<sup>3</sup> الشايب، ص. 147.

كل ممثلي الحركة الوطنية من أحزاب وجمعيات وهيئات، وبعد أن داهمت سلطات الاحتلال مقر اللقاء بكل عنف ووحشية، زادت الجمعية من نشاطها الوطني التوعوي وبعثت رسالة احتجاجية إلى الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية "جورج بيدو"<sup>1</sup>.

ولافت للانتباه في الجمعية خلال مؤتمرها الثالث (23 - 25 سبتمبر 1947)، أنّ أغلب أعضائها الجدد المسيرين للهيئة القيادية في الجمعية نجد منهم 11 مناضلا من حزب الدستور الجديد، وخمسة من الحزب القديم وآخرين من جامع الزيتونة. على سبيل المثال نذكر:

رئيس الجمعية محمد الصالح النيفر: مدرّس بجامع الزيتونة وعضو في اللجنة التنفيذية لحزب الدستور القديم.

الكاتب العام محمد الشاذلي النيفر: مدرّس بجامع الزيتونة مناضل في حزب الدستور القديم ثم الجديد.

عزوز الرباعي (عضو): مناضل في حزب الدستور الجديد.

الصادق بسيس (عضو): كان رئيس الجمعية سنة 1939، مدرّس بجامع الزيتونة ومناضل في الحزب الدستور الجديد. وقد أثار الحزب الدستوري الجديد ابتداء من سنة 1947 في نشاط الجمعية وأعطاهم بعدا وطنيا، وجانبا من المرونة في القضية الفلسطينية ومسألة الديمقراطية والتعليم<sup>2</sup>.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج يمكن تلخيصها في كون أنّ الأتحاد العام التونسي للشغل استطاع قيادة الحركة الوطنية التونسية ابتداء من سنة 1952م وإلى غاية تحقيق الاستقلال الذاتي سنة 1955، وتمكّن من ملأ الفراغ الذي خلفه حزب الدستور الجديد الذي كان أغلب قادته في السجن أو في المنفى، كما ساهم الأتحاد وجامع الزيتونة بكلّ فروعهم وهيئات التابعة له، في شل الحركة العامة في تونس من خلال دعوتهم المتكررة إلى الإضراب العام بفضل قاعدتيهما الجماهيرية الواسعة، وهو ما شكّل ضغطا على الحكومة الفرنسية، وحافزا للأحزاب الوطنية إلى المطالبة بتحقيق الإصلاحات ونيل الاستقلال، إضافة إلى العمل الديني والثقافي الذي هو من اختصاص أساتذة وطلبة الزيتونة والذي أحدث نضجا اجتماعيا في البلاد وحافظ على اللغة العربية من الطمس وعلى الدين الإسلامي من الدوبان.

<sup>1</sup> الشابي، ص. 146، 147.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 144 - 146.

### المبحث الثالث: دراسة مقارنة

سأتناول في هذا المبحث أوجه التشابه والتباين بين دور المنظمات القومية في الجزائر وتونس ما بين سنتي 1945-1956 موضّحا النقاط المشتركة بينهما، وخصوصية كل منظمة على الأخرى، من حيث، أساليب الكفاح، البرامج والمطالب والأهداف الحزبية. وعليه، سأحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما مدى نجاعة أساليب نضال المنظمات في الجزائر وتونس في ظلّ طبيعة السياسة الاستعمارية؟
- ما تأثير دعم المنظمات القومية للحركة الوطنية في الجزائر وتونس على استقلال بلديهما؟

#### أولا: أساليب وآليات الكفاح:

##### 1-1 الأساليب السياسية:

##### 1-1 الخيار السياسي السلمي ونبذ العنف.

اعتمدت معظم المنظمات القومية الجزائرية في تحقيق مطالبها، على أساليب الكفاح السلمية، ونبذت كل أشكال العنف، حيث تصدّرت جمعية العلماء المسلمين هذا الاتجاه، الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية وسياسة الإصلاحات بطرق قانونية، بعيدا عن العنف الثوري، وكانت في طرحها السياسي أقرب إلى حزب فرحات عباس، الذي كان "يدعو إلى المساواة والعدالة والديمقراطية بعيدا عن العنف"<sup>1</sup>. أي أنّ الجمعية اصطقت إلى جانب التيارات الجزائرية (حزب البيان، الحزب الشيوعي)، الذين ظلّوا يؤمنون بسلطة القانون والخيار الديمقراطي والمساواة، ظلّا منهم أنّ الاستعمار قد اكتوى بنار الحرب العالمية الثانية، والتي غيرت من قناعاته الاستعمارية<sup>2</sup>.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية، وبمناسبة مجيء وزير الداخلية الفرنسي "ميتران" إلى الجزائر في 26 نوفمبر 1954، عرضت الجمعية في بيان لها قضية الجزائر، التي اعتبرتها "شاذة"، ورأت أنّ المشكل السياسي هو سبب الأزمة، بقولها: "ان المشكل الأساسي الجزائري هو المشكل السياسي، وأنّ الوضعية السياسية الشاذة التي فرضت على قطرنا هذا، هي سبب الأزمة المزمّنة التي طالما سببت، في الماضي وفي الحاضر، والتي ستكون في المستقبل سبب موجة الاستياء الصاخبة التي عمّت البلاد"<sup>3</sup>.

كما وجّه مكتب الجمعية بيانا نشرته جريدة البصائر في عددها 304، في شهر جانفي 1955، طرح ضرورة إجراء إصلاحات مع الممثلين الحقيقيين للشعب وباسم "سائر الأحزاب والهيئات والمنظمات القومية"، وطالب البيان بتحقيق طموحات الشعب في "الحكم والإدارة والشؤون العامة"، ثم دعا الحكومة إلى تهيئة ظروف المفاوضات من خلال إطلاق سراح المساجين، ونبذ سياسة العنف والقتل، "فليست أعمال العنف هي التي تقضي على الثورة الظاهرة والخفية، بل لا تقضي على ذلك إلا سياسة الإنجازات الحقيقية التي تنتظرها الأمة بفاغ الصبر"، وترجو

<sup>1</sup> قليل، ج1، ص. 145. وبن بلة، المسيرة، المصدر السابق، ص. 57، 72. والزييري، ص. 183.

<sup>2</sup> ناصر، ص. 31. وحري، حياة تحد...، ص. 79.

<sup>3</sup> الزييري، ص. 182.

الجمعية " أن تكون مساهمة في حمل الحكومة على سلوك السياسة الصالحة، كما كانت مساهمة في حمل رسالة الأمة إلى الدوائر التي تهتم بالقضية الجزائرية كلها"، ثم وجهت الجمعية رسالتها إلى غلاة المعمّرين الذين لا يولون جهدا في الإبقاء على هذا النظام الاستعماري<sup>1</sup>.

كما شاركت الجمعية، من خلال محمد خير الدين - النائب الأول لرئيس الجمعية في الجزائر- في المفاوضات السرية مع الوالي العام "جاك سوستيل" في 28 مارس 1955، والتي حضر فيها حزب البيان وجماعة مصالي، وكانت تهدف إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية بعيدا عن الكفاح المسلح الذي تقوده جبهة وجيش التحرير، عن طريق تشكيل جبهة وطنية من أجل محاربة العنف، وكانت هذه المؤامرة من سلطات الاحتلال، ضربة قاضية للثورة في مهدها إن نجح الاتفاق، حيث ستظهر قادة الثورة في موقف خارجين عن القانون، ومعارضين لحكم ذاتي في الجزائر، من خلال محاولة بعث كتلة سياسية و "قوة ثالثة" تمتاز بالاعتدال والتعقل، ومناهضة "للتطرف" وعلى استعداد للتحوار، وبذلك تفنّد مزاعم جبهة التحرير لكونها الممثل الوحيد للشعب الجزائري<sup>2</sup>.

وكان في نفس نسق الجمعية، الائتلاف العام للنقابات الجزائرية، حيث يرى حل المشكل الجزائري عن طريق الشرعية، وذلك بوضع حد للنظام الاستعماري، ووقف الاضطهاد، وتلبية الحقوق والمطالب الوطنية في إطار قانون خاص بالجزائريين. وذلك من خلال بيانه في 02 نوفمبر 1954، كما وجه الائتلاف رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي طلب فيها تحسين الأوضاع الاقتصادية المزرية للعمال، واحترام الحريات النقابية، وإدماج العمال، وإطلاق سراح المعتقلين النقابيين والسياسيين، واعتبر هذه الأوضاع سببا في اندلاع الثورة<sup>3</sup>.

بخصوص تونس، فقد كان جامع الزيتونة وفروعه، ولجنة "صوت الطالب الزيتوني" يطالبون بسلمية بتطبيق نظام إصلاحي خاص بطلبة الزيتونة، من بين مطالبهم: تأسيس جامعة زيتونية، ومعادلة "شهادت جامع الزيتونة بغيرها من شهادات الكليات الأخرى"، وفتح المجال لاستكمال الدراسة في الشرق والغرب، وبناء المختبرات العلمية. كما كان الزيتوني يُحرم من المناصب المهمة نظرا لعدم معرفته باللغة الفرنسية، علما أنّ "المناظرات الإدارية" كانت تُجرى باللغة الفرنسية، ويبقى للتونسي إدارة المحاكم الشرعية، وإدارة العمل، والتعليم في المدارس القرآنية<sup>4</sup>.

كذلك الائتلاف العام التونسي للشغل، فقد انتهج سياسة القانون، من خلال عرض مطالبه في كل مناسبة على الحكومة التونسية والمقيم العام، وطلب تمكين التونسيين من الإصلاحات العميقة، وقد أيد الائتلاف حكومة "شنيق" سنة 1950 التي تشكّلت بغية قيادة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل الاستقلال الداخلي لتونس على

<sup>1</sup> المدني، ج3، ص. 53، 54.

<sup>2</sup> عفاف زفور، "جمعية العلماء المسلمين وثورة أول نوفمبر 1954"، الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر (1945-1962)، مق. محمد حربي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، منشورات دار الأبحاث، (د.ت)، ص. 16، 17. وبن خدة، الجزائر عاصمة...، ص. 21، 22.

<sup>3</sup> مدور، الحركة العمالية...، ص. 384، 385.

<sup>4</sup> محمد الحبيب السالمي، أوراق زيتوني من شجرة الزيتونة، مكتبة علاء الدين، مطبعة قوبعة، صفاقس- تونس، 2018، ص. 61.

أساس "تكوين حكومة تونسية وانتخاب مجلس تمثيلي تكون الحكومة مسؤولة أمامه وتونس الإدارة"، غير أنّ حكومة "شنيق" وجدت اللامبالاة والتعتت من طرف السلطة الاستعمارية، وتعتت المفاوضات<sup>1</sup>.

## 1-2 بناء المساجد والمدارس والزوايا.

من أهم وسائل وآليات الكفاح التي اعتمدت عليها المنظمات القومية في الجزائر، إنشاء المساجد والمدارس والنوادي والزوايا في أرجاء البلاد، وذلك من أجل تحقيق أهدافها، خاصة المحافظة على الإسلام والشخصية الجزائرية العربية من عمليات الفرنسة والتجنيس والتنصير.

ومثال على ذلك، جمعية العلماء المسلمين، التي أنشأت عدّة مساجد ومدارس حرّة، وأسست النوادي، والكشافة، وحفقت - تحت غطاءها- نجاحا في نشاطها الدعوي<sup>2</sup>.

وقد جاء في جريدة البصائر بتاريخ 05 نوفمبر 1954، أنّ الجمعية في 17 أكتوبر أشرفت على وضع حجر الأساس لبناء مسجد، ومدرسة عصرية، في قرية "وادي بوعرفة" من ضواحي البليدة، تهدف هذه الخطوة إلى الدفاع عن الإسلام والعروبة، وإحياء التراث الإسلامي، وتحصين المجتمع من "الذوبان والاندماج"<sup>3</sup>.

وفي يوم الأحد 14 نوفمبر 1954 نظمت الجمعية تحت رئاسة العربي التبسي احتفالا بمناسبة بناء وافتتاح مدرسة "الحياة" بالشرية الجديدة (تبسة)، حضر اللقاء الكثير من العلماء وسكان المنطقة<sup>4</sup>.

اهتمت الجمعية ببناء المدارس التعليمية وتزويدها بالأئمة والمدرّسين، من ذلك، تشييد مدرسة تعليمية في "الذشرة" القريبة من برج الغدير، وجبال القلعة ودمروش، بعد أن أدرك سكانها أن لا حياة إلا بالعلم والقراءة، وبالعلم تبنى دعامة النهضة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إنشاء مدرسة، فمن "فتح مدرسة فكأنما أغلق سجنا"<sup>5</sup>.

كما ساهم السكان، وخاصة أهل القرى، في النهضة العلمية والدينية المنشودة، وساعدوا رجال الإصلاح على ذلك، عن طريق التبرّع بالمال والأراضي لبناء المساجد والمدارس، وهذا يعود بالنفع على أبنائهم، فبالعلم وحده يُزال الجهل<sup>6</sup>.

كذلك الطرق الصوفية من جهتها، كانت تشرف على فتح مقرّات لتدريس القرآن الكريم وعلوم الدين، وتتكفل بأجرة المدرّسين، واشتهرت ببناء الزوايا في كل مكان، التي تقام فيها الصلوات الخمس، ومأوى لعابري السبيل، فكان الطلبة يتوافدون عليها من أماكن بعيدة للدراسة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> طبائي، ص. 284، 285.

<sup>2</sup> خير الدين، ج1، ص. 349.

<sup>3</sup> منور محمد، "وفد جمعية العلماء بوادي بوعرفة"، جريدة البصائر، الجمعة 05 نوفمبر 1954، العدد 292، ص. 8.

<sup>4</sup> البصائر: الجمعة 05 نوفمبر 1954، العدد، 292، ص. 1.

<sup>5</sup> عبد الكريم العقون، "حصن جديد بقرية "الذشرة"، جريدة البصائر: الجمعة 17 ديسمبر 1954، العدد 297، ص. 8، 7.

<sup>6</sup> عبد المجيد الشافعي، "الروايد تشييد مدرسة فاخرة"، جريدة البصائر: الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 4.

<sup>7</sup> طالب، ص. 5، 6.

أما الطريقة التجانية، فقد ساهمت في بناء المساجد والمدارس القرآنية، وسعى الشيخ أحمد التجاني إلى فتح مدرسة عمومية بتقّرت تدّرس العلوم الحديثة باللغة الفرنسية، ووجّه المجتمع إلى أهمية تعليم الأبناء والبنات، كما أعاد تنشيط المدرسة العرفانية بالزاوية وأرسل الطلبة إلى جامع الزيتونة بتونس على نفقته، من أجل تكوين جيل متعلّم مثقّف يساهم في بناء وطنه<sup>1</sup>.

وحسب إحصائيات الحاكم العسكري الفرنسي في الوادي، الذي قدّم تقريراً إلى رئيسه في تقّرت سنة 1957 أحصى فيه عدد المدارس القرآنية التي أسستها الزوايا في الوادي، وتتولى الإشراف عليها، ذكر التقرير أنّ الزاوية التجانية تشرف على 36 مدرسة بنسبة 31.03%، أما القادرية 16 مدرسة بنسبة 13.7%، والرحمانية 14 مدرسة بنسبة 12.06%. تبين هذه الأرقام حجم العمل الدعوي الذي تقوم به الزوايا في خدمة المجتمع<sup>2</sup>.

فقد احتضنت المدرسة القرآنية الدين واللغة في ذاكرة المجتمع، وكوّنته تكويناً دينياً ووطنياً، وكانت "معقلاً من معاقل مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي وحارساً أميناً على ثقافتنا وديننا وحضارتنا التي لو لا المدرسة القرآنية لاندثرت ولحلت مكانها ثقافة المستعمر الكافر"<sup>3</sup>.

أما جانب العلاقات الحسنة بين الزاوية التجانية وجمعية العلماء، نذكر أنّ أحمد التجاني - شيخ الطريقة التجانية - والحاج الشاوي صخري<sup>4</sup> دُعما ماليّاً جمعية العلماء سنة 1942 بمبلغ هام بمقدار نصف مليون فرنك فرنسي، من أجل إنشاء مؤسسة اقتصادية "شركة آمال" هدفها نمو الاقتصاد الوطني، وكسر الاحتكار من طرف اليهود والنصارى<sup>5</sup>.

وفي شهر جانفي 1948 زار البشير الإبراهيمي رفقة محمد خير الدين مدينة تقّرت والمغير وجامعة، وتوجّهوا إلى أحمد التجاني في "تملاحت" بتماسين، من أجل جمع التبرعات لبناء مدارس إصلاحية بقسنطينة<sup>6</sup>.

وساهم أيضاً الشيخ أحمد التجاني سنة 1952 في شراء دار التلاميذ بقسنطينة التابعة لجمعية العلماء المسلمين، من خلال الرسالة التي بعثها إليه العربي التبسي مدير معهد عبد الحميد بن باديس، طالباً منه مبلغاً من المال. ومّا جاء في الرسالة نذكر: "... فان جمعية العلماء تعدكم من انصار العلم والدين وتعتقد فيكم انكم من اعوان الحق ومن مريدي الخير لهاته الامة التي يجب علينا جميعا ان نتعاون على خدمتها، واهم خدمة تقدم لها هو ما تقوم به جمعية العلماء من تعليم اللغة العربية والتفقيه في الدين الحنيف واخراج ابناء الامة من الامية المنتشرة في الشعب، وانتم على

<sup>1</sup> العروسي، ص. 13، 14.

<sup>2</sup> عبد القادر ميهي، "المدارس القرآنية في الفترة الاستعمارية في منطقة سوف"، محاضرة ألقيت في الجامعة الصيفية في زاوية الوادي صيف 2019، ص. 6.

<sup>3</sup> ميهي، المرجع نفسه، ص. 7.

<sup>4</sup> الحاج الشاوي بن محمد صخري، تاجر ورجل أعمال، أهدى للمسجد النبوي الشريف مولداً كهربائياً لإضاءته في العشرينات، وأسس مدرسة عربية سنة 1927، سجن سنة 1944 بتهمة الموالاة لألمانيا، شارك في الثورة ودعمها ماليّاً، وسجن سنة 1954، وسنة 1957، وسنة 1960، توفي سنة 1962. غريسي، زاوية بسكرة...، ص 14 وما بعدها.

<sup>5</sup> محمد خير الدين، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، ج2، (د.ت)، ج1، ص. 365، 366، ج2، ص. 106، 107.

<sup>6</sup> شافو رضوان، "الثورة التحريرية في منطقة وادي ريغ (شهادات ووثائق)"، الندوة التاريخية بعنوان: وادي ريغ والنضال الثوري الزاوية التجانية بتماسين أتمودجا، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص. 22.



علم بما قامت به الجمعية في هذا السبيل وأكبر أعمالها انشاء المعهد الباديبي بقسنطينة الذي يضم سبعمائة تلميذ من ابناء الامة الجزائرية ومن جميع مدنها وقراها من حدود المغرب الى حدود تونس. وقد اكملناه في هذه السنة بشراء دار اخرى لسكنى التلاميذ محافظة على صحتهم واجتماعهم واننا لا نعتمد في هذا المشروع الا على الله وعلى الامة الاسلامية الجزائرية. وعليه فاننا نرجو منكم ان تعينوا هذا المشروع مما انعم الله به عليكم بمبلغ 10.000 franc فرنك...<sup>1</sup>.

كما كانت للشيخ اتصالات مع أعضاء جمعية العلماء خاصة الشيخ البشير الإبراهيمي، ويرى في تشجيعه ودعمه للجمعية مادياً، إما مباشرة إلى الإبراهيمي أو بواسطة الحاج صخري شاوي- رغم الاختلاف الإيديولوجي بينهما- حفاظاً على وحدة المسلمين، وتعليماً للنشء.<sup>2</sup>

هذا الزخم المعلوماتي الذي بقي طي الكتمان، يبين تاريخ الزاوية المستنير بالعلم، وهويتها الثقافية، وانفتاحها وتواصلها مع الجميع مهما كانت أفكارهم ومعتقداتهم، ويغير مفاهيم ومعتقدات خاطئة تشاع حول الزاوية تسيء لتاريخها ولرجالها، وفي المقابل نجد شيوخها بدورهم أظهروا تسامحاً ومحبة وإحساناً وصبراً على التشويه، رغم الظروف والتحديات الصعبة التي مرت بهم، ونستشف ذلك من أقوالهم، مثل مقولة الشيخ الحاج علي التماسيني في وثيقة بخطه: "لا نكره أحداً في دار الدنيا سوى الشيطان"<sup>3</sup>.

بينما في تونس، فقد كان جامع الزيتونة وكل هيئاته التابعة له، تعمل على بناء المعاهد والكليات التعليمية في مختلف أرجاء البلاد، وقد نشرت جريدة "الزهرة" بيانا بتاريخ 19 أبريل 1950، بينت فيه مجهودات "لجنة صوت الطالب" بقيادة الحبيب نويرة وزملائه، في ميدان المطالبة ببناء الكليات، جاء فيه: " بيان للطلبة التونسيين وللرأي العام ... نعلن للطلبة الذين وضعوا ثقتهم بين أيدينا أننا بعد أن قمنا بما رأيناه صالحاً لتحقيق مطالبنا، وبعد أن أئذنا الحكومة بإعلان الإضراب الغير المحدود الأجل وأعطيناها أجلاً يكفي لإجابتنا، اتصلنا من الوزير الأكبر برسالة رسمية يؤكد فيها السعي والعمل على تخصيص اعتمادات مالية لبناء الكليات ... والقروض الشرفية، ويطمئننا على حسن استعداده، وعند ذلك كان رأينا أن نحدد الإضراب قبل الدخول فيه إظهاراً لحسن تفهمنا وتقديرنا للمواقف وحرصاً منّا على مصلحة الطلبة الدراسية ونحن في نهاية العام الدراسي..."<sup>4</sup>.

وإذا نظرنا إلى تأسيس المدارس القرآنية والزوايا في تونس في عهد الحماية، فنجد تسعين في المائة (90%) منها أسسها وسيورها زيتونيون، والتي كانت تدرّس مختلف العلوم الشرعية والأدبية، وقد وقفت هذه القلاع الإسلامية

<sup>1</sup> رسالة من العربي التبسي مدير معهد عبد الحميد بن باديس إلى الشيخ بطلب فيها إعانة مالية، بتاريخ 16 جانفي 1952، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

<sup>2</sup> التجاني، "دور رجال الطريقة..."، ص. 5.

<sup>3</sup> وثيقة بخط مؤسس الزاوية الشيخ الحاج علي التماسيني، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

<sup>4</sup> نويرة، ص. 102، 103.

صدًا منيعة أمام محاولات فرنسة الشعب التونسي، كما ساهم الزيتونيون في تأسيس الجمعيات الأدبية والثقافية والمكتبات العمومية والجمعيات المسرحية والتي كانت ملجأ للشباب ومحنة للتنوير وبث روح اليقظة والوعي<sup>1</sup>. وتذكر المصادر أنه سنة 1945 بلغ عدد طلبة الزيتونة في مختلف مراحل التعليم حوالي 9000 طالب، وبلغ عدد فروع جامع الزيتونة سنة 1956 في تونس 29 فرعاً، من بينها فرعان في الجزائر، وبلغ عدد المكتبات الزيتونية سنة 1936 33 مكتبة موزعة في كل القطر، كما أنّ عدد المدارس المخصصة لسكن الطلبة الزيتونيين في العاصمة التونسية سنة 1939 إلى حوالي 37 مدرسة. هذا الانتشار الواسع في الإيالة مكّن جامع الزيتونة من إبراز دوره وإسهاماته في الحقل الثقافي والاجتماعي والسياسي، من خلال عديد الجرائد والجمعيات والنوادي والفرق الكشفية التابعة له<sup>2</sup>.

### 1-3 التوعية والإرشاد والتكوين.

إنّ الوعظ والإرشاد عن طريق الاتصال المباشر بالجماهير، كان من أبرز وسائل الكفاح لدى المنظمات القومية في الجزائر وتونس، التي تستغلّ المناسبات للاحتكاك بالمجتمع وتنويره، بغية تحقيق أهدافها. فجمعية العلماء، سعت إلى إنجاح برنامجها الدعوي، ونشر الفكر الإصلاحية والوطني، من خلال توعية المجتمع، خاصة في المناسبات الدينية، ففي شهر رمضان، تشرف على توزيع شيوخها على مختلف المساجد في ربوع البلاد، وتقديم سلسلة من الدروس، بعنوان: "الوعظ والإرشاد"<sup>3</sup>.

وكانت الجمعية في برنامجها الإصلاحية، تركّز على الشباب، باعتبارهم عماد المستقبل، وتوجّه نداءاتها إلى المصلحين بضرورة الاتصال بهم في أماكن تواجدهم (الكشافة، الفرق الرياضية...)، لأنّه لا يصلح حال الشباب، إذا لم تصل إليهم المواعظ والإرشادات والمقالات إلى مواطن اجتماعه وأماكن تجمعهم، فلا بدّ على المرشدين أن يلجوا إلى منتدياته كالمسرح والسينما، التي لو استغلّت استغلالاً حسناً لأدّت واجبا أخلاقيا وعلميا "قد تعجز المدرسة على أدائه"<sup>4</sup>.

وترى الجمعية أنّه من الواجب قيادة الشباب وتوجيههم وتربيتهم على حب الدين والوطن، لأنّ "...أغلب الشباب لا ينقصه العلم والثقافة ولا يعوزه الاخلاص والحب للأمة ولا النشاط والاستعداد للعمل والتضحية لا تنقصه هذه المعاني جميعا، وإنما ينقصه شيء واحد هو التوجيه الصالح والقيادة الحازمة..."، فالأمة التي تصلح شبابها تضمن مستقبلها، أما التي تهمل شبابها فقد فرّطت في مستقبلها، "وتكون ثروتها للغير ونفوذها في يد الأجنبي ولا تملك من حريتها واستقلالها إلا الاسم لأنّها لم تعتن بجيالتها الذي يرث عنها الثروة ويمتلك بعدها النفوذ ويكون حارسا أميناً لتراثها العقلي والفكري وخلفا صالحا في الدين والعقيدة..."<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> السلاّمي، المصدر السابق، ص. 10، 11، 104، 105.

<sup>2</sup> أنس الشابي، أعلام وقضايا سيرة وتعريف، دار آفاق، برسبكتيف للنشر، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ط1، 2015، ص. 166.

<sup>3</sup> سعد الله، حاطب أوراق، المرجع السابق، ص. 17.

<sup>4</sup> محمد منيع، "هل الشباب في حاجة إلى التوجيه"، جريدة البصائر، الجمعة 13 نوفمبر 1953، العدد 247، ص. 8، 6.

<sup>5</sup> عبد المجيد أبو ذراع، "من الشباب بيتدئ الإصلاح"، جريدة البصائر، الجمعة 15 جانفي 1954، العدد 254، ص. 7.

كذلك الطرق الصوفية، كانت على اتصال مباشر بالجماهير، من خلال زواياها ومدارسها المنتشرة في ربوع الوطن، وقد أدت دورا فعّالا في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وتحصينه ضدّ الغزو الاستعماري الثقافي والتجنيد السياسي، وعمل شيوخها وعلمائها على تنوير وإرشاد الرأي العام، عن طريق التعليم والتربية، وإطعام وإيواء الفقراء وعابري السبيل<sup>1</sup>.

لقد كافحت الزوايا المستعمر بواسطة مدارسها القرآنية، وأئمتها، التي كانت محل سخط وغضب من المستعمر، لكونها " همزة الوصل بين الناس ودينهم وبين الناس ولغتهم ... فلو لا هؤلاء لتاه المجتمع وظل طريقه"، فكان لهم دورهم الأساسي في المجتمع، فيما يخصّ فض النزاعات وإصلاح ذات البين، والفتوى، كما كانوا يعلمون الجيل الأناشيد الوطنية وحب الوطن، مثل "يا شباب حيوا الشمال لفرقي" أو "فداء الجزائر روجي ومالي"، ووجهوا النشء إلى التعلّم، ودعموا الكثير منهم من أجل الالتحاق بالزيتونة والأزهر والعراق<sup>2</sup>.

فالزاوية كانت الحصن الآمن، والمركز الفعّال، وهي التي حافظت على العقيدة الإسلامية واللغة والثقافة، وجمعت حولها المجتمع بكل أطرافه، لذلك تحافت عليها طلاب القرآن، وطلبة العلم، التي كانت تأويهم وتنفق عليهم. " إن النظر إلى الزوايا فقط من جانب "فرق تسد" ذلك الشعار الذي روج له منافسوها للحد من نفوذها في المجتمع، يعتبر اجحاف في حق هذه المؤسسة النبيلة"، أما مقولة: "من لا شيخ له فالشيطان شيخه"<sup>3</sup> فمعناها العميق "من لا زاوية له ففرنسا زاويته"، وهل يوجد شيطان غيرها؟<sup>4</sup>.

ومن أجل تأكيد تأثيرها في المجتمع، نستدل بما جاء في مذكرات المجاهد "احفوظة داسي" الذي قدّم شهادة في أحد مشائخ الطريقة التجانية، قائلا أنّ " الشيخ أحمد التجاني شيخ الطريقة التجانية الذي يتمتّع بأكثر من تسعين في المئة من مساندة وتأييد الأهالي". وذكر أيضا المجاهد الحاج أحمد خراز: " أن الشيخ أحمد التجاني هو ممثل الحركة الوطنية وممثل الشعب"<sup>5</sup>.

كذلك تونس، فقد كان الاتحاد العام وفروعه في أغلب القطر التونسي، يقومون بزيارات ميدانية ويعقدون اجتماعات عامة دورية مع كلّ الشعب، ويوجهون المجتمع نحو الارتباط بقضيّته والتعلّق بحقوقه، ويحثّونهم على اقتحام معازل الشركات المستغلة الاستعمارية التي يسيطر عليها إيديولوجيا غلاة المعمرين والذين يبتزون حقوق التونسيين العاملين في النقابات الاستعمارية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ديدي، قراءة في المشهد الثقافي الجزائري ...، ص. 32.

<sup>2</sup> ميهي، ص. 4.

<sup>3</sup> مقولة تنسب إلى الإمام أبي حامد الغزالي (1058-1111م) الملقّب بحجة الإسلام.

<sup>4</sup> ميهي، ص. 5، 6.

<sup>5</sup> محمد بشير طهراوي، الشيخ أحمد التجاني حياته ونضاله 1898-1978، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، إشراف محمد رشدي جراية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي. موسم 2013، 2012، ص. 74.

<sup>6</sup> المعاي، ص. 218.

كان فرحات حشّاد في تأسيسه للاتحاد وفروعه في أنحاء القطر، يستعين بشيوخ الزيتونة خاصة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي حضر تأسيس الاتحاد كرئيس شرفي له، وكان يرافق قادة الاتحاد إلى المدن، ويخطب في الناس ويشجّعهم على الانخراط في صفوف الاتحاد، ويقنعهم بأنّها "حركة وطنية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية"<sup>1</sup>. أيضا الجمعيات والزوايا التونسية ساهمت بفعالية في تكوين المجتمع وتوجيه نحو القضية الوطنية، فقد كانت "جمعية الشبان المسلمين" والزوايا بإيعاز من حزب الدستور ينشرون مبادئ الحزب وتصريحات بورقيبة في الصحافة العربية والعالمية في صفوف المواطنين، وإعلامهم بنشاط "مكتب المغرب العربي" بالقاهرة، ويعقدون دروس دينية وجلسات إرشادية في المساجد والزوايا<sup>2</sup>.

كما كان صحن جامع الزيتونة مكانا أساسيا لاجتماعات قادة حزب الدستور، لما يجدونه من حفاوة استقبال وكثرة الحشود، فيخاطبون الجماهير بمبادئ الحزب وأهدافه الوطنية، وكان مشائخ الزيتونة يشاركونهم في إلقاء الخطب وتوجيه الطلبة نحو قضيتهم، من جهتها سلطة الحماية كانت تطوّق الجامع بالشرطة والجنود أثناء كل اجتماع خوفا من انفلات الأوضاع<sup>3</sup>.

#### 1-4 ترسيخ روابط التضامن المغاربي.

تذكر المصادر التاريخية أنّ شيوخ الزاوية التجانية وضعوا بصمات في مجال التضامن المغاربي (الجزائر وتونس) من خلال بناء المدارس والمؤسسات العلمية، ونجد مثلا على ذلك: أنّ أحمد التجاني (1927-1978) ساهم في بناء حجرة دراسية بالفرع الزيتوني في توزر (تونس) عام 1947، بعد أن أصبح الفرع لا يكفي لاستقبال المزيد من الطلبة، وقد تلقى الشيخ بتاريخ 03 أوت 1947، رسالة شكر من الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي شيخ الجامع الأعظم وفروعه<sup>4</sup>، كما أرسل الشيخ أحمد التجاني عدة بعثات علمية من الجزائريين إلى جامع الزيتونة للدراسة على نفقته، ودرّس أيضا جمعية الإغاثة بتوزر 1947 تونس، كلّ هذه المساعدات كانت ترسخ اللحمة المغاربية وتزيد ارتباطا وتنسيقا<sup>5</sup>.

كذلك، عند قيام الحرب العالمية الثانية، أرسل الشيخ أحمد التجاني رسالة تضامن إلى أهل تونس تضمّنت دعاء إلى الله سبحانه من ويلات وشرّ هذه الحرب. ومّا جاء فيها: "... وإن الداعي إلى تحرير هذا الجواب هو كما لا يخفى عليكم الحرب التي صارت بإفريقيا في قطرنا وقطركم فإننا نسأل الله أن يدفع علينا وعليكم شرها ومزعجاتها وويلاتها وأن يكفيننا وإياكم شر ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها..."<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> السلامي، ص. 75.

<sup>2</sup> المعاوي، ص. 219.

<sup>3</sup> السلامي، ص. 62.

<sup>4</sup> رسالة شكر من الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي شيخ الجامع الأعظم وفروعه إلى الشيخ أحمد التجاني بتاريخ 15 رمضان 1366 الموافق ل03 أوت 1947، وفهرستها في خزانة الزاوية تحت رقم 2246. أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

<sup>5</sup> علي غريسي، الطريقة التجانية في الجنوب التونسي أعلامها - زواياها، ج1، منشورات الزاوية التجانية تماسين، مطبعة SIB، الوادي- الجزائر، 2013، ص 89.

<sup>6</sup> وثيقة بخط الشيخ أحمد التجاني التماسيني إلى أهل تونس خلال الحرب العالمية الثانية، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

وكان للشيخ تواصل مستمر مع علماء تونس وباياتها، منهم: أحمد باي الثاني (1929-1942)، ومما ذكره الشيخ أحمد التجاني في مذكراته سنة 1944، أثناء زيارته لـ أحمد باشا باي في قصره، ما يلي: "... قدمنا إلى مدينة تونس يوم 17 أكتوبر فبعد يومين استراحة قابلنا سمو الباي يوم الخميس على اثر موكب الطابع فدخلنا إلى قصره السعيد نحو الساعة العاشرة ونصف فاستقبلنا ببشاشة ولطف وقام من كرسيه وصافحنا ثم ختمت الزيارة بفاتحة...<sup>1</sup>". ومما يُذكر، أنّ سيارة المنصف باي "الكاديك" لا تزال لحد الساعة في زاوية تماسين، لأنّ الشيخ أحمد التجاني اشتراها من المزاد العلني بتونس، بعد عزل المنصف باي ونفيه سنة 1942، وكان قصد الشيخ إرجاعها لصاحبها عند عودته إلى تونس، وذلك، تمّينا للروابط الأخوية بين البلدين.

وفي المقابل، كان بعض البايات الحسينيين والأمرء على اتصال وثيق بالشيخ أحمد التجاني، منهم ولي العهد البشير باي الذي راسل الشيخ أحمد التجاني في 30 أكتوبر 1941، وكذلك ابني الأمير مصطفى باي، الأميرين رشيد، ومحمد الصادق، هذا الأخير تولى ولاية العهد في حكم محمد الأمين باي، وقد بعث برسائل ودية إلى الشيخ أحمد التجاني، منها رسالة في 6 نوفمبر 1941، وأخرى في 31 ديسمبر 1944. وأيضاً راسل الأمير محمد الهادي ابن ولي العهد محمد الصادق باي الشيخ في 4 أكتوبر 1946. كل هذه الرسائل تبين علاقات الأخوة والتضامن بين العائلتين والشعبين.<sup>2</sup>

كما ردّت العائلة الحسينية بالجميل والإحسان إلى الزاوية التجانية في الجزائر، وأسدوا لشيخوخها وأعيانها أوسمة كثيرة، منها: وسام إلى الشيخ أحمد التجاني سنة 1950 من قبل محمد الأمين باي. ووسام الصف الثاني من نيشان الافتخار "كماندور" من قبل المنصف باي إلى العيد بن الحبيب التجاني.<sup>3</sup>

وقد كتب الشيخ أحمد التجاني رسالة إلى أهل تونس، بمناسبة الوسام الذي أهده المنصف باي، جاء فيها: "... وكما أحيكم علما إنكم على علم تام بالعلاقة التي بين زاويتنا وبين العائلة الحسينية أيدها الله بعزه ونصره... وأن يطيل عمر سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي الذي جدد لنا عهد أسلافه الكرام فإنه في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المعظم قلد ابن عمنا وصهرنا سيدي محمد العيد بن سيدي الحبيب وسام الصنف الثاني من نيشان الافتخار كماندور، وهذا أكبر دليل على الرابطة الوثيقة بين الزاوية والعائلة الحسينية..."<sup>4</sup>.

كذلك جمعية العلماء، حيث يذكر سعد الله بأنّه كان لها علاقات وطيدة في تونس، ومركز تابع لها، الذي يهدف إلى تشجيع الشباب على مواصلة التعلّم، وتحصينه من الخطر الذي يهدّد ذاتيته الدينية والقومية، وقد نظّم مركز الجمعية حفلة تكريمية لأبناء الجزائر الناجحين في شهادتي التحصيل والأهلية، حيث افتتح "المعتمد" اللقاء مهنتا الفائزين ومنوّها بدور الجمعية التي "أحييت الوعي القومي في الأمة وبعثت فيها روح الإسلام والعروبة من جديد"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> علي غريسي، "التواصل الثقافي والاجتماعي الجزائري التونسي الطريقة التجانية أنموذجا، الأسرة التماسينية والحسينية"، مخطوط، ص. 9.

<sup>2</sup> غريسي، نفسه، ص. 9، 10.

<sup>3</sup> توفي هذا الأخير سنة 1956 وقُبر بالزاوية التجانية "الطرّنجة" بتونس. ينظر. غريسي، الزاوية التجانية طرّنجة، ص. 55.

<sup>4</sup> وثيقة بخط الشيخ أحمد التجاني التماسيني، المصدر السابق.

<sup>5</sup> سعد الله، "بعثة جمعية العلماء بتونس تكرم الناجحين في الشهاداتين"، جريدة البصائر، الجمعة 13 نوفمبر 1953، العدد 247، ص. 8.

## 2- الأساليب الثورية.

### 2-1 المشاركة في الكفاح المسلح ودعم الثورة.

شاركت مختلف المنظمات والجمعيات باختلاف أشكالها، في الكفاح المسلح سواء في الجزائر أو تونس، إلا أنّ نسبة المشاركة والدعم متفاوتت بينها، بحسب إيمانها بالكفاح، وقد سعت الأحزاب السياسية إلى دمج هذه المنظمات في معركة التحرير الوطني، وكان لدعمها الفعال نصرة للقضية الوطنية، بحكم تأثيرها الواسع في المجتمع، وتأطيرها له.

بمجرد اندلاع الثورة التحريرية، أصدر الأتحاد العام لل نقابات الجزائرية بيانا له في 02 نوفمبر 1954، طالب فيه بالاستقلال الذاتي للجزائر، وتطبيق قانون خاص بها، كما انتقد النظام الاستعماري والاستغلال التعسفي ضدّ العمال، وطالب بجملة من المطالب والإصلاحات. وبسبب هذه الموقف الهزيل بدأ الأتحاد يفقد مكائته في صفوف الجزائريين، الذي لم يعد يتماشى مع التوجهات الوطنية بعد اندلاع الثورة، ونقص عدد منخرطيه، كذلك منظمة (C.G.T) تقلّصت قوّتها في كثير من القطاعات مثل السكك الحديدية والبريد والمواصلات والكهرباء والغاز<sup>1</sup>.

بينما كان العكس في تونس، إذ نجد الأتحاد العام التونسي للشغل قد أيّد الكفاح المسلح التونسي بل قاده في فترة حسّاسة من تاريخ تونس، خاصة بعد اعتقال معظم زعماء الأحزاب سنة 1952، وتبّنى الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية بجانب الأحزاب الوطنية، وكان له دور بارز في الحركة الوطنية التونسية، وتعرّض أغلب قادته ومناضليه للقمع والإرهاب حتى تحقيق الاستقلال التام لتونس<sup>2</sup>.

ولم يقتصر نضال الأتحاد على المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بل تعدى ذلك إلى النضال من أجل الحرية والكفاح الوطني لنيل العزة والكرامة، وإقامة نظام ديمقراطي<sup>3</sup>. ويعود الاختلاف في المواقف بين النقابة التونسية والجزائرية، كون الأخيرة نقابة غير مركزية وغير مستقلة عن التأثيرات الفرنسية، أما النقابة التونسية فهي نقابة وطنية مركزية مستقلة.

على الرغم من الموقف السيئ للنقابة الجزائرية، إلا أنّ بعض المناضلين النقابيين الجزائريين شاركوا في الثورة التحريرية منذ اندلاعها، وكانوا على اتصال وثيق بقيادة جبهة التحرير الوطني، ومن هنا بدأ التفكير جلياً سنة 1955 في تأسيس نقابة وطنية مستقلة عن (C.G.T)، من خلال عديد اللقاءات بين الوطنيين النقابيين وقادة جبهة التحرير، وتمخضت المشاورات عن تأسيس نقابة وطنية باسم "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في 24 فيفري 1956 بقيادة عيسات ادير، حيث طالب الأتحاد بالاستقلال وإسقاط النظام الاستعماري، وتمثّل نشاطه في تنظيم الإضرابات العمالية والاحتجاجات، ثم انتقل نشاطه إلى السّرّ بعد توقيف معظم قادة الأتحاد العام في مسيرات 01 ماي 1956 بمناسبة العيد العالمي للعمال، والتحاق مناضليه بالجبال لدعم الثورة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مدور، الحركة العمالية...، ص. 384، 386.

<sup>2</sup> طبائي، ص. 286، 287.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 287.

<sup>4</sup> آيت مدور، المرجع السابق، ص. 386 وما بعدها.



أما موقف جمعية العلماء، فقد ذكر محمد بوضياف بأن موقفها في بداية الثورة لم يكن ثورياً، واستدلّ باتصال "حسين بن الميلي" به قائلاً له: "أحس بأنكم محتاجين<sup>1</sup> (كذا) إلى مساعدات فقلت بالفعل"، فاتصل حسين بالعربي التبسي عارضاً عليه الأمر، فردّ عليه قائلاً: "أن هذه المجموعة غير موجودة"، وأنها "تغالط نفسها"، في حين شهد بوضياف للعربي التبسي بأنه بيّن استعداده للصعود إلى الجبل بعد اشتداد الثورة<sup>2</sup>.

ويذكر أحمد بن بلة لبوضياف بأن "فتحي الديب"<sup>3</sup> و"عزت ابراهيم" اتّصلا بالفضيل الورتلاني والابراهيم في القاهرة في (أكتوبر 1954)<sup>4</sup> وطلبا منهما مساعدة إخوانهم المجاهدين الذين يجارون المحتل الفرنسي في الجزائر، فردا عليهما: "إننا ما نزال نربي الشعب"، ولقد تمّ حجزهما بطلب من بن بلة<sup>5</sup>.

وأثناء حديث بن بلة عن الحركة الإصلاحية السلفية في الجزائر، وامتدادها المشرقي لفكر محمد عبده والوهابية، وصراعها الطويل مع الزوايا، ذكر أنّ جمعية العلماء سجّلت تحفّظات قوية من الثورة التحريرية، "ولم تلتحق بجهة التحرير الوطني إلا بعد أكثر من عام من اندلاع الثورة"<sup>6</sup>.

إلا أنّ هناك كتابات في جريدة البصائر كانت تدعو إلى استعمال العنف والقوة، فقد ردّت جريدة البصائر على مقال نشرته جريدة "ليكود الجي" نقلاً عن صحيفة أمريكية "نافيورك هيرالد تربيّن" التي كتبت في افتتاحية عنوانها: "مصير الشمال الإفريقي" وقالت الصحيفة: "أن الاستقلال السابق لأوانه يلحق أضراراً جسيمة بالشعوب المتطلعة إليه". وأكدت بأنّ "الحركات الوطنية تهدّد في إفريقيا الشمالية هذه الأعمال وأنّ بعض الزعماء الوطنيين يرغبون في الرجوع إلى الحكم المطلق المعروف في عصور الظلام القديمة". اعتبرت الجمعية هذا الكلام هو نفسه ما صرّح به رئيس الوفد الفرنسي في جمعية الأمم المتحدة، خاصة عند الحديث على الحركات الاستقلالية وأهدافها، وذكرت "أنّ فرنسا قد أخذت على نفسها أن تسيّر بهذه الشعوب نحو تمكينها من إدارة شؤونها بنفسها"، فهل يعقل ذلك؟! لكونها إدارة قائمة على أساس "سلب الشعوب استقلالها، وإخضاعها لطوائف من مستعبدية الإنسانية الأقوياء فكيف تكون وسيلة إلى رد ما سلبته إيّاها؟"، ثمّ دكرت القراء بأن الشعب الأمريكي انتزع استقلاله بالقوة من انكلترا، ولم ينتظر أن تقوده إليه، وكذلك فعلت كل الشعوب مثل الشعب الأندونيسي والهندي، التي كابدت وضحت من أجل نيل استقلالها، ثمّ أضافت الجريدة قائلة: "هذا هو طريق الحياة والتخلّص من الاستعمار لا طريق الأمم المتحدة التي أصبت<sup>7</sup> (كذا) لا تملك شيئاً من القوة إلا قوة الاجتماع والافتراق"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> الأصح محتاجون لأنّها خبر "أنّ"، وخبر "أنّ" يأتي مرفوعاً.

<sup>2</sup> بن قفة، ص. 100، 101.

<sup>3</sup> من إدارة المخابرات العسكرية المصرية، المدني، ج3، ص. 34.

<sup>4</sup> التاريخ الذي بين قوسين موجود في النص بين قوسين، والراجح أن المؤلف هو من وضع التاريخ، لكن الحقيقة في شهر أكتوبر لم تندلع الثورة بعد، واندلعت في أول نوفمبر، وفي سياق الكلام يتبيّن بأن الاتصال تمّ مع الابراهيم والورتلاني بعد اندلاع الثورة وليس قبلها.

<sup>5</sup> بن قفة، ص. 101.

<sup>6</sup> بن بلة، وثائق من فكر...، ص. 38، 39.

<sup>7</sup> الصحيح أصبحت.

<sup>8</sup> جريدة البصائر: الجمعة 13 نوفمبر 1953، العدد، 247، ص. 6.



وقد تبنت الطرق الصوفية الكفاح المسلح، وشاركت بقوة في الثورة التحريرية، ويذكر بن بلة، بأن أتباع الطرق التحقوا بكثافة بثورة أول نوفمبر 1954، التي كانت ريفية في الأساس، " إن الصوفية الشعبية التي أشاعتها الزوايا والتي كانت تعوم فيها الأرياف الجزائرية، شكّلت رافعة قوية لصالح الكفاح المسلح، وذلك منذ بدايات الثورة...، وحين بدأ عصر الاحتلال الاستعماري، كانت الطرق الدينية، ومن حولها شعب بأكمله، هي التي تنظم المقاومة ضد الاستعمار"<sup>1</sup>.

أما دور الشيخ أحمد التجاني (زاوية تماسين)، فقد جاء في بعض الشهادات، التي شهد بها مسؤولون في الثورة أنّ "الشيخ سيدي أحمد التجاني سخر كل إمكانيات الزاوية خدمة للثورة وكانت له مواقف شجاعة وأعمال جلييلة لن ينساها له التاريخ والمخلصون في هذه الأمة"<sup>2</sup>.

فقد كانت له لقاءات مع قادة الثورة، منهم العقيد سي الحواس قائد الولاية التاريخية السادسة، ومراسلات مع قادة جيش التحرير في المنطقة من بينهم: الشهيد نصرات حشاني والمجاهد عثمان البسكري والمجاهد محمد شنوف. بعض هذه المراسلات تحمل اسمه وأخرى رقمه الثوري وهو 800، وعلى سبيل المثال نذكر رسالة من جيش التحرير الوطني بتاريخ 14/06/1961 إلى الشيخ أحمد التجاني يخبرونه فيها باستشهاد نصرات حشاني<sup>3</sup>.

وقد دعم الشيخ جيش التحرير الوطني بمبالغ تعدّ بالملايين داخل الوطن عن طريق الشهيد نصرات حشاني والمجاهد الرقيب عثمان البسكري والمجاهد البشير بوغزالة<sup>4</sup>. وكان مصدر الدخل المالي للزاوية من الأملاك الزراعية الخاصة من استثمار النخيل بواد ريغ وسدراتة (سوق أهراس) ومن دخل واحات توزر بالجنوب التونسي، ومن الأراضي الزراعية بولاية الكاف بالقطر التونسي. ويقدر الدعم المالي سنويا بين سبعة واثنا عشرة مليوناً - حسب غلّة النخيل - بمعدل العشرة ملايين فرنك قديم من 1954 إلى 1962 م<sup>5</sup>.

ونختتم بهذه المقولة التي ذكرها المجاهد مختار فيلاي: "... ويعلم الجميع أن ثورة نوفمبر بقيادة جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير كانت تتحكم في كل شبر من أرض الوطن وتراقب تحركات العدو والعملاء مثلما تراقب سلوكات كل المواطنين فلو قدر أن زاوية ما انحرفت عن جادة الصواب وانحازت للعدو فإن محكمة الثورة لن ترحمها ولن تترك لها أثر يذكر وبالتالي لم يبق هناك مجال لسوء الظن أو الشك أو المزايدات في حق الزوايا وأبنائها ومنهم طبعاً رجال الطريقة التجانية..."<sup>6</sup>.

أما جامع الزيتونة، فبعد أن ظهرت نتائج المفاوضات مع فرنسا غير مرضية، أعلن بورقيبة الثورة والقطيعة مع فرنسا، وتمّ اعتقال أغلب قادة الدستور الجديد في 18 جانفي 1952، وسقطت حكومة "شنيق" وحلّت محلّها

<sup>1</sup> بن بلة، المصدر السابق، ص. 38، 39.

<sup>2</sup> التجاني، ص. 6.

<sup>3</sup> غريسي، الدور التنويري...، ص. 65.

<sup>4</sup> نفسه.

<sup>5</sup> العروسي، ص. 15.

<sup>6</sup> غريسي، ص. 68.

حكومة "صلاح الدين البكوش" ثم انهارت حكومة "البكوش" وجاءت حكومة "محمد الصالح مزالي" والمقيم العام "فوازار". وفي هذه المرحلة العصيبة والمهمّة من تاريخ تونس، خاض جامع الزيتونة بشيوخه وطلبته معركة الكفاح الوطني، وشارك في الثورة المسلّحة وفي الإضرابات والمظاهرات المطالبة بالاستقلال وبحقوق الزيتونيين، وفي إحدى المظاهرات في 15 مارس 1954 تعرّضت لجنة "صوت الطالب" إلى قصف الرصاص من حكومة "مزالي" وقتل من الزيتونيين الكثير<sup>1</sup>.

## 2-2 الاحتجاجات والعرائض والإضرابات:

اعتمدت المنظمات القومية والجمعيات في الجزائر وتونس، على أسلوب الاحتجاجات والإضرابات وتقديم العرائض والبيانات إلى السلطة الاستعمارية، من أجل المطالبة بالحقوق والدعوة للاستماع إلى صوت الشعب وتحسيس مطالبه، ورفع الظلم والغبن عنه.

في الجزائر، ندّدت جمعية العلماء بسياسة المحتشدات الاستعمارية، التي سمّتها فرنسا باسم "مراكز الإيواء"، من أجل تضليل الرأي العام، بينما اعتبرتها الجمعية مراكز جهنّمية، ومحتشدات، تشبه "المحتشدات الهلترية التي كان شباب فرنسا المقاوم الباسل يذوق فيها أنواع المنكر والبغي والعدوان"، ورفعت الجمعية باحتجاجها إلى الحكومة الفرنسية، وبيّنت خطورة هذه المعتقلات المحاطة بالأسلاك الشائكة، والحراس من كل جانب، التي يعاني منها الشعب الجزائري، خاصة رجال التعليم والجمعيات. كما ردّت الجمعية على وزير الداخلية "برجيس مونوري" الذي فنّد سياسة المحتشدات وصرّح بأنّ حالة الطوارئ الاستثنائية، هي التي قادت فرنسا إلى وضع الناس في "إقامة جبرية"، حيث اعتبرت الجمعية كلامه مجرد قول رجل سياسي، بينما الواقع يثبت بأنّها محتشدات خطيرة يعامل فيها الشعب بأبشع المعاملة في كل من "أفلو" و"شلال" (المسيلة) و"قلعة اسطل".

كما احتجّت الجمعية على سياسة غلاة الاستعمار الذين يدفعون الإدارة إلى ارتكاب أعمال القمع والبطش والإرهاب، ويعتبرون الإدارة مقصّرة في إخماد الثورة، بينما الحقيقة أنّ هذه الأساليب الاستعمارية تغذي الثورة وتحرّض الناس على تبنيها. ثمّ خاطبت الجمعية الحكومة بتقديم المحتشدين إلى المحاكمة إن ثبت إجرامهم بالأدلة، بدل الإبقاء عليهم في المحتشدات الفظيعة، فالسجن أفضل من المحتشدات، وإن ثبت بأنّها مجرد دسائس ووشايات مغرضة فطالبت بإطلاق سراحهم، ثمّ دعت إلى احترام كيان الأمة الإسلامية، والاستجابة لحرّيتها، واعتبرت الجمعية أنّ أقرب الطرق للوصول إلى الحل السلمي، "ليس هو طريق المحتشدات، ولا طريق السجن، ولا طريق المجازر البشرية، بل الطريق الوحيد، المضمون، هو طريق الاعتراف بالحق، والاستجابة لرغبة الأمة، وتمكينها من الحياة الحرّة الشريفة التي صمّمت على أن تحياها، ولن تقبل بعد اليوم حياة غيرها..."<sup>2</sup>.

أيضا، كان الشيخ أحمد التجاني، كثير المراسلات والاحتجاج إلى الحكام والوالي العام، وإذا تطلب الأمر الاتّصال برئيس الحكومة الفرنسية. فقد حضر الشيخ أحمد التجاني العيد الوطني الفرنسي بباريس في 14 جويلية 1945،

<sup>1</sup> السلامي، ص. 77.

<sup>2</sup> جريدة البصائر: "كلا. بل هي محتشدات"، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 1، 5.

لكونه من الأعيان البارزين في الجنوب الجزائري، فحمل بعض قادة الحركة الوطنية الشيخ مسؤولية أن يتدخل لدى الجنرال ديغول من أجل إطلاق سراح مساجين مجازر 08 ماي 1945، وبعد انتهاء الحفل وأثناء مغادرة الشيخ، طلب من ديغول إطلاق سراح المساجين في الجزائر، وقال له: بأنّ المجازر المرتكبة في حقّ الأبرياء عار يلطّخ سمعة فرنسا، فلا بدّ من إعادة الاعتبار للجزائريين بإطلاق سراح المساجين، فوعد ديغول الشيخ بإطلاق سراحهم. وفعلا قبل أن يرجع الشيخ إلى الجزائر تمّ إطلاق سراح المساجين السياسيين بموجب العفو العام (مارس 1946)<sup>1</sup>.

كما بعث الشيخ برسالة إلى الوالي العام في شهر جانفي 1953 مدافعا فيها عن أهل سوف، وما يعانون من فقر وجوع، وطالبا من الحكومة أن تدعمهم بالمال وتوفر لهم مناصب شغل، وهذا مقتطف من الرسالة: "... إن من واجبي أن أحيطكم علما ولا أكتف شيئا ما عن الحالة المفزعة التي أصابت القسم الذي أنا نائب عنه... ملحقة واد سوف الذي زرته دشرة دشرة وتفقدت أحوالهم... فإن واد سوف أعظمهم خصاصة وأكثرهم جوعا أوله قلة الغلة فإن أغلب سكانه لا يملك أكثر من نخلة أو نخلتين وزيادة على نقص الغلة وقلة المطر... وعليه سيدي الوالي العام ألفت نظركم وأطلب منكم أن تلفتوا نظر المجلس الجزائري أن ترسلوا إعانة مالية ذات بال توزع على الفقراء والمساكين وأن تلفتوا حكام الجهات الآنفه الذكر أن يحدثوا خدمات لجميع السكان وتوزع الخدمة على ساير الأهالي حتى لا يبقى أحد محروما من شيء من المال يتمعش به فإن فعلتم هذا بسرعة فإنكم يحبون أمواتا من قبورهم... وإني وعدت جميع الأهالي أني أبلغ حالتهم<sup>2</sup>...".

بينما في تونس، أكثر من اعتمد على أسلوب الاحتجاجات والإضرابات الائتلافية العام التونسي للشغل، هذا الأخير بعد اعتقال قادة الأحزاب في جانفي 1952 نظم إضرابا عاما مفتوحا، شاركت فيه كل المنظمات التونسية، حيث أغلقت كل الأسواق والدكاكين والمصانع والمقاهي، وشلتّ المواصلات والموانئ... إلخ. ونزل الناس إلى الشوارع غاضبين، مطالبين بإطلاق سراح الزعماء وهاتفين بحياة الملك وبالاستقلال<sup>3</sup>.

كما احتجّ الائتلاف في بيان له على قرار السياسة الرجعية للإدارة الاستعمارية بخصوص أجور العمال، الذي اعتبر قرار الزيادة غير مدرّوس وضئيل لا يتماشى مع متطلّبات الطبقة العاملة، ووجّه نداءه إلى كل العمال التونسيين من أجل الدخول في إضراب يوم 25 مارس 1954، احتجاجا على هذا القرار التعسفي. وقد برّرت الحكومة التونسية موقفها بأنّها اتّبعّت في قرارها "نفس القرارات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في فرنسا وفي الجزائر"، لكنّ الإدارة الاستعمارية - حسب بيان الائتلاف - قد أهملت أنّ الأجور المطبّقة في تونس قليلة جدّا عن الأجور المطبّقة في الجزائر وفرنسا في المجالات الصناعية والتجارية والفلاحية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> لقاء مع: المجاهد سي العيد محمدي، في بيته، يوم 18 فيفري 2010، مساء.

<sup>2</sup> غريسي، أعلام وأختام...، ص. 69، 70.

<sup>3</sup> البلهوان، ص. 189.

<sup>4</sup> جريدة النهضة: الخميس 25 مارس 1954، عدد 9219.

كذلك، الطلبة الزيتونيون، كانوا كثيري الاحتجاج والتظاهر على السياسة الاستعمارية، الرافضة إلى الاستجابة للإصلاحات، فقد أصدرت المحكمة العسكرية الفرنسية أحكاماً قاسية على المعتقلين، فحكمت يوم 25 جانفي على مجموعة من الشباب أغلبهم من الطلبة الزيتونيين بخمسة سنوات سجنًا، بتهمة التظاهر وإقامة الشغب<sup>1</sup>. وقد أيدت "الجامعة القومية للتعليم التونسي"<sup>2</sup> التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، كفاح الطلبة الزيتونيين ضد السلطات الفرنسية، بخصوص إضراب الجوع الذي نظّمته "لجنة صوت الطالب الزيتوني" يوم 20 أبريل 1950 في جامع الزيتونة، حيث جاء في بيانها الذي نشرته جريدة "الزهرة" يوم الأحد 23 أبريل 1950 ما يلي: "... فالجامعة القومية تحيي كفاح الطلبة الزيتونيين في سبيل إصلاح تعليمهم، وتؤيّدهم وتعلن كامل تضامنها معهم، وتحتجّ على موقف الحكومة السلبّي الذي يظهر في تهاونها بمهمّتها الثقافية، حتّى يحتاج الطلبة أنفسهم إلى الإضراب لحملها على النظر فيما تقتضيه مصلحة التعليم بالبلاد"<sup>3</sup>.

نلاحظ اهتمام الاتحاد العام بالثقافة العربية الإسلامية والتعليم التونسي، على الرغم من كونه منظمة نقابية تهتم بتحقيق مطالب العمال المهنية، إلّا أنّ دوره لم يقتصر فقط على حقوق العمال، بل تعدّى ذلك إلى الثقافة والتعليم، وهذا يؤكّد إحساس ووعي رجال الاتحاد بمسؤوليتهم الكاملة اتجاه البلاد والأمة العربية والإسلامية، وتصديهم لمشاريع السياسة الاستعمارية الرامية إلى مسح اللغة العربية والقضاء على الثقافة الإسلامية.

كان حزب الدستور يريد الهيمنة على الطلبة الزيتونيين، من أجل التقيّد بأوامره وتعليماته باعتبارهم قوة لا يستهان بها، أي أنّه يحرص على استغلال قوتهم وتنظيمهم من أجل الضغط على السلطات الاستعمارية، ومثال على ذلك، فقد عقدت "لجنة صوت الطالب الزيتوني" اجتماعاً يوم 10 أبريل 1950 من أجل النظر في مدى تحقّق مطالبهم من السلطات الاستعمارية، وكان فريق منهم يرى تنظيم إضراب مفتوح عن الدراسة حتى تتحقّق كل المطالب، وفريق آخر يرى في الإضراب اللاهائي خطورة على مستقبل دراسة الطلبة، وتدخل من الحزب انتصر فريق الإضراب المفتوح، والذي ابتداءً من يوم الحادي عشر من شهر أبريل<sup>4</sup>.

كما نظّمت "لجنة صوت الطالب" مسيرة مطلبية في العاصمة يوم 14/05/1951، وأخرى بمناسبة الاحتفالات بعيد العرش يوم 15/05/1951 أمام قصر قرطاج، ومظاهرات وطنية ضدّ حكومة محمد الصالح مزالي في 15 مارس 1954، من أجل المطالبة بتطبيق الإصلاحات في جامع الزيتونة، وفيما يتعلّق بالولاءات السياسية،

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 194، 195.

<sup>2</sup> اهتمّت الجامعة بمستقبل الثقافة العربية الإسلامية في تونس وطالبت بتعريب التعليم الدولي، واسترجاع الثقافة العربية الإسلامية مكانتها الطبيعية في القطر التونسي العربي الإسلامي، وسعت منذ تأسيسها إلى توحيد الثقافة التونسية، وإعطاء التعليم الزيتوني العربي الإسلامي المكانة التي يستحقّها وتطوير برامجها بالأساليب الحديثة التي تنقصه. ينظر. نويّرة، ص. 103، 104.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 103، 104.

<sup>4</sup> ص. 101، 102.

فقد انقسمت "لجنة صوت الطالب" إلى قسمين، قسم انضم إلى حزب الدستور القديم وآخر إلى الحزب الجديد، وحدثت بينهما مناقشات كثيرة وصلت إلى حد التصفيات الجسدية بينهما<sup>1</sup>.

### 2-3 الدعوة إلى الوحدة الوطنية.

في الجزائر وتونس، سعت كل المنظمات القومية إلى العمل في إطار الوحدة الوطنية، وعيا منهم بخطورة المرحلة، التي تتطلب تضافر كل الجهود، وتناسي الخلافات الإيديولوجية، من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، وهذا الأسلوب يعتبر وسيلة كفاح فعّالة ضدّ مخططات الإدارة الاستعمارية الرامية إلى تمزيق الحركة الوطنية.

فيما يتعلّق بالجزائر، فإنّ مكتب جمعية العلماء أصدر في شهر جانفي 1955، بيان له دعا فيه الأمة إلى الوحدة والتماسك من أجل الدفاع عن الحرية المسلوبة والحقوق المهضومة، واعتبر الوحدة هي الكفيلة بالخروج من الأزمة وتحقيق الأهداف والغاية الكبرى، كما دعا إلى الصبر عن المظالم، وأنّ الله ناصر المستضعفين<sup>2</sup>.

كما احتجّت جمعية العلماء في بيان لها صدر بتاريخ 10 جوان 1955، على مستقبل الشباب الجزائري، الذي يعاني من الخمول والجمود والتعاس في القيام بواجبه وتحرير بلاده، واتّهمت الإدارة الاستعمارية بالسبب في ذلك، التي منعت من التزوّد من العلم والثقافة، وحرمت من ثروات بلاده، وحاربت بكلّ الطرق، حتى أصبح جاهلا وفقيرا وسقيما، بفعل سياسة الاستعمار اللصوصية، ثمّ اعتبرت الجمعية بأنّ العلاج الوحيد يكمن في وحدة الجزائريين والاتّكال على أنفسهم من أجل النهوض بالأمة<sup>3</sup>.

كما كان شيوخ الطريقة التجانية يحرصون على وحدة الصف وإصلاح ذات البين بين قادة الثورة الجزائرية، حيث يذكر المجاهد الزعيم محمد الكبير ما قوله: "إنّ قائد الحركة الثورية بمنطقة وادي سوف، الطالب العربي والذي كان مركزه بالجنوب التونسي، أرسل ذات يوم برسالة إلى الشيخ يطلب منه أن تسلّم له في المستقبل جميع اشتراكات التجانيين من أهالي وادي ريغ وأهالي سوف عوض أن تسلّم لقادة الولاية السادسة. فأبى الشيخ هذا الأمر وإنما أعطاه جميع الدخل المالي للزاوية من بساتين الجريد بالجنوب التونسي وذلك حفاظا على وحدة صف الثورة واتقاء للفتنة"<sup>4</sup>.

كذلك، تونس، فقد تميّزت عن الجزائر بتجسيدها الحقيقي للوحدة الوطنية الداخلية التي جمعت كل الأحزاب والمنظمات التونسية، من أجل الاستقلال، فقد صدر في جريدة الصباح بتاريخ 28 ماي 1954 بأنّ المنجي سليم (حزب الدستور الجديد) ألقى خطابا أمام شيوخ الزيتونة وأساتذة مؤسساتها، ذكر فيه إسهاماتهم في سبيل الوحدة الوطنية، ومشاركتهم الفعّالة في معركة الوعي والمقاومة والحزم ضد الاستعمار، واعتبر الهدف المشترك هو استرجاع كرامة وشرف الوطن، ثمّ هنأ الزيتونيين بمشاركتهم في الكفاح المسلح إلى جانب الوطنيين، وعلى الرغم من تحمّلهم للعنف

<sup>1</sup> نويّة، ص. 105.

<sup>2</sup> المدني، ج3، ص. 54.

<sup>3</sup> محمد شهرة، "هل الشباب الجزائري كسول؟"، جريدة البصائر: الجمعة 10 جوان 1955، العدد 322، ص. 4.

<sup>4</sup> العروسي، ص. 15.

والضغط المسلط عليهم، إلا أنهم قاوموا ودعوا إلى الوحدة في سبيل أن تكون تونس مؤهلة لأخذ الحق في تسيير شؤونها الداخلية بنفسها<sup>1</sup>.

كذلك، بورقيبة ألقى خطابا أمام إدارات الاتحاد العام للعمال التونسيين في 12 جوان 1955. الذي بين فيه، أهمية الاتحاد ودوره في قيادة القضية الوطنية التونسية، وشهد له بدعوته إلى التعاون المشترك والوحدة بين الحركات الوطنية الذي يؤدي إلى النصر والنجاح، وتصديده للتشردم والانقسام. كما ثمن الأدوار التي قام بها أهم رجالات هذا التنظيم وهما: محمد علي والشهيد فرحات حشاد في نصره القضية الوطنية<sup>2</sup>.

### ثانيا: برامج وأهداف المنظمات:

تماثلت وتباينت برامج ومطالب وأهداف المنظمات القومية في كل من الجزائر وتونس، فالبعض منهم اعتمد على برامج وأهداف قريبة من الطرح الاستقلالي للأحزاب، والبعض الآخر اقتصر برنامجه وأهدافه على تحقيق مطالب ومشاريع إصلاحية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفق ما تسمح به القوانين الاستعمارية، وتجنّب البرامج الاستقلالية الصريحة، التي تعود عليه بالعنف والاضطهاد، وهناك من استطاع الدمج بين الاتجاهين، خاصة ما تعلق بالثقافة في تونس.

#### 1- المطالب والأهداف الاستقلالية.

في الجزائر، سبب الانقسام الذي حدث لنقابة (C.G.T) سنة 1947 تراجعاً كبيراً لعدد المنخرطين فيها، خاصة من جانب الأوربيين الذي انضموا إلى الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين والنقابات المستقلة، وإلى نقابة القوة العمالية، في المقابل كان هذا الانقسام إيجابياً على العمال الجزائريين، الذين عوّضوا ذلك النقص بانخراط عدد كبير منهم ضمن نقابة (C.G.T). وأمام تزايد عدد الجزائريين ظهرت الحاجة إلى تأطير نقابي جزائري، ففي شهر ديسمبر سنة 1946 أنشأت "لجنة التنسيق للنقابات المتحدة الجزائرية"، التي خطت خطوات بارزة في التكفل بالقضية الجزائرية، مما أدى إلى بروز التوجّه الاستقلالي في الكونفدرالية<sup>3</sup>.

كانت مواقف العمال الجزائريين ضمن (C.G.T) في غالبيتها تربط النضال النقابي بالنضال التحرري الوطني، فقد صرّح النقابي "دحمان بن قسوم"<sup>4</sup> في جويلية 1949 في مؤتمر الفدرالية النقابية العالمية بأنّ الاضطهاد الاستعماري في الجزائر مسّ كل الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما ذكر أنّ من بين أهداف النقابة محاربة الإمبريالية خاصة مشروع إدخال الجزائر في الحلف الأطلسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 14, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 2. La victoire, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah. P. 89, 90.

<sup>2</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 15, Op-cit, P. 60, 61.

<sup>3</sup> آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، ص. 71، 74.

<sup>4</sup> ولد سنة 1912 في بجاية، كان مناضلاً في الكونفدرالية العامة للعمل وفي الحزب الشيوعي الجزائري. آيت مدور، ص. 80.

<sup>5</sup> آيت مدور، ص. 80.



وقد حدث الاندماج بين النقابي والسياسي بصورة جلية سنة 1950 وظهر تأييد النقابيين الجزائريين للكفاح الوطني والدعوة إلى التحرر من النظام الاستعماري، فالمناضل النقابي عيسات ايدير كان من المحررين للمقالات النقابية في جريدة "الجزائر الحرة" التابعة لحركة انتصار الحريات، وقد تجاوزت المطالب الإطار النقابي، إلى الاحتجاج على الإدارة والسلطة الاستعمارية ورجال الأعمال المسيطرين على الوضع، وكانت الجريدة تظهر تأييدها للعمال الجزائريين في الانخراط في النقابة الشيوعية، كما تبدي نقدها للنقابة إذا تساهلت في الدفاع عن حقوق العمال. وكان ايدير ورفقائه يعالجون في الجريدة القضايا النقابية المغاربية والدولية ومواقف الزعماء في المغرب العربي، كفرحات حشاد (تونس) ومحجوب بن صديق (المغرب) اللذين قدّما الأولوية لتحقيق المطالب السياسية قبل النقابية، وفي تونس تعرّف ايدير على نشاط الأتحاد العام التونسي للشغل، وعلى حشاد وسفره إلى أمريكا واتّصاله بالنقابة الدولية الأمريكية لفك العزلة عن الأتحاد<sup>1</sup>.

كذلك، الأتحاد العام التونسي للشغل تميّز في نضاله عن نقابة الجزائر، بأنّ كان فكره النقابي قريبا من الفكر الوطني السياسي، وربما الجامع المشترك بينهما هو الاستغلال الاقتصادي الذي تقوده الشركات والمؤسسات الرأسمالية في تونس، على حساب ثروات الشعب<sup>2</sup>.

كما كانت للأتحاد مطالب سياسية، ففي مؤتمره الثالث من 15 إلى 17 أبريل 1949 ركّز في برنامجه على ضرورة تأمين المؤسسات العامة، ودعا إلى "استرجاع الشعب التونسي لسيطرته على المناجم والمواصلات والغاز والماء والكهرباء والملاحة والبنوك والأبحاث البترولية ومصانع الاسمنت والأراضي الفلاحية الكبرى"، فهذه في حد ذاتها مطالب سياسية تقضي على نظام الخماسة الذي كرسه الاستعمار من خلال التعدي على صاحب الأرض والحق، كما طالب الأتحاد بتشكيل وزارة تونسية ديمقراطية تتمتع بجميع الصلاحيات، وتعويض المجلس التونسي الكبير بمجلس أمة منتخب مسؤول أمام الشعب، وقد أقلقت هذه المواقف الاستعمار الفرنسي الذي راح يفكر في حل الأتحاد<sup>3</sup>.

كان لحشاد دورا رئيسا في التأثير على "مجلس الأربعين" وقد اتّخذ المجلس من خطاب عيد العرش (15 ماي 1951) مرجعا له، وتبّى المطالب الوطنية للشعب التونسي، فقد ظلّ حشاد يشكّل عائقا كبيرا أمام تنفيذ مشاريع سلطات الحماية في تونس، التي أنكرت شرعية المجلس وضايقت الباي من أجل قبول الإصلاحات، وأخذت تخطط لاغتيال حشاد، وفي يوم 05 ديسمبر 1952 نجحت "اليد الحمراء"<sup>4</sup> الإرهابية في اغتياله<sup>5</sup>.

طالب الأتحاد الجهوي بصفافس في بيان له صدر يوم 21 مارس 1954 بجملة من المطالب التي تصبّ في الشأن العام، وذلك بعد نقده اللاذع لإصلاحات 04 مارس 1954، التي تكرّس السيادة المزدوجة بعد طول انتظار

<sup>1</sup> فارس، عيسات ادير...، ص. 58، 59.

<sup>2</sup> غلاب، ص. 320.

<sup>3</sup> آيت مدور، ص. 214، 215، 239.

<sup>4</sup> اليد الحمراء: عصابة إجرامية أنشأها "كولونا" زعيم المعمرين الفرنسيين، ارتكبت العديد من الجرائم بين سنتي 1952 - 1953 ضدّ التونسيين من أجل القضاء على المقاومة. ينظر. البورصالي، ص. 79.

<sup>5</sup> البكوش، ص. 114. وأندري جوليان، ص. 294، 295.



من الشعب الذي يريد حكما ذاتيا خاليا من المشاركة التامة في الحكم والتسيير، وقرّر المشاركة في إضراب 25 مارس 1954 الذي أعلنه الائتّاح العام التونسي للشغل، وطالب الحكومة الفرنسية بإنشاء وزارة تونسية صرفة، ومجلس تونسي يتشكّل بالانتخاب الحر المباشر، وإرجاع الوظيفة العمومية إلى التونسيين، وتشكيل قانون مالي خاص بالفلاحين، وتغيير قانون المنح العائلية، وتحديد العقود المشتركة، ووضع برنامج جادّ للحد من البطالة، وتأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي، وزيادة الأجور بنسبة 30%<sup>1</sup>.

وعند اشتداد المقاومة الشعبية التونسية، طالبت النقابة خلال سنوات 1955 و 1956 بالاستقلال التام أي عودة الأرض لأهلها، وانظم الفلاحين إلى حركة "الفاقة"، في المقابل سعى حزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة - الذي ظفر بالاستقلال الداخلي - إلى تقسيم الطبقة العاملة سنة 1956 ثمّ ضرب النقابة العمالية أساسا وقتالها مع الجيش الفرنسي<sup>2</sup>.

أما جمعية العلماء المسلمين أو الحركة الإصلاحية في الجزائر، التي ظهرت سنة 1931 بقيادة بن باديس، فقد طالبت باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وفصل الدين عن الدولة، كما تبنّوا الحل السلمي للقضية الجزائرية، وفي أفكارهم السياسية كانوا قريبين من المسعى السياسي للاتّاح الديمقراطي ابتداء من سنة 1946<sup>3</sup>. وهذا ما أكّده المجاهد بلعيد عبد السلام في مذكراته بأنّ "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم يكن لها أي دور سياسي، بل كان موقفها متقاربا مع موقف فرحات عباس من الثورة،..."<sup>4</sup>. على الرغم من أنّ الجمعية، ابتداء من سنة 1945 حدث تحوّل في أفكار قادتها، الذين انضموا إلى "حركة أحباب البيان والحرية"، مع حزب الشعب، والتقت أهدافهم في الجانب السياسي مع مطالب حركة أحباب البيان والحرية<sup>5</sup>.

ثم تطوّرت أهداف الجمعية من مجرد المطالبة بفصل الدين عن الدولة الفرنسية وحرية المساجد، إلى المطالبة بحل شامل للقضية الجزائرية، ونستدل بما جاء في بلاغ مكتب الجمعية في 18 جوان 1954 بإمضاء نائب الرئيس محمد خير الدين حيث أعلن المكتب ما يلي: "... يعلن المكتب الدائم أنّ الأمة قد يئست من الحكومة ومن المجلس الجزائري المدلس، ومن عدالة الدولة في هذه القضية. وأنّ المحاولات العديدة التي حاولتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قصد الوصول إلى حلّ موفق معقول لهذا المشكل لم تأت بنتيجة. وأنّ الحكومة والمجلس الجزائري المزيف قد أظهرتا من سوء النية أثناء دراسة هذه القضية، ومن الرغبة الجاحمة في إبقاء الدين الاسلامي أسيرا والمساجد مغتصبة

<sup>1</sup> جريدة النهضة: الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216.

<sup>2</sup> ايفانوف، مجلة دراسات عربية، المرجع السابق، ص. 79.

<sup>3</sup> حربي، حياة تحدّ وصمود، ص. 78، 79.

<sup>4</sup> بلعيد عبد السلام، "وقائع وتأمّلات..."، جريدة الشروق، الأربعاء 13 سبتمبر 2017، العدد 5575، ص. 6.

<sup>5</sup> Harbi, 1954, La guerre commence en algérie, Op-cit, p. 44,45.

والأوقاف مسروقة، والمكتب يعتقد على ضوء الحوادث<sup>1</sup>، وقياسا على كل ما وقع، أن هذه القضية الدينية لا تجد حلاً عادلاً إلا ضمن حل كامل للقضية الجزائرية التي هي وحدة لا تتجزأ...<sup>2</sup>.

إلا أنّ برنامج الجمعية ظلّ يدعو إلى نبد العنف، لهذا لم يستقبلوا الثورة التحريرية بفرحة، باستثناء العربي التبسي الذي أدرك بدكائه السياسي بأنّ الخضوع للقوانين الفرنسية أصبح من الماضي، رغم تحفّظه من الراديكاليين "المتطرفين" من حزب الشعب، وأحكامه المسبقة عليهم، ومع ذلك لم يحزّك في دمج جمعية العلماء في الوسط الثوري، ربّما لأنّ تأثيره في الجمعية لم يعد مثل السابق، فقد همّشه أعداؤه ومنافسيه في الجمعية<sup>3</sup>.

فرجال الجمعية كانت لهم رؤية خاصة للاستقلال، فهم يعتقدون أنّه: "يجب قبل كل شيء تربية شعبنا وعندما يعي سنطالب بالاستقلال"<sup>4</sup>. وهذا ما أكّده أيضا "أحمد بن بلة" الذي ذكر أن مواقف الجمعية لم تكن لتنتهي إلى المطالبة بالاستقلال، مستدلاً بأفكار "محمد عبده" الذي يقول: "أولا لا بد من تكوين رجال ولا بد من وقت طويل لتكوين جيل جديد"، وذكر بن بلة أن هذا الشعار رفعه قادة الجمعية ضدّ التيار الثوري، ونفس القول صرّح به كل من العربي التبسي والفضيل الورتلاني سنة 1954 للرئيس جمال عبد الناصر الذي انتقد موقفهم من تفجير الثورة في الجزائر أثناء توقّفهما بالقاهرة في طريقهما إلى البقاع المقدسة، فكان جوابهما "لا يمكننا محاربة فرنسا والانتصار عليها بشعب جاهل، يلزمنا تكوين جيل من الشباب المثقف والواعي قبل التفكير في تفجير الثورة"، فردّ عليهما عبد الناصر قائلاً: "كيف يمكن الانتظار ونار الثورة تلتهب تونس والمغرب هذا غير ممكن لا بد من تفجير الثورة في الجزائر إن الشعوب لا تنتظر إلا هذا"<sup>5</sup>.

وهذا الصراع في الأفكار والبرامج بين جمعية العلماء والتيار الاستقلالي، أدخل الجمعية في اصطدام مع حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات، ووصل الأمر إلى المبارزات الصحفية الحادة بينهما، التي شارك فيها إبراهيم بقلمه<sup>6</sup>.

الزيتونيون من جهتهم، كانت لهم مطالب سياسية جريئة تتعلق بقضية تونس وبالقضايا العربية، على الرغم من أفكارهم الدينية، وسبّب لهم هذه المطالب اختلافات وتشنّجات مع قادة حزب الدستور الجديد، وتضاعفت إلى حد الإقصاء والتهميش من طرف الحزب، خاصة بعدما لم يستطع السيطرة على الطلبة الزيتونيين، فعندما تكوّنت في مدينة تونس "جامعة الجمعيات" وأسندت رئاستها إلى الزيتوني الحبيب نويّرة، التي مهمّتها النهوض بالحركة الأدبية والتنسيق بين أنشطة كل الجمعيات، وعلى الرغم من كون الحبيب نويّرة وطني ومن أعضاء الحزب الجديد وأخوه الهادي نويّرة من أعضاء الديوان السياسي، إلا أنّ انتماءه إلى جامع الزيتونة، جعل بعض مسؤولي الحزب يقاومون نشاطه، وفي احتفال

<sup>1</sup> تونس والمغرب.

<sup>2</sup> خير الدين، ج1، ص. 382، 383.

<sup>3</sup> حربي، ... 1954، المصدر السابق، ص. 44. وكايفي، ص. 74، 75، 156.

<sup>4</sup> مشاطي، ص. 39، 40.

<sup>5</sup> بن بلة، المسيرة، ص. 58، 72.

<sup>6</sup> المدني، ج3، ص. 40.

"العيد العالمي للشباب الديمقراطي" الخاص بالمعسكر الاشتراكي، يوم 21/02/1949، وحتى لا ينفرد الشيوعيون بإعداد برنامج الاحتفال، قرّر حزب الدستور وكذلك "جامعة الجمعيات" المشاركة في وضع برنامج التظاهرة، وفي الاجتماع حاول مندوب حزب الدستور الجديد السيطرة على الموقف وفرض آرائه، ولم يترك المجال للطلبة الزيتونيين لإبداء رأيهم، لكنهم أعضاء في الحزب، وباعتبار أنّ مندوب الحزب الحاضر في الاجتماع هو الممثل الرسمي، وهذا ما لم يقبله الطلبة الذين أرادوا المشاركة بكيانهم الخاص في هذه المناسبة الشبابية العالمية، واصطدموا مع المندوب وشكوه إلى قادة الحزب، والأدهى أنّه حصل اتفاق بين مندوب الحزب الشيوعي ومندوب الحزب الدستوري لمنع مشاركة الطلبة الزيتونيين في الاحتفال إرضاء للشيوعيين، لأنّ الطلبة أرادوا إثارة موضوع "مأساة فلسطين" ورفض التقسيم، وكرد فعل قرّر طلبة "جامعة الجمعيات" مقاطعة الحفل، وإقامة حفلا كبيرا خاصا بهم في مكان آخر وفي نفس اليوم، حضره الهادي نوييرة عضو الديوان السياسي، وعدّة شخصيات من شيوخ الزيتونة، والذي حقّق نجاحا باهرا، وخرج الحفل بعريضة تضم آلام الشباب التونسي وآماله من مطالب مختلفة يسعى إلى تحقيقها، من أجل إرسالها إلى مركز "المنظمة العالمية للشباب"، وفي الأخير طالبوا "من شباب العالم تأييده للحصول عليها، حتى يمكن للشباب التونسي أن يحيا حياة سعيدة ملؤها الراحة والسلام"<sup>1</sup>.

وقد كتبت جريدة "النهضة" على هذا الاختلاف في عددها يوم السبت 19/02/1949 ما يلي: "جاءنا بيان من اثني عشرة مؤسسة من جمعيات الشباب التونسي، يعلنون فيه أنّهم يرفضون المشاركة في حفلات العيد العالمي للشباب الديمقراطي، التي ستقع يوم 21 الجاري وذلك لما ظهر من المهينين لهذا العيد المنتمين لبعض الهيئات السياسية، من إرادة احتكار الحفلات وعدم اعتبار أيّة مؤسسة أخرى، ولما تبين أيضا من أنّ برنامج الحفلات السكوت عن مأساة فلسطين العربية إرضاء لليهود والشيوعيين، ولذا قرّرت الجمعيات المشار إليها إقامة احتفال خاص في نفس اليوم بهذه المناسبة"<sup>2</sup>.

يرجع رفض الحزب الدستوري والحزب الشيوعي مشاركة الطلبة الزيتونيين في الاحتفال، ربما إلى تناول الطلبة لقضية فلسطين، وهذا الأمر يعتبر مطلب سياسي خطير، وموقف وطني إسلامي بامتياز، الذي يتعارض مع سياسة حزب الدستور الذي ينتهج في هذه الفترة سياسة الحوار والتفاوض مع سلطة الحماية من أجل فرض الإصلاحات.

## 2- المطالب والأهداف الإصلاحية.

إنّ أكثر من مثّل الاتجاه الإصلاحية في برامج ومطالبه في الجزائر، هي جمعية العلماء، نظرا لكونها جمعية دينية تهديبية، لا تمارس السياسة بحكم القانون مثل الأحزاب، وعلى الرغم من طابعها الديني إلا أنّها كانت لها مقترحات وبرامج إصلاحية تصبّ في الإصلاح السياسي. ففي بيان للجمعية في 7 ديسمبر 1954، قدّمت رأيا لحل الأزمة الجزائرية، وذلك من خلال طلب الحكومة الفرنسية بضرورة تغيير الأوضاع تغييرا جوهريا يكون على "قاعدة ديمقراطية

<sup>1</sup> نوييرة، ص. 94، 95، 96.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 95.

حرّة واعلان برنامجها اعلانا صريحا" ومخالفة غلاة المستعمرين الذين يريدون سياسة العنف والقتل الجماعي، وبصورة أخرى، طالبت الجمعية بتطبيق قانون الجزائر لسنة 1947<sup>1</sup>.

كما أصدرت الجمعية بيانا في جريدة البصائر بتاريخ 17 ديسمبر 1954، انتقدت فيه المعمّرين الذين رفضوا طلب حل المشكل الجزائري بـ "إلحاق الجزائر بفرنسا على قاعدة العملات الفرنسية دون ميز أو فرق أو محاباة، ومع تمتع الجميع بكل الحقوق وبكل الواجبات" بحجة أنّ الإلحاق - في نظر المعمّرين- نهاية للاستعمار ولا امتيازات المستعمرين.

كما رفض المعمّرون أيضا طلب "الأمة" فيما يتعلّق بالاستقلال الداخلي، وذلك "بإنشاء حكومة جزائرية ومجلس نيابي جزائري، وديمقراطية حقيقية فوق أديم هذه الأرض ذات الطابع الخاص والميزة الخاصة"، باعتبار أنّ هذا الطلب هو عين الانفصال، وبه يفقد المستعمرين كل امتيازاتهم.

ثمّ أكّد بيان الجمعية بأنّ الجزائر "موضوعة على كف عفريت؟" لأنّ المستعمرين يريدون فقط "المحافظة على النظام الاستعماري الحاضر" وقمع وإعدام وسجن كل من يرفض ذلك، فغايتهم الحفاظ على السلطة وإخضاع الجميع، ولا يريدون حلّا للقضية الجزائرية إلا على هذا الأساس<sup>2</sup>.

الملاحظ على الجمعية بعد اندلاع الثورة التحريرية، وقبل انضمامها إليها، لا زالت تؤيّد فكرة الإصلاحات، والغريب أنّها تعتبر مطلب الاستقلال الذاتي هو مطلب الأمة الجزائرية، في حين أنّ هذا المطلب كان يريده فقط حزب البيان لفرحات عباس. وبذلك اقتصرّت إصلاحات الجمعية في إطار العلم الفرنسي.

وفي مقال لجريدة البصائر بتاريخ 25 جوان 1955، ذكر أنّه لا يمكن "إصلاح حال شعب أو أمة أو النهوض بمجتمع ما، إلا إذا تناول الإصلاح فيها سائر نواحي الحياة، فكان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في آن واحد، فهل يتم مثلا إصلاح اجتماعي إذا لم يتركز على إصلاح سياسي واسع يغيّر الأوضاع القائمة بما يسن من تشريع جديد أو يطبق ما كان من قوانين المساواة والعدل الاجتماعي؟"، كما اعتبر المقال أن الحكم الفاسد هو سبب المصائب والتخلّف وعين الشر، ثمّ فنّد المقال شبهة أنّ المشكل الجزائري مقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل يضاف إليه الجانب السياسي بشهادة المسؤولين الفرنسيين<sup>3</sup>.

دافعت الجمعية في عديد البيانات والمقالات على حرمة الأوقاف الإسلامية، وعارضت كل محاولات السيطرة عليها وضمّها إلى الإدارة، وكانت تنادي بفصل الدين عن الدولة، وفي مقال للجمعية في جوان 1955 ندّدت فيه بقرار الإدارة البلدية بالجزائر العاصمة الذي يقضي بضمّ المكتب الخيري الإسلامي الحكومي إلى "المكتب الخيري

<sup>1</sup> الزبيري، ص. 183.

<sup>2</sup> جريدة البصائر: "الجزائر فوق كف عفريت"، الجمعة 17 ديسمبر 1954، العدد 297، ص. 1، 2.

<sup>3</sup> باعزيز بن عمر، "في مجتمعا الجديد، شبهة تزول"، جريدة البصائر، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 3.

الأوربي" واعتبرت الأمر انتهاكاً لحرمة الوقف الإسلامي ومنع لتصرف المسلمين فيه، واستيلاء على الوقف، ثم طالبت الإدارة بالإقلاع عن الاعتداء على أوقاف المسلمين وإرجاعها لأهلها<sup>1</sup>.

وقد رسمت الجمعية لنفسها برنامجاً قائماً على:

- الاعتماد على التربية والتعليم وتشديد المدارس الحرة والنوادي والتركيز على الحركة الشبابية.

- العمل من خلال العمل الصحفي كجريدة «السنة، الصراط، الشريعة والبصائر».

- محاربة الطرق الصوفية بالاعتماد على الفكر الوهابي المتشدد<sup>2</sup>.

- تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات، وفق فلسفة "التجديد الإسلامي التي ظهرت في العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر".

- الدفاع عن الشخصية الجزائرية (العروبة والاسلام)<sup>3</sup>.

وبخصوص الصراع بين جمعية العلماء والطرق الصوفية في الجزائر، يذكر أحمد بن بلة أنه أخذ طابعا حاداً وبشكل مباشر، واعتبر أنّ هذه المسألة - محاربة الطرق الصوفية - كانت ضمن أولويات الجمعية، ثمّ تساءل قائلاً: "هل يجب إعطاء الأولوية للكفاح ضد الاستعمار أو الشروع بالدرجة الأولى في تنقية العقيدة، وبالنتيجة مواجهة الطرق الدينية"<sup>4</sup>.

كما ذكر المجاهد بلعيد عبد السلام بأنّ "... جمعية العلماء التي وجدت لمحاربة الزوايا تحولت إلى زاوية جديدة، تمارس سلطتها على توجهات المجتمع..."<sup>5</sup>.

حقيقة الصراع نابعة من الاختلاف الفكري بينهما، والتكوين الإيديولوجي لكلّ جهة، فتكوين أغلب رجال الجمعية، كان على شيوخ الشرق الأوسط، وعلى سبيل المثال، يذكر محمد قنانش أنّه عندما حلّ الإبراهيمي بتلمسان أصبحت السنة والبدعة على ألسنة جميع الناس بدل الوطنية والاستعمار، وظهرت الخصومة بين الزوايا ورجال الجمعية، حيث كان الإبراهيمي ينتقد الإمام مالك والشافعي والعلماء القدامى في الجلسات العامة، وأصبح كل من هبّ ودبّ يصدر الفتوى. وقد تأكّد لقنانش أنّ الإصلاح الديني ليس هو طريق الحرية والاستقلال<sup>6</sup>.

وقد كانت الطرق الصوفية من جهتها تصبّ برامجها في الإصلاح الديني والاجتماعي وحتى الاقتصادي، وأهم ركيزة تعتمد عليها في مجال تحصين العقيدة هو تحفيظ القرآن الكريم ونشر السنة المطهرة، وترسيخ حب الوطن في الشباب، وإعطاء معلمي وحفظة القرآن مكانة مرموقة في المجتمع.

<sup>1</sup> جريدة البصائر: "اعتداء جديد على حرمة الأوقاف الإسلامية"، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 1، 2. وكافي، ص. 63.

<sup>2</sup> ديدي، ص. 39.

<sup>3</sup> خير الدين، ج1، ص. 349.

<sup>4</sup> بن بلة، وثائق...، ص. 38.

<sup>5</sup> عبد السلام، "وقائع وتأمّلات..."، جريدة الشروق، الأربعاء 13 سبتمبر 2017، العدد 5575، ص. 6.

<sup>6</sup> مرزوق، ص. 71، 75-76، 197، 198.

ومن أجل النهوض بالمجتمعات العربية والإسلامية، ممّا تعاني منه من ركود اجتماعي، اعتمد شيوخ الطريقة التجانية على منهج تربوي تعليمي، متبنين في نظرهم الإصلاحية ثلاثية الشيخ الحاج علي التماسيني<sup>1</sup> "اللوحة والسبيحة والمسيحة حتى تخرج الرويحة"، إشارة إلى "العلم والعمل والعبادة"، ومحاولة عصرنتها بما يتماشى مع كل زمان، حيث كانت الزاوية تستدعي العلماء من كل الأقطار للتدريس في زواياها، وتكرم أهل العلم، من أجل إنتاج نُهضة علمية في المجتمع، ومن درّسوا في زاوية تماسين الشيخ محمد بن جديدي (1882-1938)، الشيخ محمد الطاهر بن عماره شوشان (1865-1946)، الشيخ عبد الله اليحياوي التبسي، الشيخ عثمان النفطي، الشيخ الصادق التجاني<sup>2</sup>. وكانت هذه الدروس تلقى في زوايا الطريقة التجانية، وهدفها توعية المجتمع والدعوة لوحدة الصف وترسيخ الشعور بالانتماء للوطن والدفاع عنه ضدّ الاحتلال.

إذا نظرنا إلى هذه المقولة ( اللوحة والمسيحة والسبيحة حتى تخرج الرويحة إشارة منه إلى العلم والعمل والعبادة) اتّضح لنا أنّ اللوحة تستعمل لحفظ القرآن فهي ترمز للعلم، أما المسيحة تستعمل لحرث الأرض قديما فهي ترمز للعمل، وأما السبيحة وسيلة للعدّ عند ذكر الله فهي ترمز للعبادة<sup>3</sup>.

وقد أرسل الشيخ أحمد التجاني سنة 1930 بعثات من الطلبة إلى جامع الزيتونة، وفي سنة 1940 بعث مجموعة من النسوة، وحظي معلّمو القرآن في عصره - بين زاويتي تماسين وقمار- بحفاوة وتشجيع كبير، نذكر منهم: الأخوين أحمد بن السّاء، الطاهر بن السّاء، المختار النائلي<sup>4</sup>.

كما جلب الشيخ أحمد التجاني مختلف الجرائد الوطنية والعالمية إلى الزاوية منها: مجلات وجرائد تونس: المجلة الزيتونية، الزهرة، النهضة، إفريقيا الفتاة، العلم، التعليم، الاتحاد الغنمي، الثريا ولسان الشعب. ومجلات مصر: الهلال، الهداية الإسلامية، مجلة الإسلام، الصباح، الثقافة، نور الإسلام والكواكب. بالإضافة إلى جرائد ومجلات لبنان، العراق، المغرب، فرنسا، إيران، الصين والجزائر<sup>5</sup>.

كما كانت الزوايا في كلّ عصر وزمان تراقب الأخلاق العامة للمجتمع، وتقف ضدّ الدعارة وشرب الخمر ولعب الورق وتمنع التدخين، علما أنّ هذه المفاسد كانت تنشرها الأوساط الاستعمارية في المجتمع الجزائري<sup>6</sup>.

كانت الزوايا في المجال الاجتماعي، مقصدا للناس أثناء النوائب والأزمات، وملاذا للفقراء والمساكين ومحطة لعابري السبيل، وذلك بإيوائهم ومساعدتهم ماديا وتوفير الطعام لهم، ومكانا لحل الخلافات والخصومات وإصلاح ذات

<sup>1</sup> أبو الحسن الحاج علي التماسيني: ولد بتماسين، ولاية ورقلة بالجزائر، عام 1766، شبّ في بيت صلاح وتقوى، حفظ القرآن الكريم، عرف عنه منذ طفولته، الحكمة ومكارم الأخلاق، أسّس زاوية تماسين سنة 1803، وكان شعاره المشهور: "العلم، العمل، العبادة". توفي سنة 1844. ينظر. منشورات الزاوية التجانية تماسين، الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم، ص. 9-10.

<sup>2</sup> غريسي، أعلام وأختام، ص. 63.

<sup>3</sup> أمينة تجاني، مقارنة سيميائية للثلاثية العرفانية اللوحة المسيحة السبيحة (علم عمل عبادة)، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص. 43.

<sup>4</sup> غريسي، أعلام وأختام، ص. 63، 64.

<sup>5</sup> نفسه، ص. 63.

<sup>6</sup> بن بلة، وثائق...، ص. 40.

البين، فكثيراً ما تشبّت النزاعات بين القبائل والعروش فيلجأ أهل المنطقة لشيوخ الزاوية وأعيانها لحلّها. وعلى الرغم من محاولات الاستعمار الفرنسي التضييق على الشعب الجزائري، واستبدال القوانين الإسلامية - في مجال القضاء - بالقوانين الفرنسية، إلا أنّ الزوايا ظلّت ملجأ السكان من أجل فكّ خلافاتهم، وهذا يؤدي إلى إحداث اللحمة بين المجتمع، والتصديّ لما يدبّره المحتل في نشر سياسة فرق تسد، كما تمثّلت أدوارهم الاجتماعية أيضاً في قضاء حوائج الناس والدفاع عن المظلومين، وخدمة المجتمع، وتشير الوثائق التاريخية إلى تدخل الشيخ لدى السلطات الاستعمارية لوقف الضرائب المسلّطة على سكان ورقلة في 1952/12/26، التي أثقلت كاهلهم، وأيضاً، الرسالة المرسلة من الشيخ حسني إبراهيم بن محمد الطيب الشريف نائب الطريقة القادرية بورقلة إلى الشيخ أحمد التجاني التماسيني في 22 مارس 1949 يطلب فيها تدخله لدى السلطات الاستعمارية، وهذا مقتطف منها: "أما بعد ... انه شتّف مسامعنا وأن الدولة تريد تأخير جميع الترجمات الذين بالوطن الصحراوية عن وظائفهم ... أطلب من كرمكم وجودكم تبثّ مقالة في المجلس المعهود من أجلهم ليقفوا على الحالة المعهودة"<sup>1</sup>.

كما توجه أحمد التجاني بتاريخ 20 أكتوبر 1941 إلى الجزائر العاصمة رفقة مجموعة من الأعيان، من أجل مقابلة الوالي العام "ستيل" بغية الدفاع عن منطقتي سوف ووادي ريغ من دخول آلة تبخّر من تجار مرسيليا إلى المنطقة، التي كادت أن تفسد غلّة التمر، الذي هو مصدر معاش أهل الجنوب، وفعلاً استجابت السلطات الاستعمارية لطلبهم<sup>2</sup>. وبمجهوده كعضو في المجلس الجزائري لفترتين متتاليتين وعضو في مجلس عمالة الواحات، حقّق أحمد التجاني عدّة مطالب لمنطقتي وادي سوف ووادي ريغ، منها: سنة 1953 حصل على تعيين وإصلاح الطريق بين (بسكرة وقمار)، ثم الحصول على طريق (تقرت - الوادي) في مجلس العمالة، وأنشأ عيناً للسقي في منطقة المغير لتعمّ فائدتها سكان المنطقة، وأصبحت تسمّى تلك القرية في ما بعد بقرية "عين الشيخ" نسبة إليه<sup>3</sup>.

وكانت الزاوية التجانية تُدعّم ماليًا الجمعيات المهتمة بالمجال الاجتماعي الخيري، كالدمع الذي قدّمه الشيخ أحمد التجاني لجمعية السلام لرعاية الأيتام بقسنطينة سنة 1953، ومدرسة العرفان بعين مليلة، 1953، وجمعية النهوض بالتلميذ التابعة للكلية الكتانية بقسنطينة سنة 1957، جمعية آباء تلامذة الليسي الفرنسي الإسلامي بابن عكنون سنة 1958<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رسالة الشيخ حسني إبراهيم بن محمد الطيب الشريف نائب الطريقة القادرية بورقلة إلى الشيخ أحمد التجاني التماسيني أرشيف الزاوية التجانية بتماسين. وعقبة، "الزاوية التجانية بتماسين ودورها الاجتماعي بالمنطقة"، ص. 152-155. وحوة بابي، الجهود الدعوية للزاوية التجانية بمنطقة تماسين - دراسة ميدانية - مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر ل.م.د تخصص الدعوة والثقافة الإسلامية، إشراف بوبكر عواطي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 56.

<sup>2</sup> غريسي، أعلام...، ص. 71.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 69-72.

<sup>4</sup> غريسي، الدور التنويري...، ص. 63، 64.



بينما في تونس، كانت للزيتونيين نظرة إصلاحية للمجتمع التونسي، تشارك في ذلك مع جمعية العلماء والزوايا، من خلال الدفاع عن حقوق المجتمع ومطالبه لدى السلطات الاستعمارية، وتأييد الحزب الدستوري في مطالبه وبرامجه أحيانا.

فقد وقفت "لجنة صوت الطالب الزيتوني" بالمرصاد لوزارة "مصطفى الكعك" وطالبت بسقوطها، وبعصرنة التعليم الزيتوني، وتمكين الزيتونيين من التوظيف في الإدارات التونسية، وتعريب الإدارة، وإضافة تعليم اللغات الأجنبية في برنامج الزيتونة، وبناء الكليات، كما كانت الجرائد التونسية تنقد سياسة مدير المعارف الفرنسي "مسيوباي" المعروف بمعاداته للتعليم الزيتوني ووقوفه ضدّ تحقيق طلباتهم، وكان حزب الدستور والاتحاد العام التونسي للشغل يشجّعان الزيتونيين على مواصلة النضال<sup>1</sup>.

كذلك عندما انعقد مؤتمر هيئة "صوت الطالب الزيتوني" أيام 13/12/11 نوفمبر 1955، استجاب إلى دعوة الحضور بعض الشخصيات الحزبية الوطنية من بينها: صالح بن يوسف وأحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وقد تكلم الحبيب نويرة نيابة عن لجنة "صوت الطالب الزيتوني"، ودعا الطلبة إلى مواصلة السعي لتحقيق المطالب المادية والعلمية والفنية من أجل إصلاح التعليم الزيتوني، وتحسين مستوى الطلبة، وأشار في كلمته على ضرورة المحافظة على قوة الحزب ووحدته، ودعوة الطلبة إلى عدم الانسياق وراء الخلافات الحزبية والنزاعات الشخصية<sup>2</sup>.

كذلك الاتحاد العام التونسي للشغل كانت له مطالبه الاقتصادية والاجتماعية، التي يختلف فيها عن بقية المنظمات القومية التونسية، فقد طالب بالزيادة العامة في الأجور، وتنظيم التقاعد والعقود المشتركة والمنح العائلية، وتسوية المشاكل الاقتصادية، وتحسين وضعية الفلاحين من حيث الأجور والمنح العائلية والعطل المدفوعة الأجر، وفي مؤتمره الثالث أيام 15-17 أبريل 1949 طالب بمقاومة البطالة، وحق الجميع في العمل، وإقرار إجبارية التعليم، ومن بين أهداف الاتحاد، "الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاقتصادية والمهنية للأجراء" و "التدخل لدى السلطات العمومية والسلطات العليا في هذا الشأن من أجل تحقيق الإصلاحات الضرورية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي" و "الدفاع عن الحريات الديمقراطية العامة والحقوق الطبيعية للفرد"<sup>3</sup>.

اهتمّ الاتحاد بالمرأة التونسية، وبمحاورة الأمية ونشر التعليم، واعتمد على سياسة الانفتاح مثل استقطابه لشيوخ الزيتونة، ولا أدلّ على ذلك إسناد الرئاسة الشرفية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد في سنة 1946 للشيخ الفاضل بن عاشور المدرّس بجامعة الزيتونة، ومشاركته في أغلب أنشطة الاتحاد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> السلاحي، ص. 62، 65.

<sup>2</sup> نويرة، ص. 124.

<sup>3</sup> آيت مدور، الحركة النقابية، ص. 214، 215، 229، 230.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 213، 230، 232.

كما قاطعت "الجامعة العامة للموظفين التونسيين" إضراب الموظفين الفرنسيين في شهر أفريل 1948، الذين طالبوا بالتشبث بمبادئ ميثاق "فلاندا"، واسترجاع امتيازاتهم المتمثلة في الثلث الاستعماري، وقد أيد إضرابهم الأتحاد النقابي لعملة القطر التونسي وغيرها من النقابات ذات التوجه الاستعماري، كما دافعت الجامعة عن مطالب التونسيين في عديد المواقف حول قضية الوظيفة العمومية، وعبرت على مطالبها في جريدتها "صوت الموظف التونسي" أو صحيفتها الأسبوعية "الرسالة"، وطلبت من خلال مؤتمراتها المنعقدة في أوت 1948 وأفريل 1949 وأفريل 1950، بما يلي:

- إلغاء معاهدة فلاندا.

- إدارة تونسية تخضع للمساواة دون تمييز.

- اعتماد اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الإدارة.

وقد ساند الأتحاد العام التونسي للشغل مطالب الجامعة من خلال لوائح مؤتمره في 15 و 16 و 17 أفريل 1949، وشاركهم في إضراب 25 أكتوبر 1950، وإضراب 23 نوفمبر 1950، بينما يذكر "المستيري" بأن الجامعة تابعة للأتحاد العام التونسي للشغل<sup>1</sup>.

تشارك جمعية العلماء في بعض مطالبها مع الأتحاد العام التونسي للشغل ومع أفكار المنظمات النقابية عموماً، من حيث الدفاع عن حقوق العامل الجزائري، ففي مقال لجريدة البصائر في 05 نوفمبر 1954 بعنوان: "رفع مستوى العامل الجزائري"، تطرقت فيه الجريدة إلى التصريحات الرسمية التي تدعو إلى إلحاق العامل الجزائري في الأجر بمستوى العامل بفرنسا، حيث اعتبرت الجمعية هذه الدعوة "... اعترافاً صريحاً بما في الجزائر من غمط وإجحاف بحقوق العامل الجزائري سواء أكان من عمال الصناعة أو التجارة أم من عمال الفلاحة؟ ولكن لا يكفي لرأب الصدع ... أن يدعى إلى رفع مستوى طائفة من العمال الجزائريين وتحسين حالهم فحسب، بل إن حل مشكلة العمل في الجزائر يتوقف على إيجاد العمل لهذا الجيش العاطل الذي تزخر به شوارع المدن الجزائرية وتتألف منه جموع للتشرد ربما ضاقت عنها البادية والحاضرة على السواء، وهي ظاهرة خاصة بالعنصر الأهلي، أما العنصر الأوربي فهو في عيشة راضية..."، كما انتقدت الجريدة سياسة الحكومة التي مكنت الأجانب من السيطرة على مقاليد الاقتصاد، مما جعل حياة الناس في بؤس وغبن، وخلفت مشاكل اجتماعية كثيرة، كل ذلك مخافة من إغضاب غلاة الاستعمار أو التصدي لسياسة الاحتكار التي أثقلت كاهل السكان. كما طالبت الجريدة بتطبيق التشريع الاجتماعي في الجزائر بخصوص المنح العائلية كما هو مطبق بفرنسا "تحقيقاً للزعم القائل بأنها فرنسية" وقد حوّل التشريع في فرنسا "تقديم المنحة العائلية لكل عامل سواء أبقى في عمله أم تخلى عنه لسبب قاهر؟ كما خصص له مبلغاً شخصياً يتقاضاه شهرياً أثناء العطلة"، أما التشريع في الجزائر "لا يكاد يشمل الأعمال الصناعة أو التجارة، ولا يخولهم نيل المنحة العائلية إلا داخل العمل"، وظلّ عمال الفلاحة وهم الأغلبية غير مستفيدين من قانون المنح. كما أنّ قانون المنح

<sup>1</sup> العلاف، ص. 260، 264. والمستيري، ص. 34.

العائلية في الجزائر يشترط شروطا صعبة، فالقلّة من العمال الجزائريين يمكنهم الاستفادة منه، بينما يشمل التشريع كل الأوربيين<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> "رفع مستوى العامل الجزائري"، جريدة البصائر، الجمعة 05 نوفمبر 1954، العدد 292، ص. 1، 3.

# الفصل الرابع

## ردود الفعل الاستعمارية المختلفة اتجاه الحركة الوطنية في الجزائر وتونس

المبحث الأول: ردود الفعل في الجزائر  
المبحث الثاني: ردود الفعل في تونس  
المبحث الثالث: دراسة مقارنة.

اعتمدت السلطات الفرنسية من أجل إحكام قبضتها على "مستعمرتي" الجزائر وتونس، على عدّة استراتيجيات سياسية إصلاحية، حتى تظهر للرأي العام العالمي حكمها القانوني في مستعمراتها، وأتّاه دولة القانون والعدل والمساواة، وعندما لم تنجح مناوراتها الإصلاحية أمام موجة التحرّر الوطني، التجأت إلى مختلف أساليب القمع والقوة، وإلى المخطّطات العسكرية الجهنمية، من أجل القضاء على دعاة الحرية والاستقلال، والحفاظ على "الجزائر فرنسية" وتونس "محمية".

### المبحث الأول: ردود الفعل في الجزائر

#### أولاً: ردود الفعل الإصلاحية (1945-1956).

أطلقت سلطات الاحتلال عدّة برامج إصلاحية مزعومة، هدفها احتواء الجزائريين، من بينها: سياسة الانتخابات، دستور 1947، الاتّحاد الفرنسي، مشاريع تنمية... . أما في مضمونها وحقيقتها فهي مشاريع استغلالية، أباحت البلاد والعباد للمستوطنين الأوربيين وخاصة الفرنسيين.

#### 1- الإصلاحات السياسية:

##### 1-1 سياسة الانتخابات:

كان هدف الإدارة الاستعمارية من فتح باب الانتخابات والترشح والتصويت، محاولة إسقاط التيار الوطني في لعبة الشرعية، هذا ما يعني اعتراف هذا التيار بالوجود الفرنسي في الجزائر، على الرغم من أنّ ما شاب الانتخابات من تزوير مفضوح وعدم المساواة في التمثيل، وتمكين أعوانها من الفوز بالمناصب وعرقلة الوطنيين بكل الطرق. دفع تطوّر الوعي السياسي لدى الجزائريين، ومطالبتهم بحقوقهم الكاملة، إلى تنازل الحكومات الفرنسية عن بعض الحقوق السياسية للجزائريين، مثل حق الانتخاب، إلا أنّ المعمرين الأوربيين العنصرين في كل محاولة إصلاح أو منح حقوق للجزائريين، تثار ثورتهم، ويتهمون الإدارة بالخيانة والتواطؤ، ويهدّدونها بالانفصال عن فرنسا، ويلتقون على القوانين ويكيّفونها حسب مصالحهم وتصبح محل تزييف، وغالبا ما تخضع الحكومات الفرنسية لمطالب المعمرين<sup>1</sup>.  
أ- انتخابات البلدية في جويلية 1945:

أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا من أجل إجراء انتخابات مستعجلة، علما أنّ كل الأحزاب الوطنية كانت ممنوعة من النشاط، من جهته حزب الشعب، دعا في بيان سرّي له كل الجزائريين إلى مقاطعة الانتخابات، التي جاءت على إثر مجاز الثامن ماي الوحشية، واعتقال آلاف الجزائريين، وحذّر الشعب من مغبة المشاركة فيها، التي تهدف إلى سياسة الإدماج المشؤومة، ومحو الشخصية الجزائرية، والاتّحاد الوهمي بين الفرنسيين والمسلمين، واعتبر المشاركة فيها خيانة لله وللشعب ولقادة الحركة الوطنية، ثمّ انتقد حزب الشعب في بيانه أمرية 7 مارس 1944، وحل حركة أحباب البيان، وسياسة القمع والاعتقالات. كما قاطع قادة الحركة الوطنية انتخابات إنشاء أول جمعية تأسيسية في أكتوبر 1945، حيث كان أغلب قادة حركة أحباب البيان والحرية معتقلين في السجن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: "ثورة الجزائر في التأليف الأوروبية"، 1961/11/01، ص. 27.

<sup>2</sup> قداش، ج2، ص. 1345. وناصر، ص. 37. وعباس، ليل، ص. 214.

ب- انتخابات المجلس التشريعي الثاني 02 جويلية 1946:

فشلت الانتخابات السابقة بسبب المقاطعة الكبيرة لها من طرف الجزائريين، فأصدرت الحكومة الفرنسية قانون العفو الشامل في مارس 1946، الذي شمل كل الجزائريين المعتقلين، ويأتي هذا العفو تمهيدا للانتخابات التشريعية، فقد أقرت السلطات الفرنسية قانونا يعتبر الأول في تاريخ الجزائر الذي يسمح للجزائريين بالتمثيل داخل قبة البرلمان الفرنسي، ففتحت المجال للجزائريين في الترشح لانتخابات المجلس التشريعي الثاني، في محاولة لتهدئة الأوضاع بعد مجازر الثامن ماي واعتقال أغلب الوطنيين، وهذا الإصلاح علّق عليه فرحات عباس قائلا: "ولنعترف بأن إصلاحا - إصلاحا واحدا- أدخل أثناء اعتقالنا بتاريخ أوت 1945 للمرة الأولى منذ 115 سنة نعم لقد أصدر قانون يخول للجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين"<sup>1</sup>.

شارك حزب الأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - بعد تأسيسه سنة 1946- في انتخابات المجلس التشريعي الثاني، وفاز بأغلبية المقاعد (11 مقعدا من مجموع 13 مقعدا). بينما قرّر حزب الشعب إفشال الانتخابات ورفض قانون 07 مارس 1944، فوزّعت مناشير سرّية تدعو الجزائريين إلى مقاطعة المشاركة في الانتخابات، وتمنعهم حتى من تسجيل أسمائهم في الهيئة الناخبة ومقاطعة التصويت، واستطاع حزب الشعب إقناع معظم السكان، وهو ما أغضب السلطات الاستعمارية، التي عزمت على القضاء على البوادر الثورية في مهدها<sup>2</sup>.

ج- الانتخابات البلدية في 10 أكتوبر 1946:

تميّزت الانتخابات السابقة بالمقاطعة من طرف حزب الشعب، ودعوة مناضليه إلى الامتناع على المشاركة والتصويت، حتى يؤكد لسلطات الاحتلال امثال الشعب لتوجهاته، لكن تغيّر الوضع في الانتخابات البلدية والتشريعية الأولى التي أقرتها السلطات الاستعمارية، حيث تغلّب الرأي الذي يؤيد المشاركة في الانتخابات داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية - التي تأسست حديثا- ودعا إلى الكفاح في إطار الشرعية، والتقيد بالقوانين الفرنسية، على الرغم من وجود معارضة شديدة من الفريق الثاني الذي رفض مطلقا سياسة الانتخابات وطالب بالكفاح المسلّح، وتعزّز لديه هذا الرأي بعد مجازر الثامن ماي. فشاركت حركة انتصار الحريات - لأول مرّة - بقوائمها في الانتخابات البلدية في 10 أكتوبر 1946، وحققت فوزا باهرا أربكت فيه السلطات الاستعمارية، التي لم تعد تثق في نتائج الانتخابات، فعمدت إلى التخطيط إلى سياسة التزوير ومضايقة المناضلين الوطنيين المترشحين<sup>3</sup>.

د- انتخابات المجلس التشريعي الأول نوفمبر 1946:

دخلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمرشحيها في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر 1946. والتي ترشّح فيها زعيم الحزب مصالي، لكن السلطة رفضت ترشّحه، وتعرّض حزبه للمضايقات، من خلال

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 195.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 201، 202. وناصر، ص. 35.

<sup>3</sup> قداش، ج2، ص. 1346، 1347. وحراروش، ص. 186، 187.

رفض عدّة قوائم له، لوجود عناصر وطنية " مشبوهة"، إلا أنّ الحركة فازت بخمسة مقاعد من مجموع 15 مقعداً، بينما لم يشارك فيها حزب فرحات عباس، تاركاً المجال لحركة انتصار الحريات الديمقراطية<sup>1</sup>.

ونفس الشيء حدث في انتخابات مجلس الجمهورية (نوفمبر - ديسمبر 1946) التي حقّق فيها حزب الاتحاد الديمقراطي أربعة مقاعد، وكذلك الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، التي فازت فيها حركة انتصار الحريات بمعظم المقاعد البلدية<sup>2</sup>.

#### هـ - انتخابات الجمعية الجزائرية (المجلس الجزائري) في أبريل 1948:

عارض غلاة المعمرين سياسة مشاركة الجزائريين في الانتخابات من أساسها، واعتبروها خطراً على مصالحهم، خاصة وأنّ التيار الوطني قد جمع لديه أغلب أصوات الناخبين، وأضحت النتائج لصالحه، وبالتالي سمحت له بحق التمثيل والمشاركة والرفض، من أجل ذلك، رمى المعمرين بكلّ ثقلهم في فرنسا والجزائر من أجل منع ترشّح الجزائريين فيها، وعمدوا إلى كل وسائل الضغط والتهديد.

وفي هذا الصدد، وجّه "عبو" رئيس رابطة الشيوخ الاستعماريين في الجزائر إنذاراً في ماي 1947 قال فيه: "سئمنا من الانتخابات الأهلية المضحكة، إن نجحنا مرة في توجيهها حسب مصالحنا وتسييرها حسب إرادتنا فلا تسلم الجرة كل مرة، ولذا فيجب أن نقضي عليها نهائياً، فلا حاجة لنا بأولئك الولاة الذين ينقادون لعاطفة لا معنى لها، بل نحن في حاجة إلى رجال شديدي الشكيمة ماهرين في إرغام العرب على احترام حقوقنا بإظهار القوة ... ونحن نعرف بأنه بقدر ما نعطي العرب، بقدر ما تشرّب أعناقهم إلى مطالب أخرى، وإني أعرف كيف أقهرهم"<sup>3</sup>.

استجابت السلطة الاستعمارية إلى تهديداتهم، وجلبت الوالي العام الذي يخدم مصالحهم، وأصبحت الانتخابات مقرونة بالتزوير وقمع الوطنيين، وهذا ما حدث في انتخابات الجمعية الجزائرية (المجلس الجزائري) في أبريل 1948، حيث عيّنت الحكومة الفرنسية "نجلان" حاكماً عاماً على الجزائر، الذي ألقي القبض على أغلبية المترشّحين الوطنيين<sup>4</sup>.

ارتبط اسم "نجلان" بتزوير الانتخابات وسياسة الغش وقمع الوطنيين، وذلك بدعم من المعمرين، فقد زوّرت السلطات الاستعمارية انتخابات تجديد المجلس الجزائري في فيفري 1951، والانتخابات التشريعية في جويلية 1951، وكذلك الانتخابات البلدية في أبريل 1953، وانتخابات المجلس الجزائري في جويلية 1954. ولقد شهد على عملية التزوير المقننة "جاك سوستيل" الذي رفع تقريراً إلى الحكومة الفرنسية ناقداً فيها هذه السياسة التي لا تنفع - حسب زعمه - حتى الإدارة الفرنسية، لأنّها رفعت نواب أميين لا نفوذ لهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حاروش، ص. 187. وعباس، ليل، ص. 213، 214. ومرزوق، ص. 8.

<sup>2</sup> عباس، نفسه، ص. 214، 215. ومرزوق، ص. 190، 191.

<sup>3</sup> عباس، ص. 223، 224.

<sup>4</sup> مرزوق، ص. 190، 191.

<sup>5</sup> عباس، ص. 225، 229.



ولقد صدق "نجلان" أمام نواب المجلس الجزائري، عندما خاطبهم في 21 ماي 1948 قائلاً: "عهد مضى وانقضى وعهد آخر استهل وانفتح، كان العهد المنصرم موسوما بالحيرة والقطيعة... أما العهد الذي يفتح اليوم فينبغي أن يكون عهد التصالح والثقة عهد العمل السعيد المثمر<sup>1</sup>". وفعلاً أثبتت الأيام بأنّ عهده وسم بالتزوير والتنكيل وسجن المناضلين.

يتبيّن من أنّ هدف سلطات الاحتلال من إصدار العفو العام في مارس 1946، والسماح للجزائريين بتأسيس الأحزاب - بعد حلّها أثناء الحرب العالمية الثانية- والمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، هو محاولة تفكيك الوحدة الوطنية التي تجمّعت في حركة أحباب البيان والحرية، وإعادة بعث التوجهات الحزبية وتركيبه النعرات السياسية حتى لا تتكثّر الأحزاب مجدداً وتشكّل قوة لا يمكن السيطرة عليها، خاصة وأنّ السلطات الاستعمارية أدركت قوة تأثير حزب الشعب في الأحزاب، وظهر ذلك جلياً في بيان فيفري 1943، وبرنامج حركة أحباب البيان والحرية.

## 1-2 دستور 20 سبتمبر 1947:

ناقشت الجمعية الوطنية الفرنسية في أوت 1947 قانون الجزائر الجديد، وفي 20 سبتمبر صادق البرلمان الفرنسي على القانون (47-1953) المؤرخ في 20/9/1947 الذي جاء في مادته الأولى، أنّ الجزائر "مجموعة مقاطعات تتمتع بشخصية مدنية، وبالاستقلال المالي وتنظيم استثنائي"، وبموجبه أسّست جمعية جزائرية (المجلس الجزائري) مكلفة بتسيير مصالح الجزائر، كما أقرّ في بنوده المساواة التامة بين الفرنسيين والمسلمين المتجنّسين، في التمتع بكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجميع الحريات، والترشّح لكل الوظائف العمومية، وأعطى القانون الحق للمسلمين الذين رفضوا التخلّي عن أحوالهم الشخصية بإدارة شؤونهم حسب قوانينهم الخاصة<sup>2</sup>.

رفضت حركة انتصار الحريات قانون 1947 بأكمله، وأدانت التواجد الفرنسي في الجزائر، وأنكروا على السلطة الاستعمارية تقرير مصير الجزائر، وأن الشعب وحده من يقرّر مصيره عبر "جمعية جزائرية تأسيسية سيدة ومنتخبة" ودستور خاص، ورفضوا أن تكون الجزائر فرنسية، ولا تعترف الحركة لفرنسا بالحق في منح الجزائر قانوناً<sup>3</sup>.

كذلك نواب حزب البيان قدّموا استقالتهم من المجلس الجمهوري على إثر المصادقة، واعتبروا هذا الدستور نظاماً استعمارياً ومؤامرة، لأن الشعب الجزائري لم يشارك فيه، بل أعدته السلطة الفرنسية بالاتفاق مع غلاة المعمرين الذين يعتبرون أنفسهم السلطة الحقيقية في الجزائر، فقد أبقى القانون على القسمين الانتخابيين مع المساواة في التمثيل (القسم الأول يشمل على 800000 ألف أوروبي، والقسم الثاني 10 ملايين من السكان). فأى مساواة في التمثيل هذه؟ إضافة إلى أنّ القانون حافظ على سلطة المعمرين في قرارات المجلس الجزائري، حيث ينص البند 39 على أنّ: "قرارات المجلس الجزائري يصادق عليها بأغلبية الأصوات، ولكن إن صدر طلب من الوالي العام أو من اللجنة المالية

<sup>1</sup> نيجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948 ألقى بمناسبة افتتاح المجلس الجزائري بالجزائر، المصدر السابق، ص. 33.

<sup>2</sup> قداش، ج2، ص. 1085، 1094، 1095. وكاقي، ص. 63.

<sup>3</sup> قداش، ص. 1086، 1087.

أو من ربع أعضاء المجلس، فحينذاك لا تصبح تلك المصادقة نافذة المفعول إلا بعد مضي أربع وعشرين ساعة وبأغلبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين، اللهم إلا إذا ظهرت أغلبية في كلا القسمين"<sup>1</sup>.

من جهتهم غلاة المعمرين، تحقّظوا على بعض بنوده التي رأوا فيها تقدّما كبيرا في منح حقوق الجزائريين التي منحت لهم، فقد رفضوا المادة الرابعة (04) من القانون، التي تسمح للنساء المسلمات بحق التصويت، وكذلك المادة الخمسون (50) التي ألغت الحكم العسكري في الجنوب، وأيضا المادة الثالثة والخمسون (53) التي ألغت نظام الجمعيات المختلطة، وأما المادة السادسة والخمسون (56) فقد فصلت الدين الإسلامي على الدولة بمقتضى قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة، والمادة السابعة والخمسون (57) التي أقرّت اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أنّ هذه البنود التي أقرّها البرلمان الفرنسي، والتي ظاهرها في صالح الجزائريين، إلا أنّ تطبيقها مرهون بأغلبية أعضاء المجلس الجزائري الذي يحظى المعمرين فيه بتمثيل واسع، وباستطاعتهم توقيف أي قرار، وعليه فإنّ القانون سيظلّ حبرا على ورق.

وعند تعيين "نيجلان" حاكما عاما على الجزائر في شهر فيفري سنة 1948 استعمل في أول خطابه أسلوب الترغيب والتهديد، وبيّن بأنّ فرنسا عازمة على تطبيق قانون الجزائر بناء على العدل والمساواة، وأنّه الكفيل بسعادة المسلمين، كما هدّد دعاة الانفصال، ومّا جاء في خطابه في 16 مارس سنة 1948 في مدينة تلمسان ما يلي: " لقد منح البرلمان والحكومة الفرنسية للجزائر قانونا أساسيا للجزائر سنطبقه بكل أمانة وصدق. وشعارنا لا تاخر ولا انفصال. سنقاوم أيضا الذين يريدون الرجوع إلى الوراء، والذين يتعرضون لانحياز هذا القانون الأساسي، أو يريدون ان يطبق تطبيقا ناقصا، والذين من الآن يصرحون بعدم اعترافهم به ويريدون الفصل التام عن فرنسا. أكرر لكم أن عمل هؤلاء لا يودي بجميع سكان هذه البلاد بدون فرق إلا للمصيبة إنّما نريد أن نمتنع جميعا بالعدل والمساواة ورغد العيش"<sup>3</sup>.

وفي خطاب آخر ألقاه في 21 ماي سنة 1948 بمناسبة افتتاح المجلس الجزائري بالجزائر العاصمة، خاطب فيه النوّاب، وأكدّ لهم بأن المجلس المنتخب هو المكلف بالسهر على تطبيق قانون الجزائر، المرتكز على المساواة في الحقوق والواجبات، واعتبر أنّ الجزائري المسلم سيمنح له القانون حياة إنسانية مزدهرة، ويخلصه من حياة البؤس والجهل، وأنّه أساس الديمقراطية الاجتماعية التي ستقيم دعائمها فرنسا في الجزائر، وأنّ هدفه أن يجعل " من ثمانية ملايين من الجزائريين ثمانية ملايين من الرجال يتمتعون بسائر الحقوق"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 220، 221، 234.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 221.

<sup>3</sup> نيجلان، خطبة 16 مارس سنة 1948 أثناء الحفلة التي أقامتها الجمعية الأهلية الاحتياطية الصناعية بمدينة تلمسان، المصدر السابق، ص. 28، 29.

<sup>4</sup> نيجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948، المصدر السابق، ص. 34.

### 1-3 الاتحاد الفرنسي:

عندما فشلت سياسة الإدماج، و"الجزائر الفرنسية" ورفضها الشعب الجزائري وكافح من أجل ذلك، بشهادة الفرنسيين أنفسهم. حيث رفض "لجان جوريس" سياسة إدماج أو إلحاق سكان ما قهرا، قائلا: "أين ما توجد أوطان، أين جماعات بشرية كونها التاريخ وهي واعية بوحدتها ودواميتها فإن كل نيل من حريتها أو التعدي على مجموعة هذه الأوطان يعتبر اعتداء على المدنية وسقوط في هاوية الهمجية". كذلك اعترف رئيس الوزراء الفرنسي "جورج بيدو" بأن سياسة الإدماج انقضت زمامها ولا بد من "التوفيق بين الاسلام والمسيحية"<sup>1</sup>.

من هنا دبّرت سلطات الاحتلال لمؤامرة جديدة أطلقت عليها مشروع "الاتحاد الفرنسي" وسياسة "الوحدة الفرنسية" على قدم المساواة والعدل مع مستعمراتها.

وافق أعضاء المجلس الفرنسي على الفصل الثامن من مشروع الدستور سنة 1947 الذي ينص على إنشاء الاتحاد الفرنسي، وبذلك أصبحت الإمبراطورية الاستعمارية اتحاداً<sup>2</sup>.

بعد المصادقة على دستور 20 سبتمبر 1947، عيّنت الحكومة الفرنسية في الجزائر، بموافقة من فرنسيي الجزائر "نجلان" في منصب حاكم عام، الذي جاء إلى الجزائر من أجل تطبيق الاتحاد الفرنسي المبني على المساواة، وبمجرد وصول "نجلان" إلى الجزائر نوّه بالأعمال "الجليلة" التي قدمتها فرنسا للجزائر. وأتته حريص على "اتحاد جميع أبناء القطر من دون أدنى تمييز ولا تفریق" وأكد بأن فرنسا ستواصل عملها الدؤوب بشجاعة حفاظا على عمل رجال فرنسا الأولين<sup>3</sup>.

وفي خطاب آخر ألقاه في مدينة قسنطينة خاطب فيه الفرنسيين والجزائريين، بيّن فيه بأنّه عازم على تجسيد الوحدة الفرنسية، وفاء للتمثال المنتصب في قسنطينة، الذي يرمز إلى الموتى الذين ضحّوا من أجل فرنسا في حروبها، ومن أجل بناء مستقبل جديد في الجزائر، وأنّ هذا المستقبل لن يكون - حسب زعمه - "إلا مستقبلا فرنسيا وإسلاميا معا... هذه الجزائر المسلمة إلى الصميم، الفرنسية في رغباتها وآمالها"<sup>4</sup>.

وفي افتتاح المجلس الجزائري في 21 ماي 1948 ذكر "نجلان" أنّ الاتحاد لا رجعة فيه، وأنّه يشكّل قوة للبلدين، وأما الفصل بين الجزائر وفرنسا سيؤدي إلى هلاكهما معا، ثمّ ذكر الجزائريين والمعمرين بالماضي المجيد الذي شيّدها معا منذ أكثر من قرن، حيث قال: "مضى أكثر من مائة سنة والاوروبيون مع الأهالي يعملون ويتالمون جنبا إلى جنب وقد حرثوا وشيدوا معا واضطلعوا في الساعات العصيبة بحمل أعباء الخطوب وأثقال المصائب فبمقتضى أية عملية فكرية قاسية مخالفة للمنطق يمكن التفتيش عن الحدود الفاصلة بين شعبين اشتركا منذ قرن كامل في الجهود والأعمال؟"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 35، 210.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 211.

<sup>3</sup> نيجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، ألقبت لدى مجلس جامعة شيوخ البلديات الجزائرية، ص. 7، 8.

<sup>4</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948 بمدينة قسنطينة، ص. 20.

<sup>5</sup> نيجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 34، 35.

رفض غلاة المعمرين مشروع الأتحاد المبني على المساواة التامة بينهم وبين الأهالي، ما يعني فقدان مصالحهم وامتيازاتهم تدريجياً، وطالبوا ببقاء الحالة مثل السابق، والتصرّف المطلق في الجزائر، فردّ عليهم "نجلان" ووصفهم بالجنون، وخاطبهم قائلاً: "إن الذين يحاولون أن يقيموا هنا كتلتين متضادتين، إحداهما أوروبية والأخرى مسلمة، يسببون شقاء الأوروبيين وشقاء المسلمين في آن واحد. وأن الشيء الذي أنا متيقن به هو أن البعض محتاج للبعض الآخر. وأنه إذا كان هناك أوروبيون بلغ بهم الجنون إلى حد الظن بأنه في استطاعتهم أن يفعلوا على هذه الأرض ما يشاؤون دون رضي السكان المسلمين. فإنهم لا شكّ يكونون العاملين على مصالحهم"<sup>1</sup>.

كان المعمرون المتطرفون في الجزائر وأسيادهم في فرنسا يعارضون أي سياسة جديدة في الجزائر تهدف إلى منح بعض الحقوق للجزائريين أو إلى المساواة أو التعاون بين الشعبين، فيستعملون كل الأساليب لإفشال ذلك بالضغط على البرلمان والوزارات، وقد عبرت مجلة "الأسواق الاستعمارية" في مقال لها عن الانتصار الذي حقّقه قادة الاستعمار في مقر وزارة الداخلية الفرنسية بخصوص مستعمرات فرنسا ما وراء البحار بعد إفشالهم لسياسة التعاون والمساواة وطرحهم لمشروع الأتحاد الفرنسي، الذي أفرغ من محتواه، وحافظوا على نفس الامتيازات السابقة<sup>2</sup>.

من جهتهم رفض الوطنيون الجزائريون هذا المشروع الذي يكرّس سياسة الإدماج والإلحاق، المرفوضة بتاتا، فكان "نجلان" يطمئن الأهالي بأن الأتحاد في الدولة الفرنسية سيكون بروابط حقيقية مع المحافظة على شخصيتهم الإسلامية<sup>3</sup>.

وعندما لم يستوعب التيار الوطني هذه الخطابات السياسية الكاذبة، أشاح "نجلان" عن حقيقة نواياه، واستعمل لغة التهديد لمن يرفض الوجود الفرنسي، وفي هذا الصدد، قال: "إذا كان هناك مسلمون بلغ بهم الطيش إلى حد الظن بأنهم قادرين من اليوم على السعي بمعزل عن الجهود الأوروبية وعن العلم وعن الإدارة الفرنسية، أنا أقول لهؤلاء كذلك، إنهم سيزجون بمواطنيهم في المصاب العام"<sup>4</sup>.

ربّما يحق لنجلان أن يتكلم باسم المعمرين لأنّه الممثل الرسمي لهم، لكن لا يحق له أن يتكلم باسم إرادة الجزائريين، ويحدّد في مصيرهم وارتباطهم الذي لا انفصال بعده بفرنسا، فالجزائريون يدركون بأنّ فرنسا هي سبب مصائبهم، وضعفهم، لهذا فهم قادرين على بناء دولتهم دون فرنسا.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 التي دكّت أركان الاستعمار، ورفضت كل الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ووضعت هدفا واضحا ومحدّدا، وهو الاستقلال وبناء دولة جزائرية، والقضاء على الاستعمار، وأسقطت الثورة الحكومات تلو الأخرى، إلا أنّ الفرنسيين لم يفهموا الدرس، واعتقدوا بأنّ هذا "التمرد" بدافع الجوع والفقر، وطلبا للإصلاحات، فخاطب رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي"

<sup>1</sup> نجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، ص. 17.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 210، 211.

<sup>3</sup> نجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 44.

<sup>4</sup> نجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، ص. 17.

المجلس الوطني الفرنسي، بضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في الجزائر، من أجل حل الأزمة، ولخص سياسته في النقاط الآتية:

- 1- بناء اتّحاد لا ينفصم بين الجزائر وفرنسا، مع المحافظة على الشخصية الجزائرية.
  - 2- إجراء انتخابات حرّة ديمقراطية، وهي الضمان الوحيد لإحداث تغييرات جوهرية في كل الميادين، والتي تؤدي إلى ازدهار البلد من خلال التوزيع العادل للثروات ومناصب الشغل، والمسؤوليات السياسية.
  - 3- اعترف بأن المشكل الجزائري لم يعد داخليا، وستلجأ فرنسا إلى مساعدة حلفائها في الخارج (الحلف الأطلسي).
  - 4- " إحداث الرابطة الأخوية الإسلامية الفرنسية" المبنية على تعاون البلدين والحوار مع ممثلي الشعب.
  - 5- توفير كل الإمكانيات المادية وبذل التضحيات الكبيرة من أجل تحقيق البرنامج العام.
- وفي آخر خطابه وجه رئيس الحكومة الفرنسية نداءه إلى البرلمان الفرنسي وإلى مسلمي الجزائر وأوروبييها وإلى فرنسيي فرنسا، ودعاهم إلى التضامن والعمل من أجل نجاح سياسته، وتحقيق " اتّحاد لن ينفصم عراه بين فرنسا والجزائر مع الاعتراف بذاتية الجزائر"<sup>1</sup>.

#### 1-4 المشاريع التنموية:

إنّ الوجود الفرنسي في الجزائر، هو احتلال استيطاني عن طريق اخضاع شعب بالقوة، وسلب إرادته في الحكم والعيش، وعلى الرغم من أنّ الدمار والخراب الذي لحق الجزائريين من الاحتلال، الذي اتّبع سياسة الأرض المحروقة، ومصادرة الأراضي، وحرق الغابات، وتخريب البنية التحتية... إلا أنّه من جانب آخر اهتمّ بالإصلاحات وبناء المشاريع التنموية، وفي عهده أصبحت الجزائر بلدا منتجا ومصدّرا للعديد من أنواع الإنتاج، وحتى نكون واقعيين، فإنّ كل هذه المشاريع لم تكن من أجل الجزائريين، الذين سلبت منه أعظم حقوقهم وهي الحرية. بل كان ذلك من أجل فرنسا ومستوطنينها من الأوروبيين والفرنسيين، الذين تيقّنوا بلا مجال للشك، أنّ هذه أرضهم إلى الأبد، فعمروها أحسن تعمير.

فخلال وجود فرنسا في الجزائر، أنشئت مختلف المشاريع العمرانية والعلمية والاجتماعية، من أجل تحقيق النهضة المطلوبة في كل الميادين. ففي المجال الاقتصادي والاجتماعي كافحت الجوع والعطش بتوسيع شبكات المياه في كل القطر حتى تشجع الإنتاج الفلاحي، وبنيت المصانع والمسكن، ووضعت نظاما اجتماعيا قائما على المساواة في مجال التأمين الاجتماعي وغيرها من الحقوق الاجتماعية، وساوت بين قدماء الحرب المسلمين والأوروبيين في المنح الدولية بإصدار قرار وزاري لذلك. ومن أجل محاربة الأمراض سارعت إلى إنشاء عدد كبير من المستشفيات الكبرى والمستشفيات الصغرى والفرعية، وكذا العديد من المستوصفات والمصحات. وفي مجال الفلاحة والمناجم، وقرت

<sup>1</sup> جريدة السعادة: "الم كي مولي بنادي في المجلس الوطني بإجراء حوار صريح وصادق في الجزائر مع بقائها فرنسية واحترام ذاتيتها"، الجمعة 17 فيفري 1956، العدد 9608، ص. 1، 4.

مناصب شغل من أجل الرفع من الحياة المادية، حتى تمكّن آلاف الجزائريين من استثمار خيرات أرضهم، وبذلك تقلّصت مظاهر البطالة والبؤس<sup>1</sup>.

وفي المجال العلمي، ومن أجل مكافحة الجهل، سعت إلى فتح المدارس الجديدة سواء التعليمية أو الفنية أو الصناعية. واعتنت بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والمهني والتكنيكي الذي يضمن ازدهار الجزائر<sup>2</sup>. كل هذه البرامج والأهداف التنموية المنجزة، أو التي ستفقد في برنامج السياسة الفرنسية الجديدة، تصب جميعها في مصلحة الاستعمار، من أجل دمج الجزائر في فرنسا تطبيقاً للقانون الأساسي الجزائري (دستور 1947)، بذلك تكون "الجزائر دعامة الاتحاد الفرنسي وخير ميدان للاتحاد الاخوي بين حضارتين متساويتين في الشرف والسمو". لهذا ارتأت الحكومة من أجل تحديد كيان الجزائر وتوجيهها نحو مسار الاتحاد الفرنسي، تنمية المرافق الجوهرية الثلاثة، وهي: "تنمية الانتاج وتوسيع الحركة الصناعية وتنشيط المباحث العلمية"<sup>3</sup>.

**2- السياسة الاستغلالية العنصرية:**

من أقوى وأبرز السياسات الاستعمارية التي ظلّت سارية المفعول منذ الاحتلال الفرنسي وإلى غاية 1962، هي السياسة الاستغلالية ضدّ الشعب الجزائري، والتي ارتبط تنفيذها بالمعمر الأوروبي العنصري وبتشريع من فرنسا. لم تتمكّن الإدارة الفرنسية من كبح جماح الأوربيين المستوطنين في الجزائر، بل قوّت ساعدتهم، ومكّنتهم من السيطرة التامة على الجزائر، حتّى تحوّلت إلى ملك لهم، ومنعوا فرنسا الأم من التدخل في شؤونها، كما اعتبروا المسلم الأهلي مجرّد عبد. ومن جهة ثانية فقد حاولت الإدارة الفرنسية الضغط على المعمرين وإضعاف سلطتهم في الجزائر، خوفاً من الانفصال الذي يصبون إليه، ولإرضاء الجزائريين في بعض الحقوق، وهذه السياسة ليست حبّاً في الجزائريين، بقدر ما هي، محاولة لإحداث التوازن في "مستعمرة" الجزائر، تجنّباً لانفصال المعمرين، وخوفاً من ثورة الوطنيين المطالبين بالاستقلال.

## **2-1 سياسة الإدماج وأطروحة الجزائر فرنسية:**

تمسك الفرنسيون وغلاة المعمرين بالمغالطة القانونية التي تعتبر الجزائر تابعة جغرافياً للأقاليم الفرنسية، مثلها مثل باقي المقاطعات الفرنسية، وإدارياً تابعة لوزارة الشؤون الداخلية، وعلى هذا الأساس كانوا يرفضون أي تدخل أجنبي في شؤون الجزائر باعتبارها ممتلكاً خاصاً<sup>4</sup>.

ظلّ الحكام الفرنسيون ورجال الساسة يخاطبون الفرنسيين والجزائريين على السواء بهذه الكذبة التاريخية، ومثال على ذلك، ما صرّح به الحاكم العام "نيجلان" عام 1948 أمام مجلس "جامعة شيوخ البلديات الجزائرية"، قائلاً إنّ

<sup>1</sup> اسماعيل مامي، "عهد جديد في تاريخ فرنسا، سياسة فرنسا الإسلامية الجديدة وتأثيرها في العالم الإسلامي ونهضته المقبلة"، جريدة النجاح، الأربعاء 22 جانفي 1947، عدد 3481، ص. 1. وينظر. نيجلان، خطاب 12 مارس، ص. 17 - 19. وخطاب 16 مارس، ص. 26. وخطاب 21 ماي 1948، ص. 38، 44.

<sup>2</sup> نيجلان، خطاب 16 مارس، ص. 25، 26. وخطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 45.

<sup>3</sup> نيجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 41، 47.

<sup>4</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ص. 21.

الجزائر " قطعة فرنسية يميزتها الخاصة وظروفها الجوية وتاريخها العريق الذي دعا إليها العناصر المختلفة من أجناس البشر"<sup>1</sup>.

من جهته "فرانسوا ميتران" قال أنّ: " الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية". كذلك الجنرال ديغول نفى ماضي الشعب الجزائري ووحدته، وحاول طمس تاريخه، عندما صرّح: "منذ خلقت الدنيا لم يعرف التاريخ وحدة للشعب الجزائري وبالأحرى سيادة له". وما فتئ الفرنسيون يردّدون شعارات جوفاء محاولين إقناع الرأي العام بنظريتهم، مثل: "الجزائريون فرنسيون أقحاح بجميع الحقوق" أو " البحر الأبيض المتوسط يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين باريز" أو "الدفاع عن العالم الحر"<sup>2</sup>.

ولتبرير هذه النظرية، أحاطها رجال السلطة الاستعمارية بمجموعة من المصطلحات الرئانة، من أجل إيهام الجزائريين بأن وجود فرنسا في الجزائر هو عين الحرية والعدل والمساواة والكرامة الانسانية، وهذا ما أكّده الحاكم العام "نجلان" في خطابه بمناسبة افتتاح المجلس الجزائري في 21 ماي سنة 1948 بعد أن أعاب على دعاة الإدماج والإلحاق والمساواة من الجزائريين تحوّلهم وانقلابهم عن مطالبهم الأولى ورفضهم لفكرة "الجزائر الفرنسية"، ثمّ بيّن أنّ نجاة الجزائر مرهون بارتباطها بفرنسا، قائلا إنّ: " كثيرا من الذين كانوا منذ عهد غير بعيد يدينون بهذه الأفكار في حرارة وحماس عدلوا عنها وحولوا قبلتهم منها بعد أن سئموا الانتظار وملّوا الرجاء ... هؤلاء يؤكّدون الآن أنه فات الأوان وأن فكرة الجزائر الفرنسية إن هي إلا وهم من الأوهام ... إنهم لم يكونوا يطمحون إلا للدخول في حضيرة القوانين الفرنسية على قدم المساواة مع غيرهم ... إذ سيعلم (كل رجل على هذه الأرض) إن صفته كفرنسي هي ضمان حريته وأمضى أسلحته للدفاع عن نصيبه من السعادة والكرامة الإنسانية". ولكن حقيقة الأمر هو الإمعان في استغلال الشعب والأرض واغتصاب ثرواته، وحقّه في العيش في حرية وسلام.

ومن الغرابة ممن يدّعون فهم القانون، أو أنّهم أربابه، يربطون احتلال شعب واستعباد أهله واستغلاله بمصطلحات الحرية والسعادة والمساواة والاتحاد، ونسوق على هذا الطرح سؤالاً منطقيّاً، هل يعتبر الفرنسيون الاحتلال النازي لفرنسا سنة 1940 حرية وسعادة؟! أم أنّه احتلال ومهانة؟. ثمّ يواصل "نجلان" حديثه قائلاً: "لا وطن فرنسا إلا بالمساواة ... وقد جئنا إلى الجزائر واثقين أن هذه البلاد لن تكون حرة سعيدة إلا ببقائها فرنسية فمن المفهوم انا لن نرضى أبداً أن يفصل مصيرها عن مصير فرنسا ... نريد الاتحاد"<sup>3</sup>.

وقد جاء في جريدة "المجاهد" ما يبيّن تناقض السياسة الاستعمارية الفرنسية بشهادة الفرنسيين أنفسهم، حيث استدلت بما كتبه الفرنسي "بيير ستيب" في كتابه "المسألة الجزائرية"، الذي انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر، التي صرّحت بأنّ: " الجزائر "عمالات فرنسية" ثمّ تخصص لسكانها قوانين استثنائية ليس بينها وبين القوانين الفرنسية أي شبهة. وتعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين ولكنها تجردهم من كل الحقوق السياسية كيفما كان نوعها وتسلط عليهم

<sup>1</sup> نجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، ص. 8.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 36، 55. وبن بله، نحو عالم جديد، ص. 159.

<sup>3</sup> نجلان، خطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 36-40.



قانون "الأهالي" ذلك القانون الاستعماري العنصري الذي بقي معمولا به في الجزائر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية والذي كان يجعل من كل الجزائريين عبيدا يتحكم الحكام الفرنسيون المحليون والمعمرون الأوروبيون في رقابهم تحكما مطلقا<sup>1</sup>.

## 2-2 الدبلوماسية الاستعمارية وسياسة الاحتواء:

تغيرت موازين القوى العالمية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، من جهة، جزاء ما لاقته فرنسا من الاحتلال النازي الذي قهر القوة التي لا تهزم سنة 1940، هذا الشعور الذي ظل يردده سياسة فرنسا وحكامها ترهيبا لمستعمراتها، ومن جهة ثانية، نزول جيوش الحلفاء في شمال إفريقيا، فبات من الضروري على فرنسا بعد انتهاء الحرب تغيير سياستها - ولو نسبيا - في شمال إفريقيا، خاصة وأنّ العالم شهد موجه تحرر، واستقلال بعض البلدان العربية والآسيوية، من هنا ارتأت الحكومة الفرنسية - من أجل احتواء المطالب الوطنية الاستقلالية - إسناد بعض المناصب العليا للجزائريين، من ذلك، تعيين الأستاذ "سعد الدين بن شنب"<sup>2</sup> الجزائري المسلم سفيرا لها بجدة في شهر جانفي 1947، وهذا الأمر يحصل لأول مرة في تاريخ الدبلوماسية الفرنسية، ويعتبر التعيين بداية عهد جديد في سياسة فرنسا، إضافة إلى ذلك أنّ فرنسا عينت مجموعة من المثقفين الجزائريين في المناصب الإدارية العليا، وفتحت مدارسها للجزائريين في مختلف العلوم والفنون، التي كانت حكرا إلا على الأوروبيين، كما أصدرت الحكومة الفرنسية عدّة قوانين إصلاحية، خاصة في مجال التمثيل البرلماني، فأضحى الجزائريون أمام المجالس النيابية يدافعون بأنفسهم عن حقوقهم، وتأتي هذه التسهيلات عرفانا من فرنسا لمجهودات الجزائريين، الذين حرّروا فرنسا من الاحتلال الألماني بدمائهم، وهذه السياسة تمهيدا لتمكين الجزائريين الأكتفاء إلى جميع مناصب الإدارة والحكم<sup>3</sup>.

وأدعت فرنسا أنّ كل الوظائف مفتوحة للجميع في الجزائر حسب المساواة والكفاءة، وقد عين "نجلان" الحاكم العام في الجزائر، بقرار رسمي مسلمين بديوانه، أحدهما في منصب "كاهية" (نائب) رئيس الديوان<sup>4</sup>. وفي انتخاب رئيس المجلس الجزائري في شهر ماي 1955 أنتخب السيد السايح عبد القادر رئيسا له، ولأول مرة في تاريخ المجلس ينتخب جزائري مسلم في منصب عالي<sup>5</sup>.

بينما يرى فرحات عباس بأنّ هذه السياسة مجرد ذر الغبار على العيون، فلم يكن هناك يوما مساواة في الوظائف بين الجزائريين والفرنسيين، في مجتمع يدعي أنّه قانوني وعصري، فنجد عشرة ملايين من الجزائريين في أسفل

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: "ثورة الجزائر في التأليف الأوروبية"، 1961/11/01، ص. 27.

<sup>2</sup> سعد الدين (1907-1968)، يتمتع بتكوين مزدوج (عربي فرنسي)، كان أستاذا في مدرسة المدينة ما بين 1930-1938، ثم بمدرسة الجزائر ما بين 1938-1947، درّس الآداب واللغة العربية والتاريخ، تحصل على الجائزة الأولى للأدب في الجزائر في سنة 1944، هاجر إلى تونس سنة 1957 وحكمت عليه المحكمة الفرنسية بالسجن غيابيا. ينظر. حنفي هلايلي، النخب الجزائرية في العهد الفرنسي وتحقيق التراث الجزائري في ضوء المجلة الإفريقية: محمد بن أبي شنب وسعد بن محمد بن أبي شنب أمودجا. جامعة سيدي بلعباس، مقالة على الأنترنت على الرابط:

<https://www.researchgate.net/publication>

<sup>3</sup> اسماعيل مامي، جريدة النجاح، الأربعاء 22 جانفي 1947، العدد 3481، المصدر السابق، ص. 1.

<sup>4</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، ص. 17، 18.

<sup>5</sup> رسالة مرسله من الشيخ أحمد التجاني إلى مقدم الطريقة التجانية بوادي سوف المجاهد "العيد بن بنسالم"، في 01 جوان 1955، المصدر السابق.

مدارك العيش والفقر، في المقابل نجد 800 ألف أوروبي مستأثرين بكل المناصب، ومسيطرين على دواليب الحكم والثروات، واعتبر عباس أنّ هذه هي الصورة الحقيقية لما يسمونه "الجزائر الفرنسية"<sup>1</sup>.

ومن أجل تكريس سياسة الاحتواء، وتطبيق الأتحاد الفرنسي المزعوم، عمد حكام فرنسا في خطاباتهم إلى الثناء على ماضي وأجداد الجزائريين والمسلمين عموماً، وأنّ الجزائر كانت تملك في الماضي القريب، عواصم فكرية وفنية، ومدارس عصرية ومؤسسات صناعية وتاريخ عمراي حافل بماضي المسلمين، مثل مدينة تلمسان، وقد اعترف الحاكم العام بالجزائر "نجلان" بدور المسلمين الحضاري في تنوير الغرب، قائلاً: "إنّ الدروس التي تلقاها الغرب من الشرق لكثيرة، والذين يفتخرون بغريبتهم ويظهرون بعض الاستصغار والاحتقار للذين يروّهم غير غربيين يحسن بهؤلاء أن يتلفتوا"<sup>2</sup> (كذا) للتاريخ ولو بالفكر. فيذكروا أن جميع المجاري الفكرية العظيمة، وجميع الديانات العظمى وجميع التعاليم البشرية العظمى التي وصلت الغرب إنما كان بروزها في الشرق في حوض البحر الأبيض المتوسط".

ودعا "نجلان" الأوروبيين المستوطنين إلى التواضع واحترام المسلمين، والاعتراف بفضل الشرق على الغرب، وشبّه الشرق بالبحر، والغرب بالنهر، ولا بدّ أن نبقى أوفياء للبحر (الشرق)، ثمّ شهد بأنّ القرآن هو أعظم الكتب الإنسانية، "إنّ القرآن هو من أعظم كتب الإنسانية، وإني عندما يتاح لي الفراغ اطالعه وأجد فيه صورا عظيمة - بل تعاليم عميقة ... وهل يقدر الغريبون المقيمون هنا أن يعتقدوا أنهم يستطيعون أن يتموا هنا فعال<sup>3</sup> (كذا) أبائهم وأجدادهم بغير إعانة اليد العاملة المسلمة وبغير الصداقة وحسن النية ومساعدة المسلمين؟"<sup>4</sup>.

على الرغم من أنّ هذا الخطاب يندرج في باب السياسة الدبلوماسية ومحاوله استغلال الشعب، إلا أنّه اعتراف رسمي من رجل سياسي فرنسي يمثل أعلى سلطة في الجزائر، بأحقية المسلمين الجزائريين بهذه الأرض التي عمروها منذ قرون، وشهد لهم بالعلم والفكر وبالماضي المجيد، كما انتقد غلاة المعمرين الذين يحتقرون المسلمين، وعزّفهم بتاريخهم العظيم، ومزاياهم على الغرب.

## 2-3 سن القوانين الاستثنائية:

استطاعت الإدارة الفرنسية أن تحقّق أهدافها في الجزائر من خلال سن ترسانة من القوانين الاستثنائية الجائرة، حتى تشجّع الأوروبيين على الاستيطان في الأرض الجديدة التي منحت لهم، وأكبر إهانة واحتقار لاقاه الجزائري في أرضه أنّه لُقّب بـ "الأهلي" أو "الأنديجان"<sup>5</sup>، ووضع قانون باسمه سمي بـ "قانون الأهالي".

فلماذا يسنّ قانون الأهالي الاستثنائي؟ وماذا ستحقق السلطة الاستعمارية وغلاة المعمرين من هذه السياسة؟

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 30.

<sup>2</sup> الصحيح: يلتفتوا.

<sup>3</sup> الصحيح "أفعال.

<sup>4</sup> نجلان، خطبة 16 مارس سنة 1948، ص. 24، 25.

<sup>5</sup> "الأهلي" هو صاحب البلاد الأصلية، لكن في قاموس الاستعمار هي لفظة احتقار للعربي، ودلالة على أنّه من طبقة غير طبقتهم، ومرادفة لكلمة "بيكو" و"راتون" وتعني صغير الماعز. عباس، ليل، ص. 97.

تهدف سلطات الاحتلال من خلال هذه القوانين، إلى استرقاق الجزائريين وجعلهم عبيدا مجبرين ومسخرين لخدمتهم وخدمة المستوطنين، وقد مسّت القوانين الاستثنائية كل المجالات، الأراضي الخصبة، الممتلكات الجماعية، الغابات، الأوقاف، الوظائف العمومية، المهن الحرة، التجارة، الأمن العمومي... حتى حوّلت الجزائر إلى "مقاطعة فرنسية"، أما "الأهلي" المغلوب على أمره، فلم يعد له الحق في شيء. وقد عبّر فرحات عباس على هذه الوضعية بقوله: "مائة وثلاثون سنة من تقتيل وقوانين عنصرية في الجزائر". ونقدّم مثالا على التمييز في القوانين، بين المعمر والأهلي، ففي سنة 1953 خصّصت السلطة الفرنسية اعتماد قدره 42 مليارا للفلاحين المعمرين، بينما خصّصت للفلاحين الجزائريين مليارين فقط<sup>1</sup>. والسؤال المطروح: هل استفاد الفلاحون فعليا من المليارين؟ أم نهبها المعمر؟ لهذا مصالي الحاج في خطاباته، كان ثورياً وينتقد في كل قادة الأحزاب السياسيين والخطباء الذين يضعفون أمام الإدارة الاستعمارية وينتهجون كلمات السلم واللين في مطالبهم، ويتجاهلون طرح القضية الوطنية، لشعب مستعبد تحت حكم قانون الأنديجان والقوانين الاستثنائية، ويعامل في وطنه كغريب وليست له الحق في حياة الحرية<sup>2</sup>. فالمستعمرون سياستهم الجشع وقانونهم هو قانون القوة والغاب والاعتصاب والنهب، أما مصطلحات المدنية والديمقراطية والأخوة والمساواة والعدل والحرية، فهي مجرد شعارات جوفاء تخفي وراءها حقيقة غلاة المعمرين، فالمسلمون في ظل القوانين الاستعمارية الاستثنائية لا يعرفون كما ذكر فرحات عباس "هل هم خارج الدار أم داخلها، في فناء المنزل أم في مدخل البيت، أمام باب مفتوح على مصراعيه أو منفتح قليلا أو موصد في وجوههم"<sup>3</sup>. وقد حقّق الأوروبيون المستوطنون - من إخضاع شعب بأكمله لقوانين عنصرية- أرباحا طائلة على حساب حالة الشعب البائسة، حتى أنّ بعض القوانين في سنوات معينة كانت في صالح الجزائريين لو طبّقت، غير أن المعمر العنصري كان لا يسمح بالتساهل ولا الرحمة اتّجاه الأهلي، فهو لا يعرف ولا يعترف بالقانون، بل يستمتع باستغلال الأهلي ويحقق من يده العاملة امتيازات كثيرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 91، 93، 95، 132.

<sup>2</sup> مرزوق، ص. 147.

<sup>3</sup> عباس، ص. 47، 49.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 242، 276.

## ثانيا: ردود الفعل القمعية العسكرية (1945-1956)

### 1- سياسة التهيب والقمع:

إنّ سياسة القمع والاضطهاد بشقّي الوسائل، هي صفة متلازمة للاحتلال الفرنسي في الجزائر، فكل مقاومة أو رفض للوجود الاستعماري أو أي مطالب تحرّرية، يأتي رد الفعل وهو الإخضاع بالقوة، وبعد الحرب العالمية الثانية، استهدفت سياسة القمع التيار الوطني، الذي ظل يطالب بالاستقلال، وإلغاء النظام الاستعماري، حتى أنّ الاعتقال والقمع لم يستثن المترشّحين الوطنيين في الانتخابات السياسية، فكان منع نجاحهم يتم بطرق وحشيّة، وعند اندلاع الثورة عطّل العمل بالدستور والقوانين الاستعمارية، واستبدلت بحالة الطوارئ وإطلاق كافة السلطات للجيش الفرنسي، الذي مارس حرب الإبادة من أجل القضاء على الثورة.

### 1-1 الاعتقال والسجن:

إنّ أكثر الشخصيات الجزائرية التي تعرّضت للاعتقال والسجن والنفي، هو زعيم الحركة الوطنية، مصالي الحاج، فمنذ أن بدأ نضاله السياسي وأظهر مطالبه الاستقلالية، قضى معظم حياته بين السجن والإقامة الجبرية والنفي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أبعده مصالي من منفاه في أبريل 1945 بالجزائر، بعد مظاهرات "العشابة" بقصر الشلالة، إلى عين صالح ثم إلى برازافيل، وبعد صدور قانون 10 ماي 1946 القاضي بإنهاء الحرب، أصبحت وضعية مصالي في الإقامة الجبرية غير قانونية، وفي 20 جوان 1946 - أي بعد مرور ثلاث سنوات على خروجه من سجن "لامبيز" - تذكّرت الإدارة الاستعمارية بأن مصالي محكوم عليه بالأعمال الشاقة والمنع من زيارة المدن الكبرى، وفي آخر جوان 1946 أخرج من السجن، وحوّل إلى باريس، ويوم 21 أكتوبر 1946 دخل الجزائر في مقر إقامته الجبرية الجديدة في بوزريعة (العاصمة).

أما عن نوعية السجون الاستعمارية في الجزائر، فتندعم فيها كل شروط الحياة، ومثالا حقيقيا للنازية المتوحشة، فقد كانت في البلاد مراكز استعمارية توصف "ببارلين" لفضاعتها، إضافة إلى معاملات الكولون التي تقشعر لها الأبدان<sup>1</sup>.

أثناء الحملة الانتخابية لانتخابات المجلس الجزائري في أبريل 1948، داهمت سلطات الاحتلال منازل الوطنيين واعتقلت 32 مترشّحا من بين 59، وصدرت في حقّهم أحكاما بالسجن وغرامات مالية، كما حجرت ومنعت كل وسائل الدعاية من منشور وجرائد، حتى التجمّعات، كل ذلك من أجل الإحالة دون نجاح التيار الوطني في الانتخابات<sup>2</sup>.

كذلك على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 شنت السلطات الاستعمارية حملة اعتقال واسعة، وصلت إلى حوالي 450 مناضلا في مختلف مناطق الوطن، في مقدّمهم مسؤول قيادة المنظمة أحمد بن بلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 151، 152، 225، 226.

<sup>2</sup> ناصر، ص. 47، 48.

<sup>3</sup> محمد عباس، اغتيال، ص. 32.

كانت وضعية البلاد أثناء الفترة الاستعمارية - خاصة بعد انتخابات أبريل 1948- تزرع كلها تحت الإقامة الجبرية، حيث كان الإنسان الجزائري في بلاده مقيد الحركة والتنقل إلا برخصة، فبمجرد ترك الشخص مكان الإقامة الأصلي دون علم الإدارة، يصبح ذلك الشخص في عداد المشبوهين والملاحقين، وعند دخول أي غريب زائر على مدينة جديدة يتم استنطاقه وتفتيشه وتحديد هويته، لأنّ السلطة الاستعمارية لها مصالح استعلامات منتشرة في كل مكان ولديها معاونون كثر من الأهالي، مهمّتهم التبليغ بكل غريب دخل غير مدينته<sup>1</sup>.

وبمجرد اندلاع الثورة التحريرية، كتّفت الإدارة الاستعمارية من عمليات الاعتقال والسجن لكل متورّط في عملية "تخريرية" أو حتى المشتبه فيه، ففي يوم 01 جوان 1955 بعمالة قسنطينة أُلقي القبض على 179 شخصا بناحية السمندو وعين مليلة وسوق أهراس، وسيقوا إلى التحقيق، وتواصلت عمليات الاعتقال بغية ترهيب السكان وعزل الثورة، حيث بلغ عدد المعتقلين بعمالة قسنطينة في يوم واحد 256 شخصا، في أماكن متفرقة من العمالة (عين فكرون، القل، خنشلة، الحروش)، ونفس العملية تتكرّر، ففي يوم 09 جوان قبض على 114 جزائريا مشتبه فيهم، وفي 13 جوان من نفس السنة أُلقي القبض على 57 مشتبه فيهم من جهات مختلفة من عمالة قسنطينة.

وفي الجزائر العاصمة، أُلقت سلطات الاحتلال يوم 2 جوان 1955 القبض على سبعة من المشبوهين بتهمة قطع أعمدة التلغراف وأودعوا السجن بعد وقوفهم أمام قاضي التحقيق. حتى الجزائريون المتواجدون في مدينة باريس وضواحيها، مستهم تفتيش الشرطة من حين لآخر، خاصة في الأحياء التي يسكنها الجزائريون، التي أُلقت القبض على كل مشتبه فيه. ولم يسلم من عمليات التفتيش والاعتقال أيضا رجال الدين والأعيان وأساتذة التعليم والمدارس، فقد أُلقت السلطة الفرنسية القبض في بلدة عين مليلة على أمير شعراء الجزائر الشيخ محمد العيد آل خليفة، الذي وضع في السجن رهن التحقيق بتهمة " التحريض على كتابة رسائل تهديد لجماعة من الأعيان لطلب إعانة للثائرين"<sup>2</sup>.

كان معظم المناضلين الوطنيين في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات، ينتحلون اسم شخصيات أخرى، هروبا من الملاحقة والاعتقال والقمع، فكانت أسماءهم مستعارة، وأوراق هويتهم مزوّرة، فيذكر "محمد مشاطي" أنّ اجتماع مجموعة الـ 22 التاريخية، كانت كل أسماء المناضلين مستعارة، ولا وجود لأوراق أو مذكرات مكتوبة تحسّبا لأي مدهامة من طرف سلطات الاحتلال. أيضا عمليات تهريب المناضلين إلى فرنسا، المتابعين من طرف سلطات الاستعمار، كانت تتم ببطاقات التعريف المزورة التي يوقّرها الحزب لهؤلاء تجنّبا للاعتقال<sup>3</sup>.

وبعد اندلاع الثورة، أصبح لكل القادة الثوريين أسماء مستعارة، فيوسف بن خدة اسمه المستعار "جوزيف مولينا"، ثم استعمل اسم "صالح"، والعربي بن مهدي يدعى "حكيم"، وعبان رمضان كان يتنقل باسم "حسان"، وبوضياف يدعى "طويب"، وابن بلة باسم "أحمد"، وزينغود يوسف باسم "سي أحمد" وديدوش مراد يحمل اسم "سي عبد

<sup>1</sup> مشاطي، ص. 47، 58.

<sup>2</sup> جريدة البصائر: "يوميات..."، الجمعة 10 جوان 1955، العدد 322، ص. 7، 8. والجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 6، 8.

<sup>3</sup> مشاطي، ص. 42، 45، 67. وايت همو، رجال صنعوا التاريخ، ص. 57، 58.

القادر". أما مكان إقامتهم واجتماعاتهم فغالبا ما تكون في الأحياء الأوروبية، التي يقل فيها التفتيش والحراسة، على العكس من ذلك الأحياء الشعبية، ومن باب إبعاد الشبهات والتخفي يغيرون حتى من مظاهر ملابسهم<sup>1</sup>.

### 1-2 إصدار الأحكام العرفية القاسية:

صدر في جريدة "الصباح" التونسية، في تاريخ 11 مارس 1951، مقالا بعنوان: "ماذا في المغرب العربي؟ هل ستواجه الجزائر مذبحه أخرى"، حيث استنكر المقال ما يجري في الجزائر من محاكمات ظالمة في حق المئات من الوطنيين المساجين في سجون وهران وقسنطينة وغيرها من المناطق، التي شغلت الرأي العام فيما يجنبه الاستعمار للجزائر من كوارث في المستقبل. إضافة إلى تغريم الجرائد الجزائرية والتضييق على أصحابها وكبت الحريات، كما حدث لفرحات عباس إثر مقالاته في "الجمهورية الجزائرية"<sup>2</sup>.

يتعرض المناضلون أثناء اعتقالهم ومثلهم أمام القضاء إلى تمه ملققة لا أساس لها - في كثير من الأحيان - من الصحة، من أجل إخضاعهم لأحكام شديدة، وهذا راجع إلى القوانين الاستثنائية السارية المفعول في الجزائر، فقد أصدرت محكمة مستغانم في جوان 1955 أحكاما قاسية تتراوح ما بين 10 و15 و20 سنة من الأشغال الشاقة، على تسعة مشتبه فيهم بتهمة امتلاك أسلحة، ومحاولات قتل.

وأصدرت محكمة سكيكدة أحكاما على 26 من المعتقلين، بين سنة وعشر سنوات سجن، ومن 200 إلى 500 ألف فرنك غرامة مالية، بتهمة الاعتداء على "سلطة الدولة"<sup>3</sup>.

كما أصدرت محكمة قسنطينة العسكرية حكما غيابيا بالإعدام على مجاهد جزائري بتهمة قيادة فرقة في مهاجمة قرية باستور (سريانة). وحكمت " بالأشغال الشاقة مدى الحياة على اثنين، و 15 سنة على واحد مع التغريب عشرين سنة، و 5 أعوام سجن انفرادي على خمسة، مع 10 أعوام تغريما. و 7 أعوام على آخر". مع أنّ المحكوم عليهم أكدوا أنهم أبرياء، وأنّ اعترافاتهم المسجلة " أرغموا عليها تحت التعذيب الشديد".

ونفس المحكمة في 17 جوان 1955 فصلت في قضية محمد العيد آل خليفة، وحكمت على رفيقيه السعدي حكار، والشيخ حداد بالسجن ثلاث سنوات، والنفي عشر سنوات، والحرمان من الحقوق السياسية خمس سنوات. وغرامة بمائة ألف فرنكا، بتهمة جمع الأموال للثورة، وقد أكدّا للمحكمة بأن اعترافهما حدث تحت العنف والتعذيب. بينما برأت محمد العيد من التهمة، وأصدرت حكم الإقامة الجبرية عليه<sup>4</sup>.

### 1-3 العنف والاضطهاد:

تقوم حقيقة السياسة الاستعمارية على العنصرية والعنف والاضطهاد وتجاوز القوانين، فقد ذكر عباس بأن: "النظام الاستعماري لا يركز على مبادئ قانونية، فحين يذهب الجبروت الاستعماري بأصحابه إلى انتهاك القوانين

<sup>1</sup> ايت هو، رجال صنعوا التاريخ، ص. 81. وبلحسين، ص. 192، 195، 204. وشبلي، "أفاق الاستقلال..."، ص. 33. وجريدة المجاهد، 1961/11/01، ص. 10.

<sup>2</sup> جريدة الصباح: "ماذا في المغرب العربي؟ هل ستواجه الجزائر مذبحه أخرى"، الأحد 11 مارس 1951، العدد 34، ص. 3.

<sup>3</sup> جريدة البصائر: "يوميات الأزمة الجزائرية"، الجمعة 10 جوان 1955، العدد 322، ص. 8.

<sup>4</sup> جريدة البصائر، "يوميات..."، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 6، 8.

العنصرية التي ستوها هم بأنفسهم للدفاع عن مصالحهم، فمن العبث أن نكون نحن حزبا تقدّميا يحترم تلك القوانين، فالنظام الاستعماري وليد العنف والظلم ولذا، لا يمكن له أن يعيش ويتزعرع إلا في الظلم والعنف وحيث أن الحديد لا يفله إلا الحديد، فإن الاستعمار، لا يخضع إلا للعنف ولا يستسلم إلا للقوة". وأثبت أنّ القوة بالنسبة لفرنسا تقوم مقام القانون، وقدّ المزاعم التي تقول بأن الفرنسي رجل قانون<sup>1</sup>.

وفي مقال نشرته مجلة "إفريقيا اللاتينية" ما يؤكد أنّ دعائم الاحتلال الفرنسي قامت على استخدام القوة والقمع، وهذا مقتطف من المقال: "اننا معشر الفرنسيين ... قد استحوذنا على هذه البلاد، ويسطننا سلطاننا عليها بالحديد والنار اذ لا ينجح أي احتلال الا بالقوة ويترتب حتما عن هذا وجود غالب ومغلوب".

فعندما خرج الجزائريون في الثامن ماي 1945 في مظاهرات سلمية مستبشرين بانتهاء الحرب وانتصار الحلفاء، ورافعين شعارات تطالب بالاستقلال والحرية وإطلاق سراح مصالي الحاج، جاء رد الفعل الاستعماري الهمجي المخطط له من حكومة ديغول، فحسب تصريح "ليستراد كاربونيل" التهديدي الذي أسمعته للدكتور سعدان في 26 أفريل 1945 قائلا له: "ستدبر عما قريب عمليات واسعة النطاق ضد حزب سياسي تفضي إلى حل هذا الحزب". فالنظام الاستعماري لم يقدر جهود الجنود الجزائريين الذي شاركوا في تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، الذين عادوا من جبهات القتال، فوجدوا فرنسا قد قتلت أهاليهم وانتهكت أعراضهم ودمرت بلادهم، وكانت هذه المجازر البداية في صعود العديد من الجزائريين إلى الجبال في صيف 1945، عازمين على تحرير البلاد<sup>2</sup>.

تعرّض الجزائريون خلال هذه المجازر التي وقعت في جهات مختلفة من القطر الجزائري، إلى تقتيل جماعي وتدمير للقري واعتقالات واسعة، وكان الجنود الفرنسيون يلقون بالشيوخ من الطائرات العمودية، و"يفجرون جماجم الأطفال بإطلاق النار في أفواههم البريئة؟" و "يحشرون العشرات من الجزائريين في زرائب الحيوانات ويرشونهم بالبنزين ثم يشعلون فيهم النار"، ويجبرون مجموعات أخرى على حفر خنادق بأنفسهم ثم يعدموهم فيها<sup>3</sup>.

فالقمع العسكري فاق كل التصوّرات، من حيث إطلاق الرصاص العشوائي على الأهالي دون تمييز، ورمي القنابل والقذائف بالطائرات على السكان، واستمرار القذف المدفعي إلى غاية 20 جوان، مناطق بأكملها دمرت جراء التفجيرات. وكان نصيب مناضلي حزب الشعب المنضوين تحت حركة أحباب البيان والحرية، من الإجراءات القمعية كبير، فأين ما ذهبوا وجدوا المطاردات البوليسية، وهذا بسبب الحركية الجماهيرية التي أحدثوها في الشعب الذي خرج معبرا عن حقّه في الاستقلال<sup>4</sup>.

والسؤال المطروح: من يحاسب من؟ وهل النظام الاستعماري يحاسب نفسه؟

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 211، 233، 234.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 141، 254 - 256.

<sup>3</sup> عاطف يونس، "8 ماي 1945 في موكب الشعر"، المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 06 ماي 1973، العدد 664، الجزائر، ص. 34.

<sup>4</sup> Redouane AINAD TABET, 8 MAI 45 EN ALGERIE, Office des publication Universitaires- Alger, N° Edition 77

وناصر، ص. 34. A 87, p. 70.



على الرغم من قتل ما يقرب 45000 ألف جزائري وقمع وسجن وتعذيب الآلاف وحل حركة أحباب البيان، إلا أنّ اللجنة التي أرسلت من باريس بأمر من ديغول برئاسة "الجنرال توبير"، من أجل البحث في أسباب الحوادث، حلّت في الجزائر سوى ثمانية وأربعين ساعة، ثمّ غادرت ولم تقدّم شيئاً يذكر<sup>1</sup>.

يتفق كل مناضلي الحركة الوطنية، بأنّ مجازر الثامن ماي، كانت إيذانا لمرحلة جديدة من كفاح الشعب الجزائري ضدّ النظام الاستعماري، وكما يقول الأثر: "جزى الله الشدائد عنا كل خير"، فقد أدرك الجيل الجديد من الشباب الجزائري حقيقة الاستعمار الفرنسي، ورفض رفضا قاطعا تلك الأساليب التقليدية للعمل الوطني، والنشاط في نطاق ما يسمى "بالشرعية الاستعمارية"، واعتمد في نضاله الجديد على أسلوب القوة والسلاح من أجل التحرّر<sup>2</sup>.

#### 1-4 التعذيب:

تعتبر ظاهرة التعذيب أسلوبا كلاسيكيا معتادا لدى النظام الاستعماري قبل اندلاع الثورة التحريرية، يسلّطه الأمن الفرنسي على كل من يقع في قبضته، ويعتمد على استخدام تقنيات بسيطة من أجل انتزاع الاعتراف<sup>3</sup>.

بعد مجازر الثامن ماي، عبّر فرحات عباس عن فظاعة التعذيب الذي ارتكبه غلاة المعمرين بمساندة من الجيش، قائلا: "إن مجازر 08 ماي 1945 رجعت بنا إلى القرون الوسطى والحروب الصليبية بل إلى ما هو أشدّ خطورة من ذلك فيما يتعلق بفرنسويي الجزائر، فإننا رأينا اليوم نفرا من نخبهم تعذب وتنكل وتقتل أبرياء طيلة أسابيع وأسابيع وذلك عن كذب وبرباطة جأش مزرية. ولم يقترفوا هذه الجرائم إلا لأنهم كانوا ولا زالوا يعتبرون الجزائري رجلا منبوذا، وعدوا لدودا، وإنسانا ناقصا"<sup>4</sup>.

فقد وصف التعذيب المسلّط في السجون بالجحيم الحقيقي، والتفنّن الاستعماري في أساليبه، كما حدث في سطيف وضواحيها، حيث تمّ تجميع 500 شخص وحشوهم في ززانة غير صحية، ومات الكثير منهم تحت الضغط النفسي، وقتل الآلاف دون محاكمة<sup>5</sup>.

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، استخدمت الشرطة الاستعمارية أنواعا مختلفة من التعذيب ضدّ مناضلي المنظمة الخاصة من أجل استنطاقهم وتسجيل اعترافات بحقيقة التنظيم السري، مثل: التعذيب بالماء والكهرباء، الكي بالسجائر، تجريدتهم من الملابس والكشف عن عوراتهم، تقييدهم في سلاسل حديدية على شكل مجموعات ثلاثية، وقد ندّد نواب الأحزاب السياسية بالممارسات الوحشية التي ارتكبتها الاستعمار ضدّ المناضلين الوطنيين، في سجن البليدة وسجن سرکاجي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> يونس، "8 ماي 1945 في موكب الشعر"، المصدر السابق، ص. 34. ويلحسين، ص. 25.

<sup>2</sup> المجاهد: "في ذكرى 08 ماي 1945"، 06 ماي 1973، العدد 664، المصدر نفسه، ص. 3.

<sup>3</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة، ص. 105.

<sup>4</sup> عباس، ليل، ص. 199، 200.

<sup>5</sup> AINAD, Op-cit, p. 70.

<sup>6</sup> ايت حمو، رجال صنعوا التاريخ، ص. 45 - 47، 53.

بعد اندلاع الثورة صار التعذيب عملاً وحشيّاً روتينيّاً، فقد أسندت مهمّة التعذيب إلى فيلق المظليين العاشر في نهاية سنة 1956، وتحوّل إلى منهج له فنونه وقواعده، وتعرّض المناضلون جرّاء ذلك إلى أسوأ أنواع التعذيب الجسدية والمعنوية، وكانت أساليب التعذيب من أبرز مظاهر السياسة القمعية، من أجل الدفاع عن "الجزائر الفرنسية" ضد "المتطرفين"<sup>1</sup>.

وعندما يفشل التعذيب بالماء والصعقات الكهربائية والخنق والحرق وتنف الجلد بواسطة الكماشات، بعد استنطاق الوطنيين الصامدين، تلجأ سلطات الاحتلال إلى الإعدام دون محاكمة، وكان التعذيب يحدث بتخطيط من الدوائر الحكومية والمسؤولين الساميين، باعتباره وسيلة من وسائل الحرب، وقد هيأت له السلطة مراكز خاصة في الثكنات والمدارس والفيئات، يشرف عليها المضليون وفرق متخصصة في فنونه، تعمل على غسل مخ المعتقلين وتدمير معنوياتهم الثورية، وتحويلهم إلى عملاء ضد جبهة التحرير وأعداء للإدارة<sup>2</sup>.

إنّ سياسة التعذيب عند الجلاد الفرنسي تدرّجت من عدّة مراحل بناء على تطور الكفاح الوطني، من "الصدفة" إلى "الهواية" إلى "الإدمان" إلى "الاحتراف"<sup>3</sup>.

#### 1-5 القمع:

إنّ النظام الاستعماري - بعد اندلاع الثورة سنة 1954 - وجد نفسه أمام خيارين: إما الإقرار بأنّ المشكل الجزائري سياسي، ويكون حلّه على هذا الأساس، أو قمعه بالقوة واعتباره مجرد "تمرد"، وقد اختار النظام الاستعماري الخيار الثاني، وجنّد لذلك كل الإمكانيات العسكرية من أجل قمع الثورة. فكانت البداية بتشريع القمع، مثل قانون الطوارئ الذي صودق عليه في البرلمان الفرنسي يوم 03 أبريل 1955. ومنحت في 16 مارس 1956 - بموجب قانون - السلطات الخاصة إلى الجنرال لاکوست، وغيرها من القوانين التي هدفت إلى " وضع كل ما يتصل بالنضال السياسي تحت طائلة قانون الجرائم العامة"، على الرغم من أنّ سلطات الاحتلال لم تفر اهتماماً للقوانين، فقد شرّعت القمع لنفسها بتحريض من أوروبّي الجزائر منذ إعلان الثورة، ولم تنتظر قانون 3 أبريل 1955 الذي يعتبر الموافقة القانونية للقمع الاستعماري، وإنما صدر قانون الطوارئ وغيره من القوانين من أجل تبرير وشرعنة الحالة الموجودة أمام الرأي العام<sup>4</sup>.

إنّ الأوساط الفرنسية الاستعمارية لم تنصت لصوت العقل والضمير المبني على الحوار والتفاوض والسلام، بل قرّرت منذ بداية الثورة اعتماد أسلوب البطش وعدم الاعتراف بحريّة الجزائر، فقد صرّح وزير الداخلية الفرنسية " ميثران" أمام المجلس الوطني الفرنسي إنّ: " الجزائر هي فرنسا، وإن الأراضي الممتدة من حدود فرنسا الشمالية إلى إقليم الكونغو

<sup>1</sup> بن خدة، المصدر السابق، ص. 105.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 106، 108، 109.

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، 1961/11/01، ص. 16.

<sup>4</sup> المصدر نفسه.

تخضع كلها لقانون واحد، وتشكل أمة واحدة. ذلك هو دستورنا، وتلك هي إرادتنا، وأن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"، وبعث إلى الجزائر بنجدة عسكرية سريعة ومعدّات حربية قصد محاصرة الثورة في مهدها<sup>1</sup>.

ومن أجل إرهاب السكان وعزل الثورة، وزّعت السلطات الاستعمارية الآلاف من المناشير على الأوراس محرّرة باللغتين العربية والفرنسية، ومما جاء في المنشور: " نداء إلى السكان المسلمين. إنّ المشوّشين ومن ضمنهم بعض الأجانب قد أثاروا أحداثا دامية في بلادنا، ولقد استقروا في منطقتكم، ويعيشون من مداخلكم الخاصة يغرمونكم ويحاولون جر رجال أهاليكم في مغامرة إجرامية.

أيها المسلمون: لا تتبعوهم وانضموا حالا قبل يوم الأحد 21 نوفمبر على الساعة السادسة إلى المناطق المضمونة أنتم وأهاليكم. وإن مكان هذه المناطق الآمنة ستبينها لكم السلطات الإدارية بالدوار والجيش المتمركز في مناطقكم. أيها الرجل الذي تمردت بدون تفكير إذا لم تكن ارتكبت جريمة، التحق حالا إلى المنطقة الآمنة مع سلاحك فإنّه لا يصيبك أي ضرر"<sup>2</sup>.

أدركت سلطات الاحتلال بأن تركز الثورة في الأوراس، فحاصرت كل المناطق التابعة لها، وعيّنت الحاكم الفرنسي "هيرتز" منذ بداية عام 1955 مكلفا بقمع الثورة في الأوراس والمناطق المجاورة لها جنوبا، والذي بدأ مهمته بإصدار قانون "العقوبات الجماعية" الذي يهدف إلى تحميل المسؤولية الجماعية للسكان في حالة حدوث أي عملية "تخريبية" للمؤسسات الحكومية والعسكرية الفرنسية من طرف الثوار، فيتعرّض كل السكان - من جرّاء أي عملية فدائية- إلى العقاب، والتغريم المالي، إضافة إلى استعمال اليد العاملة لتلك الجهة في إعادة "إصلاح" المنشآت المخربة<sup>3</sup>.

شهدت الأسابيع الأولى من الثورة زيارات متتابة لحكام فرنسا وجنرالاتها الدمويين، الذين أكّدوا على ضرورة قمع الثورة بكل الوسائل، فقد ألقى "المارشال جوان" خطابا تحريضيّا أمام الجنود الفرنسيين لما زار الجزائر، وهدّد فيه "الثائرين" وتوعّدهم بالقتل التام. وفي 31 ماي 1955 بباريس اجتمع مجلس الوزراء، بحضور المارشال جوان، من أجل دراسة التطورات في الجزائر، وخرج المجتمعون بتشكيل "لجنة عامة دائمة للاشتغال بمشاكل الشمال الإفريقي" من أجل العمل على إرجاع الحالة في الجزائر مثل سالف عهد<sup>4</sup>.

تحمل الشعب الجزائري منذ البدايات الأولى للثورة اضطهادا وقمعا وحشيّا، لكن شدّة القمع زادتته صلابة وارتباطا بالكفاح، وقد وصفت جريدة المجاهد صمود الشعب، قائلة: لقد " أظهر الشعب الجزائري في هذا المجال مقدرة خارقة على تكييف الكفاح وتطويره حسب ظروف القمع الجديدة التي يفرضها الاستعمار، وعن هذا الارتباط تولد تطور مستمر في القمع وتطور مستمر في الكفاح".

<sup>1</sup> مجلة الجيش: "صفحات مشرقة..."، نوفمبر 1970، المصدر السابق، ص. 9.

<sup>2</sup> سيف الاسلام، "ثورة فاتح نوفمبر 1954.. في الصحافة الفرنسية"، مجلة الجيش، المصدر السابق، ص. 15.

<sup>3</sup> المجاهد: "تجارب الاضطهاد..."، المصدر السابق، ص. 16.

<sup>4</sup> جريدة البصائر: "يوميات..."، الجمعة 10 جوان 1955، العدد 322، المصدر السابق، ص. 8.

وعليه فإنّ مسيرة القمع الفرنسي للثورة مرّت بعدّة مراحل، فالأولى الممتدة من الفترة ما بين نوفمبر أول 1954 إلى غاية شهر جويلية 1955، والتي تعتبر مرحلة التجربة والبحث على أنجع وسائل القمع لإيقاف الثورة، وقد استعرض فيها النظام الاستعماري "وسائل الاضطهاد من التفتيشات والتحقيق في هوية الأشخاص إلى فرض المسؤولية الجماعية المادية، إلى التعذيب"، ومردّد هذه الوسائل "المحتشمة" إلى الخوف من رد فعل الرأي العام العالمي. بعد ذلك ستأتي مراحل أخرى تتركز على حرب الإبادة واعتماد أساليب جهنمية أكثر تطوّراً وفتكاً<sup>1</sup>.

## 2- سياسة الإبادة الشاملة:

### 2-1 التقتيل الجماعي:

تعتبر هجومات 20 أوت 1955 - التي استهدفت مراكز استعمارية استراتيجية في الشمال القسنطيني - محطة مهمّة في تطوّر مسار الثورة التحريرية وتوسّع عملياتها، واستطاعت فك الحصار على الأوراس، وتكبيد المحتل الفرنسي خسائر فادحة، وضيقت الخناق على الكثير من القواعد والمراكز الفرنسية. في المقابل ومن جهة الاستعمار، فقد كانت هجومات 20 أوت سببا مباشرا للمرور إلى المرحلة الثانية من القمع، الذي أخذ طابع عمليات التقتيل الجماعي ضدّ الشعب الأعزل، ذهب ضحيّتها أكثر من 16 ألف جزائري<sup>2</sup>.

تمتاز مرحلة ما بعد أوت 1955، باعتماد سلطات الاحتلال أسلوب القتل الجماعي دون محاكمة، وتوسيع "الشبهة" في اعتقال الجزائريين، وكثرت المحتشدات المحاصرة بالأسلاك الشائكة والكلاب المدرّبة، وما انفكت المحتشدات تتغير أسماءها، مثل: "مراكز الفرز" أو "مراكز الانتقال" أو "مراكز الاستنطاق"، غير أنّ البطش والاضطهاد ظلّ يتضاعف فيها، وقد حاولت السلطات الاستعمارية بقسميها المدني والعسكري، والصحافة المأجورة، تبرير سياسة التقتيل والإرهاب بجوّدات 20 أوت، حتى تمنع تكرار مثل هذه الجوّات مرّة أخرى، وتعزل الشعب عن الثورة<sup>3</sup>.

وخلال النصف الأول من عام 1955 شرع الجيش الفرنسي في تنظيم عمليات تمشيط ضخمة في الأوراس وفي عنابة وفي الحدود الشرقية مع تونس، وحشد المحتل لذلك قوات كبيرة من فيالق المظليين وفيلق القناصة واللفيف الأجنبي، وباستعمال الطيران والمدفعية، وتحدث هذه العمليات بدعم من حكومة "منداس فرانس" والحاكم العام "جاك سوستيل"، تحت شعار "استعادة السلم"، والمحافظة على "الجزائر الفرنسية"<sup>4</sup>.

بيّن وزير الداخلية الفرنسي في 01 جوان 1955 خطّته في الجزائر، القائمة على إرسال قوات عسكرية جديدة، حتى يمنع انتشار "عدوة" الثورة في باقي المناطق، هذا وقد رخصت الحكومة الفرنسية للوالي العام في الجزائر بتاريخ 03 جوان 1955 بأن يستدعي سريعا لحمل السلاح "خمسة أنصاف أقسام من فرنسي كامل الشمال الأفريقي"، الذين بلغ عددهم حوالي عشرة آلاف شخص إلى جانب الفرق العسكرية الأخرى، من أجل تجنيدهم في معركة الجزائر.

<sup>1</sup> المجاهد: "تجارب..."، ص. 16، 17.

<sup>2</sup> مجلة الجيش: "صفحات مشرقة..."، نوفمبر 1970، ص. 9.

<sup>3</sup> المجاهد: المصدر نفسه، ص. 17.

<sup>4</sup> الشاذلي بن جديد، ص. 69، 70.

كما صرّح وزير الداخلية "برجيس مونوري" أمام مجلس الوزراء في تاريخ 15 جوان 1955، بأن الحالة العسكرية في القطر الجزائري تحت سيطرة الجند، وذلك بسبب وصول "الفيلقين الجديدين فيلق تونس وفيلق حدود ألمانيا، ومنها توفر عدد الطائرات الخفيفة من نوع الهليكوبتر، ومنها حسن استخدام جماعة "القوم" وتدريبهم على مقاومة حرب الكمين"، كما بيّن بأنّ حكومته عازمة على شراء 40 طائرة جديدة (نوع الهليكوبتر)، لتوجيهها إلى الجزائر<sup>1</sup>.

2-2 تفويض السلطات المطلقة للحكومة الفرنسية:

طالب الجهاز العسكري الفرنسي في الجزائر بمنحه الحرية التامة في القتل والإبادة، وحاول التخلص من النظام القائم من أساسه، الذي يكبله ببعض الحواجز القانونية التي تحد من تصرفاته القمعية، على الرغم من أنّ السلطة التشريعية في باريس، شرّعت له كل القوانين بخصوص القمع، غير أنّه لم يكتفي ودبرّ لمحاولات انقلابية ترمّدية داخل النظام في أواخر 1955 وأوائل 1956، لكنّ المؤامرة أبحطت، وهنا يتبيّن مدى "ارتباط القمع بالعقلية الفاشيستيّة العنصرية: فليس من محض المصادفة أن يكون دعاة الحرب الإبادية هم مخطوطو الانقلابات التمردية الفاشيستيّة" في الجزائر، ولسان حالهم يقول: "لا يمكن مواجهة الحرب الثورية بقانون نابليون".

وظلّ المتطرفون العسكريون دعاة الحرب المطلقة، يحاولون تحقيق الانقلاب الذي يمنحهم كامل الحرية لمباشرة عمليات الإبادة، وقد فشلوا في تحقيقه، إلا أنّهم نجحوا في الوصول إلى مرادهم عن طريق "غي مولّي" و "لاكوست" اللذين أيدا بأن تتّجه الحرب نحو الإبادة، ومن هنا ستدخل الجزائر منذ فيفري 1956 في المرحلة الثالثة من القمع<sup>2</sup>.

في الفاتح من شهر فيفري 1956 ساهم الحزب الشيوعي الفرنسي في تنصيب الحكومة الفرنسية اليسارية "غي مولّي"، التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية في 23 جانفي 1956، والتي تحصّلت على تفويض مطلق للسلطات من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 12 مارس 1956، بناء على طلبها ورغبة "لاكوست"، ولو لا دعم الشيوعيين المطلق لما تمكّن البرلمان من المصادقة على القانون بالأغلبية (455 صوتا ضد 76). ويجوي نص المادة المصادق عليها - نقلا عن صحيفة "لوموند" في 14 مارس 1956 - ما يلي: "تتمتع الحكومة بأوسع السلطات في الجزائر لكي تتمكن من اتخاذ التدابير الاستثنائية التي تملئها الظروف لاستعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات والدفاع عن التراب الوطني". تحت غطاء "استعادة النظام والأمن"، وبموجب التفويض المطلق سيتضاعف عدد الفيالق العسكرية والإمدادات الحربية من أجل إخماد "التمرد" و"إقرار السلم". وبفضل هذا القانون رفعت حكومة "غي مولّي" عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر من 200.000 إلى 400.000 جندي خلال سنة 1956<sup>3</sup>.

واستمرت الطوابير العسكرية إلى الجزائر ووصلت تقديراتها إلى مليونين وسبعمائة جندي (2.700.000) الذين تدربوا على انتهاك حقوق الانسان وعلى الأساليب الشبيهة بالجيش النازي، كما دفع غلاة المعمرين -

<sup>1</sup> جريدة البصائر: "يوميات..."، الجمعة 25 جوان 1955، ص. 6-8.

<sup>2</sup> المجاهد: "تجارب..."، ص. 17.

<sup>3</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة...، ص. 26، 27، 47، 161، 162.

المتمسّكين "بالجزائر الفرنسية" - السلطة إلى التنفيذ الفوري للمحكوم عليهم بالإعدام، وكان أول المدعومين بالمقصلة أحمد زبانة<sup>1</sup> وعبد القادر فزّاج يوم 19 جوان 1956. وبذلك رضخ "غي مولي" لتمرّد الأوربيين العنصريين في الجزائر في 6 فيفري 1956 والذي فتح الباب لتمرّد كل المنظمات الاستعمارية التي طالبت بتشديد أقصى العقوبات ضدّ الشعب.<sup>2</sup>

إنّ المقصلة التي أطاحت برأس أحمد زبانة في سجن سركاجي، ستظلّ شاهد على جرائم المحتل الفرنسي، الذي أعدم بما حوالي 200 مجاهدا خلال فترة (1956 - 1962) من بين 2000 سجين حكم عليهم بالإعدام، كما ركّبت فرنسا مقاصل أخرى في قسنطينة وهران، وحسب بعض الإحصائيات، " فقد نفذت 69 عملية إعدام في الجزائر العاصمة، 56 في قسنطينة، 51 في وهران، و 22 في فرنسا".

حتىّ المرأة الجزائرية لم تستثن من التعذيب والإعدام، فقد تمّ القبض على الكثير من المجاهدات وحكم عليهن بالإعدام مثل: أكرور جوهر، زهية خلف الله، جميلة بوعزة، جميلة بوحيرد، ... وغيرهن ممن أنجبتهنّ الجزائر.<sup>3</sup>

كما اشتهرت هذه المرحلة بعمليات التمشيط، فقد عقد الجنرالات الفرنسيون في جويلية 1956 اجتماعا في الجزائر لمباشرة التمشيط الشامل والنهائي للقبائل وهران وقسنطينة، من أجل إثبات التواجد الفرنسي في الجزائر، والقصد من ذلك، التحضير لانتخابات محلية، وقبول الجزائريين للميثاق الفرنسي الجديد الذي ينص على إنشاء سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية يشرف عليها محافظ. وهدف "لاكوست" من خلال تحقيق انتصاره العسكري فرض الواقع الفرنسي قبل انعقاد دورة جمعية الأمم في نوفمبر 1956.<sup>4</sup>

تمكّنت السلطات الفرنسية في هذه المرحلة من تحقيق التفوّق العسكري في الميدان، حتى كادت الثورة التحريرية أن يقضى عليها، وهذه السيطرة الاستعمارية لسببين: تطبيق حرب الإبادة الشاملة وتفويض الجيش بكلّ السلطات، ومساندة الأنظمة الغربية للمواقف الفرنسية في المجال الدبلوماسي والمالي والاقتصادي والعسكري، والدعم المطلق من الحلف<sup>5</sup> الأطلسي.<sup>6</sup>

من جانبها الجامعة العربية في مجلسها بتاريخ 31 مارس 1956 استنكرت السياسة الفرنسية في الجزائر، ونددت بأعمالها الوحشيّة، كما صادق المجلس على مساعدة الدول العربية للشعب الجزائري الأعزل "بجميع الوسائل التي بين

<sup>1</sup> ولد سنة 1926، بولاية وهران، نال الشهادة الابتدائية، ثمّ تعلم السباكة في التكوين المهني، انضم إلى الكشافة، ثمّ انخرط في حزب الشعب سنة 1941، كان عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950، عند اندلاع الثورة عيّنه بن مهدي مسؤولا عن منطقة زهانة للإعداد للثورة، اعتقل سنة 1954، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم في 19 جوان 1956. ينظر. كرايس التاريخ، جرائم الاستعمار، "أحمد زبانة، 19 جوان 1956 أول مجاهد يصعد إلى منصة الإعدام"، رئيس التحرير جمال الدين بوعطة، قصر الكتاب، البلدة، 2010، ص. 6-8.

<sup>2</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة ...، ص. 28، 29، 33، 34.

<sup>3</sup> كرايس التاريخ، أحمد زبانة، 19 جوان 1956، المرجع السابق، ص. 4، 5.

<sup>4</sup> بلحسين، ص. 196، 197.

<sup>5</sup> يتألف الحلف من 15 دولة تنتمي إلى منظمة ميثاق شمال الأطلسي. بن خدة، المصدر السابق، ص. 21.

<sup>6</sup> نفسه، ص. 21. وعباس، ليل، ص. 284.

أيديها لمواجهة حرب ضروس شنت عليه بدون موجب". واحتجّ المجلس على " استعمال فرنسا لقوات منظمة الحلف الأطلسي بالجزائر"<sup>1</sup>.

إذًا، بعد قانون تفويض السلطات المطلقة للحكومة، اعتمدت السلطات الاستعمارية في الجزائر على الأسس الآتية:

- زيادة عدد وحدات الجيش الفرنسي.
  - خنق كل الأصوات المستنكرة للأعمال القمعية في الجزائر، من قساوسة وشخصيات فرنسية متحرّرة.
  - اعتماد أسلوب الأرض المحروقة من خلال حرق الغابات، وتهديم قرى بأكملها في بلاد القبائل والأوراس.
  - تنفيذ أحكام الإعدام، إضافة إلى القتل المنظم والتعذيب والتمثيل بالأشخاص، والتقتيل الجماعي، وفي هذه المرحلة بلغ الجيش الفرنسي طور "الإدمان" في أعماله الوحشية، ووصل به الأمر إلى إلقاء المعتقلين من الطائرات، أو وضعهم في الإسمنت المسلّح، أو دفنهم أحياء في حود جماعية<sup>2</sup>.
- 2-3 تواطى غلاة المعمرين في حرب الإبادة:

يرى "آلان سافاري"<sup>3</sup> بأنّ القضية الجزائرية كانت تتحكم في مسارها ثلاثة عوامل مهمّة، وهي: السلطة الفرنسية في باريس، والأوروبيون المستوطنون، والجزائريون المسلمون، أما بعد قيام الثورة، فقد برز عاملان جديداً هما: "الجيش الفرنسي وبتزول الصحراء". لهذا نجد أنّ غلاة المعمرين طالبوا بمنح كل السلطات للجيش الفرنسي، حتى يتسنى لهم القضاء المبرم على الثورة، لأنّ الجيش كان يستمد نفوذه من المعمرين الأثرياء.

كانت ليلة أول نوفمبر 1954، تهديداً حقيقياً لخزافة غلاة المستعمرين "الجزائر الفرنسية"، الذين طالبوا عبر الصحافة الاستعمارية الفرنسية ابتداء من 03 نوفمبر 1954 بمعاينة "المجرمين" و "المتمردين" بأشدّ العقوبات قبل أن يستفحل أمرهم. فقد مارست السلطة الفرنسية القمع منذ إعلان الثورة استجابة لمطالب غلاة المعمرين، الذين نادوا باتّخاذ هذه السياسة صراحة على أعمدة "ليكو دالجي" وفي اجتماعات "المجلس الجزائري"، لأنّ المستفيد الحقيقي من النظام الاستعماري هم أوروبيي الجزائر أكثر من السلطة الحاكمة، والقوانين التي سنّت القمع بعد ذلك، عندما صدرت لتشريع القمع الموجود، وليست بداية للقمع، لهذا فقد حرص غلاة المستعمرين أكثر من غيرهم بضرورة القمع للقضاء على الثورة، وقد خضعت باريس لتهديداتهم ومطالبهم ووضعت القانون الفرنسي في خدمة الأعمال الوحشية، وهذا يدل على وجود تضامن حقيقي بين أوروبيي الجزائر والسلطة في باريس<sup>4</sup>.

قال أحد الصحفيين العنصريين بعد المجازر التي ارتكبتها الجيش الفرنسي ضدّ الشعب الأعزل بعد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 ما يلي: "شمال إفريقيا الفرنسية أسست على قطر كان اسمه البربرية (barbares الوحشية)". " هؤلاء العرب يستحقون ما أصابهم وهذا جزء من يتمرد على فرنسا". وكذلك عندما

<sup>1</sup> جريدة السعادة: "الجامعة العربية ومشكلة الجزائر، الجامعة العربية تستنكر السياسة الفرنسية بالجزائر"، السبت 31 مارس 1956، عدد 9643، ص.1.

<sup>2</sup> المجاهد: "تجارب..."، 1961/11/01، ص.17. وبين خدة، ص.106.

<sup>3</sup> المجاهد: "ثورة الجزائر في التأليف الأوروبية"، 1961/11/01، ص.26.

<sup>4</sup> مجلة الجيش: نوفمبر 1970، ص.8. والمجاهد، "تجارب..."، ص.16.



كان الجيش الفرنسي يسوق الجزائريين للإعدام كانت الأقدام السوداء تنادي بخطابات كلها عنصرية وكراهية "اقتلوهم كلهم! كلهم فلاقة!" و"ارهابيين" و"متمردين" و"أن العربي الطيب هو العربي الميت"<sup>1</sup>. وهكذا كانت الجرائد الاستعمارية تحرض في أعمدها على القتل والعنف، وتقنع ساسة فرنسا وجيشها بأن "العربي لا يحترم إلا القوة"، وتفتخر بأعمالهم الوحشية، مثل: جريدة "لاديبش دي قسنطينة" و"ليكو دوران" و"ليكودالجي" و"لاديبش كوتيدان"<sup>2</sup>.

كان للمعمَّرين في الجزائر سلطةً كبيرةً، ودور فعال في استبدال الحاكم العام والقيادات العسكرية وغيرهم من المسؤولين السامين، إذا لم يتماش مع رغباتهم، ففي يوم الأحد 19 جوان 1955: اندلعت في مدينة باتنة مظاهرة كبيرة نظَّمها الأوروبيون على اثر مقتل مُستعمِرين. هاجم خلالها الأوروبيون مركز السلطة ومكتب عامل العمالة هاتفين بشعارات عدائية ضدَّ الحكومة، ثمَّ قدَّموا عريضة وطالبوا بتحقيقها قبل الساعة السادسة من نفس اليوم. وكان من بين المطالب ما يلي:

- 1- فرض حالة الحصار في الجزائر في مدَّة لا تتعدى 48 ساعة.
  - 2- القبض على الشخصيات التي لها ارتباط بالاستقلاليين والحزب الشيوعي.
  - 3- عقوبة الإعدام لقاتلي المستعمرين.
  - 4- تشكيل كتائب مسلَّحة من الأوروبيين.
  - 5- تعيين الماريشال "جوان" قائدا عاما يتمتع بكل السلطات العسكرية والسياسية.
  - 6- استبدال حكام البلديات المختلطة بضباط الأهلية "القادمين من المغرب".
- والسؤال الذي يطرح نفسه. هل استجابت الحكومة الفرنسية لتهديداتهم؟
- استجابت الحكومة على الفور لمطالبهم، وبذلت كل إمكانياتها من أجل تهدئة المتظاهرين، وباشرت السلطات الاستعمارية بقتل 10 جزائريين مشتبه فيهم في قتل المستعمرين وإتلاف مزرعتهم، وعلى الساعة الخامسة من نفس اليوم سلَّم الجنرال "بارلانج" القائد العام جوابا للمتظاهرين، يقضي بـ:
- الموافقة على إعلان حالة الحصار العسكرية.
  - قبول وضع الضباط مكان حكام البلديات المختلطة بباتنة.
  - الموافقة على تشكيل فرق مسلَّحة من المستعمرين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شبلي، "قراءات مجلة باري ماتش (paris match)"، مجلة 20 أوت 1955، ص. 45، 47.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 260.

<sup>3</sup> البصائر: "يوميات..."، الجمعة 25 جوان 1955، ص. 7.

يتبين أنه بقوة المال والتهديد، استطاع الكولون فرض إرادتهم على كل الحكومات الفرنسية، وابتداء من فيفري 1956 خضع "غي مولي" لمطالب الاستعماريين الأوروبيين بخصوص ممارسة الإبادة الشاملة في الجزائر، وهذا يعني أن "باريس لا تعترف بصفة تمثيل الجزائر إلا للاستعماريين الأوروبيين"<sup>1</sup>.

#### 2-4 تأسيس منظمة إرهابية وتسليح المعمرين:

إنّ عملية تسليح المعمرين وتشكيلهم لعصابات وفرق قمعية، لم تكن وليدة اندلاع الثورة التحريرية، بل هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام الاستعماري منذ بداية الاحتلال، الذي يخشى ثورة "الأهالي"، لأنه يدرك بأنه محتل، والجزائر ليست أرضه، ومن أجل تعزيز سيطرته سلّح المستوطنين الذين شكّلوا فرقا من أجل "ردع" أي "تمرد" من الجزائريين.

لقد انتظم المعمرين في عصابات مسلّحة أثناء مجازر 8 ماي 1945 ورفعوا شعارات عنصرية طالبوا فيها بـ "مطاردة العربي أين كان؟" بحجة إشاعة "الخوف من ثورة العرب"، وقد أسفرت تلك الحوادث عن استشهاد 45 ألف جزائري<sup>2</sup>.

فقد استنكرت جريدة "الصباح" التونسية في بيان لها (11 مارس 1951)، المذابح والمؤامرات التي يدبرها المستوطنون في الجزائر، وأكّدت على وجود حركة خطيرة ومنظمة إرهابية عبّرت عنها بحركة "المليسا"، التي تعمل بدقة وتخطيط من أجل استفزاز الشعب ليقع فريسة لها، وهذه الحركة حدّرت منها قادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عديد المناسبات. وتستغرب الجريدة من التشجيع الذي تحظى به المنظمة لدى الدوائر الاستعمارية، التي تفاهت خطرهما، حتى أصبح النواب الوطنيون في المجلس الجزائري يثيرون أمرها، تحت عنوان منظمة: "قد كونت لتزرع في حالة قيام حرب الفرع والموت بين السكان الجزائريين الأمناء". وما يثبت تورّط السلطة في دعمها، هو سكوتها عن كل جرائمها، بل ترى الجريدة أنّ الإدارة الاستعمارية هي "قائد الجوقة في هذه المليسيا"، وأنّ تشكيل المنظمة المسلّحة خوفا من "ثورة العرب"<sup>3</sup>.

علّق فرحات عباس في جريدة "الجمهورية الجزائرية" على التناقض الاستعماري الصريح، قائلا: "إنهم يتحدثون اليوم عما يسمونه الاتحاد الفرنسي الإسلامي في الجزائر ولكنهم من ناحية أخرى يواصلون عملية تسليح المدنيين الأوروبيين في هذه البلاد ليحضرنا لنا "غدا" مملوءا بالحداد والتدمير. وفي هذا السلوك المزدوج ذي الوجهين وحده يظهر كل الجهاز الاستعماري وأسسها التي يقوم عليها. فالذين يمدون لنا أيديهم للمصافحة هم صغارنا ثم يحضرون البنادق لتقتيلنا وسط الدار". ثم وجه عباس نداءه إلى الأحرار من الأوروبيين محدّرا إياهم من الوقوع في قبضة غلاة المعمرين العنصريين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المجاهد، 1961/11/01، ص. 26.

<sup>2</sup> عاطف يونس، المجاهد، المصدر السابق، ص. 34. وجريدة الصباح، الأحد 11 مارس 1951، المصدر السابق، ص. 3.

<sup>3</sup> الصباح، نفسه، ص. 3.

<sup>4</sup> نفسه.

ظهرت منظمة "اليد الحمراء" سنة 1952 بعدما نسب إليها مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد، ولقد اشتهرت هذه المنظمة بتنظيم المؤامرات والاعتقالات ضدّ مناوئي الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، وقد ظهر نشاطها في الجزائر أواخر سنة 1955 وبداية 1956. فما علاقة السلطة الاستعمارية بمنظمة اليد الحمراء؟ فالمنظمة - حسب رأي البعض - لم يكن لها استقلال هيكليّ عن السلطة، بل هي صنعة المخابرات الفرنسية "مصالح التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة"، التي تستعمل هذا التنظيم للتغطية عن جرائمها أمام الرأي العام<sup>1</sup>.

يبرز المستعمرون وجود هذه المنظمة كرد فعل على العمليات الفدائية التي نظّمها جيش التحرير في العاصمة، غير أنّ الواقع يثبت بأنّ المنظمة نفّذت عدّة عمليات تفجيرية قبل العمليات الفدائية لعناصر جيش التحرير، ففي شهر مارس 1956 فجر قادة هذه المنظمة قنبلة في حي القصبة بالعاصمة، ذهب ضحيتها 15 جزائرياً وأربعون جريحاً، وكان القصد من التفجير قتل أيّ جزائري في تلك الجهة، وهذا هو الأساس الذي قامت عليه "عمليات القمع في أوروبا والمغرب العربي التي كانت امتداداً طبيعياً للقمع في الجزائر، والتي تهدف إلى اغتيال الجزائريين أينما كانوا في فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو سويسرا... وسواء كانت المنظمات الإرهابية الأوروبية في الخارج تحمل اسم "اليد الحمراء" أو غيرها فإنّها متفرعة عن أصل واحد هو الاستعمار وأيديولوجية واحدة هي الفاشستية (الإبادة المطلقة)"<sup>2</sup>. ومن خلال هذه المنظمة التي يشرف عليها العنصريون الأوروبيون، أضحي قتل الجزائري أو ذبحه أو رميه من الأعلى، أو تهشيم رأسه بالحجارة وبالعضى الحديدية، أو حرقه حياً، أمراً عادياً في كل القطر الجزائري، ويحدث كل هذا على مرأى قوات الأمن وبتواطؤ منهم. ولقد صرّحت اتّحادية جبهة التحرير بفرنسا بأنّ "جميع الاعتقالات المنسوبة إلى حركة مصالي إنّما هي من فعل العصابة المعروفة باليد الحمراء"<sup>3</sup>.

وهناك من يرى بأنّ العمل الإجرامي المؤطر من المتطرفين الأوروبيين، ما هو إلا إرهاب وقمع "شبه رسمي" بدأ سنة 1956، ثمّ التقى بالقمع الرسمي الصادر من السلطة، وتطوّر القمعان (الرسمي والشبيه بالرسمي) طيلة خمس سنوات، كان إيذاناً بميلاد المنظمة السرية سنة 1961. لأنّ المنظمة السرية هي عبارة عن "اندماج الإطارات العسكرية التي كانت تعمل داخل جهاز غودار (الجهاز الحربي الخاص) وعناصر المتطرفين الأوروبيين الذين ما انفكوا يسيرون الإرهاب الشبيه بالرسمي منذ 1956"، وهذه الحقيقة تكشف ادّعاءات السلطات الاستعمارية عن "الإرهاب المضاد"، الذي جاء كرد فعل على "إرهاب" جبهة التحرير الوطني وعملياتها الفدائية<sup>4</sup>.

ملخص القول، إنّ كل السياسات الفرنسية الاستعمارية، مهما كان نوعها أو مجالها أو مسيّاتها، إصلاحية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، فهي تصبّ في خدمة الآلة الاستعمارية القائمة على النهب والسلب وإخضاع

<sup>1</sup> بن خدة، المصدر السابق، ص. 38.

<sup>2</sup> المجاهد: "تجارب..."، 1961/11/01، ص. 20.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 12. ومحمد عباس، خصومات، ص. 45.

<sup>4</sup> المجاهد: نفسه، ص. 21.

الشعوب بالقوة دون إرادتهم، وما هذه المشاريع الإصلاحية المزعومة إلا لتغطية جرائمهم أمام الرأي العام، وما يثبت كلامي أنّ كل المطالب الوطنية الحقيقية تقابل بالقمع والاضطهاد، وكذلك الانتخابات تزوّر، وعندما اندلعت الثورة التحريرية، جابهها الاستعمار الفرنسي بحرب الإبادة الشاملة وسنّ كل القوانين من أجل بقاء "الجزائر فرنسية". ومن هنا صحّ قول أحمد بن بلة عندما ذكر أنّ "المزيلة هي الاستعمار" وأنّ "الاستعمار هو الشر بعينه"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> بن بلة، نحو عالم جديد، ص. 183.

## المبحث الثاني: ردود الفعل في تونس

إنّ السياسة الاستعمارية العامة في تونس تتغيّر من حيث أساليبها ومظاهرها من مرحلة إلى أخرى، فالسياسة الفرنسية المطبّقة في تونس قبل الحرب العالمية الثانية تختلف عن ذات السياسة بعد الحرب، وذلك بفعل التقلّبات الدولية والمحليّة التي أحدثت توازنات وقوى جديدة، إضافة إلى تعدّد التوجّهات السياسية الحاكمة في فرنسا، كل ذلك يؤثّر على وضع البرامج الاستعمارية في تونس، رغم الاتفاق في المبدأ والأهداف.

### أولاً: السياسة الاستعمارية الإصلاحية:

تقوم السياسة الفرنسية في الإيالة التّونسية - حسب زعمهم - على خدمة السكان وتطوير البلاد والرفيّي بها فكرياً ومعاشياً، لكنّ الواقع يبيّن عكس ذلك، فهي تركز على استغلال ثروات هذه البلاد في جميع المجالات، وانتزاع الأراضي الخصبة، وسجن وتعذيب كل المعارضين والرافضين لسياستها، وقمع أهلها وتجويعهم، في المقابل نجد المعمرين يعيشون في القصور ويستحذون على كل خيرات البلاد ويتمتّعون بكل مظاهر الحرية والسعادة.

بفعل تنامي حركة المقاومة الوطنية، وضغط المطالب الشعبي التي تنادي باستقلال تونس وبيطلان الحماية، تضطر الحكومة الفرنسية إلى إصدار مجموعة من الإصلاحات في كلّ مرة، وكانت هذه الإصلاحات تلقى ردّاً عنيفاً ورفضاً قاطعاً من قادة الحركة الوطنية وصحافة تونس، لكونها إصلاحات شكليّة لا تتماشى مع الوضع الدولي، وطموحات الشعب التونسي التحرّرية.

في هذا العنصر سنذكر نماذج من هذه الإصلاحات المزعومة المتذبذبة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، التي جاء ذكرها في أغلب المصادر التّونسية والفرنسيّة وفي الصحف الوطنيّة التّونسية.

#### 1- الإصلاحات السياسية:

##### 1-1 إصلاحات 23 سبتمبر 1946:

أقرّت السلطات الاستعمارية مجموعة من الإصلاحات، المعلن عنها من طرف المقيم العام بتونس الجنرال ماست في 23 سبتمبر 1946، والتي تحوي إنشاء مجلس وزراء متساوي الأعضاء (ست تونسيين وست فرنسيين) وإعطاء الوزير الأكبر صلاحيات واسعة وزيادة عدد المجالس البلدية المنتخبة وإلغاء المراقبات الإقليمية، والتقليص من نفوذ المراقبين المدنيين.

تأتي هذه الإصلاحات بعد موجة الغضب والتصعيد التي اندلعت من الأحزاب والنقابات الوطنية ومختلف أطراف المجتمع، وتحديدهم لسلطة الاحتلال، وإجماعهم على حق الاستقلال التام للبلاد في مؤتمر ليلة القدر يوم 23 أوت 1946.<sup>1</sup>

#### 2-1 مشروع الاتحاد الفرنسي:

بعد فشل الإصلاحات السالفة الذكر، سعى المقيم العام الفرنسي إلى إقناع قادة الحركة الوطنية بمشروع الاتحاد الفرنسي، حيث كثّف اتّصالاته بهم، فما كان من ممثلي الشعب التونسي إلا رفض هذا الاتحاد المشؤوم، الذي يكرّس

<sup>1</sup> تامر، ص. 107.

الحماية، وقرروا أن لا تفاوض مع الحكومة الفرنسية إلا بالاعتراف بالاستقلال التام لتونس، كما أنّ الانخراط في الاتّحاد الفرنسي يعتبره الوطنيون التونسيون إهانة للباي الذي يفقد سلطته ويصبح تابعا لرئيس الجمهورية الفرنسية المخوّل دستوريا لرئاسة الاتّحاد الفرنسي<sup>1</sup>.

بالنسبة لموقف الأحزاب الفرنسية من مشروع الوحدة الفرنسية التّونسية، فقد تفاجأت الإدارة الفرنسية من موقفهم الراض للوحدة، بينما في سنة 1946 كان الحزب الجمهوري للحرية والحزب الراديكالي هما الحزبان الوحيدان اللذان يدافعان عن الإمبراطورية الاستعمارية التقليدية، وصرّحا بسياسة التخلّي عن الوحدة الفرنسية التّونسية. بينما انضمّ إلى هذه المؤامرة في تأييد سياسة النفوذ والسيطرة على تونس، العديد من الأحزاب الفرنسية من بينهم: الاتّحاد الديمقراطي والشيوعي للمقاومة، التجمّع الشعبي الفرنسي، الحركة الديمقراطية الشعبية، والشيوعيون.

في حين أن الراديكاليين تعيّر موقفهم من القضية التّونسية خلال مؤتمّهم في 18 أوت 1946، وأيدوا تعلّقهم بالسيادة المشتركة الفرانكو تونسية، لكن البرجوازية الوطنية كانوا راضين وطالبوا بالاستقلالية الداخلية للبلاد، كما أنّ الطبقة السياسية الفرنسية ما بين سنتي 1946-1947 لم تكن تعتقد بأنّ هناك وطنيين يشكّلون خطرا على الوحدة الفرنسية التّونسية، ولم يعوا حجم التهديدات العربية ولا فعالية ووزن العمال<sup>2</sup>.

وفي 16 جانفي 1947 عيّنت الحكومة الفرنسية الاشتراكي "جان مونص" مقيما عاما على تونس، والذي باشر عمله بإلغاء الرقابة على الصحافة، وبناء جسر من العلاقات والاتّصالات مع الدستوريين، كما قرّر إدخال حيز التنفيذ الإصلاحات التي عرضها سلفه الجنرال ماست. فما كان من الجالية الفرنسية في تونس إلا أن ردّت على ذلك برفضها للإصلاحات التي اعتبرتها جريئة<sup>3</sup>.

### 3-1 إصلاحات 13 جوان 1950:

عيّنت الحكومة الفرنسية في يوم 31 ماي 1950 "لوي باريلي" مقيما عاما على تونس، لعلّها تجد من ينقذ سمعتها ويخّطها من ضغط مطالب الحركة الوطنية، وقد كلّفته بتطبيق مجموعة من الإصلاحات. وفي 10 جوان شرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "روبار شومان" مهمّة المقيم العام الجديد، وقال أنّه: سيمكّن البلاد التونسية من تنمية ثرواتها وتحقيق استقلالها في إطار الوحدة الفرنسية. وفي 13 جوان أعلن المقيم العام عن مشروع إصلاحاته المتمثل في: إعطاء تونس استقلالها الذاتي، وتشكيل حكومة تونسية جديدة تشرف على المفاوضات باسم الباي، ومنح عدد كبير من التونسيين في الارتقاء للوظيفة العمومية، وإضفاء الديمقراطية على النظام البلدي.

في المقابل سحّرت الجالية الفرنسية كل علاقاتها ونفوذها لمنع المقيم العام من تطبيق هذه الإصلاحات، ومن أجل الضغط عليه قدّم القسم الفرنسي من المجلس الكبير استقالته الجماعية يوم 10 جويلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> تامر، ص. 107. وأندري جوليان، ص. 436.

<sup>2</sup> Charles- Robert AGERON, "Le Parti colonial face à la Question Tunisienne (1945 – 1951)", Op-cit, p. 193.

<sup>3</sup> القصاب، ص. 603.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 614، 615. وعبيد، ص. 204.

#### 4-1 إصلاحات 08 فيفري 1951:

ظهرت هذه الإصلاحات في حكومة محمد شنيق التّونسية التي تشكّلت في 17 أوت 1950، وكان من أبرز مهامها: البحث في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل السير بتونس إلى تحقيق الاستقلال الداخلي، وبعد مجهودات مضيئة نتج عن المفاوضات إصدار الحكومة الفرنسية لإصلاحات 08 فيفري 1951، التي أقرّت السيادة المزدوجة على تونس، وتبعيّة كل الإدارات التّونسيّة تحت سلطة الوزير الأكبر، وهو ما خلّف إحباطا وتدمراً في أوساط الحكومة التّونسيّة وزعماء الحركة الوطنية، لكونها إصلاحات لا تحقّق رغبات الشعب<sup>1</sup>.

#### 5-1 مذكرة 15 ديسمبر 1951:

أرسلت الحكومة التّونسية التفاوضية بتأييد من الباي، إلى وزير الخارجية الفرنسي يوم 31 أكتوبر 1951 مقترح مذكرة إصلاحات التي وافقت عنها أغلب الأحزاب والنقابات الوطنيّة. جاء ردّ وزير الخارجية الفرنسي بمذكرة إصلاحات 15 ديسمبر 1951، التي بيّن فيها الوزير للباي حجم الإنجازات التي قدّمها فرنسا لتونس خلال سبعين (70) سنة، ومجموع الإصلاحات التي حققت رغبات الشعب التّونسي، كما انتقد الباي على طريقة تهجّمه على الدولة الفرنسية مجرّدا إياها من كل عمل لصالح تونس من خلال رسالته في 31 أكتوبر، كما أثنى الوزير في مذكرته على عمل الفرنسيين المقيمين في تونس، وطالب بضرورة إدراجهم في عمل المؤسسات السياسية، وذكر الباي بسلسلة الإصلاحات الفرنسية المعروضة في 17 أوت 1950، وفي 08 فيفري اللذين سمحا بإعادة تنظيم الجهاز التنفيذي والوظيف العمومي بما يتلاءم مع متطلعات الشعب التّونسي. وذكر بأنّ هذه المذكرة ستحقّق إصلاحات في المجالس البلدية، وستشكّل لجنة مختلطة من الفرنسيين والتّونسيين للنظر في المجلس التّونسي الكبير وإدخال تعديلات عليه، الذي انتهت عهده يوم 09 ديسمبر 1951<sup>2</sup>.

يتّضح من خلال رد وزير الخارجية الفرنسي على رسالة الباي، بأنّ هذا الأخير طالب بوضع حل نهائي للقضيّة الفرنكوتونسيّة بما يرضي الشعب التّونسي، الذي يرفض حكم السيادة المزدوجة، ويطالب بالاستقلال، في المقابل جاءت رسالة الوزير ساخطة على مذكرة الباي، والتي أعرب فيها بكل وضوح على أن لا مستقبل لتونس بلا فرنسا. انتفض الشعب التّونسي بعد هذه المذكرة انتفاضة رجل واحد، ضاربين عرض الحائط هذه الإصلاحات التي تؤكّد على تكريس الحكم المباشر في تونس، ولكلّ التهديدات الاستعمارية، وتيقن الشعب التّونسي بكلّ مكوّناته بضرورة فتح مرحلة جديدة مع سلطة الحماية، قوامها الحديد والنّار، حتى انتزاع السيادة الوطنيّة.

#### 6-1 إصلاحات جوان 1952:

أثناء اجتماع المجلس الوطني الفرنسي المنعقد بشأن القضيّة التونسية، والذي حضره مجموعة من الشبّان التّونسيين الذين يدرسون في فرنسا، وعدد من الشخصيات التّونسية المتواجدة في باريس، حيث ترقّب الجميع برنامج

<sup>1</sup> القصاب، ص. 616، 618. وجريدة الصباح: الأحد 11 مارس 1951، عدد 34، ص. 2.

<sup>2</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documents 13, Op-cit, P. 48- 51.

واين عيسى، جريدة الوزير، الخميس 20 ديسمبر 1951، عدد 767، ص. 1، 2.



الإصلاحات بشأن بلدهم، الذي قدّمته الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني على لسان وزير الخارجية "روبير شومان" من أجل شرحها والدفاع عنها، وقد عُرض على المجلس جدول الأعمال الآتي:

1- رأي الكتلة الشيوعية التي طالبت بعزل المقيم العام التونسي والقائد الأعلى للجيش، والاعتراف بحقّ الشعب التونسي في نيل الحرية والاستقلال.

2- رأي الكتلة الاشتراكية التي انتقدت السياسة الفرنسية القمعية في تونس بعد مذكرة 15 ديسمبر 1951، وطالبت بتطبيق الإصلاحات الحقيقية التي اقترحتها الفئة الممثّلة للشعب التونسي بصفة واقعية.

3- رأي نواب شمال إفريقيا المستقلّين، والذي ينص على تأسيس مجلس لدى سمّو الباي عن طريق الانتخابات، يتكوّن من التونسيين والفرنسيين حسب نسبة السكان، مهمّته مباشرة المفاوضات<sup>1</sup>.

ما يلاحظ على هذا الاجتماع انتقادات كثيرة وجّهها نواب المجلس الفرنسي حول سياسة الحكومة بخصوص تونس، وقدّموا مقترحات بديلة أكثر واقعية - حسب رأيهم-، كما أنّ بعض الشيوعيين قد نادوا باستقلال تونس وحققها في تقرير مصيرها، مع العلم أنّ جميع النواب كانوا متخوّفين من حدوث أزمة وزارية في هذا الوضع، فلم يعمدوا إلى إكراه الحكومة على انتهاج سياسة معيّنة.

ومن بين الانتقادات التي وجّهت للحكومة، وكذلك المقترحات المقدّمة نذكر:

- التنديد بسياسة العنف والقمع في حقّ الشعب التونسي الذي يتعرّض لمأساة حقيقية.
- المطالبة بإصلاحات جادّة وتشكيل وزارة ترضي الرأي التونسي، والتأكيد على المحافظة على حقوق فرنسا في تونس.
- ضمّ تونس إلى الأتحاد الفرنسي.
- حقّ تونس في الاستقلال الداخلي.
- الدعوة إلى تكوين دستور يتفق مع وضعية تونس ويوفّق بين جميع المصالح المتعارضة.
- تطبيق الإصلاحات الضرورية مع المحافظة على معاهدة باردو.
- إنشاء مجلس لدى الباي وحكومة تونسية لا تتناقض مع مواد معاهدة باردو<sup>2</sup>.

على الرغم من الجرأة الظاهرة في مطالب النواب، إلا أنّها لا تخلو من التفكير الاستعماري المبني على حفظ مصالح الدولة الفرنسية والمستوطنين في تونس، بحيث أكّدت المقترحات على المحافظة على بقاء الحماية الفرنسية وفق شروط معاهدة باردو سنة 1881، وضمّ تونس إلى الأتحاد الفرنسي، وهذا ما يرفضه الشعب التونسي جملة وتفصيلاً، وأيّ سيادة تونسية ستتحقّق وهي مقترنة بشروط؟!.

وقد صرّح وزير الخارجية "م. روبر شومان" في المجلس أثناء الإجابة على تساؤلات النواب، " أنّ تطوّر الأفكار في العالم ويقظة القوميات وتحرّر دول جديدة تحرّرا فعلياً يضطرنا إلى إعادة النظر فيما ينبغي أن يكون عليه دورنا ورسالتنا

<sup>1</sup> جريدة النهضة: السبت 21 جوان 1952، عدد 8680، ص. 1، 4.

<sup>2</sup> نفسه.

تجاه الأراضي التي تكفلنا بها في غضون القرن الماضي"، وبين أنّ سياسة فرنسا في تونس والمغرب تختلف عن سياستها في الجزائر، وقال أنّ القضية هي محاولة إشراك الأوروبيين في الحياة السياسية التونسية في ظل السيادة التونسية، كما وضح أنّ التفاهم مع الباي أمر ضروري، لأنّ فرنسا لا تستطيع فرض الإصلاحات، بل تقترح على الباي وبدوره يشرّعها.

ثمّ قدّم شومان "الظروف التي تمّ فيها إشراك الحزب الدستوري الجديد في الحكومة التونسية (حكومة شنيق) وقال أنّ فرنسا اصطدمت إذ ذاك بسياسة الكل أو لا شيء"، ودكّرهم بأنّ الحكومة التونسية قد سيطر عليها "متطرّفون" وأرادوا انتزاع الحلول من فرنسا بالقوّة، وتشكيل حكومة تونسيّة صرفة، ومجلس غير ممثّل من الفرنسيين، كما برّر والتمس الأعذار للحكومة التونسية التي انتهجت أسلوب القمع منذ شهر جانفي 1952، والتي - حسب قوله - رد فعل على العنف الذي ظهر من الدستوريين، كما حملّ الدستوريين بتسبّبهم في قطع العلاقات التفاوضيّة، وهو ما أذى إلى الحكومة التونسية بانتهاج سياسة الإرهاب<sup>1</sup>.

ثمّ نوّه "روبير شومان" بالجهود التي بذلها المقيم العام لفرنسا في تونس، وأظهر خيسته من فشل تشكيل اللجنة المختلطة، وأكّد على ضرورة إجراء مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للرأي العام التونسي، وأوضح أنّ برنامج الإصلاحات المطروح سيرسل للباي ولحكومته، وعلى أساسه سيكون الحوار، ثمّ عرض برنامج الإصلاحات الجديد في خمسة نقاط، وهي: **على مستوى الحكومة:**

1- تشكيل وزارة تونسية مختلطة تعطى فيها مناصب وزارية جديدة للتونسيين وبصلاحيات أوسع، مثل إدارة المال وإدارة الأشغال العموميّة وإدارة التعليم العمومي، وسيتمتع فيها التونسيين باستقلاليّة التصرف. وهذا مستقبلا يقودنا إلى حكومة تونسية صرفة.

2- إنشاء محكمة إدارية متكوّنة من ثمانية قضاة مناصفة بين الفرنسيين والتونسيين ويتأّسها قاضي فرنسي.

3- تخصيص مبدئي للتونسيين للتوظيف العمومي مع الإبقاء على عدد من الوظائف للموظّفين الفرنسيين.

**على مستوى السلطة التشريعية التي هي من اختصاص الباي:**

4- إنشاء مجلسين استشاريين الأول تشريعي يعيّن الباي، أعضاؤه تونسيون فقط، ومجلس مالي مهمّته الميزانيّة متكوّن من الفرنسيين والتونسيين.

5- إنشاء مجالس محليّة منتخبة في كامل الإيالة، مهمّتها الانتخاب على الميزان المحلي وإدارة الشؤون المحليّة.

كما عرض "شومان" تحليلا عاما للقضية التونسية وأهمية الإصلاحات المقترحة، قائلا: "إنّ الإصلاحات الجديدة تؤلّف في ذاتها استقلالا ذاتيا تونسيا حقيقيا... إنّ برنامج الإصلاحات التي ستعرضها الحكومة الفرنسيّة على باي تونس غايتها العمل في نطاق المعاهدات النافذة المفعول على إنجاز التحويلات التدريجيّة للمؤسسات الإدارية التونسيّة بصورة تتفق مع ضرورة المحافظة على الوجود الفرنسي ومع الأمان المشروعة للسكّان الأصليين"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جريدة النهضة: السبت 21 جوان 1952، عدد 8680، ص. 1، 4.

<sup>2</sup> نفسه.

نلاحظ أنّه على الرغم من صدور إصلاحات أكثر جدّية من طرف وزير الخارجية الفرنسي، ولأول مرّة في تاريخ الحركة الوطنيّة التّونسية، إلا أنّ الفرنسيين ليسوا على استعداد تام للتفريط في تونس وغيرها من البلاد المستعمرة، فقد ظلّ تأكيد سيطرتهم على البلاد، واستغلال مقدّرات الشعب ظاهرة للعيان في كل إصلاحاتهم، كما أنّ هذه التنازلات الفرنسية، لم تقدّم كهدية للتّونسيين، بل هي نتيجة تضحيات جسام قدّمها قادة الحركة الوطنية، راح ضحيّتها مئات العشرات من الموتى والمعتقلين، وبفعل سياسة فرض الواقع بالقوّة التي كرّسها المناضلون التّونسيون.

#### 7-1 إصلاحات أوت 1952:

قدّمت الحكومة الفرنسية إلى الباي عن طريق المقيم العام في تونس، مشروع إصلاحات في شهر أوت 1952، وقد اعتبرت الحركة الوطنيّة أنّ هذه الإصلاحات صدرت بغية القضاء على السيادة التّونسية، ومن أجل تجسيد الحكم المباشر، وتأسيس مجلس مالي مختلط، كما أنّها لم تضيف جديدا بخصوص التوجيه الديمقراطي للمؤسسات التّونسية، ولا تحقّق الحد الأدنى من المطالب التي ذكرت في خطاب العرش يوم 15 ماي 1951<sup>1</sup>.

يتبيّن لنا أنّ الحركة الوطنية دائما تستند في مطالبها إلى خطاب العرش الذي ألقاه الباي محمد الأمين باشا يوم 15 ماي 1951، أي اليوم الذي نصّب فيه بايا على تونس، وهذا الخطاب تضمّن عدّة مطالب وطنيّة واضحة وجريئة من طرف الباي، أبرزها استقلال تونس، فكانت الحركة الوطنية تنظر إلى هذا الخطاب، المرجع الأساس في مطالبها، فترجع إليه في كلّ الإصلاحات المقدّمة من طرف سلطة الحماية.

#### 8-1 إصلاحات 04 مارس 1954:

نشر المقيم العام في 04 مارس 1954 مراسيم إصلاحات وقّع عليها الباي المهذّب بالخلع، والتي تؤكّد السيادة المزدوجة في السلطة التنفيذية وفي المجالس النيابية، وحافظت على بقاء المناصب القيادية في أيدي الفرنسيين من مالية وأشغال وتعليم وبريد وأمن عام وبوليس، ما يعني أنّها لا تتماشى مع الطلبات الوطنية، وقد انعكست سياسة الإصلاحات هذه على القيادات الوطنية بالفتنة جرّاء الاختلاف الذي حدث أثناء تقييمها من حيث القبول والرفض<sup>2</sup>.

وفي بيان صدر للجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، حول رأيها في إصلاحات 04 مارس 1954، دعت فيه الشعب التّونسي إلى التوحّد ونبد الفرقة، وبيّنت مخاطر قبول تطبيق هذه الإصلاحات، التي حافظت على السيطرة الفرنسية الكاملة سواء على مستوى الجهاز الحكومي أو الإداري، ووطّدت أركان الحكم الفرنسي المباشر على أغلب مؤسسات الدولة، وفي أهم المصالح الحيويّة التي لها علاقة مباشرة بحياة الشعب، كما دعّمت هذه الإصلاحات السيادة المزدوجة والتفوّق الفرنسي المعبرّ عنهما بوضوح في رسالة الحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 من حيث السلطات التشريعية أو التنفيذية أو النيابية.

<sup>1</sup> صالح فرحات، جريدة النهضة، الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209، ص. 1، 2.

<sup>2</sup> البكوش، ص. 90. والبلهوان، ص. 497، 498.

أما فيما يتعلّق بـ " الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وشؤون الأمن الداخلي جعلت من اختصاص الفرنسيين كآئها أمر مقرر مفروغ منه، ليس للتونسيين فيها أي نصيب وليس لهم عليها أدنى سلطان"، كذلك المصالح المالية والأشغال العامة والمواصلات والتعليم، كانت من نصيب الفرنسيين أعضاء الحكومة<sup>1</sup>. والسؤال الذي يطرح نفسه، ماذا أبقت هذه الإصلاحات للتونسيين من مناصب، رغم كثرتهم العددية في عضوية الحكومة؟

أما باقي مناصب الحكومة فقد تركت للتونسيين، مع خضوعهم للرقابة الشديدة والتحكّم في كل قراراتهم من مختلف السلطات الاستعمارية، فالمقيم العام من جهة والكاتب العام والمراقب العام من جهة ثانية، هذا بالإضافة إلى المراقبين المدنيّين، كما حافظت هذه الإصلاحات على سلطة الكاتب العام (المساعد الأول للوزير الأكبر)، الذي تخضع لأوامره كل مصالح الحكومة، وهو "المسؤول وحده عن تسيير رئاسة الحكومة والإدارة العامة"، وهو الذي يشرف شخصيًا على "عمل مصالح المراقبة وعمل مصلحة البرنامج الاقتصادي وعلى تحضير لوائح الأوامر والمعارض"، وعلى نشر الأوامر العليّة، وعموما أصبحت له سلطة مطلقة على كل ما يصدر من قرارات من جميع الوزراء والمديرين، ولا تقدّم للوزير الأكبر (رئيس الحكومة) إلا بعد أن يؤشّر عليها الكاتب العام<sup>2</sup>.

ما زالت سلطة الحماية تكابر وتراوغ في وضع الإصلاحات، وفي كل مرّة تغبّر الأساليب والطرق وتحافظ على الجوهر والأساس، وهو السيطرة الكاملة على تونس من خلال كل المناصب القيادية الحسّاسة، وتبقي للتونسيين الفتات وتحت رقابة مشدّدة، حتى لا تخرج الأحداث عن سيطرتها، مع تزامن اشتداد الكفاح المسلّح في تونس في هذه الفترة، والتخريب للمنشآت الاستعمارية، بالمقابل نجد تزايد القمع الفرنسي للوطنيين.

كما انتقد الاتّحاد العام التّونسي للشغل الجهوي بصفاقس يوم 21 مارس 1954 في بيان له إصلاحات 04 مارس 1954، وسياسة تشكيل الوزارة الحالية، وبيّن أنّ الإصلاحات خالية من كل أوجه السيادة، أو في سبيل تحقيق الحكم الذاتي للتونسيين، بل أقرّت "السيادة المزدوجة وافتكّت خصائص البلديات من أيدي التّونسيين وأهملت مشكلتي الوظيفة العمومية والمحكمة الإدارية"<sup>3</sup>.

بيّن هذا البيان السياسة الاحتكارية في الحكم والتسيير والاستفادة من الامتيازات، التي تنتهجها الإدارة الاستعمارية، على حساب أصحاب الحق والأرض، ورغم عرائض الاحتجاج المقدّمة إلا أن مطالبهم يضرب بها عرض الحائط ولا يؤبه لها أصلا.

<sup>1</sup> صالح فرحات، "بيان اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم"، جريدة النهضة، الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209، ص. 1، 2.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> القسطلبي، جريدة النهضة، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216، ص. 2.

### 9-1 إصلاحات حكومة منداس فرانس:

ألقي رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" خطاباً أمام الباي في 31 جويلية 1954 أعلن فيه استعداد بلاده لمنح تونس الاستقلال الداخلي، وسيتم ضبط الشروط في اتفاقيات يتم التفاوض بشأنها، وعلى هذا الأساس تشكّلت حكومة نفاوضية برئاسة "الطاهر بن عمار" وبمشاركة أعضاء من حزب الدستور<sup>1</sup>.

رغم التأييد الذي حصل لرئيس الحكومة الفرنسيّة "منداس فرانس" في سياسته من طرف الحكومة الفرنسية من أجل منح تونس استقلالها الداخلي، إلا أنّه قاوم عناصر رجعية فرنسيّة حاولت إسقاطه وتوقيف المفاوضات، والتي كادت أن تتوقّف بسبب ضغط تلك العناصر من جهة، واشتداد الثورة التّونسية المسلّحة من جهة ثانية<sup>2</sup>.

### 10-1 إصلاحات حكومة ادغار فور:

عوّضت حكومة "ادغار فور" وزارة "مانديس فرانس" التي أطيح بها في 05 فيفري 1955، وواصلت هذه الحكومة المفاوضات من أجل تحقيق الاستقلال الداخلي لتونس، والتي انتهت بإمضاء بروتوكول 03 جوان 1955، حيث كان لبورقيبة النصيب الأوفر في نجاح هذه المفاوضات، في حين اعتبر معارضوه بأن هذه الاتفاقيات خطوة إلى الوراء، ولم تحقق السيادة الكاملة، بحيث أنّ الدفاع والسياسة الخارجية وحق حماية مصالح الأجانب والمعمرين لا زالت من اختصاص الفرنسيين<sup>3</sup>.

من جهته "التّجمع الفرنسي بتونس" عارض بشدّة اتفاقيات الاستقلال الداخلي، وحسب ما جاء في جريدة الصباح فإنّ "الجنرال أومران" نائب الجزائر الجمهوري المستقل في المجلس الوطني، وجّه لائحة بلسان الحضور الفرنسي إلى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني، تتعلّق بالاتفاقيات التّونسية الفرنسية، وقد دعا فيها الحكومة الفرنسية إلى عدم المصادقة على بروتوكول الاتفاق التّونسي الفرنسي (03 جوان 1955) إلا بعد ضمان تحقيق هذه الشروط وهي:

- المحافظة على سيادة سموّ الباي.
- منع تحرير دستور تونسي جديد.
- الوقوف ضدّ أيّ مؤامرة ترمي إلى إقرار الاستقلال التام لتونس.
- التصدّي لكلّ دعاية تهدف إلى زعزعة نفوذ فرنسا بإفريقيا الشمالية.
- رفض أي تدخل أجنبي خاصة جامعة النقابات الأمريكية الصناعية.
- رفض جميع الإجراءات التي تحدّ من الحقوق التي تتمتع بها فرنسا والمستوطنون الفرنسيون في تونس، والمطالبة بعرضها سلفاً على مصادقة البرلمان الفرنسي.

<sup>1</sup> المستيري، ص. 73.

<sup>2</sup> الطيب بن عيسى، جريدة الوزير، الخميس 04 نوفمبر 1954، عدد 803، ص. 1.

<sup>3</sup> عبيد، ص. 209، 210.

- تتمّع ممثّل فرنسا بالحق التام وفي أي وقت بالتدخل بكلّ القوات من أجل المحافظة على الأمن وضمان حماية الأفراد والممتلكات.

- التمثيل يكون متعادلا بين السكّان الفرنسيين والسكان التّونسيين في مختلف المؤسسات الحكومية التّونسية<sup>1</sup>. نستنتج من خلال هذه الشروط، قمة الشجع الاستعماري، وأنّ ضغط المستوطنين الفرنسيين في تونس ما زال متنقّذا في الأوساط الاستعمارية، خوفا على مصالحهم المجهولة بعد إمضاء بروتوكول الاستقلال الداخلي لتونس، فعجّلوا ببعث لائحة إلى المجلس الفرنسي مؤكّدين فيها على أنّ امتيازاتهم في تونس خط أحمر، ومحدّرين من الدعاية الخارجية الداعية إلى إسقاط الاستعمار في شمال إفريقيا، رافضين لأي تدخل أجنبي خاصة النقابات الأمريكية، التي باتت تضغط على الحكومة الفرنسية من أجل منح تونس استقلالها.

## 2- السياسة الاستغلالية:

ترزع السلطات الاستعمارية في كلّ مناسبة، بأنّ مبرّر وجودها في تونس بهدف خدمة الشعب التّونسي وتطوير البلاد والرقّيّ بها اقتصاديّا، وفي جميع مناحي الحياة، لكنّ الواقع التّونسي وما يعانيه الشعب من فقر وجوع وظلم واستغلال، يكذب هذه الادّعاءات الفرنسية، ويؤكّد بلا مجال للشكّ بأنّها سياسة مصّ الدماء، واستغلال الثروات الماديّة والبشريّة، ولو على حساب الملايين من أهالي البلاد.

وفي هذا العنصر سنقدّم جوانب من السياسة الفرنسية الاستغلالية التي أهدمت الشعب، ووضعت في أدنى مستويات الحياة البشرية.

## 2-1 الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي:

يندّد المجتمع التونسي بكلّ فئاته بالسياسة الاستعمارية الاستغلالية المسلّطة عليهم، وكانوا يتلقون المساندة من كل المنظمات والأحزاب المدافعة عن حقوق أهل البلاد، من ذلك أن إدارة جريدة الزهرة قد تلقت لائحة متضمّنة شكوى من بلدة "خنيس" التابعة للمنستير، بعنوان: "كارثة تهدّد حياة السكان"، والتي حملت إمضاءات: شيخ البلد، الهيئات النقائيّة، اللجنة الشرطية، لجنة الغابات، الأعيان والوجهاء، العدول، الشعبة الدستورية، وكان هؤلاء يشتكون من السياسة الفظيعة لسلطة الحماية وأعوانها، ويتذمّرون من التصرفات الشاذة المنافية لقواعد العدالة والقانون، من خلال أنّ شركة رأسمالية عاملة في سبخة خنيس، قد تحصّلت على أمر عليّ بتاريخ 6 أكتوبر 1949 نشر في "الرائد الرسمي" عدد 83 بتاريخ 11 أكتوبر 1949، يرخص للشركة حقّ حجز البقيّة الباقية من البحر المحيط بالبلدة المذكورة، حتّى تواصل في إنتاج الملح زيادة لأرباحها، وهذه العملية تهدّد - حسب ما جاء في اللائحة - حياة أهل بلدة خنيس، حيث وجّه أعيانها لائحة بيّتوا فيها للباي ولعامل المنستير ووزير الصحة والفلاحة ورئيس القسم التّونسي للمجلس الكبير، الأضرار الناجمة من حجز الشركة للبحر، وطالبوا الحكومة أن تتوقف من تأييد الشركات الاستثمارية التي لا تهتم إلا بمصالحها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جريدة الصباح: الثلاثاء 17 ماي 1955، عدد 1041، ص. 4. وعبيد، ص. 210.

<sup>2</sup> الصنادلي، جريدة الزهرة، الأحد 15 جانفي 1950، عدد 12060، ص. 3.

ومّا جاء في اللائحة من الأضرار الناتجة عن عملية الحجز بعد ركود ماء البحر والذي يخلف أمراضا كثيرة، نذكر منها ما يلي:

- انتشار أمراض العيون بنسبة 30% بين سكان بلدة خنيس بسبب السبخة، وستضاعف هذه النسبة إذا تمّ حجز البقيّة الباقية من البحر، وهو ما يعرّض سكانها لفقد البصر بنسبة 100%.
- انتشار أمراض السل والصدر.
- انتشار الحشرات والروائح الكريهة بسبب الماء الراكد، وهو ما أدى إلى تعقّن الهواء والذي أثر سلبا على كل حياة البلدة وزاد من انتشار الحمى والسم القاتل.
- تضرّر أشجار الزيتون من ركود الماء المنبعثة منه الملوحة والرطوبة.
- إنّ البقيّة الباقية من البحر المراد حجزها، هي محل رزق صائدي الأسماك، الذين يفوق عددهم الألف نسمة، فمن أين يتقوّت هؤلاء إذا حرّموا من هذا المكان؟
- إنّ حرفة غالبية البلدة هو صناعة النسيج، ونساء البلدة يغسلن الصوف في البحر. فمن أين لهنّ بالماء إذا تمّ حجزه؟

كما طالبوا بإيفاد لجان طبيّة زبّية متخصصة لمعاينة ما ذكر في اللائحة، وإلا فسيكون الموت المحتّم مصير هذه البلدة<sup>1</sup>.

كلّ هذه المعطيات والأرقام تبينّ فساد السياسة الاستعمارية الإصلاحية، التي لا تهتمّ بمطالب الشعب التونسي ولا بحلّ مشاكله، فهتمّها الوحيد تحقيق مصالحها ومصالح الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس. وأثناء زيارة الأمير الشاذلي باي إلى مدينة بنزرت يوم 15 جانفي 1950، ألقى ممثّل الاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل أمامه خطابا مؤكّدا فيه أنّ الشركات الاستثمارية الأجنبية استولت على كل خيرات البلاد بفعل السياسة الاستعمارية، واستفاد من هذه الخيرات الأجنبي الدخيل وحرّم منها ابن البلاد وصاحب الأرض، حتّى تركت فرنسا في الإيالة التونسية "جيشا منكسر القلب من الشغّالين الذين لا شغل لهم يجروّن أذيال التعاسة والشقاء يستصرخون الإنسانية والعدالة ثمّ لا يجدون آذانا صاغية تردّ عنهم" وفي غالب الأحيان يستجاب لهم بوابل من الرصاص ويتمّ وضعهم في السجون أو نفيهم من البلاد<sup>2</sup>.

يتبينّ من الخطاب شكوى المواطنين للأمر من الشركات الاستثمارية الأجنبية ومن الظلم الاستعماري ومن البطالة التي يعانون منها في ظل وجود مناصب شغل لا يستفيدون منها.

هل هذه هي الديمقراطية والعدالة والمساواة التي تتعنى بها فرنسا؟ هل بعد هذا يمكن الحديث على سياسة استعمارية إصلاحية؟ وهل يطلق على هذه السياسات والقوانين مصطلح الإصلاح أصلا؟

<sup>1</sup> الصنادلي، المصدر السابق، ص. 3.

<sup>2</sup> زغودة، جريدة الزهرة، الأحد 15 جانفي 1950، عدد 12060، ص. 1.



كما جاء في الخطاب الاحتجاجي "للهادي بن عمارة" الكاتب العام للاتّحاد الجهوي للاتّحاد العام التونسي للشغل، الذي ألقاه يوم الجمعة 24 فيفري 1950 بسوق الأربعاء، إثر اجتماع عقدته المنظّمة النقابية والقومية من أجل التّنديد بسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، حيث ندّد فيه بموقف الحكومة المناصر للرأسمالية الاستغلالية والشركات الاستعمارية التي "امتصّت دم هذا الشعب واحتجزت ثرواته"، كما تعرّض لميزانية 1950 التي ذكر أنّها سترهق هذا الشعب بضرائب كثيرة تزيد في فقره وتعاسته<sup>1</sup>.

وفي نفس اللقاء السالف الذكر، ألقى ممثّل الاتّحاد الجهوي للصناعة والتجارة "عياد الباروني"، خطابا حلّل فيه الميزانية المعدّة لسنة 1950، وذكر بأنّها ميزانية في صعود دائم كلّ عام، ووضعت بهدف تفقير وتجهيل الشعب وتحطيم الكيان الاقتصادي القومي للبلاد، وعرقلة ازدهاره، ووصفها بكلمات معبّرة توحى إلى حقيقة معاناة الشعب. وقال بأنّها: "أذابت الشحم وأكلت اللحم وعرقت العظم"، كما احتجّ في كلمته ضدّ "الأداءات والتبادل المهذّب للتجارة" وعلى سياسة غلاء الأسعار، التي قضت - حسب قوله - على مقدرة الشراء عند الطبقات الضعيفة، وندّد بالسياسة الاجتماعية الظالمة، كما بيّن في خطابه معاناة التاجر التونسي، الذي كاد أن يذهب إلى التسوّل<sup>2</sup>.

وقد عارض "الحبيب الشاذلي" رئيس نقابة الفلاحين في نفس اللقاء، سياسة الحكومة الاستعمارية المتّبعة ضدّ الإنتاج التونسي، والتي جعلت الفلاح "يقاسي الآلام حتى في أخصب السنين وأمرعها"<sup>3</sup>. كلّ هذه المعطيات تبين فساد السياسة الاستعمارية الإصلاحية، التي لا تهتمّ بمطالب الشعب التونسي ولا بحلّ مشاكله، فهتمّها الوحيد تحقيق مصالحها وإشباع رغباتها.

وجّهت الشعبة الدستورية بمدينة بنزرت بعد اجتماعها يوم 04 مارس 1951، معارضتها الشديدة لمحاولات تسليم السكك الحديدية إلى الشركات الأجنبية الاستغلالية، مطالبين الباي محمد الأمين باشا وقادة الديوان السياسي للحزب، بضرورة استرجاع ثرواتهم القومية وجعلها تحت تصرّف الحكومة التونسية مباشرة، وأكّدوا على أهمّ على استعداد للنضال من أجل انتزاع السكك الحديدية من الاستغلال الأجنبي<sup>4</sup>.

في المقابل النقيض، تؤكّد السلطات الفرنسية للباي في مذكرة 15 ديسمبر 1951 من خلال وزير خارجيتها "روبار شومان" أنّها خلال خمسين (50) سنة عملت ولا زالت في خدمة البلاد التونسية، التي نظّمت إدارتها وعدالتها والتعليم، وجلبت لها التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الذي سمح لها بالتصدي للتنامي الديمغرافي الذي عرفته، بحيث أصبح العدد ثلاثة أضعاف منذ أن أصبحت محميّة، وأقرّت أنّ التضامن والجهود المزدوجة في حماية وتطوير البلاد تبقى الشرط الأول التي تبنى عليها أيّ علاقة مستقبلية، كما ذكرّ الوزير الباي ببعض الإنجازات الفرنسية في تونس، وهي:

<sup>1</sup> زغودة، جريدة الزهرة، الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097، ص. 2.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> جريدة الصباح: الأحد 11 مارس 1951، عدد 34.

- مساعدة فرنسا لتونس لمرات عديدة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي.
- تطوير الاقتصاد التونسي الذي أصبح علمي.
- إنشاء أكبر السدود في مجال الزراعة.
- تحديث التعليم والصحة الاجتماعية<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، وجّه رئيس الجمهورية الفرنسية رسالة مستعجلة بتاريخ 10 سبتمبر 1952 إلى باي تونس محمد الأمين باشا، بعد رسالة هذا الأخير إليه في 09 سبتمبر 1952 والذي تهجّم فيها على الدولة الفرنسية، ولم يعترف بأعمالها في تونس، فجاء ردّ رئيس الجمهورية الذي بيّن فيه حجم التضحيات التي قدّمتها فرنسا إلى تونس، وبفضلها أصبحت لها مكانة في العالم، مستدلًا بالماضي والإنجازات الميدانية ومؤكّدا على أنّ التعاون والثقة المتبادلة بينهما وحدهما من ضمنا لتونس الرخاء والرفاهية، ولا بد من المحافظة عليهما<sup>2</sup>.

وفي بيان للاتّحاد العام الجهوي بصفاقس يوم 21 مارس 1954 احتجّ فيه على إصلاحات 04 مارس 1954، وعلى الزيادة الزهيدة الأخيرة في الأجور، واعتبرها تحدّيًا لكل العمال<sup>3</sup>.

في واقع الأمر، كانت السلطة الاستعمارية تعتمد على نظريّة "الأعراف" وليس مبدأ القوانين والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال، بحيث تجدها دائما تصدر قرارات تحافظ من خلالها بجميع الوسائل على أرباح المعمرين الأجانب، ورعاية أرباح الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال<sup>4</sup>.

## 2-2 النفوذ الإداري:

في عهد الحماية الفرنسية كان نفوذ الفرنسيين كبيرا على سير دواليب الإدارة التّونسية على كل المستويات، حتّى في القطاعات المخصّصة للتّونسيين، كالمحاكم التّونسية والأوقاف والإدارة الجهوية، حيث نجد الفرنسيين يسيطرون على كل القطاعات، على الرغم من المقدرة التي يتمتّع بها التونسيون في عملية التسيير للوظيفة العمومية، من حيث الحنكة والنزاهة، والمستوى الثقافي<sup>5</sup>.

## 2-3 الاستغلال المالي والضريبي في المجلس التونسي الكبير:

إنّ تأثير الحرب العالمية الثانية وما انبثق عنها من موائيق دولية راعية للسلام وحقوق الإنسان في تقرير مصيره، أثمرت وعيا سياسيًا ووطنيًا لدى نواب القسم التونسي من المجلس الكبير المتحكّم في اقتصاد تونس، وأصبح نواب المجلس - كل حسب منصبه - يناضل ويدافع عن حقوق بلاده المهضومة، والتي انعكست على انبعاث يقظة جماعية، دعمت الحركة الوطنية في تحقيق مطالبها.

<sup>1</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documents 13, Op-cit, P. 48- 51.

<sup>2</sup> Les archives nationales de tunisie, Serie: mouvement national, carton: 59, dossier: 2, nombre de bièces: 174, dates extrêmes: 1950-1954.

<sup>3</sup> القسطلبي، جريدة النهضة، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9219، ص. 2.

<sup>4</sup> نفسه.

<sup>5</sup> المستيري، ص. 33، 34.

تعمّقت الأزمة في المجلس التونسي الكبير بين النوّاب التونسيين والنواب الفرنسيين سنة 1947، إذ رفض النواب التونسيون انتخاب مكتب المجلس، وتمّ الاتفاق على عدم الاجتماع ما لم تقدم الحكومة شرحا فيما يتعلّق بالإصلاحات العقارية والسياسية والإدارية<sup>1</sup>.

أثناء انعقاد دورة المجلس الكبير الاستثنائية في أبريل 1948 نلاحظ تعجّب النائب التونسي الحبيب الموهبي من العجز الذي أصبح عليه المجلس وواقفه في ذلك بعض النوّاب، بحيث صرّح أنّ المسائل لم تعد تتعلّق بقضية الميزانية أو الإصلاحات فقط، فالإشكال الرئيسي أنّه لم يعد للمجلس سلطة ولا تأثير، ولم تعد له فائدة، واقترح حل المجلس، وبعث مجلس وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر ويتمتع بسيادة كاملة في قراراته وصلاحيّات واسعة<sup>2</sup>.

لم يكن النواب التونسيون في المجلس التونسي الكبير بمعزل عن معاناة الشعب التونسي الذي انتخبهم، خاصة من وضع الوظيفة العمومية، فلم يكن هدفهم مثل السابق المطالبة بإصلاحات جذرية، بل كان محور الصراع بينهم وبين سلطة الحماية حول من يسيطر على الجهاز الآلي (المجلس) ويمتلكه، وبهذا الطرح انحاز النوّاب إلى مواقف الحركة الوطنية والرأي العام التونسي، بعدما كانوا ركيزة السلطة الاستعمارية في تنفيذ مشاريعها<sup>3</sup>.

وحسب ما جاء في جريدة الزهرة، أنّ فرنسا الاستعمارية لا تأبه بقرارات المواثيق الأميّة التي التزمت بها دول الأمم المتّحدة، والتي تنص على أن يتولّى كل شعب إدارة شؤونه بنفسه، وحقّه الكامل في حياة الحرّية والرفاهية والازدهار، غير أنّها باقية مسيطرة على كل صغيرة وكبيرة في القطر التونسي، ومن أهمّها الميزانية العامة التي لا تزال تضع برامجها تحت مضلّة المجلس التونسي الكبير. ونقل مقتطف من مقال الجريدة:

"... ومن التضليل والمغالطة... هذه المؤسسة التي دعته الحكومة بالمجلس الكبير لينظر أعضاؤها في ميزانية يعدّها الأجنبي ويجمعها الأجنبي وينفقها الأجنبي ويقرّها الأجنبي. ولا حظّ لابن البلد فيها إلا فيما يقدّمه لها من مكاسبه الجزء تلو الجزء وقافلة الفقراء المعوزّين من إخوانه التونسيين تزداد كل يوم نموًا وعددا. وما ندري من أي جانب أتى لهذا المجلس الكبرّ أمن ضخامة جرائمه على هذا الشعب الضعيف بما يفرضه عليه كل سنة من ضرائب وأداءات لا تتفق وإمكانياته العامة..."<sup>4</sup>.

كان للمعمّرين بتونس بصمتهم الخاصة في وضع الميزانية، من أجل زيادة أرباحهم والحفاظ على مصالحهم، والضغط على الحكومة التونسية والمقيم العام من خلال القسم الفرنسي للمجلس الكبير، وأيضا من التمثيل الذي يتمتّعون به في مجلس الجمهورية الفرنسية، وقد طلبت الحجرة الفلاحية الفرنسية للشمال من الحكومة الفرنسية عدم الرفع من الضرائب والأداءات على الفلاحة، التي يستولون عليها كليًا، وطالب هؤلاء المعتمرون بالزيادة في الأداء على المعاملات، التي هي من نصيب التونسيين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> العلافي، "القسم التونسي للمجلس الكبير للبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الثانية"، ص. 272.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 269، 270.

<sup>3</sup> ص. 259.

<sup>4</sup> جريدة الزهرة: الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097.

<sup>5</sup> نفسه.

نستخلص أنّ المجلس الكبير كان هو المتحكّم في اقتصاد تونس، من خلال إعداده للميزانية سنويًا ومناقشتها، والذي يسيطر عليه المعمرين بحكم الأغلبية، وكان هدفه الوحيد تحقيق امتيازات هؤلاء، وزيادة الضرائب سنويًا على السكان، وهو ما خلف فقرًا شديدًا في الإيالة.

كان الرأي العام التونسي يتوقّع دائمًا الأسوأ من اجتماعات المجلس الكبير فيما يتعلّق بالميزانية التي تعدّ بالمليارات، من جرّاء قرارات "التثقيّل الفاحش الذي يشمل أبواب الدخل العام الذي لا يتناسب مع حالة السكان الاقتصادية بوجه عام"، والغريب في الأمر أنّ نسبة الزيادة في الضرائب تتقرّر في العام الواحد عدّة مرات من خلال الجلسات العادية والاستثنائية، وهو ما يتنافى مع القوانين، كما أنّ هذه الزيادات تسلّط على المواد المعاشية التي هي قوام الحياة اليومية للشعب التونسي، والتي تؤثر سلبًا على غالبية السكان لأنّ حالتهم ضعيفة، ورغم أنّ ميزانية شهر أفريل 1951 إلى غاية شهر مارس 1952 كانت ثقيلة جدًّا، وليس في قدرة التونسيين تحملها، ومع ذلك فقد تمّ الزيادة فيها، مع أنّ عام 1950 تميّز بالقلّة في الإنتاج في جميع موارد البلاد من حبوب وزيتون وتمور وغلال، وعليه " فقد وضعت الحكومة الميزانية الإضافية الحالية أمام الأمر المقضي بصفة غير قانونية، ولا شيء تشتكي منه الشعوب المغلوبة على أمرها أعظم من وضع حظوظها السياسية والاقتصادية أمام الأمر المقضي الواقعي أي أمام المرض المزمن الذي لا يعالج بحال"<sup>1</sup>.

تبيّن هذه الوضعية والأرقام، السياسة التعسّفية في قرارات المجلس التونسي الكبير بتأثير من القسم الفرنسي، والضرائب القهريّة التي كانت تسلّط على الشعب التونسي بغير وجه حقّ، في مقابل ذلك كانت الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس تتلقّى الدعم والتسهيلات الكاملة.

كما يظهر شكوى القوى الوطنيّة بكلّ مكوّناتها من الشركات الاحتكارية الأجنبية، ومن الظلم الاستعماري، ومن البطالة التي يعانون منها في ظل وجود مناصب شغل لا يستفيدون منها.

<sup>1</sup> ابن عيسى، جريدة الوزير، الخميس 25 أكتوبر 1951، عدد 794، ص. 1، 4.

## ثانيا: السياسة الاستعمارية القمعية والعسكرية:

تعتمد سلطة الحماية إلى سياسة الإخضاع بالقوة والسلاح، وقمع المتظاهرين ونفي المناضلين، عندما تنعدم الوسائل التفاوضية وسياسة الحوار، وكل أوراق المراوغة والكذب ومناقضة العهود، من أجل تجسيد مشاريعها الاستعمارية ولو على جثث من الدماء.

تعاملت فرنسا مع كل محاولات مستعمراتها التحريرية على دول البحر الأبيض المتوسط، بقوة النار والحديد، هذه السياسة التي ولدت الدمار والخراب واستعباد الشعوب، ولقد علّق الكاتب الفرنسي على ذلك بقوله: "إنّ السياسة الاستعمارية تعزل عن الدنيا جميع الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأنّ تلك السيطرة القاهرة للشعوب لا تتمر إلا الريبة والشكوك ثم الثورات المتتالية وتكوّن عدم الاستقرار. وكأنّ القوات الأطلسية تعيش على بركان لا تدري متى ينفجر"<sup>1</sup>.

وفي هذا العنصر سنقدّم نماذج من هذه السياسة المرتكزة على القمع والاعتقالات والمحاکمات والقتل، واستخدام القوة العسكرية من أجل القضاء على كلّ "التمردات"، وستعرّف على الوجه الحقيقي للسياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس.

### 01- سياسة التهيب والترويع:

#### 1-1 إعلان حالة الطوارئ:

أقرّت السلطات الاستعمارية بعد أحداث 09 أبريل 1938 قانون "حالة الحصار" على كل البلاد التونسية، والذي بقي ساري المفعول إلى غاية استقلال تونس، وألغي القانون بأمر عليّ صدر بعد التوقيع على اتفاقيات 03 جوان 1955 من طرف الحكومتين التونسية والفرنسية<sup>2</sup>.

وأثناء انعقاد الدورة الأولى لأعمال المجلس التونسي الكبير في آخر سنة 1946 لمناقشة مشروع الميزانية، ندّد النائب التونسي الاشتراكي الشاذلي رحيم في تدخّله بحالة الطوارئ المسلّطة على البلاد بعد ثلاث سنوات من تحريرها، والحد من الحريات العامة، والرقابة المطبّقة على الصحف الناطقة باللغة العربية، وطالب برفع حالة الطوارئ وإلغاء الرقابة، وطالب المجلس برفض مناقشة الميزانية حتى ترسى الحريات العامة في البلاد، واعتبر أنّ "سياسة تحتمي وراء القوانين الاستثنائية تدين نفسها"<sup>3</sup>.

وزدادت المطالب تصعبدا، إزاء اعتراض رئيس المجلس الكبير على مناقشة مطالب الشاذلي رحيم، فقرأ النائب التونسي علي بلحاج لائحة أمضاها 29 عضوا من القسم التونسي، التي طالبت "بالإلغاء الفوري لكل من ينال من الحريات العامة وإلغاء الرقابة وحالة الطوارئ والاعتراف للأحزاب السياسية بحق الاجتماع والتعبير"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 176.

<sup>2</sup> المستيري، ص. 35. وجريدة الوزير: "حول توقيف رصيفتنا جريدة "البلاغ" الغراء"، الخميس 08 ديسمبر 1955، عدد 819.

<sup>3</sup> العلافي، ص. 274، 275.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 272، 273.

نلاحظ أن هذه المطالب سياسية بالأساس وتتم عن الوعي الوطني بواقع البلاد للنواب التونسيين في المجلس الكبير، ثم تحوّلت إلى الدفاع عن حقوق الأحزاب، وأصبح النواب يشكّلون ضغطا على السياسة الاستعمارية، بعد أن كانوا أداة طيعة في تنفيذ برامجها.

### 1-2 زيادة عدد القوات الاستعمارية:

تعتمد سلطة الحماية عند اشتداد المقاومة الوطنية التونسية إلى زيادة عدد قواتها في تونس لعلّها تسيطر على الوضع، ومن أجل نشر الرعب والخوف في صفوف المناضلين المتظاهرين، فقد راسل المقيم العام "دوهوتكوك" في 23 جانفي 1952 وزير الخارجية، طالبا منه إرسال تعزيزات أمنية إلى ميناء بنزرت وستة فرق عسكرية مختصة كانت متواجدة في الجزائر، وفي الرسالة اشتكى إلى الوزير نقص القوات الأمنية، شارحا له الوضعية بقوله: في تونس مخصص لكل 5500 ساكن جندرميا واحدا، وفي فرنسا مخصص لكل 1500 ساكن جندرميا واحدا<sup>1</sup>.

كتبت جريدة "لوموند" الفرنسية بتاريخ 1952/01/25 عن التعزيزات العسكرية في تونس ما يلي:

"قرّر مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه يوم 24 جانفي تعزيز مراكز الأمن وإرسال نجدات من الجيش والبوليس، وحدات من الأسطول الحربي تشترك في المحافظة على النظام، باخرتان خفيفتان من الأسطول الفرنسي أرسلتا إلى تونس، ليلان إلى ميناء سوسة ومملوك إلى ميناء صفاقس<sup>2</sup> ...".

وفي 31 جانفي 1952 أصدرت وزارة الحرب بيانا أعلنت فيه استعدادها لإرسال الجنود إلى تونس دون انقطاع، مصمّمة في ذلك على إخضاع وسحق الحركة الوطنية التونسية، وحسب ما جاء في البلاغ: "إنّ وزارة الحربية تعلن أن إرسال الجنود إلى القطر التونسي لم ينقطع كما يتبادر إلى الذهن من نأ نشرته بعض الصحف... وقد أبحرت جميع النجدات المقرّرة وأعدّدت أخرى لكي تلحق بها إذا مسّت الحاجة إليها"<sup>3</sup>.

### 1-3 الحرب النفسية:

تركز وسائل الإعلام الفرنسية الرسمية وغير الرسمية على هذا النوع من الحرب، بحيث تتعمّد إخفاء الحقائق ونشر الدعاية والأكاذيب بهدف التخويف وبث الرعب، وتتجاهل عن وقائع العمليات العسكرية التي شتتها المقاومة التونسية، بل تشوّهها بوصفها عمليات نفّذها "لصوص" و"قطاع طرق" و"فلاقة"، كما كانت تنشر البلاغات والمناشير الترويعية والتهديدية في صفوف الأهالي باستخدام الخونة والجواسيس، لتشلّ من عزائمهم في دعم المقاومة، ومن أجل رصد تحركات المناضلين<sup>4</sup>.

كما كان يعامل التونسي بالإهانة والاحتقار والسب والشتم، وقد علّقت جريدة الصباح التونسية بتاريخ 23 جانفي 1952 على الوضع السائد بقولها: "كانت العاصمة حسب العادة التي أصبحت مألوفة منذ ستة أيام مضربة إضرابا تاما، شاملا لجميع حركات الحياة، ولا ترى في كل مكان وفي كل شارع وحرارة إلا رجال البوليس المسلّحين

<sup>1</sup> سحنون، ص. 305.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 186.

<sup>3</sup> عبد الله، ص. 100، 101. والبلهوان، ص. 188.

<sup>4</sup> ناصري، ص. 145.

بالبنادق أو الرشاشات اليدوية يوقفون المارّة من التونسيين فقط - طبعاً- ويأمروهم برفع أيديهم، ثم يفتشونهم، وبعد إتمام عملية التفتيش تتاهم أصناف من الإهانات والاستفزازات، كاللطم، والضرب بالأرجل، والتفوّه بالعبارات الجارحة للعواطف الشخصية، والقومية. وويل لمن يتلقّظ بعبارة واحدة، فإنّ العون يسوقه توا إلى سيارة كبرى تنقله فيما بعد إلى مركز المحافظة<sup>1</sup>...".

#### 1-4 الحكم العسكري في الجنوب:

إنّ نظام الحكم العسكري بالجنوب " عبارة عن سلطة فردية أحكامها استعجالية غير قابلة للنقض مهما كانت صارمة فلا يشملها استئناف أو تعقيب بحال من الأحوال"، ويتمتع الحكام العسكريون بصلاحيات واسعة، كما أنّ مساحة الدوائر العسكرية تساوي ربع مساحة البلاد التونسية، وقد انعكس الحكم العسكري في الجنوب على سكان تلك المناطق من حيث منعها من حق النمو والتطور خاصة في المجال الاقتصادي، والالتحاق بالمدن الساحلية<sup>2</sup>. يخضع سكان الحكم العسكري في الجنوب إلى إجراءات تعسفية صارمة، فلا يكون الخروج أو الدخول من المنطقة إلا برخصة كتابية من رئيس المركز الحربي، ويمنع على عابري السبيل الاختلاط بالسكان، ولا يسمح بعقد الاجتماعات السياسية إلا نادراً وفي ظروف سرّية، كما كان يعاقب أكبر قادة وزعماء الحركة الوطنية بالنفي إلى أماكن الحكم العسكري القاحلة مثل مركز "برج البوف" ويتم تسخيرهم للأعمال الشاقة، ويتعرّضون لأشدّ أنواع التعذيب<sup>3</sup>. ظلّ الحكم العسكري المسلّط على الجنوب ساري المفعول، وهو ما خلف معاناة شديدة لسكانه، ومن باب التضامن المعنوي ومحاولة لفت نظر الرأي العام، وجّه الدستوريون بمدينة "بنزرت" يوم الأحد 04 مارس 1951 تحيّة لإخوانهم الدستوريين المتواجدين في الجنوب وضحاياهم، في كفاحهم الصامد ضدّ سياسة التعسّف الاستعماري، التي سلكتها سلطة الحماية هناك، وأعربوا عن مؤازرتهم في نضالهم من أجل تحطيم قيود الحكم العسكري، كما استنكروا السياسة العنيفة للإدارة الاستعمارية ضدّ مطالب الشعب الذي ينشد الحريّة وسقوط الحكم الجائر، وطالبوا بسراح كل المعتقلين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 197.

<sup>2</sup> جريدة الوزير: "حكم الدوائر العسكرية السياسة المتبعة بالجنوب"، الخميس 03 مارس 1938، عدد 496.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> جريدة الصباح: الأحد 11 مارس 1951، عدد 34.



## 2- السياسة الانتقامية:

يؤيد جميع ممثلي الدولة الفرنسية الاستعمارية سياسة الحزم والشدة ويعتبرونها هي الترياق السياسي لكل الحلول خارج فرنسا، ويصرّحون بأن الديمقراطية لا تصلح خارج حدودهم، وتجدهم يقاومون كل تجديد يعارض هذه التقاليد والأفكار الرجعية التي جبلوا عليها، ويقدر ما تضعف السلطة الإدارية تزداد سلطة الشرطة والاضطهاد<sup>1</sup>.

### 1-2 القمع والاعتقال:

تعتمد سلطة الحماية في كلّ مظاهرة شعبية أو إضراب عمالي إلى استخدام القوة من أجل استتباب الأمن وقمع المتظاهرين، فعندما أضرب عن العمل العمال التونسيين العاملين في الشركة الفرنسية الكبرى فيما يعرف بحادثة "النفیضة" أعطيت الأوامر لقوات الأمن بضرب العمال المضربين، والتي أسفرت عن مقتل خمسة عمال وجرح عدد كبير، وقد حضر المناضل محمد بدره موكب جنازة العمال بصفته وزيرا للشؤون الاجتماعية، وألقى خطابا ندّد فيه بسياسة الظلم والاضطهاد وطالب بعقاب المجرمين، وقد خلف هذا التصريح استنكارا لدى المسؤولين الفرنسيين المباشرين لعملية القمع<sup>2</sup>.

تعتبر مذكرة 15 ديسمبر 1951 هي الفاصل بين سياسة الحوار والمواجهة بين السلطات الاستعمارية ومختلف مكونات المجتمع التونسي، فقد قرّرت الحكومة الفرنسية تغيير استراتيجيتها باعتماد أسلوب القمع من أجل ردع مناضلي الحركة الوطنية، فعزلت المقيم العام "لويس بيربي" وعوّضته بالسفاح "جون دو هوتكلوك"، الذي باشر مهامه ابتداء من يوم 13 جانفي 1952، والذي دخل تونس على متن بارجة حربية وعدّة بوآخر عسكرية، وهذا الفعل يؤسس لبداية جديدة في العلاقات الفرنسية التونسية<sup>3</sup>.

وقدّم الجنود استعراضا مهولا، ثم قرّر المقيم العام زيارة الملك في قصره مرفوقا بقوات عسكرية كبيرة، وأعلن أنّ "سياسة القوّة هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على مصالح فرنسا"<sup>4</sup>.

نلاحظ أنّ تعيين مقيم جديد معروف بشدّته، ودخوله إلى تونس في استعراض حربي، إضافة إلى زيادة عدد القوات الفرنسية في تونس، يؤكّد على أنّ الحكومة الفرنسية عازمة على بداية مرحلة جديدة في تونس، قائمة على القوة والعدوان. والعمل على تأديب الباي ومناضلي الحركة الوطنية والشعب التونسي الذين أظهروا تماسكا ووحدة كبيرة، ووعيا سياسيا ونضجا وطنيا، وكل هذه المؤشّرات تبين أنّ الإيالة التونسية مقبلة على مرحلة مسلّحة.

تلقى المقيم العام "دوهوتكلوك" من وزير الخارجية "موريس شومان" يوم 15 جانفي رسالة حدّد له فيها الإجراءات الواجب تطبيقها بدقّة على الباي وعلى الحكومة التونسية التي أرسلت الوزيران التونسيان إلى باريس من أجل تقديم الشكوى التونسية إلى ممثّل مجلس الأمن، وفي نفس اليوم قدّم المقيم العام إلى الباي رسالة تهديدية، يأمره

<sup>1</sup> أندري جوليان، ص. 434، 435.

<sup>2</sup> المستيري، ص. 39.

<sup>3</sup> سحنون، ص. 300، 301.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 176، 177. ومصباحي، ص. 70.

فيها بإرجاع وزرائه من باريس وسحب الشكوى المقدّمة، ودعوة التونسيين في بلاغ إلى الهدوء والتعقل، وأكّد له فيها أن مصلحة العرش الحسيني تتحقّق إلا بالتحالف مع فرنسا<sup>1</sup>.

اعتبرت فرنسا إقدام الحكومة التونسية على تقديم عريضة حول النزاع التونسي - الفرنسي إلى رئيس مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة دون علمها، إهانة كبيرة لسمعة فرنسا، وجرأة من الحكومة التونسية تنذر باهتزاز عرشها، علما أن البلاد التونسية تخضع للوصاية الفرنسية، وبهذا السبب تضاعفت الإجراءات القمعية في البلاد التونسية وإقرار حالة الحصار وإقالة حكومة "شنيق" في مارس 1952<sup>2</sup>.

وقد عمد المقيم العام يوم 16 جانفي إلى توقيف مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المزمع عقده يوم 18 من نفس الشهر، وأصدر أوامره باعتقال عدد من الوطنيين من مختلف الهيئات السياسية، من بينهم قادة الحزب الدستوري على رأسهم الحبيب بورقيبة، وكذلك إطارات الحزب الشيوعي التونسي يتقدّمهم سليمان بن سليمان، ومجموعة من النقبائين، كل هذه الاعتقالات حدثت بتهمة التحريض على العنف. إلا أن الحزب الدستوري عقد مؤتمره سرّيًا يوم 18 جانفي برئاسة الهادي شاکر، وطالب المؤتمرون بإلغاء الحماية، واستقلال تونس، وانتهى المؤتمر باعتقال الهادي شاکر، وقمع الوطنيين، وعمت البلاد الاضطرابات والمظاهرات وعديد المصادمات مع السلطات الاستعمارية<sup>3</sup>.

أثناء أحداث 18 جانفي، انتشرت الكثير من أفرقة الأمن الفرنسي والدوريات السنغالية في العاصمة التونسية، واحتلّوا الطرق العامة للمدينة وكل مداخلها، وأوجدوا عدّة دوريات تجوب المدينة ليلا ونهارا، واعتمدوا على نظام الحراسة في كل مكان، تحسّبا لأي مقاومة أو ردّة فعل، كما تعرّض التونسيون لعمليات التفتيش، وكل من أشتبه فيه أو من بجوزته أسلحة مهما كان نوعها يعتقل ويقنّد إلى السجن. وقد احتشد الناس في الشوارع محتجّين وغاضبين، بما فيهم النساء والأطفال.

وقع خلال اليوم العديد من الحوادث، فقد هوجم النقل العمومي في القصبة بالحجارة من طرف المتظاهرين، وخربّت الكثير من السيارات، وقد ردّت القوات الفرنسية بالقنابل المسيلة للدموع والمياه من أجل تفريق الحشود، وكانت الحصيلة عدد كبير من الموقوفين والمصابين<sup>4</sup>.

بعد قرار الحكومة الفرنسية بقيادة "انطوان بيناي" في 26 مارس 1952 القاضي باعتقال وزراء حكومة "شنيق" التونسية، وتشكيل حكومة جديدة، وتحسّبا لأيّ مقاومة من الحركة الوطنية، أمر المقيم العام باعتقال كل من له علاقة بالوطنية، فألقي القبض على المئات من التونسيين وعلى الصحفيين من بينهم مدير جريدة الصباح ورئيس تحريرها، وأنّهم الحركة الوطنية بتعاونها مع الشيوعية، كما سلّم سلطات الأمن إلى السفاك الجنرال "غرابي"، الذي زاد من القمع والتضييق على التونسيين، وأصدر أمره بتوسيع منع التجوّل ليلا في مدينة تونس ابتداء من 26 مارس 1952، وجنّد

<sup>1</sup> سحنون، ص. 301.

<sup>2</sup> عبيد، ص. 207.

<sup>3</sup> سحنون، ص. 301 - 303.

<sup>4</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 13, Op-cit, P. 131, 132.

مجموعة من التونسيين وحملهم مسؤولية حماية السكك الحديدية وأسلاك التليفون والمؤسسات، وغرضه من ذلك حتّى يتقاتل التونسيين مع إخوانهم الفدائيين، وتندلع حرب أهلية بينهما<sup>1</sup>.

وقد اعترفت السلطات العسكرية في أواخر شهر أبريل 1952 بعدد التونسيين المعتقلين، فذكرت: "أنّه في يوم 25 أبريل كان مجموع المبعدين التونسيين 1315 موزعين على الصورة الآتية 35 في رمادة و 500 في زعرور و 500 في بنقردان و 280 في تبرسق..."، كما كانت معاملة التونسيين في المحتشدات قاسية جدًّا<sup>2</sup>.

وفي الفترة ما بين 18 جانفي إلى غاية 28 مارس، تم اعتقال ما يقارب ثلاثة آلاف من القياديين والإطارات والمناضلين في القاعدة وأكثر من خمسمائة شخص إثر اغتيال فرحات حشّاد يوم 05 ديسمبر 1952 والزج بهم في المنافي والسجون<sup>3</sup>.

انتقد "ادقار فور" رئيس الحكومة الفرنسية الجديد، السياسة الفرنسية المطبّقة في تونس، وذلك بعد تعيّنه جرّاء الأزمة الوزارية في باريس، وذكر أمام المؤتمر الراديكالي في 17 أكتوبر 1952 أن السياسة الفرنسية لم تكن "دائما محل إعجاب" وقال: "قدمنا هدايا الضعف بقبضة الاضطهاد الحديدية"<sup>4</sup>.

نلاحظ انتقاد رئيس الحكومة الفرنسية الجديد لسياسة الرئيس السابق، واعترافه بعدم فعالية سياسته اتّجاه تونس، وأنها كانت عبارة عن هدايا تدل على ضعف فرنسا، ومورس أثناء تنفيذها قمع رهيب على الشعب التونسي.

وفي بيان صدر من طرف الائتّحاد الجهوي للاتّحاد العام التونسي للشغل بصفاقس يوم 21 مارس 1954، ندّد فيه بسياسة قمع الحريّات العامة واعتقال الوطنيين والنقابيين والزجّ بهم في السجون والمحتشدات، والسياسة القمعية التي ينتهجها المقيم العام الفرنسي بتونس "فوازار"، وطالب الاتّحاد في بيانه، بالقبض على مغتالي الزعيم الوطني التونسي فرحات حشّاد الذي طالته أيادي الغدر الاستعمارية، وضرورة محاسبتهم<sup>5</sup>.

## 2-2 المحاكمات الظالمة:

تواجه سلطة الحماية كل المطالب المشروعة للشعب التونسي، التي يعبر عنها بالإضرابات والمظاهرات، بالقمع والسجن والتغريم والمحاكمات غير الشرعيّة، وعلى سبيل المثال ذكرت جريدة الزهرة أنّه في يوم الاثنين 27 فيفري 1950 أصدر رئيس المحكمة الفرنسية الحكم على قضيّة العمال الذين اعتقلتهم السلطات الاستعمارية إثر مجزرة برج السدرية، وتراوحت الأحكام بين 06 أشهر و 18 شهرا، وتغريم كل واحد منهم بعشرين ألف فرنك فرنسي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> البلهوان، ص. 300، 301.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 330، 331.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 54.

<sup>4</sup> أندري جوليان، ص. 249، 250.

<sup>5</sup> القسطلبي، جريدة النهضة، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9219، ص. 2.

<sup>6</sup> جريدة الزهرة: الثلاثاء 28 فيفري 1950، عدد 12097.

كما احتجّ المناضلون الدستوريون بمدينة "سليانة" على الأعمال الاستفزازية التي يسلكها الاستعمار الفرنسي في البلاد، وكلّ وسائل العنف والقهر المسلّطة على الوطنيين، وكذا المحاكمات الظالمة، آخرها محاكمة "الهادي شاكر" عضو الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي<sup>1</sup>.

وقد أعلنت السلطات العسكرية في أفريل 1952 بأنّ "1000" تونسي قدّموا للمحاكم العسكرية، ولا يزالون في حالة إيقاف<sup>2</sup>، وفي الفترة ما بين 14 جانفي و10 نوفمبر 1952 تزايد عدد الموقوفين والمحاكمات بسبب تزايد انتشار المقاومة الوطنية في كل البلاد، وتمّ إيقاف 1787 شخص، ومحاكمة 3543 تونسي<sup>3</sup>.

وقد ضبطت الإحصائيات الرسمية الأحكام المجحفة التي أصدرتها المحاكم العسكرية الفرنسية خلال خمسة عشر شهرا من جانفي 1952 إلى غاية شهر مارس 1953 على 2641 مناضلا تونسيا، مفصّلة كما يلي<sup>4</sup>:

- 1091 الحكم بالسجن لمدة عام وأقل.
- 1139 خمس سنوات وأقل.
- 171 عشر سنوات أشغالا شاقة.
- 81 عشرين سنة.
- 36 أشغالا شاقة مؤبّدة.
- 25 إعداماً.

حكمت المحكمة العسكرية بالعاصمة على الوطنيين التونسيين المتهمين بنسف الجسور وقطع الأسلاك الهاتفية، على اثر قضية حوادث غار الملح، بالأشغال الشاقة المؤبّدة، وعلى بعضهم الآخر بعشر سنوات سجن انفرادي وبالنفي لمدة خمسة سنوات<sup>5</sup>.

حتى الصحف التونسية لم تكن بمأمن من قرارات التعسّف الاستعمارية، فقد كلّفت الوزارة التونسية يوم 06 ديسمبر 1955 مصالح الأمن بحجر جريدة "البلاغ" التونسية لمدة ثلاثة أشهر، وجاء في القرار منع طبعها ونشرها وتوزيعها، كما رفعت الحكومة قضية عدلية ضدّ الجريدة، ومن جهتها جريدة "الوزير" نشرت بيانا احتجاجيا على قرار توقيف جريدة "البلاغ" ودفاعا على حرّية الصحافة، وبيّنت بالقوانين السارية المفعول بطلان قرار الحجر، وأكّدت أن الغرض من التوقيف هو تقييد حرية الصحافة واحتوائها ضمن "القانون الفرنسي بل داخلية تحت النظام الصحافي لل نقابة الفرنسية لا بصورة اختيارية بل بصورة اجبارية"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> جريدة الصباح: الأحد 11 مارس 1951، عدد 34.

<sup>2</sup> البلهوان، ص. 330.

<sup>3</sup> نصري، ص. 146.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 477، 478.

<sup>5</sup> النهضة: "حوادث غار الملح أمام المحكمة العسكرية القارة"، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216.

<sup>6</sup> الوزير: "حول توقيف رصيفتنا جريدة "البلاغ" الغراء"، الخميس 08 ديسمبر 1955، عدد 819.

## 2-3 السجون والمحتشدات:

تؤكد بعض الإحصائيات أنّ حملات "التطهير" و"التمشيط" التي نظمتها السلطات الفرنسية في عدّة جهات من البلاد بعد أحداث جانفي 1952، أوقعت الآلاف من المواطنين رهن الاعتقال والنفي إلى المحتشدات، مثل محتشد رمادة وجلال (بنقردان) ومحتشد زعرور والمحمدية وتبرسق، بحيث بلغ عددهم حوالي عشرة آلاف شخص، ونفذ على 2600 تونسي أحكاما تتراوح من السجن إلى الأشغال الشاقة والحكم بالإعدام<sup>1</sup>.

اعتقلت السلطات الاستعمارية رئيس حزب الدستور الجديد الحبيب بورقيبة في يوم 18 جانفي 1952 ووضع في الإقامة الجبرية ببلدة طبرقة وعدد من رفاقه، ويوم 26 مارس حوّلوا بواسطة طائرة عسكرية إلى رمادة، وفي 21 ماي فصل برقيبة عن رفاقه ونفي إلى جزيرة جالطة في ظروف شديدة وقاسية. ووضع العديد من المعتقلين الوطنيين في محتشد تطاوين<sup>2</sup>.

ونتيجة تواصل عمليات المقاومة المسلّحة التّونسية خاصة في جهات الجنوب، جاء الرد الاستعماري بمضاعفة الاعتقالات والنفي في السجون والمحتشدات، بحيث أصبح السجن المدني المخصص لإيواء 900 معتقل، يضم ألفين، ما يعني أنّ المساجين يكادّسون فيه، بلا مراعاة لأدنى حقوق الانسان<sup>3</sup>.

بعد إيقاف حكومة "شنيق" وإلقاء القبض عليهم يوم 26 مارس 1952 تم تحويل أعضائها التونسيين إلى جنوب تونس ووضعهم تحت الإقامة الجبرية، رفقة عدد كبير من الدستوريين والشيوعيين، فأبعدوا إلى قبلي ثمّ إلى جربة<sup>4</sup>.

كانت سلطة الحماية تأمر بتنفيذ قرار الإبعاد إلى المحتشد الذين أُلقت عليهم القبض، وتصدر "بطاقة تفتيش" في كل تونسي مشتبه فيه، كما فعلت مع أغلب مناضلي الأتحاد العام التونسي للشغل الذين نفتهم إلى المحتشدات بعد اغتيال فرحات حشّاد<sup>5</sup>.

كما وصفت لنا جريدة النهضة محتشد "قلعة المحمدية" بكونه مفتوح على الدوام ومليء بالمعتقلين ولا يكاد يمر يوم إلا ويدخله أفواج من الموقوفين لأتفه الأسباب، حتى الشباب والأطفال الذين يرمون عربات "الترام" بالحجارة، بالإضافة إلى طلبة الزيتونة المشتبه فيهم، كل ذلك يحدث في إطار سياسة انتقامية مدروسة<sup>6</sup>.

عندما وصل "منداس فرانس" إلى الحكم في فرنسا في جوان 1954 اتّخذ مجموعة من الإجراءات فيما يخص البلاد التّونسية، حتى يمهد لخطابه أمام الباي في 31 جويلية، فغير مكان منفي بورقيبة في فرنسا، ووضع أعضاء الديوان السياسي لحزب الدستور في الإقامة الجبرية داخل منازلهم، وعين عددا من عناصر الشرطة تحرسهم ليلا نهارا.

<sup>1</sup> سحنون، ص. 308، 309.

<sup>2</sup> عمر الشاذلي، ص. 91، 92، 95.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 93.

<sup>4</sup> عبيد، ص. 207. والبلهوان، ص. 419.

<sup>5</sup> المستيري، ص. 42، 44، 46.

<sup>6</sup> النهضة: "المحتشد القار"، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216.

## 4-2 عمليات التمشيط:

بعد أحداث 18 جانفي 1952 زادت أعمال المقاومة الوطنية، واستهدفت قتل القادة العسكريين الفرنسيين، فأعطى المقيم العام "دي هوتكلوك" أوامره لقائد الجيش الفرنسي الجنرال "بيار غرباي" بتمشيط العديد من المناطق في البلاد التونسية، بحيث تضاعف فيها عمليات القتل والقمع وهدم البيوت، وهتك الأعراس، والاعتقال الجماعي، وتواصلت الاعتداءات الوحشية في الفترة ما بين 20 جانفي وإلى غاية 31 جانفي 1952 عن طريق الأمن الفرنسي وجند اللطيف الأجنبي، وقد استنكر الرأي العالمي هذه الأحداث الدامية، وضغط على السلطة الاستعمارية للجنوح إلى الحوار<sup>1</sup>.

لقد كان للموظفين الفرنسيين المتعصبين بالإقامة العامة دور فاعل في التأثير على القادة السياسيين والعسكريين في البلاد التونسية من حيث التوجيه نحو القمع والاضطهاد، كما كان لهم دور أساسي في تنفيذ عمليات التمشيط القمعية المسماة "عملية مارس" التي شملت مختلف جهات البلاد، وبالأخص منطقة الوطن القبلي والساحل في أواخر شهر جانفي 1952، والتي نفذتها السلطات الاستعمارية كرد فعل على عمل المناضلين التونسيين بالجهة، الذين استهدفوا عدة مراكز فرنسية وقتلوا بعض القادة والعناصر من الشرطة، فقررت السلطات الاستعمارية معاقبة كل الجهات التي بدر منها "الشغب"، فجمعت وحداتها من المظليين والجنדרمة وفرق من اللطيف الأجنبي والقناصة، واستعانت بقوات من الجزائر ومن فرنسا، إضافة إلى تسخير القوات البحرية والجوية خاصة العتاد الثقيل من دبابات ومصفحات، وانطلقت هذه العمليات العسكرية التمشيطية وشملت عدّة مناطق من الوطن القبلي وجهة تازركة والحمامات... إلخ. وكانت تستهدف السكان ونسف المنازل وهدم المساجد والقتل العشوائي للنساء والأطفال والقبض على كل المشتبه فيهم من الشباب، كما اقترفت الأيدي الاستعمارية أبشع الأساليب الوحشية من خلال اغتصاب النساء وقتلهن<sup>2</sup>.

كل هذه المجازر ارتكبت في صمت ودون علم الرأي العام لأن السلطات الفرنسية منعت الصحافة من الحضور والتغطية، إلا الصحافة الرسمية الفرنسية التي تتعمد تشويه الحقائق والأرقام، وتضليل الرأي العالمي، وقد أحدثت هذه الجرائم رعبا وهلعا شديدا على سكان المناطق المقهورة.

تواصلت عمليات التمشيط في جهة الشمال الغربي (الكاف، باجة...) وقرى الساحل، ومناطق الجنوب، يتبعها الحصار الكامل والمراقبة العسكرية اليومية من طرف قوات الأمن، وإخضاع السكان لعمليات تفتيش بحثا عن الأسلحة والمناضلين، ومكنت عمليات "التطهير" القوات الاستعمارية من اعتقال العشرات من المواطنين والزج بهم في السجون والمحتشدات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الشاذلي، ص. 91، 92.

<sup>2</sup> سحنون، ص. 305، 306.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 306، 308، 309.

تلقت القيادة العليا العسكرية أمرا بتطهير منطقة "فريانة" من عناصر "الفلاقة" المقاومين، وذلك على اثر هجومهم بالرصاص على حافلة كهربائية وعلى ضيعتين لمستوطنين، فتوجّهت كتائب الجنود المشاة إلى الجهة من أجل تمشيطها وتصفيتها من "الفلاقة"<sup>1</sup>.

تهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى تشتيت الحركة الوطنية وترهيب السكان ومنعهم من تدعيم المقاومة التونسية، وحماية المستوطنين الفرنسيين والأجانب، والقوات الفرنسية التي ظلّت مهذّدة في مراكزها.

2-5 الاغتيال والقتل:

إنّ عملية قتل وتصفية القادة الوطنيين والمناضلين التونسيين لمن صميم السياسة الاستعمارية القائمة على سلب ونهب واستغلال الشعوب الضعيفة، بحيث لا تخلو عملية فرنسية من قتل أو اعتقال. وقد تسببت أحداث التمشيط التي نفذتها سلطات الحماية على بعض الجهات في البلاد التونسية بقتل 30 تونسيًا وجرح 140 آخرين أثناء المظاهرات الشعبية<sup>2</sup>.

حاولت السلطات الاستعمارية تسميم الباي محمد الأمين وقتله يوم 12 جوان 1952 بمساعدة بعض من أسرته المالكة، بسبب عدم انصياعه لأوامرها، ورفضه للإصلاحات التي تعتمزم الحكومة تنفيذها، لكنّ العملية باءت بالفشل<sup>3</sup>.

أسس غلاة المستعمرين المسيطرين على أجهزة نظام الحماية خاصة الجهاز الأمني، منظمة إرهابية باسم "اليد الحمراء"، وبموافقة ودعم من المقيم العام "هوتكلوك"، وكانت مهمتها التصفية الجسدية لكل المناضلين البارزين الذين يشكّلون عقبة في سبيل تنفيذ مخططاتهم، وكان من بين ضحاياها النقابي الوطني فرحات حشاد الذي اغتيل في 05 ديسمبر 1952 واغتيال الإخوة "أولاد حقّور" في القيروان وعشرات من المناضلين، كما تمّ اغتيال المناضل الهادي شاكر يوم 13 سبتمبر 1953 من تدبير منظمة اليد الحمراء. وقد كان للإدارة المركزية والمحلية تواطى مع قتلة اليد الحمراء<sup>4</sup>.

قدّمت جريدة الوزير بتاريخ 08 ديسمبر 1955 تفاصيل مقتل فرحات حشاد وعلّقت على موقف الحكومة من ذلك، بقولها: "... استشهد زعيم الحركة العمالية والكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل حيث وقع الصرخ (كذا) عليه فكسر الرصاص ذراعه بينما كان راكبا السيارة من مسكنه برادس ... وما إن خرج من السيارة مكسر الذراع حتّى لاقته سيارة أخرى تظاهر سائقها بأنّه يريد حمله إلى أحد مستشفيات الحاضرة وفي الحقيقة كان يريد الفتك به وقتله شرّ قتلة بمساعدة رفاقه من ركاب السيارتين وفعلا وضعه في حفير مجاور للطريق العام ... وبعد تثقيب جسده

<sup>1</sup> النهضة: "حوادث الفلاقة"، الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216.

<sup>2</sup> سحنون، ص. 308.

<sup>3</sup> البلهوان، ص. 338-343.

<sup>4</sup> المستيري، ص. 44، 61، 62. الشاذلي، ص. 94.



بالرصاص ثمّ ذهاب قتله بأمان دون بحث أو استنطاق ودون العثور عليهم بل دون تلقيّ شهادات الحاضرين ضدّهم بالواقعة الذين من بينهم فرنسي وإيطالي...<sup>1</sup>.

نستنتج من هذا الكلام أنّ السلطة الاستعمارية كانت متواطئة في قتل حشّاد وغيره من المناضلين، وساعدت منظمة "اليد الحمراء" على ذلك، بل أعطت لها الضوء الأخضر، حتى ترهب قادة الحركة الوطنية وتجعلهم يقبلون بالإصلاحات والمفاوضات كما أرادتها. وإلا فكيف نفسّر مقتل حشّاد في وضح النهار وفي طريق رئيسي كبير؟ والغريب في الأمر أنّ تحقيقات قتله لم تباشر، وأغلق ملف قضيتّه في حينه.

لما استدعى الباي الأعيان التونسيين الممثلين حقيقة للحركة الوطنية التونسية أو ما سمّي "بمجلس الأربعين" من أجل استشارتهم في الإصلاحات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية في جوان 1952، اغتازت منظمة اليد الحمراء من تلك الشخصيات الوطنية، فسعت إلى إرهابها وقتلهم في منازلهم، من خلال نسف بيوتهم وأماكن عملهم بالقنابل، وكل ذلك كان على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية، ودمرت ما يقرب من 500 منزل من منازل الوطنيين.<sup>2</sup>

كما كانت منظمة "اليد الحمراء" الإرهابية تبعث برسائل تهديد بالقتل لأبرز القادة والمناضلين، كما في هذه الرسالة المجهولة المبعوثة بتاريخ 09 ماي 1954 وموجّهة إلى أعضاء الديوان المؤقت، جاء فيها ما يلي: "نعلم أنك تعطي التعليمات للفلاحة الذين يعملون تحت أوامرك. وعليه نعطوك تنبيها مشهودا. إذا تعرّض أحد من التونسيين مرّة أخرى إلى القتل مثلما وقع للذين قتلوا مؤخرا في "تالة" و"أبة كسور" وهم لا يرغبون إلا السلم فإننا نعتبرك مسؤولا... فلتتذكّر السوابق"<sup>3</sup>.

وفي ماي 1954 جنح المقيم العام فوازار إلى العنف خوفا من فشل سياسته، وعلى منصبه من غلاة المستعمرين، وأتخذ مجموعة من الإجراءات القاسية ضدّ "الفلاحة" في جميع المناطق المتواجدين فيها، حيث جلب فرق عسكرية من الجزائر ومراكش وفرنسا والسنغال، كما أنشأ مجموعة فرق متنقّلة، وفرق ترابية لحماية المزارع الفرنسية ومراكز الاستعمار، ووزّع الأسلحة على المزارعين الفرنسيين، وأعلن حظر التجوّل، وقد صرّح أن فرنسا لن تتخلّى عن تونس وعن رعاياها، وعن سياسته الانتقامية، وأيدّ الأعمال الإرهابية التي تقوم بها "اليد الحمراء" في حقّ التونسيين.<sup>4</sup>

كما أيدت حكومة "منداس فرانس" الفرنسية استعمال القوة المسلّحة، وتجنيد عشرات الآلاف من الجنود، من أجل تطويق حركة الثوّار التونسيين والقضاء عليهم، وهو ما صعب مهمة التفاوض، وتحقيق الاستقلال الداخلي لتونس.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الطيب بن عيسى، جريدة الوزير، الخميس 08 ديسمبر 1955، عدد 819، ص. 2.

<sup>2</sup> البلهوان، ص 419، 420. وغلاب، ص. 321.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 62، 63.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 499، 500. والبورصالي، ص. 68.

<sup>5</sup> ابن عيسى، جريدة الوزير، الخميس 04 نوفمبر 1954، عدد 803، ص. 1.

من خلال تتبّعي لهذا الموضوع توصلت إلى العديد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في أنّ السياسة الفرنسيّة كانت متجسّدة تارة تحت مظلة الإصلاح والتطوير، وتارة أخرى باستعمال القمع والعنف والقتل تحت شعار المحافظة على استتباب الأمن وحفظ المواطنين، وفي جوهرها تعكس هذه الممارسات الجشع الاستعماري والاستغلال والاحتلال المسلّط على البلاد عنوة، باستعمال قوّة الآلة الاستعمارية من جهة، وسلطة المقيم العام الفرنسي من جهة ثانية، وضعف الباي من جهة أخرى. وفي المقابل قاوم الشعب التّونسي بكلّ مكوّناته الاجتماعية والسياسية هذه السياسة الاستعمارية، حتّى حقّق استقلاله المنشود.

### المبحث الثالث: دراسة مقارنة

يتناول هذا المبحث حقيقة ومضامين السياسة الاستعمارية الفرنسية المعتمدة في الجزائر وتونس، ويبرز مظاهرها وأشكالها المتعددة، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما، وانعكاسها على واقع الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية.

وعليه سأطرح الأسئلة الآتية:

1- ما هي تأثيرات السياسة الاستعمارية الفرنسية في البلدين في ظلّ اختلاف نظام الحكم (احتلال مباشر- حماية)؟

2- هل سلطة المعمّرين العنصرين في الجزائر هي نفسها في تونس؟

3- ما هو رد فعل الاستعمار الفرنسي على محاولات وحدة الكفاح المسلّح بين البلدين؟

أولاً: طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين:

1- اختلاف نظام الحكم في الجزائر وتونس (احتلال مباشر، حماية):

انفردت الجزائر عن باقي المستعمرات الفرنسية بكونها تعرّضت لاحتلال استيطاني مباشر سنة 1830، واعتبرت الجزائر طبقاً لقانون 14 مارس 1834 الذي صدر عن الجمعية الوطنية الفرنسية "جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي"، وبموجب مرسوم جويلية 1834 أصبحت "فرنسية القلب والقالب". وبناء على عدّة مراسيم وقوانين أصدرت فيما بعد، اندمجت الجزائر في فرنسا، من أهمها قانون الإلحاق بتاريخ 26 أوت 1881. كما أنّ السيطرة الفرنسية المباشرة على الجزائر كانت شاملة لكلّ الميادين، وبالتالي ألغيت كل الأنظمة التي كانت قائمة، وحلّت محلها أنظمة استعمارية جديدة، وتغيّرت كل القيم السياسية والاجتماعية والثقافية<sup>1</sup>.

إدّاء، الجزائر في نظر القانون الفرنسي ليست مستعمرة، مثل تونس أو المغرب، "بل هي قطعة ملحقة بفرنسا رأساً وهي تابعة لوزارة الداخلية"، وتتميّز بإدارة وميزانية مستقلة، ويتمتع الفرنسيون المستوطنون بها بتمثيل واسع في المجالس المنتخبة، على العكس من ذلك المسلمين الذين لا حظّ لهم في الحياة الفرنسية، نظراً لعدم تمتّعهم بقانونهم الشخصي الإسلامي، ولهم محاكمهم الشرعية الخاصة التي تفصل في قضايا الزواج والطلاق والميراث، ولا "يحق لأحد منهم أن يكون ناخباً فرنسياً إلا إذا تجنّس والتزم بالابتعاد عن أحكام الإسلام وأصبح ضمن "العائلة الفرنسية"<sup>2</sup>.

وقد تمسّك الفرنسيون بالمغالطة القانونية والتاريخية التي تعتبر الجزائر امتداداً طبيعياً للأقاليم الفرنسية، التي تتكون من ثلاث مقاطعات إدارية تابعة لوزارة الشؤون الداخلية، مثل باقي المقاطعات الفرنسية الأخرى، وعلى هذا الأساس كانوا يرفضون أي تدخل خارجي في شؤون ممتلكاتهم الخاصة<sup>3</sup>.

وباعتبار أنّ كلّ كيان إداري أو سياسي يتمتع بالشخصية القانونية، فهل الجزائر كانت تتمتع بشخصية قانونية؟ هذا السؤال ظلّ مطروحاً، فهناك من يرى أنّ الجزائر كانت لها شخصية قانونية من خلال القوانين التي صدرت بضمّها

<sup>1</sup> الزبير سيف الاسلام، "ثورة فاتح..."، مجلة الجيش، نوفمبر 1970، العدد 80، ص. 11. وعباس، ليل، ص. 109. وشاروش، ص. 181.

<sup>2</sup> المنصور، "أخبار الشمال الإفريقي المغرب- الجزائر- تونس"، جريدة الأمة، الثلاثاء 09 فيفري 1937 العدد 109، ص. 3.

<sup>3</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة...، ص. 21.

إلى ممتلكات الدولة الفرنسية. وفريق آخر يرى أنّ "الجزائر لم تكن لها شخصية قانونية قائمة بذاتها" وظلّ التردّد الاستعماري في إدراج الجزائر ضمن النظام القانوني الفرنسي قائما إلى مطلع القرن 20، ففي 22 جويلية 1834 صدر أمر ملكي فرنسي بتعيين حاكم عام<sup>1</sup> للجزائر باعتبارها "ملكية فرنسية في إفريقيا الشمالية" خاضعة لحكم عسكري، دون ذكر لاسم الجزائر ولا تحديد للرقعة الجغرافية، وبموجب قانون 1900/12/19 تحصلت الجزائر على نوع من الاستقلال الذاتي، من خلال نيلها للشخصية المدنية والاستقلال المالي، غير أنّ السلطة التنفيذية ووزارة الداخلية والعدل كانت تابعة لباريس، ولم يكن للمندوبيات المالية حقّ التشريع بل مهمتها استشارية، كذلك خضوع الجزائريين لقانون الأهالي البغيض، وما تعين الحاكم العام أو الميسرين الإداريين والسياسيين إلا في إطار مراسيم وقرارات لم تكن في مجال النظام القانوني الفرنسي، كل هذه المعطيات تؤكد بأنّ الجزائر لم تندرج يوما ضمن القانون الفرنسي، حتى قانون 1947 الذي أقرّ الاتحاد الفرنسي، وذكر في مادته الأولى بأنّ الجزائر "تشكل مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وتنظيم خاص"، لم نجد فيه تصنيف للجزائر ضمن الدستور الفرنسي، وظلّت "مستعمرة غريبة" خاضعة لقوانين خاصة خارجة عن الدستور. ثمّ يأتي قانون 1958/02/05 الذي أقرّ بأنّ الجزائر "مجمعة في أقاليم تدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة"، واعتبر البعض بأنّ هذا القانون مكّن الجزائر من استقلال داخلي في إطار فيدرالي مع فرنسا. لكن الثورة الجزائرية رفضت كل الحلول والترقيعات وصمّمت على الاستقلال<sup>2</sup>.

ملخص القول، إنّ الفترة الأولى من الاحتلال التي دامت 70 سنة كانت الجزائر تحت حكم عسكري استيطاني وخاضعة لقوانين استثنائية، ومع مطلع القرن 20 منحت لها الشخصية المدنية دون سلطة حقيقية وتصرف مطلق، باستثناء المناطق الجنوبية الذي ظلّت تحت الحكم العسكري بموجب قانون 1902. وهكذا خضعت الجزائر لنظامين في آن واحد، شبه مدني في الشمال، وعسكري في الجنوب، وكلا النظامين تحكهما قوانين استثنائية<sup>3</sup>.

أمّا فيما يتعلّق بتونس، فقد خضعت لنظام الحماية الفرنسية الذي يختلف كثيرا عن وضع الجزائر التي عرفت "استعمارا استيطانيا" واندماجيا. وقد حافظت تونس على نظام ملكها المتوارث من قبل (العائلة الحسينية)، فنظام الحماية عبارة عن جهاز إداري مكلف بالرقابة، على الرغم من أنّ السلطات الاستعمارية لم تحتفظ بسلطة الرقابة بل حكمت البلاد حكما مباشرا، وعندما طرحت مسألة الاستقلال الداخلي لتونس مع بقاء نظام الحماية، اعتبر اندري جوليان بأنّ "الاستقلال الداخلي والحماية لا يجتمعان"، لأنّ الاستقلال الداخلي يتطلب التصرف الكامل والسيادة

<sup>1</sup> حاكم إداري مكلف بالإشراف على تسيير العمالات الجزائرية الثلاث. عبد المجيد شيخي، "الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال"، سلسلة المنتقيات، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص. 216.

<sup>2</sup> شيخي، المرجع نفسه، ص. 215-218.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 218، 221.

الداخلية للتونسيين وهذا ما يتنافى قانونيا مع نظام الحماية وبقاء "رقابة دائمة من الدولة الحامية على جميع أعمال إدارة الشؤون الداخلية للبلاد المحمية". كما أقرّ بأنّ سياسة الحماية وسياسة الإدماج في الجزائر أنظمة قد تجاوزهما الزمن<sup>1</sup>.  
وبما أنّ تونس خاضعة لنظام حماية، الذي له قوانينه وقواعده، فإنّها تختلف عن الجزائر في كثير من الأمور، ففي الجزائر يعيّن مسؤول يسمّى "الوالي العام" أو "الحاكم العام" الذي يتمتّع بصلاحيات واسعة ويصدر القوانين باسمه<sup>2</sup>، أما تونس فيطلق عليه "المقيم العام" الذي ينسّق العمل مع الباي التونسي، وتصدر القرارات بختم الباي وبإمضائه. كذلك تونس تابعة لوزارة المستعمرات أو وزارة الشؤون التونسية والمغربية. أما الجزائر فهي قطعة فرنسية تابعة لوزارة الداخلية<sup>3</sup>.

لقد تعرّضت الجزائر لاحتلال عسكري استيطاني شامل، واحتلال روحي وثقافي، الذي استعمل كل أساليب الظلم، والعنف والوحشية، محاولا طمس شخصية الشعب الجزائري وهويته الإسلامية العربية، ومبادئه الدينية، ومسخه من خلال دمجها ضمن الحضارة الغربية، حتّى يتمكّن من القضاء على ملامحه الإسلامية لتظل "البنيت البارة، والبقرة الولود، والحلوب للوطن الأم فرنسا!". وفرنسية إلى الأبد، خلاف تونس التي كان احتلالها سياسيًا ضمن دائرة صراع النفوذ العالمية، وبمجهودات سياسية وديبلوماسية - باعتبار أنّها ضمن دائرة القانون الدولي ونظام الحماية - تحصّلت على استقلالها الداخلي سنة 1955 ثم الاستقلال التام سنة 1956<sup>4</sup>.

أما قضية الجزائر، فهي مسألة معقّدة جدّا، ولا ترتبط بمساعي دبلوماسية، ولا تدخل ضمن القانون الدولي لكونها مقاطعة فرنسية والحديث حولها - حسب زعمهم - تدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية، حيث صرّح ممثل فرنسا في جمعية الأمم المتّحدة سنة 1955، مدافعا عن وجهة نظر بلاده حول الجزائر فقال: "أن الجزائر مقاطعة فرنسية منذ 1830 شأن مقاطعة لايبروطاني منذ 1491 والالزاص منذ 1648 وكروسيا 1769 ولاصافوا منذ 1860"<sup>5</sup>. لذلك خضعت لأبشع احتلال وحشي، دام 132 سنة، وربّما نجد تفسيراً لطول مدّة الاحتلال وضرارته، كون الجزائر قبل 1830 كان لها أسطولا بحريًا قويًا وجيشًا منظمًا، وتصدّرت كل الأساطيل البحرية في البحر الأبيض المتوسط لقرون عديدة، وكانت صاحبة الكلمة الأولى، واستطاعت فرض قواعدها وشروطها على الدول المطلّة على البحر المتوسط، وهذا ما خلّف لها عداوة أوروبية شديدة، واتّحادا من أجل كسر قوّتها.

كذلك العضوية في الاتّحاد الفرنسي، فإنّ الجزائر تنضوي تحت خيال الاتّحاد الفرنسي بحكم الدستور الفرنسي، أما تونس لا يشملها، لأنّ البلد المحمي لا يشارك في الاتّحاد الفرنسي ولا يُمثّل فيه بموجب القانون الفرنسي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ناصر، ص. 32. وأندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ص. 444.

<sup>2</sup> شيخي، ص. 219. وينظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%>

<sup>3</sup> النهضة: الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209. ولمياء سحنون، "القضية التونسية في مسار..."، ص. 359. وأندري جوليان، ص. 437.

<sup>4</sup> مرزوق، ص. 38، 93. وزهور ونيسي، "ثورة نوفمبر وبداية الطريق في بلورة شخصية المرأة"، مجلة الجيش، نوفمبر 1970، المرجع السابق، ص. 20.

<sup>5</sup> عباس، ليل، ص. 31.

<sup>6</sup> أندري جوليان، ص. 435-437.

وحتى على الصعيد الاستراتيجي العسكري، فإنّ الجزائر بحكم أنّها مقاطعة فرنسية فهي تلقائياً عضواً في "ميثاق الأطلنطيق" ما يعني تمتّعها بامتيازات الدفاع والحماية الأطلسية التي تشمل التراب الفرنسي، وأحقّية أي دولة بناءً على مواد الميثاق أن "تستفيد من مطارات الجزائر، لأن الميثاق يخول لجميع أعضائه تبادل استخدام قواعدهم البحرية والجوية في صالح المجموع"، على العكس من ذلك تونس، بحكم أنّها مستعمرة فلا ينطبق عليها أحكام الميثاق ولا مقرّراته<sup>1</sup>.

## 2- طبيعة العلاقات الفرنسية مع البلدين (النظرة الاستعمارية للبلدين):

ينظر ساسة فرنسا ومسؤوليها إلى الجزائر كملكية خاصة، وإلى شعبها كعبيد للفرنسيين، ولا يحقّ لهذا الشعب المغلوب على أمره الحديث على المساواة والعدل والحرية، بل هذه المعاني في نظرهم تحمل دلالات أخرى، وفي هذا الصدد أكّد الحاكم العام في الجزائر "نجلان" في خطاب له في 16 مارس 1948 بأنّ الوجود الفرنسي في الجزائر هو العدل "والحرية الحقيقية"، كما استعمل في خطابه لغة التهديد والوعيد لكل من يطلب الحقوق والحرية، واعتبر أنّ تحليص الشعب الجزائري من المجاعة والجهل هو عين الحرية والمساواة، قائلاً: "كما نؤكد ونبين أيضاً، بكل اعتقاد وحمية وما في ضميرنا من حب الوطن، للجزائريين أجمعين من أي أصل كانوا أنه بوجود فرنسا هنا ينتشر بينهم الحق وبوجودها تكون لهم الحرية الحقيقية... فبعض الناس يتكلمون معكم في شأن الحقوق وفي الحقيقة ما يريد هؤلاء إلا أن يمنعوكم منها وينزعوها منكم. فإني أحذركم منهم. ففي هذه الأيام رأينا مثالا آخر من أمثال البلاد التي وعدت بالحرية وعوضا عما وعدت به لم تر إلا الرعب والفرع... نريد قبل كل شيء أن نخلص هذه البلاد التي وعدت بالحرية والجهل والبأس اذ على قدر ما يخلص المرء (كذا) من المجاعة والجهل والبأس يحرر. هذه هي الحرية... وعندما تكون لكم هذه الحرية التي تكتسبونها سترفعون بعد ذلك إلى المساواة. فإنكم كلكم لدينا من الان على حد السواء معنا أمام الحقائق والقوانين والانضمام (كذا) والوظائف..."<sup>2</sup>.

ويتميّز حكام فرنسا في الجزائر بسياسة التناقض والكذب، ففي خطاباتهم التي تغطيها الصحافة الفرنسية والعالمية، يدّعون بأنهم رجال حبّ وحق وعدل ومساواة، ويكرهون الظلم ومن يخالف القانون وحقوق الكرامة الإنسانية، ويمقتون التعصّب باعتباره أكبر عدوّ للديمقراطية، ويوعدون الجزائريين بإدماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية من أجل بناء جزائر بأيدي الفرنسيين والجزائريين دون تفریق، وهذا ما صرّح به "نجلان" في 28 فيفري 1948 أمام مجلس جامعة شيوخ البلديات الجزائرية، قائلاً: "سيجدون عندي (الجزائريين) ولدي أيا كانوا المدافع عن الحق والعدل والخصم لما يخالف القانون والكرامة. إني لا أفرق بينهم. وإذا صح قول الشاعر من أنه لا يمكن تحقيق مشروع هام إن لم يكن ثم بصيص من الحب. إذا كونوا على يقين من أن عطفي عليكم كامل، وإننا نسعى جميعاً بهذا العطف في إنجاز مشروع متماسك الأطراف..."<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سيف الاسلام، مجلة الجيش، ص. 11. والنهضة: الخميس 25 مارس 1954، عدد 9216.

<sup>2</sup> نيجلان، خطبة 16 مارس سنة 1948، ص. 27-28.

<sup>3</sup> نيجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، ص. 5، 6.

وفي خطاب 16 مارس 1948 صرّح "نجلان" برغبته في تجسيد فعلي للمساواة بين الأوربيين والجزائريين، وهدّد كل من يعارض ذلك، قائلا: "وإن الذين يواصلون هنا محاولتهم للتفريق بين الأوربيين والمسلمين، تلك المحاولة التي أقول هنا أنها زائدة خاسرة. فإن هؤلاء يعملون لا على سعادة وخير المسلمين ولكن على شقائهم وشقاء الأوربيين... فليعلم الذين امتنعوا من ادراك حاجة المسلمين وادعوا أنهم قادرون على الاستغناء عما حملت فرنسا إلى هنا من منافع الحكمة والنظام والعمل، ليعلم هؤلاء أنهم سيجدوننا واقفين عقبه في وجوههم... وأنهم سائرون نحو خيبة وانحزام سيكون انتصار الحكمة وانتصار الجزائر وفرنسا في ءان واحد... بل أقول أنه ليس لنا أن نكون محيين للفرنسيين ولا باغضين العرب... وإنما نريد من كل واحد كيفما كان أصله أن يدعنا نعتبر فيه قيمته كانسان..."<sup>1</sup>.

لكن في الواقع نجد عكس ذلك، فيعامل الشعب الجزائري وفق قانون استثنائي "الأهالي"، وبكلّ الأساليب القمعية، حتى حقوقه السياسية وحق الانتخاب والتصويت يمنع منها، باستثناء الموالين للإدارة الفرنسية، فالجزائر تخضع لسياسة القوة والعنف، فلا مجال للحوار ولتمتين الروابط والعلاقات.

وبعد اندلاع الثورة الجزائرية، غيّرت فرنسا من سياستها نحو مستعمراتها، من خلال عرض إصلاحات شكلية تحت شعارات التعاون والصداقة، غير أنّ قادة الثورة في اجتماع عقد في شهر ماي 1955 بالقاهرة ضمّ ممثلي جبهة التحرير من الجزائر وفرنسا والقاهرة، استنكرت فيه سياسة "الاستعمار الجديد" التي تنتهجها الحكومة الفرنسية محاولة تخدير الشعب بمشروع الإصلاحات، ووجهت الجبهة نداءها إلى كل الوطنيين بعدم "التعاون السياسي مع فرنسا وتخريب البناء الاقتصادي عن طريق المقاطعة والاضرابات"، كما أكّدت الجبهة ارتباطها بقضية تونس ومراكش ودعت إلى الوحدة ونبذت سياسة التفاوض الفرنسية التونسية التي تؤثر على الجزائر "وسوف تسعى الثورة الجزائرية إلى تحقيق الوحدة ضد سياسة فرنسا في شمال أفريقيا، سياسة التفاوض مع تونس حتى يسهل قمع الجزائر"<sup>2</sup>.

إذاً قادة الثورة الجزائرية كانوا يرفضون سياسة التعاون مع الاستعمار الفرنسي، الذي كان يهدف من خلالها إلى المحافظة على سيطرته باعتماد أساليب جديدة.

أما من الجانب التونسي، فإنّ الإدارة الفرنسية كانت تحرص على ترسيخ العلاقات مع التونسيين، والبحث دائما على وسائل الحوار والمحافظة على علاقات الصداقة والودّ بينها وبين التونسيين خاصة مع الأسرة الحاكمة (الحسينية) وكانت تحذر من وقوع التصادم والتأزم مع الباي أو التونسيين، حفاظا على مصالحها وخوفا من تدخلات الدول الكبرى باعتبار تونس محميّة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نيجلان، خطبة 16 مارس سنة 1948، ص. 26-27.

<sup>2</sup> جوان جيلسي، ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، مر. راشد البراوي، سلسلة دراسات إفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع كوستانتسوماس وشركاه، 1966، ص. 145.

<sup>3</sup> سحنون، ص. 310. والبلهوان، ص. 370، 380.



ومن جانب آخر فإنّ السلطة الفرنسية كانت لا تتنازل عن حقوقها الاستعمارية في تونس، فتعتمد إلى كل الوسائل القمعية من أجل فرض سيطرتها على البلاد، بناء على القاعدة الاستعمارية التي تؤكّد أنّ " تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد"<sup>1</sup>.

ومن خلال وثائق الأرشيف الوطني التونسي، فإنّ الباي كان حريصا على تحقيق المطالب التّونسية بما يتلائم مع مطالب الحركة الوطنية التّونسية، فكان في كثير من الأحيان يرسل رئيس الجمهورية الفرنسية ويستعمل في الرسالة لغة التهجّم والعتاب، وأحيانا أخرى يقطع علاقاته مع السلطة الفرنسية حتى تستجيب للإصلاحات المرجوة، وحسب رسالة مرسله من الباي محمد الأمين إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 09 سبتمبر 1952 مرفقة بوثيقة ملحقة، نقد فيها الباي رئيس الجمهورية الفرنسية في تعاطيه مع القضية التّونسية، واتّهمه بالإهمال وتضييع حقوق الشعب التّونسي<sup>2</sup>.

كما رفض الباي مشروع إصلاحات المقيم العام "دي هوتكلوك" في أوت 1952، بعد أن كوّن "مجلس الأربعين" وعرض عليه دراسة مشروع الإصلاحات الفرنسية والتعليق عليه، ثمّ وجّه الباي في 09 سبتمبر 1952 رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مرفقة بتقرير "مجلس الأربعين"، شارحا فيها أسباب رفض الإصلاحات. علما أنّ التقرير المرفق صاغته القيادة الانتقالية لحزب الدستور الجديد، ثمّ عرضه فرحات حشاد على أعضاء المجلس من أجل المصادقة عليه<sup>3</sup>.

فقد ساهم الباي بهذا العمل الوجودي التشاركي من خلال تأسيس "مجلس الأربعين" الاستشاري، في إعادة تشكيل الجبهة الشعبية الممزقة من أجل صدّ المناورات الاستعمارية<sup>4</sup>.

من جانبه ردّ رئيس الجمهورية الفرنسية رئيس الاتّحاد الفرنسي بتاريخ 10 سبتمبر 1952 على رسالة الباي محمد الأمين باشا، مبينا فيها بحسب القواعد الدستورية فقد راسل رئيس مجلس الوزراء الفرنسي من أجل اتّخاذ التدابير اللازمة لما جاء في رسالة الباي، وأمر الحكومة بالعناية التامة بالقضية التّونسية، كما طلب منهم تصحيح الأخطاء والإهمال مع ما يتلاءم ومصصلحة الشعبين، كذلك اعتبر رئيس الجمهورية رسالة الباي تهجّم ومجادلة مؤسف عليها، وتشويه لعرض الأحداث، وطلب من الحكومة توضيح الوقائع للباي وفق تسلسل زمني، وفي الأخير تحصّر الرئيس على علاقاته بالباي الذي اتّهمه بالسعي إلى قطع المحادثات وعلاقات الصداقة والتعاون والوفاء مع فرنسا، وختم رسالته بعبارة " أرجوا منكم أن تتقبلوا عبارات الندم على الصداقة الحزينة والعاتمة. تحياتنا الخالصة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> غلاب، ص. 325.

<sup>2</sup> Les archives nationales de tunisie, Serie: mouvement national, carton: 59, dossier: 2, nombre de bièces: 174, dates extrêmes: 1950-1954.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 48.

<sup>4</sup> عبيد، ص. 207.

<sup>5</sup> Les archives nationales de tunisie, Op-cit.

وهنا أستدل بوثيقة من الأرشيف الوطني التونسي حتى أبين حرص ساسة فرنسا على تمتين الروابط والعلاقات مع الباي التونسي، حيث أرسل رئيس الجمهورية الفرنسية من باريس رسالة إلى الباي محمد الأمين في 18 سبتمبر 1953، مستعملا فيها جملة " من رئيس الجمهورية إلى أخي وصديقي العزيز"، وقد ذكر فيها، بأنّ الحكومة الفرنسية قرّرت انتداب المقيم العام "بيار فوازار" ليحلّ محل "هوتكلوك"، مبرّزا فيها بأنّ اختيار الحكومة للمقيم "فوازار" راجع لكفاءته التي أثبتتها في مهام عدّة أوكلت إليه، وأكّد للباي بأنّه سيعمل من أجل ترسيخ التعاون بين البلدين وازدهار الوصاية، وسيؤدي كل المهام الموكلة إليه وسيحظى بالثقة من طرفه، وسيكون بمثابة مترجم ومجسّد لرغبة الحكومة من خلال تعزيز الروابط بين فرنسا وتونس في جو من الصداقة والاحترام المتبادل. وفي آخر الرسالة ختمهاها بعبارة "تقبلوا منا فائق عبارات الصداقة"<sup>1</sup>.

من جهته الباي التونسي، كان يبادلهم نفس مشاعر الصداقة والتعاون، ربّما حفاظا على ملكه وخوفا من بطشهم وحماية لشعبه، فقد أرسل محمد الأمين الأول باشا رئيس المملكة التونسية رسالة إلى رعاياه الأوفياء (الشعب التونسي) بتاريخ 03 مارس 1954 تحت ملحق رقم ( 06)، شارحا فيها الأسباب التي جاء من أجلها المقيم العام "فوازار" إلى تونس بصفته ممثلا للجمهورية الفرنسية في المملكة، وداعيا شعبه وقادة الحركة الوطنية إلى الالتزام بالهدوء ووقف العمليات المسلّحة التي انتشرت وتوسّعت في البلاد بسبب سياسة "هوتكلوك" القمعية، حتّى يتسنى للطرفين حل المشاكل وإيجاد الحلول وبمّحت تطلّعات الشعب التونسي بما يسمح والمحافظة على علاقة الصداقة مع فرنسا، وقد استجاب الشعب -حسب الرسالة- لنداء الباي، ثمّ بشرّ الباي رعاياه - بعد التزامهم بالهدوء- بأنّ المراحل الأولى من الإصلاحات قد أنجزت، وأنّ هناك مجموعة من المراسيم قد وجدت التي تحتوي على الأحكام المتعلقة بإخراج الشخصية التونسية إلى الواقع (الحكم الذاتي) بما يرضي الطرفين، كما وعدهم بإنشاء حكومة تونسية جديدة يرأسها "محمد الصالح مزالي"، واعتبر أنّ هذه الحكومة تتمتع بالثقة المطلقة من الجانبين، والتي قرّرت أن تبذل كل مجهوداتها في خدمة الشعب ومستقبل البلاد، ثمّ دعا الباي كل الوطنيين التونسيين إلى التوحّد حوله، حتى تتوّج خطواته بالنجاح<sup>2</sup>.

وعند صدور إصلاحات رئيس الحكومة التونسية "مزالي" في مارس 1954 بموافقة من المقيم العام "فوازار"، وإمضاء الباي، كانت هذه الخطوة السلسلة الأخيرة في إطار خطة سياسية استعمارية تهدف إلى فصل الباي عن الحركة الوطنية عن طريق إصدار قرارات شكلية من خلال إطلاق سراح المعتقلين والمبعدين ورفع الرقابة على الصحف من أجل تهدئة الشارع الذي يطالب باستقلال تونس<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Les archives nationales de tunisie, Op-cit.

<sup>2</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 14, "le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956", 2. La victoire, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah, p. 25, 26.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 48. 49.

ومن أجل إفشال المخططات الاستعمارية، فقد كان قادة الحزب الدستوري حريصين على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع القصر ممثلة في شخص الباي، حتى يتمكنوا من إفساد الدسائس وحبك المناورات المدبّرة من عملاء الإقامة العامة ضدّ الحركة الوطنية، من خلال الضغط على الباي للإذعان كلياً لتوجيهات المقيم العام<sup>1</sup>.

فالسطة الفرنسية كانت تسيّر امتيازاتها في تونس عن طريق ترسيخ علاقات التعاون والصدقة مع الباي أحيانا، والسيطرة والضغط عليه أحيانا أخرى، فسطة الباي في تونس كانت أكثر من سلطة الأحزاب، لأنّه المشرع والممضي على كل الاتفاقيات، وبالتالي كان - من جهة ثانية- يشكّل ضغطا على تطبيق السياسات الاستعمارية في تونس، وبالتالي غلب على فرنسا سياسة التهدئة في تونس.

إذاً فالبيت الحاكم في تونس كانت له تأثيراته الإيجابية والسلبية على الحركة الوطنية التونسية، فقد دعم الحركة في كثير من مطالبها ومواقفها ووقف عثرة في تجسيد المشاريع الاستعمارية، كما سعى في كثير من الأحداث - بضغط فرنسي- إلى تهدئة الشعب التونسي.

وقد عبّر وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "روبير شومان" عن الفرق بين الجزائر وتونس والمغرب بقوله: " ... فإن الحالة في المقاطعات الجزائرية ليست مماثلة للحالة في تونس والمغرب اللذين تظهر شخصيتهما السياسية في شخصي أميريهما..."<sup>2</sup>.

وهذا الأمر خلاف الجزائر، التي لم يكن بها نظام حكم أو سلطة مالكة، من أجل ممارسة الضغط، بل خضعت لاحتلال استعماري مباشر ألغى كل النظم السائدة، وبالتالي غلب على سياسة فرنسا في الجزائر القوة والإرهاب، وكان الحاكم العام يُعيّن دون استشارة أيّ أحد، وعلى هذا الأساس كان مصالي يؤمن بأنّ الجزائر " أقرب الدول العربية إلى الثورة، لأن الاستعمار لم يترك لها هياكل قديمة أو مالكة أو تقاليد تقف في طريقها بل الثورة بالنسبة لها أمر طبيعي ويمكن ولا يحتاج إلى كبير عناء"، ويرى أنّ نجاح الثورة يتحقّق إلا إذا كانت شمولية أي تمسّ الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي وغيرها، ويبيّن بأنّ الثورة لا بدّ أن تبدأ بتصحيح الوضعية الحالية للشعب حتى يستطيع اللحاق بالقافلة الحضارية ويهزم الاستعمار وما أوقعنا فيه من تخلف وتأخّر<sup>3</sup>.

ويرى بعض المهتمّين بالشأن الجزائري، أنّ الزوايا في الجزائر حلّت محلّ الهياكل الإدارية للنظام العثماني التي سقطت بفعل الاستعمار الفرنسي، وهذا ما يفسّر "سرّ التعامل الفرنسي بحنكة وحذر مع شيوخ الطرق"، فالزوايا استطاعت توحيد المجتمع روحياً، حيث كانت لها "سلطة روحية ودينية ومدنية وقضائية. ولها من الولاء الشعبي ما يضاهي بل يفوق الولاء العام لنظام الحكم القائم" وهو ما عجزت عن فعله السلطة العثمانية ثمّ السلطة الفرنسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المستيري، ص. 43.

<sup>2</sup> النهضة: "مناقشات المجلس الوطني الفرنسي بشأن قضية تونس"، 21 جوان 1952، عدد 8680، ص. 1، 4.

<sup>3</sup> مرزوق، ص. 145.

<sup>4</sup> احيدة عمراوي، سليم زاوية وآخرون، "آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبع وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب، الجزائر، 2007، ص. 17، 19.

أما الفرنسيّون المستوطنون سواء في الجزائر أو تونس فإنّهم كانوا على نفس النظرة الاستعمارية، فتجدهم يرفضون تحقيق بعض الإصلاحات التي ينادي بها الوطنيّون في البلدين، لاعتقادهم بأنّ الكفاح "نحو الإصلاحات يشبه إلى حد كبير الكفاح نحو الاستقلال" وأنّ أيّة إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية من السلطة الفرنسية ستؤدي بالشعبين إلى المطالبة بالمزيد، ما يعني المطالبة بالاستقلال<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ السلطة الفرنسية استطاعت التغلّب في كثير من الأحيان على الأوربيين العنصريين في تونس من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات خاصة ما تعلق بإدماج التّونسيين في الحياة السياسية، على العكس من ذلك الجزائر التي تعتبر في عرف غلاة المعمرين ملكية خاصة، فمن الصعب تحقيق الإصلاحات التي في صالح الوطنيّين الجزائريين، لأنّ المعمرين يشكّلون ضغطا على الإدارة الفرنسية.

### 3- سياسة الإصلاحات الاستعمارية وجدلية الاستقلال في تونس والجزائر:

إنّ القطر التّونسي كان أكثر حظًا من القطر الجزائري في برنامج السياسة الفرنسية التي عملت على تمكين تونس من استقلالها الداخلي في إطار التعاون الفرنسي التّونسي، ويعتبر وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" هو أول مسؤول فرنسي أطلق في خطابه لفظة "استقلال تونس" سنة 1950 ثمّ ما لبث أن كدّب بيانه بضغط من الصحافة الاستعمارية<sup>2</sup>.

ثمّ توالى خطابات "روبير شومان" أمام مناقشات المجلس الوطني الفرنسي بشأن قضية تونس، حيث أكّد في جوان 1952 على أنّ الحكومة الفرنسية عازمة على تطبيق برنامج إصلاحات في إطار تعميق روابط التعاون بين الحكومة والباي وحكومته التّونسية، كل ذلك من أجل منح تونس استقلالًا داخليًا، "فإن الحكومة تؤكد ارادتها في مشاهدة تونس تسيّر نحو الاستقلال الداخلي بسرعة تتفق مع سرعة النتائج التي تحصل من قطع المراحل المتعاقبة"<sup>3</sup>.

تأتي هذه الخطوة الفرنسية، تطبيقًا لما جاء في مقدمة الدستور الفرنسي من أجل الضمان الأمثل للعلاقات الفرنسية التّونسية، وتحقيقًا للأهداف التي سطرّها الحكومة الفرنسية في القطر التّونسي، حيث يذكر "روبير شومان": "أن فرنسا التي تريد أن تلبث مخلصًا لمهمتها التي وقع تحديدها في مقدمة الدستور قد عزمت على المحافظة على جو ملائم للعلاقات الفرنسية التّونسية وهي لذلك لا يمكنها أن لا تعير اهتمامًا لهذه التمنيات وعليها أن تبذل ما في وسعها لتحقيقها وفقا للأهداف التي سطرّها بالقطر التّونسي"<sup>4</sup>.

ثمّ يضيف "روبير شومان" بأنّ الحكومة أقرّت هذه الإصلاحات (الاستقلال الداخلي) مراعية بذلك التطور الحاصل في ذهنية السكان التّونسيين خاصة النخبة الذين أصبحوا على وعي تام، وأخذوا يطالبون بالقضاء على نظام الحماية، قائلا: "بيد أن الحكومة الفرنسية ترى من واجبها أيضا أن تحسب حسابا للتطور الحادث في نفسية السكان

<sup>1</sup> غلاب، ص. 324، 325.

<sup>2</sup> بلعراس، ص. 646.

<sup>3</sup> النهضة: 21 جوان 1952 عدد 8680، ص. 4.

<sup>4</sup> نفسه، ص. 1، 4.

التونسيين ودرجة النضوج التي بلغوها ولقد تشكلت منهم نخب بفضل تكوينها وهذه النخب تريد اليوم التخلص من نظام حماية يرونه ضيق العطن وان تظفر بمسؤوليات أكبر ومساهمة أوسع في إدارة شؤون بلادهم<sup>1</sup>.

أمّا الجزائر، فلم أجد - حسب اطلاعي - في خطابات المسؤولين الفرنسيين بلفظة استقلال الجزائر، إلا بعد تقلّد الجنرال "ديغول" لمنصب رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة في الفترة من جانفي 1959 حتى سنة 1965، والذي أعلن في خطابه الشهير بتاريخ 19 سبتمبر 1959 عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، من أجل إنقاذ الدولة الفرنسية (الأم) بدلا من الجري لإنقاذ سراب "الجزائر الفرنسية"، ثم واصل المفاوضات مع قادة جبهة التحرير حتى تحقيق الاستقلال سنة 1962<sup>2</sup>.

وقبل خطابات الجنرال "ديغول" بتقرير مصير الجزائر، فإنّ رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" قد ألقى خطابا أمام المجلس الوطني في باريس بتاريخ 16 فيفري 1956 تناول فيه الوضع بالجزائر، ثمّ عرض على المجلس السياسة التي تنوي حكومته تطبيقها لحل الأزمة الجزائرية، بعد أن زار الجزائر وعمالة قسنطينة، وأطلع على حقيقة الحالة، وبعد تقديمه لمجريات الأوضاع في الجزائر أكدّ غي مولي " إرادته في إقرار اتّحاد لن ينقسم عراه بين فرنسا والجزائر مع الاعتراف بذاتية الجزائر على أن هذا الاتحاد لا يقرّره جانب واحد بل لا بدّ له من حوار مع ممثلين أكفاء يعينهم الشعب بواسطة اقتراع عام، وبما أن الوقت يتطلب السرعة فإنّ رئيس الحكومة الفرنسية يوّد أن تنتخب الجزائر على الفور ممثلها في المجلس الوطني"<sup>3</sup>.

ففي هذا الخطاب إشارة واضحة إلى اقتراح تمكين الجزائر من الاستقلال الذاتي دون ذكر لفظ "الاستقلال" من خلال عبارة "الاعتراف بذاتية الجزائر" في إطار الاتّحاد بين فرنسا والجزائر، خلاف تونس التي تحصلت على استقلال داخلي في إطار التعاون وليس الاتّحاد، كما اعترف "غي مولي" ضمّنًا بجبهة التحرير الوطني من خلال محاوره "ممثلين أكفاء يعينهم الشعب بواسطة اقتراع عام" على اعتبار الجبهة الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

وحسب رسالة بن يوسف بن خدة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 24 جويلية 1956 يعلمهم فيها بأنّ الحكومة الفرنسية ترغب من خلال وضعها للميثاق الجديد بمنح الجزائر "الاستقلال الذاتي" المقيد بشروط، الذي يتضمن إنشاء "سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية تعهد إلى محافظ يكون هو الحاكم العام، حتى تظلّ السلطة الاستعمارية جائمة على صدور الجزائريين"<sup>4</sup>.

نستنتج أنّ قوة الثورة التحريرية وسرعة انتشارها في مختلف ربوع البلاد، حثّت على الفرنسيين التفكير في آليات جديدة تضمن استمرارية الوجود الفرنسي في الجزائر من خلال منح الجزائريين الاستقلال الداخلي، وحتى يفرضوا قبول

<sup>1</sup> النهضة، المصدر السابق، ص. 4.

<sup>2</sup> ينظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

<sup>3</sup> السعادة: الجمعة 17 فيفري 1956، العدد 9608، ص. 4.

<sup>4</sup> بلحسين، ص. 196.

هذا الطرح، قرّرت حكومة "لاكوست" التمشيط الكامل لعديد المناطق خاصة القبائل وناحية قسنطينة ووهران، وإنشاء طوق عسكري عليها، حتى تحقّق انتصارا يضمن قبول جبهة التحرير للاستقلال الذاتي<sup>1</sup>.

ومن أجل أن تجسّد الحكومة الفرنسية مشاريعها الإصلاحية بما يتماشى مع طبيعة مستعمراتها في شمال إفريقيا، تعدد إلى عقد ندوات ولقاءات تناقش أوضاع مستعمراتها في الشمال الإفريقي وتباحث في شؤونها، حتى تنسّق العمل وتتخذ الإجراءات المناسبة التي تتوافق مع برنامج وأهداف السلطات الاستعمارية، ففي جوان 1952 عقدت "ندوة الشمال الإفريقي" التي حضرها المقيم العام بتونس "دي هوتكلوك" والمقيم العام بالمغرب الأقصى "الجنرال غيوم" والوالي العام بالجزائر "ليونار" من أجل تقييم الوضع في الجزائر والمغرب، وخاصة الحالة في تونس التي تشهد مقاومة شعبية مسلّحة<sup>2</sup>.

ويرجع تأسيس لجنة "شمال إفريقيا" أو "اللجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط" تحت رئاسة رئيس الحكومة الفرنسية وبحضور والي العام للجزائر والمقيم العام بتونس والمغرب، إلى مبادرة من رئيس الحكومة الفرنسية "بيير فلانندان" سنة 1935 وهي منظمة للإعلام والتنسيق، تجتمع في باريس أو في إحدى مستعمراتها، كالجزائر أو تونس أو المغرب<sup>3</sup>. وفي يوم 16 مارس 1954 عقدت ندوة في تونس جمعت ممثلي فرنسا في شمال إفريقيا من أجل التباحث في شؤون مستعمراتها (تونس، الجزائر، المغرب)، وقد حضر الندوة مقيم فرنسا العام بالمغرب الجنرال "غيوم"، والوالي العام على الجزائر "روجي"، والمقيم العام بتونس "بيار فوازار"<sup>4</sup>.

يهدف عقد هذه الندوة في هذا التاريخ إلى وضع دراسة معمّقة للأوضاع السائدة في مستعمرات شمال إفريقيا، نظرا لخطورة الوضع وتناميه وحركة الاضطرابات المنتشرة في كل من تونس والمغرب، وخوفا من انتشار هذه الاضطرابات في الجزائر، وهو ما جعل الحكومة الفرنسية تغيّر من استراتيجيتها، وتقرّر منح تونس والمغرب استقلالهما، خوفا من حدوث أي وحدة مغاربية مسلّحة تطيح بالنظام الاستعماري في شمال إفريقيا.

وبعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وما أحدثته من تقلّبات سياسية في فرنسا وعلى مستوى مستعمراتها، كانت "لجنة شمال إفريقيا" تواصل اجتماعاتها الدورية من أجل دراسة الحالة وإيجاد الحلول المناسبة، ففي 04 جوان 1955 وتحت رئاسة رئيس الحكومة الفرنسية "ادقارفور"، اجتمعت في باريس "لجنة العمل لأمر شمال إفريقيا" بحضور رئيس أركان الحرب العامة "الجنرال قيوم" والمارشال "جوان" وعدد من الوزراء المختصين في الشأن الإفريقي، حيث درست اللجنة "ما يجب عمله سريعا لمعالجة الحالة بالقطرين الجزائري والمغربي"، كما استدعت اللجنة والي العام بالجزائر "جاك سوستيل" لحضور جلسة اللجنة في 07 جوان من أجل دراسة "شتى التغييرات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي ستدخل على النظام الجزائري"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلحسين، ص. 196، 197.

<sup>2</sup> النهضة: 21 جوان 1952 عدد 8680، ص. 4.

<sup>3</sup> مرزوق، ص. 101، 102. وبلحسين، ص. 196.

<sup>4</sup> النهضة: الأربعاء 17 مارس 1954، عدد 9209.

<sup>5</sup> البصائر: "يوميات الأزمة الجزائرية"، الجمعة 10 جوان 1955، العدد 322، ص. 7.



وفي 15 جوان 1955 بباريس، اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي من أجل دراسة برنامج الإصلاحات الذي قدّمه الوالي العام بالجزائر "جاك سوستيل" المتعلّق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواجب تطبيقها بالقطر الجزائري، والذي صادق على الخطوط الرئيسية لبرنامج الإصلاحات، وجدّد الثقة في شخص الوالي العام، وطلب المجلس بضرورة التعجيل بتنفيذ البرنامج<sup>1</sup>.

فالثورة الجزائرية كانت سببا مباشرا في إعلان النفي العام في فرنسا وعند كل المنظمات الفرنسية في الجزائر، خوفا من تأزّم الوضع وعدم السيطرة على الثورة، فقد أذاع "فرع قدماء الحرب في الجزائر" بيانا عن الحالة الصعبة القائمة في الجزائر جاء فيه: "أن حل المشكل الجزائري ليس محصورا في التحسينات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الرأي الشائع هذه الأيام، بل نراه يتعدى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي إلى ميداني السياسة والدبلوماسية، فوجب البحث عن الحل العادل على ضوء هذا كله مجتمعا ومتفرقا"<sup>2</sup>.

تأتي كل هذه المشاريع الإصلاحية في الجزائر والنجدات العسكرية والنداءات الاستعمارية في فرنسا والجزائر، بفعل اشتداد الثورة الجزائرية وانتصاراتها العسكرية والدبلوماسية، وانعكاسها على الأوضاع في تونس التي تحصلت على الاستقلال الذاتي في 03 جوان 1955، وعلى المغرب الأقصى الذي دخل في مفاوضات من أجل الاستقلال، فالسلطة الفرنسية استعدّت للتفريط في كل مستعمراتها من أجل المحافظة على "الجزائر فرنسية".

#### 4- المفاوضات من أجل الاستقلال:

سعت السلطات الاستعمارية إلى فتح باب المفاوضات مع قادة الحركة الوطنية سواء في تونس أو الجزائر، من أجل جس نبض القادة الثوريين، وإمكانية احتوائهم قبل تفاقم الوضعية، حيث تمكّنت الإدارة الفرنسية من إيجاد السبل المناسبة مع قادة حزب الدستور الجديد لمنح تونس استقلالاً داخلياً مقابل توقيف القتال ونزع السلاح، فالمفاوضات مع تونس كانت أكثر مرونة مقارنة مع قادة الجزائر، الذين ظلّوا متمسّكين بمبادئ بيان أول نوفمبر 1954 ورفضوا التنازل عن حقّهم في نيل السيادة الكاملة والاستقلال التام، وهذا ما أدّى إلى قطع المفاوضات في كل مرحلة، وطول أمد الثورة التحريرية.

بالنسبة لتونس، فإنّ المفاوضات اختارتها فرنسا بناء على الظروف السياسية التي جعلت الحل السياسي هو الملائم للقضية التونسية، كما حدّدت فرنسا طبيعة الشخصية المفاوضة، فقد تمّ استغلال طموح بورقيبة الكبير نحو السلطة، ضمن السياسة الاستعمارية الرامية إلى المحافظة على تونس، فبورقيبة في نظر الساسة الفرنسيين من الصنف المعتدل، وفي ذلك يؤكّد كاتب الدولة المكلف بالشؤون التونسية والمغربية "ألان سافاري" قائلا: "إنّ المآل الحتمي لتونس هو الاستقلال، وإنّه من الأفضل لفرنسا والغرب عموماً، أن يتمّ إحراز الاستقلال على يدي الشقّ المعتدل، ويمثّله بورقيبة"، فالظروف الصعبة التي تعيشها شمال إفريقيا خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، هي التي فرضت بورقيبة كأساسي في الحوار والمفاوضات بدلا من الباي بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب التونسي، أو شخصية صالح بن

<sup>1</sup> البصائر: "يوميات..."، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 8.

<sup>2</sup> باعزيز بن عمر، "في مجتمعا الجديد..."، البصائر، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 3.



يوسف الثورية القومية أو غيره من قادة الحركة الوطنية التّونسية، فبورقبيّة بدهائه وحده السياسي وتصرفاته عرف كيف يستغل الوضع لصالحه، واستطاع التأثير في تحوّل السياسة الفرنسية، ومكّن تونس من الاستقلال الداخلي ثمّ التام، وتربّع على عرش تونس، وأزاح كل مخالفه، فأسلوب بورقبيّة السياسي غالبا ما يعتمد على "انتهاز الفرص وانتظار الوقت والحدث المناسب للبروز على الساحة ومسك كل الخيوط بيده"<sup>1</sup>.

إذًا، فرنسا هي من ساعدت بورقبيّة على الوصول إلى السلطة، من خلال إدخال حزب الدستور في المفاوضات من أجل إسقاط مقاومة "الفلاّقة" ومنعهم من حق التفاوض والحلول دون توخّدهم مع قادة الثورة التحريرية، كما أخرجت الباي من مفاوضات الاستقلال الداخلي، فكان من الأجدد أن تتشاور مع الباي وتتفق معه مثل باقي الإصلاحات، وبالتالي فهي أرادت اعتماد سياسة جديدة في تونس نتيجة تغيّر الظروف وربما هذه السياسة بإيعاز من بورقبيّة<sup>2</sup>.

فالسؤال الذي أطرحه، لماذا لما يشارك الباي في مفاوضات الاستقلال الداخلي الأخيرة؟ ومن الذي أخرج من المفاوضات، هل الفرنسيون أم بورقبيّة؟.

فعندما انتهت المفاوضات الفرنسية التّونسية من أجل الاستقلال الداخلي، ووقع رئيس الحكومة التّونسية "الطاهر بن عمار" على الاتّفاقيات بمقر رئاسة الوزراء في باريس خلال شهر ماي 1955، رجع بورقبيّة إلى تونس في بداية شهر جوان واستقبل استقبالًا كبيرًا من الشعب ثمّ توجه لزيارة الباي في قصره، وبعد أيام صادق الباي على الاتّفاقيات. فبعد هذه الأحداث، سعى بورقبيّة إلى البحث على شهادات ضدّ الباي محمد الأمين، ثمّ دبر مؤامرة لإخفاء حكم العائلة الحسينية، وذلك أثناء انعقاد أول جلسة للمجلس التأسيسي، حيث طرد بورقبيّة الباي من القاعة بقصر باردو رغم كونه مصدر التشريع وخاتمه ضروري لكل النصوص الرسمية، وتمّ انتخاب بورقبيّة أول رئيس للمجلس التأسيسي في 08 أبريل 1956، ثمّ عزل الباي وصادر كل أملاكه وأملاك عائلته وأصهاره<sup>3</sup>.

فبورقبيّة كان له دور بارز "في قيادة الحركة الوطنية وفق مسار معين، مكنته من هذا درجة نضج الظروف الموضوعية في تونس والتواطؤ الاستعماري الفرنسي، ومن ثمّ فقد تضافرت العوامل الموضوعية الداخلية مع التدخل الخارجي لتمهيد الأرض لكي يتربّع "المجاهد الأكبر" على عرش البلاد، بعد أن أزاح مخالفه في الرأي حول حدود الاستقلال وأهدافه"<sup>4</sup>.

كما أنّ اشتداد لهيب الثورة الجزائرية واستقلال المغرب الأقصى في 02 مارس 1956 كانا لهما تأثيرا مباشرا على الاستقلال التّام في تونس، فبورقبيّة بفتنته السياسية استغلّ هذه الظروف لصالح تونس، وأعاد المفاوضات مع السلطة الاستعمارية من أجل الاستقلال التّام.

<sup>1</sup> المستيري، ص. 90، 91.

<sup>2</sup> جريدة الوزير: نوفمبر 1954.

<sup>3</sup> المستيري، ص. 77، 88، 94-96. والبورصالي، ص. 127.

<sup>4</sup> ابن طوبال، ص. 40.

أما الجزائر، فإنّ مسألة المفاوضات قد فرضتها قوة الثورة الجزائرية ولم تكن خيار من السلطة الفرنسية، فقد صرّح وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران" غداة اندلاع الثورة بقوله: " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمرّدة التي تريد أن تحل محلّها... إذا كنّا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس والمغرب) والذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، فإن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب... وجميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء، علينا أن نشنّ عليهم الحرب"<sup>1</sup>.

فقد تزامن مجيء الحاكم العام الجديد "جاك سوستيل" إلى الجزائر في فيفري 1955، مع استقرار عبان رمضان بمدينة الجزائر، فعمل هذا الأخير على إفشال مناورة "سوستيل" الذي سعى إلى خلق قوة ثالثة للحوار من الطبقة السياسية، تتميّز بالمرونة والاعتدال، فأستقبل "الشيخ خير الدين من جمعية العلماء، ووقواق من المصاليين وشرشالي من المركزيين"، ونصحهم بإنشاء تجمع وطني شرعي، تستطيع الحكومة الفرنسية أن تتفاوض معه، فجاء ردّ عبان من خلال منشور باسم جبهة وجيش التحرير في شهر أفريل 1955 محذّرا " أولئك الذين يحافظون على حالة الغموض" وندّد بالذين يمارسون "الأكاذيب والتهم الباطلة". ثمّ وجه نداء إلى كل الجزائريين طالبا منهم الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وتعزيز صفوفها. وفي منشوره في شهر جوان 1955 ذكّر ببيان أول نوفمبر، وحذّر السياسيين الذين "يستهوهم الاستماع إلى سوستيل"<sup>2</sup>.

وقد وضع قادة جبهة التحرير في الداخل في بداية 1956 شروطا للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، أولها تجرّي المحادثات بين الحكومة والجبهة فقط، والتأكيد على رفض "الطاولة المستديرة" سواء بمشاركة أحزاب أو شخصيات سياسية، وفي هذا الشرط تشابه مع حزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة الذي تفاوض مع الحكومة بمفرده، وبخصوص قضية "الأقلية الأوربية" فجبهة التحرير أعطت لهم الخيار بين المواطنة الفرنسية أو الجزائرية، كما أعلم قادة الداخل الوفد الخارجي بإجراء محادثات إلا مع ممثلي الحكومة الفرنسية من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من تضاعف العمليات العسكرية اليومية في البلاد، التي تنذر باستحالة حدوث حل سلمي قريب، إلا أنّ ذلك لم يمنع من إجراء محادثات سرّية بين مبعوثين من الحكومة وممثلين عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير، فرييس الحكومة الفرنسية الاشتراكي "غي مولي" أعلن خلال حملته "أن هدفه كان تحقيق السلم في الجزائر الأمر الذي سمح له بالحصول على دعم الشيوعيين والفوز في الانتخابات (جانفي 1956)"<sup>4</sup>.

وفي هذا الصدد، يؤكّد أحمد بن بلة، في حصة "شاهد على العصر" أنّ حكومة "غي مولي" طلبت المفاوضات مع قادة جبهة التحرير في الخارج، وقبلت الجبهة الفكرة وأعلنت استعدادها للتفاوض مع فرنسا في 03 فيفري 1956، من أجل وقف القتال وإيجاد حل للقضية الجزائرية، وأرسلت الحكومة الفرنسية وزير خارجيتها "بينو" إلى القاهرة من

<sup>1</sup> رحماوي عيسى، "تأثير هجمات 20 أوت إقليميا"، مجلة مدينة 20 أوت 55، ص. 37.

<sup>2</sup> بلحسين، ص. 42، 44.

<sup>3</sup> رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 6 جانفي 1956. بلحسين، ص. 125، 126.

<sup>4</sup> علاق، ص. 215.

أجل مباشرة المفاوضات، والتي دامت حوالي ثمانية (08) أشهر بدءاً بالقاهرة ثمّ يوغسلافيا وبعد ذلك في روما، ويضيف بن بلة، خلال هذه اللقاءات تمّ الاتفاق على الاستقلال والتحضير لاستفتاء في الجزائر، والتأكيد على إعلام الأشقاء في تونس والمغرب بمضمون المفاوضات، ولو لا فرصة الطائرة في 22 أكتوبر 1956 من طرف الجيش الفرنسي لنالت الجزائر استقلالها، فالجيش رفض سياسة المفاوضات وتمرد على الحكومة الفرنسية وأتهمها بالخيانة لتفريطها في الهند الصينية، ورفض التنازل على "الجزائر الفرنسية"<sup>1</sup>.

وفي شهر مارس 1956 اتّصل مبعوث "منداس فرانس" بموافقة من "غي مولي" بقيادة الثورة في الداخل، من أجل ترتيب لقاء في الخارج يجمع الوفد الجزائري الممثل من قادة الداخل والخارج وبين الوفد الفرنسي، من أجل "تبادل وجهات النظر ومحاولة الوصول إلى وقف القتال"، مقابل ضمانات فرنسية بحماية المندوبين الجزائريين<sup>2</sup>. غير أنّ هذا اللقاء تمّ التخلّي عنه، لرفض الحكومة الفرنسية أسماء مندوبي جبهة التحرير في الداخل، وهم: كريم بلقاسم، زيغود يوسف، مصطفى بن بولعيد، وطلب تغييرهم<sup>3</sup>.

من جهته محمد خيضر ممثل الوفد الخارجي، التقى في القاهرة بمبعوث الحكومة الفرنسية، وتباحثا في شروط وقف القتال، واتّفقا على عقد لقاء آخر موسّع في الجزائر بحضور ممثلي الجبهة في الداخل والخارج يكون الحديث فيه أعمق، كما أجرى الوفد الخارجي لقاءات مع الحكومة الفرنسية في يوغوسلافيا وروما<sup>4</sup>.

نلاحظ من جهة أخرى، الاختلاف الحاصل بين قادة جبهة التحرير في الداخل والخارج، فيما يتعلّق بشروط المحادثات مع الحكومة الفرنسية، فقادة الداخل يرّكزون على لفظة "وقف القتال" و "الاستقلال" بدل "التسوية السلمية" و"تقرير المصير" التي يطلقها قادة الخارج، كما يؤكّد قادة الداخل بخصوص شروط وقف القتال على "الاعتراف بالاستقلال" من طرف فرنسا بلا قيد أو شرط، كما اعترفت بذلك لتونس والمغرب. بينما قادة الخارج يتحدّثون على "مبدأ الاستقلال" أو اعتراف فرنسا بحق الجزائريين في الاستقلال، كذلك يرى قادة الداخل أن يصدر العفو على قادة الجبهة المسجونين ثمّ تشكّل حكومة للتفاوض، بينما يرى قادة الخارج، تشكيل حكومة أولا ثمّ يأتي العفو. كما تحدّث وفد جبهة التحرير في الخارج على "انتخاب جمعية تأسيسية ذات سيادة" تكون تحت "رقابة دولية"، بينما يرى قادة الداخل أنّ هذه المسألة في غير وقتها، ولا تهم إلا الحكومة المؤقتة المكلفة بالتفاوض، كما يرفضون تدخل المراقبين الأجانب من أجل مراقبة الانتخابات، ما يستدعي تدخل قوى أجنبية في القضية الجزائرية، وبذلك تصبح الجزائر في خطر وبلا حل كما يحدث لفلسطين، فالحكومة الجزائرية هي "وحدّها القادرة على مراقبة الانتخابات التي تصبح حينئذ قضية داخلية"، مثل الحكومة التونسية التي نظّمت وراقبت الانتخابات بمفردها دون

<sup>1</sup> أحمد منصور، "حصّة شاهد على العصر"، لقاء مع الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة حول قصة أول فرصة جوية في التاريخ. ينظر الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=eASmzWtFJZw>

<sup>2</sup> رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 13 مارس 1956. بلحسين، ص. 163، 168.

<sup>3</sup> رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 03 أبريل 1956. بلحسين، ص. 179.

<sup>4</sup> رسالة محمد خيضر إلى قادة الداخل في 23 أبريل 1956. وفي 30 أبريل 1956. بلحسين، ص. 182 - 184.

تدخلّ أجنبي، وهذا وقد أكّد وفد جبهة التحرير في الخارج بالتزامه بملاحظات قادة الداخل بخصوص شروط المفاوضات والتقيّد بصياغتهم من خلال رسالته في 15 أوت 1956<sup>1</sup>.

يرى قادة جبهة التحرير في الداخل، بأنّ حكومة "غي مولي" غير مستعدّة للتفاوض، وبعيدة عن إرادة الحوار، بل تراوغ من خلال طرح مسألة المفاوضات، باعتبار أنّها مناورة من أجل إرضاء "التيار المؤيد للمفاوضات داخل حزبه"، وما زيادة العمليات العسكرية والقمع المسلّط على البلاد إلا دليل على ذلك، فالحاكم العام "لاكوست" يريد تحقيق انتصارا عسكريًا قبل دورة الجمعية العامة للأمم المتّحدة في شهر نوفمبر 1956 من خلال شنّ عمليات تمشيط كبرى في المدن، من أجل إخضاع قادة الثورة التحريرية إلى الميثاق الجديد التي يتضمّن استقلالًا داخليًا للجزائر<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من مناورات الحكومة الفرنسية، إلا أنّ جبهة التحرير لم تغلق ملف التفاوض، بل كانت يقظة وحذرة من أيّ انزلاق تفقد به السيادة الكاملة أو محاولات القضاء على الثورة، كما كتّفت من توجيه ضرباتها العسكرية في الميدان، ففي 15 أوت 1956 راسل محمد خيضر من القاهرة قادة الجبهة في الجزائر يعلمهم فيها باتّصال جرى في "بلغراد" بعد ندوة "بريوني" بين ممثّل الجبهة وممثّل رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" وهو عضو في اللجنة المديرة للفرع الفرنسي للأمية العمالية، من أجل البحث في وقف القتال<sup>3</sup>.

نستنتج أنّ الجزائر تتشابه مع تونس في جنوح نفس الحكومات الفرنسية إلى المفاوضات من أجل تسوية وضعية مستعمراتها، فحكومة "منداس فرانس"، هي التي اعترفت بالاستقلال الداخلي لتونس، أمّا حكومة "ادغار فور" فهي التي أمضت بنود الاتّفاقيات، وهذا يعني أنّ تونس نالت استقلالها الداخلي ثمّ التام، باستغلالها لمبادرة الحكومتين السالفتين الذكر. أمّا الجزائر فلم تستغل ظروف الحكومتين لنيل استقلالها، وهذا راجع إلى أنّ جبهة التحرير لم تقبل التفاوض من أجل الاستقلال الداخلي كخطوة أولى كما فعل بورقيبة، كما أنّ الوضعية القانونية للجزائر تختلف على تونس، وكذلك تشبّث الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين سواء في باريس أو الجزائر بمستعمرة الجزائر أكثر من أيّ مستعمرة، كل هذه المعطيات وغيرها لم تمكّن الجزائر من الحصول على استقلالها سنة 1955 أو سنة 1956.

<sup>1</sup> رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 15 مارس 1956. ورسالة بن خدة إلى الخارج في 24 جويلية 1956. بلحسين، ص. 170-172، 198، 201، 202.

<sup>2</sup> رسالة بن خدة إلى الوفد الخارجي في 24 جويلية 1956. بلحسين، ص. 196-199.

<sup>3</sup> رسالة محمد خيضر إلى الجزائر في 15 أوت 1956. ورسالة عبان إلى الخارج في 24 جويلية 1956. بلحسين، ص. 200-202، 196-197.

## ثانيا: سلطة المعمرين في القطرين:

### 1- دولة داخل الدولة:

تعدّدت سلطة المستوطنين الأوروبيين وخاصة الفرنسيين، في كثير من الأحيان في الجزائر وتونس سلطة الدولة الفرنسية الأم، وفي هذا الصدد يذكر "فرحات عباس" بأنّ المستوطنين كانت لهم "قوة خارقة للعادة... إن تجمعهم داخل وحول المندوبيات المالية، التي تطورت إلى "برلمان جزائري" حقيقي، وإدارتهم لثلاثمائة بلدية موزعة عبر البلد، وتشكيلهم للأغلبية في المجالس العامة الثلاثة، وتمثيلهم وحدهم في غرفة النواب وفي مجلس الشيوخ، جعل لهم الجزائر تحت تصرفهم". وبذلك تحوّل نفوذ كبار المعمرين إلى "دولة داخل الدولة"، يتصرفون في البلد كما يريدون، بل ويمنعون السلطة الأم من التدخل في شؤون المستعمرات، ويدفعون الأموال الطائلة للقضاء على كل من يخالفهم أو يقف عثرة أمام عنصريتهم وجشعهم<sup>1</sup>.

إلا أنّ سلطة المعمرين ونفوذهم يختلف في الجزائر عن تونس، فالمعمر في الجزائر كان هدفه استقلال الجزائر داخليا حتى يتسنى له فعل ما يريد دون تدخل الدولة الفرنسية. وهذا ما أكّده "مصالي" الذي ذكر بأنّ استقلال المعمرين بالجزائر حاصل من خلال المجلس المالي الذي يستحوذ عليه هؤلاء ويتصرفون فيه كما يرغبون، وحتى يستردّ الجزائريون ويصبح برلمانا جزائريا، فلا بدّ أن يشارك في انتخاباته الشعب الجزائري بكلّ ديمقراطية. وكان مصالي يردّد "لا خيار لنا إلا الاستقلال"<sup>2</sup>.

ولم يكن أحد من الشعب الجزائري يحلم أن يكون يوما ما وزيرا أو واليا أو في أي منصب أو مسؤولية مهمّة في الإدارة الجزائرية، فصفة "الأهلي" تمنعه من ذلك، فهو من الدرجة الأدنى، ولا يستطيع أحد منهم أن يرفع صوته ضدّ الظلم والاستغلال إلا القليل، لأنّ "محالب النظام طويلة ومشحودة"، وله من وسائل القمع والضغط ما يجعل الجزائري يستسلم ويرضخ للواقع<sup>3</sup>.

ففرنسا استسلمت لضغط المعمرين ومكنتهم من رقبة الجزائريين ومصيرهم منذ سنة 1900 بعد أن منحتهم ما يشاؤون من قوانين تفرض سيطرتهم على دواليب الحكم، فنالوا الاستقلال المالي عن فرنسا والشخصية المدنية<sup>4</sup>. بينما المعمّر الأوروبي في تونس، كان يطالب بالتمثيل مناصفة بينه وبين التونسيين في تسيير الدولة، وأساس الأزمة في تونس محوره حول مصير ومكانة الجالية الفرنسية في تونس، هل لها الحقّ في التمثيل مناصفة في مؤسسات الدولة التونسية أم لا؟ حيث كان الوطنيون التونسيين يرفضون ذلك، في حين نجد الجالية الفرنسية تدعّم الطرح وتلحّ عليه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر. أحمد منور، تق. أبو القاسم سعد الله، صدر عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، مطبعة الجيش، الجزائر، 2007، ص. 32.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 120-121. ومرزوق، ص. 146، 145.

<sup>3</sup> عباس، الشاب الجزائري، المصدر السابق، ص. 32.

<sup>4</sup> عباس، ليل، ص. 106، 110.

<sup>5</sup> البلهوان، ص. 185.

فالجالية الأوربية في تونس كان مطلبهم التمسك برسالة الخامس عشر (15) من ديسمبر 1951 التي تؤكد على بقاء تونس "محمية فرنسية"، وعدم إقصائهم من التمثيل في تسيير المؤسسات السياسية. حيث كان "حزب التجمع الفرنسي" الذي يرأسه "انطوان كولونا" ممثل الجالية في تونس، يؤكد على حقّ تمثيل الجالية في كلّ المجالس سواء في فرنسا أو تونس، بما في ذلك مجلس الجمهورية الفرنسية<sup>1</sup>.

كان حرص الحكومة الفرنسية في تونس على حماية مصالح وامتيازات المستوطنين، حيث قال وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" أنّ فرنسا: "... لا يمكنها أن تعدل عن متابعة القيام بالعمل التمديني الذي واصلت إنجازها منذ 70 عاما في القطر التونسي والذي استفاد منه السكان فائدة لا تنكر ولا يمكنها أن تقبل فصم عرى التضامن التي توثقت بين البلدين سواء في ميدان الدفاع أو في ميدان الاقتصاد والثقافة وهي تريد حماية مصير 180 ألف فرنسي استوطنوا القطر التونسي..."<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من كون تونس ترزح تحت الحماية الفرنسية، إلّا أنّ التونسيين قد تولّوا مناصب قيادية في إدارة الشؤون التونسية، فمنهم من تولّى مناصب في الوزارة التونسية كصالح بن يوسف، ومحمد بدره، وغيرهم من قادة الحركة الوطنية، بل كان التونسيون يتولّون منصب رئيس الحكومة التونسية، كمصطفى الكعكع ومحمد شنيق وصالح الدين البكوش ومحمد الصالح مزالي والطاهر بن عمار، وكانوا يجالسون الفرنسيين في الإدارة وفي المجالس المنتخبة، فهم كانت لديهم صفة "المواطنة" ولم تكن لهم صفة "الأهلي" مثل الجزائري.

## 2- توجيه السياسة الاستعمارية:

كان للمعمرين سواء في الجزائر أو تونس عدّة وسائل ضغط لجعل الحكومة الفرنسية تستجيب لمطالبهم وتراجع عن تطبيق أيّ إصلاحات تمسّ من امتيازاتهم، وبصورة أخرى كانوا يستطيعون توجيه السياسة الاستعمارية لصالحهم متى شاؤوا.

وتعتبر سلطة المعمرين في الجزائر أكثر من سلطة الدولة، وفي كثير من القوانين والقرارات تأتمر السلطات الاستعمارية بأوامرهم وتنتهي بنواهيهم، وبدل أن تستجيب لحقوق الشعب الجزائري وإلى مطالبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تلجأ إلى أسلوب الردع والقهر والسجن<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من جبروت وجشع المعمرين، واستئثارهم بكلّ المناصب والامتيازات، إلّا أنّه كانت منهم فئة قليلة متعاطفة مع الشعب الجزائري، حيث كانت تطالب ببناء المدارس التعليمية للجزائريين، وبتمكينهم من حقوقهم السياسية والمهنية، وبالمساواة في تطبيق القوانين الاقتصادية والاجتماعية، غير أنّ هذه الفئة لم تغتبر شيئا من الواقع جرّاء ضعفها من جهة وخوفها على مصالحها من جهة ثانية، لأنّ غلاة المعمرين العنصريين كانوا بالمرصاد لأيّ سياسة جديدة تبادر بها الحكومة الفرنسية، فيعمدون إلى شراء الذمم بالمال وإلى التجريح في الصحافة والجرائد وإذا اقتضى

<sup>1</sup> البكوش، ص. 92. وأندري جوليان، ص. 239. و*جريدة الزهرة*: "من قضية فزان إلى قضية البلاد التونسية"، الجمعة 23 ديسمبر 1949، عدد 12040، ص. 1.

<sup>2</sup> *النهضة*: 21 جوان 1952، عدد 8680، ص. 4.

<sup>3</sup> عباس، ليل، ص. 142.

الأمر إلى العنف، ويصل بهم الأمر إلى القدرة على عزل الوالي العام أو أي متنفذ في السلطة سواء في باريس أو الجزائر، لذا كانوا يتصرفون في الجزائر وكأنها "خالية من سكانها المسلمين" الأصليين<sup>1</sup>.

أما بخصوص أسباب الرفض الشديد للمعمرين للإصلاحات أو للتنازلات التي تنوي الحكومة الفرنسية تطبيقها في الجزائر، فهو ناجم عن خوفهم من أن يمتلك الجزائري سلطة معيّنة أو مساواة في الحقوق أو أي حق يجعله يفكر في طرد المستوطن أو القضاء عليه، لذا كانت القاعدة التي يسيرون عليها "أن تبقى سيطرة الأوربي قاعدة مضطربة لا تتبدل ولا تتغير"<sup>2</sup>.

أما في تونس، فقد كانت سلطة المعمرين نافذة وقويّة، لكنّها أقل حدة بكثير من الجزائر، لعدّة اعتبارات، من بينها، وجود الأسرة الحاكمة المتمثلة في شخص الباي، الذي كان يحرص على تحقيق المساواة في التمثيل وفي مجمل الحقوق، وكذلك لكونها محمية فرنسية، وليست قطعة تابعة لفرنسا مثل الجزائر.

ودليلنا على ذلك، أنّ كبار ساسة فرنسا سقطوا في شبكة المعمّرين، إذ نجد وزير الخارجية "روبير شومان" يرسل مذكرة بإمضائه إلى الباي محمد الأمين في 15 ديسمبر 1951، التي صدرت بعد انعقاد مجلس الوزراء، هذا الأخير بدوره ناقش مذكرة وزارة محمد شنيق التي أرسلت - بموافقة من الباي والحزب الدستوري- إلى وزير الخارجية في 31 أكتوبر 1951، التي طالبت بـ "انتخاب مجلس وطني تونسي مهمته إعداد دستور للبلاد"، وعالجت العديد من الرؤى فيما يخص المشكل الفرنكوتونسية، فجاء ردّ "شومان" بما يتماشى مع مطالب المعمّرين، حيث طرح فكرة تطوير نظام الحماية، وانتقد الحكومة التونسية والباي في تجريد الأعمال المنجزة من طرف فرنسا في تونس، وأكّد لهم بأنّ فرنسا تستطيع تستمد مشروعيتها وفخرها من الإنجازات التي قام بها الفرنسيون المقيمون في تونس خلال 70 سنة، وبين في رسالته أنّ عمل المستوطنين لا يمكن نسيانه، ولا يمكن أن تبنى العلاقات إلا على مبدأ الاعتراف بالجميل الذي يجمع فرنسا وتونس، وعليه طالب بإدراجهم في كلّ المؤسسات السياسية. ثمّ وضّح بأنّ الواقع العالمي يفرض التضامن بين البلدين وبذل الجهود المزدوجة في حماية وتطوير البلاد<sup>3</sup>.

وبعد خروجه من الحكم، اعترف وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" أنّ المعمّرين كانوا يضعون الحكومة الفرنسية "أمام الأمر المقضي" في مستعمراتها في أغلب الحالات، ففضطرّ إلى مسايرتهم والإذعان لشروطهم وطلباتهم<sup>4</sup>.

3- سياسة احتقار السكان الأصليين.

تميّزت معاملة غلاة المعمّرين للأهالي في الجزائر وتونس بالاستحقار والتبعية، والنظرة الدونية للشعوب الضعيفة، في المقابل أحاطوا أنفسهم بصفات السيادة والملك والتفوق على جميع الأجناس والشعوب، وبالأحقية في خرق القانون. فقد أصابت "جرثومة السرطان الاستعماري" فرنسا، فأصبحت بوعي تام محتلة للشعب الجزائري، الذي عاملوه بمنطق العبد مع سيّده، وحسب قول عباس "فمن الممكن أن نبرئ مريضا بالسرطان ولكن من المستحيل أن نبرئ

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 147.

<sup>2</sup> نفسه، ص. 155.

<sup>3</sup> Histoire du mouvement national tunisien, documentx 13, Op-cit, p. 48- 51.

<sup>4</sup> المستيري، ص. 47.



هؤلاء المستعمرين من داء الاستعمار"، فالمعمرون في الجزائر ينفردون بعنصرية استعمارية مقيتة، أوّلاً، اتّجاه فرنسا وخوفاً من قوانينها الاجتماعية، وثانياً، اتّجاه العربي وخشية من ثورته ضدّ النظام الاستعماري<sup>1</sup>.

وقد كتب أحد طغاة الاستعمار يدعى "بورجو" قائلاً: "ان فرنسا بين اثنتين: اما أن تكون دولة استعمارية قوية الجانب واما ان تكون لا شيء". لذا كانوا يعاملون الشعب الجزائري بأبشع المواقف ويحتقرون الأهالي ويتعاملون معهم بعنصرية مقيتة ويعتدون عليهم، وقد سجّل "مشاطي" في إحدى المظاهرات الشعبية سنة 1949 سلوك أحد كبار المعمّرين، لما وقف ساخراً ومحتقراً للشرطة الاستعمارية، قائلاً لهم: "أنتم خائفون من اعتقال هؤلاء العرب المقمّلين؟ سترون ما أنا فاعل!". فانقضّ على المتظاهرين ضارباً لهم<sup>2</sup>.

وبعد اندلاع الثورة، كان الأوروبيون الاستعماريون يرمون المتظاهرين بالحجارة والزجاج، ويطلقون عليهم كلمات عنصرية فاحشة مثل: " اقتلوهم! الموت للييكو، أعطونا السلاح لنأتي عليهم جميعاً، الموت لهم!". حيث ترى غلاة الأوروبيين يطاردون "العربي" في الشوارع وفي البيوت وفي كل مكان، كلّ ذلك يحدث أمام مرأى ومسمع الإدارة الفرنسية ولا تحرك ساكناً، بل تعتقل الجزائريين وتسجنهم وتعذبهم<sup>3</sup>.

كما كان المعمّرون يرون لأنفسهم الأحقية المطلقة في حكم الجزائر وسكانها، وكانوا ينعنون المجاهدين الجزائريين الثوريين المطالبين بالاستقلال بـ "الإرهابيين"، لكن الدكتور "فانون" كتب دراسة نفسية حول الفرق بين الفدائي والإرهابي. فالإرهابي "حين يقوم بمهمته يقصد التخريب لذاته وتتغلغل في نفسه الشعور بالموت فيحتاج إلى "المخدرات" وأمثالها لمواجهة مصيره ونسيان شعوره". أمّا الفدائي، فهو يؤدي مهمته الفدائية وفق أهداف العمل الثوري التحرّري، فعندما يتّجه نحو هدفه مملوء بالإيمان بحياة ثورته النبيلة، فحقيقة الأمر أنّ "مواعده مع الحياة لا مع الموت"، كما أنّ الفدائي لا يخشى مواجهة الموت في سبيل حياة الثورة وحرية الوطن. ولهذا "يقدم على مهمته دون حاجة إلى تأثير خارجي ودون حاجة إلى النسيان أو التشجيع أو التخدير بل بالعكس تصبح حاجته إلى تأكيد مشاعره وإيمانه بالحياة أقوى منها في أي وقت آخر. وهو حين يقوم بإعدام مفتش بوليس أو استعماري متطرف أو خائن عميل فلأنهم عقبة في طريق الثورة والحياة الجديدة"<sup>4</sup>.

كذلك الشأن في تونس، فقد مارست السلطة الاستعمارية سياسة احتقار السكان الأصليين، باعتبارهم ليسوا من صنف البشر، من خلال جعلهم يتخبّطون في أوضاعهم الاجتماعية المزرية، ويموتون من شدّة المجاعة التي ضربت تونس سنة 1948 وما تلاها، ومنعت دخول كلّ المساعدات من الشعوب العربية الشقيقة إلى القطر التونسي، بحجة أنّ التونسيين لا يعانون من المجاعة، بينما تؤكّد التقارير ذلك، فقد نشر فرحات حشّاد في جريدة "صوت العمل" التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، مقالا في 29 فيفري 1948 بيّن فيه حجم المجاعة التي ضربت تونس، وكثرة عدد

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 235، 238.

<sup>2</sup> مشاطي، ص. 57. وناصر، ص. 23. وعباس، ليل، ص. 238، 239.

<sup>3</sup> المجاهد: "أيام دامية في وهران"، 01/11/1961، ص. 12.

<sup>4</sup> المجاهد: "ثورة الجزائر في التأليف الأوروبية"، 01/11/1961، ص. 28.

المتسولين في الشوارع، وموت الكثير من السكان بسبب الجوع، بينما الصحافة الاستعمارية تكذّب وجود المجاعة بالقطر، وتعتبر الوضع نتيجة حالة الجفاف التي ضربت تونس والتي أضرت بالطبقات الفلاحية. في حين يؤكّد الاتحاد أن ثلثي الشعب التونسي يتخبّط في المجاعة، وطالب الحكومة بإنقاذ الأرواح البشرية والتدخّل العاجل لمعالجة الوضع<sup>1</sup>. غير أنّ السلطة الفرنسية ممثّلة في المقيم العام في تونس، بدل أن تساعد الناس العراة الذين يجوبون الطرقات والشوارع بحثًا عن قوتهم من جزّاء الجوع والبؤس والمجاعة التي أصابتهم، أطلقت جنودها وأعوأها بضربهم بالعصي وطردهم من مقر المراقبة المدنية التي طلبوا منها المساعدة، كما أمرت بملاحقتهم وسجن بعضهم<sup>2</sup>.

#### 4- عنصرية غلاة المعمرين:

امتزج التمييز العنصري بدم الأوروبيين المعمرين، واختلط مع كل تصرفاتهم، حتى أصبح المستوطنون الفرنسيون لا يتفون بتاتا في قوانين فرنسا ويتوجسّون منها خيفة، وكان مطلبهم الأساسي عند الإحساس بأي خطر يهدد مصالحهم، هو: تأسيس دولة جزائرية، والاستقلال الداخلي للجزائر، والانفصال عن فرنسا، حتى يتسنى لهم إدارة شؤون الجزائر بمفردهم، ورفض تدخل كل التيارات السياسية في فرنسا في شؤونهم، وإخضاع الوالي العام تحت نفوذهم، ومنذ سنة 1900 أصبحت ميزانية الجزائر مستقلة وخاضعة لهم، وكل ذلك التمييز، كان من أجل الاستغلال الأمثل للجزائريين ومنع تحقيق أي مطلب لفائدتهم، وهكذا ظلّت الجزائر تابعة قانونيا للجمهورية الفرنسية، أما فعليا فهي تابعة لسلطة المعمرين، الذين تمكّنوا من الحصول على قيام دولة جزائرية<sup>3</sup>.

سيطر المعمرين على دواليب الحكم في الجزائر، من خلال تسييرهم للميزانية وتحكمهم في الاقتصاد، وأصبحوا طغاة يُنصّبون من يشاؤون من الولاة والموظفين السامين، ويعزلون كل من لم يتماش مع مصالحهم، حيث نجد - مثلا - المعمرين فرضوا على فرنسا جلب الوالي العام "نجلان" إلى الجزائر سنة 1948 وعزل الوالي العام "شاطينو"، وفي أول خطاب لنجلان - بعد نزوله إلى الجزائر - أمام جامعة شيوخ البلديات الجزائرية، طمأنهم قائلا: "هذه البلاد ستحتفظ بمظهرها الذاتي، وهذا شيء لا يضرها ولا يضير كل أرض فرنسية أن تحتفظ بميزتها الخاصة"<sup>4</sup>.

وكانت رابطة شيوخ المعمرين تبذل كل الوسائل من أجل منع أي إصلاح في الجزائر، وتنفق على ذلك أموالا طائلة، فقد أصدرت الحكومة الفرنسية قانون الجزائر سنة 1947 وما تميّز به من حقوق جديدة لفائدة للجزائريين، إلا أنّ معارضة الاستعماريين في الجزائر كانت سببا في القضاء عليه، على الرغم من معارضة الوطنيين الجزائريين للقانون من أصله<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> نور الدين الدقي، ليلي عدة وآخرون، "الاجتمع التونسي والاستقلال الاستعماري"، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد 1، جامعة تونس الأولى، تونس، 1997، ص. 104، 105.

<sup>2</sup> نور الدين الدقي، ليلي عدة وآخرون، المرجع نفسه، ص. 106، 107.

<sup>3</sup> عباس، ليل، ص. 119-123، 156.

<sup>4</sup> نيجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، ص. 8. وعباس، ليل، ص. 242.

<sup>5</sup> المجاهد: 1961/11/01، ص. 27.

بعدهما تجذّر نفوذ المعمرين في الجزائر، تناولوا على أسيادهم في فرنسا، وشكّلوا كتلة متمرّدة مقاومة لكل القوانين الفرنسية التي تضعف سلطتهم ونفوذهم، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة الاستيطان التي شجعتها فرنسا في بادئ الأمر، فقد عانت الجزائر من سياسة استيطانية ممنهجة، من أجل ضرب الركن الأساسي للجزائريين وهو الإسلام، وقد ذكر بن بلة أنّ عدد المستوطنين في الجزائر بلغ مليوناً وخمسمائة مستوطن أجنبي<sup>1</sup>.

فالمعمر ليس له صديقٌ دائم، فأبى وجد مصلحته اتّجه، فإذا لاحظ السلطة الفرنسية فرّطت في بعض حقوقه وتساهلت مع الجزائريين في بعض القوانين، فإنّه يكشّر أنيابه وينتقدها نقداً لاذعاً، وإذا أحسن بأي تكتمل وطني جزائري، أو أي أزمة تصيبه، سارع إلى طلب قوّتها وحمايتها<sup>2</sup>.

وفي تصريح لأحد النواب الفرنسيين العنصريين نثبه إلى: "الحذر من المسلمين قاطبة، المناداة بالزجر الوحشي الدامي، الرفض البات لكل إصلاح، توبيخات موجهة للحكومة والإدارة المشكوك فيهما والمتهمين بالضعف بل بالتواطئ مع الوطنيين"<sup>3</sup>.

على الرغم من أنّ الحاكم العام "نجلان" هو صنيعة المعمرين، إلا أنّه جاء باسم فرنسا لمحاربة جشع وعنصرية غلاة المعمرين الذين يطالبون بالانفصال عن فرنسا، ففي أول تصريح له أمامهم، خاطبهم قائلاً: "أما أولئك<sup>4</sup> الذين يتوقون إلى أغراض أخرى، يدعون بعامل الزهو والكبرياء أنهم قادرون على الانفصال عن فرنسا، أما هؤلاء فسنحاول إبراز خطاياهم وإظهار نور الحقيقة الساطع في أعينهم"<sup>5</sup>.

كما اعترف "نجلان" في خطابه في مدينة قسنطينة 12 مارس 1948 بالسياسة الاستغلالية لغلاة المعمرين، وأكد بأنه سيقف أمام سياستهم، "سنحارب وسنستنكر أعمال من يظنون أن المسلم صالح ليستثمر، ومن يعتقدون أنه عبارة عن "لحم يستخدم" ". وفي خطابه أيضاً أمام المجلس الجزائري في 21 ماي 1948 حيث وصفهم بأنهم لا يهمهم سوى جمع المال، وحفظ مصالحهم، ويتمسكون بتفوق عنصري، ولا يملكون بعد نظر. حيث قال: "لقد أدرك جميع فرنسيي الجزائر سائر واجباتهم على ما اعتقد ولكن إذا وجد منهم ذوو أنظار قصيرة ولم تسم بهم مكارم الاخلاق إلى الترفع عن ماض يتشبثون بأذياله وتفوق عنصري يتعلقون بأشباحه فعلي أن أقول لهم أنهم لم يفقهوا من عصرنا شيئاً وإنهم يسيئون<sup>6</sup> (كذا) فهم أبسط مصالحهم الخاصة. نريد أن نحررهم من الخوف ... بل نطلب منهم التنازل عن تفوق موهوم"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> بن بلة، نحو عالم جديد، ص. 8، 91.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 125.

<sup>3</sup> نفسه، ص. 205، 229.

<sup>4</sup> الصحيح: أولئك.

<sup>5</sup> نيجلان، خطبة 28 فيفري سنة 1948، ص. 9.

<sup>6</sup> الصحيح: يسيئون.

<sup>7</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، ص. 18. وخطاب 21 ماي سنة 1948، ص. 35، 36، 40.

إنّ كل هذه التصريحات لم تغيّر من الواقع الاستعماري شيئا - القائم على سياسة الاستغلال والاحتكار - فقد ظلّ الفرنسيون يعاملون المستوطنين بسياسة "الحنان الأبوي" الذي زادهم تمسّكا بالروح الاستعمارية، والعداء الشديد للجزائريين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>.

وقد عارض حكام فرنسا من جهة ثانية التيار الوطني الجزائري، الذي طالب بالحرية ورفض كل الإصلاحات الترقيعية الهزيلة، فكان "نجلان" يردّ عليهم بأن الحرية لا تطلب إلا بعد تحقيق المساواة، ولا وجود للحرية "إلا في احترام حريات الغير"، وهدّد الوطنيين الذين يمارسون الضغط والتهديد والعنف و"الإرهاب" ضدّ السلطة، من أجل فرض رغباتهم، قائلا: "فلا يغترن هؤلاء فإنهم سيجدون فرنسا أمامهم. ولها من القوة ما تفرض به القانون الجمهوري... سنحطم جميع الإرهابات ونحطم جميع أنواع العنف ويسود النظام والعدل في هذه الأرض الجزائرية"<sup>2</sup>.

وبعد اكتشاف البترول والمعادن والغاز في الصحراء الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، ازداد شجع المعمرين وطمعهم، وركّزت فرنسا اهتمامها بالصحراء منذ عام 1943، وكلفت مجموعة من الباحثين الفرنسيين والشركات بالبحث عن الثروات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية، مثل: مكتب "البحوث البترولية عام 1945" ومكتب "التنقيب عن المعادن عام 1948"، وبعد عديد البحوث والتنقيبات تمّ اكتشاف خزانات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي سنة 1954، وصرّح رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" أنّ "المعجزة الصحراوية" ستكون مستقبل الأجيال، وأنّ "فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الصحراء وستمنح الاستقلال للشمال فقط"، وانطلقت عمليات تأهيل الآبار للإنتاج والاستثمارات المالية العمومية<sup>3</sup>.

نستنتج إذًا، أنّ طريقة تعامل فرنسا الأم مع الجزائر كانت وفق أسلوبين، الأول: تمكين المعمرين من بسط نفوذهم على الجزائر من أجل إضعاف قوة الجزائريين، من خلال تشجيع السياسة الاستيطانية. والثاني، ظهر بعدما تجدّر سلطان المعمرين في الجزائر، وشكّلوا قوة ضد إرادة فرنسا، فأصبحت تقلّص من صلاحياتهم، وتسبب بعض القوانين في صالح الجزائريين، مثل قانون 1947 الذي منح الجزائريين حقوقا لم تعط لهم منذ 1830، على الرغم من أنّه ظلّ حبرا على ورق.

ومجمل القول، إنّ الجزائر ملك لغلاة المستعمرين، يستغلّون أرضها وشعبها كما يريدون، باعتراف حكام فرنسا، فسلطة المعمرين تحوّلت من قوة ضاغطة، إلى سلطة دولة في دولة، واستطاعوا الصمود وتحديّ السلطة الفرنسية الأم والفوز بمعظم الصراعات التي تحدث بينهما.

أمّا تونس، فقد صرّح فرحات حشاد أمين "الاتحاد العام التونسي للشغل" في بيان له في 16 جويلية 1950 عن رفضه لسياسة الإصلاحات والامتيازات التي كرّست "العنصرية المرتكزة على فكرة التسيطر"، واعتبر الإصلاحات المقترحة لم يراع فيها مصلحة الشعب التونسي ولا مصلحة الطبقة الشغيلة، خاصة ما تعلّق بالحريات الديمقراطية

<sup>1</sup> عباس، ليل، ص. 208.

<sup>2</sup> نيجلان، خطبة 12 مارس سنة 1948، ص. 18.

<sup>3</sup> عميراي، زاوية وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص. 113، 114.

والأمن الاجتماعي، وندّد في بيانه بأساطين الاستعمار المعمرين العنصريين الذين لا تمهّمهم إلا مصالحهم ويقفون بمناوراتهم الخبيثة وراء كلّ حقّ مشروع في ميدان الوظيفة العمومية، وتحسين الحالة الاجتماعية، وأكّد حشّاد على موقف نقابته الثابت من "القضية القومية العامة" حتى يحقّق الشعب أهدافه، وأنّ الائتّاد سيواصل الكفاح من أجل "تحرير البلاد من كل القيود التي ترهقه في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي"<sup>1</sup>.

وقد بلغت بالمعمرين العنصرية إلى حدّ تمجيد سياسة القوة والإرهاب في حقّ الشعب التّونسي، ففي سنة 1953 أثيرت قضية تونس أمام مجلس الجمهورية، فاستغلّ "بيو" أحد نقّاب قدماء المقيمين بتونس الكلمة، وتحدّث عن الوضع في تونس وافترخ بسياسة المقيم العام الجديد "هوتكلوك" الذي دخل إلى تونس على بواخر حربية منذرا بسياسة القمع والاضطهاد، وطبّق سياسة العنف والقتل ضدّ حركة المقاومة التّونسية، ثمّ تقوّل على الإسلام والمسلمين، إذ زعم أنّ "المسلم أشدّ الناس حبّا لصرامة الحكم وشدّته" فردّ عليه بعض النقّاب الجزائريين وناقشوه في المسألة، وقالوا له إنّ: "الشعوب الإسلامية كسائر شعوب الدنيا تمقت الاستبداد والظلم وربما ثارت عليها كلما وجدت إلى ذلك سبيلا وليس من روح الإسلام وتعاليمه أن يستكين المسلم ويهن أمام الباطل"<sup>2</sup>.

#### 5- سلطة القوة والإرهاب:

يرى طواغيت الاستعمار وأذنا به، أنّ الشعوب المستعمرة لا تليق بها إلا سياسة الحديد والنار، بدل سياسة المساواة والعدل، لذا كانوا يضغطون على الإدارة الفرنسية للإتيان بحكام في المستعمرات يتميّزون بالقوة والشدّة، ولا يحتكمون إلى الحوار والتفاوض، فقاعدتهم لكي تحكم وتسيطر لا بدّ أن تكون قويّا ومستبدّا.

فعندما جنحت الحكومة الفرنسية إلى منح التّونسيين استقلالا ذاتيا سنة 1954، سلك المستوطنون في تونس سياسة البطش والإرهاب، من أجل الضغط على الحكومة للتنازل على سياسة الاستقلال الذاتي، بينما في حقيقة الأمر، أنّ الشعب التّونسي الحرّ هو أهل للاستقلال التام، بحكم القوانين ووعي الشعوب بمستقبلها<sup>3</sup>.

كما أسّس المعمرون في تونس، منظمة "اليد الحمراء الإرهابية"، التي ركّزت نشاطها على اغتيال قادة الحركة الوطنية، وتخريب أملاك التّونسيين، وتفجير محلاتهم، وتدمير منازلهم، بدعم من قادة الجيش الفرنسي الذين رضخوا إلى سلطة المال، كل ذلك من أجل إفشال المفاوضات من أجل الاستقلال<sup>4</sup>.

فغلاة المعمرين لا يعرفون معنى لكلمة الحرّية والاستقلال، رغم ادّعائهم بأنهم وضعوا للعالم قواعد الديمقراطية والحرّية والعدل، فسلّاحهم الوحيد أمام أيّ حركة شعبية تحرّرية، هو إقرار كل وسائل العنف والبطش والإرهاب، ولا يعترفون لأيّ أمة بحقّها في تقرير مصيرها، وليس في قانونهم الاستعماري معنى للمساواة، فهم "يعتقدون أنّهم خلقوا سادة

<sup>1</sup> تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 11، الاستعداد للمحنة الثالثة، 2. الحزب الدستوري الجديد يدخل في حوار أخير 1950-1951، نشر وزارة الإعلام، طبع في المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1984، ص. 232، 233.

<sup>2</sup> باعزير بن عمر، "قضايا الجزائر في مجلس الجمهورية"، البصائر، الجمعة 15 جانفي 1954، العدد 254، ص. 1.

<sup>3</sup> أبو محمد، "منبر السياسة العالمية"، البصائر، الجمعة 15 جانفي 1954، العدد 254، ص. 4.

<sup>4</sup> البلهوان، ص. 417.

ليحكموا وليطاعوا وأن الشعوب التي أخضعها سيف استعمارهم ما خلقت إلا لتكون لهم خولا (كذا) وعبيدا". لكنهم ما مكّنوا سلطاتهم وحكمهم أمام إصرار الشعوب الضعيفة إلا بالقوة<sup>1</sup>.

أما في الجزائر، فقد كانت رغبة الكولون هي إبادة الشعب الجزائري بأكمله، من أجل ضمان بقائهم في الحكم، وتمسّكهم بفكرة "الجزائر الفرنسية"، كما دفعوا السلطة الاستعمارية إلى تنفيذ حكم الإعدام في حقّ الجزائريين، وهو ما حدث لأحمد زبانة الذي أعدم في 19 جوان 1956. فقد رضخ رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" والوزير المقيم "لاكوست" طواعية لغلاة المعمرين فيما يتعلّق بتسليط أقصى العقوبات على "المتمرّدين"<sup>2</sup>.

أسّس المعمرّون العنصريون والأفدّام السوداء في الجزائر، منظمات متطرّفة ضاغطة، نشطت في مجال استخدام العنف والاضطهاد والتعذيب، وحوّلت الحرب في الجزائر إلى "أزمة مفتوحة على كل المخاطر"، فقد تمرد الأوربيون على السلطة في 06 فيفري 1956، وضاعفوا من إنشاء المنظمات الإرهابية، من أجل إرغام الحكومة على تطبيق سياسة أمنيةّ مشدّدة ضدّ الثورة مثل: "لجنة الوفاق التابعة لقدماء المحاربين" و"لجنة النهضة الفرنسية" و"لجنة الدفاع عن الجزائر الفرنسية" و"منظمة اليد الحمراء"<sup>3</sup>.

ففي يوم 19 جوان 1955 أعلن القسم الأوروبي من المجلس البلدي في مدينة سكيكدة أنّه يقاطع اجتماعات المجلس "احتجاجا على ضعف السلطة وعدم قيامها بأعمال ناجعة ضد حركات الثورة بالناحية السكيكدية"<sup>4</sup>.

إنّ الصفة المشتركة لكل هذه المنظّمات، هي العنصرية المقيّنة ضدّ الشعب الجزائري، وتدبير الدسائس والمخطّطات لقمع الجزائريين، والمغالاة في تمسّكها بالجزائر الفرنسية، واعتبار الحرب في الجزائر استمرارا للحروب الصليبية التي يقودها الغرب المسيحي ضدّ المسلمين، ومنع السلطة من التفاوض مع "المتمرّدين"، وتحريض السلطات المدنية والعسكرية على مضاعفة القتل الجماعي ضدّ "الإرهابيين"، بحجّة "مقاومة الإرهاب بالإرهاب"<sup>5</sup>.

كان التواطؤ جليّا بين الإدارة الفرنسية والمتطرّفين الاستعماريين، من خلال ضمان الحصانة لأعمال العنف التي يرتكبونها خلافا للقانون، فالتطرّف الأوربي كان بمساعدة واضحة من الجيش الفرنسي ونظام المخابرات، الذين طبّقوا عمليات الإعدام الجماعية مثل الرد على أحداث 20 أوت 1955، وعمليات التمشيط ووضع الكمائن والمتفجّرات باسم "الإرهاب المضاد"<sup>6</sup>.

وحثّ نستدل على التواطؤ الفرنسي مع غلاة المعمرين، نذكر ما كتبه "سيفر" نائب مدينة وهران بالمجلس الوطني الفرنسي إلى رئيس الحكومة يعلمه فيها أنّه سيتولّى تنظيم "التجمع الوهراني للدفاع عن القطر الجزائري" ما يعني تنظيم

<sup>1</sup> أبو محمد، المصدر السابق، ص. 4.

<sup>2</sup> بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ص. 29، 31. وعباس، ليل، ص. 142.

<sup>3</sup> بن خدة، ص. 31، 33، 35.

<sup>4</sup> البصائر: "يوميات..."، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 7.

<sup>5</sup> بن خدة، ص. 34، 35.

<sup>6</sup> نفسه، ص. 39، 43.



فرق الشباب المسلح الأوربي لاستعماله الاستعمال المعروف ...<sup>1</sup> "فلاستعمال المعروف الذي يقصده المعمر "سيفر" هو قمع الشعب وإبادته. فالأوربيين البيض العنصريين كانوا "المدللين في الجزائر"<sup>2</sup>. كما ارتكبت أيادي المعمرين في حقّ الوطنيين سواء في الجزائر أو فرنسا، أقسى أنواع التعذيب والهمجية، بل تفتّنا في ذلك بحجّة الحصول على معلومات، مثل: التعذيب بالماء والكهرباء، والتعليق، والخنق، الحرق، الإعدام ... إلخ. وأسّسوا لذلك مصالِح وثكنات وسجون مختصّة<sup>3</sup>. غير أنّ التعذيب وكلّ القوانين القمعية والممارسات الاستعمارية، لم تكن قادرة على صدّ إرادة شعب آمن بقضيّته، وقرّر نزع حرّيته واستقلاله مهما تتطلب ذلك من تضحيات.

وقد كانت الجالية الفرنسية في تونس تمارس ضغطا على الحكومة من أجل تسليط القوة على الوطنيين التّونسيين خاصة أنصار حزب الدستور الجديد، وتتهم الحكومة بالضعف والتقصير بمعاينة التّونسيين "المتمردين". ففي 25 ماي 1950 أرسل "انطوان كولونا" مذكرة باسم الجالية الفرنسية إلى وزير الخارجية "روبار شومان" بإمضاء مجموعة من زعماء المعمرين، بعنوان: "الداء الذي ابتلت به تونس"، والمقصود بالداء حسب المذكرة، هما: الحزب الحر الدستوري الجديد وشلل السلطة الفرنسية، وفي المذكرة تحدّث "انطوان" عن الحزب الدستوري القديم واعتبره حزب "متطرّف" ويحمل في طيّاته برنامج "وطني" يركّز على "الاستقلال التام ونبذ الثقافة الفرنسية كلياً وقطع كل رابط مع فرنسا"، ثمّ ركّز على الحزب الدستوري الجديد الذي اعتبره "خيفاً" ومهدّداً للتواجد الفرنسي بتونس، وانتقد السلطة الفرنسية من خلال السماح للحزب بممارسة نشاطه بعد حلّه سنة 1938، والترخيص لبورقيية في العودة إلى تونس في سبتمبر 1949، كما أنّهم الإدارة بالضعف من خلال ترخيصها لبورقيية في التجوّل داخل البلاد دون عقاب داعياً إلى "الحرب المقدسة"، كما بيّن "انطوان" أنّ لحزب الدستور الجديد علاقات "مباشرة" مع حزب الاستقلال المغربي وحزب الشعب الجزائري، وقد أسّسوا "جبهة مشتركة لافريقيا الشمالية". ثمّ تعجّب "انطوان" من انحدار السمعة الفرنسية إلى أدنى مستوى، حتى فقدت ثقة السكان التّونسيين، الذين أصبحوا يصرخون دون خوف "لتسقط فرنسا" خاصة أنصار الاتحاد العام التّونسي للشغل، ورفضهم للحماية الفرنسية، وتطلّعهم لانصراف الفرنسيين واستحواذ بورقيية على السلطة، واعتبر "انطوان" أنّ تونس صارت خاضعة "للرعب الدستوري الصامت"، كما أشار في رسالته إلى خطورة مشائخ علماء الزيتونة الذين يكتّون وطنية "كامنة"، وإلى انقلاب موقف النواب في المجلس الكبير لصالح حزب الدستور، وكذلك العمال والموظفين، ثمّ تطرّق إلى موقف الباي محمد الأمين الذي انقلب على الدولة الحامية وتصلّب في موقفه، وتحوّل إلى "رجل متحفّظ في حديثه يرغب بوضوح في القيام بدور الملك الذي يحكم وحده ودون أي ضغط"، وأصبح يرفض إمضاء كل الأوامر والقرارات، كما أنّهم الباي بتواطئه مع الحزب الدستوري الجديد، وتبنيته لأفكار الدستوريين، وسبب كل هذه الأمور حسب مذكرة "انطوان" هو ضعف السلطة

<sup>1</sup> البصائر: "يوميات ..."، الجمعة 25 جوان 1955، العدد 324، ص. 6.

<sup>2</sup> عباس، ليل، ص. 39.

<sup>3</sup> بوعلام نجادى، الجلادون من 1830-1962، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، طبع وزارة المجاهدين، 2007، ص. 129، 130.



الحامية، ثمّ طلب اتّخاذ التدابير الصارمة من أجل الحد من نفوذ الحزب الدستوري، والضغط على الباي لاحترام الاتّفاقيات المبرمة، وفتح تحقيق ضدّ قادة الدستور بتهمة "تكوين حزب منحل"، كما طالب بجل الاتّحاد العام التونسي للشغل، وإعادة الرقابة على الصحف، وطرده الموظفين الذين انخرطوا في حزب الدستور، وتطبيق إصلاحات في صالح "قدماء المحاربين التونسيين"، ووضع حد للبطالة والجوع التي يعاني منها قدماء المحاربين<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 11، المصدر السابق، ص. 161 - 178.

اختامته

لقد حاولت في هذه الدراسة " الحركة الوطنية في الجزائر وتونس 1945-1956 - دراسة تاريخية مقارنة- " رصد جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ضمن سياقه التاريخي، وبعد المقارنة والتحليل خلصت إلى مجموعة من النتائج، هي كالآتي:

كان للأوضاع الدوليّة أثر بالغ في نمو الوعي السياسي التحرري لدى قادة ومناضلي الحركة الوطنية في الجزائر وتونس أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية إضافة إلى الظروف الداخلية، وذلك يظهر من خلال خطابات قادة الحرب والمواثيق التي نادت بتقرير مصير الشعوب، فميثاق الأطلسي وتأسيس جمعية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ثمّ الصراع الإيديولوجي الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي فيما يعرف بالحرب الباردة، كلّها عوامل رئيسة زرعت الآمال في نفوس الشعبين، ومكّنت البلدين من التخلّص من القيود وعقدة الخوف والاتّجاه نحو تصعيد المطالب وتبني الطرح الاستقلالي وأنتجت جيلا جديدا متحمّسا للحريّة.

تميّزت الحركة الوطنية التّونسية عن الحركة الوطنية الجزائرية في مسارها النضالي بعد الحرب العالمية الثانية، بكثرة المشاريع الاستعمارية الإصلاحية والمفاوضات مع سلطات الحماية، وتغيّر مستمر في المقيمين العائنين والحكومات التّونسية، خلاف الجزائر التي عرفت أزمة سياسيّة وصدمة بسبب تأثير أحداث مجازر الثامن ماي 1945، والميل إلى المشاركة في الانتخابات، وبروز الصراعات الحزبية الداخلية، وهذا الأمر يمكن تحليله في أنّ حزب الشعب بعد مجازر الثامن من ماي بدأ يفكّر مليّا ويخطّط جدّيا في الكفاح المسلّح من خلال تشكيل منظمة سرّية تعمل على إعداد المناضلين من أجل تفجير الثورة، وبالتالي ينطبق على الحركة الوطنية الجزائرية مقولة (الرياح التي تسبق العاصفة).

تشابه الحركتان الجزائرية والتّونسية في انحصار القيادة الوطنية والشعبية في حزبين هما: حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بقيادة مصالي الحاج وحزب الدستور التونسي الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة، بسبب برامجهما الاستقلالية التي تماشت مع تطلّعات الشعبين.

إنّ الوضع الاستعماري الصّعب في البلدين، عمّق من مشاعر الأخوة والمحبة بين الشعبين وعزّز الروابط التاريخية (الدين واللغة والجغرافيا)، وجعل القادة الوطنيّين والمناضلين في الجزائر وتونس يشاركون بعضهم الأفراح والأحزان، حيث كانت صحافة الحركتين الوطنيّتين تخصّص عناوين في جرائدها عن كفاح البلد العربي الشقيق، ويتبادلون الاتّصالات من أجل التنسيق والعمل المشترك ووضع الخطط السياسية والعسكرية، رغبة في التخلّص من الاحتلال ونيل الاستقلال.

وما زاد الوحدة متانة وترسيخا تضافر جهود قادة الحركات المغاربية من خلال تأسيس "مكتب المغرب العربي" سنة 1947 في القاهرة والذي انبثق عنه "لجنة تحرير المغرب العربي" و"جيش المغرب العربي" من أجل تجسيد الهدف الأسمى وهو الاستقلال المغاربي.

إنّ لكلا الحركتين الوطنيّتين العديد من المحطّات التاريخية البارزة التي أثّرت في تطوّر مسارهما نحو التصعيد في المطالب إلى غاية اندلاع الكفاح المسلّح، فنقاط التحوّل في الجزائر كانت بداية بمجازر الثامن من ماي 1945، ثمّ مؤتمّر حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانبعثت المنظمة الخاصة سنة 1947، إلى قانون الجزائر سنة 1947،

وانتخابات الجمعية الجزائرية في أبريل 1948 التي شابهها التزوير واضطهاد الوطنيين مما تبين حركة انتصار الحريات محدودية العمل الشرعي مع الإدارة الفرنسية والتأكيد على تعزيز أسلوب الكفاح المسلح، وإعطاء الأولوية للمنظمة السرية عن طريق دعمها بالمال والرجال، ثم اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وأزمة حركة انتصار الحريات وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كل هذه الوقائع صعّدت الوضع نحو ضرورة تفجير ثورة نوفمبر سنة 1954. أما نقاط التحوّل في تونس، فجاءت بداية من عزل ونفي الملك الوطني المنصف باي سنة 1943، ثم انعقاد مؤتمر ليلة القدر سنة 1946، الذي شاركت فيه كل الأحزاب والمنظمات التونسية واتفقت على مطلب الاستقلال التام، ثم خطاب العرش الذي ألقاه الباي محمد الأمين في 15 ماي 1951 والذي طالب فيه بإصلاحات جوهرية أصبحت مرجعا لكل مطالب الحركة التونسية، إلى مذكرة رئيس الحكومة التونسية "محمد شنيق" في 31 أكتوبر 1951 الإصلاحية التي تبناها الباي والحزب الدستوري، ثم الرد الاستعماري بمذكرة 15 ديسمبر 1951 التي أقرت نظام الحماية الفرنسية وأشعلت فتيل الثورة التونسية، إلى انعقاد المؤتمر السري لحزب الدستور الجديد في 18 جانفي 1952 واعتقال القوات الاستعمارية لأبرز قادة الحركة الوطنية، ثم مقتل فرحات حشاد في 05 ديسمبر 1952، وتصاعد المقاومة التونسية، ليأتي خطاب رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" في 31 جويلية 1954 والذي بين فيه عزم الحكومة على منح تونس الاستقلال الداخلي، إلى اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، وظهور الصراع البورقيبي اليوسفي وانتشار المقاومة اليوسفية، ثم الإعلان عن الاستقلال التام سنة 1956.

عرف المشهد السياسي في تونس نضالا باعتماد أسلوب الدبلوماسية وسياسة الحوار والتفاوض، خاصة بعد عودة بورقيبة إلى تونس سنة 1949 الذي تبني استراتيجية "المراحل" و"المساومة المشرفة" وسياسة "خذ وطالب"، من خلال قبول الاستقلال الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام، واستطاع بدهائه السياسي أن يحقق لتونس غايتها وهو الاستقلال سنة 1956 دون إراقة دماء كثيرة، وأضرار جسيمة، عكس الجزائر التي شهدت بعد مجازر الثامن من ماي ميولا نحو الاتجاه الثوري الراديكالي والكفاح المسلح ورفض المساومات والاستقلال الذاتي، والإعداد لتفجير الثورة بغية الاستقلال التام، هذا التيار مثله حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، حيث تمكّن من تفجير الثورة ونيل الاستقلال بعد سنوات دموية وخراب ودمار شديد في البنية التحتية.

إنّ مكوّنات الحركة الوطنية التونسية تميّزت بتشابه البرامج الإصلاحية وآليات الكفاح والأهداف الوطنية بين كل الأحزاب والمنظمات، حيث كانت لها مبادرات وخطوبة عديدة، على الرغم من وجود فروقات بينهما خاصة من حيث الإيديولوجية الفكرية، إلا أنّنا نجد توحد أغلب الأحزاب والمنظمات التونسية بقوة في معركة التحرير، ولم يحدث التصدّع إلا بعد قبول حزب الدستور للاستقلال الداخلي.

بينما تشكيلة الحركة الوطنية الجزائرية، كانت بواد الاختلاف فيها ظاهرة بين الأحزاب والتنظيمات الوطنية، خاصة فيما تعلق بالبرامج السياسية والمطالب الإصلاحية وأساليب الكفاح والغايات المسطرة، لذلك كانت مبادرات الوحدة الداخلية فيها محتشمة، وغير فعّالة، وقد تجسّدت الوحدة القومية بصورة حقيقية ابتداء من سنة 1956 عندما

انضمت كل الأحزاب والمنظمات بشكل فردي إلى جبهة التحرير الوطني وذابت كل الأطروحات والإيديولوجيات السياسية والإصلاحية في بوتقة الثورة التحريرية.

إن الكفاح المسلح في الجزائر يعتبر تجربة رائدة وفريدة مقارنة بباقي المستعمرات، والذي قاده جبهة التحرير الوطني بفرعها السياسي والعسكري إلى غاية تحقيق الاستقلال، لأن التيار الاستقلالي في الجزائر ارتكز على قاعدة "إذا كنت تريد السلم فتهيأ للحرب" حيث أدرك بعد قراءته للوضع الخارجي والداخلي أن المستعمر لا يفهم لغة الحوار وتمسك بالجزائر، فاعتمد على استراتيجية الكفاح المسلح كخيار وحيد من أجل طرده عنوة بواسطة خطة حرب العصابات السريعة، لذلك فإن ثورتها كانت تحت قيادة جماعية منظمة وشاملة لكل التراب الجزائري، ثم تطورت إلى حرب مفتوحة، وجبهة التحرير كانت الممثل الوحيد للشعب.

أما الحركة الوطنية في تونس، فلم تؤمن غالبا بنجاعة الكفاح المسلح، ولم يكن ضمن برنامجها السياسي، بل تبنّت الثورة بالقانون والنشاط في إطار الدستور، فحزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة اعتمد في كفاحه على نبد العنف السياسي وكان على استعداد دائم للتفاوض مع السلطات الاستعمارية من أجل منح تونس استقلالاً ذاتياً، وعند انسداد قنوات الحوار مع المستعمر لجأ الحزب إلى التخطيط لأعمال شغب وعنف، تستوجب نزول النظام الاستعماري إلى طاولة الحوار، وغالبا ما يقتصر أسلوب المقاومة لدى التونسيين على المظاهرات والعرائض والإضرابات، والتنديد بالمظالم الاستعمارية في الصحف والجرائد، حتى أن الثورة التونسية التي اندلعت سنة 1952 اقتصر نشاطها على عمليات التخريب، وحرب الكمائن في جهات مختلفة من البلاد خاصة في الجنوب، ولم تشمل كل مناطق القطر، ولم تكن لها قيادة مركزية توّطرها، فبداياتها كانت شعبية عشوائية، ثم تبنّاها حزب الدستور وحقّق بها الاستقلال الذاتي، ثم التّم بعد اندلاع الثورة الجزائرية وتنسيقها مع الثورة اليوسفية، ثم ما لبث أن قاومها وشتت قواها وسجن وعذب قادتها.

وما يميّز تونس عن الجزائر أنّها كانت سبّاقة في اندلاع العمل المسلح الذي اعتبرته كخيار تكتيكي من أجل تحقيق المرحلة في المطالب.

اهتمّت الحركتان الوطنيّتان الجزائرية والتونسية بتدويل قضيتهما في الخارج، حيث سعنا إلى التعريف بهما لدى الهيئات العربية والدولية وكسب التأييد عن طريق إرسال مندوبين لهما في كل المحافل الرسمية، وفتح مراكز دعاية لقضيتهما.

ما يميّز الحركة التونسية عن الجزائرية القبول الدبلوماسي الذي نالته في الخارج باعتبارها محمية فرنسية، واعتدالها في المطالب واستعدادها للتنازلات نظرا لشخصية بورقيبة المعتدلة القطرية البراغماتية المتماشية مع التحوّلات الدولية. عكس الجزائر التي لم تلق تأييدا دوليا واضحا، نظرا لأنّ قضيتها معقدة ولكونها "قانونيا" مقاطعة فرنسية، وكانت فرنسا متمسكة بالجزائر ولها نفوذ كبير في هيئة الأمم المتحدة وتحظى بدعم حلفائها الأطلسيين، كذلك لم ترض الحركة الوطنية الجزائرية لسياسة المساومات، وظلّت تطالب بالاستقلال التام.

تبنت أغلب المنظّمات الوطنيّة غير السياسيّة في الجزائر وتونس (جمعية العلماء المسلمين، جامع الزيتونة، الطرق الصوفية، الجمعيات والتّوادي، النقابات) في تصدّيها لسياسة الاستعمار الفرنسي أساليب الكفاح السلميّة، وسياسة الإصلاحات بطرق قانونية عن طريق الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات وتقديم العرائض إلى السلطة الاستعمارية من أجل المطالبة بالحقوق، ونبذت كلّ أشكال العنف الثّوري بصورة مباشرة، وناضلت إلى جانب الأحزاب بعدّة وسائل مختلفة، من أهمها: إنشاء المساجد والمدارس والمعاهد العلمية والنوادي الثقافية والزوايا في أرجاء البلاد، ووعظ وإرشاد المجتمع من أجل تحقيق أهدافها خاصة ما تعلّق بالمحافظة على الدين الإسلامي والشخصية الجزائرية العربية من عمليات الطّمس والفرنسة والتجنيس والتنصير من خلال تحفيظ القرآن الكريم للنشء وبعث السيرة النبوية، وترسيخ حبّ الوطن في الشباب، وربط المجتمع بماضيه التليد، وتكوينه دينيًا ووطنيًا وتشجيعه على الانخراط في صفوف الأحزاب والنقابات والمطالبة بحقوقه الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة.

والملاحظ على المنظّمات اختلاف البرامج والأهداف بينها، فالبعض اعتمد على برامج وأهداف قريبة من الطرح الاستقلالي، والبعض الآخر اقتصر في برنامجه على تحقيق مطالب ومشاريع إصلاحية تصبّ في مختلف المجالات، وتجنّب البرامج الاستقلالية الصريحة، وهناك من استطاع الدّمج بين الاتجاهين، خاصة ما تعلّق بجامع الزيتونة في تونس. كما أولت المنظّمات اهتمامها بالتضامن المغاربي بين الجزائر وتونس وعززت علاقات التعاون والصدقة بين الشّعبيين، وعند اندلاع الثورة المسلّحة شاركت أغلب المنظّمات في العمل المسلّح، وكان لدعمها الفعّال نصره للقضية الوطنية، نظرا لقوة شعبيتها وتأثيرها الواسع في المجتمع.

ساهمت النقابات العمّالية الجزائرية والتّونسية عموما في دعم نضال الحركة الوطنية في بلديهما، من خلال مجالها الاقتصادي والاجتماعي، حيث وسّعت من قاعدتها الاجتماعية في كامل البلاد، وطالبت بحقوق العمال وتحقيق المساواة بينهم وبين الفرنسيين في الأجور والمناصب والمنح والعطل والضرائب... إلخ، وخاضت كفاحا مريرا من أجل الدفاع عن البروليتاريا البائسة في المجتمع، من خلال تنظيم العديد من الإضرابات والمظاهرات التي لقيت تأييدا شعبيا، وأدّت إلى مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال.

انفردت الحركة النقابية العمّالية في تونس بوعيها السياسي والوطني المبكّر من خلال انفصالها عن النقابات الفرنسيّة والشّيوعيّة ورفضها للتبعية الاستعمارية، وتأسيسها لنقابة تونسية مركزية هي "الاتحاد العام التّونسي للشّغل" سنة 1946 برئاسة فرحات حشّاد، والذي عمل على تهيئة وتكوين العمال لمرحلة الكفاح الوطني وأسّس فروعا في كامل البلاد وشكّل قاعدة عمالية قويّة، واهتمّ الاتحاد بالمطالب السياسية وتوصّل إلى أنّه لا سبيل إلى تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية إلا بتحرير البلاد من النّظام الاستعماري، وكانت بينه وبين حزب الدستور الجديد والقديم وشيوخ الزيتونة علاقات تنسيق وتعاون، وشارك إلى جانب الأحزاب السياسيّة الوطنيّة في معركة التّحرير، واعتمد في مواجهة العدو على حرب العصابات، والأعمال الفدائية، وتصدّى لكلّ المؤامرات الاستعمارية التي استهدفت مستقبل البلاد، ممّا جعل سلطة الحماية تصدر الأوامر بملاحقة مناضليه وسجنهم والتنكيل بهم، وأصبح حشّاد في فترة حسّاسة من تاريخ الحركة الوطنيّة التّونسية رائدا للكفاح ورمزا للوحدة وعنوانا للتحرير (جانفي 1952 إلى غاية ديسمبر

(1952)، والتقت حوله كل الجماهير والأحزاب والنقابات بغية الاستقلال، واستثمر حشداً عضويته في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرّة باستعمالها كوسيلة ضغط على الحكومة الفرنسية، واستطاع كسب التأييد العمالي العالمي لقضية تونس، وظلّ يناضل إلى أن اغتالته غدرا منظمة "اليد الحمراء".

خلاف الحركة النقابية في الجزائر التي ظلت تابعة للمنظمات الفرنسية والشيوعية، ولم يكن لها حضور سياسي كبير مثل تونس، على الرغم من أنّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مؤتمرها سنة 1947 أسست لجنة نقابية بقيادة النقابي عيسات إيدير، والتي دافعت عن حقوق العمال من خلال التنديد بممارسات المحتل في الجرائد وتنظيم المظاهرات والإضرابات، إلا أنّها لم تتمكن من تأسيس نقابة جزائرية وطنية إلا بعد اندلاع الثورة التحريرية، في سنة 1956 وبذلك انفصلت عن النقابات الاستعمارية وانخرطت بقوة في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني.

اعتمدت الإمبريالية الفرنسية في سياستها العامة في الجزائر على الاحتلال الاستيطاني العنصري والحكم العسكري والإدارة المباشرة من خلال الاستيلاء على البلد بكل ما فيه من أراضي خصبة ومؤسّسات ووقفيّة وثروات، وإخضاع الشعب عنوة، واستغلاله اقتصادياً، وتشجيع الهجرة، وتقييده بقانون الأهالي منذ سنة 1874، ومحو كل ما يربطه بماضيه من دين ولغة وحضارة، وتقنين ذلك بإصدار مراسيم وتشريعات تعتبر الجزائر قطعة من فرنسا وإقليماً من أقاليمها، وبذلك أصبحت الجزائر كأكبر مجال حيويّ بالنسبة إلى فرنسا الرأسمالية.

خلاف تونس التي كانت تحت نظام الحماية الذي بموجبه تفقد الدولة المحميّة اختصاصها الخارجي، وتوتّلت الدولة الحامية مسؤولية تمثيلها دبلوماسياً، كما يتركز على الإبقاء على النظام القائم (الأُسرة الحسينية) والتعاون والصدّاقة بين البلدين، غير أنّ السلطة الاستعمارية الجشعة حاولت فرض السيطرة الكاملة بواسطة التدخل المباشر في سلطة الباي، واحتكار الحكم والإدارة والتفرد بالميزانية وحفظ المصالح والامتيازات، على حساب أصحاب الحق، فكانت كلّ قراراتها وقوانينها الصادرة ومشاريعها الإصلاحية في خدمة الآلة الاستعمارية وأعوامها المستوطنين، وعندما تعمّق الوعي لدى التونسيين، سعت سلطات الحماية إلى التمسك بإشراك الأوروبيين في الحياة السياسية التونسية، عن طريق اعتماد السيادة المزدوجة، ولم ترسخ الحكومة الفرنسية إلى الضغوطات الخارجية، ولا إلى المقاومة الوطنية التونسية، إلا بعد اندلاع الكفاح المسلّح في الجزائر.

إنّ سياسة الإرهاب والاضطهاد والاعتقال والتشويه والسجن والتعذيب كانت من مميّزات السلطات الفرنسية في البلدين، من أجل كسر روح المقاومة، وقد استهدفت الإدارة الاستعمارية خاصة بممارساتها الوحشية التيار الوطني الذي تزعم الحركة الوطنية ولم يتنازل على مطلب الاستقلال، وظلّ يطالب بإلغاء النظام الاستعماري، وكان نصيب الحركة الوطنية الجزائرية أكثر ضراوة من تونس التي كانت تحت نظام الحماية، ففي الجزائر لم يحلم أحد من أبناء الشعب بأن يكون يوماً وزيراً أو والياً أو في أيّ منصب مهمّ في الإدارة الجزائرية، فصفا "الأهالي" تحول دون ذلك، فهو من الدرجة السفلى، وعند اندلاع الثورة الجزائرية واشتدادها عطلّ العمل بالدستور والقوانين الاستعمارية، واستبدلت بأحكام استثنائية وفق قانون حالة الطوارئ وإطلاق كافة السلطات للجيش الفرنسي، الذي جابهها بحرب الإبادة الشاملة وفرض الإقامة الجبرية وحظر التجوال وإنشاء المحاكم والمراكز العرقية، وإيهام الرأي العالمي بأنّ هؤلاء الثوار مجرد



"فلاقة" خارجين عن القانون، كل ذلك من أجل القضاء على الثورة والحفاظ على "الجزائر فرنسية"، كما تفرّدت ثورة الجزائر على الصعيد العسكري بتدخّل الحلف الأطلسي دعماً لفرنسا.

بينما تونس كانت السياسة الاستعمارية بها تتحوّل بفعل التقلّبات الدّوليّة والتوجّهات السياسية للحكومات الفرنسيّة الحاكمة، وظلّ العمل بالدستور قائماً حتّى بعد اندلاع الثّورة التّونسيّة، ولم تطبّق حالة الطوارئ، وسرعان ما عملت فرنسا على تمكينها من استقلالها الداخلي في إطار التّعاون الفرنسي التّونسي، وكان التّونسيون يحضون بمناصب عليا في الإدارة والحكومة التّونسيّة. أمّا السياسات الاستعمارية الإصلاحيّة المزعومة التي تتغلّى بها فرنسا في المستعمرتين أمام الرّأي العام العالمي، فهي مجرّد مشاريع قائمة على التّهب والسلب والاحتكار واستغلال الشعوب دون إرادتها وتصبّ كلّها في صالحها وخدمة المعمرين.

كان منصب "الحاكم العام" الفرنسي في الجزائر الأداة الفعّالة في خدمة المشروع الاستعماري، والعين الساهرة على تجسيد السياسة الفرنسيّة في مستعمراتها، والعصا الشديدة في قمع كل تمرد أو مظاهرة أو احتجاج، أو أيّ رغبة في التحرّر، وكانت للحاكم العام كلّ صلاحيات السلطة التنفيذية وتسيير المرافق الحيويّة، نظراً لأنّ الجزائر وفق القانون الفرنسي جزء لا يتجزأ من فرنسا.

بينما منصب "المقيم العام" في تونس المحمية، كان يرمي المصالح الاستعمارية من خلال سلطة الرقابة على الباي التّونسي والحكومة التّونسيّة، ولم تكن له الصلاحيات الكاملة في الحكم والتسيير، بحكم أنّ الباي هو الذي كان يختم كل القرارات والمراسيم باسمه، ولا يمرّ مشروع أو إصلاح إلاّ بحتمه. إذًا فقد كان منصب "الباي" في الإيالة التّونسيّة سلاحاً ذو حدّين، فمن جهة هو السبيل لتجسيد كلّ مشاريع السياسة الفرنسيّة، من خلال سياسة الضغط عليه والإكراه والتهديد، ومن جهة ثانية فهو مصدر إلهام للمقاومة التّونسيّة ورمزاً للوحدة الدينيّة والوطنية، وقد استطاع بقوة شخصيته رفض العديد من الإصلاحات التي أرادت السلطات الاستعمارية تمريرها، وأنجز مشاريع كثيرة في خدمة البلاد بفضل الدعم الذي حظي به من طرف الحركة الوطنية التّونسيّة، وقد كان خطابه الوطني المسمّى "خطاب العرش" الذي ألقاه يوم 15 ماي 1951 المرجع الأساس في كل حوار وتفاوض للحركة الوطنية مع الحكومة الفرنسيّة.

اختلفت سلطة المعمرين الأوربيين ودرجة نفوذهم وسيطرتهم في الجزائر مقارنة بتونس، فالجالية في الجزائر شكّلت طبقة برجوازية متحكّمة في زمام القيادة وفي صناعة القرار، بل حولوا الجزائر إلى ملكية خاصة بهم بموجب قانون سنة 1900، الذي مكّنهم من التصرّف التام في الإدارة والميزانية والاقتصاد (الحكم الذاتي)، حتى أصبحت سلطتهم أكثر من سلطة الدولة الأم في كثير من الأحيان، من خلال توجيه السياسة الفرنسيّة بما يخدم مصالحهم، فسلطة المعمرين في الجزائر تحوّلت من مجرّد قوة ضاغطة إلى دولة داخل الدولة.

بينما المعمرّون في تونس كان نفوذهم أقلّ بكثير من الجزائر، نظراً لاختلاف نظام الحكم وطبيعة السياسة الاستعمارية القائمة على العلاقات والتّعاون المشترك في الحكم والتسيير، حيث كان المعمرّون يطالبون بالتمثيل مناصفة بينهم وبين التّونسيين في تسيير الدولة وتولّي المناصب ويعرقلون أيّة إصلاحات تصبّ في صالح التّونسيين.

والملاحظ في البلدين أنّ الدولة الفرنسية كانت أكبر مُعين وناصر لغلالة المعمرين حيث زوّدهم بآليات السيطرة والتغلغل بغية إضعاف الحركة الوطنية وتشتيت صفوفها، بل سلّحتهم في شكل عصابات وفرق إرهابية (منظمة اليد الحمراء) عندما أحسّت بثورة السّكان الأصليين، في المقابل قويت شوكتهم أصبح المعمرّون عبارة عن جماعات ضغط (لوبي) على الحكومة الفرنسية وعلى كلّ الهيئات التشريعية باستخدام الهدايا والامتيازات والرشاوي وتعبئة الرأي العام ضدّ السلطة من خلال جرائمهم الاستعمارية المأجورة، وإذا فشلت محاولات الإقناع يلجؤون إلى سياسة التهديد والوعيد.

إنّ استقلال تونس جاء وفق متغيّرات دوليّة وأوضاع داخلية في فرنسا وفي الجزائر وتونس، فاندلاع الثورة التّونسيّة والثورة المغربيّة ثمّ الثورة الجزائرية وبروز مبادرات وحدة الكفاح المغاربي المسلّح، إضافة إلى انهزام جيوش فرنسا في حرب الهند الصينية (ماي 1954)، وضغط جمعية الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية والكتلة الآفروآسيوية، كلّها عوامل أدركت من خلالها الحكومة الفرنسيّة خطورة فقدان كلّ مستعمراتها في شمال إفريقيا دفعة واحدة، فغيّرت سياستها بما يتأقلم مع الوضع الدّولي، فصرّحت بأنّ وضعيتها في تونس والمغرب تختلف عن الجزائر، وأبدت استعدادها للإصلاحات والمفاوضات من أجل استقلال تونس والمغرب، مقابل تشديد الحكم في الجزائر، فاندلاع الثورة الجزائرية غيّر الموازين السياسيّة حيث نالت تونس والمغرب استقلالهما سنة 1956، وبذلك أفضلت السلطات الاستعمارية مخطّط استقلال بلدان المغرب العربي، وكان لبورقيبة دور في ذلك من خلال شخصيته الديبلوماسية المعتدلة القطرية وفق خطي "سياسة المراحل" و"التعايش السلمي" مع فرنسا الديمقراطية، فقد عرف كيف يستغل الظروف لإشباع طموحه ولصالح بلاده، في حين ظلّت الجزائر تئنّ تحت وطأة الاستعمار الفرنسي إلى غاية سنة 1962.

وفي الختام، وبعد أن حاولت الإجابة على الإشكالية المطروحة وإظهار الجوانب المتعلّقة بها، ومهما قدّمت من حقائق وشواهد ومقارنة وتحليل إلا أنّ الصّفة البشريّة يعترّيها النقص والخطأ، وعلى هذا الأساس فإنّ هذا الموضوع سيظلّ محلّ دراسات أخرى تتطرّق إلى جوانب مختلفة منه أو تُفوّم ما وقعت فيه من خطأ ونسيان، لأنّ الموضوع متشعب ولا ينحصر في تناول أحزاب معيّنة أو بعض رواد الحركات التحرّرية، بل توسّع في ذكر كلّ أدوار مكّونات الحركة الوطنية في البلدين، والموضوع مطروح للإثراء والدراسة العلمية.

وعليه أرجو أن يكون هذا البحث لبنة جديدة تضاف إلى صرح الدّراسات التّاريخيّة ويفتح آفاقا جديدة للبحث

العلمي.

#### آفاق البحث:

إنّ تتبّع مسار الحركات الوطنية أثناء فترة الاحتلال، يقودنا إلى إبراز أدوار كلّ فعاليتها، فنشاط الحركة الوطنية لا يقتصر فقط على نضال الأحزاب السياسية أو بعض القادة، فقادة الأحزاب الوطنيّة كانت لهم اليد الطولى في ذلك، إلّا أنّ كل فعل وطني يندرج ضمن سياق الحركة الوطنية، فالشاعر شارك بأشعاره التي ألهبت حماس الجماهير، والمؤسسات الدينية ساهمت بعلمائها وأئمتها من خلال الدروس والخطب التنويرية الوطنية التي حافظت على القيم الدينية للمجتمع العربي المسلم، كذلك النقابات والنوادي والكشافة والجمعيات بمختلف مجالاتها صقلت مواهب

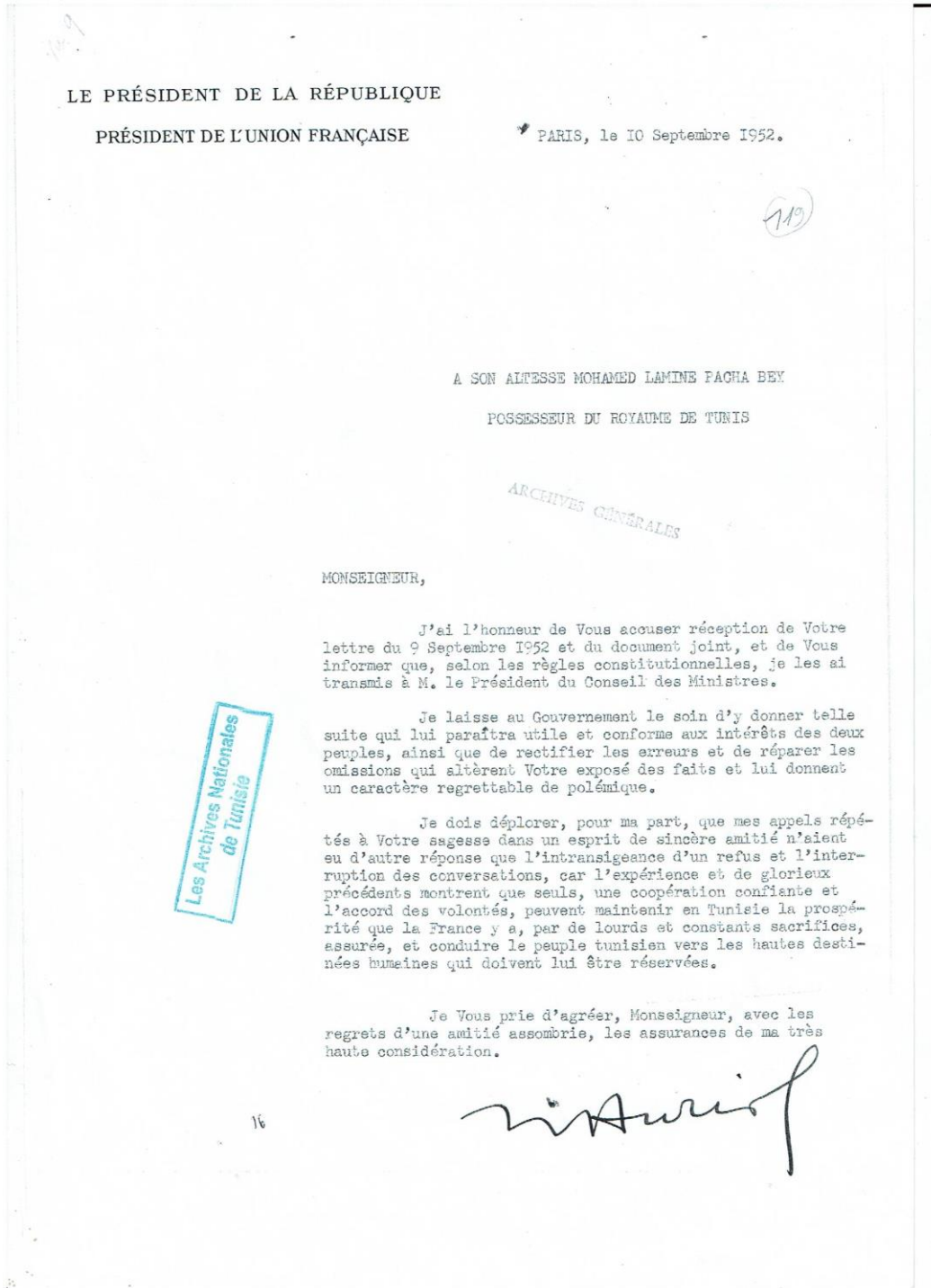
المجتمع خاصة الشباب وكونته لتحمل المسؤولية من أجل تحرير البلاد، فالمقاومة السياسية والكفاح المسلح لم يكن حركا على فئة معينة من المجتمع، بل تضافرت جميع الجهود من مختلف الأحزاب والمنظمات القومية، إلا أنّ التيار الوطني الاستقلالي كانت له الأسبقية في التخطيط والتنفيذ والقيادة، وعليه يمكن دراسة القواعد الخلفية للحركات الثورية.

بناء على مقولة أنّ التاريخ يكتبه الأقوياء أو المنتصرون، فإنّ ما يلاحظ على بعض المصادر التاريخية، غلبة الطابع السياسي عليها من خلال احتكارها للحقيقة التاريخية، وتهميشها بل وتخوينها للآخرين بناء على حسابات إيديولوجية، في حين أنّ البحث التاريخي له قواعده وأصوله المنهجية، ويكتب بعيدا عن المؤثرات السياسية التي تحيد به عن جادة الصواب في كثير من الأحيان، وعليه فمن المهم عند الأخذ من هذه المصادر اتّخاذ الحيطة والحذر خاصة الذين تقلّد أصحابها مناصب عليا في البلدين، وأكثر مثال على ذلك، التجربة التونسية، فبوقبية بعد الاستقلال تبنّى استقلال تونس، وأعطى لنفسه ألقابا عديدة، وهمّش باقي الفاعلين الحقيقيين في الاستقلال (الاتحاد العام التونسي للشغل، جامع الزيتونة، الحزب القديم) وخوّن الكثير منهم، والحقيقة غير ذلك، وعليه من المهم دراسة وتمحيص مصادر التاريخ للحركتين.

تعتبر الجرائد الجزائرية والتونسية التي تغطّي الأحداث في حينها مصدرا مهما لتلك الحقبة التاريخية، على الرغم من المضايقات الاستعمارية التي لاحقتها، فقد أوقف صدور الكثير منها، وسجن العديد من المحرّرين والناشرين، كلّ ذلك يدعونا إلى البحث فيها بعمق، لأنّني لاحظت أنّ هذه الجرائد على اختلاف أفكارها وتوجهاتها، بينت الكثير من الحقائق المخفية وسلّطت الضوء على العديد من الشخصيات والمواقف التي لا تزال حبيسة تلك الجرائد، لهذا أقترح على الباحثين الاهتمام أكثر بالجرائد والصحف والمجلاّت والتسجيلات في الإذاعات المحلية والدولية التي أرّخت لفترات مهمّة من تاريخ المغرب العربي، ولأنّ دراستها سيبّح للدارسين الاستفادة من موضوعات غائبة عن التاريخ وموجودة في هاته المصادر.

الملاحق

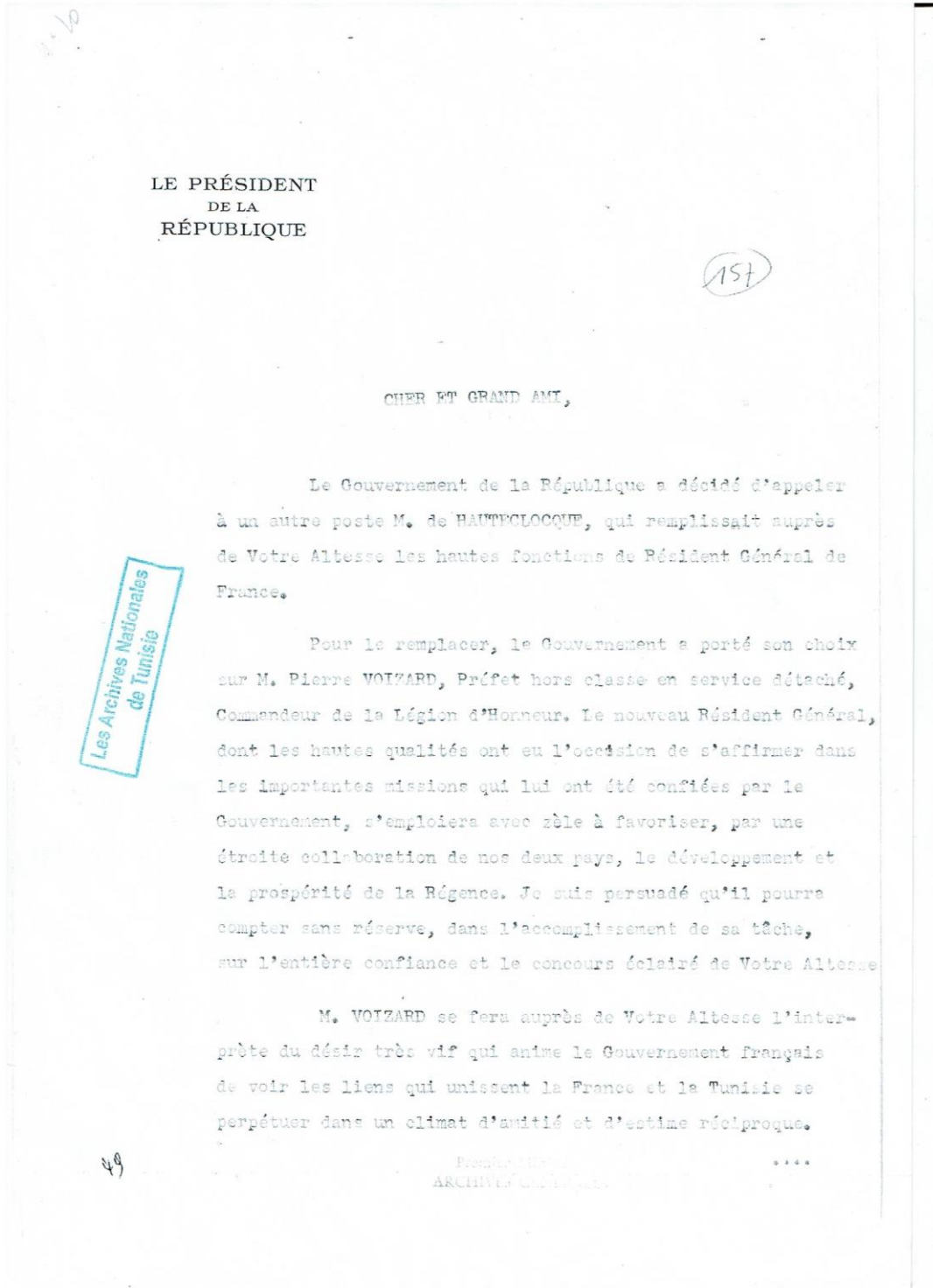
ملحق رقم 01: رسالة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الباي التونسي محمد الأمين باشا بتاريخ 10 سبتمبر 1952.



المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة: الحركة الوطنية، علبة: 59، ملف: 2، عدد القطع: 174، ما بين

1954 - 1950

ملحق رقم 02: رسالة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الباي التونسي محمد الأمين باشا بتاريخ 18 سبتمبر 1953، يبلغه فيها بقرار الحكومة الفرنسية المتعلق بانتداب المقيم العام "بيار فوازار" في محل المقيم "هوتكلوك" في تونس.



المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة: الحركة الوطنية، علبة: 59، ملف: 2، عدد القطع: 174، ما بين

.1954 - 1950

ملحق رقم 03: مقتطف من خطاب بورقيبة أمام إدارات الاتحاد العام للعمال التونسيين في 12 جوان 1955.

*Annexe 7 : Discours de Bourguiba devant  
les cadres de l'U.G.T.T.*

12 JUIN 1955

J'éprouve toujours la même joie et la même fierté à chaque réunion que depuis près de vingt ans, je tiens avec vous au siège de l'Union des Travailleurs. A chacune de nos rencontres, je n'ai pas manqué de vous rappeler la signification de la solidarité nationale, et de vous inciter à ne point vous écarter du mouvement national patriotique. Je vous ai démontré, preuves à l'appui, et grâce à des exemples puisés dans l'histoire, que la division des mouvements syndicaliste et patriotique a toujours voué l'un et l'autre à l'échec, alors que leur collaboration réciproque a entraîné le triomphe des travailleurs et celui du Parti de la nation dans le combat qu'ils ont mené en commun. Mais les récentes victoires remportées n'ont toutefois assuré que la survie de ces deux mouvements. Car le syndicalisme

المصدر: تاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق 15، الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثالثة 1952-1956،  
3- الاستقلال، المصدر السابق، ص. 60.



ملحق رقم 04: مقتطف من خطاب بورقيبة الصحفي في راديو دولة لكسنبورغ (من الحكم الذاتي إلى الاستقلال).

## DE L'AUTONOMIE A L'INDEPENDANCE

(Interview donnée à *Radio-Luxembourg*.)

L'indépendance aura toujours une profonde résonance dans l'âme des peuples qui en ont été dépouillés par la force.

Il en sera ainsi, même si son contenu réel, tel que nous le concevons dans le cas de la Tunisie, et en raison des limitations que les impératifs géographiques nous font un devoir de consentir dans ce domaine, est en fait sensiblement peu différent de l'autonomie.

المصدر: الحبيب بورقيبة، تونس وفرنسا، المصدر السابق، ص. 448.

ملحق رقم 05: الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 05 جويلية 1952 رقم 54. التي سجلت مداوات المجلس الجزائري حول مشروع لائحة ضد اقتطاع الصحراء من الجزائر وإلحاقها بفرنسا قدمها بعض أعضاء المجلس، من بينهم أحمد التجاني.

ANNÉE 1952. — N° 54      Le numéro : 10 francs      5 Juillet 1952

# JOURNAL OFFICIEL DE L'ALGERIE

## DEBATS DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE

COMPTE RENDU IN EXTENSO DES SEANCES

Abonnements à l'édition des DEBATS DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE : un an 1.000 frs. — six mois 600 frs  
(C.C.P. 320-050 - Agent comptable Imprimerie Officielle, Alger)

FAIRE JOINDRE LA DERNIERE BANDE des renouvellements et réclamations Pour les changements d'adresse ajouter 15 francs	DIRECTION REDACTION ET ADMINISTRATION 7, Bd Carnot - Alger	Pour les abonnements et la vente ou autres s'adresser IMPRIMERIE OFFICIELLE 9, rue Trolier, Alger - Tél.: 681-49
---	--	---

SESSION EXTRAORDINAIRE DE JUIN-JUILLET 1952

COMPTE RENDU IN EXTENSO -- 3<sup>e</sup> SEANCE (suite)

Séance du Samedi 5 Juillet 1952

SOMMAIRE	Dans la discussion générale :	rédaçtion proposée par la 5 <sup>e</sup> commission.
Reprise de la séance.	MM. Lehuroux, Lahréche, Sator ; M. Ould Aoudia, président de la 1 <sup>re</sup> commission ; M. Justrabo ; M. Farès, président de la commission des finances ; M. Ferroukhi ; M. Froger.	
16. — Motion n° 52-M-50 sur le plan d'équipement 1953-1954. M. Djilani ; M. le président. Adoption de la motion. Suspension et reprise de la séance.	Vote par paragraphe. Paragraphe 1 <sup>er</sup> . — Adopté. Paragraphe 2 <sup>e</sup> . — M. Ferroukhi ; M. Lehuroux. Adoption du paragraphe.	20. — Projet de décision n° 52-G-26 relatif à la fixation du cautionnement auquel les conservateurs des hypothèques sont assujettis envers les tiers. M. Illoul, rapporteur de la commission des finances. Adoption de la décision.
17. — Reprise de la séance. Dépôt de documents.	Paragraphe 3 <sup>e</sup> . — M. Ferroukhi (demande de suppression de ce paragraphe). M. Francis. Adoption du paragraphe.	21. — Procès-verbal. — Adopté.
18. — Proposition de résolution n° 52-R-19 présentée par MM. Lehuroux, Bensouss, Lahréche, Cheikh Bayoud, Tidjani, Bengana, avec demande de discussion d'urgence et s'élevant contre une proposition de loi tendant à l'intégration du Sahara algérien dans une organisation territoriale qui comprendrait l'ensemble du Sahara, directement rattaché à la métropole. M. le président ; M. Papillon, rapporteur de la 1 <sup>re</sup> commission ; M. Lambert, rapporteur de la 4 <sup>e</sup> commission (motion n° 52-M-42) relative au maintien de l'intégration du territoire algérien, présentée par M. Bakouche et la 4 <sup>e</sup> commission.	Adoption de l'ensemble de la résolution n° 52-R-19. Adoption de la motion n° 52-M-42.	22. — Allocation de clôture de M. le président. 23. — Clôture de la session.
	19. — Proposition de décision n° 50-A-21 et valu n° 52-V-39 tendant à l'abrogation de l'arrêté du 10 juin 1951 relatifs aux zones de protection à proximité des voies de chemins de fer. M. Mandon, rapporteur de la 5 <sup>e</sup> commission. Adoption du valu n° 52-V-39 présentée par M. Cherouf dans la	PRESIDENCE DE M. RAYMOND LAQUIERE. PRESIDENT (La séance est reprise le samedi 5 juillet 1952, à onze heures cinquante minutes.) M. le président. La séance est reprise.
		— 16 — MOTION N° 52-M-59 SUR LE PLAN D'EQUIPEMENT 1953-1954. M. le président. Conformément à la procédure précédemment adoptée, le

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

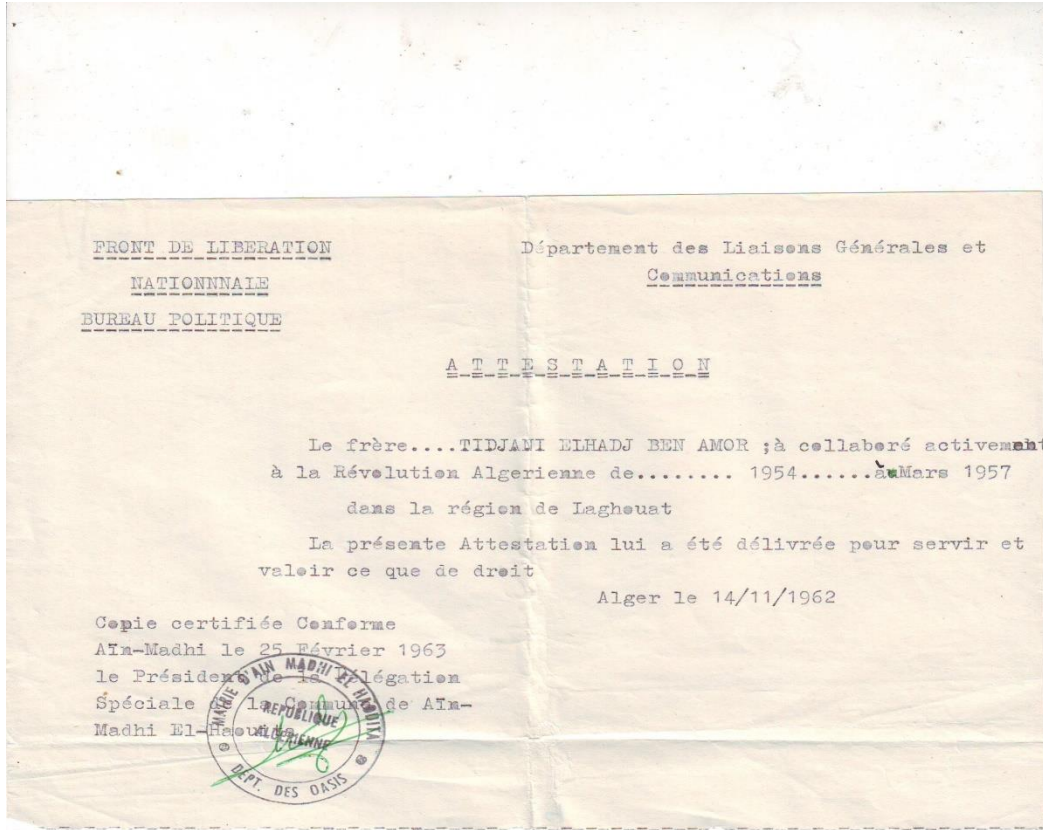


ملحق رقم 06: رسالة جبهة التحرير الوطني إلى الشيخ أحمد التجاني يخبرونه فيها باستشهاد نصرات حشاني قائد الناحية الرابعة بالولاية التاريخية السادسة.

المحضرين: البرادري  
حيثما وبيت التحرير المعلن البرادري  
ولاية 600 منطلقه 600 ناحية 600  
الحق الآخر مسدود وقتلهم  
اليوم الذي دخله جزائري الذي لم يتركه المقدم  
أمر القضاء التقليدي في التفتيشات  
بعد أن كتب اليك رسالة الرسالة التي جاءه اليك  
أما توجد كرسيا بأكبر ما قدر الله علينا وهو  
مقداد العزيز علينا جميعا التفتيش الجبهة المسلحة  
في حشاني. هذا نرضه علينا جميعا طاقم الذي  
كتاب الذي لك نسى ما نقت المدة أيضا قاله  
ولا نحببنا الذي نقتله من سبيله إلى أمواته إلى أحياء  
عندهم بجزء من الهدى إلى العظم  
أبنا الآخر لا ننتسفه ولا ننتسره هذا الشيء قد  
أله كذا من جله فلو نقتله بقله  
دفعنا من أجدنا. كما قال بننا إلى الأمام  
نوعنا بطلنا من جبهتنا على أن نبتدئنا بصلح  
منه أجبه التحرير بجملة العظماء

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

ملحق رقم 07: وصل من جبهة التحرير الوطني (قسم العلاقات العامة والاتصالات) بتاريخ 14 نوفمبر 1962 إلى الشيخ بن عمر التّجاني، يحوي شهادة حول دعمه للثورة التحريرية من سنة 1954 إلى غاية مارس 1957.



المصدر: أرشيف السعيد ديدي (رحمه الله).



ملحق رقم 08: وثيقة من المجاهد "العماري محمد" المدعو "مقراني" يشهد فيها بما قدّمه الشيخ بن عمر التجاني (عين ماضي) إلى الثورة التحريرية بناحية "أفلو" ابتداء من عام 1955 إلى غاية 1957.

A T T E S T A T I O N

Je soussigné LAMARI MOHAMED, dit MOKRANI, certifie que le frère TIDJANI HADJ BEN MOR a contribué à la Révolution Algérienne dans la région D'AFLOU.

En 1955 il a versé 1500 Cartouches de Steti 500.000 Frs en espèces

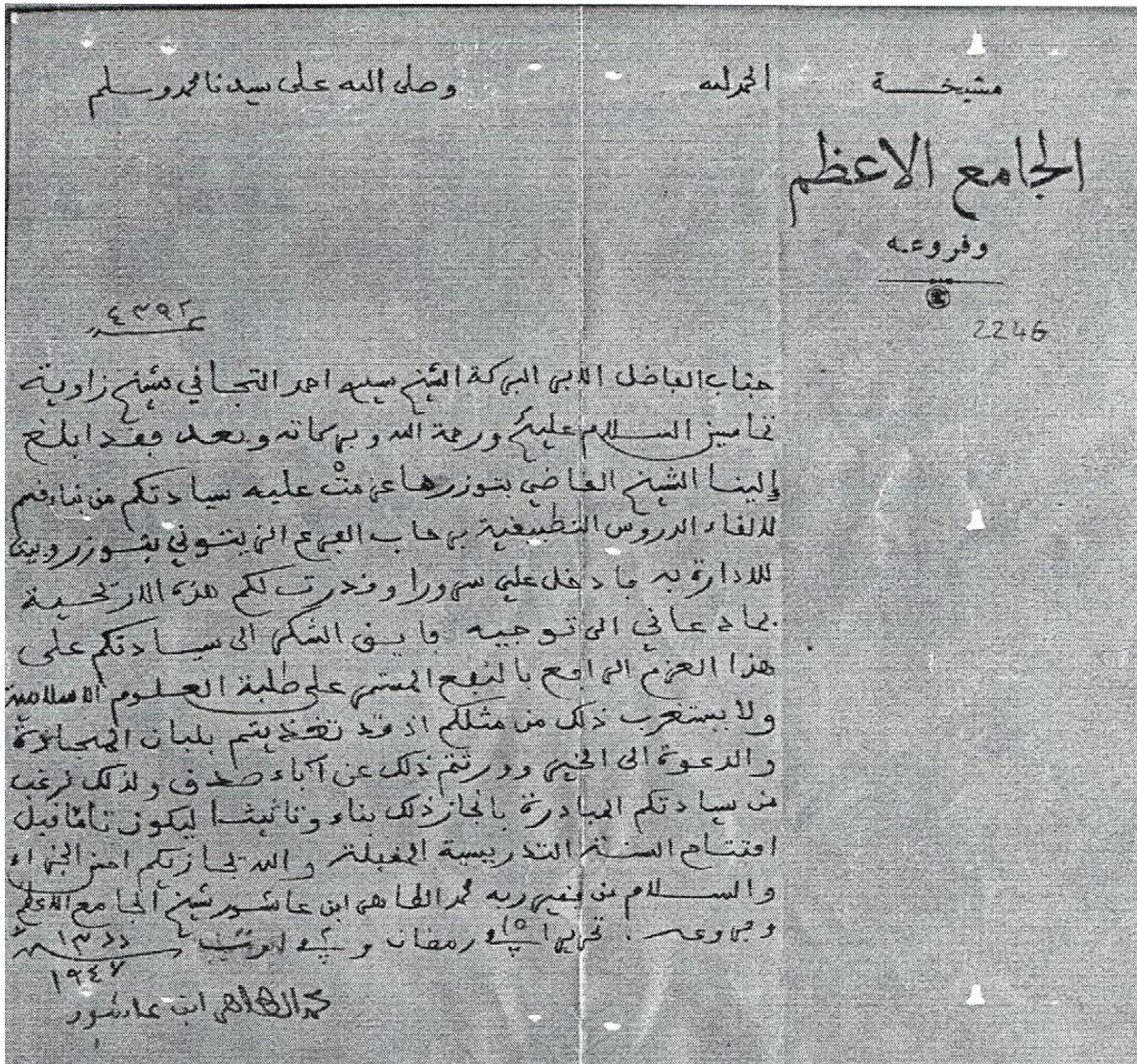
Février 1956	80 qx de revitaillements 30 qx de dattes 2 Caisses de médicaments 60 Djellabas 50 Tenues Militaires 250 Petagases 100 Paires de chaussettes 50 Neutens 500.000 frs en espèces
Avril 1956	70 Tenues 100 Paires de chaussettes 100 Petagases 30 Djellabas
Juin 1956	IL a pu contracté tous les Caïds et Bachaghas D'Afflou, Trézel, Lagheut et a versé la somme 2.500.000 frs collectée a ces derniers.
Aout 1956	500.000 frs en espèces 30 Neutens 60 Tenues 30 Djellabas 2 Caisses de médicaments 80 qx de Semoule
Novembre 1956	7 Armes de guerre dont deux pistolets 1 Jumelles
Janvier 1957	200 Djellabas 30 qx de Revitaillements 2 Caisses de Médicaments 400 Tricots 400 Calcens
Février 1956	Tissu kaki (pour la somme de 900.000 frs)

Element digne de la révolution a su mener a bien les taches les plus délicates qui lui ont été confiées  
personnalité à encourager  
Ont signés avec moi les Frères  
LAMARI MOHAMED CHEDDAD AHMED  
MAHMOUD B/ZOGHMAN DIFOUCH MOHAMED  
Copie certifiée conforme  
Ain-Madhi le 12 Février 1963  
le Président de la Délégation  
REPUBLIQUE ALGERIENNE  
BAROUDI ALLEL

المصدر: أرشيف السعيد ديدي (رحمه الله).



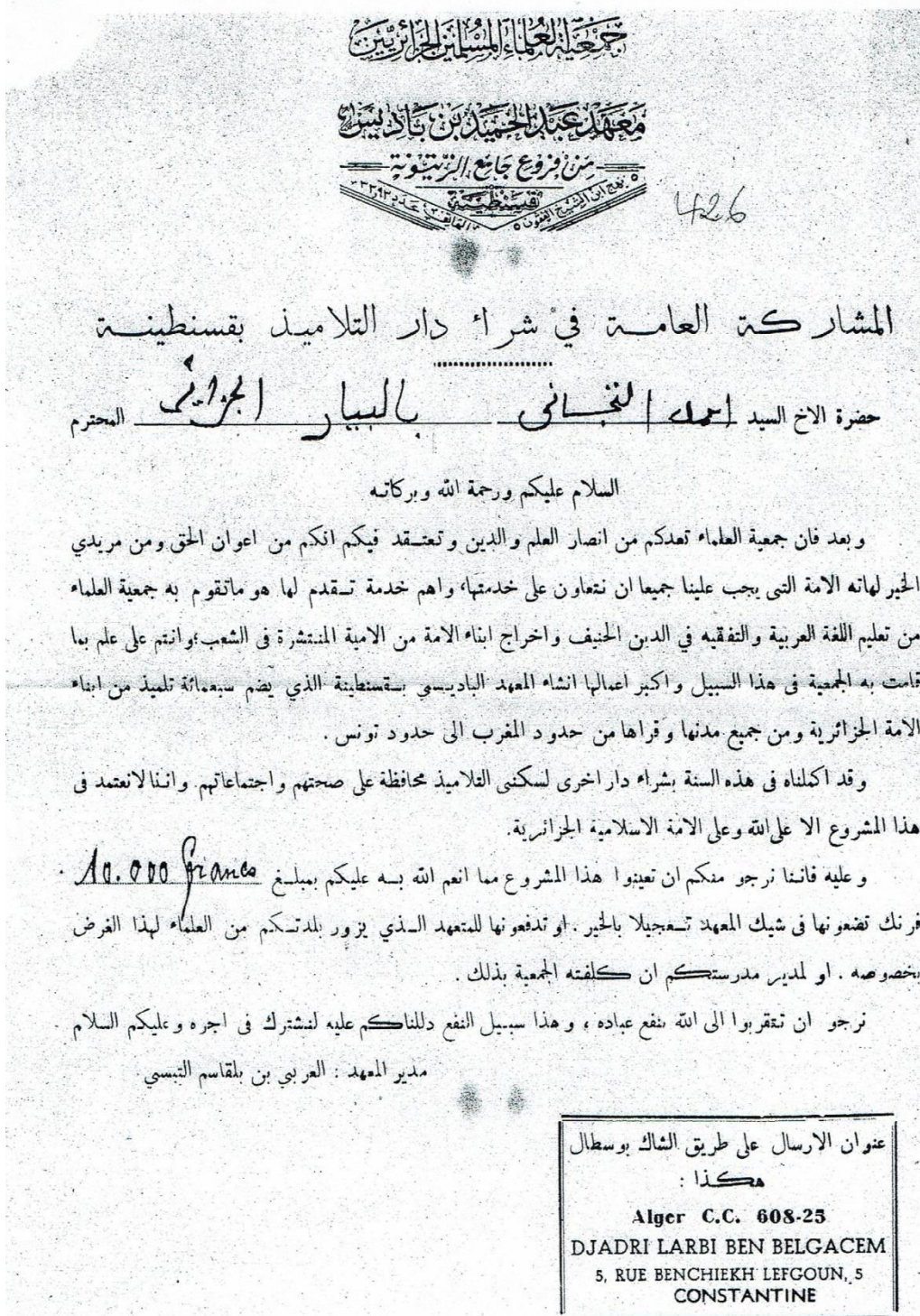
ملحق رقم 09: رسالة من الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي شيخ الجامع الأعظم وفروعه إلى الشيخ أحمد التجاني يشكره فيها على بناء حجرة دراسية بالفرع الزيتوني في توزر (تونس) بتاريخ 03 أوت 1947.



المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



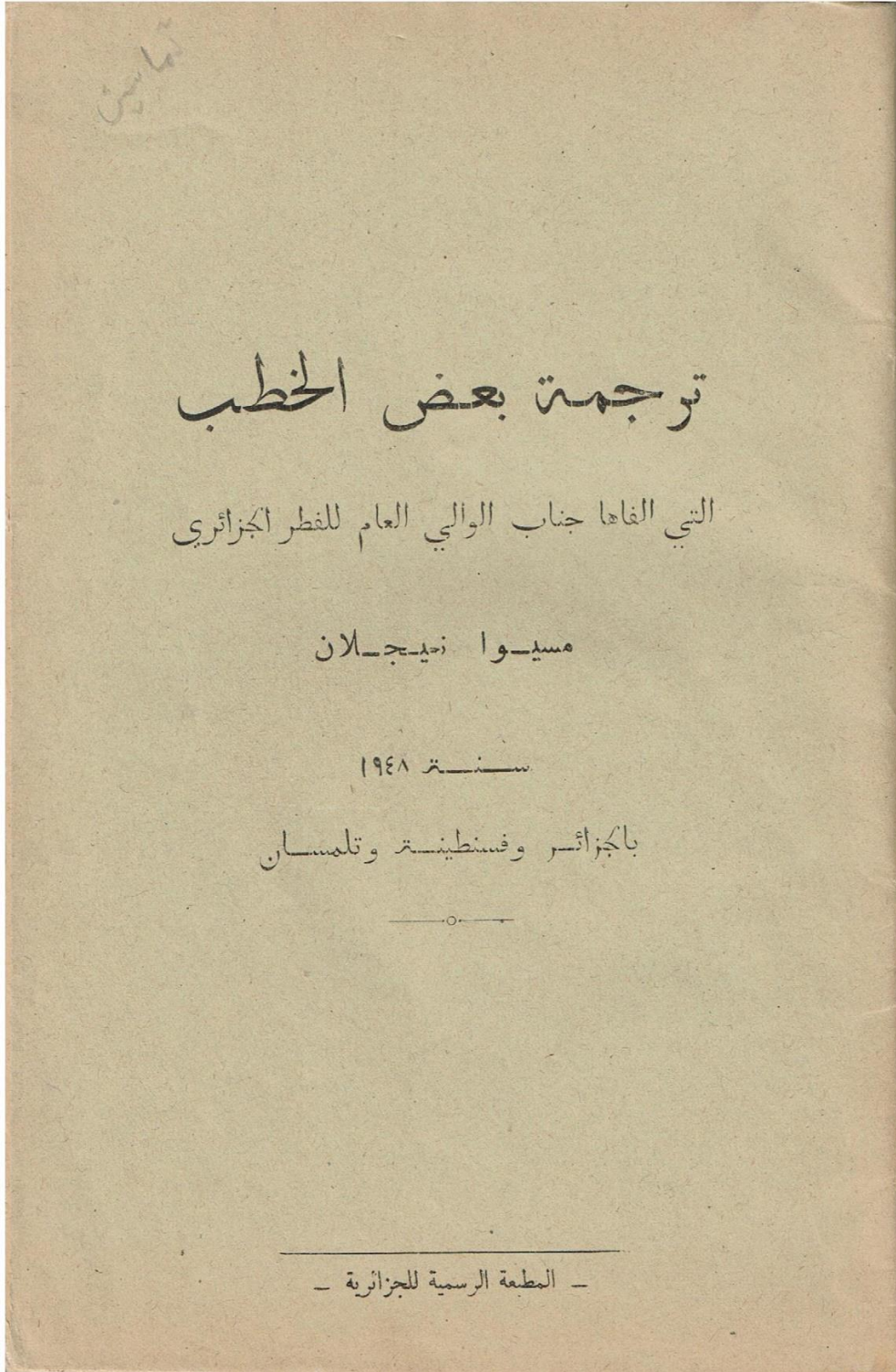
ملحق رقم 10: رسالة من الشيخ العربي التبسي مدير معهد عبد الحميد بن باديس إلى الشيخ أحمد التجاني يطلب فيها إعانة مالية بقيمة 10.000 فرنك فرنسي، بتاريخ 16 جانفي 1952.



المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



ملحق رقم 11: واجهة كتاب مترجم يحوي مجموعة من الخطب التي ألقاها الوالي العام "نيجلان" في الجزائر سنة 1948.



المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.

ملحق رقم 12: صورة من انتخابات المجلس الجزائري المزورة سنة 1948.



المصدر: رابط الموقع

<http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/deux-peuples-colons-scandale.html>

ملحق رقم 13: صورة من افتتاح الجمعية الجزائرية سنة 1948.



المصدر: رابط الموقع

<https://www.google.com/search?q&tbm=isch&ictx=1&tbs=rimg:CcOfoxZXh15KIgjDn6MWV4deSioSCcOfoxZXh15KEdBVv53mAQwV&hl=fr&sa=X&ved=2ahUKEwjRpfXn9MjtAhXhSBUIHTtxA0cQiRx6BAgAEAQ&biw=1349&bih=576#imgc=M5xEx6tPE7XOoM>



ملحق رقم 14: التعليق الأول لجريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين على اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في عددها 292 بتاريخ 05 نوفمبر 1954.

العدد ٢٩٢ السنة السابعة من السلسلة الثانية N° 292

# البصائر

لسان حال جمعية علماء المسلمين الجزائريين

شعارها العروبة والاسلام

العدد ٢٩٢ السنة السابعة من السلسلة الثانية

المولد النبوي الشريف

\* يحتفل المسلمون كافة يوم الإثنين الآتي ١٢ ربيع الأول بذكرى مولد منقذ الإنسانية من الاستعداد والوثنية ، هادم الطواغيت وناصر المنصفين ، أمام الرسلين مسينا محمد رسول الرحمة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبهذه الذكرى المباركة ، نترجو الله أن يوحد كلمتهم ويؤلف بين قلوبهم ، كما وُحد ولفق بين أسلافهم من قبل .

يوم الجمعة ٩ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ

## حوادث الليلة الليلا ...

١ نوفمبر ١٩٥٤

فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث الزلزالية ، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الإثنين غرة نوفمبر ، وهو عيد ذكرى الأموات ، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين ، ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران ، إلا أن عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها

تعتبر قدرة العامل على الشراء في مجتمع من المجتمعات الجديدة عنزانا على استقرار النظم الاجتماعية فيه ، ومظهرا من مظاهر الرقي العام ، وهذا انما يتم وثبتت بايجاد العمل لكل فرد من افراد المجتمع أولا ، ثم منح العامل الاجر الذي يعول له للحصول على ثروياته كلها بحيث يتسع لماكته وشربه وملبسه ومسكنه وضروريات من يعول من الاهل والبنين

وإذا جاء في بعض التصريحات الرسمية الوضع الشاذ الذي جعل الحياة الاجتماعية

الموافق ٥ نوفمبر ١٩٥٤ هـ

## رفع مستوى العامل الجزائري

والتقارير والتقالات التي عاجلت الموضوع كانت تتوارد على تعليل واحد للظاهرة وهو زيادة النسل في الجزائر ومضاعفة سكانها ، وإذا ما زادت على هذا شيئا اشارت الى التجهيز الصناء الى التنظر حدوده فوق رمال الصحراء ، ولوحت به كحل للمشكلة

اما ان تشير الى القبن الاجتماعي القائم ، في البلاد منذ عهد بيد والى الوضع الشاذ الذي جعل الحياة الاجتماعية

المدير وصاحب الامتياز المسؤول

« البصائر » نصح بومهي رقم ١٢ بالجزائر  
رقم الهاتف : ٢٧٨-١٧  
الحساب الجاري بالبريد : ٣٩٠-٧٣

« BASSAIR »  
rue hebdomadaire  
ASSOCIATION DES OULAMAS  
D'ALGERIE  
Pompé — ALGER  
Téléph. : 278-17  
R.C. Alger 7123  
C.C.P. 539-73

تصليح يوم الجمعة من كل اسبوع

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



ملحق رقم 15: تغطية جريدة "الصباح" التونسية للمفاوضات التونسية الفرنسية من أجل نيل تونس الاستقلال الذاتي، في عددها 1041 بتاريخ 17 ماي 1955.

تونس  
الطبعة ٢٥٠٠٠ رمضان ١٣٧٤  
١٧ ماي ١٩٥٥  
عدد ١٠٤١  
البنة الخامسة  
الرقم ١٥ فنوكا

# الصباح

## المجاهد الأكبر يفضى بتصريحات جديدة

الى وكالة انباء اميركية عن نتيجة المفاوضات ومستقبل العلاقات التونسية الفرنسية

باريس - عن مكتب الصباح ( افضى المجاهد الأكبر بالتصريحات التالية لايدي ميسي الديبلوماسي بباريس لوكالة انترناشيونال نيوز سريفيش وكان الحديث في عودة سوال وجواب على السؤال التالي :

س - ما هي المراحل المقبلة للسياسة التونسية في نظركم ؟

ج - ما ان تتم اجراءات المهادنة على الاتفاقيات التونسية الفرنسية - ولا يمكن لنا ان ندقق موعدها بالقيبط نظرا للمناورات التي يقوم بها الجيوب والتي تهدف لرفض تاجيل تلك المهادنة - حتى نضرب في تنظيم دولنا

مبارين الهوش الاقتصادي والاجتماعي السياسي والاجتماع والتعليم العمومي كما علينا ان نكافح البطالة وباختصار علينا ان نعمل جميع الشكليات التي تواجه دولة قبية تدخل في طور المهادنة والسياسيات بعدد من طوابع قضاياه في الخارج ونحن نتمسك في القيام باعمالنا

ان اميلا جبارة ننتظرنا وذلك في مدينتي الكونتينتال وباريس

مبارين الهوش الاقتصادي والاجتماعي السياسي والاجتماع والتعليم العمومي كما علينا ان نكافح البطالة وباختصار علينا ان نعمل جميع الشكليات التي تواجه دولة قبية تدخل في طور المهادنة والسياسيات بعدد من طوابع قضاياه في الخارج ونحن نتمسك في القيام باعمالنا

مبارين الهوش الاقتصادي والاجتماعي السياسي والاجتماع والتعليم العمومي كما علينا ان نكافح البطالة وباختصار علينا ان نعمل جميع الشكليات التي تواجه دولة قبية تدخل في طور المهادنة والسياسيات بعدد من طوابع قضاياه في الخارج ونحن نتمسك في القيام باعمالنا

## الكونت دي باري يدعو للمجاهد الأكبر ويتذكر معه في القضية التونسية - ويبدى له تأييده لها

باريس - عن مكتب الصباح ( وقد فوجئ المجاهد الأكبر بمفاجأة سارة حين وجد الكونت دي باري على علم تام بالقضية التونسية ومويفا لها ومن العلوم ان الكونت دي باري قد استقبل منذ ايام ٢٠ اذغار سور وتناول طعام العشاء معه وهو يتتبع في الدوائر العليا في باريس باقتدار

باريس - عن مكتب الصباح ( وقد فوجئ المجاهد الأكبر بمفاجأة سارة حين وجد الكونت دي باري على علم تام بالقضية التونسية ومويفا لها ومن العلوم ان الكونت دي باري قد استقبل منذ ايام ٢٠ اذغار سور وتناول طعام العشاء معه وهو يتتبع في الدوائر العليا في باريس باقتدار

## يلج الزعيم صالح بن يوسف على وجوب عودة اللاجئين التونسيين الى ديارهم والعفو على المحكوم عليهم منهم واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين قبل حلول عيد الفطر

القاهرة - ( عن مكتب الصباح ) عودة جميع اللاجئين التونسيين نسكا من الترحيل على نسخة من نص البرقية التي وجهها معالي الامتاذ صالح بن يوسف الامين العام للحزب الحر الدستوري التونسي الى كل من صاحب الدولة الرئيس الطاهر بن عمار بصران نزل ( واستنابتر ) بباريس والى معالي الامتاذ النجمي سليم رئيس وفد النقاض التونسي بعنوان نزل ( كوتيتناثال ) بباريس كمت وجهها من القاهرة الى باريس ومن ياندونج الى تونس والى لاح للمرة الاخيرة حتى يتم تحقيق ما يلي قبل حلول عيد الفطر :

١) عودة جميع اللاجئين التونسيين بليبيا الى تونس على ان تسلم لهم وثائق براءة من قتل التي سلمت اليهم اعداءنا « القلقة »

٢) اطلاق سراح جميع الوطنيين الذين ما زالوا في غيابهم السجن التونسي « وتمكين الموقوفين من السراح الوفي وتوقيف تنفيذ الاحكام الصادرة على المحكوم عليهم »

٣) اصدار العفو على اخواننا المحكوم عليهم بالاعدام غائبا وهم السادة يوسف الرويسي عضو الديوان السياسي ومنوبنا في الشرق الاوسط العربي والطيب سليم مندوبنا في دلهي الجديدة ووحيد ادريس مندوبنا في باكستان وكذلك ابراهيم طوبناب مندوبنا بالقاهرة واخيرا زقيفا حسين التريكمي

مع تياتي الودية صالح بن يوسف تصریح جديد

للزعيم صالح بن يوسف القاهرة - روت وكالة فرانس برس ان الزعيم الكبير الامتاذ صالح بن يوسف قد افضى بتصريحات تضمنت نداء موجها للشعب التونسي يدعو فيه

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



ملحق رقم 16: تغطية جريدة "الزهرة" التونسية لمراسيم تقلد محمد المنصف باي لعرش المملكة التونسية، في عددها 10215 بتاريخ 01 أوت 1942.

عدد ١٠٢١٥ يوم الجمعة ١٧ رجب الاصب سنة ١٣٦١ وفي اوت سنة ١٩٤٢ اعداد ٥٥

في قصر باردو المعمور

**جلالات الملك المعظم سيدنا ومولانا**

**محمد المنصف باشا باي**

**ادام الله عزه وبقاءه يشرف قصر باردو**

**المعمور ويتلقى بيمعة الجهة الثالثة**

**في موكب حافل بهيج**

كان صباح الامس ( الخميس ) موعد تلقى السيد المنوفي البوزيري، وبعد ان تلى فضيلة البيعة من وفود الجهة الثالثة بقصر باردو المعمور وقان القصر رافلا في اضم حائل الزينة والبهاء والاعلام تفتق عليه والوفود مقلبة بعمرها البشر والسرود

وقد اصطف الجند وموسيقى الحرس المنصون في مدخل القصر ووقف الضباط وارباب المناصب والجيشيات استعدادا لتقديم فروض الطاعة والاحلام للقادم العظيم . وكان هناك مندوبو الصحف المنطبة وقاب الاذاعة العربية بمحطة تونس التونسية والمصورون وعلى الساعة العاشرة اقبل الرباب السامي عزه الله وكان حلاله الملك المنصف باشا باي

خطابا قيما ودخل في الخطاب وقد عمل اولاد عورت بتقدمه جناب عامل المكان الماحد الهمام السيد اسماعيل زويش وقد تلى فضيلة قاضي المكان العلامة المنعبر الشيخ السيد محمد الباجي سلامة

---

**الزهرة**

**EZ-ZOHRA**

في الوا

افادت بلا

بدريات استطلا

التواب بان جلالة الملك قرر ان يجعل تحت تلميز دورية بضا

طلب الحكومة ونصرفها ما زاد عن الحاجة من

صاية الفصح التي تنتجها البلاد وذلك لسد حاجات المدينة في السوي

الادخار والبذر . وقد قوبل هذا التصريح ومستودعات الو

بالتفاف والتصفيق من طرف التواب الحاضرين وهجمت طائرا

وقرر التواب بالااجاع الاقتداء بالملك

عمان - لقد استدعى الامير عبدالله الشيخ ادريس السنوسي لان يقضي بضعة ايام في شرق الاردن . وقد سمي السيد حيدر والي عمان سابقا رئيسا لديوان الامير عبد الله .

طهران - استفيد ان زلزال اشديد انكسر في بندر عباس طيلة خمسة ايام متوالية على نسبة ٤ او ٥ مرات في اليوم . وكانت الاضرار جسيمة جدا .

قافلة ب

برلين - اذ وصول قافلة اولى

طريق . وقد تم خسارة موز تعاش

العلم السلامي

القاهرة - اخبر دولة النعالي باشا نجاش

بدريات استطلا

التواب بان جلالة الملك قرر ان يجعل تحت تلميز دورية بضا

طلب الحكومة ونصرفها ما زاد عن الحاجة من

صاية الفصح التي تنتجها البلاد وذلك لسد حاجات المدينة في السوي

الادخار والبذر . وقد قوبل هذا التصريح ومستودعات الو

بالتفاف والتصفيق من طرف التواب الحاضرين وهجمت طائرا

وقرر التواب بالااجاع الاقتداء بالملك

عمان - لقد استدعى الامير عبدالله الشيخ ادريس السنوسي لان يقضي بضعة ايام في شرق الاردن . وقد سمي السيد حيدر والي عمان سابقا رئيسا لديوان الامير عبد الله .

طهران - استفيد ان زلزال اشديد انكسر في بندر عباس طيلة خمسة ايام متوالية على نسبة ٤ او ٥ مرات في اليوم . وكانت الاضرار جسيمة جدا .

قافلة ب

برلين - اذ وصول قافلة اولى

طريق . وقد تم خسارة موز تعاش

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.







ملحق رقم 18: تغطية جريدة "التهضة" التونسية لمظاهرة سلمية نظّمها الطلبة الزيتونيين انتهت باصطدام مع القوات الاستعمارية، في عددها 9209 بتاريخ 17 مارس 1954.

عدد ٩٢٠٩

١٩٥٤

نعم النسخة فركات ١٥

الاشترالك عن سنة ٤٤٠٠ و عن نصف سنة ٢٣٠٠

# التهضة

ص ١٥

١٩٥٤

جريدة يومية سياسية اخبارية

تأسست في

١٩ شارع باب سعدون - تونس

بريها: النقطه تونس

العدد ٨٦ - ٤٥ كتابها ١٣٢

**EN-NAHDHA**

QUOTIDIEN FONDS EN 1972

10, place Farid Tergui et Fairouz de Nord

19, BARSADOUM, 19

TUNIS

## مظاهرة سلمية يقوم بها الزيتونيون تنتهي باصطدام عنيف باعوان الامن

ثلاثة قتلى من الطلبة - عدد كبير من الجرحى والموقوفين - الاضراب بتونس وسوسة وصفاقس وبغوها من المدن الاضراب بالكلية الزيتونية والمدرسات الصادقية والعالوية وبمدارس البنات المسلمات وغيرها

### الرواي العام يطالب بتحديد مسؤولية اطلاق الرصاص

<p>في حدود الرابعة والنصف وعبد العزيز القاضي واحدا من عشية الاملس تجمع نحو المائتين وخمسين طالبا زيتونيا بساحة باب الجديد ثم ساروا في مظاهرة بقيادة شخص يحمل العلم بقدمها شخص يحمل العلم الواحد واخر يحمل لافتة كتبت عليها بالمداد الاحمر (مستورا الطالب الزيتونية) ولافة اخرى كتب عليها (الطلبة يطالبون بالاصلاح الزيتوني)</p> <p>وفي حدود الخامسة الاشر والطلبة المظاهرة في شارعها</p>	<p>يبدأان عددهم يزيد عن الخمسين حسب تأكيد مختلف المصادر الاضراب</p> <p>والمدون السياسي يستكر</p>	<p>الجزحي</p> <p>وتضاربت الروايات في عدد الجرحى الذين تناولوا في المستشفى والذين تناولوا في محلات خاصة ببيدات عددهم يزيد عن الخمسين حسب تأكيد مختلف المصادر الاضراب</p>
<p>نفتت بالاملس في مدينة تونس</p> <p>حوادث استعمل اثنائها البوليس سلاحه لتفريق مظاهرة نظمتها لالة جامع الزيتونة لتأييد مطالبهم لشرعية الادبية والمادية وقد نسبت في اثنين من القتلى وعددهم من الجرحى</p>	<p>استعمال وسائل قمع من هذا النوع</p> <p>وفي هذا الصدد يتختم تحويل مسؤولية حفظ الامن العام الى السلطة التنفيذية التونسية لتجنب رجوع مثل هذه الحوادث وهو هاتمه المناسبة يدعو الشعب لمساك اعصابه وحفوة من الاستفسارات ومن مناوورات</p>	<p>احتجاجات هجمات المدرسين الزيتونيين</p> <p>من هبة المدرسين الزيتونيين توجه صدام الاحتجاج وشديد بالاستنكار على المعاملة القاسية التي مارستها الحكومة ارباءنا الطلبة فتمتهم بالرصاص وجنودات مهم نفوسا بريئة وحشدهم عددا منهم الى السجون ونكبت بهذا الشباب الاعزل الذي قام بمظاهرة ثقافية سلمية معنا بما عن استيائه من</p>

المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



ملحق رقم 19: تغطية جريدة "السعادة" المغربية لخطاب "غني موللي" في المجلس الفرنسي الوطني مطالبا فيه بإجراء حوار صادق في الجزائر من أجل منحها الاستقلال الذاتي، في عددها 9608 بتاريخ 12 فيفري 1956.



المصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.



ملحق رقم 20: تغطية جريدة "النجاح" الجزائرية لسياسة فرنسا الإسلامية الجديدة في مستعمراتها، في عددها 3481 بتاريخ 22 جانفي 1947.

**السنة السادسة والعشرون**

الاربعاء ٢٩ صفر  
سنة ١٣٦٦  
٢٢ جانفي سنة ١٩٤٧

عدد ٣٤٨١

نيرة العيتون ٧٦-٧٧ من السنة ٣ فرنكات

**عهد جديد في تاريخ فرنسا**

### سياسة فرنسا الإسلامية الجديدة

وتأثيرها في العالم الإسلامي ونهضته المقبلة

نشرنا في عدتنا السابق يوم السبت الأخير خبر تسمية الحكومة الجمهورية الفرنسية؛ الأستاذ سعد الدين بن شيب سقيرا ليا بجلة وهذه أول مرة في تاريخ الديبلوماسية الفرنسية أصدر فيها منصب سقيرا بمنزلة العالم المسلم

عن مواضع العمل في الداخل وتصرف عنايتها لدراسة الاضطراب الخارجية - اولاً هذه التواريخ والعناكب لتدركت من انجاز جمع شعربنا والمراتبة السياسية وثمة تضاديه وتم للسليبيين ككل ما يبرهنونه منها

الادارة والحكم التي رسمتها فرنسا في مناج سياستها الجديدة وما صدره في الحقيقة الا بدايات خير وملائع لما انطرت عليه نيات فرنسا ازاء السليبيين فلنا آفاقاً للحرب قد جرت العالم بوعتارها كالمعاد القديم فاصبحت الامم

اول رجال الديبلوماسية الفرنسية دخلوا الى مك المكة بباريس ١٠ منه (ا ف ب) جاءه في جريدته الاوردوس الباريسيه ماياتي:

ان دخول اول ديبلوماسية فرنسية الى مكة التي هي بلدة اسلاميه مقدسة وحرم دخولها على الكفار يعتبر حادثاً فريداً على ما تقدم

نعم، ان هذه اول مرة في تاريخ الديبلوماسية التي تكتب ارتقي فيها تسمى مسلم الى رتبة وزير شؤون وقام بمثل فرنسا في ارض الاسلام، وهذا الذي

الى هيبو ونخمة الى انتيب، وان كان الى دالاي، وكانه وسائل الراحة والراحة تعرفه خلال هذه الرحلة ولتبع طلابنا بجمود وصولهم الى فرنسا بمنظور الخلافة وروعها الجدي والاشغال الحار الذي قوبلوا به وخلال رحلتهم المتعددة عبر البلاد التي نسب سر الطلاب الفاربا، اوقات فرنسا القلا حيا وساحتها اللزوعه وانجازها المختلفه ونفسها الكريمة وكانوا قنبطين بجمودهم في الاحتجاج الفرنسية ومشيئين بروح العمل الجدي

اترى ناسيا من الاذن بواسطه يضع يده على احد سواء ؟ هذا هو

**مصدر: أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.**

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصادر:

أ- الوثائق الأرشيفية والمخطوطات:

- 1- تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 11، الاستعداد للمحنة الثالثة، 2. الحزب الدستوري الجديد يدخل في حوار أخير 1950-1951، نشر وزارة الاعلام، طبع في المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1984.
- 2- التجاني أحمد (شيخ الطريقة التجانية)، مذكرات سنة 1948، (مخطوط)، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 3- ترجمة بعض الخطب التي ألقاها الوالي العام للقطر الجزائري نيجلان سنة 1948، بالجزائر وقسنطينة وتلمسان، المطبعة الرسمية الجزائرية، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 4- تقرير المجلس الجزائري، دورة 1953، (مخطوط)، يتكون التقرير من 13 صفحة باللغة العربية، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 5- رسالة من الحاكم الفرنسي للأغواط إلى أحمد التجاني بتاريخ 3 أوت 1943، تحت رقم 7972، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 6- رسالة من الشيخ أحمد التجاني التماسيني إلى أهل تونس خلال الحرب العالمية الثانية، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 7- رسالة من الشيخ أحمد التجاني إلى الحاكم الفرنسي بالأغواط، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 8- رسالة من الشيخ أحمد التجاني إلى مقدم الطريقة التجانية بوادي سوف المجاهد "العيد بن بنسالم" بتاريخ 01 جوان 1955. أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 9- رسالة من الشيخ الحاج علي التماسيني (مؤسس الزاوية التجانية بتماسين) يبرز فيها علاقته مع مختلف أطياف المجتمع، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 10- رسالة من الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي شيخ الجامع الأعظم وفروعه إلى الشيخ أحمد التجاني يشكره فيها على مساهمته في بناء حجرة دراسية بالفرع الزيتوني في توزر (تونس)، بتاريخ 15 رمضان 1366 الموافق لـ 03 أوت 1947. أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 11- رسالة من الشيخ حسني إبراهيم بن محمد الطيب الشريف نائب الطريقة القادرية بورقلة إلى الشيخ أحمد التجاني التماسيني، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 12- رسالة من العربي التبسي مدير معهد عبد الحميد بن باديس (قسنطينة)، إلى الشيخ أحمد التجاني يطلب فيها إعانة مالية بتاريخ 16 جانفي 1952، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 13- العراقي إدريس، الجواهر الغالية في الجواب عن الأسئلة الكرزازية، (مخطوط)، أرشيف الزاوية التجانية بتماسين.
- 14- غريسي علي، "التواصل الثقافي والاجتماعي الجزائري التونسي الطريقة التجانية أمودجا، الأسرة التماسينية والحسينية"، (مخطوط).

- 15- غريسي علي، أسد الصحراء الشيخ سيدي أحمد بن حمه التجاني التماسيني وإنجازاته في الثورة التحريرية المباركة، (مخطوط).
- 16- غريسي علي، تاريخ زاوية بن نعمون وأعلام التجانية بقسنطينة، (مخطوط).
- 17- وثيقة من المجاهد العماري محمد يشهد فيها عن دعم الشيخ بن عمر التجاني للثورة التحريرية سنة 1955. تحصلت على نسخة منها من أرشيف محمد السعيد ديدي بالوادي (رحمه الله) 2015.
- 18- وصل من جبهة التحرير الوطني، قسم العلاقات العامة والاتصالات إلى الشيخ بن عمر التجاني، بتاريخ 14 نوفمبر 1962 بالجزائر العاصمة، يحوي شهادة من الجبهة حول دعم الشيخ المذكور للثورة التحريرية من سنة 1954 إلى غاية مارس 1957، تحصلت عليه من أرشيف محمد السعيد ديدي بالوادي (رحمه الله) 2015.
- 19- Les Archives nationales de tunisie, Serie: mouvement national, carton: 59, dossier: 2, nombre de pièces: 174, dates extremes: 1950-1954.
- 20- Histoire du mouvement national tunisien, **documentx 15**, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 3. L'indépendance, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah.
- 21- Histoire du mouvement national tunisien, **documentx 14**, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 2. La victoire, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah.
- 22- Histoire du mouvement national tunisien, **documentx 13**, le néo-destour face à la troisième épreuve 1952-1956, 1. L' échec de la répression, dar el amal, imprimé en tunisie, 1979, textes réunis et commentés par mohamed sayah.
- 23- Journal Officiel De L'Algerie. n 52. 05 juillet 1952

#### ب- الكتب باللغة العربية والمعربة:

- 24- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1978.
- 25- الأدغم الباهي، مذكرات، الزعامة الهادئة، ذكريات وشهادات وخواطر (1920-1970 وما بعدها)، إعداد وإشراف وتحرير الدكتور عبد الرحمان الأدغم، مؤسسة بوجميل للطباعة والنشر "نيفانا"، 2019.
- 26- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، تر. سعيد جعفر، منشورات البرزخ، مطبعة الصناعاتي، 2002.

- 27- البكوش الهادي، إضاءات على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير، موفم للنشر، صدر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2011.
- 28- بلحسن محمد الشاذلي، التقويم التونسي عام 1341هـ/1922، 1923، المطبعة الرسمية، 1922.
- 29- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956، تر. الصادق عماري، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2004.
- 30- البلهوان علي، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي، القاهرة، 1954.
- 31- بن بلة أحمد، من فكر الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وثائق، دار البديل للنشر، فرنسا، 1989.
- 32- بن بلة أحمد، نحو عالم جديد، دار آسيا، للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت- لبنان، 1984.
- 33- بن جديد الشاذلي، مذكرات، ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2013.
- 34- بن خدة بن يوسف، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر. مسعود حاج مسعود، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 35- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
- 36- بن عاشور محمد الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.
- 37- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 38- بورقيبة الحبيب، حياتي آرائي جهادي، المطبعة الرسمية، نشرات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978.
- 39- تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، (د.ت).
- 40- التجاني محمد الحافظ، الانتصاف في رد الافتراء على السادة التجانية، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB، الوادي، 2007.
- 41- جدواني نوار، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 42- جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر. المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، مر. فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1971.
- 43- جيلسي جوان، ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، مر. راشد البراوي، سلسلة دراسات إفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، 1966.
- 44- الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، سلسلة التراث، (د.ت).
- 45- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عياد وصالح المثلوني، موفم للنشر، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.



- 46- حربي محمد، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، تر. عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- 47- حشية عمار، بيد مجردة.... تقريبا، مطبعة الرمال، الوادي، ط1، 2017.
- 48- خير الدين محمد، مذكرات، ج1، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت).
- 49- السلامي محمد الحبيب، أوراق زيتوني من شجرة الزيتون، مكتبة علاء الدين، مطبعة قوبعة، صفاقس- تونس، 2018.
- 50- الشاذلي عمر، بورقيبة كما عرفته، تع. علي حمريت وآخرون، طبع، Simpect، تونس، ط1، 2013.
- 51- طوبال إبراهيم، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1979.
- 52- طوغان أحمد، أيام المجد في جبال وهران، مرا. عبد الله الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2018.
- 53- عباس فرحات، الشباب الجزائري، تر. أحمد منور، تق. أبو القاسم سعد الله، صدر عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، مطبعة الجيش، الجزائر، 2007.
- 54- عباس فرحات، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها 1، تر. أبوبكر رحال، منشورات ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة، الجزائر، 2006.
- 55- عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة- تونس، ط2، (د.ت).
- 56- علاق هنري، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال، تر. جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- 57- فارس محمد، عيسات إيدير وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، تق. محفوظ قداش، منشورات نسيب، طبع، م.و.ف.م، الجزائر، 2016.
- 58- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1948.
- 59- فضلاء محمد الطاهر، التحريف والتزييف في كتاب حياة كفاح، دار البعث، للطباعة والنشر، قسنطينة- الجزائر، ط1، 1982.
- 60- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر. حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط1، 1986.
- 61- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، للطباعة والنشر، قسنطينة- الجزائر، ط1، 1991.
- 62- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2011.

- 63- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مذكرات**، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 64- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح**، مذكرات، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 65- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح**، مذكرات، ج2، في الجزائر، 1925-1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 66- مرزوق خالد، **مذكرات قناش**، الدار العثمانية، الجزائر، 2016.
- 67- المستيري أحمد، **شهادة للتاريخ ذكريات وتأمّلات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990) وثورة 2010-2011**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011.
- 68- مشاطي محمد، **مسار مناضل**، تر. زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة، 2010.
- 69- مصباحي حسونة، **رحلة في زمن بورقيبة**، دار آفاق برسبكتيف للنشر، تونس، أوبريس للطباعة، السعودية، ط1، 2011.
- 70- المعاوي علي، **ذكريات وخواطر**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة مذكرات، جامعة منوبة، 2007.
- 71- ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، 2007.
- 72- نوية الحبيب، **ذكريات عصفت بي**، سراس للنشر، تونس، 1992.
- 73- هارون علي، **الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، تذر. محمد بوضياف، تر. الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013.

### ج- الكتب باللغة الفرنسية:

- 74- Ben Bella Ahmed, **Itineraire**, édition maintenant, alger, 1990.
- 75- BEN KHEDDA BENYOUCEF, **ABANE-BEN M'HIDI, LEUR APPORT à LA, révolution algérienne**, echatibia édition et distribution, 1<sup>ère</sup> éd, Alger, 2012.
- 76- Bourguiba Habib, **la tunisie et la France, vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre**, maison tunisienne de l'edition, 1954 by rené julliard, Paris.
- 77- DAHLAB SAAD, **POUR L'INDÉPENDANCE DE L'ALGÉRIE, MISSION ACCOMPLIE**, EDITIONS DAHLAB, 4<sup>ème</sup> ed, 2010.

- 78- Harbi Mohammed, 1954, **La guerre commence en algérie**, éditions barzakh, alger, 2009.
- 79- KECHIDA AISSA, **Les architectes de la révolution témoignage**, préface de abdelhamid mehri, chihab éditions, batna, 2<sup>ème</sup> édition, 2010.
- 80- Trodi EL hachemi, **LARBI BEN M'HIDI, l'homme des grands rendez-vous**, enag, éditions, alger, 1991.

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب المطبوعة باللغة العربية:

- 81- ابن سميحة محمد، محمد العيد آل خليفة دراسة تحليلية لحياته، د. م. ج، بن عكنون- الجزائر، (د.ت).
- 82- ايت حمو الطاهر، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 83- آيت مدور محمود، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 84- آيت مدور محمود، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 85- بسر عبد الحميد، صرخة الصمت، الشهيد القائد الطالب العربي قمودي، مطبعة مزوار، الوادي، ط1، 2014.
- 86- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية صنعوا أول نوفمبر 1954، المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 2010.
- 87- بلعيد رابح، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دراسة ووثائق غير منشورة، دار بها الدين، للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2015.
- 88- بن قفة خالد عمر، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ت).
- 89- بن مرسللي أحمد ومزهود نصيرة وآخرون، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع ANEP، ط.خ. وزارة المجاهدين، روية- الجزائر، 2007.
- 90- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.

- 91- بوراس طليبة، مذكرات المجاهد معتوق إبراهيم، شاهد من الثورة، تق. وتح. علي غنابزية، مطبعة منصور، الوادي، 2015.
- 92- البورصالي نورة، بورقية والمسألة الديمقراطية 1956-1963، تع. محمد عبد الكافي، دار نقوش عربية، تونس، ط3، 2016.
- 93- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1981.
- 94- بوعزيز يحيى، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 95- بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ثورات القرن العشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، ط2، 1996.
- 96- بولعراس الحبيب، تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، تر. الصادق بن مهني، سراس للنشر، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ط2، 2015.
- 97- بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- 98- تجاني أمينة، مقارنة سيميائية للثلاثية العرفانية اللويحة المسيحية السبيحة (علم عمل عبادة)، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- 99- تقرتي بلخير أحمد إبراهيم، الحركة الإصلاحية في الجنوب الشرقي الجزائري 1931-1954، منشورات السائح، الجزائر، ط1، 2017.
- 100- الجمل عبد الوهاب، حكام إفريقية وتونس من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري، طبع Simpect، 2017.
- 101- الجندلي إبراهيم، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة 1919-1945، مطبعة المعارف، عنابة، 2008.
- 102- حاروش نور الدين، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011.
- 103- حمودة مصطفى ابن الحاج بكير، أمجادنا تتكلم وقصائد أخرى، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003.
- 104- خدوسي رابح، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2014.
- 105- الدقي نور الدين، عدة ليلي وآخرون، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد1، جامعة تونس الأولى، تونس، 1997.

- 106- ذويب محمد، الفلاحة واليوسفية من خلال المصادر الشفوية، تق. بشير اليزيدي، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، شركة دلتا للطباعة، ط1، 2017.
- 107- الزيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 108- زريقي لطيف، الطريقة التجانية في تونس التاريخ والآفاق، دار الأهرام للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2019.
- 109- زغندي محمد لحسن، بومالي أحسن، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- 110- الزمري الصادق، أعلام تونسيون، تق. وت. حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1986.
- 111- الزيدي علي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، دار نهي، صفاقس، ط1، 2007.
- 112- سطورا بنيامين، مصالي الحاج 1898-1974 رائد الوطنية الجزائرية، تر. صادق عماري، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007.
- 113- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- 114- سعد الله أبو القاسم، حاطب أوراق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.
- 115- سعد الله أبو القاسم، مجادلة الآخر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2006.
- 116- الشابي أنس، أعلام وقضايا سيرة وتعريف، دار آفاق، برسبكتيف للنشر، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ط1، 2015.
- 117- الشايّ منصف، صالح بن يوسف حياة كفاح، دار نقوش عربية، (د.ت).
- 118- شلاي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موقّعة، البدر الساطع، للطباعة والنشر، العلمة- الجزائر، ط1، 2016.
- 119- الصافي محمد، الحركات التحررية المغاربية، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2017.
- 120- طبابي حفيظ، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، الدار التونسية للكتاب، طبع الشركة التونسية للطباعة والإشهار، ط1، 2015.
- 121- عباس محمد، اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2003.
- 122- عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- 123- عباس محمد، نداء... الحق، شهادات تاريخية، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2003.
- 124- عبيد أحمد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.
- 125- العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
- 126- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة-الجزائر، ط1، 1985.
- 127- العمامرة سعد والعوامر الجيلاني، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة- الجزائر، (د.ت).
- 128- عميرواي احميدة وزاوية سليم وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبع وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب، الجزائر، 2007.
- 129- غريسي علي، أعلام وأختام، ج1، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB، الوادي- الجزائر، ط1، 2013.
- 130- غريسي علي، الزاوية التجانية طرنبجة - تونس ماض مجيد ومستقبل واعد (1837-2018)، منشورات الزاوية التجانية تماسين، دار الجائزة، الجزائر، 2018.
- 131- غريسي علي، الطريقة التجانية في الجنوب التونسي أعلامها - زواياها، ج1، منشورات الزاوية التجانية تماسين، مطبعة SIB، الوادي- الجزائر، 2013.
- 132- غريسي علي، زاوية بسكرة من التأسيس إلى التجديد، منشورات الزاوية التجانية بتماسين، مطبعة SIB، الوادي- الجزائر، ط1، 2014.
- 133- غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005.
- 134- فيلاي عبد العزيز، صور ووثائق الإمام عبد الحميد بن باديس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 135- قادري عبد الحميد إبراهيم، وادي ريغ تاريخ أمجاد وحضارة دراسة تاريخية، دار الأوطان، الجزائر، ط2، 2014.



- 136- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939-1951، تر. أحمد بن البار، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 137- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- 138- المستيري سعيد، المنصف باي الحكم والمنفى، تر. هشام القروي، دار الأوقاس للنشر، تونس، ط1، 1991.
- 139- مصالي رشيد، هواري بومدين الرجل اللغز، تر. فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى، عيد مليلة، الجزائر، (د.ت).
- 140- مقلاتي عبد الله ومليش صالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيان للنشر والتوزيع، صدر بدعم من وزارة الثقافة، 2013.
- 141- ناصر لجد، أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير، تق. محمد عباس، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة- الجزائر، ط1، 2013.
- 142- نجادي بوعلام، الجلادون من 1830-1962، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، طبع وزارة المجاهدين، 2007.

ب- باللغة الفرنسية:

- 143- AINAD TABET Redouane, 8 MAI 45 EN ALGERIE, Office des publication Universitaires- Alger, N° Edition 77 A 87.

ج- الدوريات والمقالات:

- 144- اسماعيل مامي، "عهد جديد في تاريخ فرنسا، سياسة فرنسا الإسلامية الجديدة وتأثيرها في العالم الإسلامي ونهضته المقبلة"، جريدة النجاح، الأربعاء 22 جانفي 1947، العدد 3481.
- 145- ايفانوف ن.أ.، "ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924-1925"، تر. وت. حفناوي عمائرية، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، تصدر شهريا عن دار الطليعة، بيروت - لبنان، السنة 09، العدد 01، نوفمبر 1972.
- 146- بلعيد عبد السلام، "مذكرات، وقائع وتأملات حول مواضيع، حول ماض ليس ببعيد"، جريدة الشروق، الأربعاء 13 سبتمبر 2017، العدد 5575.
- 147- جريدة البصائر، الأعداد: 247، 254، 292، 297، 322، 324.
- 148- جريدة الخبر: بتاريخ 31 أكتوبر 2011، و1 مارس 2012، و26 أبريل 2012.
- 149- جريدة الزهرة: الأعداد: 12040، 12060، 12097.

- 150- جريدة السعادة: الأعداد: 9608، 9621، 9643.
- 151- جريدة الصباح: العدد 34، 1041.
- 152- جريدة المجاهد: بتاريخ 1961/11/01. وعدد 664 بتاريخ 06 ماي 1973.
- 153- جريدة النهضة: العدد (729...) بتاريخ 20 ديسمبر 1947، العدد 7513، العدد 8678، العدد 8680، العدد 8929، العدد 9209، العدد 9216.
- 154- جريدة الوزير: الأعداد: 153، 496، 767، 794، 803، 819.
- 155- كرايس التاريخ، "عبان رمضان مفكر الثورة، نوفمبر 1954"، و "أحمد زبانه، 19 جوان 1956 أول مجاهد يصعد إلى منصة الإعدام"، رئيس التحرير جمال الدين بوعطة، قصر الكتاب، البلدة، 2010.
- 156- مجلة الثريا: مجلة جامعة تصدرها نخبة من الأدباء التونسيون، رئيس تحريرها: نور الدين بن محمود، جويلية 1944، مطبعة النهضة، تونس، السنة 01، العدد 07. ومارس 1946، العدد 03، السنة 03.
- 157- مجلة الجيش: العدد 80، 133.
- 158- مجلة الشهاب، 11 جوان 1937، قسنطينة، ج4، مج 13.
- 159- مجلة مدينة 20 أوت 55، سكيكدة، "العدد الخاص بهجمات 20 أوت 55"، مسؤول النشر، كريم دهيلي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، أوت 2005.
- 160- منشورات الزاوية التجانية تماسين، "الزاوية التجانية بتماسين بين الأمس واليوم"، مطبعة SIB، كوينين-الوادي، ط3، 2008.
- 161- المنصور، "أخبار الشمال الإفريقي المغرب- الجزائر- تونس"، جريدة الأمة، الثلاثاء 09 فيفري 1937، العدد 109.
- د- الرسائل والأطروحات الجامعية:**
- 162- بابي حوة، "الجهود الدعوية للزاوية التجانية بمنطقة تماسين - دراسة ميدانية-"، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر ل.م.د تخصص الدعوة والثقافة الإسلامية، إشراف بوبكر عواطي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الجامعية 2014-2015.
- 163- سحنون لمياء، "القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار (1945-1956)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2016.
- 164- طهراوي محمد بشير، "الشيخ أحمد التجاني حياته ونضاله 1898-1978"، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، إشراف محمد رشدي جرابية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، موسم 2013، 2012.

165- ناصري محمد المختار، "المقاومة التّونسيّة المسلّحة وإشكالياتها 1952-1956"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف عبد الجليل التميمي، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2000.

هـ - الملتقيات:

أ - بالعربية:

166- التجاني عبد الملك، "دور رجال الطريقة التجانية في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر"، محاضرة أقيمت في الملتقى الدولي الأول للإخوان التجانيين، 23-24-25 / نوفمبر 2006 بعين ماضي (ولاية الأغواط).

167- حناي محمد، "النخبة الوطنية والعمل الحزبي المنظم"، الملتقى الولائي الثالث بعنوان: "الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري (1919-1939)"، من تنظيم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يومي 19-20/2/2013 بجامعة الوادي، دار المجدد، سطيف- الجزائر، 2015.

168- زقور عفاف، "جمعية العلماء المسلمين وثورة أول نوفمبر 1954"، محاضرة في الملتقى الدولي الثالث بعنوان: "الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر (1945-1962)"، مق. محمد حربي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، منشورات دار الأبحاث، (د.ت).

169- الشايب لطفى، "خلفيات البعد الثقافي والاجتماعي والتربوي لجمعية الشبان المسلمين بتونس (1944-1947)"، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول "البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"، 26، 27، 28 ماي 1989 بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991.

170- شلالى عبد الوهاب، "شخصيات الفكر التحرري ومنطلقاتهم وبرامج عملهم: حوصلة حول أفكارهم وكيف نقدت على أرض الواقع"، الملتقى الطلابي الثاني بعنوان: "النهج التحرري والفعل الثوري طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1926-1954"، جامعة الوادي، يومي 14-15 ماي 2012، مطبعة منصور، 2013.

171- شيخي عبد المجيد، "الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال"، سلسلة الملتقيات، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، دراسات وبحوث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

172- عقبة السعيد، "الزاوية التجانية بتماسين ودورها الاجتماعي بالمنطقة"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول: "الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12-13 هـ/18-19 من خلال المصادر المحلية"، يومي 24-25 جانفي 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، مطبعة منصور- الوادي، 2012.

173- العلاقي عبد الكريم، "القسم التّونسي للمجلس الكبير للبلاد التّونسية غداة الحرب العالمية الثانية"، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول "البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"، 26 و27 و28 ماي

- 1989 بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991.
- 174- العيادي توفيق، "إعادة بناء تونس إثر الحرب العالمية الثانية"، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول "البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"، 26 و27 و28 ماي 1989 بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991.
- 175- غريسي علي، "الدور التنويري والمواقف الوطنية لمشايخ الطريقة التجانية بتماسين في الفترة الممتدة من سنة 1919-1939"، الملتقى الولائي الثالث بعنوان: "الحركة الوطنية الجزائرية في خضم التطورات الدولية ووحشية الخنق الاستعماري (1919-1939)"، من تنظيم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يومي 19-20/2/2013 بجامعة الوادي، دار المجدد، سطيف- الجزائر، 2015.
- 176- فيلاي مختار، "دور رجال الطريقة التجانية في مقاومة الاحتلال خلال الثورة التحريرية"، الملتقى الدولي الثاني للطريقة التجانية، بعنوان: "الخطاب الصوفي التجاني: زمن العولمة"، أيام 4،5،6 نوفمبر 2008 بقمار، مطبعة الوليد، الوادي، 2009.
- 177- القسنطيني الكراي، "أزمة ما بعد الحرب أم تأزم اجتماعي: الفقراء بتونس 1949"، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول "البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"، 26 و27 و28 ماي 1989 بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991.
- 178- منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، "البلاد التونسية سنتي 1950 - 1951"، أعمال الندوة الدولية السادسة، المنعقد أيام 13 و14 و15 ديسمبر 1991، جامعة تونس الأولى، تونس، 1993.

#### ب- بالفرنسية:

- 179- AGERON Charles - Robert, "Le Parti colonial face à la Question Tunisienne (1945 - 1951)", Publications De L'institut Superieur D'histoire Du Mouvement National, Actes du 5 Colloque International sur La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950), Université de Tunis 1, (26,27,et 28 mai 1989), Faculté des Sciences Humaines, et Sociales de Tunis, Tunis, 1991.
- 180- Belaid Habib, "Espace urbain et mouvements sociaux en Tunisie à la fin des années 1940 (1948- 1949)", Actes du 5 Colloque International sur La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950).
- 181- GUENOUN Ali, "L'Algérie libre vivra, une brochure dans un débat conflictuel sur la nation algérienne en 1949", L'événement dans l'histoire récente

- de l'Algérie (1945- 1962), préface de Mohammed Harbi, université du 20 Aout 1955, Skikda, Editions Dar Alabhaath.
- 182- HAMZA Hassine-Raouf, "le néo- Destour des lendemains d'avril 1938 à la veille de l'Indépendance: Hégémonie et Institutionnalisation", Actes du 5 Colloque International sur La Tunisie De l'après-guerre (1945-1950).
- 183- HARBI Mohammed, "La scission du MTLD, une lecture complémentaire, L'événement dans l'histoire récente de l'Algérie (1945- 1962)", préface de Mohammed Harbi, université du 20 Aout 1955, Skikda, Editions Dar Alabhaath.

#### و- الندوات والمحاضرات التاريخية:

- 184- التجاني أحمد العروسي، "رجال الطريقة التجانية في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية"، مداخلة ورقية حرّرت بقرار في 05 جانفي 2012.
- 185- ديدي السعيد، "قراءة في المشهد الثقافي الجزائري ودور الطريقة التجانية فيه"، الجامعة الصيفية بالزاوية التجانية بالوادي، دار الجائزة، الجزائر، 2016.
- 186- رضوان شافو، "الثورة التحريرية في منطقة وادي ريغ (شهادات ووثائق)"، الندوة التاريخية بعنوان: "وادي ريغ والنضال الثوري الزاوية التجانية بتماسين أنموذجا"، دار المجدد، للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
- 187- طالب عبد الرحمان، "الطريقة التجانية في خدمة المجتمع الإسلامي"، مداخلة ورقية.
- 188- العمامرة سعد، "المجاهد عبد القادر العمودي، صيشي محمد المولدي"، الندوة الفكرية الثالثة للشيخ العلامة محمد العدواني "30-31 أكتوبر 01-02 نوفمبر 1998، لمحّة تاريخية عن وادي سوف، الجمعية الولائية للشهيد عزوز عمر بالزرقم.
- 189- ميهي عبد القادر، "المدارس القرآنية في الفترة الاستعمارية في منطقة سوف"، مداخلة ألقيت في الجامعة الصيفية في الزاوية التجانية بالوادي، 2019.

#### ز- المواقع الإلكترونية:

- 190- أحمد منصور، "حصة شاهد على العصر"، لقاء مع الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة حول قصة أول قرصنة جوية في التاريخ. [ينظر الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=eASmzWtFJZw](https://www.youtube.com/watch?v=eASmzWtFJZw)
- 191- حنيفي هلايلي، "النخب الجزائرية في العهد الفرنسي وتحقيق التراث الجزائري في ضوء المجلة الإفريقية: محمد بن أبي شنب وسعد بن محمد بن أبي شنب أنموذجا"، جامعة سيدي بلعباس، مقالة على الأنترنات، [ينظر الرابط. https://www.researchgate.net/publication](https://www.researchgate.net/publication)
- 192- روجي ليونارد (1898- 1987)، <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%>
- 193- موقع. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%>

194- موقع: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

ح- اللقاءات:

195- فيديو مسجل (بالصوت والصورة) مع المجاهد محمد توبة، يوم الاثنين 24 مارس 2003 بليشانة طولقة (بسكرة).

196- فيديو من طرف المجاهد أحمد التجاني جاب الله، 1 أوت 2020 في صفحته الخاصة في الفايسبوك.

197- لقاء مع: الأستاذ عبد الباقي التجاني في منزله، يوم 01 أبريل 2018 صباحا.

198- لقاء مع: المجاهد سي العيد محمدي في منزله، يوم 18 فيفري 2010 مساء.



الفهرس

01	مقدمة
11	الفصل الأول: الجزائر وتونس في خضم الحرب العالمية الثانية (1939-1945)
12	المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الثانية
33	المبحث الثاني: تونس والحرب العالمية الثانية
54	المبحث الثالث: تأثير الحرب على مسار الحركة الوطنية في البلدين
76	الفصل الثاني: نشاط الحركة الوطنية في الجزائر وتونس (1945-1956)
77	المبحث الأول: تطور الوعي السياسي التحرري لدى الأحزاب الوطنية في الجزائر
109	المبحث الثاني: تبلور مطالب التيارات السياسية في تونس
137	المبحث الثالث: دراسة مقارنة
175	الفصل الثالث: دور مختلف المنظمات الوطنيّة في دعم مسار الحركة الوطنية والكفاح المسلح في الجزائر وتونس (1945-1956).
176	المبحث الأول: دور المنظّمات الجزائرية في دعم الكفاح الوطني
208	المبحث الثاني: دور المنظّمات التّونسية في دعم المقاومة الوطنية
235	المبحث الثالث: دراسة مقارنة
263	الفصل الرابع: ردود الفعل الاستعمارية المختلفة اتّجاه الحركة الوطنية في الجزائر وتونس
264	المبحث الأول: ردود الفعل في الجزائر
292	المبحث الثاني: ردود الفعل في تونس
318	المبحث الثالث: دراسة مقارنة
345	الخاتمة
354	الملاحق
375	قائمة المصادر والمراجع
391	الفهرس